

# مصر والسودان في العلاقات الدولية

تأليف  
دكتور أوت غنيمي الشينج  
أستاذ التاريخ المعاصر المساعد  
جامعة عين شمس وقطر

الناشر  
عالم الكتب  
٢٨ عبد الحامد شروت، القاهرة  
١٩٧٩







## مقدمة

إن قصة وحدة وادي النيل ذات جذور عميقة في ضمير الشعبين المصري والسوداني منذ وجدنا على أرض وادي النيل ، وقد توفرت عوامل ساهمت في تأصيل هذه الجذور ، من بين تلك العوامل انتشار الاسلام في ربوع الوادي ، ثم توحيد الوادي في عهد محمد علي أوائل القرن التاسع عشر ، وتعرض شطري الوادي لمحنة الاحتلال البريطاني ومحاولات بريطانيا الفصل بين شمال الوادي وجنوبه .

وخلال ما يقرب من قرن من الزمان ( ١٨٤٠ - ١٩٥٣ م ) تعرضت وحدة وادي النيل لمحاولات النيل منها على يد القوى الأجنبية بما عطل مسيرتها وأثر في مسارها ومن هنا نتج. صفحات هذا الكتاب لتناقش دور التدخل الأجنبي في كل من مصر والسودان بما أثر على مسيرة الحياة في كل من مصر والسودان وفي مسار وحدة وادي النيل .

ويتضمن هذا الكتاب ثلاثة أبواب الأول تحت عنوان : مصر والسودان في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ويشتمل هذا الباب على فصلين الأول يعالج بناء الدولة الحديثة في مصر ، والثاني يعالج عمليات تحقيق وحدة وادي النيل .

وأما الباب الثاني فيتناول موضوع الثورتين العربية والمهدية ، وهذا الباب ينقسم الى فصلين أيضا أحدهما يعالج موضوع التدخل الأجنبي ، والثورة العربية ، والثاني يتناول موضوع الثورة المهدية والتدخل الأجنبي .

ويتناول الباب الثالث موضوع : إنجلترا ومصر والسودان بالتركيز على موقف إنجلترا من المطالب الوطنية والوحدوية في كل من مصر والسودان. وينقسم هذا الباب الى فصلين : أحدهما يعالج موضوع مصر من الحسابة



البريطانية حتى ثورة عام ١٩٥٢ م ، والثاني يعالج السودان من خلال الحكم  
الثنائي من عام ١٨٩٩ الى عام ١٩٥٣ م وهو تاريخ اتفاقية استقلال السودان .

ولا يفوتني أن أشير في هذه المقدمة الى أن معالجة موضوع بهذا الاتساع  
لا تهتم كثيرا بالتفاصيل المحلية في كل من مصر والسودان ، لأن هذا ليس  
من خطة هذا الكتاب ، وإنما التركيز قد تناول دور التدخل الأجنبي خلال  
قرن من الزمان في تعطيل الأمانى الوطنية والوحدوية في شطرى وادى النيل  
مصره وسودانه .

كما لا يفوتني تقديم الشكر للأستاذ على عبد اللطيف المعيد بقسم التاريخ  
بكلية التربية جامعة عين شمس على مساهمته في مراجعة بروفات الكتاب .

وأرجو أن أكون بهذا الكتاب قد قدمت مساهمة في إبراز جانب هام  
في تاريخنا الوطنى والقومى ، وعلى الله قصد السبيل ..

**دكتور رافت الشيخ**



## الباب الأول

### مصر والسودان في النصف الأول من القرن التاسع عشر

الفصل الأول : بناء الدولة الحديثة في مصر

الفصل الثاني : تحقيق وحدة وادي النيل







## الفصل الأول

### بناء الدولة الحديثة في مصر

- مصر قبل محمد علي •
- محمد علي •
- محمد علي والسلطة •
- محمد علي والدولة العثمانية •
- محمد علي والدول الأجنبية : إنجلترا ، فرنسا ، روسيا •
- تقييم البناء الحديث •
- مصر بعد محمد علي •







#### مصر قبل محمد علي

كانت أحوال مصر وظروفها بعد خروج قوات الحملة الفرنسية منها عام ١٨٠١ م تتيج لشخصية قوية وذكية لكي تسيطر على مقدرات الأمور فيها ، ذلك أنه كانت هناك قوى متصارعة تسعى كل منها إلى السيطرة على الحياة في مصر ، وكانت تلك القوى هي المماليك والأتراك والفرنسيين والإنجليز ، وآخرها محمد علي .

ولقد شهدت مصر خلال الفترة من عام ١٨٠١ إلى عام ١٨٠٥ م أي منذ خروج الفرنسيين من مصر حتى ارتقاء محمد عسلي كرسي الولاية في مصر ، عهدا من الاضطراب والفوضى تحمله الشعب المصري ، ولكنه وقد تمرس على الجهاد أثناء الحملة الفرنسية ، أسهم بدور في إنهاء هذا العهد ودفع بالحياة المصرية إلى الاستقرار بتسليم زمام الأمور لمحمد علي .

كانت القوة الأكثر رغبة في الاستئثار بالنفوذ في مصر هم المماليك الذين عادوا إلى مسرح الحياة بعد خروج الفرنسيين من مصر ، وطمعوا في استعادة مركزهم القديم في البلاد خاصة وأنهم كانوا أكثر القوى المتصارعة اتصالا بالمصريين وبطرق حكمهم . إلا أن المماليك فشلوا في أن يسيطروا على مقدرات الأمور في مصر .

وترجع أسباب فشل المماليك في استعادة سيطرتهم على الأمور في مصر إلى الضربات التي لحقتهم بهم الحملة الفرنسية حتى قللت من قوتهم ومن عددهم وكشفتهم أمام الشعب المصري الذي أدرك أن تظاهرهم بالقوة والفرسية كان خيالا وبعبدا عن الحقيقة .

كما أن انقسام المماليك وخلافاتهم حتى بعد خروج الفرنسيين من مصر قد أضعف من شوكتهم وبدد من وحدتهم وجعلهم عملاء لقوى أجنبية فكان هناك حزب من المماليك يتزعمه محمد بك الألفي يمالئ الإنجليز وتعمل عليه إنجلترا لكي يكون لها النفوذ الأعلى في مصر ، وحزب آخر يتزعمه « الطمبوريجي بك » ثم « عثمان البرديسي بك » ، وكان على النقيض من حزب الألفي ومعاديا



له حيث كان يمالئ الفرنسيين وتعتمد عليه فرنسا في ضمان النفوذ الأعلى لها في مصر .

والى جانب ذلك موقف الأتراك العثمانيين العدائي من المماليك والذي وصل الى درجة تدبير المذابح لهم واسر جماعات منهم لم يخلصهم من المصير المحتوم سوى تدخل القائد الانجليزى الرابط بقواته في القاهرة والاسكندرية المسمى هتشينسون Hutchinson ، « وكان من أثر رغبة العثمانيين في التخلص من المماليك وتدبير المكائد للقضاء عليهم ، أن انعدم كل أمل في إمكان حدوث التفاهم بين العثمانيين والبيكوات المماليك ، بل إن هذه المكائد كانت مؤذنة في الحقيقة ببداية الحرب الأهلية ، وظهور عيسد من الفوضى السياسية في البلاد جعل من المتعذر قيام حكومة موطدة قوية تستطيع الدفاع عن مصر ضد أى غزو أجنبي جديد مما أفسح المجال لتدخل كل من الدولتين المتنافستين إلى فرنسا وانجلترا في شئون البلاد لخدمة مصالحهما » (١) .

وأما القوة الثانية التي رغبت في الاستئثار بالسيطرة على مقدرات الأمور في مصر فكانت الدولة العثمانية التي اعتقد رجالها أن استعادة مصر بخروج الفرنسيين منها إنما هو فتح جديد ، وأن المصريين مدينون لهم بحريتهم وخلصهم من الأفرنج الكفرة - الفرنسيين - ، وأن على المصريين أن يتحملوا عن طيب خاطر مغارم الأتراك العائدين ومطالبهم دون اعتراض أو تدمير استنادا إلى حق الفتح ومكافأة على تخليص مصر من الفرنسيين .

وكان يمثل الدولة العثمانية بعد انسحاب الحملة الفرنسية من مصر الباشا الجديد محمد خسرو ، في الوقت الذي كانت هنالك قوات عثمانية تتمركز في القاهرة على رأسها الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا ، ويرابط الأسطول العثماني في مياه الاسكندرية بقيادة القبطان حسين باشا .

وقد أسرف الجند العثمانيون العائدين في الاساءة الى المصريين اساءات بالغة وصلت الى حد احراق بيوت المصريين وسلب أموالهم وهتك أعراض نسائهم وخطف أطفالهم ، حتى تمنى المصريون - كما يذكر الجبرتي - لو بقى الفرنسيون .. والذي جعل العلماء يتركون دروسهم في الأزهر ويسيروا مع الناس الى بيت القاضي وهم يتوجهون الى الله صائحين داعين : حسينا الله ونعم الوكيل ، يا متجلى أهلك العثماني ، وأمثال ذلك من الدعاء » (٢) .

(١) د. السيد رجب حراز : المدخل الى تاريخ مصر الحديث ص ١٥٩ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار .



وعندما عاد العثمانيون الى مصر كان في نيتهم القبض على زمام الامور في مصر من دون المماليك وأن يحكموا مصر دون وساطة ، وعلى ذلك عاد الحكام العثمانيون الى حكم مصر بأساليبهم الأولى غير مكتسبين سوى بالعمل على تكوين الثروات بكل الطرق ، دون أن يدركوا أن مصر بعد خروج الفرنسيين غير مصر قبل مجيء الفرنسيين .

وكان العثمانيون طوائف متنسفة في مصر ، فمنهم الانتكسارية ، والألبانيين ، والأرناؤوط ، والدلاة ، وكثيرا ما نشب الخلاف بين هذه الفرق بعضها البعض ، وبينها وبين الباشا من أجل روايتهم المتناخزة ، وتكون نتيجة هذا الخلاف مزيدا من القسوة والسلب والنهب لأبناء البلاد ، وهو الأمر الذي كانت الفرق العثمانية على اختلافها تتحد فيه .

وكانت القوة الثالثة التي دخلت في الصراع من أجل السيطرة والنفوذ في مصر هي فرنسا ، فرغم اخراج الحملة الفرنسية من مصر فقد استمرت فرنسا حريصة على بقاء صلاتها الأدبية والتجارية بمصر وان كانت اتخذت من الناحية السياسية موقفا سلبيا نظرا لانشغال نابليون بمشكلات فرنسا مع الدول الأوروبية .

وكان ما حرصت عليه الحكومة الفرنسية أن تكون على علم بما يجري في مصر ، فوافد نابليون الى مصر أحد الضباط الفرنسيين ويدعى سيبستيانى Sebastiani ، وذلك عام ١٨٠٢ م ، وتلى ذلك تعيين قنصل أو مندوب تجارى فرنسى في مصر يدعى ماثيوليسيس Mathieu Lesseps أوائل عام ١٨٠٣ م ، كانت مهمة هؤلاء المندوبين اجراء المصالحة بين المماليك والعثمانيين واطهار صداقة الحكومة الفرنسية لحكومة القاهرة ، وفي نفس الوقت متابعة جلاء القوات الانجليزية بعد عقد صلح أميان ١٨٠٢ م بين فرنسا وانجلترا ، الى جانب اطهار صداقة القنصل الأول - بوناپرت - للعلماء والأعيان المصريين .

ورغم أن العثمانيين كانوا ينظرون الى كل نشاط فرنسى في مصر نظرة شك باعتبار أن احتلالهم - الاحتلال الفرنسى - لمصر انتهى منذ وقت قليل ، فان الفرنسيين استطاعوا أن يكونوا لأنفسهم أتباعا وعملاء من المماليك برعاية عثمان البرديسى وابراهيم بك .

ويبدو أن ضيق المماليك من غدر العثمانيين بهم قد دفع ابراهيم بك الى أن يخبر « ماثيوليسيس » أن المماليك « يطلبون رئاسة السلطان العظيم



يونابرت ويضعون أنفسهم تحت حمايته ، وأنهم على استعداد لقبول ما يعرضه يونابرت عليهم ، فإذا شاء أن يعطيهم الشام تركوا له مصر وفتحوا الشام ، وإذا شاء أن يبقوا في القساهرة كما كانوا سابقا في نظير أن يدفعوا الميرة كانوا طوع ارادته ، وإذا شاء أن يعود إلى الصعيد أجابوه إلى ذلك ، وإذا شاء أن يساعدهم سرا ودون أن تفسد علاقته بالباب العالي قبلوا مساعدته وإرشاداته ، وإذا شاء أن يستقلوا استقلالاً طاهرا واضحا حاربوا من أجله ، وإلى جانبه ، وهم واثقون من النصر ، فهم يطيعون كل ما يميله عليهم من شروط دائما» (٣) .

والواقع أننا إذا كنا نشك في أن إبراهيم بك يقول كل ذلك لماثيولسبس لأنه يتناقض مع أهداف المماليك من حيث الارتباط بمصر ، كما يتعارض مع رغبة المماليك في التآمر من الفرنسيين بسبب ما لقوه على أيديهم من إبادة ، فإننا نعتبر تقرير ماثيولسبس إلى حكومته والذي جاء به تبليغ إبراهيم بك له دليلا على مدى العداء القوي بين المماليك والعثمانيين ، والسؤال كان يمكن للفرنسيين استغلاله لولا ظروفهم في أوروبا التي فرضت عليهم موقفا سلبيا تجاه مصر .

ولعل النشاط الفرنسي لجميع المعلومات عن الحالة في مصر بعد خروج الحملة الفرنسية قد نجح في ادراك دور محمد علي الذي يلعبه - ومن ورائه الفرقة الألبانية - على مسرح الأحداث في مصر ، ولعل هذا النشاط قد استطاع أن يغري محمد علي بأن يعتمد على صداقة فرنسا ، كما أغرى فريقا كبيرا من المماليك بالاعتماد على نفس الصداقة الفرنسية .

ومما هو جدير بالذكر أن موقف فرنسا من الصراع على السلطة في مصر انحصر في التودد إلى الباب العالي وإظهار رغبة فرنسا في المحافظة على ممتلكات الدولة العثمانية ، وإظهار خطر تدخل إنجلترا في شئون مصر بحماية جماعة المماليك التي يتزعمهم محمد بك الألفي ومحاولة التقريب بين رجال الحكم العثمانيين في القاهرة وجماعة المماليك الموالين لفرنسا بزعامة البرديسي وإبراهيم بك ، وفيما عدا ذلك ظل الموقف سلبيا حتى أصبح محمد علي واليا على مصر عام ١٨٠٥ م .

ولعل النشاط الفرنسي - بل لقد كان بالفعل - في مصر محرراً لنشاط



انجليزى مضاد ، بدأ بصفة خاصة منذ نزول قوات الحملة الفرنسية الى مصر، فلما تمكن التحالف الانجليزى التركى من اخراج الفرنسيين من مصر بالقوة المسلحة عول الانجليز على الاستفادة من نشاطهم هذا لمصلحتهم فحرصت انجلترا على استمرار صداقتها لتركيا على حساب فرنسا التى بدأت منذ معاهدة التحالف التى عقدت بين الطرفين فى ٥ يناير ١٧٩٩ م ، واستمرت انجلترا تؤكد التزامها بهذه المعاهدة بالحفاظ على كيان الامبراطورية العثمانية .

وقد بقيت القوات الانجليزية التى شاركت الأتراك فى اخراج الفرنسيين من مصر ، مرابطة فى القطر المصرى حتى عقد صلح أميان فى ٢٥ مارس ١٨٠٢ م بين انجلترا وفرنسا ومن بين نصوصه نص يقضى بجلاء القوات الانجليزية من مصر ، وقد تم انسحاب هذه القوات فى مارس ١٨٠٢ م ومع ذلك استمرت رغبة انجلترا فى العمل على الاحتفاظ بنفوذها الأعلى فى مصر حتى تضمن سلامة مصالحها التجارية مع الشرق الأقصى عبر مصر .

ولقد ظلت العلاقات بين انجلترا وتركيا وثيقة حتى تمكن نابليون فى عام ١٨٠٤ م من كسب ود تركيا وصداقتها بل وخرجت تركيا من التحالف الأوروبى مع انجلترا وغيرها ضد فرنسا ، ومن هنا اتجهت انجلترا الى التحالف مع المماليك الموالين لها أو الذين استطاعت استئصالهم بزعامه محمد بك الألفى ، ولذلك رأينا هذا الزعيم المملوكى يصحب القوات الانجليزية المنسحبة من مصر ويحل فى لندن ضيفاً على الحكومة الانجليزية مع اكرام زائد مقرون بأمانى بالسعى لدى الباب العالي بإعادة الحكم للبيكوات المماليك وبطيعة الحال بزعامته هو ، وتعهد هو ان تم ذلك فسوف يستعين بالأسطول الانجليزى لحماية الشواطئ المصرية .

ولكن مساعى الانجليز من أجل محمد الألفى لم تؤد الى نتائج إيجابية كما أن محمد الألفى نفسه لقي مقاومة من بقية زعماء المماليك وخاصة عثمان البرديسى وابراهيم بك ، ولكن ما يميز السياسة الانجليزية فى مصر أنها كانت سياسة إيجابية بعكس الموقف الفرنسى ، وإن كانت هذه السياسة لم تنجح فى استقطاب محمد على مثلاً ، كما لم تنجح فى أن يكون لانجلترا النفوذ الأعلى فى مصر ، ولكنها وصلت الى قناعة بضرورة احتلال الاسكندرية بقوات انجليزية سواء رضى الباب العالى أو لم يرض .

نتيجة لأطماع وتصارع هذه القوى المختلفة ، فقد عاشت مصر عهداً



من الفوضى والاضطراب وقع عبؤه على كاهل الشعب المصري ، الذي لم يكن ليقتف مكتوف اليدين أمام تصرفات الأتراك والمماليك الظالمة والقاسية بعد أن تمسك على الجهاد ضد الفرنسيين ، فتجد هذا الشعب يهب نائرا في ٨ مارس ١٨٠٤ م ضد إجراءات البرديسي - الذي تسلط على الأمور في مصر آنذاك - لفرض ضرائب قاسية يدفع منها رواتب الجند الألبانيين المتأخرة ، وقد صور الجبرتي هذه الثورة بأن الجماهير اجتمعت في المساجد ، وخرج الفقراء والعامة والنساء طوائف يصرخون وبأيديهم دقوف يضربون عليها ، والنساء يندبن وينعين ويقفن كلاما مثل قولهن : إيش تآخذ من تغليسي يا برديسي ، وصيغن أيديهن بالنيلة(٤) .

وفي هذه الثورة لعب محمد علي دورا ناجحا حيث « بدأ يدبر انقلابا للإطاحة بحكومة البكوات ، فبادر بالنزول وسط الجماهير ، يجتمع بالمشايخ ويسير معهم في الشوارع ، ويختلط بالجماهير الصاخبة والهاجعة ، ويتمهد لهم بإبطال الضرائب الجديدة ففرح الناس وانخرقت طياتهم عن البكوات وجهروا بالدعاء عليهم ، ولما كسب محمد علي الشعب والمشايخ إلى جانبه ، وأسرع جنده بمهاجمة بيوت بكوات المماليك في ١٣ مارس ، فاضطر البرديسي وإبراهيم بك إلى الفرار من القاهرة وتشنت جموع أتباعهما(٥) ، حتى بلغ ما قتل منهم حوالي ٣٥٠ مملوكا ، وأتبع محمد علي ذلك بإطلاق سراح محمد خسرو باشا واعادته لمنصب الباشوية إلا أن الجنود الألبانيين لم يرضوا به فقام محمد علي بنزله إلى الاسكندرية واستدعاء أحمد خورشيد حاكم الاسكندرية لتولي منصب الباشوية في القاهرة .

(٤) الجبرتي : نفس المرجع ص ٥٦٨ .

(٥) د. رجب خراز : نفس المرجع ص ١٧٣ .



#### محمد علي

لفهم سير الأمور في مصر في فترة الفوضى والاضطراب لابد من التعرف على شخصية محمد علي ، ذلك الضابط العثماني الذي تردد اسمه بين كتابات الجبرتي - المؤرخ المعاصر للأحداث آنذاك - عندما تشتت الأمور وتضطرب الأحوال وتظهر الخلافات بشدة بين القوى المتصارعة على السلطة في مصر .

يذكر محمد علي عن نفسه وتاريخ حياته أنه ولد في نفس السنة التي ولد فيها نابليون بونابرت الفرنسي والفائد الإنجليزي ولنجتون ، أي في عام ١٧٦٩ م الموافق ١١٨٢ هـ . في بلدة قولة ببلاد اليونان ، وهذا ما دعا الجبرتي إلى أن يذكره باسم « محمد علي القولي » ، وأبوه هو إبراهيم أغا الذي كان يشغل وظيفة رئيس الحراس في المدينة ، فلما مات وكان محمد علي ما زال طفلاً كفله عمه طوسون ، ولكن عمه مات بعد قليل فكفله حاكم المدينة وكان يسمى اسماعيل ولما كبر عينه الحاكم في الحرس ومنحه رتبة « يوزباشي » وزوجه بأحدى قريباته وكانت أرملة ذات ثروة .

وقد استغل محمد علي ثروة زوجته في الاتجار بالدخان الذي اشتهرت بلاد اليونان بانتاجه ، وكون ثروة كبيرة من هذه التجارة ، وقد أنجب من زوجته هذه خمسة أبناء ثلاثة أولاد وبناتان ، الأولاد هم : إبراهيم وقد سماه باسم أبيه ، وطوسون وسماه باسم عمه ، واسماعيل وسماه على اسم حاكم قولة .

وقد ذكر الجبرتي اسم محمد علي مضافاً إليه لقب « سر ششمة » أو « ساري ششمة » . وهذا اللقب يعني : قائد ألف أي ما يساوي في القاب الجيش الآن رتبة بكباشي<sup>(٦)</sup> ، ولعل محمد علي كان « متصرفاً في أطعمة الجيش كأن يكون أميناً عليها ، وكان حبه لهذه الأطعمة وصرفه لها خاضعاً لمصالحه الخاصة أو مطامعه ، وقد أناد من ذلك في التأثير على فرق الجند وفي تأريث خصوصيتها للولاة الذين لم يرض عنهم أو أراد إخراجهم »<sup>(٧)</sup> .

(٦) اسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار .

(٧) محمود الشرقاوي : مصر في القرن الثامن عشر ج ٣ ص ١٥٤ .



وقد حضر محمد علي إلى مصر مع القوة الإنجليزية التركية التي جاءت إلى مصر لإخراج الفرنسيين منها عام ١٨٠١ ، وقد أبدى شجاعة فائقة جعلت القبطان باشا قائد القوات التركية يرفقه إلى رتبة قائد ويلحقه بمعوية محمد خسرو باشا الوالي العائد إلى مصر ، وقد استفاد محمد علي من موقعه الجديد لصلحته ، وساعده على ذلك ما اتصف به من قوة ودعاء وذكاء للوصول إلى السلطة والقوة وإذا كان قد ظهر في صورة الأسد في كل تصرفاته فإنه كان يستخدم لبلوغ غرضه القوة مكرًا مثل مكر الثعلب» (٨) .

وكانت القسوة البالغة من صفات محمد علي التي دلت عليها الأحداث والتصرفات التي نسبت إليه طوال مدة حكمه لصر ، فهو يمثل القوة بمعناها « الغشوم » ، ولم تكن تلك القوة مستمدة من مذهب من المذاهب ولا كانت حديثًا من أحاديث الكتب التي قرئت عليه ، بل لقد كانت قوة السلاح والدعاء والمكر والحداع . أنها هي القوة التي آلت إلى العناصر التركية التي سيطرت على دار الإسلام منذ عصر الخلافة العباسية . . . . . وقد ورث محمد علي كل ذلك عند نشأته لأنه تركي وحفظها في تجاربه لأنه كان جنديًا تركيا ، واستخدم في كل تصرفاته أشنع ما رُسل إليه الذكاء السياسي» (٩) .

وإذا كان محمد علي جنديًا في القوات المسلحة التركية ، وإذا كان يتمتع بالجنسية العثمانية ، فإن أصله الألباني - وقد ذكر بعض المؤرخين أن أصل أسرته يرجع إلى ألبانيا ببلاد اليونان ، ولعل هذا ما يفسر لنا قيادته للفرقة الألبانية في الجيش العثماني بمصر - ومعيشتته في البلقان - الجانب الأوروبي من الدولة العثمانية - إلى جانب ما اتصف به من صفات الذكاء والمكر والطموح ، قد جعلته يصمم - أثناء فترة الفوضى بمصر - على ألا يعمل إلا كل ما يحقق مصالحه الخاصة ببناء مجد شخصي له تكون مصر بإمكاناتها البشرية والمادية عدة هذا البناء وأداته .

#### محمد علي والسلطة

يذكر الجبرتي في حوادث شهر صفر ١٢٢٠ هـ الموافق ١٨٠٥ م أنه لما اشتد الأمر بين المصريين والباشا العثماني قالوا لمحمد علي « انا لا نريد

(٨) أحمد خاكي : الجبرتي ومحمد علي . بحث في ندوة الجبرتي ص ٢٦ .  
(٩) أحمد خاكي : المرجع السابق ص ٢٦ ، ٢٧ .



هذا الباشا حاكما علينا ، ولابد من عزله من الولاية ، فقال ومن تريدونه يكون واليا ، قالوا له لا نرضى إلا بك تكون واليا علينا بشروطنا لما تنوسمه فيك من العدالة والخير ، فامتنع أولا ثم رضى ، وأحضروا له « كركا » وعليه ففطان وقام اليه السيد عمر ( مكرم ) والشيخ الشرفاوى فالبساه له ، وذلك وقت العصر ، ونادوا بذلك فى تلك الليلة فى المدينة « (١٠) » . وكان ذلك يوم الاثنين ١٣ صفر ١٢٢٠ هـ الموافق ١٣ مايو ١٨٠٥ م . فلما أرسلوا بما استقر عليه رأيهم الى والى أحمد باشا خورشيد قال : انى مولى من طرف السلطان ، فلا أعزل بأمر الفلاحين ، ولا أنزل من القلعة الا بأمر من السلطنة .

فكيف وصل الأمر فى مصر الى أن يتمسك المصريون بمحمد على واليا على مصر ، وكيف يصل الأمر الى موافقة السلطان على اختيار المصريين لمحمد على واليا عليهم ؟؟ ان الاجابة على هذا السؤال تدعونا الى العودة الى فترة الفوضى التى عاشتها مصر ، والتى كانت مجالا خصبا ليحقق محمد على هدفه بالسيطرة على الأمور فى مصر .

كما نرى محمد على أنه كلما تازمت الأمور وزادت قسوة الحياة والولاة على الناس - المصريين - وعلى الجند ، أظهر لأولئك طرفا من حلاوة اللسان ، وللهؤلاء شيئا من المال أو الأرزاد ( العلف ) ، فلا يجد الناس من يلاطفهم أو يتقرب اليهم سواه ، ولا يجد الجند من يعطيهم بعض حقهم أو رواتبهم غيره ، فيتعلق الأولون به ، وينحاز الآخرون اليه أو الى من يريد هو أن ينحازوا اليه، ويرى الطامعون من المالك أو غيرهم أنه يستطيع أن يعينهم على تحقيق أطماعهم فيخشون بأسه ويتنافسون فى التقرب اليه « (١١) » .

وقد استطاع محمد على بالفعل أن يستغل الظروف لتحقيق أهدافه فرأينا هذه الفترة التى تبلغ حوالى أربعة سنوات من ١٨٠١ م - خسروج الفرنسيين من مصر - الى ١٣ مايو ١٨٠٥ عندما تولى محمد على باشوية مصر ، بتعاقب على حكم مصر خمسة ولاة أولهم محمد خسرو باشا وآخرهم أحمد خورشيد باشا ، بعضهم بقى فى منصبه يوما واحدا وليلة ، وبعضهم شغل المنصب شهرا أو شهورا معدودة ولكن أحدا منهم لم يستطع أن يمارس أية سلطة بسبب تصارع القوى وخاصة بين الباشاوات والبيكات المالكين ، والجنود العثمانيين ، وهو التصارع الذى أدى الى ظهور محمد على .

(١٠) الجبرتي : نفس المرجع ج ٣ ص ٦٢٨ .

(١١) محمود الشرفاوى : مرجع سبق ذكره ص ١٥٣ .



وإذا كان السلطان العثماني قد أرسل فرماناً بتعيين محمد علي والياً على مصر تحت الحاح المشايخ والعلماء والأعيان المصريين وعدايتهم ، فإن محمد علي لم يكن ليقبل وصاية منهم على تحركاته وإجراءاته ، وإذا كان قد هادن بعض المماليك واستمالهم إلى جانبه فترة ما أثناء عهد الاضطراب والفوضى ليستفيد بهم في تحقيق أهدافه ، فإنه لم يكن يخفي عليه مطامعهم ومطامعهم التي تتعارض تماماً مع مطامعه ومصالحه .<sup>١٠</sup>

لذلك كان على محمد علي لكي تخلص له السلطة كاملة في مصر أن يتخلص من كل القوى ذات الحركة على مسرح المجتمع المصري ، وأن يواجه الأخطار التي تأتيه من الخارج ، وخاصة من الدولة العثمانية ، ومن الصراع الإنجليزي الفرنسي للاستئثار بالنفوذ الأعلى في مصر . ولعل الموقف التركي من ولاية محمد علي كان أكثر الأخطار المحيطة به ، ذلك أنه « لم يكن من الولاة الذين ترسلهم كل عام إلى مصر وتوليهم وتعزلهم كما تشاء ، بل كان الولاة المختار من الشعب المصري ، فالشعب هو الذي أجلسه على كرسی الولاية ، ولم تكن هذه الطريقة في تعيين الولاة ممسا يروق في نظر الحكومة التركية »<sup>(١٢)</sup> .

ورأينا أنه بعد شهرين من تولي محمد علي باشوية مصر يصدر إليه أمر من السلطان ينقله إلى ولاية جدة ، فكان أن وصل في ١٧ يوليو ١٨٠٥ م قبطان باشا - عبد الله رامز باشا - « في عمارة حربية نقل ٢٥٠٠ من الجنود ليرقب الحالة في مصر ويجعل عينه على الحوادث ، ويتخذ من القرارات النهائية ما يراه موافقاً لمصلحة تركيا »<sup>(١٣)</sup> ، كما حولته السلطة في تثبيت محمد علي في باشوية مصر أو عزله منها ونقله إلى ولاية جدة .

ورأينا في يوليو ١٨٠٦ م وصول أسطول عثماني آخر بقيادة صالح باشا قيودان يحمل فرماناً بنقل محمد علي إلى ولاية سلانيك بناء على تحريض من إنجلترا ضد محمد علي ، وتعيين موسى باشا والياً على مصر ، وإذا كان محمد علي قد نجح مع قبطان باشا ورجال الدولة العثمانيين وبمساعدة أعيان مصر وعلمائها فبقى والياً على مصر ، فقد نجح مع صالح باشا أيضاً الذي

(١٢) عبد الرحمن الرفاعي : مصر محمد علي ص ١٧ .

(١٣) عبد الرحمن الرفاعي : المرجع السابق ص ١٧ .



عاد بأوائل موسى باشا ، بل ويرسل الباب العالي فرمانا بتثبيت محمد علي في الباشوية المصرية \*

وإذا كان قبطان باشا ( عبد الله رامن باشا ) قد ذكر وهو يغادر أرض مصر « انى لترك في مصر رجلا ستجده الدولة يوما من أعظم خصومها شأنا وأكبرهم خطرا ، ولم يوفق سلاطيننا الى رجل مثل هذا الباشا في دهائه وحزمه ومضاء عزيمته » (١٤) فإنه قد نال ثقة صالح باشا قيودان بما قدمه له من هدايا وتقديم ابنه ابراهيم رهينة عند السلطان كدليل على حسن نوايا محمد علي نحو الدولة والتزامه بتحقيق طلباتها \*

ولم يكن فرمان تثبيت محمد علي في ولاية مصر نهاية لموقف السلطنة العثمانية المشدوب بالشك وعدم الثقة في محمد علي ، ولولا حاجة الدولة اليه لضرب خصومها داخل مصر - المماليك - وخارجها - منسل الوهابيين واليونانيين - لما بقى محمد علي طويلا في باشوية مصر ، واستمر هذا الوضع قائما حتى حدث صدام بين الطرفين في الثلاثينات من القرن التاسع عشر على أرض الشام \*

وكان الانجليز القوة المحركة للعداء ضد محمد علي ، وكان تأثير إنجلترا على الباب العالي وراء محاولات نقل محمد علي من مصر ، كما كان نفس التأثير على المماليك في مصر ، وبصفة خاصة جماعة محمد بك الألفي ، وراء المتاعب التي لاثاها محمد علي من المماليك ، تلك المتاعب التي رأى محمد علي أنه لن يستطيع التخلص منها دون القضاء نهائيا على المماليك وعلى شوكتهم المستمرة في ادماء جنبه \*

استاءت إنجلترا من ولاية محمد علي باشوية مصر ، وأشاعت أن توليته سوف تؤدي الى مزيد من الفوضى في مصر مما يعرض مصر لغزو فرنسي آخر ، فعملت إنجلترا عن طريق سفيرها في الاستانة وقنصلها في القاهرة على تحريض الباب العالي ومحمد بك الألفي وجماعته ضد محمد علي ، ولكن هذه التحريضات باءت بالفشل بسبب سياسة محمد علي في كسب ود السلطان ، وبسبب سياسته في محاربة المماليك وتمتيتهم \*

الا أن العداء الانجليزي لمحمد علي تمخض في حملة عسكرية انجليزية

---

(١٤) نفس المرجع ص ٢٢ \*



للاستيلاء على الاسكندرية والسواحل المصرية بقصد الضغط على السلطان العثماني ليترك تحالفه مع فرنسا ، والضغط لاجراج محمد على من مصر وتولية امورها لـ محمد بك الألفي عميل الانجليز ، وعهد بقيادة الحملة الى الجنرال فريزر ، ويذكر الجبرتي أنه ، بعد موت الألفي بنحو الأربعين يوما وصلت نجدة الانجليز الى ثغر الاسكندرية وطلعوا اليها فيبلغهم عن ذلك موت المذكور فلم يسهل بهم الرجوع فارسلوا الى الجماعة المصريين - بقصد بقية الزعماء المماليك - طائفتين أن فيهم أثر الهمة والنجدة يطلبونهم للحضور ويساعدتهم الانجليز على ردهم لمملكتهم « (١٥) » .

وقامت الحملة باحتلال الاسكندرية في ١٤ مارس ١٨٠٧ م الا أنها هزمت في رشيد على يد قوات من الشعب المصري في ٢١ مارس ، ثم هزمت مرة أخرى عند قرية الحماد بالقرب من رشيد في ٢١ ابريل من نفس العام ، فاضطر فريزر الى مصالحة محمد على والجلء عن الاسكندرية ، وقد تم ذلك في ١٩ سبتمبر من العام نفسه ، وبذلك دخلت مدينة الاسكندرية ضمن ولاية محمد على حيث كانت هذه المدينة خارجة عن ولايته قبل حملة فريزر .

وكان موقف انجلترا من محمد على من الأسباب التي دفعته الى مصادقة فرنسا والميل اليها ، الى جانب أن الساسة كان صديقاً شخصياً للفنصل الفرنسي بالقاهرة ، ومن ثم اتجه محمد على الى فرنسا يستعين بها في بناء مصر على النمط الفرنسي الحديث ، وكان ذلك دافعا لاستمرار عدا انجلترا له ، وقد استمر هذا العداء حتى وانتهى الفرصة بحدوث الحلاف بين محمد على والسلطان عام ١٨٣٩ م ففرضت عليه معاهدة لندن ١٨٤٠ م التي حولت مشروعاته العربية الى مشروعات مصرية ضيقة .

وكان المماليك في مصر يمثلون الشوكة التي تسبب التزيف المستمر في قوة محمد على ، ولذلك وجدناه يواجههم بقسوة زائدة فحرمهم من أن يكون لهم صوت مسموع في حكم مصر ، وحرم عليهم تولي المناصب الرفيعة في الدولة مثل مشيخة البلد ، وامارة الحج ، والصنجقيات والكشوفيات .

وكان من أهم قادة المماليك بعد خروج الفرنسيين من مصر وتولى محمد على ولاية مصر عثمان البرديسي ومحمد الألفي ، وكانت ميول الأول فرنسية

---

(١٥) الجبرتي : نفس المرجع .



وكان أقل عداء لـ محمد علي بحكم ميول الاثنين لفرنسا ، بينما كانت ميسول الثاني انجليزية وشديدة العداء لـ محمد علي ، وكانت له صلات قوية مع الانجليز بهدف إقصاء محمد علي عن كرسى الولاية وارتقاؤه هو ، كما حاول اجتذاب بقية المماليك للتحالف مع الانجليز ضد محمد علي لكنه فشل .

ولكن بوفاة البرديسي في نوفمبر ١٨٠٦ م ، والألفى في يناير ١٨٠٧ تخلص محمد علي من أكبر المنافسين الخطيرين على انفراده بحكم مصر بل على استمراره واليا على مصر .

وقد اتسم الصراع بين محمد علي والمماليك بأنه صراع دموى ، ذلك أن محمد علي أخذ يطارد المماليك ويعمل على إفنائهم في الصعيد والوجه البحري حتى دبر للمماليك عام ١٨١١ م مذبحه القلعة ومذابح الأقاليم المصرية في الوجهين البحري والقبلي ، حيث استطاع في هذه المذابح أن يتخلص من غالبية الأمراء المماليك ، وبذلك تخلص من تهديداتهم بالتدخل في شئون الحكم والوقوف أمام انفراده بحكم مصر .

وكانت هناك الفرق العثمانية التي تمثل خطرا على محمد علي ، ذلك أن هذه الفرق قد مارست منذ خروج الفرنسيين من مصر سياسة السلب والنهب والاعتصاف ضد المصريين ، فكان على محمد علي أن يواجه هذه السياسة ويقف ضد تمرد هذه القوات حتى تستقر له الأمور في مصر ، بل وليبدو أمام زعماء وأعيان الشعب المصري أنه بالفعل موضع ثقتهم وحامي حماهم من اعتداءات الجنود .

وقد استطاع محمد علي عن طريق الفرقة الألبانية والأرناؤوط المواليين له والمائزين على ثقته وحقوقهم ، إلى جانب استعانته بالأموال التي يجمعها له العلماء والأعيان ، أن يمتص غضب وثورات الفرق العثمانية خاصة الولاة الذين اشتهروا بالفساد وممارسة السلب والنهب والاعتصاف ، ومع ذلك فقد عول على التخلص من الفرق العثمانية باستهلاكها في حروبه الخارجية ضد الحركة الوهابية ، وفي السودان .

وكان العلماء والأعيان المصريين قد نجحوا في الحصول على فرمان سلطاني بولاية محمد علي لمصر نظرا لأن هؤلاء البورجوازيون بقيادة السيد عمر مكرم الذي « زاد أمره بمباشرة الوقائع - الخاصة بالوزارة ضد أحمد خورشيد باشا - وولاية محمد علي باشا ، وصار بيده الحل والعقد والأمر بالنهي والمرجع في الأمور الكلية والجزئية » (١٦) ، وزادت قوتهم بتدخلهم عند السلطان

(١٦) الجبرتي : نفس المرجع .



لتنصيب محمد علي في ولاية مصر حتى جاء فرمان ، يتضمن إبقاء محمد علي « واستمراره على ولاية مصر حيث أن الخاصة والعامة راضية بأحكامه وعدله بشهادة العلماء واشراف الناس » (١٧) .

وهذا فرمان أعطي ثقة لمثل الشعب المصري وقيادته ، إذ ثبت فيه أن استمرار محمد علي في الباشوية مبنى على تأييد الشعب المصري لمحمد علي ورضاه عنه ، وأكد أن الزعماء لهم الفضل في اختيار محمد علي للباشوية كما أن لهم الفضل في الوقوف معه ضد المؤامرات التي حيكت ضده لإبعاده عن مصر ، حتى ثبته السلطان في الباشوية .

وهذه الثقة مستوحاة أيضا من أن الزعماء عندما اختاروا محمد علي للباشوية ذكروا أن اختيارهم له مستند إلى « شروطهم » والتي عبروا عنها بأنه يحكم بمشورتهم وأن يتحرى العدل في كل إجراءاته . . . وكل ذلك قبله محمد علي حتى استقر به المقام في الباشوية . . .

ولكن محمد علي لم يكن ليترك الزعماء المصريين يتدخلون في حكمه المنفرد لمصر ، ومن ثم أعلن العصيان ضد مشورة العلماء ، ورفضه لما اعتبره وصاية منهم عليه ، وحتى يتخلص من ذلك دون إثارة الرأي العام ضده فقد عمل على اغدق الأرزاق عليهم ليلهيهم بالأموال عن مراقبة أعمال الباشا ، وإثارة التنافس بين العلماء حول الأوقاف وحول منصب شيخ الجامع الأزهر . .

ونتيجة لذلك انغمست المشايخ في خلافت شخصية وأعمال دينوية أدت - كما ذكر الجبرتي - إلى « زوال هيبتهم ووقارهم من النفوس ، وانهمكوا في الأمور الدنيوية والحطوط النفسانية والوساوس الشيطانية ، ومشاركة الجهال في المآثم ، والمسارعة إلى الولائم في الأفراح والمآثم . . » ، وبذلك سهل على محمد علي أن يتخلص منهم حيث لم تعد لهم القوة التي كانت لهم في الزام الوالي بالاستماع إلى مشورتهم .

ومن ثم استطاع محمد علي أيضا أن يضرب ضربته في الزعامة الشعبية دون مقاومة تذكر فأصدر أمرا في التاسع من أغسطس ١٨٠٩ م يعزل السيد عمر مكرم من نقابة الأشراف ونفيه إلى دمياط ، ثم جعل تعيين شيخ الأزهر في يده لا في يد المشايخ ، وبذلك دفعهم إلى التنافس للتقرب إليه ، ونتج



عن كل ذلك تقلص نفوذ الزعامة المصرية ولم تعد تمثل خطرا على محمد علي وانفراده بحكم مصر .

#### سياسة محمد علي الداخلية

بعد أن خلصت مصر لمحمد علي وأصبح الحاكم الوحيد الذي لا ينازعه أحد في شئون الحكم أخذ يرسم سياسة مصر الداخلية والخارجية ليبنى مصر الحديثة على النسق الأوربي الذي كان النسق الفرنسي بالنسبة له مثال يحتذى ، وقد جاءت سياسته الداخلية أساسا متأثرة بما وضعه الامبراطور نابليون الأول من قواعد وإجراءات لحكم فرنسا ، كما جاءت سياسته الخارجية لتحقيق هدفه بإقامة كتلة عربية يكون قلبها مصر .

ولعل تنظيم الشئون الداخلية في مصر على أساس تمركز السلطة في يد الباشا دليل على حكم محمد علي وشخصيته الأوتوقراطية بصفة خاصة ، فكما كان نابليون في فرنسا يركز السلطة كلها في يده ويعتبر كل الوزراء والمديرين ومن اليهم مجرد مساعدين له اتبع محمد علي نفس الأسلوب في الحكم . .

وعلى هذا الأساس جاء التنظيم الإداري لمصر مشابها للتنظيم الإداري لفرنسا من حيث تقسيم البلاد الى مديريات - ٧ مديريات في مصر - وكل مديرية الى مراكز ، وكل مركز الى نواحي أو قرى . وإذا كان محمد علي من دعاة الحكم المطلق أو المستبد المستنير « وهذه نقطة ضعف في تاريخه ، فقد كانت ميزته أنه كانت لديه فكرة النظام والإصلاح ، كما أنه كان يميل الى مشاوره مستشاريه في الأمور قبل إبرامها » (١٨) .

وتبعاً لذلك فقد رأينا محمد علي يؤسس عدة مجالس ودواوين يرجع اليها في مختلف شئون الحكم ، كالديوان العالي الذي مقره القلعة ورئيسه نائب الباشا وله سلطة رئيس الوزراء في التنظيم السياسي المعاصر ، وعرف هذا الديوان باسم الديوان الحديوي ، ثم ديوان المعاونة ، وإلى جانب هذا المجلس أو الديوان ظهرت دواوين أو وزارات بالمفهوم المعاصر للجهادية ، والبحرية ، والتجارة ، والمدارس ، والأشغال ، والشئون الخارجية ، ووضع

---

(١٨) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ٦٠٦ .



على رأس كل ديوان ناظرا ، ثم شكل من نظار الدواوين مجلسا عام ١٨٣٤ م  
سماه المجلس العالي ، وأصدر لتنظيم العمل بالدواوين لائحة عرفت  
بالسياسة عام ١٨٣٧ م .

وكان محمد علي قد أوجد مجلسا شعبيا عرف بمجلس المشورة في عام  
١٨٢٩ م جعل على رأسه ابنه إبراهيم باشا وأعضاءه من رؤساء العشائر  
والعائلات وكبار الأعيان البارزين في القاهرة والوجهين البحري والقبلي ، الى  
جانب أعضاء من رؤساء المصالح الحكومية ومن العلماء ، ومن مأموري  
الأقاليم .

غير أنه على الرغم من وجود تلك الدواوين والمجالس كان محمد علي  
السلطة العليا في مصر ، ولم يكن هدفه من انشاء تلك المجالس والدواوين  
أن تكون مجرد هيئات إدارية للمعاونة في إدارة الحكم فقط ، بل كان غرضه  
منها كذلك أن تكون مدارس يتدرب فيها رجال الحكم ويتعودون على مناقشة  
الأمر التي تعرض عليهم وأن يتحملوا مسؤولية ما يلقي عليهم من تبعات .

ومن الجدير بالملاحظة أن هذه المجالس والدواوين لم يكن العمل بهما  
وبمقتضاه على درجة عالية من الدقة والمهارة الإدارية ، ولكن يشفع لها أنها  
كانت تجربة رائدة بدأها محمد علي الذي له الفضل فيما « بذله من الجهود  
في هذا السبيل وما بثه من روح النظام وتقرير أوضاعه ، وما أظهره من  
سداد النظم وصدق العزيمة في وضع النظام الإداري الحكومي » . ولا ريب أنه  
إذا توافر عنده الوقت الكافي وتخلص من مشاغله الحالية - مشاغل عام ١٨٣٩  
مع السلطان العثماني - وأخرجت المدارس عددا كافيا من الأكفاء سيضع  
لمصر نظاما دستوريا نابتا يكون قد بحثه ونفذه بما عهد فيه من الحكمة (١٩) .

وكان تنظيم محمد علي للأمور السياسية والإدارية قد عرف في فرنسا  
التي استقى منها محمد علي تنظيماته باسم نظام المجالس المتعددة ، وعنهما  
يذكر الكاتب الفرنسي دني Deny أن الإدارة المصرية كانت تقوم على  
قاعدتين متناقضتين في الظاهر ، أولاها أن سلطة الوالي كانت مطلقة وثانيتهما  
أن الوالي لا يتخذ قرارا في مسألة ما الا بعد أن يستمع لآراء المجلس  
المختص بها (٢٠) .

(١٩) كلوت بك تعريب محمد مسعود : لحة عامة الى مصر .

(٢٠) شفيق غريمال : مقدمة كتاب تاريخ التعليم في مصر للدكتور عزت عبد الكريم .



أراد محمد على تكوين كوادر متعلمة تعليما متخصصا لتولى وظائف الدولة المختلفة ، ويتم تكوين هذه الكوادر باقتباس النظم الأوروبية وبصفة خاصة النظم الفرنسية ، فكما شكل الإمبراطور نابليون الجامعة الإمبراطورية التي أشرف هو شخصيا عليها ، فقد أنشأ محمد على ديوانا للمدارس تابعا لديوان الجهادية الذي يخضع لأشراف الباشا المباشر .

وكان محمد على في هذا الصدد يسعى إلى الانتقال بالمجتمع المصرى من الخضوع للمبادئ الدينية والإسراف فى التقيد بها إلى الأخذ بنتائج العلم الحديث سواء فى الطب أو الزراعة أو الصناعة أو فى أساليب الحرب ، فأخذ يقتبس من الغرب ما يساعد على أحداث هذا التغيير . وفى هذا السبيل تأثر محمد على بأفكار جماعة « سان سيمون » الفرنسيين واستفاد من أفكارهم التى تعتمد على أن العلوم يجب أن تحتل المكانة الأولى فى تنظيم المجتمع بدل الدين ، وأن التعليم هو أساس بناء المجتمع ، وأنه يجب أن تنتقل القيادة الروحية فى المجتمع من رجال الدين إلى رجال العلم .

ولم يكن خروج مصر من عزلتها وتقدمها عن بقية الأقطار العربية راجعا فقط إلى مجيء « السان سيمونيين » إلى مصر بأفكارهم التى اعتنقها محمد على ، إنما يرجع أيضا إلى تشجيع الأوروبيين للهجرة إلى مصر ، وقد شجع الأوروبيين على الهجرة استتباب الأمن فى عهد محمد على ، بالإضافة إلى ميل محمد على للأخذ بأسباب الحضارة الغربية .

قامت سياسة محمد على التعليمية على ثلاثة اتجاهات رئيسية هى :  
الاتجاه الأول : يتمثل فى إرسال البعثات إلى الخارج ، إلى فرنسا وإيطاليا بصفة خاصة .

والاتجاه الثانى : يقوم على الاعتماد على المستشرقين الأوروبيين فى مجالات التعليم والاقتصاد والطب وغيرها - الفرنسيين بصفة خاصة - إلى حين يعود أعضاء البعثات لتولى الوظائف والمهام التى أعدوا لها وليحلوا محل هؤلاء المستشرقين .

والاتجاه الثالث : يقوم على ترجمة الكتب والمؤلفات فى العلوم الحديثة من اللغات الأجنبية ليستفيد منها طلاب العلم المصريين .  
وعندما أراد محمد على أن ينشئ « نظاما » تعليميا فى مصر ترك التعنيم



الدينى القائم والمتمثل فى الجامع الأزهر وغيره من المساجد وأنشأ تعليمًا حديثًا على النسق الأوروبى من أجل إعداد الرجال الذين تحتاج إليهم الحياة المدنية فى شتى فروع الإدارة والحكومة والجيش والبحرية والزراعة والصناعة وغير ذلك . .

ولقد نجح محمد على فى سياسته التعليمية لأنه استطاع أن ينقل مركز أو محور ثقافة المجتمع من الدين إلى العلم ، كما استقدم العلماء من فرنسا وإيطاليا أيضًا لتعليم أبناء مصر ، وبدأ إرسال البعثات منذ عام ١٨٠٩ م إلى فرنسا وإيطاليا واعتمد فى اختيار أعضاء هذه البعثات على طلاب الجوامع الأزهر ، وربط محمد على توسعه فى التعليم وإنشاء المدارس بحاجة الجيش وهذا يفسر لنا خضوع المدارس لديوان الجهادية أول الأمر قبل أن تستقل ويصبح لها ديوان يشرف عليها يعرف باسم ديوان المدارس .

وكان السلم التعليمى الذى أنشأه محمد على للتعليم الحديث يبدأ من أعلى إلى أسفل ، فوجدناه أنشأ المدارس العالية أولاً ، ثم المدارس المتوسطة التى سميت بالمدارس التجهيزية أو التحضيرية ، وأخيراً أنشأ « مكاتب المتديان » التى هى المرحلة الأولى للسلم التعليمى . وقد تميز هذا التعليم بـ « مستحدثة » فى تاريخ التعليم بمصر هى أنه أصبح التعليم الرسمى للدولة أى أنها هى التى أنشأته ونظمته وأشرفت عليه ووضعت له القوانين بعكس التعليم الدينى القائم الذى يمكن أن نسميه بالتعليم الحر أو الأهلى .

وقد أخذت النهضة التعليمية تثبت وجودها فى مصر بعودة أعضاء البعثات المصرية من الخارج ، وممارستهم للوظائف المناسبة لأعدادهم ، وبنشاط حركة الترجمة والتأليف ، وقيام المطابع بدورها فى نشر المعرفة بين طلاب العلم . ولا يقلل من قيمة هذه النهضة اعتماد محمد على على الأجانب فى شئون التعليم منذ البداية ، إذ أن من يتصدى لبناء دولة حديثة لابد أن يستعين بثقافات وحضارات شعوب أخرى أكثر تقدماً . ولقد كان محمد على يدرك أن الأجانب لا يحققون مشروعاته فى مصر بنفس الروح التى يحققها بها أبناء مصر . لهذا وضع نصب عينيه ألا يطول اعتماد البلاد على الأجانب ، حتى إذا آن أن يستبدل بهم أهل البلاد فلا يجب التوانى فى ذلك ، ففى صرفهم عن المنشآت الجديدة وإحلال المصريين محلهم صيانة لأموال الحكومة وفخر لها ، (٢١) .

(٢١) أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى عهد محمد على ص ٢٢ ، ٢٣ .



وكان محمد على يعتقد على الرغم من كثافة الأجانب الذين استخدمهم أنهم غير ملينين بأحوال البلاد ويتكلمون أموالا كثيرة . وأن ولاهم لبلادهم التي جاؤا منها يأتي أولا وقبل كل شيء ، وأن وجودهم بمصر موقت ، ولذلك رأيتاه يشعر بالسرور كثيرا « حين يسمح بنبوغ بعض الضباط المصريين واكتسابهم الفنون العسكرية ، وبعد ذلك فلا حسنا للمستقبل ، إذ يغنى الحكومة عن استخدام الأجانب » (٢٢) طالما أن غرض الباشا هو « تعليم وتنقيف أبناء العباد » (٢٣) \*

وقد ظلت سياسة محمد على التعليمية تسير على هذا المنوال ، وبعد أن كان المصريون يتهربون من إرسال أولادهم الى المدارس خوفا من الحاقهم بالجنديّة أقبلوا على إرسال هؤلاء الأبناء بعد أن رأوا ما يجره التعليم من منافع، حتى اذا فرضت معاهدة لندن عام ١٨٤٠ وبروتوكول لندن ١٨٤١ م لم نعد نسمع عن محمد على قوله ان غرضه تعليم أبناء العباد . لأن المدارس نقص عددها والجيش نقص عدده وتقلصت المصانع \*

وجاءت سياسة محمد على الاقتصادية من منطلق أن الاستقلال السياسى لمصر تحت حكمه لن تقوم له قائمة مستمرة دون الاستقلال الاقتصادى والتنمية وال عمران ، ومن هنا وجدناه يتبع في سياسته الاقتصادية مبدأ الاكتفاء الذاتى وزيادة موارد الدولة والاعتماد على أن تكون صادرات مصر أكثر من وارداتها حتى يكون الميزان التجارى فى صالح مصر \*\*

ولما كانت الزراعة فى مصر هى أساس الثروة وعماد الدخل القومى ، فقد اهتم محمد على بكل ما من شأنه التنمية الزراعية بدءا من استيلائه على كل الاراضى الزراعية بمصادرة اراضى البكوات المالك والغاء نظام الالتزام ، حتى أصبحت الدولة هى المالك الوحيد لأراضى القطر المصرى الزراعية التى تحولت الى مزرعة كبيرة بين عامى ١٨٠٨ و ١٨١٤ م \*

وفى هذه المزرعة الكبيرة كان لابد لمحمد على من استغلالها بأنواع مبتكرة من المحصولات المنتجة التى تزيد الدخل القومى والثروة الوطنية ، فاهتم بغرس أشجار التوت لتربية دودة القز ، واختار لهذا المشروع أراضى وادى الطميلات بالشرقية وأحضر له الأخصائين من الشام وأعد كل ما يلزم لهذا

(٢٢) د. أحمد عزت عبد الكريم : المرجع السابق ص ٢٢ \*

(٢٣) نفس المرجع ص ٣٥ \*



المشروع من مراوى وعمائر وذلك عام ١٨١٦ م ، وفى عام ١٨٢٠ م توجه الباشا « لناعية الوادى لينظر ما تجدد به من العمائر والمزارع والسواقي ، وقد صار هذا السوادى اقليما على جسده وعمرت به قسرى ومساكن ومزارع » (٢٤) . ثم انتشرت زراعة أشجار التوت واقامة المشروعات لتربية دود القز ( الحرير ) . وشملت أقاليم الدقهلية والمنوفية والغربية والقنايوية ودمياط ورشيد والجيزة .

كما أدخل محمد على أنواعا جديدة من القطن الأمريكى الى جانب الأنواع المحسنة من القطن المصرى الذى لم يكن معروفا ، حتى أصبح القطن المصرى بعد عدة سنوات منافسا للأقطان المالية خاصة الهندية والأمريكية ، وأقبلت مصانع النسيج فى أوروبا على شرائه « ولم تمض سنوات معدودة حتى صدرت مصر من هذا القطن سنة ١٨٢٧ م ما بلغ ٣٤٤ ألف قنطار ، وأصبح القطن على توالى السنين أساس ثروة مصر الزراعية » (٢٥) .

ومن الزراعات التى اهتم بها محمد على كذلك زراعة أشجار الزيتون ، والنبيلة الهندية - التى استوردتها مع زراع لها من الهند - ، والخشخاش وقصب السكر ، الى جانب الحضر والفواكه والتخيل ، بالإضافة الى المطوب المعروفة كالذرة والشعير والقمح والأرز والفول والبرسيم وغير ذلك .

وكان على محمد على أن يهتم بمشروعات الري لضمان الانتاج الزراعى ولاستمرار الأراضى المستصلحة فى الانتاج ، ولذلك رأى إنشاء يشق الترع والقنوات كترعة المحمودية التى عرفت باسم ترعة الاسكندرية أو خليج الاشرافية لاهياء الأراضى الزراعية فى اقليم البحيرة ولربط الاسكندرية بالنيل عن طريق هذه الترعة ربطا مباشرا وقد بدى فى حفر هذه الترعة فى ابريل عام ١٨١٧ م واحتفل بافتتاحها فى يناير ١٨٢٠ م .

ومن مشروعات الري أيضا إنشاء المسور على النيل وعلى الترع ، ولعل أهم هذه المشروعات إنشاء القناطر على الترع لضبط مياهها تيسيرا للانتفاع بالرى منها الى جانب مرور السفن عن طريق الأهوسة الملحقة بهذه القناطر . وكان مشروع القناطر الجيرية كما يذكر المسيو شيانو Chelu فى كتابه

(٢٤) الجبرتي : نفس المرجع أحداث رجب ١٢٣٥ هـ .

(٢٥) عبد الرحمن الرافعى : نفس المرجع ص ٥٨٥ .



النيل والسودان ومصر » يعد في ذلك العهد أنه أكبر أعمال الري في العالم قاطبة ، لأن فن بناء القناطر على الأنهار لم يكن بلغ من التقدم ما بلغه اليوم ، فأقامة القناطر الخيرية بوضعها وضخامتها كان يعد اقديما يدخله شيء من المجازفة ، (٢٦) .

ولا شك أن اقامة هذا المشروع سيزيد من الانتاج الزراعى زيادة كبيرة حيث سيساعد على تحويل اراضى الوجه البحرى من رى الجياض الى الرى الدائم عن طريق حجز المياه امام هذه القناطر التى اختير موقعها عند منطقة انفراج فرع النيل ، وانشاء ثلاث ترع كبرى تنفرع من امام هذه القناطر هى التى عرفت بأسماء الرياح الشرقاوى ، والرياح المنوفى ، والرياح البحرى . والرياح الأول تبدل اسمه الى الرياح التوفيقي نظرا لأن انشاءه تم فى عهد الحديوى توفيق .

وأما التجارة فقد تركزت فى يد الحكومة ، التجارة الداخلية والتجارة الخارجية على السواء ، فقد كانت حكومة الباشا هى التاجر الوحيد الذى يشتري منتجات الفلاحين بالأسعار التى تحددها ، كما احتكرت الاستيراد والتصدير والحاصلات حتى صار التجار الأجانب لا يجدون غير الحكومة للتعامل معها تجاريا .

وقد نشطت الحركة التجارية الداخلية والخارجية بإجراءات الأمن التى اتخذتها حكومة الباشا سواء فى الداخل أو فى طرق التجارة العالمية وخاصة تطهير البحر الأحمر من القرصان وتشجيع التجلنرا على نقل تجارتها من الهند عبر البحر الأحمر نظرا لأنه أقصر الطرق وأكثر أمنا من طريق رأس الرجاء الصالح .

وكان من مشروعات محمد على الاقتصادية اقامة صناعات تعتمد على المواد الخام فى مصر ، ورغم أنه كان ينقصه أيدي عاملة مدربة الى جانب كثير من المواد الخام اللازمة للصناعة فإن محمد على كان مصمما على اقتفاء أثر أوروبا بإنشاء مصانع متنوعة ومتعددة ، كمصانع الغزل والنسيج المنتشرة فى أنحاء القاهرة والوجه البحرى والوجه القبلى ، ومصانع الجوخ ، والصوف ، والحريز ، والطرابيش ، ومعمل سبك الحديد ، ومصانع ألواح النحاس ، ومعامل السكر بالوجه القبلى ، ومصانع النيلة .

(٢٦) نفس المرجع ص ٤٨١ .



وقد اهتم محمد علي بالعمران بإنشاء القصور ودور الحكومة مثل قصر الجوهرة بالقلمة ومسجده بها ، وقصر شبرا وقصر رأس النين ، والدفترخانة بالقلمة ( وهي دار المحفوظات الآن ) ودار للآثار ، ومرصد ، وإنشاء الترسانة بالاسكندرية التي اتسعت وزاد عمرانها ، كما أنشأ مدينة الزقازيق بمناسبة بناء قناطر « التسعة عيون » على بحر موسى وغير ذلك من وسائل الاتصال وال عمران .

وكانت مشروعات محمد علي الاقتصادية واسعة ومكلفة خاصة أنه كان يتعجل تنفيذها حتى ذكر أن القناطر الحيرية مثلا أصاب قواعدها خلل في بدء انشائها عام ١٨٤٦ م بسبب الإسراع في العمل ، ثم أصلح هذا الخلل ، وقد راح ضحية هذه المشروعات عشرات الآلاف من المصريين الذين كانوا يساقون سوقا إجباريا للعمل المرهق ، فقد ذكر أنه مات « من الفلاحين الذين اشتغلوا في حفر ترعة المحمودية اثنا عشر ألفا في مدة عشرة أشهر ، وأن هؤلاء الموتى دفنوا على ضفتي التربة تحت أكاداس التراب الذي كانوا يرفعونه من قاعها » (٢٧) .

وإلى جانب ذلك تحمل المصريون نفقات هذه المشروعات يدفع المزيد من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، العينية والنقدية ، فكان العاملون في هذه المشروعات إذا « رجعوا إلى بلادهم للحصول على طوبوا بالمال وزيد عليهم عن كل فدان حمل يعير من التين وكيلة قمح وكيلة فول وأخذ ما يبيعونه من الغلة بالثمن الدون والكيل الوافر » (٢٨) .

ولعل أجل مشروعات محمد علي الداخلية في مصر بعد التعليم هو إنشاء جيش وطني ، ومن المؤكد أن محمد علي وضع كل أسباب النهضة التي شملت نواحي الحياة في مصر من اقتصادية وتعليمية وعمرانية لخدمة ذلك الجيش الذي أدرك أن بقاءه في الباشوية وتحقيق مشروعاته على الصعيدين الداخلي والخارجي لن يتحقق بدون جيش منظم ومدرب على الأساليب الأوروبية ، ومزود بالأسلحة الحديثة .

وكان جند محمد علي المكونين من فرق متنافرة تركية « باشبوزق » ، أي غير نظاميين مفلطرين على التمرد والعصيان والفوضى ، ولعل خير دليل على

(٢٧) عبد الرحمن الرافعي : نفس المرجع ص ٥٧٤ .

(٢٨) الجبرتي : نفس المرجع حوادث شهر شوال ١٢٣٤ هـ .



ذلك أنه عندما أراد محمد على إدخال الأساليب الحربية الحديثة في تدريب الفرقة الألبانية ثارت عليه ، ومن ثم عول على استهلاك هذه الفرق في حروبه الخارجية ( الحرب الوهابية وفتح السودان ) وفي مطاردة المماليك واستخدامهم في حراسة النفور والحدود .

وبدأ إنشاء الجيش الجديد بإنشاء المدرسة العسكرية في أسوان عام ١٨٢٠ م لتخريج ضباط للجيش عهد بالإشراف عليها إلى الكولونيل سيف Seves ( سليمان باشا الفرنساوي فيما بعد ) أحد ضباط الامبراطور نابليون الأول ، والذي استخدم عددا من الضباط الأوروبيين لتعليم طلاب هذه المدرسة وتدريبهم . وكانت الدفعة الأولى من طلاب هذه المدرسة من مماليك محمد علي ومماليك أتباعه وكبار رجال دولته .

وبعد اعداد الضباط لجأ محمد علي إلى تجنيد المصريين وإنشاء المعسكرات لهم في أسوان وبني عدى وفرشوط بالوجه القبلي ، وكانت الدفعة الأولى قد أنهت تدريباتها عام ١٨٢٤ م وأظهرت كفاءة في الاستعراض الذي شهده محمد علي في الحانكة مما جعله يشعر بالفخر والسرور ويستمر في تجنيد المصريين بل وتكوين طوائف من الضباط المصريين المدربين على يد معلمين أوروبيين ، وأرسلت بعثات منهم إلى أوروبا لاستكمال دراستهم الحربية هناك .

وإذا كان المصريون قد شكلوا أمام الباشا صعوبة في بادئ الأمر عند تجنيدهم بسبب بعدهم عن هذا الميدان سنوات طويلة بل قروناً فإنهم « ألفوا بسرعة حياتهم الجديدة ، وبعد أن كانوا معتادين الذل والمسكنة في قراهم استنشعروا تحت راية الجيش بكرامتهم الانسانية ، واخذوا يفخرون بأنهم جنود محمد علي ويقابلون غطرسة الترك بمثلها ، ولم يقبلوا أن يسموا فلاحين وعدوها تصغيراً لشأنهم لأن هذه التسمية كانت تشعشع وقتئذ بشيء من المهانة ، ونالوا من الحكومة أمراً أن لا يبندهم أحد بكلمة فلاحين » (٢٩) .

ولم تكن مدرسة أسوان هي المدرسة العسكرية الوحيدة بل كانت هناك مدارس عسكرية أخرى في الحانكة ودمياط وأبى زعبل ، والقصر العيني ، والفرسان بالجيزة ، والمدفعية بطره ، وغيرها ، إلى جانب مصانع الأسلحة ومخازنها ، وإنشاء الترسانة ببولاق ثم الاسكندرية لبناء سفن للأسطول

---

(٢٩) عبد الرحمن الرافعي : نفس المرجع ص ٣٨٦ .



«أحواض الى جانب القلاع والاستحكامات .. كل ذلك دليل على الاهتمام  
بالجيش المصرى ..»

وكلمة أخيرة عن الجيش المصرى الذى أنشأه محمد على وأعاد به ثقة  
الشعب المصرى بنفسه حيث أصبح لهم بعد مرور حقب طويلة الدور الأكبر  
فى الدفاع عن وطنهم ، كما أنه أصبح من حقه الترقى الى رتب الضباط وقد  
نالوا هذا الحق عن جدارة .

ولعل شهادة كلوت بك خير دليل على كلامنا هذا حيث يقول : ربما  
يعد المصريون أصلح الأمم لأن يكونوا من خيرة الجنود ، لأنهم على الجبهة  
يمتازون بقوة الأجسام وتناسب الأعضاء ، والقناعة والقدرة على العمل ،  
واحتمال المشاق ، ومن أخص مزاياهم العسكرية وصفاتهم الحربية الامتنان  
للأوامر ، والشجاعة ، والثبات عند الخطر ، والتذرع بالصبر فى مقابلة  
المخطوب والمحن ، والاقدام على المخاطر ، والاتجاه الى خط النار وتوسط مع  
القتال بلا وجل ولا تردد .» (٣٠) .

#### السياسة الخارجية

وأما سياسة محمد على الخارجية فقد تمثلت فى تدعيم استقلاله بمصر  
عن طريق خوض حروب خارجية وتحقيق مشروعات عربية تكون مصر القلب  
منها ، وقد خشي محمد على من سلطة الباب العالي فى عزل الولاة من أن تمتد  
اليه اذا لم يبد من القوة والاستعداد للحرب ما يفتح السلطان بأن محمد  
على يمكن أن يستخدمه لضرب خصومه رغم كراهية السلطان للباشا .. كما  
أن محمد على كان يخشى من أن تقع مصر فى دائرة الأطماع الاستعمارية  
للدول الأوروبية خاصة إنجلترا وفرنسا أو حتى روسيا العدو التقليدى  
لتركيا ، اذا ما اتفقت هذه الدول على تقسيم أملاك الدولة العثمانية رجل  
أوروبا المريض ..

وكان محمد على يعتقد أن مصر لا يمكن لها الانعزال عن بقية الأقطار  
العربية ولكن تحقيق تكتل عربى تكون مصر قلبه أمر حيوى لضمان سلامة  
هذه الكتلة من أى تدخل أجنبى ، ولإعادة مجد هذه الكتلة العربية التى كانت

---

(٣٠) كلوت بك تعريب محمد مسعود : نفس المرجع .



في مخططاته تشمل مصر والجزيرة العربية والسودان وبلاد الشام والعراق ، وهي أقطار لها من الموقع الممتاز والامكانيات البشرية والاقتصادية ما يمكنها من أن تصبح قوة كبرى يحسب حسابها ..

وكانت الفرصة الأولى لتحقيق هذه الكتلة العربية استنجد السلطان العثماني سليم الثالث عام ١٨٠٧ م بمحمد علي لاصحاب عصيان الحركة الوهابية والقضاء على خطر الدولة السعودية الأولى الذي فشلت القوات التركية في إيقافه ، وكان السلطان العثماني - الذي يضرر العداء لمحمد علي - يأمل أن تضعف قوة محمد علي نفسه .

وقد رأى محمد علي في دعوة السلطان له المتجددة خلال سنوات ١٨٠٨ ، ١٨٠٩ ، ١٨١٠ م فرصة لتنفيذ خطته ومشروعاته ، وحجة يتذرع بها لتكوين القوة البحرية والحربية التي كان يتطلع لتكوينها ، وفرصة للتخلص من الفرق الحربية الكثيرة التمرد ، فلما تهيأت له القوة البحرية والحربية اللازمة أرسل الحملات المتتالية الى شبه الجزيرة العربية ، وقد شارك في هذه الحملات ابنه طوسون وإبراهيم ، وأشرف علي بعضها محمد علي بنفسه ، وقد بدأت هذه الحروب عام ١٨١١ وانتهت عام ١٨١٨ م بالقضاء على الدولة السعودية الأولى وتخريب عاصمتها الدرعية .

كانت نتيجة الحروب الوهابية أن تحسنت العلاقات بين السلطان العثماني والباشا إذ تأكد للسلطان أن محمد علي هو يده التي يبطش بها ضد الخارجين عليه ، ومن ثم كافاه بتعيينه واليا على باشوية جدة بالإضافة الى مصر ، كما كان من نتائج هذه الحروب أيضا أن امتد النفوذ المصري الى الخليج العربي بل والى اليمن التي استطاعت القوات المصرية أن تزحف من جدة وتحتلها في أوائل العشرينات من القرن التاسع عشر وتبقى بها حتى عام ١٨٣٩ م عندما تازمت الأمور أمام الباشا واستحكمت المؤامرات الدولية ضده . كما تطلع محمد علي لتحقيق مشروعات أخرى ..

ورغم أن الحروب الوهابية قد كلفت مصر من الأموال والضححايا الكثيرة في الأرواح ما يجعل هذه الحروب تعتبر من أشق الحروب التي خاضتها مصر ، فإنها كانت « وسيلة لتوطيد مركز محمد علي ، كما أنها سبيل لرفع شأن مصر ، وإعلاء مكانتها ، ونمهيذا لنتيجه المركز الذي نالته من بعد بين الدول ، وأغلب الظن أن فكرة الانفصال عن تركيا وتحقيق استقلال مصر قد بدأت تملك علي محمد علي مشاعره من ذلك العهد ، وأنه أخذ يعمل لها من طريق



الفتح والحرب» (٣١) \*

ثم تطلع محمد على إلى السودان ، وكان محمد على « يريد أن يكون لحصر شخصية مستقلة ، ويريد لنفسه أن يكون رأس تلك الشخصية ، لا بد وأن يأخذه حب الاستطلاع للصعود مع هذا النيل ليرى أين ينبع ، وما سبب فيضانه ، وأى الشعوب الأخرى تقطن على ضفافه ، وماذا يحدث لو سيطرت على منابعه أو روافده العليا قوى أخرى قد تكون معادية لا صديقة أو حليفة» (٣٢) \*

وكان محمد على يدرك طبيعة العلاقات بين مصر والسودان في النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية منذ أقدم العصور ، وأن النيل شريان يربط القطرين برباط لا ينفصل ، فالنيل هو مصر كما هو السودان ، ومن هنا جاءت فكرة محمد على لفتح السودان باسم السلطان العثماني وبموافقته \*

وقد اختلف المؤرخون حول الأسباب التي دفعت محمد على لفتح السودان ، فمن قائل إن السبب كان لاستخدام السودانيين وتجنيدهم في جيش مصر الجديد ، ومن يقول أنه لبحث عن الذهب المتوفر في السودان ، ومن يذكر أن السبب هو تعقب فلول المماليك الذين فروا جنوباً وأسسوا لأنفسهم مملكة معادية لمحمد على . والرأي عندى هو أنه لا يمنع أن تكون معظم هذه الآراء هي الأسباب الكامنة وراء اندفاع محمد على جنوباً لضم السودان إلى مصر ، ولكننا نضيف إلى ذلك سبباً جوهرياً يستند إلى رغبته في تكوين الكتلة العربية التي قلبها مصر ، والسودان قطر عربى ضمه إلى مصر أمر حيوى لكلا القطرين بل وحيوى للكتلة العربية بصفة عامة \*

ولعل رغبة محمد على في تأمين مصر من الجنوب وتأمين وصول مياه النيل إليها كانت من أهم الدوافع لفتح السودان ، ونحن لا نستبعد أيضاً أن يكون من أسباب فتح السودان رغبة محمد على في التخلص من بقية الفرق العسكرية الغير نظامية كالآرناطوط السذين لم يهلكوا في الحرب ضد الوهابيين \*

(٣١) عبد الرحمن الرافعى : نفس المرجع ص ١٢٥ \*

(٣٢) مكي شيككة : السودان عبر القرون ص ٩٤ \*



استغرقت حملات فتح السودان حوالى ثلاث سنوات ونصف من يوليو ١٨٢٠ الى فبراير ١٨٢٢ م انتهت بدخول السودان مع مصر تحت حكم محمد على ، وطبق فيه نفس التنظيمات الادارية والاقتصادية المطبقة فى مصر ، وتأسست عاصمة له فى الخرطوم فى عام ١٨٢٠ م وكانت مقرا للحكماء الذى يعينه الباشا ويحكم البلاد بنفس الأسلوب المركزى السارى فى مصر ، ويعاونه مديرون للمديريات ونظار للأقسام أو المراكز ومشايخ للنواحى أو القرى ..

تلك كانت سياسة محمد على الداخلية والخارجية التى اتبعها منذ وطئت قدمه أرض مصر واستطاع له العيش فيها وتمسك بالاقامة فيها ورسم خططه لتنفيذ حركته الاستقلالية عن الدولة العثمانية .. وقد رأينا كيف أن محمد على آمن منذ البداية أن دعائم الاستقلال تقوم على تنمية موارد البلاد الاقتصادية وبناء جيش وطنى ونظام تعليمى حديث ، ومن هذا البناء الداخلى الحديث والقوى يمكنه أن ينطلق لتحقيق مشروعاته الخارجية ..

وكان محمد على يؤمن بأن هناك قوى وأخطارا تقف أمام مشروعاته الداخلية والخارجية ، وكانت هذه القوى محلية وخارجية فاذا كان قد استطاع أن يتخلص من القوى المحلية بالقضاء على المماليك وتدخل المشايخ والأعيان فى شئون الحكم ، والفرق العثمانية غير النظامية ، وأقام حكما مركزيا استبداديا مستتيرا ، وأخذ يضع أسس النظام الجديد ويهدم فى بقايا النظام القديم ..

أقول اذا كان الباشا قد تخلص من القوى المحلية بعد جهد جهيد فانه كان عليه مواجهة القوى الأجنبية الخارجية ، وكان على رأس هذه القوى انجلترا التى كانت دائمة التحريض للباب العالي لى يتخذ موقفا أكثر تشددا وعداء لمحمد على ، وكان يخفف من هذا التحريض ويقلل من تأثيره موقف الحكومة الفرنسية المؤيدة لمحمد على ..

الا أن محمد على استطاع أن يمتص غضب السلطان الدائم عليه حين سارع بتلبية أوامر السلطان بمحاربة الحركة الوهابية - رغم أن الجبرتي المؤرخ المصرى عاب على الباشا القيام بهذه الحرب التى لا ناقة لمصر فيها ولا جمل بل تحمل الشعب المصرى الأموال الباهظة والضحايا الكثيرة أثناءها - كما أن محمد على فتح السودان وضمه الى مصر باسم السلطان وتحت السيادة العثمانية ..

ورغم ذلك فإن مشروعات محمد على الطموحة كانت لابد وأن تؤدى به



الى الصدام مع الدولة العثمانية ، وهو الصدام الذى سوف ينتهى بتفلسف ملك محمد على نظرا لتدخل الدول الأوروبية وخاصة إنجلترا ضده مما ستراد بالتفصيل فى الصفحات التالية •

#### محمد على والدولة العثمانية

منذ تولى محمد على الباشوية فى مصر عام ١٨٠٥ م وهو مدرك أن السلطان العثمانى يكن له العداء ، ويشعر أن محمد على فرض عليه فرضا من قبل المشايخ والأعيان المصريين ، ولذلك أخذ يتحين الفرص لى يبعد محمد على عن مصر ، وقد رأينا أن السلطان حاول مرة نقل محمد الى ولاية جدة عام ١٨٠٥ ثم نقله مرة أخرى الى ولاية سلانيك عام ١٨٠٦ م ولولا وقفة الزعماء والمشايخ المصريين وعدايا وأموال الشعب المصرى التى قدمها محمد على للسلطان ورجال دولته لثم بالفعل إبعاد محمد على •

كما رأينا أن السلطان كلف محمد على بمعالجة الثورة الوهابية فقسام الباشا بهذا التكليف خير قيام رغم ما كلفه وكلف الشعب المصرى من الأموال والتضحيات بالأرواح ، مما ساعد على تحسين العلاقات بين محمد على والدولة العثمانية ، بل والى تثبيتته فى حكم مصر ، ثم الموافقة على جعل ولاية مصر وراثية فى أكبر أبناء أسرته الى جانب باشوية جدة التى نالها محمد على مكافأة على تخلص الدولة من الخطر الذى مثلته الدولة السعودية الأولى • وكل ذلك تم نظرا لحاجة الدولة العثمانية الى الباشا لضرب خصومها •

وفى جو العلاقات الودية بين محمد على والدولة العثمانية حدثت ثورة اليونانيين فى أبريل ١٨٢١ م ضد الدولة العثمانية بهدف الاستقلال التام عنها ، وقد انتصر الثوار فى جميع المعارك التى خاضوها ضد الأتراك فى البر والبحر ، مما دفع بالسلطان العثمانى محمود الثانى الى الاستنجاد بمحمد على صاحب الجيش المنظم على الأسس الحديثة والأسطول الفتى •

ويذكر بعض المؤرخين أن السلطان أراد باستنجاده بمحمد على انهك قوى الأخير واستهلاك جيشه وأسطوله حتى لا يصبح فى يوم ما قوة مناوئة للدولة العثمانية ذاتها ، ومهما كانت صحة هذا الرأى فان محمد للولايات العثمانية التى يمكن الاستعانة بها للبطش بكسل خصوم الدولة العثمانية ، وأنه يمكنه تبعا لذلك القضاء على الثورة فى بلاد اليونان •



وقد وجد محمد علي في استنجد السلطان به لاختاد ثورة اليونانيين فرصة لتحقيق مشروعاته ، « واغتبط الباشا بذلك التكليف أشد الاغتباط ووجد في تنفيذه فرصة مواتية لتحقيق آماله في الظهور على مسرح السياسة الشرقية في صورة البطل المسلم الزائد عن حياض الاسلام وحامي حماه » (٣٣) . ثم أن هذا التكليف بمثابة « توسيع لنطاق الدولة المصرية وبسط لنفوذها فيما وراء البحار ، وبالتالي يرفع من شأن محمد علي ويزيد من مكانته ، ولم يكن محمد علي ليرفض أن يعلن شأنه ويتسع ملكه ، كما أن استنجد تركيا بجيشه كلما قصرت يدها وعجزت عن مقاومة الثوار سواء في الجاز أو في اليونان مما يزيده فخرا ويوطد مركز الدولة المصرية التي أسسها » (٣٤) .

وسامت الأمور بين محمد علي والدولة العثمانية أثناء ثورة بلاد اليونان على النحو الذي أفضى في النهاية إلى الصدام بين الطرفين ، ذلك أن السلطان عهد إلى محمد علي بحكومة جزيرة كريت ليخمد الثورة المشتعلة فيها ، وقد تمكنت القوات المصرية بالفعل من اخمد ثورة أهل كريت بعد حرب قاسية دامت حوالي عام من يونيو ١٨٢٢ م .

وكان نجاح الحملة على كريت دافعا لكى يعهد السلطان إلى محمد علي بحكومة المورة لكى يتولى اخمد الثورة المشتعلة فيها أيضا ، وما لبث السلطان أن أصدر في ٦ مارس ١٨٢٤ م فرمانا تعيين إبراهيم باشا بمقتضاه واليا على كل من كريت والمورة . ومن ثم قاد إبراهيم الحملة على المورة .

لم تكن حرب المورة مجرد نزعة حربية ، أو عمليات سهلة ، بل كانت حربا قاسية على كلا الطرفين المتحاربين ، فقد كان اليونانيون شعبا يقاتل للحصول على استقلاله ونقض السيادة التركية المسيطرة ، ومن ثم كان المقاتلون اليونانيون يكتسحون القوات التركية في كل لقاء بين الطرفين حتى إذا وصل إبراهيم باشا إلى أرض المورة وبحرها ووجه بمقاومة شديدة وعنيدة من اليونانيين المؤيدين بمتطوعين من أوروبا وبتعاطف من روسيا العدو التقليدي لتركيا ، ومع ذلك أحرز إبراهيم باشا انتصارات حاسمة ضد اليونانيين .

(٣٣) د. السيد رجب حراز : نفس المرجع من ٢٥٥ .

(٣٤) عبد الرحمن الرافعي : نفس المرجع من ٢١٥ .



الا أن الدول الأوروبية وخاصة روسيا وإنجلترا لم تكن لتقف مكتوفة اليدين أمام هذه الانتصارات المصرية ، فروسيا عدو تركيا العنيد في عهد القيصر نيقولا الأول الذي تولى العرش في أول ديسمبر ١٨٢٥ م ، عادت الى فكرة مؤازرة الشعب اليوناني الثائر من ناحية وتمزيق أوصال الامبراطورية العثمانية من ناحية ثانية ، والخروج الى البحر المتوسط عبر المضائق التركية البسفور والدردنيل ... وأما إنجلترا فقد كانت منزوعة من إزدياد قوة محمد علي واتساع نفوذه خاصة وقد اصطدم بالمصالح البريطانية في البحر الأحمر واليمن من ناحية ، والخليج العربي من ناحية أخرى ، ثم ان قوته البحرية تنازع الأسطول البريطاني في البحر المتوسط ، هذا الى جانب التأثير الفرنسي على نشاط محمد علي ، ومن أجل ذلك كله كان لإنجلترا موقف ازاء الثورة اليونانية يسمى الى المحافظة على الامبراطورية العثمانية ضد الأطماع الروسية من ناحية ، وتحقيق بعض الأمن القومي لليونانيين ، وذلك من شأنه إضاعة جهد محمد علي في بلاد اليونان وانحسار نفوذه عنها .

وقد تمخضت جهود إنجلترا عن عقد ما عرف ببروتوكول بطرسبرج في أبريل ١٨٢٦ م بين إنجلترا وروسيا ، وتلاه معاهدة لندن بين إنجلترا وروسيا وفرنسا في يوليو ١٨٢٧ م ، وقد نص البروتوكول والمعاهدة على تسوية للمسألة اليونانية تقضى بإعطاء اليونانيين استقلالهم الذاتي تحت السيادة العثمانية ، وفرض هذه التسوية في حالة رفض أى من الطرفين المتحاربين : الدولة العثمانية أو اليونانيين ، « وكان الحلفاء يعلمون اصرار تركيا على رفض طلباتهم فانفقوا على إرسال أساطيلهم الى مياه اليونان لتأييد مطالبهم بالقوة ولتنع السفن المصرية والعثمانية من الوصول الى شواطئ اليونان وإرسال المدد الى الجيش المصرى والتركى بها » (٣٥) .

وكانت معاهدة لندن ذات تأثير سلبي على محمد علي ، اذ أنه خشي من مواجهة الدول اذا أراد إرسال مدد الى القوات المصرية في بلاد اليونان ، وفي نفس الوقت لم يكن على استعداد لإضاعة جهد القوات المصرية هباء وبالتالى إضاعة مكاسبه في الوقت الذي كان يعلم فيه أن السلطان العثماني يرفض معاهدة لندن نصا وروحا ، وقد تغلبت النزعة المسيطرة عند محمد علي معتقدا أن فرنسا لن تقدم على مهاجمة القوات المصرية ، فأرسل مددا من السفن والجنود الى بلاد اليونان في أغسطس ١٨٢٧ م .

(٣٥) عبد الرحمن الرفاعي : نفس المرجع ص ٢٢٩ .



• الا أن أساطيل إنجلترا وروسيا وفرنسا احتكت بالأسطول المصري والعثماني فوقعت معركة نوايرين البحرية في ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧ م التي تم فيها تدمير الأسطولين المصري والعثماني ، وكان من نتيجتها موافقة محمد علي على انسحاب القوات المصرية من بلاد اليونان للمحافظة عليها بعد أن انقطعت الاتصالات مع الوطن الأم مصر ، وقد تم هذا الانسحاب من المورة في ديسمبر ١٨٢٨ م • كما كان من نتائجها أن اليونانيين رفضوا الاستقلال الذاتي المعروض عليهم من الدول والذي تضمنته كذلك المعاهدة الروسية التركية في سبتمبر ١٨٢٩ م ، ومن ثم قررت الدول الثلاث إنجلترا وفرنسا وروسيا في بروتوكول لندن الذي عقد في فبراير ١٨٣٠ م اعطاء اليونانيين استقلالهم التام •

• وكان من نتائج معركة نوايرين البحرية وانسحاب القوات المصرية من بلاد اليونان دون موافقة السلطان العثماني الاساءة الى العلاقات بين الطرفين وأدى بها في النهاية الى الصدام ، ورغم أن الحرب في بلاد اليونان قد أكسبت محمد علي مكانة دولية هامة خاصة عندما تفاوض معه الانجليز على الانسحاب من بلاد اليونان مباشرة دون وساطة الدولة العثمانية ودون موافقة السلطان على انسحاب القوات المصرية ، الا أن هذه الحرب لم تحقق أهداف محمد علي التوسعية ، بل أدت الى خسائر مادية كبيرة وضحايا في الرجال كثيرة •

وفي الوقت الذي غضب فيه السلطان من انسحاب محمد علي من بلاد اليونان دون موافقته فقد أصدر فرمانا في سبتمبر ١٨٣٠ م منح محمد علي بمقتضاه حكم جزيرة كريت كمكافأة على اشتراكه في حرب المورة ، ولكن هذه المكافأة لم تكن تعويضا كافيا لما بذله الباشا من جهود في هذه الحرب وما تكلفه من نفقات ورجال ، بل وليست تعويضا حتى لفقد أسطوله ، ومن ثم أخذ محمد علي يستعيد توازنه بعد نوايرين ويجهز جيشه وأسطوله بمساعدة سخية من فرنسا ليكون الجيش والأسطول على استعداد لتحقيق آمال وطموح محمد علي بضم بلاد الشام والعراق اذا أمكن الى ملكه •

ومهما قيل في الأسباب التي أدت الى ما عرف بحرب الشام الأولى ثم حرب الشام الثانية ، فإن فكرة محمد علي في ضم بلاد الشام الى مصر بدأت منذ عام ١٨١٠ م ولم يؤجلها الا انشغاله في حروب متتالية في شبه الجزيرة العربية ، ثم في السودان ، ثم في بلاد اليونان • لأن الباشا يدرك أهمية الشام لتأمين مصر نفسها ، فضلا عن أن الكتلة العربية التي كان الباشا يسعى لاقامتها لا تكتمل بدون بلاد الشام والعراق •



وكانت فكرة ضم بلاد الشام والعراق تسيطر على أفكار إبراهيم باشا أيضا ، فكانت تصريحاته وبياناته أمام جنوده وخاصته تؤكد اتجاهه العربى ، لدرجة كان يذكر الجنود بأمجاد العروبة ، وأنه عربى ، وأنه يسعى لتحقيق القومية العربية وإعادة أمجاد الأمة العربية المستقلة بإشراك العرب فى الحكم وتولى المناصب القيادية فى الإدارة والجيش .

ومن أقوال إبراهيم باشا فى هذا السبيل أنه عندما سئل أثناء حصاره لكما عن مدى فتوحاته بعد عكا قال تستمر الفتوحات الى مدى ما يتكلم الناس وأتفاهم وإياهم بالناس العربى . وعندما سأل أحد جنوده عندما رآه يكرر هجومه على الأتراك ، كيف يطمعن فى الأتراك وهو منهم أجابه إبراهيم باشا على الفور : « أنا لست تركيا ، فاني جئت مصر صيبا ، ومنذ ذلك الحين قد مصرتني شمسها وغرت من دمي وجعلته دما عربيا » (٣٦) .

كانت فكرة تكوين الكتلة العربية التى قلبها مصر هى المحرك الأصلى والدافع الأساسى لضم بلاد الشام ، ولكن محمد على استغل الأحداث الجارية فى أوائل الثلاثينات من القرن التاسع عشر لكى يبرر زحفه الى بلاد الشام ، فأعلن الباشا أنه يهدف من تجريد حملة الى بلاد الشام تأديب عبد الله الجزائر باشا عكا بسبب إيوائه المصريين الفارين من الضرائب ومن الجندية وعدم اعادتهم الى مصر ، وبسبب رفضه امداد مصر بالأخشاب اللازمة لبناء أسطول جديد عوضا عن الأسطول الذى تحطم فى نوارين ، وهذه الأسباب كانت لتغطية الدوافع الحقيقية والتى تنلخص فى توسيع ملكه .

وقد استغرق الصدام بين محمد على والدولة العثمانية جولتين ، الجولة الأولى بدأت فى أكتوبر ١٨٣١ م وفيها قاد إبراهيم باشا القوات الزاحفة الى بلاد الشام واستولت بدون مقاومة تذكر على غزة وباقا وحيفا وبيت المقدس ، واستولت على عكا بعد حصار حوالى سبعة شهور ، ثم استولت على دمشق وحاصرت بعد انتصار القوات المصرية على القوات التركية ، ثم تقدمت القوات المصرية حتى أحرزت انتصارا حاسما على الأتراك فى معركة قونية فى ٢١ ديسمبر ١٨٣٢ م . ثم زحفت الى كوتاهية التى سقطت فى فبراير ١٨٣٣ م .

انتهت جولة القتال الأولى بين محمد على والدولة العثمانية بتدخل

---

(٣٦) عبد الرحمن الراغبى : نفس المرجع ص ٢٤٧ .



الدول الأوروبية وخاصة إنجلترا وروسيا وفرنسا وفرض صلح بين الطرفين عرف بصلح كوتاهية في ٨ أبريل ١٨٢٣ م ، الذي نص على تثبيت حكم محمد علي في مصر والسودان وبلاد الشام وجزيرة كريت ، وإبراهيم في حكم باشوية جدة وبلاد الأحباش ( ساحل البحر الأحمر بموانئها سواكن ومصوع ) .

ولم تكن معاهدة كوتاهية سوى هدنة بين الطرفين ، فالسلطان العثماني شعر بالمرارة من وقوع هزائم لدلته من أحد ولاته ، ومن ثم أخسذ يستعين بالروس والألمان لأعداد جيش منظم يقضى به على محمد علي لا من بلاد الشام فقط بل من مصر أيضا ، بينما كان محمد علي يدرك أنه لن يكون هناك سلام مع الدولة العثمانية دون انزال السلطان محمود الثاني من العرش وتقليد السلطنة لابنه عبد المجيد ، ومن ثم أخذ يعد العدة لفرض هذا السلام على الدولة العثمانية .

وتطلع كلا الطرفين لموقف الدول الأوروبية من الصراع بينهما ، فتركيا التي رفضت إنجلترا عقد معاهدة دفاعية هجومية معها لجأت إلى عدوتها التقليدية روسيا التي رحبت بعقد ما عرف بمعاهدة هتكاراسكس (٣٧) الدفاعية الهجومية تعبيرا عن الصداقة بين الامبراطورية العثمانية والامبراطورية الروسية في ٨ يوليو ١٨٢٣ م ، وأما محمد علي فرغم صداقة فرنسا له فإنها كانت حريصة على بقاء الامبراطورية العثمانية في مواجهة الأطماع الروسية ، وإنجلترا تتخذ نفس الموقف بل تتشدد مع محمد علي ، ولذلك اكتفى محمد علي بالاستعداد حتى تنتهي الظروف الدولية للجولة الثانية .

وكان محمد علي قد أعلن عزمه للدول الأوروبية عام ١٨٢٤ م على إعلان استقلال مصر عن الدولة العثمانية استقلالا تاما أسوة باليونانيين ، ولكن الدول الأوروبية رفضت بشدة هذا الاتجاه ، وفي عام ١٨٢٨ م كانت المفاوضات بين محمد علي والدولة العثمانية لقرار سلام دائم بين الطرفين قد فشلت بسبب موقف إنجلترا المهادي لمحمد علي ، أعلن محمد علي مرة أخرى لفنائل الدول الأوروبية في القاهرة عزمه على إعلان استقلال مصر ، ولكن

---

(٣٧) عرفت بهذا الاسم لأنه اسم قصر يقع على شاطئ مضيق البسفور على الجانب الآسيوي وقعت الاتفاقية فيه .



الدول مانعت في ذلك مما شجع السلطان العثماني على السير في استعداداته  
وأجرائاته العدائية ضد محمد علي .

وقعت الجولة الثانية للحرب الشامية بين محمد علي والدولة العثمانية  
عند أبريل ١٨٣٩ م بزحف القوات التركية الى أراضي بلاد الشام المصرية ،  
وعندما تلقى إبراهيم باشا من أبيه أمرا بدحر القوات التركية في أراضيها  
وعدم الاكتفاء بردها عن الأراضي الشامية لأن تركيا لم تراخ العهود والوائيق  
وقت معركة نصيبين في الأرض التركية في يونيو ١٨٣٩ م التي انتصرت  
فيها القوات المصرية انتصارا حاسما ووقفت على أبواب الاستانة في نفس  
العام ، وسلم قائد الأسطول التركي سفنه لمحمد علي بالاسكندرية برجالها  
وأسلحتها .

وبهذا الوقت تحقق حلم محمد علي ، وكاد السلطان العثماني يوافق  
على رغبة محمد علي في جعل ملكه وراثيا على الإقطار التي تحت يده وهي  
مصر والسودان والحجاز وبلاد الشام ، لولا تدخل الدول الأوروبية برعاية  
انجلترا التي وقتت تشد أزر السلطان العثماني ضد مشروعات محمد علي ،  
ومن ثم فرضت على محمد علي والسلطان شروطا تضمنتها معاهدة لندن في  
١٥ يوليو ١٨٤٠ م ، ثم بروتوكول لندن عام ١٨٤١ م وترمى هذه الشروط  
الى اعطاء محمد علي وأسرته حكم مصر حكما وراثيا في ظل السيادة العثمانية .

ونتيجة لمعاهدة وبروتوكول لندن أصدر السلطان العثماني الأوامر  
المحققة لشروط المعاهدة وبخصوص ترتيب الوراثة وتجديد المال الميري السنوي  
وتحديد عدد الجيش المصري بشمانية عشر ألفا ، وقد صدرت هذه الأوامر  
في ١٣ فبراير ١٨٤١ م ، وأول يونيو ١٨٤١ م بموافقة وضمان السدول  
الأوروبية .

وإذا كانت معاهدة لندن قد فرضت نوعا من الوصاية الدولية على  
مصر ، فقد تحولت مصر بمقتضاها من دولة عربية كبيرة لها كيانتها الدولي  
الى ولاية صغيرة تابعة للباب العالي بعد أن حرمت من بلاد الشام والحجاز  
وكريت ، ورغم عودة مصر الى ولاية عثمانية فقد كانت سلطة الباب العالي  
عليها ضعيفة بسبب تدخل الدول الأوروبية في شؤون مصر . ومع ذلك فإن  
معاهدة لندن اعترفت لمصر بالاستقلال مقيدا بالسيادة العثمانية ، ولم يعد  
لتركيا ، ولا لغيرها من الدول أن تعيث بهذا الاستقلال الذي أصبح مكفولا  
بمعاهدة دولية ، ولم يرد في معاهدة لندن من القيود العملية التي تحد ذلك



الاستقلال سوى دفع جزية سنوية للباب العالي ، وسريان معاهدات تركيا في مصر ، واعتبار قواتها الحربية - التي تحدد عددها - جزءاً من قوات السلطنة العثمانية » (٣٨) .

وهكذا عاشت مصر منذ عام ١٨٤١ م كدولة ذات استقلال منقوص في ظل أسرة محمد علي حتى عام ١٩١٤ م عندما أعلنت الحماية البريطانية على مصر وقطعت كل علاقة تربط مصر بالدولة العثمانية أو تركيا ، دون أن يصب مصر من الحكم العثماني المباشر ما أصاب غيرها من الولايات وخاصة الشام والعراق مثلاً . .

---

(٣٨) عبد الرحمن الرافعي : نفس المرجع من ٣٦١ - ٣٦٢ .



#### محمد علي والدول الأجنبية

كانت مصر دائما مجالا للتنافس بين الدول الأوروبية الطامعة في هذا الموقع الممتاز لمصر والراغبة في استغلال خيراتها للمصلحة الاستعمارية ، ورغم كون مصر ولاية عثمانية منذ أوائل القرن السادس عشر فقد شهد القرن الثامن عشر محاولات انجليزية وفرنسية وروسية لاستغلال موقع مصر بغرض النفوذ الاستعماري عليها ، وحدث تنافس بين هذه الدول حول الاستئثار بالنفوذ الأعلى في مصر . .

حتى اذا كان القرن التاسع عشر ومحمد علي قد ظهر على مسرح الحياة السياسية في مصر بدأ يدرك الأطماع الأوروبية في مصر ، ولذلك نجده يدرك منذ البداية أنه مهما كانت حاجته لبناء مصر بناء حديديا على النسق الأوروبي وبمساهمة أوروبية بالخبرة والإمكانات ، فإنه يجب أن تكون هذه المساهمة موقوفة الى أن تنهيا الكوادر الفنية المصرية التي عليها تسلم زمام العمل في مصر الحديثة .

ولكن الأطماع الاستعمارية لم تكن تقدر اتجاه محمد علي الاستقلال ولا هي مستعدة للتخلي عن أهدافها ، فانجلترا مهتمة بمصر وبأن يكون لها نفوذ في مصر أعلى من نفوذ أية دولة أوروبية أخرى لضمان أمن الطريق عبر مصر والبحر الأحمر الى الهند ، وفرنسا التي خرجت قوات حملتها من مصر في العام الأول للقرن التاسع عشر ما زالت لها أطماع وتسعى للعودة اذا أمكن أو على الأقل منافسة النفوذ الانجليزي ومحاربته على الأرض المصرية .

واذا كان التنافس على أشده بين إنجلترا وفرنسا حول النفوذ الأعلى في مصر ، وهو تنافس ممتد أصلا من صراع بين الدولتين في أوروبا ، فإن الدولتين كانتا حريصتين على بقاء الامبراطورية العثمانية وعدم تمزيقها ، بينما كانت روسيا تعمل على تمزيق هذه الامبراطورية العتيقة التي تجمعت فيها عوامل التفكك والانقسام ، ولذلك كانت روسيا يسعدها قيام حركة استقلالية هنا أو هناك للانفصال عن الامبراطورية العثمانية .

#### أولا : إنجلترا

فرغم أنه كانت لانجلترا اهتمامات بمصر وإبعاد فرنسا عنها ، فإن هذه الاهتمامات زادت واتضح كثير بعد قدوم حملة نابليون بونابرت على







بتثبيت محمد علي في ولاية مصر ، بل وأن يتخذ الباب العالي موقفاً أكثر مودة مع فرنسا ظهر في الاعتراف التركي بلقب نابليون الامبراطوري رسمياً منذ فبراير من نفس العام ، بل واستقبال السفير الفرنسي الجديد بالاستئانة استقبالاً حراً في أغسطس ٠٠

ونتيجة لأحباط مساعي انجلترا ضد محمد علي ثم وفاة محمد الالهي عميلها في القاهرة ، وتبدل موقف الباب العالي من فرنسا ، فقد قررت الحكومة الانجليزية « أن تقوم بعمل حاسم ضد تركيا » (٤٠) وذلك بأن « تضرب تركيا في مصر فتتال بذلك غرضين وهما اذلال تركيا من جهة وتحقيق اطماعها في مصر من جهة أخرى » (٤١) . فقامت بارسال حملة الى الدردنيل بقيادة جون كورث Duckworth في نوفمبر ١٨٠٦ ، وحملة أخرى الى الاسكندرية بقيادة فريزر Fraser .

واذا كانت حملة الدردنيل قد فشلت في تحقيق أهدافها حيث لم يقبل الباب العالي التهديد الانجليزي بل وثق علاقته بفرنسا . فقد كان الميدان المصري هو التاج للضغط الانجليزي ، وعلى هذا الأساس نزلت القوات الانجليزية الى الاسكندرية في ١٦ مارس ١٨٠٧ م ، وكانت الاسكندرية مستقلة آنذاك عن ولاية محمد علي في القاهرة ويحكمها حاكم يتبع الاستانة رأساً ولا يعترف بباشوية محمد علي .

واذا كان نزول الحملة الانجليزية الى الاسكندرية دون مقاومة كبيرة ، فان ذلك كان بسبب الخوف من قوة الانجليز ، حيث يروي الجبرتي في أحداث يوم الخميس ٢٣ المحرم ١٢٢٢ هـ الموافق ٢ أبريل ١٨٠٧ م أنه ورد مكتوب من اهالي دمنهور - خطاباً الى السيد عمر النقيب - مضمونه : أنه لما دخلت المراكب الانجليزية الى الاسكندرية هرب من كان بها من العساكر ، وحضروا الى دمنهور ، فعندما شاهدتهم الكاشف الكائن بدمنهور ، ومن معه من العسكر انزعجوا انزعاجاً شديداً ، وعزموا على الخروج من دمنهور ، فخاطبهم أكابر الناحية قائلين لهم : وكيف تتركونا وتذهبوا ، ولم تروا منا خلافاً ، وقد كنا فيما تقدم من حروب الألفى ، من أعظم المساعدين لكم . فكيف لا نساعد الآن بعضنا بعضاً في حروب الانجليز ؟ فلم يستمعوا لقولهم لشدة ما داخلهم

(٤٠) د. رجب حراز : نفس المرجع ص ١٨٢ .

(٤١) الراعي : ص ٤٦ .



من الخوف ، وعيوا متاعهم وأخرج الكاشف أنفاله وجيخانته ومدافعه ، وتركها وعدى وذهب الى قوه من ليلته ، ثم أرسل في ثاني يوم من أخذ الأتقال ، فهذا ما حصل أخبرناكم به «(٤٢)» .

ولما كانت الحملة الانجليزية لا يمكنها البقاء بالاسكندرية دون أن تكون مسيطرة على رشيد لضمان التموين خاصة بعد أن مات الحليف محمد الأفى الذي ظل فترة مرابطة في البحيرة في انتظار هذه الحملة والتي وصلت بعد وفاته - التي حدثت في ٢٧ يناير ١٨٠٧ م - وبموته انفرط عقد التحالف مع إنجلترا ضد محمد على ولم تجد الحملة الانجليزية المساعدة المأمولة من زعماء الماليك ومن ثم خضع فريزر لحاجة قواته ولضغط القنصل الانجليزي في القاهرة فأصدر أمرا للفريق من قواته - التي كان يدرك قلة عددها وعدم إمكانية إحراز انتصارات خارج الاسكندرية - بالزحف لاحتلال رشيد .

وبصر الجبرتي موقعة رشيد في أحداث يوم الجمعة ٢٤ المحرم ١٢٢٢ هـ الموافق ٣ أبريل ١٨٠٧ م بقوله : وردت أخبار من ثغر رشيد يدكرون بأن طائفة من الانجليز وصلت الى رشيد ، في صبح يوم الثلاثاء حادى عشرينه « ٣١ مارس ) ودخلوا البلد ، وكان أهل البلدة ، ومن معهم من العساكر ، متنبهين ومستعدين بالأذقة والعطف وطيقان البيوت ، فلما حصلوا بدخل البلدة ضربوا عليهم من كل ناحية ، فآلقوا ما بأيديهم من الأسلحة ، وطلبوا الأمان ، فلم يلتفتوا لذلك وقبضوا عليهم ، وذبحوا منهم جملة كثيرة وأسروا الباقين ..... »(٤٣) .

لم يفتح الانجليز بهزيمتهم الأولى في رشيد وأزاد فريزر أن يحو أنرها ويستعيد سمعة إنجلترا العسكرية ، فأرسل حملة ثانية الى رشيد ، وقد أغفل ثقة الشعب المصري في نفسه بعد انتصار رشيد على القوة الانجليزية الغازية ، وظل متوهما - نتيجة معلومات القنصل الانجليزي مسيت - أن الماليك سيهيون للمشاركة في المعارك الى جانب القوات الانجليزية ، وأن الشعب المصري سيفقد متفرجا على الأقل من هذه المعارك ..

ولكن الشعب المصري امتلا حماسة خاصة بعد أن رأى الأسرى الانجليز ورددوس قتلاهم في معركة رشيد يطاف بهم في القاهرة مما أكد للمصريين

(٤٢) الجبرتي : ص ٧١٤ .

(٤٣) نفس المرجع ص ٧١٥ .



أن الانجليز ليسو بالقوة التي لا تقهر ، ولذلك سارع المواطنون الى الانتظام في صفوف متراصة للجهاد ضد الافرنج ( الانجليز ) الغزاة وذلك عندما حدث في ٢٦ المحرم ١٢٢٢ هـ الموافق ٥ ابريل ١٨٠٧ م أن « نبيه السيد عمر النقيب على الناس ، وأمرهم بترك حضور الدروس ، وكذلك أمر المشايخ المدرسين بترك القاء الدروس » (٤٤) .

والتقى الجمعان في الحماة جنوب رشيد حيث حلت الهزيمة هوة ثانية بالانجليز في ٢٦ ابريل ١٨٠٧ هـ وصفها الجبرتي بقوله : اجتمع الجم الكثير من أهالي بلاد البحيرة وغيرها وأهالي رشيد ، ومن معهم من المتطوعة والعساكر وأهل دمنهور ٠٠ فكان بين الفريقين مقتلة كبيرة ، وأسروا من الانجليز طائفة وقطعوا منهم عدة رؤوس ٠ وفي يوم الجمعة ١٥ صفر ١٢٢٢ هـ الموافق ٢٤ ابريل ١٨٠٧ م حضروا بأسرى - الى القاهرة - وعدتهم تسعة عشر شخصا ، وعدة رؤوس فمروا بهم وسط الشارع الأعظم ، وأما الرؤوس فمروا بها من طريق باب الشعرية ، وعدتها ثيف وثلاثون رأسا موضوعة على نيابيت ٠٠ » (٤٥) .

أدرك الانجليز استحالة البقاء بالاسكندرية بعد هذه الهزائم المتكررة وخاصة بعد الموقف الأوروبي بعد عقد معاهدة تلميس بين فرنسا وروسيا في يوليو ١٨٠٧ م لاقتسام أوربا يستدعى تفرغ إنجلترا للموقف الأوربي والعودة الى سياسة المحافظة على الامبراطورية العثمانية من الاطماع الروسية ومن ثم طلب فريزر مصالحة محمد علي على أساس الجلاء عن الاسكندرية مقابل تبادل الأسرى والجرحى، وقد تم جلاء القوات الانجليزية بالفعل عن الاسكندرية في ١٩ سبتمبر ١٨٠٧ م .

وكانت نتيجة حملة فريزر انتصار لمحمد علي في الداخل وعند الدولة العثمانية ، كما أكدت هذه الحملة شخصية محمد علي واستقلاله في الاتصالات بالدول الأجنبية وعقد الاتفاقات معها دون الرجوع الى الباب العالي ، كما كان من نتائج هذه الحملة وفشلها أن خضعت مدينة الاسكندرية لسيطرة محمد علي ودخلت في باشويته .

ولم يكن فشل حملة فريزر مقنعا لانجلترا لتكف عن محاولاتها للحدس ضد محمد علي والعمل على خروجه من مصر ، بل استمرت مؤامراتها خاصة وقد رأت التعاون الوثيق بين الباشا وفرنسا بما يجعل النفوذ الفرنسي

(٤٤) الجبرتي : ص ٧١٥ .

(٤٥) نفس المرجع ص ٧٢٥ .



ساندا في مصر في ظل صداقة محمد علي بالفضل الفرنسي ، حتى حدثت حرب الثورة التي شارك فيها محمد علي الى جانب الباب العالي ضد الثورة اليونانية .

ولما كانت إنجلترا في عهد وزير خارجيتها كاسلري Casselry تتخذ موقفا يدعو الى عدم التدخل بين الشعوب وحكامها ، فان هذا الموقف تبدل بوفاة كاسلري عام ١٨٢٢ م وتولية جورج كاننج Canning خلفا له الذي أبدى عطفه على التوار اليونانيين وان كان لم يجاهر بالدعوة الى التدخل على أمل أن اليونانيين سوف ينتزعون استقلالهم من الأتراك ، وان كان كاننج قد اتخذ موقفا متشددا في معاهدة لندن عام ١٨٢٧ م التي وقعتها كل من روسيا وفرنسا الى جانب إنجلترا .

وقد شارك في العداء للتدخل المصري العثماني ضد الثورة اليونانية مجموعة من الشعراء والأدباء الإنجليز والفرنسيين ، منهم من شارك بقلمه كفكتور هيجو الفرنسي ، ومن شارك في الحرب كاللورد بايرون الشاعر الإنجليزي الذي « تطوع في صفوفهم ( التوار ) ومات في مسيولونجي - ببلاد اليونان - عام ١٨٢٤ م » (٤٦) .

كما كانت إنجلترا هي المحرك الأساسي لمعركة نوارين البحرية في ٣٠ أكتوبر ١٨٢٧ م التي دمرت فيها معظم سفن الأسطولين المصري والعثماني ، ولكنها حاولت الاعتذار عن آثار المعركة خاصة وأن كاننج كان قد مات في أغسطس من نفس العام وتبدلت السياسة الى عدم اتخاذ موقف عدائي من الدولة العثمانية وقادتها ، بعد أن تولى ولنجتون الوزارة وأصبحت مساعدة إنجلترا لليونانيين مساعدة معنوية لا مادية ، واعتبر ملك إنجلترا وليام الرابع الموقعة بأنها حادث شؤم في خطاب العرش في يناير ١٨٢٨ م . كما أبدت الحكومة الإنجليزية أسفها لجمد علي لما حدث للأسطول المصري في نوارين ، وتعان عن استعدادها لاقامة علاقات ودية مع الباشا وتخبر الباشا « أن جلالة الملك من غير تدخل منه في العلاقات بين الباشا والسلطان الذي يعترف له الباشا بحق السيادة ، مستعد للاعتراف لسموه بالحيدة التامة متى تعهد

---

(٤٦) عبد الرحمن الرافعي : نفس المرجع ص ٢٢٨ .



هو أيضا بمراعاتها مراعاة تامة اذا ما نشبت الحرب بين الحلفاء والدولة العثمانية(٤٧) .

ونتيجة لهذه الاتصالات المباشرة بين الحكومة الانجليزية ومحمد علي تم توقيع الاتفاق بالاسكندرية بين الباشا والأميرال الانجليزى كدرنجتون Codrington فى ٦ اغسطس ١٨٢٨ م والذي نص على جلاء الجنود المصريين من بلاد اليونان على سفن مصرية ترسل من الاسكندرية وتحت حراسة الحلفاء ، واعادة الاسرى اليونانيين الذين استخدمهم محمد علي كرقيق يعمل فى ممتلكاته ، وذلك كله مقابل تعهد إنجلترا بأرجاع الاسرى المصريين والسفن المصرية . وقد أصدر محمد علي أمرا لابنه ابراهيم بالانسحاب من المورة تنفيذا لهذه الاتفاقية التى وقعت دون استشارة الباب العالي أو حتى دون الانتظار حتى يوافق السلطان العثمانى .

ولما حدث الخلاف بين محمد علي والسلطان فيما عرف بحرب الشام الأولى وحرب الشام الثانية كان موقف إنجلترا فى الجولة الأولى يقوم على التعاون مع فرنسا من أجل عقد صلح بين محمد علي والسلطان ، بل إن إنجلترا أرسلت قسصلا له صفة سياسية هو كامبل Campbell حاملا مودة وتقدير الملك ويدعو الى توثيق الصلات بين مصر وإنجلترا .

ولم يكن محمد علي غافلا عن العداء الذى تكلمه نحوه الحكومة الانجليزية رغم مظاهر الود التى تبديها نحوه علانية ، وكان السفير الانجليزى فى الأستانة اللورد بنسنبي Ponsonby يكن عداء صريحا لمحمد علي ويدبر المؤامرات ضده فى عاصمة آل عثمان ، بل ويؤلب أهل الشام ضد الحكم المصرى هناك ، وكان فى هذا معتمدا على تأييد بالمرستون Palmerston وزير الخارجية الذى يكن هو الآخر عداء لمحمد علي ، ورغم ذلك كان محمد علي حريصا على ارضاء الحكومة الانجليزية عاملا على امتصاص معارضاتها أو تحييدها على الأقل حتى يحقق مشروعاته ..

ورغم أن محمد علي شجع إنجلترا على اعادة فتح الطريق عبر مصر والبحر الأحمر الى الهند ، فإن ابراهيم باشا عارض مشروعا انجليزيا عام ١٨٣٦ م باستخدام البواخر فى نهر الفرات لأن ذلك فى رأى الباشا سوف يحد من امتداد الحكم المصرى الى العراق .

(٤٧) سجلات وزارة الخارجية بلندن ( مصر ) من وزارة الخارجية الى ( سوت ) فى ٧ ديسمبر ١٨٢٧ م .  
محمد رفعت : تاريخ مصر السباسبى فى الأزمنة الحديثة ص ١٨٦ .



رأى ابراهيم باشا ذلك بالاتصال بمشايخ المشيخات العربية على الخليج والجنوب العربى مظهرا رغبة مصر فى اقامة علاقات حربية وسياسية مع هذه المشيخات ، وذلك من شأنه أن يسططهم بالمشروعات الاستعمارية الانجليزية .

ونتيجة لذلك حذر بالمرستون الباشا بأن: الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تقف مكتوفة اليدين إزاء أى زحف من جانب محمد على تجاه بغداد والخليج « الفارسي » . . . وعندما استولت إنجلترا على عدن سنة ١٨٣٩ حذرت الحكومة الانجليزية الباشا من استمرار الوجود المصرى فى اليمن وأنذرت به بأن أى محاولة من جانبه للمساس بعدن تعد اعتداء على جزء من الأملاك البريطانية(٤٨) .

ونتيجة لمحاولات الباشا لكسب رضا الحكومة الانجليزية ، اتخذت هذه الحكومة موقفا أقل تشددا منه ، ولذلك رأينا السفير الانجليزى فى الأستانة يخبر السلطان أن إنجلترا سوف تساعد اذا هاجمه محمد على أما اذا حدث العكس وجاء الهجوم من قبل السلطان فإن موقف إنجلترا سوف يتغير ، وقد تشجع محمد على بهذا التحول فى السياسة الانجليزية فأرسل عام ١٨٣٨ م الى الدول مذكرات يبدى فيها رغبته فى اعلان استقلال مصر وبلاد الشام تحت حكمه ويطلب عدم اعتراض الدول ، فكان رد الحكومة الانجليزية أنها « ترى من المستحيل تنفيذ مشروع محمد على ونرى من نتائجه المحقة الدمار للباشا » (٤٩) .

وبناء على ذلك فقد اتخذ السفير الانجليزى فى الأستانة موقفا مشجعا للحكومة العثمانية للسير فى اجراءات اعداد الجيوش لمحاربة محمد على اعتمادا على أن إنجلترا بصفة خاصة لن تسمح لمحمد على بأن يهدم الدولة العثمانية ، ومن ثم كانت الدولة هى البائدة بشن الحرب ، ومسح ذلك خسرتها فى نصيبين .

كانت هزائم جيوش الدول العثمانية أمام قوات محمد على وتهديد عاصمة آل عثمان سببا فى اتخاذ إنجلترا موقفا ايجابيا وعمليا ضد محمد على

(٤٨) جورج كيرك : موجز تاريخ الشرق الأوسط من ١٢١ - ١٢٢ .

(٤٩) سجلات وزارة الخارجية البريطانية ( مصر ) من بالمرستون الى كابل ٧ يوليو

١٨٣٨ م .

ومحمد رفعت نفس المرجع من ٢٢١ .



«فأعلن بالمرستون عداؤه الصريح لـ محمد علي ومشروعاته محتجاً بأن نصيبين على الجانب التركي للحدود وهذا في نظره دليل على أن البادي بالهجوم هو إبراهيم باشا بن محمد علي وليس حافظ باشا الوزير العثماني وقائد جيش السلطان . وبلغ عداؤه بالمرستون أن طلب من قائد البحرية الإنجليزية وضع الحطط لانتزاع الأسطول العثماني من ميناء الاسكندرية إذا رفض محمد علي إعادة الأسطول إلى تركيا .

وكان من رأى بالمرستون أنه يجب القضاء على حكم محمد علي في سوريا ومصر إذا أمكن وذلك بحجة المحافظة على الامبراطورية العثمانية ، ولعل بالمرستون كان منساقاً في عداؤه الشديد لـ محمد علي ومشروعاته بسبب العلاقات الوثيقة بين محمد علي وفرنسا ، وبات واضحاً أن انتصارات محمد علي « قد وضع المسألة المصرية والمسألة الشرقية ومسألة التوازن الأوروبي عامة موضع البحث والنظر ، وقد هزت كيان التوازن الأوروبي وهذا تداعى لها أركان السلطنة العثمانية ، وفتحت باب المسألة الشرقية ، فتجددت أطماع الدول بشأنها ، مما جعل السلام مهدداً في أوروبا » (٥٠) .

وقد تجلى العداؤه الإنجليزي لمصر في عهد محمد علي في تأليب الدول الأوروبية ، ذلك التأليب الذي انتهى بفرض معاهدة لندن عام ١٨٤٠ م على محمد علي والتي نصت كما رأينا بجعل مصر فقط وراثية في أبناء محمد علي الذي أصبح والياً عليها وحدها وتخلى عن كل فتوحاته في شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام .

وللاعتبار فإن إنجلترا اتخذت هذا الموقف غير المنصف من مصر الحديثة في عهد محمد علي بسبب قوة مصر المتزايدة وسيطرتها على البحر الأحمر طريق إنجلترا إلى امبراطوريتها في الهند ، وامتداد النفوذ المصري في كل شبه الجزيرة العربية حتى الخليج والجنوب العربي مما يهدد المظامع البريطانية من هذه الجهات ، بالإضافة إلى أن قوة محمد علي البحرية في البحر المتوسط تهدد نشاط الأسطول الإنجليزي العامل في هذا البحر ، إلى جانب الصداقة المصرية الفرنسية والتسهيلات التي فتحتها مصر لفرنسا عدة إنجلترا التقليدية .

(٥٠) الترامبي : نفس المرجع ص ٣٢٧ .



وكل ذلك يفسر لنا تناقض السياسة الانجليزية بين تأييدها لاستقلال اليونان عن الدولة العثمانية ، واستقلال المستعمرات الاسبانية في أمريكا الجنوبية ، وبين وقوفها ضد استقلال محمد علي بمصر عن الدولة العثمانية ، كما يفسر لنا التناقض في السياسة الانجليزية باستيلاء إنجلترا على عدن عام ١٨٣٩ م وهي جزء من الممتلكات العثمانية ، في الوقت الذي تدافع فيه الحكومة الانجليزية عن كيان الامبراطورية العثمانية وعدم اقتطاع أجزاء منها . هذا على الرغم من أن إنجلترا التي عرفت طوال القرن التاسع عشر بأنها مصنع العالم قد اعتمدت في تشغيل مصانع لانكشير للغزل والنسيج على القطن المصري الراقى منذ عام ١٨٢٦ م ، حتى أن معظم القطن المصري كانت تستورده إنجلترا « وقد أصبحت تجارة مصر مع بريطانيا عقب سنة ١٩٣٠ م تفوق تجارتها مع أى بلاد أخرى ، حتى أنه في سنة ١٨٤٩ م - التي توفي فيها محمد علي - بلغ ما استوردته مصر من بريطانيا ٤١٪ من وارداتها ، وما أرسلته اليها ٤٩٪ من صادراتها » (٥١) .

#### ثانيا : فرنسا

رغم خروج حملة نابليون من مصر عام ١٨٠١ م فإن الحكومة الفرنسية كانت تبذل اهتماما كبيرا بمصر ، وليس أدل على ذلك من اصرار فرنسا في مفاوضاتها للصلح مع إنجلترا التي بدأت في لندن في شهر أكتوبر سنة ١٨٠١ م وانتهت بعقد الصلح النهائي في أميان بفرنسا في مارس ١٨٠٢ م ، اصررت على ضرورة جلاء القوات البريطانية التي شاركت في اخراج الحملة الفرنسية من الأراضي المصرية .

ورغم الاهتمام الفرنسي بمصر فإن ظهور شخصية محمد علي أثناء فترة الفوضى لم تجذب اهتمام القنصل الفرنسي بالقاهرة « ماثيوليسيس » الذي كتب الى وزير الخارجية الفرنسية تاليران في فبراير ١٨٠٤ م أن محمدا عليا زعيم الألبان يريد حماية فرنسا وتوسطها لدى السلطان العثماني ، وفي وسعي أن يؤكد لك سلفا أنه لا ليس ولا إيهام في مقاصده ، وأنه يريد الاستيلاء على السلطة العليا ، ولكن لا أعتقد بتاتا أن هذا الزعيم ولو أنه يقل قسوة وتوحشا عن نظرائه فإنه يبدو مواليا يشجع بعقوبة أو بنبوغ يمكنه من ابتكار خطة واسعة وبرنامج شامل والوسائل اللازمة لتنفيذها » (٥٢) .

(٥١) جورج كيرك : نفس المرجع ص ١٢٣ .

(٥٢) د- رجب حراز : نفس المرجع ص ١٦١ .



وكانت فرنسا المشغولة بالحروب النابليونية في أوروبا قد استقبلت آراء القنصل الفرنسي في القاهرة باصغاء ولم تتخذ موقفا إيجابيا من الصراع في مصر حتى ارتقى محمد على كرسى الولاية في مايو ١٨٠٥ م ، وعندها اتجهت لتأييد ذلك الحاكم الذي سوف يحقق ما لم يستطع بونايرت تحقيقه في مصر وبقيّة أقطار الشرق .

ومع أن الحكومة الفرنسية لم تتخذ موقفا إيجابيا محددا من الأحداث في مصر بعد أن أصبح محمد على واليا عليها ، فقد اتخذ رجالها في مصر : القنصل دروفتي Drovetti المقيم بالإسكندرية ونائبه بالقاهرة مانجان Mengin موقف التأييد التام لمحمد على في مشروعاته بمصر ، وتخلياً عن تأييد جماعة المماليك المزين لفرنسا بزعامة عثمان البرديسي ، وكان بحركتهما الرغبة في تعطيل كل المحاولات للاتفاق بين محمد على وانجلترا وعملائها من المماليك في مصر بزعامة محمد الألفي ، والحفاظة على مصلحة فرنسا وضمان تفوق النفوذ الفرنسي في مصر .

وعندما جاءت حملة فريزر على الإسكندرية ورشيد وقت دروفتي الى جانب محمد على ناصحا ومساعدة في اعداد وتسليح الجيوش المصرية لملاقاة جنود حملة فريزر ، بل ان محمد على استمع لمشورة دروفتي في العنسية بجرحى الانجليز في المعارك واحسن معاملة أسراهم وهي أمور لم يكن محمد على يدرك مدى تأثيرها على الحكومة الانجليزية التي حفظتها بالفعل لمحمد على كعمل انساني قام به ..

وعندما تطلع محمد على الى بناء مصر الحديثة كان النموذج الفرنسي منار اهتمامه بل واعجابه ، بل كان نابليون القوة الناجحة والمنزل الأعلى الذي اختاره محمد على لنفسه طوال حياته ، وسار في بناء نواحي الحياة المصرية الحديثة على نفس النسق الذي كان يهدف اليه وسار عليه نابليون في فرنسا . كل ذلك جعل المؤرخين يعتقدون المقارنات بين نابليون الكورسيكي - إيطالي - الأصل ومحمد على الألباني أو اليوناني الأصل ، وإلى التشابه بين الجندي بونايرت في جيش الثورة الفرنسية الذي ارتقى الى الامبراطورية الفرنسية والجندي محمد على في جيش تركيا القادم لانقاذ مصر من الاحتلال الفرنسي ، والذي ارتقى باشوية مصر دولة الولايات العثمانية .

واذا تفحصنا جهود محمد على في نواحي الحياة المصرية لرأينا بصمات الفرنسيين فيها ، فالادارة مركزية على نفس النسق الذي سار عليه نابليون ،



والتعليم شارك فيه علماء فرنسيون والبعثات معظمها اتجه الى فرنسا ، وحتى تنظيم التعليم اقتبس النظام التعليمي الفرنسي ، حتى أن « اللجنة التي وكل اليها في سنة ١٨٣٦ م تنظيم التعليم ووضع اللوائح لكل مرحلة من مراحل التعليم كانت مؤلفة من أعضاء فرنسيين : كانوا اما مديرين لبعض المدارس الخصوصية(٥٣) أو موطنين بالحكومة المصرية ، وأعضاء من المصريين أو المتصرفين الذين أنموأ تعليمهم بفرنسا(٥٤) . وعلى ذلك كانت اللجنة التي ألفت في سنة ١٨٣٦ م تستردها الثقافة الفرنسية ، حتى أن اللوائح التي وضعتها تلك اللجنة في عام ١٨٣٦ م واللوائح الثانية التي وضعتها اللجنة التي نظمت التعليم مرة أخرى في عام ١٨٤١ م وضعت أولا باللغة الفرنسية ثم ترجمت الى اللغة العربية(٥٥) .

وحتى الجيش المصري لجأ محمد علي الى الفرنسيين لمساعدته في بناء هذا الجيش الجديد ، وكان تقلد كولونيل سيف Seves الفرنسي ادارة المدرسة الحربية الأولى في أسوان الذي اعتنق الاسلام وسمى نفسه سليمان الفرنسي دليلا على تأثير فرنسا على اعداد جيش مصر الوطني الحديث وقد استعان كولونيل سيف بضباط فرنسيين وبمعدات حربية فرنسية وحصل على ثقة اليأشأ لدرجة أنه قلده منصب الرئاسة العامة لرجال الجهادية . . . وتولى الاشراف على بقية مدارس الجيش ضباط فرنسيون بصفة أساسية ، ومصانع الأسلحة شارك فيها أيضا خبراء فرنسيون ، وإن كان ذلك لا ينفي وجود ضباط وخبراء من إيطاليا وأسبانيا ، كما أشرف على تجديد القلاع والحصون خبراء فرنسيون ، وأسهم الفرنسيون أيضا في انشاء الأسطول المصري الحديث .

كما أغارت فرنسا الى محمد علي في سنة ١٨٢٤ م بعثة حربية وعشرة ضباط بحريين لمراقبة القوات التي أوفدها لاختاد ثورة اليونان على سلطان آل عثمان(٥٦) .

كما استفاد محمد علي من الخبراء الفرنسيين في ادخال زراعة القطن

(٥٣) المدارس الخصوصية هي المدارس العالية أو ما يمكن تسميتها بالتعليم العالي أو الجامعي حاليا .

(٥٤) د . أحمد عزت عبد الكريم تاريخ التعليم في عهد محمد علي ص ٥٢ .

(٥٥) نفس المرجع ص ٥٣ .

(٥٦) جورج كورك : موجز تاريخ الشرق الأوسط ص ١١٨ .



وفي إنشاء مصانع النسيج ، واتباع محمد على نظام حماية التجارة والصناعة تشبها بفرنسا وإنجلترا ، واستعان بالحيرة الفرنسية في إنشاء القناطر الحيرية ، وغير ذلك من مشروعات حديثة في مصر .

ونتيجة لهذا كله كانت فرنسا هي المدافع عن محمد على في المحافل الدولية وكان سفيرها في الأستانة يحاول دائماً إفساد دسائس زميله الإنجليزي ضد الباشا في بلاط السلطان ، وفي حرب المورة اتخذت فرنسا موقفاً ودياً من محمد على ، ولا يعني مشاركة السفن الفرنسية في معركة نوارين إعلان العداء للباشا ، لأن هذا الموقف اقتضته طبيعة الموقف الأوروبي ورغبة فرنسا في ألا تقف منفردة بعيداً عن معالمة المسألة الشرقية مما قد يخل بالتوازن الأوروبي لصالح روسيا وإنجلترا . ومما يؤكد صحة هذا الرأي مساهمة فرنسا إلى تعويض محمد على عن خسائره في السفن والمعدات والأسلحة التي خسرتها مصر في بلاد اليونان .

وعندما اصطدم الباشا بالسلطان فيما عرف بحرب الشام الأولى استخدمت الحكومة الفرنسية علاقات الصداقة مع الباشا لاقتناعه بتسوية خلافه مع السلطان العثماني دون تدخل الدول الأوروبية وخاصة روسيا ، وكانت الخطة الفرنسية تسعى إلى اكتفاء سيطرة محمد على على باشويات صيدا وطرابلس إلى جانب القدس ونابلس ولا يشغل في أن يطلب ضم كل بلاد الشام إلى باشويته ، وتولى الأميرال روسان Roussin السفير الفرنسي في استانبول مهمة التفاوض مع السلطان من ناحية ومحمد على من ناحية أخرى .

ولأن هناك علاقات مودة بين محمد على والحكومة الفرنسية فقد أرسل الباشا إلى السفير روسان رسالة بتاريخ ٨ مارس ١٨٣٣ م يعتب على فرنسا موقفها وخطتها وتهديدها له بأخطار العواقب التي منها تهديد الأسطولين الإنجليزي والروسي للسواحل المصرية ، وأكد وقوف الشعب المصري وراءه مؤيداً خطواته ، وأنه يفضل الموت في المعركة على احتمال الذل والعار اللذان سيلحقان به إذا ترك الأقاليم التي فتحها جيشه . .

ومن ثم استمر زحف قوات الجيش المصري حتى احتل كوتاهية وأزمير وهنا تدخلت فرنسا بين الطرفين حتى تم عقد صلح كوتاهية الذي مهد له السفير الفرنسي وحضر توقيع سكرتير السفارة الفرنسية في عاصمة آل عثمان . وقد عبرت وزارة الخارجية الفرنسية عن ابتهاجها لأن الفرنسيين



قد « يسرنا مولد ونمو دولة خليفة بالتعاون معنا ، ولها ما لنا من الاهتمام بازدهار منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وسنكون دائما على استعداد لأن نقدم للباشا في المستقبل من دلائل الصداقة والمودة ما لقيه في الماضي من الحكومة الفرنسية(٥٧) » .

وقد بلغ حد التفاهم بين الحكومة الفرنسية ومحمد علي أنها حثت محمد علي عام ١٨٢٩ م لغزو الجزائر وضم كل شمال أفريقيا إلى ملكه . وذلك نظرا لأن الموقف الأوروبي لم يكن يسمح تماما لفرنسا أن تقوم هي بهذا الغزو إلى جانب الموقف الفرنسي الداخلي غير المستقر في عهد الملك شارل العاشر ، وكان محمد علي مستعدا لتنفيذ هذا المشروع الفرنسي لولا تحذير إنجلترا له مما جعله يرجي ، القيام به وينتج إلى المشرق فلسطين وسوريا .

ولكن يجب ملاحظة أن الحكومة في فرنسا كانت متفقة مع إنجلترا على معارضة رغبة محمد علي في الاستقلال بمصر والانفصال عن الدولة العثمانية وردت على طلبه موافقتها بأنها علمت بمزيد الدهشة والأسف عزم محمد علي على اعلان استقلاله . وأن الحكومة الفرنسية ستضع كل العقوبات ضد تنفيذ هذا المشروع(٥٨) .

ومما يسترعى الالتفات تطابق الموقفين الإنجليزي والفرنسي من رغبة محمد علي الاستقلال بمصر ، وذلك لأن كلا الدولتين لهما مطامع في الشرق ومصر قلبه وقيام دولة مستقلة وطنية حديثة البناء متوتبة لتحقيق مشروعات عربية فيه تهديد لمصالح كل من إنجلترا وفرنسا وهي مصالح استعمارية في أساسها مهما تعارضت مع مصلحة مصر وشعبها وواليها .

وفي خلال الجولة الثانية بين محمد علي والسلطان العثماني والمعروفة بحرب الشام الثانية اتخذت فرنسا منذ البداية موقف التأييد لمحمد علي وقد اعتمد محمد علي على هذا التأييد فرفض كل عروض الدول الأوروبية ورفض تهديداتها ، ولذلك وجدنا تخلف فرنسا عن حضور مؤتمر لندن بين إنجلترا والروسيا والنمسا وبروسيا والذي قرر في يوليو ١٨٤٠ م إنذار محمد علي المنتصرة جيوشه على جيوش السلطان بالكف عن الحرب وإخلاء كل بلاد الشام

(٥٧) جورج كورك : موجز تاريخ الشرق الأوسط ص ١١٩ .

(٥٨) محمد رفعت : نفس المرجع ص ٢٢١ .



والاكتفاء بباشوية مصر ، وإذا تأخر عن اجابة هذا الطلب ففسد الباشوية المصرية . .

وقد هاج الرأي العام الفرنسى لهذا التحدى الانجليزى ونتيجة لضعف الحكومة الفرنسية فقد سقطت فى الوقت الذى كانت قوات الحلفاء ترغم ابراهيم باشا بالانسحاب من بلاد الشام ، وجاءت الوزارة الفرنسية الجديدة لتقف الى جانب محمد على وتطلب من الدول التوقف عن محاربته على شروط معاهدة لندن ، وبالفعل عقد بروتوكول لندن فى فبراير ١٨٤١ م حضرته فرنسا لتسوية الخلاف بين محمد على والسلطان على أساس معاهدة لندن ١٨٤٠ م .

وقد ظهر الضعف الفرنسى ازاء المسألة المصرية اعتمادا على استحالة اتفاق الدول وخاصة إنجلترا وروسيا على شيء محدد ضد محمد على ولمصلحة تركيا ، واعتمادا على قوة محمد على وصموده فى سوريا ، ولما كان قد حدث اتفاق بين الدول الأوروبية لحل المشكلة ، ولما كانت الجيوش المصرية قد اضطرت لتقهقر أمام قوات الحلفاء وثورات أهل الشام بتحريض من الأتراك والانجليز ، فان الملك لويس فيليب قد أعلن عن اتخاذ سياسة أكثر اعتدالا وأقل عداء لانجلترا مما جعل الشعب الفرنسى يشعر نحوه بالسخط أدى فى النهاية الى الثورة عليه وعزله من الملكية عام ١٨٤٨ م .

#### ثالثا : روسيا

كانت روسيا أقل اهتماما من إنجلترا وفرنسا بالمسألة المصرية ، وإن كان اهتمامها الأكبر انصب على المسألة الشرقية ككل . . ولذلك رأينا موقفها من المسألة المصرية يتشكل فى ضوء موقفها من المسألة الشرقية الأم ، التى نتجت عن ضعف الدولة العثمانية ورغبة السدول الأوروبية وتسابقها بين المحافظة على الدولة العثمانية من أطماع بعضها البعض وبين اقتطاع أجزاء منها والسيطرة على المضائق .

وكانت ثورة اليونانيين بمساعدة روسيا مكيدة ضد الدولة العثمانية ، ثم جاء التدخل المصرى ضد الثوار لموازرة القوات العثمانية باعنا للاصطدام بالسياسة الروسية ، حيث اعتبر القيصر اسكندر ثورة أهل اليونان فرصة لتوجيه ضربة الى عدوه التقليدى السلطان العثمانى ، ولكنه استجاب لضغط إنجلترا وفرنسا فلم يتخذ موقفا إيجابيا بجانب اليونانيين . وعندما اُعتلى



نقولا الأول عرش روسيا خلفا لاسكندر بادر بتوجيه انذار لتركيا حيث سارعت انجلترا الى الاتفاق معه على أن تتم معالجة المسألة الشرقية باتفاق دولي .. والذي تمثل في معاهدة لندن سنة ١٨٢٧ م \*

ولما رفض السلطان المعاهدة وحدثت معركة نوارين شارك فيها الأسطول الروسى فاعتبر السلطان أن روسيا مسئولة عن هذه الكارثة التي حلت بالأسطولين المصرى والعثمانى ، ودعا المسلمين الى الجهاد ضد الروسى مما جعل القيصر يعلن الحرب ضد تركيا عام ١٨٢٨ م ، ودارت الحرب سجالا بين الفريقين حتى عقد صلح أدرة عام ١٨٢٩ م الذى التزم فيها السلطان العثمانى بتنفيذ شروط معاهدة لندن ١٨٢٧ م ، ونتج عن الصلح أن أصبح النفوذ الروسى واضحا لدى الباب العالي حتى ذكرى الوزير الروسى نسلرود Nesselrode: أنه كان يمكن لروسيا أن تقضى على الدولة العثمانية ، ولكن بقاء هذه الدولة تحت حماية روسيا أنفع لها سياسيا وتجاريا من ضم هذه الأملاك أو تجزئها وتحويلها الى حكومات مستقلة لا يمضى عليها زمن طويل حتى تنافس روسيا فى الثروة والقوة والتجارة(٥٩) \*

واكتفى محمد على بأن أرسل مبلغا من المال للسلطان العثمانى ردا على ندائه بمساعدته فى الحرب ضد الروسى ، واعتذر الباشا عن عدم استطاعته المشاركة فى هذه الحرب بسبب عدم وجود أسطول لديه بعد تدمير أسطوليه فى نوارين ، كما أن جيشه غير مستعد للمشاركة فى أية عمليات حربية قبل مضى وقت ليس بالقصير لأنه عائد من بلاد اليونان مجهدا \*\*

وعندما حدثت معارك حرب الشام الأولى وهدد ابراهيم باشا عاصمة آل عثمان الآستانة طلب السلطان معونة روسيا عدونه التقليدية ضد محمد على بعد أن رأى احجام انجلترا عن التدخل المسلح الى جانبه ، وقد رحبت روسيا بالعرض التركى حيث سيتيح لها ذلك فرصة تحقيق مطامعها بالسيطرة على البسفور والدردنيل ، كما ستضمن بقاء السلطان العثمانى ودولته - رجل أوروبا المريض - بدلا من محمد على الحاكم القوى المنتصر الصديق للفرنسيين \*

وأرسلت روسيا مندوبا لها الى محمد على فوصل الى الاسكندرية فى

(٥٩) محمد رفعت : نفس المرجع ص ١٨٧ \*



١١ يناير سنة ١٨٤٣ حاملا انذارا من القيصير فيقول الاول اذا لم يقبل السلطان عروض الصلح التي عرضها الباب العالي - والتي تنلخص في قبول السلطان ضم صيدا وطرابلس ونابلس والقدس الى باشوية مصر تحت حكم محمد علي وابنائهم من بعده - ولكن محمد علي الذي شعر بالخوف اول الامر من تدخل روسيا ضده فطلب من ابنه ابراهيم ايقاف تقدمه ، فوقف عند كوتاهية . بينما وصلت سفن روسية الى البسفور في ٢٠ فبراير لحماية العاصمة العثمانية بناء على طلب السلطان .

وقد انتهى الامر بناء على تدخل انجلترا وفرنسا الى قبول روسيا المشاركة تحت السلطان العثماني لمفاوضة محمد علي واعطائه كل بلاد الشام ، وبالفعل تمت اتفاقية كوتاهية في مايو ١٨٤٣ م . وكانت نتيجة الصلح تفوق نفوذ روسيا ، حيث اوفد القيصير اخض قواده وهو الكونت ازلوف Orloff بحجة مراقبة انسحاب الجيش المصري من آسيا الصغرى ولكن الهدف الحقيقي كان اقناع الباب العالي بعقد محالفة دفاعية بين البلدين ، وبالفعل نجح في مسعاه فوقعت المعاهدة التي عرفت بمعاهدة هنكار اسكلسي في يوليو ١٨٤٣ م التي بمقتضاها يصبح مرور السفن الروسية عبر المضائق امرا مقرر دون قيود وأن تغلق البوغازات أمام سفن الدول المعادية لروسيا . وقد هوجمت هذه المعاهدة من قبل كل من انجلترا وفرنسا مما اضعف فعاليتها .

وخلال الجولة الثانية للصدام العثماني المصري أعلنت روسيا أن معاهدة هنكار اسكلسي دفاعية بحتة وأن روسيا غير ملزمة بتقديم المساعدة للسلطان العثماني اذا بدا هو العدوان . ومع ذلك فإن روسيا لن تسمح لمحمد علي بالقضاء على الدولة العثمانية . وعقب موقعة نصيبين وتوقف ابراهيم باشا في زحفه أعلنت روسيا عدم تمسكها بتطبيق معاهدة هنكار اسكلسي وأنه ما دام محمد علي لم يهدد العاصمة العثمانية ولا الاملاك العثمانية في أوروبا وما دامت مفاوضات الصلح دائرة بين السلطان وتابعه فانه لا داعي لدخل أية دولة أوروبية الا اذا رفض محمد علي شروط السلطان .

وحاولت روسيا استغلال الحلاف بين انجلترا وفرنسا حول المسألة المصرية فأعلنت عن رأيها في ضرورة الاسراع للتفاوض مع محمد علي للوصول الى حل للمسألة معه بطريقة مباشرة ، وكانت انجلترا تسال فرنسا عن مطالب محمد علي ولا تسأله مباشرة !! . وقد نجحت مساعي روسيا بسبب موقف فرنسا الموالي لمحمد علي وموقف انجلترا المتشدد ضد محمد علي



ومن ثم عقدت معاهدة لندن بدون حضور فرنسا \*

#### تقييم البناء الحديث

تولى محمد علي الباشوية المصرية بعد عهد من الفوضى والاضطراب هو عهد الحكم العثماني المملوكي ، وكان محمد علي وهو أحد أدوات هذا الحكم أول والى يوجه أشد الضربات للنظام القديم بكل أدواته حتى انهيار النظام العثماني المملوكي بكل ما ارتبط به من تخلف ومظالم \*

ولم يكن تولية محمد علي مجرد استبدال باشا بآخر من الباشوات العثمانيين ، لأن الباشا الجديد الذي ارتقى كرسى الولاية بمعونة وتأييد الزعامة المصرية كان يدرك مدى الضعف الذي لحق بأدوات النظام القديم ( المماليك ، الجند العثمانيين المتنافرين ) من جراء الحملة الفرنسية ، كما كان يدرك بما « كان يجمع بين الظموح وبعد النظر بدرجة لا مثيل لها في أي حاكم شرقي آخر في القرن التاسع عشر ، أن الدولة العثمانية ماضية في طريق الانحلال » (٦٠) ومن ثم عول على إقامة بناء جديد في مصر على أنقاض النظام القديم المتداعي \*

ولكن كيف يبنى نظاما جديدا وهو محاط بعناصر النظام القديم بكل تأثيراتها مهما كانت ضعيفة ، ولكنها مجتمعة تستطيع التأثير على حركته ، هذا بالإضافة إلى أن الشعب المصري نفسه سيكون من عوامل الإعاقة للتحرك الجديد بسبب ما درج عليه في النظام القديم ، « وزاد العمل صعوبة أن عملية الهدم ألقت على الحاكم الجديد خصوما كثيرين من أصحاب المصالح المكتسبة من الأجناد والأمراء والمتزمتين والمتزيمات والعلماء وزعماء العشائر البدوية وغيرهم كثيرون » (٦١) \*

وإذا كان محمد علي قد وطد العزم على مواجهة هذه الصعاب وهدم عناصر النظام القديم ، فإن مواجهة البناء بعناصر غير مستعدة أمر أكثر صعوبة ذلك أنه كان يبحث عن الأدوات الصالحة للبناء في « أخلط من الغرباء الذين

(٦٠) جورج كيرك : نفس المرجع ص ١١٥ \*

(٦١) د. أحمد عزت عبد الكريم : دراسات في النهضة العربية الحديثة ص ٥٢٤ \*



يتوسم فيهم المعرفة أو الخبرة من أوروبيين وأرمن وغيرهم ، ولكنه كان من الحكمة بحيث أدرك أن البناء لن يقوى عليه إلا أهله ، فراح يعمل على إيجاد الأدوات الصالحة للعمل من بين المصريين أنفسهم» (٦٢) .

ولقد استفاد محمد على من ذكائه ودهائه وقوة شخصيته في تحقيق أهدافه ، وجاء ذلك من إيمانه بأن بناء مصر لن يتم إلا بتوفر عنصرى العلم والقوة أى المدارس لتعليم المصريين حملة مشاغل النهضة الراقية ، والجيش المصرى الحديث المحقق لأمن مصر واستقلالها إذا كان ذلك ممكناً ، وتحقيق أهداف الباشا في إقامة وحدة عربية تكون مصر قلبها ، ومقاومة الإطماع الاستعمارية .

ولقد تجلى ذكاء محمد على في كيفية تخلصه من القوى المضادة لحكمه خلال السنوات الأولى من ولايته ، وهى سنوات كانت عصيبة عليه سواء داخل مصر - المماليك والمهند العثمانيين ، والزعماء الشعبيين - أو خارج مصر وهو ما تجلى في موقف السلطنة العثمانية ، وموقف إنجلترا المعادى للباشا ، فلقد تخلص من هذه القوى بأساليب عدة تراوحت بين بذل الأموال والوعود إلى النفي والقتل ، حتى خلصت مصر بكاملها له .

وعندما اطمأن محمد على لانفراده بحكم مصر استخدم ذكائه وشجاعته في بناء الجيش الوطنى على أنقاض أخطاى الانتشارية والألبان والدلاء وغيرهم ، وإنشاء المدارس من أجل خدمة الجيش الوطنى وتعليم « أبناء العباد » ، بل وبناء المصانع وإنشاء المزارع والمزروعات الجديدة والمشروعات المتعلقة بالرى ، كل ذلك كتجديد شامل للحياة المصرية .

وكان ذكاء محمد على وقوة شخصيته تحدد سياسته ومواقفه ، فكما أنه ذكر عند التفكير فى إنشاء القناطر الجيرية ، وثارت اعتراضات ضد المشروع : أن هذا صراع بينى وبين النهر العظيم ، ولكنى سأخرج فائزاً من هذا الصراع» (٦٣) . فإنه كان مدركاً أن الإشراف المباشر والمتابعة المستمرة لمشروعاته المختلفة هى وحدها الكفيلة بنجاح التنفيذ بالسرعة اللازمة ، ولذلك وجدنا محمد على دائم الحركة لا يبدأ - كما يذكر الجبرتنى - حتى كانت الأعمال تتم بدون تأخير وتتصف بالهمة والنشاط .

(٦٣) عبد الرحمن الرافعى : نفس المرجع ص ٦٥٨ .



وينفس الروح اتجه محمد على لتكوين الوحدة العربية بدءا بالاتفاق مع السلطان العثماني ، وانتهاء بالصدام مع السلطان ، فقد حول مصر من مجرد عنصر سلبي في السياسة الدولية الى عنصر ايجابي ، وعاملا فعالا في الحضارة الانسانية ، وتعرف مصر مرة أخرى قدرها في هذه المنطقة من العالم ، فتعود الى رسالتها التي طالما نهضت بها في عصور القوة فتند أيديها الى جاراتها العربيات لحياء هذه المنطقة من الشرق العربي وتقديتها بمقومات النهضة الشاملة التي انبعثت من مصر ، وبذلك تقف مصر حاجزا ضد الاطماع الغربية التي اتجهت الى منطقة الشرق العربي وعملت على السيطرة عليه ، مستغلة ضعف السلطنة العثمانية وتراخي قبضتها على ولاياتها(٦٤) .

ولقد تحمل الشعب المصري كل ما ترتب على مشروعات محمد على من جهود وأموال ، فان الكوادر الفنية المصرية التي تم اعدادها سواء خارج مصر في أوروبا أو داخل مصر تحملت عبء النهضة الحديثة ، كما أن « جيل محمد على من المصريين فقد فدحته أعمال السخرة والارهاق ، ولم يتذوق طعم الحرية الشخصية ، ولا حق الملكية(٦٥) » ، وانما استفادت الأجيال التالية من بناء جيل محمد على واصلاحاته .

وهكذا كان لمحمد على ايجابياته وسلبياته في حكم مصر ، واذا كان محمد على في حركته قد انتهى الى أن ضمنت الدول الأوروبية استقلال مصر الذاتي تحت السيادة العثمانية فقد كان هذا الضمان من ناحية أخرى مدخلا للتدخل الاجنبي في شئون مصر والذي أفضى في النهاية الى وقوع الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ م .

وقد تعرض حكم محمد على في مصر وخاصة في السنوات الست عشرة الأولى من هذا الحكم لانتقادات عنيفة من المؤرخ المعاصر عبد الرحمن الجبرتي.

(٦٤) د. احمد عزت عبد الكريم : المرجع السابق ص ٥٣٥ .

(٦٥) عبد الرحمن الراجعي : نفس المرجع ص ٦٦١ .



يسبب نظرة الجبرتي الى فكرة العدل وضرورة توفرها في الحاكم المسلم « فاذا كان الجبرتي يمثل فكرة العدل في الاسلام ، فقد كان محمد على يمثل القوة الغشوم في تاريخ البلاد المسلمة . ونحن اذن امام قطبين متنافرين : احدهما هو العدل الذي آمن به ومثله الجبرتي ، وثانيهما هو القوة التي آمن بها ومثلها محمد على ، فاذا قدرنا هذين القطبين استطلعنا أن ندرك الهوة السحيقة التي كانت بين الاثنين(٦٦) .

ومع ذلك كان الجبرتي ينصف محمد على ويشيد بمشروعاته ، فعندما أقام سد رشيد قال الجبرتي أن ذلك : من أعظم الهمم الملوكية التي لم يسبق بمثله . وعند اصلاح سد الاسكندرية قال الجبرتي أن محمد على « له مندوحة لم تكن لغیره من ملوك هذه الأزمان ، فلو وفقه الله لشيء من العدالة على ما فيه من العزم والرياسة والشهامة والتدبير والمطاولة ، لكان أعجوبة زمانه ، وفريد أوانه »(٦٧) .

كما أن على باشا مبارك شهد لمحمد على وحاول تبرير الأساليب التعسفية التي لجأ اليها محمد على في جمع الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعاته ، أو ارهاق المصريين في أعمال سخرة ، أو اجبار الناس على الذهاب الى المدارس الحديثة ، أو تنفيذ التجنيد الاجباري عليهم . . . فقال على مبارك ، ان محمد على وجد أمامه مشكلات صعبة عليه مواجهتها فمنها ما استعمل فيه الرفق واللين ومنها ما استعمل فيه بذل الأموال ، ومنها ما استعمل فيه الفقر والغلبة والسيف ، حتى تمكن من جميع أغراضه(٦٨) .

وما يجب اعتباره عند تقييم عهد محمد على أنه نجح في إقامة حكم الأسرة العلوية في مصر في شبه استقلال عن الدولة العثمانية وضم السودان إلى ملكه ، فكان حركته قد حققت نجاحا لا بأس به وليس كل النجاح .

(٦٦) أحمد شاكي : الجبرتي ومحمد على . ندوة الجبرتي .

(٦٧) الجبرتي : نفس المرجع .

(٦٨) على مبارك : الخطط التوفيقية ج ٧ ص ٥٥ .



#### مصر بعد محمد علي

كانت معاهدة لندن عام ١٨٤٠ م التي فرضت على محمد علي عاملا على تقلص مشروعات محمد علي في مصر ، وخيبة أمل كبيرة للرجل الذي بنى بالجهد والمال بناء شامخا فاذا به ينهار أمام عينيه مما كان له أثره السيء على صحته البدنية وصحته النفسية ، خاصة وأن المعاهدة قد فتحت بابا للتدخل الأجنبي في شئون مصر .

وفي هذا الجو النفسي الذي عاشه محمد علي بعد معاهدة لندن عهد في عام ١٨٤٢ م لابنه إبراهيم بممارسة شئون الحكم ، التي قام بها خير قياس في ضوء الامكانيات المتاحة وفي ضوء شروط معاهدة لندن ، ومن ثم أقفلت مدارس ومصانع لم يعد الجيش الذي أنقض عدده في حاجة إليها . وفي عام ١٨٤٨ م حصل محمد علي لابنه إبراهيم على فرمان بالولاية ولكن العمر لم يطل بإبراهيم ، فقد قضى في الولاية من يوليو حتى نوفمبر حيث مات ، فحصل محمد علي لحفيده عباس بن طوسون على فرمان بالولاية في ديسمبر ١٨٤٨ م . أما محمد علي نفسه فقد فارق الحياة في أغسطس من العام التالي .

ولقد شهدت مصر في عهد عباس عهدا من الرجعية والتخلف بعد عهد النهضة التي عاشتها في عهد محمد علي ، فرأينا عباس باشا يرمى في أحضان تركيا ، ويحارب الوجود الأجنبي في مصر بصورة أفضت الى خروج معظم الأوروبيين من مصر والى توقف معظم المشروعات وإن كان قد خضع في النهاية الى ضغط إنجلترا فمنح إحدى الشركات الانجليزية امتيازاً لمدة خمس سنوات في القاهرة وكل من السويس والاسكندرية . ولكن عباس ما لبث أن لقي مصرعه على يد أحد حراسه في يوليو ١٨٥٤ وخلفه عمه محمد سعيد باشا أحد أبناء محمد علي الصغار في نفس الشهر .

كان سعيد باشا على النقيض من سلفه إذ كان صديقا للأجانب حتى إن القنصل الفرنسي في القاهرة كتب في أكتوبر ١٨٥٤ م أي بعد مضي حوالي ثلاثة شهور فقط من بداية حكم سعيد يقول : لقد تدفق على البلاد من جميع أنحاء أوروبا بمجرد ذبوع الخبر عن وفاة عباس باشا جمهور كبير انقض على مصر كما لو كانت هذه كاليفورنيا الجديدة .



ولقد شهدت مصر فى عهد سعيد الذى استمر حكمه الى عام ١٨٦٣ م اصلاحات أعادت الى الأذهان عهد والده ، شملت الأرض وملكيته للمصريين، وإلغاء أعمال السخرة ، وحرية التجارة ، وزاد عدد الجيش الى ٣٠ ألف جندي وزاد عدد الجنود المصريين وسمح لهم لأول مرة بالترقى الى رتب الضباط ، وكان أحمد عرابى أحد هؤلاء الجنود الذين حصلوا على ترقية حتى تعين ياورا لسعيد باشا .

ولكن رغم ما نسب الى سعيد من اصلاحات فقد فتح مصر أمام التدخل الأجنبى بصورة جعلت كل مصالح البلد تحت اشراف الأجانب وكان صديقا لفرنسا ، ودفعه هذا الى إعطاء امتياز لفرقة قناة فى برزخ السويس لمهندس فرنسى وكان صديقا له وهو فردناند دلسيس فى نوفمبر ١٨٥٤ م . وإن كان ذلك لا يخفى رغبة سعيد فى تقدم مصر حيث : كان محبا لتقدم المصريين ، كما ذكر عرابى .

وعندما تولى اسماعيل باشا حكم مصر عام ١٨٦٣ م بعد وفاة عمه سعيد واصل نفس السياسة التى يمكن تسميتها بسياسة الاستغراب أى مصادقة الدول الغربية وطلب معونتها بالخبرة والامكانيات لبناء نواحي الحياة فى مصر ، ولقد ساعدت الظروف اسماعيل فى هذا الاتجاه حيث كانت هناك بالفعل كوادرفنية من المصريين على استعداد للعمل ومباشرة ما تكلف به .

ورغم أن اسماعيل سعى لجعل مصر تنال قدرا كبيرا من التقدم لتلحق بالدول الأوروبية ، فإن ذلك كلف الشعب المصرى كثيرا فلجأ اسماعيل الى الاستدانة من الدول الأوروبية ، وهى سياسة بدأها عمه سعيد ، فسار على منوالها ، وإن كان سعيد قد أسرف دون تعقل وأغدق دون حساب على الأجانب فإن اسماعيل أسرف على مشروعاته وأغدق لكى يحصل لمصر على خطوات أبعد فى الاستقلال عن تركيا .

وإذا نسب الى سعيد اصلاحات مست المصريين فإن اسماعيل كان أكثر ميلا للإصلاح ، فظهر لأول مرة فى عهد مجلس نيابى ، ووزارة ، وزاد عدد المدارس وبدأت تظهر لأول مرة مدارس لتعليم البنات ومدارس لاعساد المعلمين ، وحد من الامتيازات الأجنبية بإلغاء المحاكم القنصلية وإن كان قد أحل محلها المحاكم المختلطة .

وقد حصل اسماعيل على فرمانات سلطانية أثرت على مصر طسوال



«القرن التاسع عشر وحتى نهاية الأسرة العلوية ، ذلك أنه عدل الوراثة في الباشوية إلى أكبر أبناء الباشا ، كما حصل على لقب خديوى مما يميزه عن بقية باشوات الولايات العثمانية الأخرى ، وحصل على حق عقد المعاهدات التجارية والاتفاقات مع البنوك الأوروبية دون الرجوع إلى السلطان العثماني ، وكل ذلك يدعم استقلال مصر عن الدولة العثمانية وإن كان فيه ما قد يجر إلى تدخل أجنبي » .

وكان اسماعيل صديقا لفرنسا ويستعين بالفرنسيين مما جعل الانجليز يحقدون عليه حتى وصفه اللورد كرومر بأنه كسول وجاهل لأنه فضل مخالطة حوذيته وخدمه على صحبة الدبلوماسيين الأوروبيين ، ، وقد أدى عداء إنجلترا له إلى الضغط على السلطان العثماني لكي يصدر قرارا بعزل اسماعيل وتولية ابنه محمد توفيق مكانه ، وقد استجاب السلطان بالفعل وتم ما أرادت إنجلترا عام ١٨٧٩ م .

وبتقلد محمد توفيق أمور الباشوية المصرية بدأت مرحلة جديدة في تاريخ مصر وحركة محمد على الاستقلالية ، تلك المرحلة التي شهدت صراعا بين الحركة الوطنية المصرية والباشا أفضى إلى احتلال إنجلترا لمصر عام ١٨٨٢ م ، كما شهدت نمو الحركة الوطنية واستمرار صراعها مع الباشا بوسلطات الاحتلال الإنجليزي حتى قامت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ م .







## الفصل الثاني

### تحقيق وحدة وادى النيل

- احوال السودان
- فتح السودان
- نتائج الفتح







## احوال السودان

لم يكن انضمام السودان الى مصر أول العشرينات من القرن التاسع عشر تحت حكم محمد علي أمرا جديدا وغريبا ، اذ أن القطرين تجمعهما منذ الأزل عوامل توحد بينهما ماديا ومعنويا ٠٠ فامتداد نهر النيل من السودان الى مصر وهو الامتداد الذي يبدأ من منابع النهر العظيم منتها الى مصبه في مصر ، ووحدة سكان مصر والسودان جنسيا وحضاريا واقتصاديا قد أكد وحدة القطرين على أسس مادية ، كما أن الجوار وصلات القربى بين سكان مصر العليا خاصة وسكان شمال السودان ، والارتباط الدينى واللغوى بين الشعبين كل ذلك يدعم وحدة القطرين على أسس معنوية ٠٠

ومنذ التاريخ القديم ارتبط السودان بمصر ، وتأثر السودان بالأحداث التي مرت بمصر في عصور الفراعنة واليونان والرومان وحملة راية الاسلام من عرب شبه الجزيرة العربية الفاتحين ، حتى اذا جاء القرن التاسع عشر وبدأ محمد علي يعيد صياغة المجتمع المصرى على أسس حديثة مستمدة من الحضارة الأوروبية كانت أحوال السودان تستدعى منه أن يمتد بهذه الصياغة لتشمل ذلك القطر أيضا ٠٠

ذلك أننا وجدنا السودان في أوائل القرن التاسع عشر يعيش في ظل دويلات منقسمة على نفسها ومتحاربة غافلة عن أطماع الاستعمار الأوروبى التي بدأت تزحف من الغرب ومن الجنوب ومن الشرق ، ولقد كان أخطر تلك الأطماع نشاط إنجلترا في البحر الأحمر وشرق القسارة الأفريقية منذ أن استطاع جيمس بروس Games Bruce اكتشاف منابع النيل الأزرق بالمبشة في عام ١٧٧٠ م ٠

كان على رأس دويلات السودان مملكة الفونج الاسلامية واتخذت عاصمتها في سنار التي خطها عمارة دونقس وهو أولهم(١) - أى أول ملك من ملوك الفونج - منذ عام ١٥٠٥ م ، على حساب مملكة علوة المسيحية في منطقة

---

(١) د. مكي شبكة : مملكة الفونج الاسلامية ص ٢٤ ٠



النيل الأزرق ، وامتدت تلك المملكة الإسلامية - مملكة الفونج - لتشمل أراضي السودان الشرقي حتى ساحل البحر الأحمر فيما عدا مدينة سواكن التي استولى عليها الأتراك العثمانيون بعد فتحهم مصر عام ١٥١٧ م (٢) ، وإلى الشمال الثالث شمالا وإلى فازوغي (٣) جنوبا ووصلت حدودها الغربية إلى حدود مملكة الفور في غرب السودان \*

وكانت الدولة الثانية هي التي تعرف بسلطنة الفور في دارفور التي تأسست منذ عام ١٦٤٠ م عندما تغلبت قبائل الفور على كل سكان دارفور وتأسست السلطنة في ذلك العام بإزاعة زعيم الفور سليمان سلونجا ، ودخلت في صراع مع مملكة الفونج الإسلامية للاستحواذ على كردفان من ناحية ولايقاف زعامة الفونج على كل السودان من ناحية أخرى \* ومع ذلك لم تستطع سلطنة الفور الاحتفاظ بكردفان أو تحمي ظهرها من ناحية الغرب (٤) حيث كان الأوروبيون يزحفون من غرب القارة الأوروبية تجاه السودان \*

وأما الدولة الثالثة في السودان فكانت مملكة تغلي التي تأسست في تلال تغلي الواقعة في الركن الشمالي من إقليم النوبا بغرب السودان عوام ١٥٣٠ م نتيجة تحالف أحد المشايخ المتصوفين مع زعيم القبائل الضاربة في تلك الأصفاق ، وقد حافظت هذه المملكة على استقلالها الذاتي أمام محاولات مملكة الفونج فرض سيطرتها عليها في حروب مستمرة حتى أوائل القرن التاسع عشر \*

ومعنى ذلك أن مملكة الفونج الإسلامية في سنار كانت أظهر الممالك السودانية وأكبرها وأكثرها قوة وإن لم تستطع هذه المملكة تحقيق وحدة السودان ، بل إن نفوذهم كان اسمياً في أجزاء كثيرة من المملكة ، ومع ذلك فقد نشطت المملكة في علاقاتها الخارجية مع العثمانيين في البحر الأحمر وشجعت التجارة مع مصر عن طريق القوافل فاستفادت المملكة وأثارت كل من اتصل بها من زعماء القبائل العربية في السودان الذين كانوا يحصلون على نصيبهم من مكوس القوافل التجارية وبيعون بالباقي إلى خزائن السلطان

(٢) د. إبراهيم العدوي : بقعة السودان ص ١١ \*

(٣) مدينة تقع على النيل الأزرق قرب الحدود مع الحبشة \*

(٤) د. حسن محمود : الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا ص ٣٨١ \*



في سنار(٥) \*

وطالما كانت أموال التجارة الوفيرة ترد إلى خزنة السلطان فإن المملكة تظل قوية وصاحبة سيطرة على ما حولها من القبائل ، ولكن عندما تحولت التجارة العالمية عن مصر والبحر الأحمر إلى طريق رأس الرجاء الصالح قلت موارد السلطنة فأخذ الضعف يدب فيها ولم تقو على كبح جماح القبائل التي أخذت تقطع الطرق وتسلب ما شاء لها السلب . في الوقت الذي انشغل فيه ملوك الفونج بأمورهم الداخلية عن الأحداث الكبرى التي كانت تجري في السودان(٦) ، مما أدى في النهاية إلى تفكك هذه المملكة وسيطرة وزراء الفونج المعروفين باسم « الهنق » أو « الهنج » على مقاليد الأمور في المملكة ، والذين لم يستطيعوا إيقاف التدحور والانحلال في المملكة ، فظهرت في أوائل القرن التاسع عشر مدن و قبائل مستقلة عن الفونج مثل مدن شندي والدامر و قبائل الشانقية في منطقة دنقلة \*

كانت أحوال السودان اذن أوائل القرن التاسع عشر تستدعي الأخذ بيد أهله وتخليصهم من الفوضى واضطراب الأمن التي عمت أرجاءه ، والتعامل بين القبائل التي لا تتيح للسكان جوا من الاستقرار ينصرفون فيه إلى العمل والانتاج ، ومما زاد هذه الحالة سوءا وجود عناصر لا ترجو للسودان الخير تحيط به وتسعى لتحقيق مصالحها الخاصة ، وأغنى الانجليز والعثمانيين والماليك ..

فانجلترا التي نيهتها الحملة الفرنسية على مصر إلى ضرورة أن تكون لها السيطرة على مصر حرصت على تأكيد وجودها في منطقة البحر الأحمر ، فتفاوضت مع الجبهة للحصول على قاعدة بحرية بريطانية في أرض الدناقل يمكن استخدامها لغزو مصر اذا قامت قوات فرنسية باغلاق البحر الاحمر أو احتلال مصر مرة أخرى ، أو اذا وقعت مصر في يد دولة قوية تخشى انجلترا منافستها(٧) \*

وأما الدولة العثمانية فانه بعد أن أصبح الحجاز خاضعا للسيادة العثمانية عام ١٥١٧ م حرصت تركيا على الاستيلاء على الساحل السوداني المواجه

(٥) الشاطر بصلي عبد الجليل : معالم تاريخ السودان وادي النيل ص ١١١ \*

(٦) نعيم شفيق : تاريخ السودان الحديث وجغرافيته ج ٢ ص ٨١ \*

(٧) الشاطر بصلي : المرجع السابق ص ١٢٦ \*



للحجاز ، ومن ثم أصبحت منطقة سواكن جزءا من الممتلكات العثمانية ، بل ان الدولة العثمانية حرصا منها على بقاء مصر جزءا من ممتلكاتها وضعت قوة عثمانية في بلاد النوبة بقيت هد القوة بالبلاد منذ عام ١٥٢٠ م ومنحهم السلطان سليم وذريتهم من بعدهم امتيازات عدة منها اعفاءهم من الضرائب وفرض الاعطيات لهم<sup>(٨)</sup> . وبقوا في بلاد النوبة حتى جاء الفتح المصري للسودان في عهد محمد علي .

وأما المالكي فقد حاولوا منذ أن طردوا من مصر أو فروا منها أمام حملة الإبادة التي وجهها محمد علي نحوهم ، حاولوا إقامة سلطنة مملوكية في السودان تبدأ بدنفلة واتجه بعضهم الى كردفان والبعض الآخر الى دارفور ، ومن هناك أخذوا يتصلون بأعداء محمد علي كالأهابيين في نجد وغيرهم من القوى المتوجسة خيفة من محمد علي ومشروعاته في مصر والسودان .

#### فتح السودان

كان محمد علي يدرك أهمية انضمام السودان الى مصر تحت حكمه نظرا للصلات الطبيعية والاقتصادية والبشرية التي تربط القطرين ، ومن المحتمل أنه كان ينوي ضم السودان الى مصر كأول نشاط له خارج الحدود المصرية لولا حث السلطان العثماني إياه منذ عام ١٨٠٦ م للتعامل مع الوهابيين في شبه الجزيرة العربية ، ولذلك نجده بعد أن يحقق مطلب السلطان العثماني بهدم الدولة السعودية الأولى في الدرعية عام ١٨١٨ م ويحصل ابنه إبراهيم باشا على باشوية جدة وما يتبعها من بلاد السودان<sup>(٩)</sup> ، حتى اتخذ محمد علي هذا الموقع السوداني - سواكن - منفذا لكي يحقق عمله في ضم السودان الى مصر .

ولقد تعددت اجتهادات المؤرخين حول الأسباب التي دفعت محمد علي لفتح السودان ، فمن قائل ان السبب كان البحث عن الذهب في ربوع السودان ، ومن قائل ان السبب كان ضمان وصول الرقيق والصمغ العربي وريش النعام والعاج والأخشاب الثمينة من السودان الى مصر مما يدر دخلا كبيرا على خزينة الباشا يساعد على معالجة العجز الاقتصادي في مصر الناتج من حروب الباشوية المصرية ضد الوهابيين . ومن قائل ان السبب كان تعقب

(٨) د. حسن محمود : المرجع السابق ص ٣٨٢ .

(٩) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان ص ٢٤ .



الماليك الفارين من مصر والذين يشكل وجودهم جنوب مصر خطرا على الباشا ، أو رغبة محمد على في التخلص من الفرق العثمانية من الألبان والدلاة وغيرهم الذين يشكلون خطرا على الباشا بكثره مطالبهم ورفضهم ادخال التدريب والتسليح الحديث في صفوفهم .

ومهما كانت وجهة هذا السبب أو ذاك ، فإنه لا يمنع من أن تكون كل هذه الأسباب أو معظمها أو بعضها على الأقل هي الدافع لكى يقدم محمد على على ضم السودان ، ولكن يجب ألا ننسى أمورا أخرى ذات أهمية تفسر لنا خطوة الباشا هذه ، مثل حاجة الباشا إلى السودانيين لتجنيدهم في جيشه الجديد بعد أن سمع عن طاعة السودانيين للأوامر وأدائهم الكامل وباخلاص للواجبات التى يكلفون بها مع شدة جلدتهم وقوة احتمالهم . ومثل رغبة الباشا فى السيطرة على كل ساحل البحر الأحمر الأفريقى بعد أن سيطر على ساحل البحر الأحمر الآسيوى ، ومثل اهتمامه بأمر النيل وروافده التى يتوقف عليها رى البلاد وحياة أرضها الزراعية وأهلها ، ومن ثم كان من أهداف الفتح محاولة استكشاف منابع النيل والسير فيه إلى أقصى نقطة ممكنة ، ولذلك أرسل محمد على مع الحملة تشبيها بنابليون علماء فرنسيين ليمدوا ابنه اسماعيل قائد الفتح بالمعلومات الجغرافية<sup>(١٠)</sup> .

ولعل إدراك محمد على لأهمية سيطرته على منابع نهر النيل يستند إلى رغبة دولة أوروبية كبيرة - إنجلترا - كانت تسعى لمعارضته باحتلال هذه المنابع ، فاهتم لهذا الخبر أكبر اهتمام واستنشار كثيرا من المهندسين الأوروبيين الذين جاء بهم من بلادهم إلى القطر ، فافروا بالاجماع أن وقوع منابع النيل تحت إرثان هذه الدولة مما لا تحمد مقبته حيث تصير حياة مصر فى يدها فصمم على انفاذ الحملة إلى السودان<sup>(١١)</sup> .

كما أن استنجد بعض القبائل السودانية بمحمد على أثناء التنافس على الزعامة كان من أسباب فتح السودان كاستنجد ملك بربر بالباشا عام ١٨١٣ ضد منافئيه فى السلطة ، وكذلك حضر إلى القاهرة عام ١٨٢٠ م أبو مدين من أقارب سلطان دارفور يستنجد بالمصريين ضد محمد الفضل الذى اغتصب السلطة من أسرته<sup>(١٢)</sup> . هذا بالإضافة إلى أن محمد على الذى

(١٠) محمد رفعت : تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة ص ١٤٠ .

(١١) إبراهيم فوزى باشا : السودان بين يدى غوردون وكنتشتر ج ١ ص ٥٨ .

(١٢) د- محمد فؤاد شكرى : الحكم الحبرى فى السودان ص ٢١ .



يريد أن يكون لمصر شخصية مستقلة ويريد لنفسه أن يكون رأس تلك الشخصية لابد وأن يأخذه حب الاستطلاع للصعود مع هذا النيل ليرى أين ينبع ، وما سبب فيضانه ، وأى الشعوب الأخرى تقطن على ضفافه ، وماذا يحدث لمصر لو سيطرت على منابعه أو روافده العليا قوة أخرى قد تكون معادية لا صديقة أو حليفة ٠٠ هذه الأفكار لابد وأن تدور في مخيلة كل عاقل أو ملك جعل القاهرة عاصمته ومقره ، ويطمع في أن يبقى فيها ويكون بها ملكا وقوة (١٣) ، انطلاقا من الحقيقة التاريخية القائلة بأنه ما من حاكم استقل بحكم مصر إلا وفكر في امتداد ملكه جنوبا نحو السودان ٠٠

ومهما كانت أسباب ضم السودان إلى مصر تحت حكم واحد ، فإن هذا الضم عملية قومية الغرض منها تكوين وحدة وادى النيل السياسية استكمالا لوحدها الطبيعية ، وليس في ضم السودان أى غرضاً على أهله ، فإن الحروب كثيراً ما كانت دعامة للوحدة القومية ، فقد حاربت إنجلترا اسكتلندا حروباً متواصلة ، وما زالت بها حتى أخضعتها وصارت جزءاً من المملكة البريطانية بعد أن كانت منفصلة عنها ، كما حاربت الولايات الشمالية الولايات الجنوبية في أمريكا الشمالية لمدة أربع سنوات من ١٨٦١ إلى ١٨٦٥م ولم تنته إلا بعد أن قهرت حكومة الاتحاد - الولايات الشمالية - جيوش الولايات الجنوبية في معارك هائلة ، وبذلك استقرت وحدة الولايات المتحدة الأمريكية وصارت أمة واحدة ودولة واحدة (١٤) . ولعل هذه الأمثلة خير دليل على أن الفتح المصرى للسودان كان عملاً قومياً ٠٠

ولماذا نذهب بعيداً ؟ إن وقوع مصر والسودان تحت حكم واحد دليل على وحدة المصرين بين القطرين ، وليس بغريب أن يضم محمد على السودان إلى مصر ليحقق فيهما وبهما أهدافه الداخلية والخارجية ، معنى هذا أن هذا الانضمام عمل قومى ٠٠

وأما وقائع العمليات الحربية لفتح السودان فتبدأ بأعداد جيش بلغ خمسة آلاف مقاتل وضع على رأسه اسماعيل ثالث أولاد محمد على ، وتزود الجيش بالأسلحة النارية والمدافع في مواجهة تسليح حكومات القطر السودانى المتخلفة ، وصحب الجيش عدد من العلماء المتفقيين في الدين ليبرروا غرض

(١٣) د. مكي شبكة : السودان عبر القرون ص ٩٤

(١٤) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ص ١٧١



الفتح في نظر المسلمين السودانيين ، واضطر محمد علي إلى إصدار فتوى تحلل له فتح هذه البلاد الإسلامية حتى لا يحصل غضاظة أو تدمير بين جنوده المسلمين<sup>(١٥)</sup> .

بدأت وقائع الفتح بخروج الجيش من القاهرة بقيادة اسماعيل في يوليو عام ١٨٢٠ م وواصل زحفه جنوبي أسوان والماليك يفرون أمامه وأهالي البلاد لا يقاومونه ، حتى إذا وصل إلى أرض الشاشية قاوموه مقاومة عنيفة انتهت بهزيمتهم وتدمير عاصمتهم كورتى ، ثم تقدم منها إلى بربر فشندى حتى وصل إلى أم درمان فيوقع مدينة الخرطوم الحالية ، ثم تقدم فاستولى على مملكة سنار دون مقاومة تذكر في يونيو عام ١٨٢١ م . ثم واصل الجيش بقيادة اسماعيل الزحف من سنار جنوبا حتى أخضع فازوغلى في يناير ١٨٢٢ م في الوقت الذي وصل فيه إبراهيم باشا أخيه إلى السودان وأخذ على عاتقه الزحف إلى بلاد الدنكا على النيل الأبيض ، وفي الوقت الذي زحف فيه محمد الدفتردار صهر محمد علي بجيش إلى كردفان حيث استطاع بعد جهد كبير الاستيلاء على الأبيض عاصمة كردفان في أبريل عام ١٨٢١ م ، وانتزعا من سلطان دارفور الذي أخذ يتحين الفرص لاسترداد كردفان ثانية .

وكان نجاح اسماعيل في إخضاع سنار الذي أشار إليه الجبرتي في أحداث غرة ذي الحجة عام ١٢٣٦ هـ الموافق ٣٠ أغسطس ١٨٢١ م بأنه وصلت بشائر من جهة قبلى باستيلاء اسماعيل باشا على سنار بغير حرب ودخول أهلها تحت الطاعة ، فضربت لتلك الأخبار مدافع من القلعة<sup>(١٦)</sup> ، كان هذا النجاح سببا في حقد الملك نمر ملك شندى فدبر ثورة ضد الحكم المصرى هناك أثناء زحف اسماعيل جنوبا نحو فازوغلى ، فلما عاد اسماعيل أهان الملك نمر فأضمر في نفسه الانتقام من اسماعيل ، فأعد وليمة دعى إليها اسماعيل وحاشيته وبعد أن أكل المدعوون وشربوا أحرق أتباع الملك نمر القصر بمن فيه ولم ينج منهم أحد وكان ذلك أواخر أكتوبر ١٨٢٢ م . وكان هذا القدر سببا في انتقام محمد الدفتردار من أهل شندى .

وعكذا أصبح السودان المصرى حقيقة قومية واتخذ الحكم المصرى هناك من قرية الخرطوم عاصمة للسودان ، ولم يتوقف الفتح المصرى عند حدود

(١٥) محمد رفعت : المرجع السابق ص ١٤١ .

(١٦) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار .



فازوغلي والدنكا جنوبا بل امتد هذا الفتح في عهد محمد علي لكي يصل الى جزيرة « جوتكر » تجاه « غوندكرو » على بحر الجبل ، وامتد الفتح كذلك شرقا فشمس اقليم « التاكا » وجعلت مدينة كسلا عاصمة له ، وهو الاقليم الواقع في السودان الشرقي بين نهر العظيرة والبحر الاحمر ، الى جانب القلابات على نهر العظيرة الى الجنوب من اقليم التاكا ، و « القضايف » بالقرب من حدود الحبشة .

وكانت سواكن تابعة لباشوية جدة وقد أصبحت جزءا من ممتلكات الباشا في السودان هي ومصروع بعد أن استأجرهما الباشا من السلطان العثماني بايجار سنوي معين نظرا لأهميتهما كمقذنين للسودان على البحر الاحمر . وإذا كان محمد علي لم يفتح دارفور في عهده فإن فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ م الذي حدد باشوية محمد علي بمصر وأسنده اليه ولاية اقليم السودان وهي كما وردت في فرمان المذكور : النوبة ، ودارفور ، وكردفان ، وسنار ، وجميع توابعها وملحقاتها(١٧) ، قد أدخل دارفور رسميا تحت الحكم المصري . ومما هو جدير بالملاحظة أن محمد علي أصر على أن يتضمن فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ م استمرار وحدة وادي النيل تحت حكمه ، رغم أنه أقر بفقد الحجاز وبلاد الشام جميعها ، وذلك إيمانا منه بأهمية هذه الوحدة السياسية لوادي النيل من النواحي السياسية والاقتصادية ، وأصر على أن يتضمن فرمان اقليم دارفور رغم أنه لم يكن قد تم ضمه للوحدة بعد ، وفي هذا ما يشير الى رغبة محمد علي في جعل القطر السوداني متكاملا مع وحدة وادي النيل . وهذا دليل على ارتباط مصير السودان بمصير مصر حتى في ظل تقلص مشروعات محمد علي العربية . ورغم خضوع السلطان لضغط إنجلترا عليه بأن حملته على انتزاع سواكن وما جاورها من البلاد السودانية - من حكم محمد علي - واعادتها الى ادارة والي جدة(١٨) فإن السلطان ما لبث عام ١٨٤٦ م حتى أعاد هذه الجهات الى مصر بعد أن شعر بعدم امكانية ادارتها من استانبول .

ولم تقف فتوحات مصر في السودان وأفريقيا عند الحد الذي وصلت اليه في عهد محمد علي فقد عمل الحديوي اسماعيل علي ضم أجزاء أخرى من السودان ومن أفريقيا الى الاقليم السوداني ، من ذلك أنه أخذ يلج على

(١٧) عبد الرحمن الراعي : المرجع السابق ص ٢٠٦ .

(١٨) د- محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان ص ٤٩ .



السلطان العثماني في الحاق ميناء مصوع وسواكن بصفة دائمة بالسودان وليس كإيجار مؤقت كما كان أيام جده محمد علي ، وقد صرف اسماعيل في سبيل موافقة السلطان على هذه الرغبة مبالغ كبيرة ذهبيا ، واستند في مطلبه الى اتصال عرب اقليم الناقة بالميناءين ، وباتصالهما تجاريا ببقية السودان ، ثم هو لا يستطيع السيطرة التامة على منع تجارة الرقيق الا بالهيمنة الادارية على هذين الميناءين(١٩) \* ومن ثم صدر فرمان من السلطان في ٢٧ مايو عام ١٨٦٦ م يجعل الميناءين من ملحقات مصر ، وتم تنظيم ادارتهما بجعل كل منهما محافظة قائمة بذاتها ، وهما تمتدان على ساحل البحر الاحمر من رأس علبة الى راحيتا ( رهيفة ) عند بוגاز باب المنذب \*

استمرت فتوحات اسماعيل والحاق اراض جديدة بالسودان ، فاحتلت قوات حكمه ادارية السودان بلدة فاشودة ذات الموقع الاستراتيجي والاقتصادي المتحكم في مناطق جنوب السودان وشماله بوقوعها عند لقاء روافد النهر واتصالها بالنيل الأبيض ، كنهر السوبات وبحر الجبل وبحر الزراف وقد تم احتلالها عام ١٨٦٥ م واتخذت عاصمة لمديرية سميت باسمها \* وقد اتخذت هذه المديرية مركزا للسيطرة على تجارة الرقيق التي كانت رائجة حيث كان النخاسون يأتون بالرقيق من مناطق بحر الغزال وخط الاستواء \*

وكانت أعظم فتوحات اسماعيل في السودان تتمثل في ضم منطقة البحيرات العظمى ومنايع النيل فيما عرف بمنطقة خط الاستواء ، وإن كان يقلل من أهميتها أن الحديوي لم يعهد بهذه المهمة القومية الى ضباط الجيش المصري ، بل عهد بها الى جماعة من الانجليز الذين استعان بهم اسماعيل في ضم اقليم خط الاستواء السير صمويل بيكر Samuel Baker الذي بدأ في عهد محمد سعيد باشا رحلاته الكشفية - بجهد الشخصي ودون تكليف من الباشا - وانتهى منها عام ١٨٦٥ م مكتشفيا بحيرة البرت وهو الذي أطلق عليها هذا الاسم وهو لزوج ملكة انجلترا ( الملكة فكتوريا ) \*

وفي عام ١٨٦٩ م عهد الحديوي اسماعيل الى بيكر بحكم مديرية خط الاستواء لمدة ٤ سنوات ومنحه لقب باشا ، وطلب منه قيادة حملة حربية تسعى لضم المناطق الواقعة الى الجنوب من غندكرو وتنظيم ادارتها وترقية

(٢٩) د- مكى شبكة : المرجع السابق ص ١٦٢ \*

(٣٠) عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل ص ١٠٧ \*



تجارتها ، ومحاربة تجارة الرقيق فيها . وعندما وصل بيكر الى غندكرو في ١٥ أبريل ١٨٧١ م رفع العلم المصرى عليها وأعلن ضمها الى مصر واتخذها عاصمة لمديرية خط الاستواء وأطلق عليها اسم الاسماعيلية نسبة للخديوى اسماعيل .

واصل بيكر فتوحاته في أعالي النيل فضم بلدا على بحر الرجاف سماها الإبراهيمية ، ثم دخل عاصمة مملكة أوتورو المجاورة لبحيرة البرت في أبريل ١٨٧٢ م وأعلن انضمام هذه المملكة الى الممتلكات المصرية . ثم استقبل الملك أمتيسا ملك أوغندا المجاورة لمملكة أوتورو والتي تقع الى الشمال والغرب من بحيرة فيكتوريا ، وقد أعلن الملك الأوغندى ولاءه لمصر وللخديوى وأعلن عداؤه لاعداء مصر وفتح طريق التجارة بين مديرية خط الاستواء وشاطئ أفريقيا الشرقى وجزيرة زنبار عبر بلاده .

وخلف الكولونيل غردون بيكر باشا في حكم مديرية خط الاستواء وفي القيام بفتوحات جديدة ، وذلك عام ١٨٧٤ م ، وقد جاء في قرار تعيينه رغبة الخديوى في تأمين مناطق أعالي النيل حتى البحيرات العظمى ، وأنه على ما هو منظور لنا فيكم من حسن الغيرة والاهتمام مؤملين الاستحصال على ما فيه عمارة جهات الاستواء المحكى عنها ، وراحة أهاليها وحسن توطيئهم وتآليفهم على الدخول في سلك الانسانية(٢١) .

ورغم تشديد الخديوى على غردون في أمر تعيينه فإنه نسي أن انجليزيا يعقب انجليزى في حكم منطقة خط الاستواء مفتاح السودان من الجنوب، ومصدر حياة مصر والسودان ، ولم يكن هذا التعاقب من قبيل المصادفات ، بل ان أصبح السياسة الانجليزية كان لها دخل في هذا التعيين ، فكما أن الحكومة الانجليزية هي التي أوعزت الى الخديوى اسماعيل بوساطة ولي عهد انجلترا أن يسند هذا المنصب الى السير بيكر ، فإنها هي أيضا التي سمعت لديه في استناده الى الكولونيل غوردون عام ١٨٧٤ م(٢٢) . وقد أسس غوردون عدة نقط حربية على شاطئ النيل الأبيض وبحر الجبل وبحر الغزال ، وأرسل رئيس أركان حربه الأمريكى شاييه لونج Chaille Long الى ملك أوغندا

(٢١) وثائق السودان ، دفاتر الأوامر السنوية ( أوامر عبرى - دفتر ١٩٤٨ ، أمر تعيين

رقم ٩١ بتاريخ ٢ محرم ١٢٩١ هـ .

(٢٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١١٦ - ١١٧ .



حيث استطاع أن يعقد معه معاهدة تضع مملكة أوغندا تحت الحماية المصرية وذلك عام ١٨٧٤ م ، وأعلنت مصر امتلاكها لمنطقة هضبة البحيرات وحماتها على أوغندا إلى دول العالم . كما أن شاييه لونج اكتشف بحيرة كيوجا وأطلق عليها اسم بحيرة ابراهيم وذلك في نفس العام . وعندما اعتزل غوردون حكم مديرية خط الاستواء عام ١٨٧٦ م عهد بإدارتها إلى الطبيب الألماني شنيترز Edward Schnitzer الذي اعتنق الاسلام وعرف باسم أمين بك .

وكان ضم اقليم دارفور إلى السودان أمرا طبيعيا ، وقد شارك في هذا الزعيم السوداني الكبير الزبير رحمت الذي كانت له شهرته في بحر الغزال ، وتعاون مع حاكم دار السودان اسماعيل أيوب باشا في العمليات العسكرية التي انتهت بالانتصار الحاسم على قوات سلطان دارفور المسمى ابراهيم في أكتوبر ١٨٧٤ م ودخول العاصمة الفاشر في نوفمبر من نفس السنة وبذلك أصبح غرب السودان كله مكملا للاقليم السوداني .

ولم يكتف الحديوي اسماعيل بهذه الفتوحات وإنما أراد أن يضم كل ساحل البحر الأحمر الأفريقي بل ويصل إلى شرق القارة الأفريقية المطل على المحيط الهندي ، ومن ثم وجدناه يضم مواني زيلع - ميناء سلطنة هرر - وبربرة ، وهي من بلاد الصومال الواقعة في مواجهة خليج عدن ، وكانت هذه المواني من أملاك السلطان العثماني ، وقد حصل الحديوي على فرمان من السلطان بالتنازل عنها للحديوي في يوليو ١٧٧٥ م نظير مبالغ مالية سنوية بلغت ١٣ ألف جنيه مصري تقريبا ، وبضم مصر لهذه المواني وتوابعها أصبح ساحل البحر الأحمر كله من سواكن شمالا إلى رأس جردافوى على المحيط الهندي التي تعرف بالقرن الأفريقي ، ملكا للحكومة المصرية .

وكان الاستيلاء على مواني زيلع وبربرة مقدمة للاستيلاء على سلطنة هرر الإسلامية الواقعة شرقي الحبشة والبالغ عدد سكانها حوالي مليون نسمة ، إذ كان الحديوي يعتبرها مكملة لأراضي السودان ، ومن ثم زحفت القوات المصرية من زيلع إلى أراضي السلطنة في سبتمبر ١٨٧٥ م بقيادة محمد روف باشا ، واستولت عليها ودخلت العاصمة في ١١ أكتوبر من نفس السنة وأعلن انضمامها إلى الممتلكات المصرية في ساحل البحر الأحمر، ورفع عليها العلم المصري ، وظلت خاضعة للحكم المصري حتى اغتصبها الحبشة عام ١٨٨٥ م بعد انسحاب مصر منها نتيجة للثورة المهدية ولقرار الإخلاء .



وكان وصول الحكم المصرى الى رأس جردافوى مشجعاً للامتداد الى بقية الساحل الصومالى المطل على المحيط الهندى حتى تتصل ممتلكات مصر فى خط الاستواء بشرق القارة الأفريقية ، وعهد الحديوى اسماعيل الى الاميرال ماكيلوب McKillop قيادة الحملة للوصول الى نهر جوبا على أن يلتقى غوردون معها قادماً من خط الاستواء ، ورغم نجاح حملة ماكيلوب فى الوصول الى النهر فى أواخر عام ١٨٧٥ م إلا أن غوردون امتنع عن الاتصال بالحملة ، كما أن إنجلترا طلبت من الحديوى سحب حملة ماكيلوب ، فأمر بسحبها وعادت الى مصر أوائل عام ١٨٧٦ ولكن الحديوى اسماعيل حصل من إنجلترا على اعتراف بضم الصومال حتى رأس « حفو ن » على المحيط الهندى الى الممتلكات المصرية فى معاهدة عقدت بين مصر وإنجلترا فى سبتمبر ١٨٧٧ م .

نظر الحديوى اسماعيل الى شرقي السودان فوجد مملكة الحبشة قد تم حصارها بين ممتلكات مصرية من الشرق والغرب والشمال والجنوب ، ووقع اسماعيل تحت تأثير منزجر Munzinger قنصل فرنسا فى مصوع بسهولة الاستيلاء على الحبشة ، وعهد الحديوى لمنزجر تحقيق هذه الفكرة بضم اقليم البوغوص وعاصمته سنهيت ، وقد استطاع بالفعل فتح سنهيت وضمها الى مصر عام ١٨٧٥ م ، وكان ذلك بداية للصدام بين مصر والحبشة وهو الصدام الذى لقيت فيه الجيوش المصرية النى قادها أرندروب Arendrup الدانمركى ، ومنزجر ، وراتب باشا الهزائم المتوالية طوال عامى ١٨٧٥ ، ١٨٧٦ م من القوات الحبشية وانتهت بصلح بين الطرفين بقيت فيه سنهيت ملكاً لمصر ، وخسرت فيها مصر أموالاً طائلة زادت ضاقتها المالية ، وخسرت رجالاً كثيرين أضعفت خسارتهم من قوة الجيش المصرى .

وعلى هذا أصبح السودان فى أواخر عهد الحديوى اسماعيل تمتد حدوده بالغرب من رأس بناس ( برنيس ) على البحر الأحمر وتسير على درجة ٢٤ من خط العرض الشمالى حتى تصل الى نقطة غير معينة بين ليبيا والصحراء الكبرى ، ومن هذه النقطة تنجّه نحو الجنوب الغربى حتى ملنقى الزاوية الجنوبية الغربية من دارفور ، ومن هناك تنحدر رأساً الى الجنوب لغاية الدرجة ١١ من خط العرض الشمالى ، ثم تنجّه نحو الجنوب الشرقى من طريق نيوتو وبحيرة نيازا حتى تصل الى مدخل بحيرة فيكتوريا نيازا ، عندئذ تصعد الى الشمال الشرقى مشتملة على مديرية هرر حتى تبلغ المحيط الهندى عند رأس جردافوى ، ومن هناك تتبع ساحل البحر الأحمر لقاية رأس بناس(٢٤) .

(٢٣) Blue Book, Egypt, No. 11 (1883) : Report on the Sudan, by Stewart

- و.د. محمد صبرى : الامبراطورية السودانية فى القرن ١٩ من ٨٧ -



ومعنى هذا أن السودان المصرى أصبحت مساحته تعادل مساحة كل من فرنسا وألمانيا وأسبانيا مجتمعة ، يحكمه ممثل للحدوى مقيم بالخرطوم. يعرف باسم حكمدارالسودان ، ويقسم الى مديريات وضع على رأس كل مديرية مدير ، هذا عدا ما عرف بالملحقات وهى الممتلكات الواقعة على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندى \*

#### نتائج الفتح

أصبح السودان بملحقاته الأفريقية يكون مع مصر دولة كبرى تمتد فى أفريقيا امتدادا كبيرا ، تحت حكم أسرة محمد على ، فما نصيب السودان من البناء الحديث فى مصر ؟ ، أو ما هى السلبات والإيجابيات التى عادت على السودان من انضمامه لمصر تحت حكم واحد وفى عهود باشوات من أسرة حاكمة واحدة هى أسرة محمد على ؟ وهل ما أصاب مصر أصاب السودان من خير أو شر ؟ \*\* تساؤلات تستدعى منا توضيحها بإجابات حاسمة ، لأن العلاقة بين القطرين تعرضت لدعاوى استعمارية هدفها الفصل بين شعبى وادى النيل \*\*

ولنبداً بتسجيل الإيجابيات التى عادت على السودان منذ فتحه فى عهد محمد على حتى قيام الثورة المهدية عام ١٨٨١ م . ذلك أن محمد على اعتبر السودان جزءا من مصر يكوئان معا جسدا واحدا تسرى فيهما قوانين ونظم واحدة ويتم الاتفاق عليهما من خزانة واحدة ، وتحقيق تنمية اقتصادية ونهضة تعليمية فى السودان أسوة بما هو حادث فى مصر ، وتدريب أبناء السودان على الحكم والإدارة فيما عرف حديثا باسم « السودنة » \*

وكان محمد على يدرك أن لمصر رسالة فى السودان حرص على تأكيدها فى أكثر من مناسبة وأعلنها على السوڤانيين أثناء رحلته الى أقاليم السودان عام ١٨٣٩ م وعمره سبعون سنة وفجأها حرصه على تأمين السوڤانيين على أرواحهم وأرزاقهم بمنع اعتداءات الأحياش عليهم واعتداءات أهل سلطنة دارفور - التى لم تخضع للحكم المصرى الا فى عهد الحدوى اسماعيل - ثم حنه الأهلين على استغلال موارد بلادهم وتعليم أبنائهم والسير فى ركب الحضارة(٢٤) . وتأمين وحدة السودان نفسه الذى مزقته الانقسامات القبلية.

---

(٢٤) د- محمد غزاد شكرى : مصر والسودان ص ١١ \*



وأشاعت فيه الفوضى وعمم الاستقرار فتعمت أقاليم السودان باستتباب الأمن وتنظيم حسن للإدارة والحكم ، وتركت قبائل الشانقية - وغيرها - سياسة النهب ، وعادت إلى النظام والهدوء(٢٥) .

وكان تنظيم الحكم في السودان عاملا من عوامل تأكيد وحدته وارتباطه بمصر وإسهاما في دفع السودانين إلى التنمية الشاملة في الاقتصاد والتعليم وغير ذلك مما تنهض به الشعوب ، فكان على رأس الحكم في السودان حاكم عام عرف باسم « حاكم السودان » جمع في يديه السلطين المدنية والعسكرية ، وكان أول حكام السودان اسماعيل بن محمد على الذي شارك في فتح السودان ، ومقر الحكم مدينة الخرطوم التي اتخذت عاصمة يشرف منها على أقاليم السودان التي قسمت إلى مديريات على رأس كل مديرية مدير يتولى قيادة الحامية العسكرية إلى جانب وظيفته السياسية والإدارية ، وقسمت كل مديرية إلى أقسام . وكانت الإدارة تتبع نظام الإدارة المصرية ، وصار عدد المديريات في أواخر عهد محمد علي سبعا هي : دنقلة ، وبربر ، والخرطوم ، وكردفان ، وكسلا ، وسنار ، وفازو على(٢٦) .

وكان محمد علي ينظر إلى ضم السودان إلى مصر كعمل قومي وإنساني لا كعمل استعماري ، أي أنه لم ينظر إلى فتح السودان وتوحيد وادي النيل بشرطه المصري والسوداني كعمل يكفله « حق الفتح » الذي كان مأخوذا به في العلاقات الدولية في ذلك العصر ، بل استند في ذلك إلى ما لحصر من رسالة إنسانية في السودان ، وإلى ما يعرف باسم نظرية الخنو أو الملك المباح ، التي قامت على أن السودان قبل فتحه لم يكن أحد يمتلكه في الحقيقة لأن السلطة كانت مقتصبة من أصحابها الشرعيين ونشرت قبائل العربان الفوضى في أنحاء السودان ، فإذا استطاع حاكم أن ينتزع أراضي السودان من قبضة أولئك الذين اغتصبوا كل سلطة بها ، وأن ينشئ حكومة مرهوبة الجانب تدود عن حياضها وتضوون السودان من الغزو الأجنبي ، وتكفل لأهله الاستقرار والعيش في سلام وهدوء ، فقد صار واجبا أن يستمتع هذا الحاكم بكل ما يخوله سلطانه أو سلطته من حقوق السيادة على هذه الأراضي الحالية وهذا الملك المباح أصلا(٢٧) .

(٢٥) د- إبراهيم العدوي : نفقة السودان ص ١٤ .

(٢٦) عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي ص ١٨٦ .

(٢٧) د- محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ١٣ .



واهتم محمد علي كذلك بسياسة التعمير في مختلف نواحي البلاد بمساعدة الفنين الذين أرسلوا من مصر ، وبالمساهمة المادية اللازمة . فاستخدم محمد علي الجنود السودانيين في الجيش المصري الذي عمل بمصر والسودان ، وقد أظهر الجند السودانيون مقدرة وكفاءة كبيرة وانتظموا في الجيش المصري كالمصريين سواء بسواء . وعمل الحكم المصري في السودان على تأسيس المدن الجديدة مثل الخرطوم التي اتخذت عاصمة للبلاد عام ١٨٣٠ م وقد اختار لها المصريون موقعها هذا لأهميته حيث يلتقي النيل الأزرق بالنيل الأبيض ، وسميت الخرطوم لأن ملتقى النيلين يشبه رأس خرطوم القمل(٢٨) . إلى جانب مدينة كسلا التي اتخذت عاصمة لإقليم النكابة في شرق السودان .

وكان اهتمام محمد علي بالعمارة في السودان أمرا ملحوظا ، فقد كان يستحث على تعمير الأقاليم السودانية ومدنها وقراها ، ومؤسساتها الدينية والثقافية ، فالذي يطلب إعفاء أرضه من الضرائب لأنها وقف على مدرسة أو جامع يرد عليه إلياها نفسه بأن يطلب من الحاكم المختص التأكد من أن المدرسة قامت فعلا أو الجامع قد بني(٢٩) . وارتبط بحركة العمران في السودان انعاش اقتصادياته فأدخلت زراعات حديثة على يد مبعوثين نقلوا الخبرة في مجال الزراعة الحديثة إلى أقاليم السودان وأشرفوا على استصلاح مساحات واسعة من الأرض غير المستغلة ، وأدخلت زراعة القطن في دلتا خور بركة ، وفي جوف القاش ونهر العظيرة وأصلحت أراضي دققة(٣٠) . وأنشئت معامل لحج القن في الخرطوم وكسلا كما أنشئت في عهد الحديوي اسماعيل أسواق لبيع محصول القطن في كسلا والقضارف والقلايات وصار لكسلا أهمية تجارية كبيرة لكثرة مزارع القطن حولها فضلا عن موقعها الحربي(٣١) .

ولم تكن زراعة القطن هي وحدها التي اهتم الحكم المصري بإدخالها إلى السودان ، بل تمت زراعة الدخان ، في منطقة القضارف ، وكثر زراعة النخيل في دققة ، وكلا المحصولين كان لهما عائد اقتصادي كبير نظرا لأن الدخان والتمر كانا يصدران إلى خارج السودان وإلى أنحاء السودان بكميات

(٢٨) عبد الرحمن الراعي : المرجع السابق ص ١٩٤ .

(٢٩) د. مكي شبيكة : السودان عبر القرون ص ١٢٩ .

(٣٠) الشاطر بصيل : نفس المرجع السابق ص ١٩٧ .

(٣١) عبد الرحمن الراعي : مصر اسماعيل ص ١٦٠ .



تجارية • واستخدمت في ذلك آلات للرى تم استيرادها من أوروبا عن طريق ميناء سواكن ••

وبالنسبة للتعليم الحديث الذى أنشأه محمد على فقد استفاد منه السودانيون على أرض مصر حيث لم يسجل لمحمد على إنشاء مدرسة حديثة بالسودان طوال عهده ، بل وجدنا إنشاء السودان يقدون الى مصر لدخول مدارسها التجهيزية والمخصصة كإرسال ستة من السودانيين دخولوا المدرسة التجهيزية بالقاهرة ، وبعد استكمال دراستهم بها التحقوا بالمدرسة الزراعية وإرسال مائة آخرين لتعليمهم بمصر فى مدارس العمليات الميكانيكية والزراعية حتى اذا عادوا للسودان استخدموا فى ادارة آلات حليج القطن وكبس (٣٢) •

ولم يكن السودان خلوا من أى تعليم فقد كانت به مؤسسات تعليم ديني تؤدي دورا لا بأس به وإن كان تأثيرها محدود بسبب قلة إمكانياتها وعدم اهتمام المسئولين قبل الفتح المصري ، ومن ثم عمل الحكم المصري على الأخذ بيد هذه المؤسسات التعليمية المتمثلة فى المساجد والخانات بتنظيم المراتب للفقهاء المشتغلين بهذه المعاهد ، وكذلك للعلماء المقررين لتعليم القرآن والعلوم فى جهات الخرطوم وسنار والتاكة وغيرها ، واعتقائهم من أموال الأتليان التى يزرعونها أو معافاتهم أيضا من الأشغال والمطالب ما داموا منقطعين للعلم ، وما دامت مساجدهم مفتوحة لتلاوة القرآن والعلم الشريف (٣٣) •

ولم يحرم السودان طويلا من التعليم الحديث ، إذ أنه فى شهر مايو ١٨٥٠ م - فى عهد عباس باشا الأول - صدر الأمر الى ديوان المدارس بالموافقة على قرار المجلس المخصوص بإنشاء مدرسة الخرطوم انفاذا لأولاد أهلها والمستوطنين بها من جسيم الجهل فيمتازوا باكتساب العلوم والمعارف على أن يقبل ويتقيد فيها مائتان وخمسون غلاما من بلاد دنقلة والخرطوم وسنار وتاكة وملحقاتها من أولاد مشايخها وأحفادهم • ولم يجد عباس من يولييه ناطرا عليها سوى رفاة بك رافع الطهطاوى فأمر بتعيينه ناطرا عليها ووكل اليه مهمة اختيار المعلمين ، كما عهد الى ديوان المدارس مهمة وضع

(٣٢) عبد العزيز عبد المجيد : التربية فى السودان والاسس النفسية والاجتماعية التى

قامت عليها ج ٢ من ٩٧ •

(٣٣) د. محمد فؤاد شكرى : الحكم المصري فى السودان من ١٢٠ •



ميزانية لهذه المدرسة الابتدائية(٣٤) . ورغم أن هذه المدرسة لم تلبث أن أغلقت بوفاء عباس الأول ، عام ١٨٥٤ م ، ورغم أن السودانيين كانوا راغبين عن تعليم أبنائهم بها ورغم أنها لم تات بنتائج مشجعة فقد كانت خطوة لادخال التعليم الحديث الى السودان .

وفي عهد الخديوي اسماعيل ، واستنادا الى تقرير لرفاعة رافع الطهطاوى عن أن للسودانيين استعداد للتمتع الحقيقي لدقة أذهانهم ، فإن أكثرهم قبائل عربية لا سيما الجعليين والشايقية وغيرهم ، ولهم مآثر عظيمة في حسن التعلم والتعليم ، حتى ان البلدة اذا كان بها عالم شهير يرحل اليه من البلاد الأجنبية المجاورة العدد الكثير من الطلبة(٣٥) . فان الحكومة المصرية قامت ببذل ضروب الترغيب لحمل بعض الذين حفظوا القرآن من أهالي السودان وحصلوا على بعض المبادئ النحوية والفقهية للانتساب الى الجامع الأزهر لمدة ثلاث سنوات لاكمال علومهم وثقافتهم ، حتى اذا انقلبوا الى أهليهم كانوا رسل الثقافة الدينية السلمية ودعاة الدين القويم(٣٦) .

ولم تكنف حكومة الخديوي اسماعيل ببذل الجهد لتنشيط التعليم الديني ، بل عمدت على ادخال التعليم الحديث الى السودان في صورة خمس مدارس ابتدائية عام ١٨٦٣ م بمدن الخرطوم وبربر ودنقلة وكردفان والتاكة، ثم أضيف إليها في سنة ١٨٧١ م مدرسة بسواكن وأخرى بمصوع ، ويتعلم في كل منها ٥٠ تلميذا(٣٧) ، ولكن هذه المدارس ما لبثت أن أغلقت عندما عاد غردون باشا حكاما عاما - للسودان عام ١٨٧٧ م بدعوى أنها تكلف الحكومة المصرية نفقات طائلة لا وجوب لها . وأمر أيضا فأبطل إرسال الطلبة الناجحين بمدارس الحكومة بالخرطوم الى مصر(٣٨) .

ولم يكن اهتمام الحكومة المصرية بشمال السودان فقط ، بل سعت الى أهل الجنوب تأخذ بيدهم فعملت على تعليم أهل الجنوب الصناعات الحديثة وتشويقهم الى التعليم ومحاولة نشر اللغة العربية وإرسال المعلمين الى المحطات

(٣٤) د- أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم في مصر من نهاية حكم محمد علي الى

إبراهيم حكم توفيق ج ١ عصر عباس الأول وسعيد ص ١١٤ .

(٣٥) رفاعة الطهطاوى : مناهج الاواب المصرية ص ٢٦٢ .

(٣٦) د- أحمد عزت عبد الكريم : اربع السابى ج ٢ عصر اسماعيل ص ٣٨٧ .

(٣٧) نفس المرجع ص ٣٩٠ .

(٣٨) اسماعيل سرهنك باشا : حقائق الأخبار عن دول البحار ج ٢ ص ٣٣٥ .



التي أنشئت هناك لتعليم الأطفال القراءة والكتابة(٣٩) . ووضعت مشروعات علمية واقتصادية للنهوض بقبائل الدكا والشلك روى فيها تشويق أهل هذه القبائل للمعرفة ، وإدخال أولاد الأهالي في سلك التعليم ، والسماح لهم بالتدريب على الصناعات المختلفة وإرشادهم إليها بالرفق والترغيب(٤٠) .

وقد أدت المراكز والمحطات المصرية دورا كبيرا في نشر الثقافة العربية في جنوب السودان ، حيث تولى الإشراف على الحركة العلمية في هذه المراكز رجال من خيرة فقهاء الأزهر وعلمائه ، الذين أصبحوا يتقانيهم ومحبتهم للسودانيين المرشدين الروحيين لهم ، والقائمين على الفصل في الخصومات بينهم(٤١) ، بل وصل تأثير هؤلاء على جنوب السودان أن أخذ سكان تلك الجهات يتخلون عن العرى ويلبسون الملابس العربية كالحرام والقفطان والقميص .

وكانت رسالة مصر الانسانية في السودان واضحة في جانب آخر هو تحرير الرقيق وإبطال الاتجار به وذلك استجابة للدعوة العالمية لكافة الرق والقضاء الاتجار فيه ، وسارت مصر شوطا أبعد مما دعت اليه دول العالم فأنشأت مدارس في سواكن وسنار لتعليم الرقيق المحررين لاشعارهم بانسانيتهم ولتدريبهم على العمل والانتاج كمواطنين يسهمون في بناء السودان الحديث المرتبط مع مصر برابط مصري . بل طلب الحديوي اسماعيل من حكمدار السودان موسى حمدي باشا محاسبة مدير مديرية النيل الأبيض لأنه بينما ألغت الحكومة بيع الرقيق الذي استرد من الأشقياء اذ هو يعيد بيعه لحسابه وفي ذلك ما فيه من الاستهتار بأوامر الحكومة ، ومن أجل ذلك يجب أن لا يكتفى بعزله وإنما يجب أن يرسل أيضا الى فازوغلي ليعتقل هناك ويستخدم بالأشغال الخسيسة ليكون عبرة للآخرين . أما الرقيق الذي باعه فيجب استرداده واعادته الى أوطانه بالرأحة واسكانه فيها واطلب على أن تعملوا على عدم وقوع مثل هذه الحوادث المؤلمة مرة أخرى وأن تحولوا دون تعدى الأشقياء والأشرار على الجهات التابعة لهذه المديرية وهذا مع التوسل بالاسباب المؤدية الى تمدن البلاد وعمرانها(٤٢) .

(٣٩) عبد العزيز عبد المجيد : المرجع السابق ج ٢ ص ٨٧ .

(٤٠) د. محمد فؤاد شكرى : الحكم المصري في السودان ص ١٢١ .

(٤١) د. محمد صبرى : الامبراطورية السودانية ص ١٩٨ .

(٤٢) د. مكي شبكة : السودان عبر القرون ص ١٧٩ - ١٨٠ .



امتد نشاط مصر في السودان الى ارسال الحملات والبعثات الجغرافية من أجل كشف منابع نهر النيل وادخال المدنية والعمران الى الأنحاء القاصية من السودان . وقد حرص محمد علي منذ أيام الفتح الأولى على تسيير عمليات كشف جغرافي علمي لأجزاء السودان القاصية والدانية ، فصحب العلماء حملات الفتح ، وعهد محمد علي لجيشه بالسودان في حماية البعثات الكشفية التي مارست نشاطها بصفة خاصة منذ عام ١٨٢٤ الى عام ١٨٤٢ م كان أشهرها رحلات القبطان المصرى سليم بك الذى قام بثلاث رحلات متعاقبة بدأت من أواخر عام ١٨٣٩ وانتهت في أوائل عام ١٨٤٢ م ، وقد وصل سليم الى جزيرة جوتيكر الواقعة تجاه غندكرو أى أنه وصل الى مسافة قريبة نوعاً من البحيرات العظمى التى ينبع منها نهر النيل . وقد اكتشفت هذه الرحلات بلاداً ومناطق كانت الى ذلك الحين مجهولة ، ولم يطرئها من قبل سائح أو مكتشف ودرست جغرافيتها وعرفت أحوال سكانها ونباتها وأشجارها ومناخها وحيوانها فأفادت الحضارة والعلم فوائد جمة ، ثم انها بسطت في طريقها نفوذ مصر فخفقت الراية المصرية لأول مرة في تلك الأصقاع النائية ، تحمل في طياتها رمز الحضارة والتقدم ، فلا غرو أن كان لهذه الحملات فضل كبير من الوجهة القومية ، ولقد مهدت السبيل للحملات التى نظمها الحديو اسماعيل فأكمل العمل الذى قام به محمد علي ، ووصل بحدود مصر الى منابع النيل(٤٢) .

وكانت رحلة محمد علي نفسه الى السودان عام ١٨٣٨/١٨٣٩ وهو في سن السبعين رحلة علمية حيث صحب معه علماء ومهندسين من أجل البحث عن الذهب في منطقة فازوغلى ، ورغم أن سبب الرحلة كان البحث عن الذهب فإن محمد علي حرص وهو في السودان على تزويد البلاد بعدد من الكتاب – الموظفين – الأكفاء لاستخدامهم في مركز الحكومة والمصالح العامة ليتسنى بذلك ترقية البلاد واصلاح حال العباد ولا أهمية للمال اذا ما صرف في هذا السبيل(٤٣) . هذا في الوقت الذى كانت فيه الازمة الدولية على أشدها وموقف مصر خرج أمام اصرار الدول على تخلي مصر عن عزمها على الاستقلال عن الدولة العثمانية وضم الشام الى الحكم المصرى المستقل نهائياً . مما يؤكد اهتمام محمد علي بشطر الوادى الجنوبى والسعى الى تربيته .

(٤٢) عبد الرحمن الراغبى : مصر محمد علي ص ٢٠٥ .

(٤٤) د . مكى شبيكة : السودان عبر القرون ص ١٢٥ .



وفي عهد الخديو اسماعيل استمرت عمليات الكشف الجغرافي العلمي في السودان بصورة أكثر عددا وأتت بنتائج أوسع بما يخدم وادي النيل كله شماله وجنوبه ، بل بما يخدم الإنسانية جمعاء . فقد بدأت هذه العمليات منذ عام ١٨٧٠ م وشارك فيها ضباط ومهندسون وعلماء مصريون وأجانب ، واستمرت إلى عام ١٨٨٠ م ، وكشفت أجزاء السودان الشرقي من برنيس شمالا إلى بربر على النيل التي لم تكن قد اكتشفت من قبل ، كما كشفت هذه البعثات مناطق دارفور وكردفان بعد ضمها ، ومنايع النيل في هضبة البحيرات وضمها إلى السودان ، وكشفت وضعت كذلك ساحل البحر الأحمر حتى رأس جردافوى ثم إلى نهر جوبا في الصومال .

وكان أشهر من شارك في هذه البعثات ضباط أميركا نعملوا في الجيش المصري مثل شاييه لونج وبوردي Purdy وميزون Maison ، ومن الإنجليز صمويل بيكر ، ومن الإيطاليين روملو جيسى Gessi ، ومن الفرنسيين أرنست لينان دي بلغون ، هذا إلى جانب العديد من ضباط الجيش المصريين أمثال الأميرالي محمد مختار ، والبكباشي عبد الله بك فوزي ، والبكباشي محمد أفندي عزت ، والدكتور محمد أفندي أمين وغيرهم . ورسم ضباط أركان حرب الجيش المصري سنة ١٨٧٧ م خريطة مفصلة لأفريقية وهي أدق خريطة عرفت إلى ذلك الحين . وتسجل أعمال البحث والكشف لضباط الجيش المصري أجل الخدمات للعلم والحضارة والعمران ، فان الاكتشافات والحملات البعيدة المدى التي اضطلعوا بها جديرة بأن تعد من مفاخر تاريخنا القومي ، ومن الصفحات المشرفة في تاريخ الجيش المصري والضباط المصريين(٤٥) .

وعلى أية حال فان تحقيق وحدة وادي النيل منذ عمام ١٨٢٠ إلى عام ١٨٨٠ م قد عاد بنتائج طيبة على القطرين المصري والسوداني ، فاذا كانت مصر قد نعمت بعهد من الاستقرار والبناء الحديث في مختلف المجالات فان السودان أيضا قد نعم عهدا من الاستقرار والوحدة فانتتهت الحروب التي كانت دائما ما تنشب بين القبائل ، وتم تأمين المواصلات بين أجزاء القطر بأكمله وقد كانت مضطربة ، فالمجموعة المرحلة والمسافر المنفرد كلهم يشعرون بأنهم في ظل الحكومة التي تهيمن على البلاد بأجمعها لا في ظل ملك دار أو شيخ قبيلة . كما أن فتح السودان أتاح له الاتصال بالعالم الخارجي وتأثر بالمدينة القائمة آنذاك ، وقد هرع السائحون له بمعرفة وتفصى أحواله .

(٤٥) عبد الرحمن الرفاعي : عصر اسماعيل من ١٧٠ - ١٧١ .



وفوق هذا اتبع - محمد علي - سياسة عمرانية رشيدة تهدف الى تحسين الزراعة وطرق الري وزيادة الانتاج الحيواني بجلب العمال المهرة وحفر الترع والسواقي الجديدة وسلالات الحيوانات والأشجار المثمرة وتقاوى المزروعات الجديدة<sup>(٤٦)</sup> .

ولم يكن موقف خلفاء محمد علي من السودان بأقل منه ، ذلك أنه رغم ما عرف عن عباس باشا من رجعية في حكم مصر إلا أننا نلمس ناحية حبه للتنظيم في قوانينه ولوائحه التي سنّها للخدمة في السودان ، وكذلك صرامته مع الذين يميلون الى الكسل في أعمالهم ، ومدرسته التي أسسها في الخرطوم وكانت بذلك النواة الأولى للتعليم المدني الحديث . أما سعيد فتحس للسودان وأهله منذ اللحظة التي جلس فيها على الأريكة الحديوية فهو أول من أشاد ببسالة الجندي السوداني وفتح باب الترقى لهم في الجيش الى مرتبة الضباط ودلّل على اهتمامه العظيم بالبلاد أن عين أخاه الأمير عبد الحليم حكمداراً عليها ، ثم كانت زيارته المشهورة وسياسته اللامركزية والحكم الذاتي وسماعه لشكوى المتظلمين وضراعة المقهورين وتأثره بما آلت اليه الأداة الحكومية من سوء . واسماعيل الذي وسع رقعة البلاد بالفتوحات لم ينس العمل على رفاهيتها وعمرانها ، فمدارسه ومواصلاته وإحساناته لبيوت العلم والدين ، ومحاولاته للقضاء على عادة الرق الوحشية وتعيينه للسودانيين في المناصب الكبيرة كلها آثار ناطقة بحسن التفاته<sup>(٤٧)</sup> .

ومن الانصاف للحقيقة أن نذكر سلبيات الحكم المصري في السودان في ظل باشوات أسرة محمد علي الذي وضع نظاماً مركزياً أوتوقراطياً للحكم في مصر عماده الجند ومطلبه من السكان الطاعة وإدارته التي أقامها في السودان وهي على نمط ما كان يدير به مصر آنذاك ، والكل مقتبس من النظام التركي الذي كان ينتظم أجزاء الدولة العثمانية<sup>(٤٨)</sup> . معنى هذا ان هناك سلبيات للحكم المصري في السودان ناتجة من طبيعة الحكم والقائمين عليه ، كما أنها ناتجة من تأثيرات التدخل الأجنبي في مصر ذاتها وامتناعه الى السودان .

وتتمثل هذه السلبيات في أن حركة الإصلاح التي دخلت السودان في عهد محمد علي كانت بطيئة ولم تشمل كل السودان ، بل حتى التمدد

(٤٦) د. مكى شببكة : المرجع السابق ص ١٤٥ .

(٤٧) نفس المرجع ص ٢٤٤ .

(٤٨) المرجع السابق ص ١٤٤ .



الضئيل من التعليم الذى أصاب منه نفر قليل من السودانيين فى مصر أو السودان من الموظفين ، بل وحتى الإصلاحات الادارية التى امتدت الى السودان كانت محدودة الأثر ، تنتقص منها الحاجة الملحة الى الاستقرار ، فقد كثر عزل الولاة ، وفى الفترة الواقعة بين سنتي ١٨٢٥ و ١٨٧٧ م تولى من هؤلاء الولاة خمسة عشر فى نحو واحد وثلاثين عاما أى بمعدل سنتين وشهر تقريبا لكل واحد منهم(٤٩) .

كما تتمثل تلك السلبيات فى أن بعض حكامدارى السودان لم تكن له سابق خبرة وتجربة ودراية بأحوال السودان وشعبه وقبائله ، فلم يحاولوا وضع لون من الحكم يناسب أحوالهم وأوضاعهم واستعدادهم ، أو نقل السودان من عالم العصور الوسطى الى عالم القرن التاسع عشر(٥٠) . الى جانب مساوئ أخرى ليست بالجديدة على أجزاء المملكة العثمانية ولكنها جديدة على السودان كجشع الحكام والعمل لاثراء انفسهم الذى أشاع الرشوة والاختلاس وترك مثلا سيئا للسكان يقتدون به . والضرائب التى مهما خفت أعباؤها فهى ثقيلة على كاهل السودان ، ولم يألّف ما يمانئها من قبل ، وخاصة سكان البادية الذين لا يقتنعون حتى الآن لماذا يدفعونها وطريقة جبايتها بواسطة الجند يزيد فى سيئاتها(٥١) .

كما تتمثل تلك السلبيات كذلك فى استخدام الأوروبيين على نطاق واسع فى حكم مديريات السودان بل وحكمداريته ، وطالما كان حكام القاهرة أقوياء وساهرون يفتنون لتحركات هؤلاء الحكام الأجانب فى السودان فلا خوف منهم ، لكن عندما أصاب الحكم فى القاهرة الضعف بسبب التدخل الأجنبى فى شئون مصر الاقتصادية والسياسية أصبح وجود هؤلاء الأجانب فى السودان خطرا كبيرا يهدد بتمزيق وحدة وادى النيل . لقد فتح اسماعيل باشا السودان على مصراعيه للأجانب أنشاء مشروعاته العلمية والعمرائية والامتداد فى إفريقيا ، قرأنا من الانجليز سير صمويل بيكر حاكما لمديرية خط الاستواء منذ أول أبريل ١٨٦٩ لمدة أربع سنوات براتب قدره عشرة آلاف جنيه فى السنة(٥٢) . ثم خلفه الجنرال الانجليزى غوردون Gordon

(٤٩) د- حسن محمود : الاسلام والثقافة العربية فى الزيفية ص ٣٩١ .

(٥٠) الشاطر بصلي : المرجع السابق ص ١٤٥ .

(٥١) د- مكى شبيكة : المرجع السابق ص ١٤٥ .

(٥٢) عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل ص ١٠٩ .



لمدة عامين ١٨٧٤ - ١٨٧٦ م ، ثم أصبح حكامدارا للسودان في المدة من ١٨٧٧ إلى ١٨٧٩ م عمل خلالها على الاستعانة بأجانب في حكم أقاليم السودان \*  
استخدم غوردون الانجليزى ليتون Lipton حاكما لمديرية بحر الغزال ، والالمانى دكتور شنيترز Schnitzer - الذى أسلم وسمى نفسه أمين - حاكما لمديرية خط الاستواء خلفا لجنرال غوردون نفسه ، والإيطالى روملو جيسى Romello Gessi حاكما لمديرية كردفان ، والنمسواى سلاتين Slatin حاكما لمديرية دارفور ، وعين النمساوى جيغلر Giegler مساعدا للحكمادار أى نائباً له ، وغيرهم كثيرون أمثال الإيطالى ميسداليا Messedaglia والالمانى فردريك روسي Rosset الفرنسى شارل ريجوليه Rigolet ، الذى استخدمهم فى حكم بعض المديريات السودانية أو وظائف التفيتش المالى والإدارى \*

وكانت سنوات حكمدارية جنرال غوردون من أسوأ ما شهد السودان ، حيث هباً للطامع الأوروبية أن تندفق الى السودان كما تدفقت الى مصر ، وأثار استخدام هؤلاء المسيحيين هلع أهل السودان وذعرهم واشتمزازهم وهم يفكرون تفكيراً اسلامياً صرفاً ، الأمر الذى جعلهم ينظرون الى مصر نظرة الشك والريبة(٥٣) ، وتأثر السودانيون بالدعاوى المعادية للحكم المصرى كما أن غوردون باهماه شأن مديرية خط الاستواء كأنه يبغى إقصاءها عن الحكم المصرى تمهيداً لإدخالها فى منطقة النفوذ الانجليزى(٥٤) ، وإيقاله المدارس القائمة فى السودان متذرعاً بقلّة المال ويمنع إرسال الطلبة الناجحين بمدرسة الخرطوم الى مصر ، وبالتشدد فى معاملة تجار الرقيق وتطبيق الاحتكار الحكومى للمنتجات الاقتصادية بالسودان ، قد أدى بذلك كله الى اشتعال الثورات المتعددة فى نواحي السودان وخاصة فى دارفور وبحر الغزال ، قبل أن تندلع الثورة السودانية الدينية بزعامة محمد أحمد المهدي \*

كما أن سياسة غوردون فى فصل المواطنين المصريين والسودانيين وتعيين أوروبيين فى أماكنهم قد أساء الى صورة الحكم المصرى فى السودان ، كما أن محاولات غوردون من أجل نشر المسيحية ومن أجل إشاعة عادة عدم التمسك بالدين الاسلامى بين الناس قد أثار استياء السودانين ، ولم يهتم غوردون باعتراض رجال الدين على أعماله ، فعندما احتج الشيخ على عبد الله شيخ السجادة القادرية بالخرطوم على الفاسد التى بدأت تنتشر ، أهانه وسفّه آراء وأقواله(٥٥) \*

(٥٣) د- حسن محمود : المرجع السابق ص ٢٩٢ \*

(٥٤) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٥٤ \*

(٥٥) د- محمد فؤاد شكري : الحكم المصرى فى السودان ص ٢٢٩ \*







## الباب الثاني

### التورتين العربية والمهدية

الفصل الثالث : التورتة العربية

الفصل الرابع : التورتة المهدية







#### مقدمة

كان حدوث الثورتين العرابية بمصر والمهدية بالسودان في وقت واحد تقريباً - عام ١٨٨١ م - دافعا لتساؤلات عن العلاقة بين الثورتين أو بمعنى آخر عن العلاقة بين زعيمى الثورتين ، وعن أهداف الثورتين ، بل وعن أسباب ودوافع الثورتين .<sup>١</sup> فيذكر البعض أن أسباب الثورتين واحدة وأن أهل شمال النيل وجنوبه كانوا في البؤس سواء تطلع أهل الشمال الى زعيم ينقذهم مما كانوا فيه فوجدوه في صورة زعيم عسكري هو عرابى باشا ، وتطلع أهل المنح الى زعيم ينقذهم مما حل بهم فوجدوه في صورة زعيم دينى هو محمد أحمد المهدي<sup>(١)</sup> .

ونحن لا نتفق مع هذا الرأى لأن أسباب ودوافع الثورة المهدية تختلف عن أسباب دوافع الثورة العرابية ، وهذا الاختلاف راجع الى اختلاف درجة حضارة الشعبين ومطالبهما والى اختلاف شخصية زعيمى الثورتين عن بعضهما، فبينما كانت مطالب الشعب المصرى وزعامته المثقفة والعسكرية تتمثل فى حياة نيابية وسيطرة مصرية على قيادة الجيش وتوجيه السياسة ، كانت مطالب الشعب السودانى لا تعدو العدل والرفق من الحكام الذين ترسلهم القاهرة لحكم أقاليم السودان .<sup>٢</sup> وبينما كانت شخصية أحمد عرابى تدل على وعى سياسى وعسكرى وطنى نتيجة لتربيته وخبراته ، كانت شخصية محمد أحمد المهدي تخاطب السودانين من منطق الدين والمطالبة برفع الظلم عن كاهل أبناء وطنه ، وهذا أيضا ناتج من تربيته واعداده الدينى .

ويرى البعض الآخر أن إنجلترا وراء الثورتين ، واعتقد أن هذا الرأى جاء نتيجة لأن إنجلترا قد استفادت بالفعل من اشتعال الثورتين بما يحقق مطامعها الاستعمارية فى مصر والسودان ، وهذا لا ينفى وجود مطامع انجليزية فى مصر والسودان ، قبل اشتعال الثورتين ، كانت إنجلترا حريصة على تحقيقها بصورة أو بأخرى خلال السنوات السابقة لانفجار الثورتين .

كما يعتقد البعض أن المهدي كان ينظر الى عرابى نظرة تقدير باعتماده نائرا على حكومة « طائفة » فى القاهرة ، مما شجعه على تقليده ، ولعل حرص

W. Churchill : The River War, vol. 1, P. 50.

(١)



المهدى على حياة جنرال غوردون أثناء حصار الخرطوم في يناير ١٨٨٥ م لكي يفندى به أحمد عرابى باشا<sup>(٢)</sup> ، خير دليل على هذا التقدير . . . ونحن لا نشك كثيرا في تقدير المهدى لعرابى رغم عدم تقابلهما وإن كنا نؤكد أن فكرة الخروج - الثورة - على الحكومة استهوت المهدى نظرا لأن تربيته الدينية المتشددة كانت دليلا في التعامل مع من حوله ومع الحكومة مما دفعه إلى أن يعنى أن الثورة ، والثورة وحدها طريق الخلاص .

وعلى أية حال فإن الثورتين العرابية والمهدية كانت لهما برامج إصلاحية لجماهير الشعبين في مصر والسودان ، والتخلص من السيطرة الأجنبية التركية والأوروبية التي تسلطت على مقدرات الأمور في كلا القطرين وأسمات إلى جماهير الشعبين . . . ولسنا مع القائلين بأن عرابى مسئول عن استفحال الثورة في السودان ، لأن العرابيين لم يعملوا على جسم الأمر بإرسال النجيدات السريعة كما طلب منهم المديونى كى لا تضعف قوتهم في مصر كما يزعمون ومحافظة على حياتهم وسلطانهم<sup>(٣)</sup> ، لأن السودان شهد فورات دينية وقبلية متعددة في أنحاء الأقاليم ضد الحكم المصرى وأسلوب الأجانب العنيف في مكافحة الرق ، ومثل هذه الفورات كانت تنطفئ بسرعة دون جهد كبير . . . وأما أن المديونى أشار إلى إرسال الآلاى المعروف بالآلاى السودانى المربط في طره إلى السودان ، فقد كانت إشارة مشكوك في حقيقة توجيهها في الوقت الذى يدور فيه صراع بين الحركة الوطنية بزعامة العرابيين لتأكيد وتأمين المكاسب التي حصلوا عليها وبين المديونى الراغب في سحب وإلغاء هـذه المكاسب بتأييد من الدول الأوروبية .

ونحن لا يمكن أن نتهم عرابى بأنه عمل على إضاعة السودان وتمزيق وحدة وادى النيل لأن عرابى ذكر في منفاه ما يؤكد تأييده لحركة محمد أحمد المهدى ، وأعلن أنه كان ينوى تعيينه حاكما عاما على السودان<sup>(٤)</sup> . . . معنى هذا توحيد الوادى تحت نظام ثورة عرابى يجمع القطرين ويشترك في الحكم زعيم سودانى . . . ومن ناحية أخرى فكر المهدى في غزو مصر وتحقيق وحدة وادى النيل وإخراج الأجانب - الانجليز - من مصر ، كمقدمة لتوحيد العالم الإسلامى في ظل المهدية ، وكان هـذا يعنى أنه كان يعتبر مصر والسودان بلندا واحدا<sup>(٥)</sup> .

(٢) إبراهيم فوزى باشا : السودان بين يدى غوردون وكنتشر ج ١ ص ٣٩٨ .

(٣) أحمد شفيق باشا : مذكراتى في نصف قرن ج ١ ص ٣٦٥ .

(٤) Crewe : The Marquis of Lord Rosebery, London 1931, vol. 1, 191.

(٥) د. جلال يعنى : الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية في السودان ص ٤٠-٤١.



## الفصل الثالث

# الثورة العراقية

- زعامتها
- أحداث الثورة
- الحركة الوطنية







## زعامتھا

تنسب الثورة العرابية الى أحد ضباط الجيش المصرى من الفلاحين هو أحمد عرابى ، وقيل أن تتعرف على مكونات شخصية هذا الزعيم ورفاقه يجب أن نقرر عدة حقائق على النحو التالى :

**أولا :** لم تكن الثورة العرابية هى بداية الانتفاضة الوطنية المصرية ، أو بمعنى آخر ان الحركة الوطنية الحديثة فى مصر ظهرت منذ الحكم العثمانى المملوكى لمصر وبصفة خاصة فى القرن الثامن عشر . .

**ثانيا :** ان زعامة الحركة الوطنية المصرية أثناء الحكم العثمانى المملوكى وأثناء الحملة الفرنسية على مصر وأثناء السنوات الأولى من حكم محمد على كانت ممثلة فى مشايخ وعلماء الأزهر الذين كان لهم مركز أدبى واجتماعى بل واقتصادى مرموق بين أبناء الشعب المصرى ويحوزون تقدير واحترام الحكام وجماهير الشعب معا .

**ثالثا :** ان مفهوم زعامة الحركة الوطنية المصرية قبل الثورة العرابية هو اشاعة العدل بين الناس « والرفق بالرعية » وهذا العدل والرفق مطلوب توفيره من منطلق اسلامى دون نظر الى ما تتطلبه الصلحة العامة أو احتياجات الدولة من مطالب قد تزعج الناس، ولهذا اصطلح زعماء الحركة الوطنية وقادوا الثورات ضد العثمانيين والماليك وجنود الحملة الفرنسية بل وضد محمد على نفسه عندما أراد التخلص من وصاية هؤلاء الزعماء الذين يتخذون الدين ومبدأ العدل الاسلامى سيفاً يشهرونه فى وجهه اذا ما فرض ضريبة غير معتادة أو أدخل امرا مستخدنا فى التعليم أو الجيش أو خلافه .

**رابعا :** ان زعامة الحركة العرابية كانت من نوع آخر ، زعامة عسكرية متعلمة تعليما أوروبيا وتأثرت بالأوروبيين أثناء احتكاكات يومية ، فى طريقة معيشتهم ومستوى طموحهم الوطنى لكى يصل وطنهم الى مستوى الدول الأوروبية فى النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفى نواحي الجيش والتعليم وما الى ذلك مما تنهض به الأمم .



**خامسا :** شارك العربيين في زعامة الحركة الوطنية دعاء اصلاح متفقون مرتبطون بالجامع الأزهر وإن احتكوا بالثقافة الغربية أمثال الشيخ محمد عبده ، وعبد الله النديم ، وغيرهم من علماء وطلاب الجامع الأزهر وتلامذة السيد جمال الدين الأفغانى . أى أنه يمكن القول أن العربيين كانوا يمثلون الجناح العسكرى للحركة الوطنية بينما يمثل هؤلاء العلماء الجناح السياسى والاجتماعى والدينى للحركة . أى أن الثورة العربية لم تكن عسكرية صرفة ..

**سادسا :** لم تكن ثورة العربيين عصيانا عسكريا على ولى الأمر كما صورتها إنجلترا والهندوى توفيق ، وإنما كانت مرحلة من مراحل نضال الحركة الوطنية أكثر نضجا وتقدما . فمن الخطأ أن يظن أحد أن عربى كان معاديا من أول الأمر لحكم توفيق كحكم جديد ، فلم يكن بينه وبين توفيق أو أحد القناصل أية عداوة بل كان يرى على عكس هذا روحا ودية من توفيق كما كان يرى فى القناصل حماة الفلاحين من ظلمتهم القدامى . زد على ذلك أنه تقلد قيادة أورطة من رجال الحرس وأقام فى أحب الأماكن إليه أى فى تكنتات العباسية(١) .

**سابعا :** شارك فى الثورة العربية كل طوائف الشعب المصرى المدينين، فالى جانب علماء الأزهر والمتفقين ، كان هناك أعيان البلاد وكبار ملاك الأراضى الزراعية وعمد القرى ومشايخ العربان والفلاحين مما دفع هذه الطوائف الى أن تغد الى القاهرة من جميع أنحاء مصر لتسليم عربى « عرائض » يكتب فيها ليعمل على سعادة البلاد وتخليصها من الاستبداد والظلم ، ومن هنا انطلقت من أفواه هذه الطوائف صفة أطلقت على عربى بأنه « حامى حمى الديار المصرية » .

وأما قائد الثورة فى سيرته الذاتية فقد كان مواطنا عاديا ابنا لشيخ من مشايخ البلاد ولد عام ١٨٤٠ بقرية « هرية » بالقرب من الرقازيق محافظة الشرقية ، وتعلم عدة سنوات بالأزهر شأن أولاد المشايخ ، ولكنه لم يمكث طويلا فى الأزهر إذ تم تجنيده وعمره ١٤ سنة ، ولكن سنوات دراسته بالأزهر الى جانب هيئته الشخصية قد زكته لكى يجتاز امتحانا يترقى به الى رتبة ملازم وعمره ١٧ سنة ، ويستمر فى الترقى حتى رتبة قائمقام وعمره ٢٠

(١) ألفريد بلنت : التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر ج ٢ ص ١٧٨ .



سنة بعد أن أثبت كفائه الحربية وشهد له سليمان باشا الفرنسي بذلك،  
مما جعل سعيد باشا يأخذه ياورا له ويصحبه أثناء زيارته للحجاز عام  
١٨٦٢ م .

ويرجع عرابي سرعة ترقيته الى أن سعيد باشا كان يحب تجنيد أولاد  
المشايع - مشايخ القرى - لكي يصيروا ضباطا . أما اسماعيل - الحديوي -  
فلم يكن كذلك (٢) ، الى جانب دراسته بالجامع الأزهر ولأنه كان مديد القامة .  
وفي عهد اسماعيل بقي في رتبته ١٢ سنة دون ترقية ، فقد زالت الخطوة عن  
الضباط الفلاحين في عهد اسماعيل وأعطى التفضيل كله للجراكسة ، وقد  
وجد عرابي أن هؤلاء يعاملونه بازدراء (٣) . بل ويعهد اليه بأعمال مدنية  
حتى إذا اشتعلت الحرب المصرية الحثيثة عام ١٨٧٥ - ١٨٧٧ م خدم في  
خطوط المواصلات بين مصوع وجبهة القتال ، وكانت خسائر مصر في تلك  
الحرب سببا في استيائه والضباط المصريين من حكم الحديوي اسماعيل وزمرته  
التركية .

وعن صفات عرابي فقد كان يتميز بفصاحة لغوية مع شدة في المحافظة  
على فروض الدين الاسلامي الى جانب سعة أفقه في نظراته الانسانية الى شعوب  
العالم مهما اختلف معها في العقيدة الدينية ، بالإضافة الى جرأته واخلاصه ،  
مما أعطاه قوة يعبر بها عن آماني الشعب المصري وآماله العادلة ، ولا يقلل  
من زعامته قلة تجربته السياسية بصفته ضابطا في جيش مصر ، فان اعتداله  
وايمانه بعدالة القضية التي يدافع عنها قد جلب محبة جميع طوائف الشعب،  
ومعظم فئاصل الدول الأوروبية الذين ساءهم ما وصل اليه الامر من سوء  
في عهد الحديوي اسماعيل .

لم تكن الثورة العرابية خلوا من زعامات وطنية أخرى غير أحمد عرابي،  
بل كان هناك زعماء آخرون أدوا معه دورهم الوطني بنفس الاخلاص والجرأة ،  
ولا يعني تسمية الثورة بالثورة العرابية (٤) عدم وجود زعماء آخرين ، ذلك  
أننا وجدنا في علي الروبي زعيما وطنيا لا يقل في وطنيته عن أحمد عرابي ،  
سار نفس مسار أحمد عرابي من تعلم في الأزهر ثم الالتحاق بالجيش المصري

(٢) أحمد عرابي : كشف الستار عن الأسرار ج ١ ص ٥٩ .

(٣) ألفريد بلنت : المرجع السابق ج ٢ ص ٥٩ .

(٤) عكف أعداء الثورة على إطلاق هذا التعبير عليها لظهارها بصورة الحركة الفردية ذات  
الأهداف الشخصية وليست حركة وطنية ذات أهداف شعبية تحقق مصالح كل المصريين .



في عهد سعيد وترقى حتى وصل الى رتبة اليكباشى في عهد اسماعيل فرتبة قائمقام فاميرالاي تقديرا لشجاعته أثناء الحرب المصرية الحبشية ، ثم شغل وظائف مدنية منها رئيس محكمة المنصورة حيث انضم الى الحركة العربية ، وعاد الى صفوف الجيش العامل ، وصار من أشد زعماء الثورة حماسا وأكثرهم ثقة في مصيرها(٥) . بل إن عرابي نفسه ينفي عن على الروبى الخيانة فيذكر أنه أثناء معركة التل الكبير وبعد أن أدت الخيانة دورها ووصل عرابي الى بلبيس : وجدت على روبى كان سيقنى هناك فعزمتنا على أن تقاوم ، ولكنه لم يكن خائنا(٦) . وقد توفي على الروبى في منفاه بسواكن يوم ١٩ سبتمبر ١٨٩١ م ودفن هناك .

ومن زعماء الثورة العربية كذلك على بك فهمى الذى كان ضابطا من ضباط الثورة العربية البارزين منذ بداية أحداثها ، ومع أنه لم ينل حظا كبيرا من التعليم الحربى إلا أن ترقيته من تحت السلاح كانت دليلا على كفاءته وشجاعته ، وقد خدم في حرس الخديوى اسماعيل وتزوج زوجة شركسية من نساء القصر ، وقد كان عينيا للثورة في القصر ، ووقف مع الضباط ضد الخديوى(٧) ، ولكن وطنيته كانت غالبة فشارك في حادثة قصر النيل مع عرابي وعبد العال حلمى ، وشارك في بقية أحداث الثورة الى أن جرح في القصاصين جرحا كبيرا نقل على أثره الى القاهرة ، وظل متأثرا بجراحه حتى مات بالقاهرة في ٢٠ نوفمبر ١٩١١ م .

كذلك كان عبد العال حلمى شريكا لأحمد عرابي وعلى فهمى في أحداث الثورة منذ حادثة قصر النيل ، وهو مثل على بك وصل الى رتبة الأميرالاي من تحت السلاح ، ولكن كفاءته الحربية وشجاعته أوصلته الى قيادة الآلاى السودانى بطره ، ومن هناك صدر قرار خديوى بايعاز من عثمان رفقى ناظر « الحربية » بنقل عبد العال حلمى الى ديوان الجهادية وتنزيله الى وظيفة معاون بالنظارة ، وذلك عقابا لاعتداده بمصريته وصلابته والأحداث فى السياسة ، ولما اجتمع مع عرابي في منزله ظهرت فكرة العريضة التى تقدم بها الى رياض باشا رئيس الوزراء ، وأثناء حادثة قصر النيل كان عبد العال حلمى قد دبر خطة يقوم الآلاى السودانى بتنفيذها وهى الانراج عن الزعماء الثلاثة اذا تم

(٥) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العربية والاحتلال البريطانى .

(٦) أحمد عرابي : المرجع السابق .

(٧) Mallet : Egypt 1879 - 1883, p. 115.



اعتقالهم بتكنات قصر النيل ، فكانه لو لم يهجم محمد عبيد بأنقاذهم لكان  
الآلای السودانی قد قام بدوره الذي رسمه له قائده السجين<sup>(٨)</sup> \* ولذلك  
لا غرو أن يصفه عبد الله النديم بأنه « رجل الرجال » وبأن يرثيه عرابی فی  
مذكراته بأنه شهيد الوطنية والغربة وذكره عاطرة حية سنظل نحج اليها  
كلما ذكرنا المصرية الصجيحة فی أجمل مظاهر تطلعها نحو الحرية \* وقد توفي  
بكولومبو فی سيلان فی ١٩ مارس ١٨٩١ م ودفن هناك \*

وكان الأميرالای محمد عبيد صاحب دور كبير أيضا فی أحداث الثورة  
العرايية ، إذ إنه كان أحد ضباط الآلای الأول الذي مقره قشلاق عابدين ،  
وكانت رتبته الكباشی ، وعندما تم احتجاز الضباط الثلاثة - عرابی ، وعلى  
فهيمى ، وعبد العال حلمى - فی تكنات قصر النيل مقر وزارة الحربية ، استنحت  
محمد عبيد جنود الآلای وضباطه للتنحرك للإفراج عن الزعماء الثلاثة ، ولم  
تنه محاولات الحديوى ورجاله عن حماسته ووطنيته فقاد الجنود وحاصر تكنات  
قصر النيل وأطلق سراح الزعماء الثلاثة مما كان له الفضل فی نجاح الثورة  
واستمرار مكاسبها بعد ذلك ، إذ كانت تلك الحادثة - حادثة قصر النيل -  
أول مكسب من مكاسب الثورة \* وكان نجاح محمد عبيد فی حركته هذه  
ناتجة من شجاعته ، ومن ثم حظي بثقة أحمد عرابی وتقديره له حتى ترقى  
إلى رتبتي قائمقام ثم أميرالای ، وقد أبلى فی معركة التل الكبير بلا حسمنا  
وظل يقاتل الانجليز حتى قتل \*

وكان هناك زعماء آخرون من ضباط الجيش من المصريين ، كما كان  
هناك ضباط فی الجيش متمصرون وشاركو فی الثورة العرايية منهم محمود  
سامى البارودى الذي رغم أصله الشركسى كان صديقا للضباط المصريين  
ويشعر بشعور الوطنيين المصريين ، ومن ثم قبل الضباط المصريون أن يحل  
محل عثمان رفقى فی « نظارة الجهادية » بعد أن تحققت مطالب الجيش فی  
اصلاح أحواله \*

ولقد انصف البارودى بالاعتدال فی وطنيته ، وقد كان من دعاة الحكم  
الدستورى الأول منذ عهد الحديوى اسماعيل ، وكان صديقا لشريف باشا ،  
وينتمى لنفس مدرسته الفكرية<sup>(٩)</sup> \* وإن اتفق مع الحركة الوطنية المصرية

(٨) عبد الرحمن الرافعى : نفس المرجع \*

Malet : op. cit., P. 150.

(٩)



فى محاربة الاستبداد الحديوى والتسدخل الأجنبى ، وقد أثرت شاعريته وعسكريته على دوره الوطنى ، فكثيرا ما استخدم الشعر فى خدمة القضية الوطنية كقوله :

فيا قوم هبوا انما العمر فرصة وفى الدهر طرق جمة ومنافع

وكقوله فى مهاجمة استبداد أسرة محمد على وحنقا عليهم بسبب ما لقيه أجداده المماليك من مذابح وتشتيت على يد محمد على وأولاده من بعده :

حكموا مصر وهم حاضرة الد نيا وقد سما حسننها فى البوادي  
أصبحت بعدهم جحيما وكانت جنة ليس مثلها فى البلاد

وكقوله فى نفس المعنى :

خلت بهم مصر بعد العز واضطربت قواعد الملك حتى ظل فى خلل

ومع ذلك كان يرى أن العسكريين يجب أن ينصرفوا الى وظيفتهم الأصلية وهى الدفاع عن البلاد بعد أن أدوا دورهم فى التعبير عن القضية الوطنية أمام الحديوى ، لأن أسلوبه فى السياسة ، وقد تفرس فيها حتى وصل الى منصب رئيس للوزراء - يتسم بالرغبة فى ابداء النصيح ويصر على اتباع نصائحه ، وعلى الرغم من هذا أنس اليه العربايون واتخذ موقف التأييد منهم بعد حادثة قصر النيل مما دفع رياض باشا - رئيس الوزارة - الى اقالته من وزارة الجهادية ويعين داود باشا بدلا منه(١٠) . وكان ذلك من أسباب تمسكه بإفكاره الدستورية . بل وصل فكره الى اقامة جمهورية مصر على النمط السويسرى . ولقد كان محمود سامى من البداية على درجة من الذكاء حتى اتهمه الانجليز بعدم الالتزام بالمبادئ الأخلاقية « لحيانته » لحديويه ، وأصبح عرباى أداته(١١) .

ولقد كان فى شخصية محمود سامى البارودى جوانب سلبية الى جانب النواحي الايجابية ، فلقد كان حرصه على تأكيد انتمائه الطبقي كسبيل للأمرء المماليك سببا فى تمسكه برأيه وحرصه على أن تكون كلمته الفاصلة فى كل

(١٠) W.S. Blunt : Secret History of the English Occupation of Egypt,

P. 492.

Molet, P. 151.

(١١)



أمر ، إلى جانب تأثير الشعر في شخصيته وما جعلها متقلبة ٠٠ وكل ذلك يفسر لنا مواقفه أثناء الصدام بين العربيين وقوات الاحتلال الإنجليزي تلك المواقف التي فسرها البعض بخيانة الحركة الوطنية ، واستندوا في تفسيرهم هذا أيضا بمهاجمة البارودي للعربيين بعد معركة التل الكبير وأثناء محاكمتهم ٠٠ ولكنني أميل إلى ما ذكرته من جوانب شخصية البارودي السلبية - انتمائه الوطني ، وشاعريته - لا إلى وجود خيانة منه لمبادئه الدستورية الوطنية وللحركة الوطنية المصرية ٠

وما دمتنا بصدد الحديث عن قادة الحركة الوطنية - العربية - وزعمائها فيجب ألا ننسى دور كل من الشيخ محمد عبده ، وعبد الله النديم ، وغيرهما ممن أدوا دورا وطنيا ٠٠ فاما الشيخ محمد عبده فقد كان يمثل في رأى الكثيرين الجناح المعتدل - اليميني - في الحركة الوطنية المصرية ، وذلك بحكم تكوين شخصيته وتأثيرات التعليم الديني على هذا التكوين ، وإن تأثرت شخصيته بآراء أستاذه السيد جمال الدين الأفغانى صاحب الاتجاه الثورى في دعوته الإصلاحية بأن يبين للناس سوء حالهم ومواقع يؤسهم ، ويصرهم بمن كان سبب فقرهم ، ويحرضهم أن يخرجوا من الظلمات إلى النور ولا يخشوا بأس الحاكم فليست قوته إلا بهم ولا غناه إلا منهم وأن يلحفوا في طلب حقوقهم المقصوبة وسعادتهم المسلوبة (١٢) ٠

لقد عاش محمد عبده من عام ١٨٤٢ إلى عام ١٩٠٥ أى أنه عاصر أحداث الثورة الوطنية العربية واتخذ موقفه « المعتدل » أثناء أحداثها وناله بعض ما ناله زعماءها من أذى على يد سلطات الاحتلال الإنجليزي ، فلقد كان معلما دينيا ثم قائدا لحركة الإصلاح الاجتماعى ثم زعيما أدبيا للثورة السياسية ، ثم أسيرا في أيدي أعدائه ، ثم منفيا في أنظار أجنبية مختلفة ، ثم عاش تحت مراقبة البوليس في القاهرة حين ألقي فيه (١٣) ٠ ولقد اتهمه البعض بالرجعية وعدم مواكبة تطورات الحركة الوطنية وآمالها مستندين في ذلك إلى دعوته لإصلاح التعليم ونشره بين أفراد الشعب المصرى حتى يصلوا إلى المستوى الذى يؤهلهم للدفاع عن مصالح الوطن ومعرفته ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات ٠ وكانت صفات الشيخ محمد عبده وأسلوبه في المشاركة الوطنية هما سبب هذه الاتهامات ٠

(١٢) أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث ص ٦٨ ٠  
(١٣) الفريد بلنت : التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر ص ١٤٢ ٠



لقد كانت الوظيفة - وظيفته في الاشراف على صحيفة الوقائع المصرية - تقيد من حرية الشيخ محمد عبده ، كما كان هادئا بطبعه ، وكان يؤمن بضرورة التدرج ولا يميل الى الطفرة (١٤) ، ورغم ذلك أعلن أثناء الثورة عن رأيه الوطنى بجرأة بضرورة خلع الحديوى توفيق ٠٠ ونحن لا يمكن أن نحمل الشيخ محمد عبده مسئوليات أو اتجاهات غير مؤهل لها ولا تسمح امكانياته الشخصية وقدراته على تحملها ، فكل مؤهل لما خلق له .

وأما عبد الله النديم الذى اشتهر بأنه خطيب الثورة العربية ، فقد عاش في الفترة من ١٨٤٣ الى ١٨٩٦ م فشارك بذلك في أحداث الثورة الوطنية ، ولكن أسلوبه اختلف عن الشيخ محمد عبده ، فقد كان يتميز بالجرأة في الرأي ، وقد تجل ذلك في مقالاته بالصحف التى عمل بها أو التى أصدرها ، فعمل في الصحف التى أصدرها صحفيون سوريون بالاسكندرية « كالحروسه » ، و « العصر الجديد » ، حتى أصدر أول أعداد جريدته « التنكيث والتبكيث » في ٦ يوليو ١٨٨١ م التى اشتملت على مقالات ناقدة ساخرة باللغة العربية الفصحى والعامية « بعبارة سهلة لا يحتقرها العالم ولا يحتاج منها الجاهل الى تفسير » كما ذكر في افتتاحية عددها الأول .

وقد ناصرت هذه الجريدة الثورة العربية مناصرة جريئة ، حتى أصبحت اللسان المعبر عن العربيين وانتقلت الى القاهرة وتغير اسمها فأصبح « الطائف » ، وسارت « الطائف » على نفس نغمة التنكيث والتبكيث « فلقبت عرابى بأنه « حامى حصى الديار المصرية » وكشفت خيانة الحديوى توفيق وتواطئه مع الانجليز . واستمر النديم ملاصقا للثورة وقادتها حتى أثناء المعارك فى كفر الدوار وفى التل الكبير حتى قبض على عرابى وزملائه ولكن النديم ظل مختلفا لمدة تسع سنوات ، فلما قبض عليه بعدها نفى الى يافا لمدة ستة شهور ، ثم عاد الى مصر بعد عفو الحديوى عباس حلمى الثانى عنه ، وأصدر جريدة « الأستاذ » بأسلوب مماثل لأسلوب « التنكيث والتبكيث » ولذلك تعرض للنفي مرة أخرى حتى وافاه الاجل المحتوم .

لقد خدم النديم الحركة الوطنية بصورة جعلت جمال الدين الأفغانى يرثيه فيقول : مصرى عريق فى مصريته ، كان صاحب مبدأ ، باع نفسه لأمته ومات شهيدا فانيا فيها ، فلم يتحول عن عهده ولكنه ظل يجاهد وينفى

---

(١٤) د جلال يحيى : الثورة والتنظيم السياسى ص ١٠٧ .



فيجاهد ويعفى عنه فيجاهد ويحذر فلا يحذر ، ويطمع فلا يطمع \* ويكفيينا أن  
ننسى ما دونه النديم في مذكراته موجهة حديثه لعرايى بعد عشر سنوات من  
بدء الاحتلال البريطاني لمصر ، حيث يقول : وادرس أحوال مصر في المدرسة  
التي أسستها ، واحفظ تاريخ الأمة التي أسستها ، فما كنا فيه كان مدرسة  
ابتدائية ، ونحن الآن في التجهيزية ، وسندخل ان شاء الله المدرسة العليا ،  
ان شاء الله تنادى لك الدنيا ، وما هذا رجوم ولا شوارد فهم ، ولكنها حقائق  
معلومة عرفها أهل البصائر ، وعمى عنها سوء الضمير ، وقد تناولت الأغناق  
بعظيم الاشتياق الى ذلك الميقات ، وكل ما هو آت آت \*

ولا حاجة بنا الى إيضاح ما يقصده النديم في عباراته هذه ، فهي دليل  
على نضج وطنى ووعى سياسى وبصيرة نافذة بتاريخ الحركة الوطنية وآمال  
الشعوب فى أنحاء العالم .. والنديم مثال من أمثلة كثيرة للوطنيين المصريين  
الذين أسهموا بأساليب شتى فى الحركة الوطنية المصرية بدءا بالثورة العربية  
ووصنعوا مع قادتها أحداثها المتلاحقة السريعة \*



### أحداث الثورة

لما كان لكل شيء أصل وسبب ، ولكل حركة دوافع تحريكها ، فقد ذكرت أسباب ودوافع كثيرة للثورة العربية ، البعض - الناقمون على الثورة العربية - يذكرون بأنها دوافع شخصية بحتة خاصة بزعماء الثورة ، والبعض الآخر - المفرطون التشيع للثورة - يذكرون أن الأسباب والدوافع جماهيرية ، بينما نحن لنا رأي آخر يحدد الأسباب والدوافع في إطار تحليلنا السابق لشخصيات زعماء الثورة ، وفي إطار أحداث الثورة ذاتها التي هي وإن كانت نتائج للأسباب والدوافع إلا أنها تلقى بالضموء وتوضح تلك الأسباب والدوافع التي حركت الأحداث .

كان الرأي الأول متمثلا في أن أسباب الثورة العربية هي رغبة أحمد عرابي في الزعامة ، أو رغبته في مغنم شخصي ، إلى جانب رغبته في تحقيق مصالح خاصة لزملائه العسكريين ، ويرجع أصحاب هذا الرأي الحركة الوطنية المصرية التي نشبت عام ١٨٨٢ م بأنها ولدت في صورة عسكرية تماما (١٥) . ويستشهدون على ذلك بالحملة العسكرية المصرية على إثيوبيا عام ١٨٧٦/١٨٧٥م التي فشلت في تحقيق أهدافها وزادت من مصاعب مصر المالية وأساءت إلى العسكرية المصرية ، والتي نتج عنها تدمير الضباط المصريين العائدون ، كما يستشهدون على ذلك أيضا بمطالب الجيش فيما عرف بمظاهرة العسكريين عام ١٨٧٨ م حين قررت الحكومة تحويل بعض منسبات من ضباط الجيش إلى الاستبداد وبنصف راتب ، فذهب الضباط إلى الوزارة للمطالبة برواتبهم وأهانوا رئيس الوزراء نوبار باشا والمستشار المال البريطاني (١٦) . كما يستشهدون أيضا بما عرف بعادثة قصر النيل التي تقدم فيها زعماء الثورة العربية بمطالب عسكرية أهمها عزل وزير الحربية المركسي عثمان رفقي ، ومساواة العسكريين المصريين بغيرهم وخاصة الأتراك والجراكسة في الترقية وفي تولي المناصب القيادية .

وكان الرأي الثاني يؤكد أن حركة العرابيين جماهيرية ، ويدللون على

Sir Valentine Chirol : The Egyptian Problem, P. 65.

(١٥)

(١٦) د. جلال يحيى : العالم العربي الحديث ج ١ مدخل ص ٣٠٨ .



ذلك يدافع أحمد عرابي عن رجاله حين أرادت الوزارة تكليفهم بحفر الترع ومباشرة الأعمال الزراعية في أراضي الخديوي ، وأن ظهوره بمظهر الدفاع عن مصالح الفلاحين ضد طبقة الأتراك الحاكمة أكسبه حب الناس خارج القاهرة ، فاقبل كثير من الأعيان والمشايخ على الاتصال به ، وكان عرابي يحسن الرد عليهم . وقد كان منظر عرابي في ذلك الحين حسنا جدا بل لائقا للدور الذي قدر عليه أن يقوم به بالنيابة عن بني جنسه ، ويمثل تلك القوة العظيمة التي اشتهر بها الفلاح العامل في الوجه البحري(١٧) كما يدلون على صحة ما يقولون بما جاء في مذكرات عرابي في قوله : ثم أخذت في نشر أفكارى بين علماء الأمة وأعيانها وعمد البلاد ومشايخ العربان طالباً اليهم مساعدتي ، وبناء على ذلك وفدت علينا الوفود من جميع أنحاء القطر وسلمتنا عرائض بالنيابة عنها للعمل على سعادة البلاد وخلصها من براثن الجور والاستبداد .

كما يدلون على صدق رأيهم بما جاء على لسان الشيخ محمد عبده : وسرعان ما أصبح عرابي الفلاح ملتقى الآمال ، وأخذ الناس في الأقاليم يذكرونه بالخير والتقدير ، والواقع أن عرابي من الدققة الأولى لزعامته كان يعي حقيقة وأهمية الائتلاف حوله والتجمع لمؤازرته وتأييده ، فأصبح من بعدها يحرص على إقامة الصلة الوثيقة الراسخة بين الوطنيين الساخطين والجند والفلاحين في القرى ، وعلى هذا الضوء نحدد مصير الحركة العرابية بما أحاط بها من ظروف جعلت عرابي حين واجه الخديوي وهو على رأس الجيش أمام السراي في عابدين ، زعيما وطنيا مجاهدا يطالب بالحرية والدستور وسيادة القانون ، وفي كلمة واحدة المعبر الحقيقي عن إرادة الأمة .

وأما رأينا نحن في الأسباب والدوافع وراء الثورة العرابية ، فيمكن تحديده بالنسبة لكل حادثة من حوادث الثورة العرابية ، فكما هو معروف أن لكل حادثة بداية وذروة ونهاية ، ونهاية الحادثة بداية لحادثة أخرى وهكذا ، فإن أسباب ودوافع كل حادثة هي البداية ، وهي في نفس الوقت مرتبطة بالحادثة بعينها وينتأجج هذه الحادثة ، أو بمعنى آخر فإن لكل حادثة أسبابها ودوافعها الخاصة بها كما أن لها نتائجها المرتبطة بها أيضا . ومن ثم فنحن لا يمكن أن نفعل تأثير التكوين العسكري على شخصية وسلوك عرابي في دفاعه عن العسكرية المصرية وحقوق رجالها ، ولا يمكن أن نفعل انتماء عرابي لابناء الشعب المصري المرتبطين بالأرض والذين قاسوا من مظالم الأتراك والبراكسة

(١٧) بلنت : المرجع السابق ج ٢ ص ١٨٥ .



ومن تسلط الأجانب ، ومن ثم دافع عن أهله شعب مصر وعن رجاله من العسكريين على السواء .

وفي حديثنا عن أسباب الثورة العربية فلا يمكن أن نرجعها إلا إلى بدايتها منذ عهد الوصاية الدولية التي فرضت على مصر بمقتضى معاهدة لندن عام ١٨٤٠ م ، مروراً بإزدیاد التدخل الأجنبي في شئون مصر في عهد محمد سعيد باشا نتيجة للقروض التي أخذ محمد سعيد يحصل عليها من بيوت المال الأوروبية ، ونتيجة لمنحه امتيازاً للشق قناة في برزخ السويس لمهندس فرنسي ، حتى إذا جاء عصر اسماعيل تضاعفت الديون وفقدت مصر نصيبها من أسهم شركة قناة السويس واستفحل التدخل الأجنبي بصورة كبيرة حتى إذا أراد اسماعيل الوقوف أمام الامتيازات الأجنبية المتضخمة في مصر تأمرت عليه إنجلترا حتى عزله السلطان العثماني وعين مكانه ابنه محمد توفيق الذي أقر الانصياع للقوى الأوروبية حتى لا يصير حاله مثل حال أبيه وينتهي به الأمر إلى العزل ، فصارت أمور مصر بيد غير أبنائها وسادت أحوال المصريين من مدينيين وعسكريين ، مما كان لابد أن ينتج عنه انفجار الثورة العربية .

كان للتدخل الأجنبي إذن الدور الأكبر في سوء الأمور بمصر حتى أدى إلى قيام الثورة العربية . وقد بدأ هذا التدخل منذ معاهدة لندن عام ١٨٤٠ م ، تلك المعاهدة التي وضعت مصر تحت الإشراف الدولي حيث كان في استطاعة الدول الأوروبية - وخاصة إنجلترا وفرنسا - تغيير الوضع الذي صار لمصر بموجب تلك المعاهدة ، إلى جانب سريان الامتيازات الأجنبية السائدة في الامبراطورية العثمانية في مصر ، ومن ثم وجدت الدول الأوروبية في مصر مجالا واسعا للاستقلال يجذبها إليه اعتدال المناخ وخصوبة الأرض وتوقع الغنى السريع<sup>(١٨)</sup> ، فتدفق المغامرون الأوروبيون المستظللين بمظلة الامتيازات الأجنبية وتحت حماية الوصاية الأوروبية الفعلية على أمور مصر . وكان أكثرية هؤلاء المغامرين من الذين لا تحكمهم مبادئ أو أخلاق ، وكل همهم استغلال مصر استغلالا مشينا ، ويساعدهم في ذلك قناصل دولهم طمعا في اقتسام الربح معهم<sup>(١٩)</sup> .

ورغم أن معاهدة لندن لعام ١٨٤٠ م قد فرضت على مصر وصاية دولية - كما ذكرنا - إلا أن التدخل الأجنبي في مصر وتدعيم الامتيازات الأجنبية

(١٨) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٢١ .

Sidney Low : Egypt in Transition.

(١٩)



بالبلاد ظل ضعيفا حتى أوائل عهد محمد سعيد باشا السنّي ارتقى كرسى.  
الباشوية عام ١٨٥٤ م . ولم يتراجع من الأوروبيين فى مصر حتى ذلك العام  
سوى ما احتاج اليه باشوات مصر من خبراء أجانب أو بعض التجار الانجليز  
والفرنسيين بصفة خاصة الذين سمح لهم بممارسة نشاطهم فى ظل حماية  
محدودة من قناصل بلادهم .

الا أن الباشوات فى صراعهم مع تركيا من أجل مزيد من الاستقلال  
لمصر ، وأمام محاولات السلطان العثمانى حرمانهم من الامتيازات التى جعلت مصر  
ولاية عثمانية تتميز عن غيرها من الولايات الأخرى بما تتمتع به من قدر كبير  
من الاستقلال الذاتى ، لجأوا الى الاستعانة بالدول الأوروبية ، وكان هذا مدخلا  
للتدخل الأجنبى فى شئون مصر ، فبينما استعان عباس باشا بالجنتر منذ  
عام ١٨٥٩م للوقوف الى جانبه ضد محاولة السلطان العثمانى النيل من استقلال  
مصر بفرض التنظيمات العثمانية مقابل موافقته على منح امتياز لانجلترا لمد  
خط سكة حديد من الاسكندرية الى القاهرة فالسويس . استعان محمد سعيد  
باشا بفرنسا لتحقيق مصالحه بتغيير نظام الوراثة وجعله فى بنيه ، وباتتخلص  
نهائيا من قيود الرقابة العثمانية وتدخل السلطان العثمانى فى شئون مصر ،  
وكان الثمن الذى دفعه سعيد لفرنسا هو اعطاء امتياز حفر قناة السويس الى  
مهندس فرنسى هو « فرديناند دلسيس » وارسال اورطة سودانية الى المكسيك  
لمساعدة الفرنسيين فى حربهم هناك من أجل تأسيس امبراطورية فى المكسيك  
تحت نفوذهم ، وأيضا فتح أبواب البلاد على مصاريحها فى مصر والسودان.  
للفوز الغنصلى والاستقلال الأجنبى(٢٠) .

وشهدت مصر تدفقا كبيرا للأجانب عليها - فى عهد محمد سعيد - وصفه  
القنصل الفرنسى آنذاك بما لو كانت مصر كاليونان جسديلة ، وتوظف  
عدد كبير من الأوروبيين فى دواوين الحكومة المصرية وفتحت مدارس أجنبية  
كثيرة تقدم خدمات تعليمية لأبناء مصر وغيرهم وانشاء البنوك والوكالات  
التجارية والكنائس ، كل ذلك فى اطار حماية قنصلية مستندة للامتيازات  
الأجنبية .

وعندما جاء الى الحكم فى مصر اسماعيل باشا كان مفتونا بأوروبا حيث  
ذهب اليها صبيبا يدرس فى كل من فينا وباريس ضمن البعثة التعليمية المصرية

---

(٢٠) د . محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٤١ .



الخامسة ، وتكونت شخصيته هناك ، ظهرت اتجاهاته وهو تحت تلك المؤثرات بأن يجعل من مصر قطعة من أوروبا وأن يجعل من نفسه عاهلاً عظيماً يجازى عواهل أوروبا كما شاهدتهم في فيينا وباريس(٢١) باعتناهم باستكمال وحدة وادى النيل والوصول بها الى الشاطئ الشرقى لأفريقيا حيث الصومال ، وباقامة المشروعات التعليمية في مجال تعليم البنات والتعليم العالى والتعليم الحربى ، الى جانب العناية بأعمال العمران المختلفة كفتح الترع واقامة الجسور والعناية بزراعة القطن واستحداث مصانع السكر وزيادة المساحة المنزرعة في أرض مصر ، واتشاء السكك الحديدية والاسلاك البرقية ومصلحة البريد وتعمير المدن وتخطيطها وتنظيمها(٢٢) .

ونتيجة لمشروعات اسماعيل هذه زادت ديون مصر من ١١ مليون جنيه في عهد محمد سعيد باشا الى ٩١ مليون جنيه عندما تشكل صندوق الدين عام ١٨٧٦ م تسدد على ٦٥ سنة بفائدة ٧٪ . وكان الحديوى اسماعيل قد بدأ منذ السنة الثانية من حكمه - الذى امتد من عام ١٨٦٣ الى ١٨٧٩ م - في الاقتراض من المصارف الأوروبية بصفة عامة والفرنسية بصفة خاصة ، واضطر لكي يدفع أرباح هذه الديون الى مزيد من القروض القصيرة الاجل بفوائد عالية وصلت الى ١٥٪ في السنة .

وكان من الواضح منذ عام ١٨٧٠ م أن هذه السياسة المضطربة ستؤدى قريباً الى كارثة مالية ، فالدائنون الأوروبيون الذين حماهم نظام الامتيازات الأجنبية فكروا في الافادة من ذلك لكي يحصلوا على مزايا اقتصادية كما فكرت الدول الأوروبية في استخدام النفوذ المالى الذى حصل عليه ابتناؤها لأغراض سياسية(٢٣) . وما يزيد هذا الأمر وضوحاً أن مواطنى السدول صاحبة الامتيازات الأجنبية تحرروا تماماً من الخضوع للقوانين الوطنية المصرية، وصار التقاضى فى كل ما يختص بأمورهم يتم فقط أمام محاكم قناصل دولهم(٢٤) .

(٢١) د- مكى شبكة : تاريخ شعوب وادى النيل ( مصر والسودان ) ص ٥١٥ .

(٢٢) عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٨٢ .

(٢٣) بير دنوفان ترجمة د- جلال يحيى : تاريخ العلاقات الدولية ص ٥٦٢ .

(٢٤) American Documents, The Secretary of State to Messrs. Alexander and Green of New York, Washington, August 26, 1935. No. 176118.



ونظرا لاستفحال الامتيازات الأجنبية في مصر ، فقد حاول الخديوي اسماعيل منذ عام ١٨٦٧ م اتخاذ اجراءات للحد من مساويء هذا النظام ، فانشئت المحاكم المختلطة كاصلاح وصفة السير موريس أموس Maurice Amos المستشار القضائي للحكومة المصرية في ٢٥ مارس ١٩٢٥ .  
بانه اذا كانت الكنيسة توضع في المرتبة الأولى بالمجتمع ، فان المحاكم المختلطة تنلونها مكانة ، وتعتبر أكثر المؤسسات الدولية الناجحة في التاريخ(٢٥) .

واذا كان نظام المحاكم المختلطة قد وضع حدا للاغتصاب المالي عن طريق التعويضات الباعظة التي أرغمت مصر على دفعها تحت الضغط الدولي ، واذا كانت مصر قد نالت بمقتضى هذا النظام مركزا ممتازا في تقدير الدول التي نزلت لمصر بمقتضى هذا الاتفاق عن مباشرة حق القضاء القنصلي الناشئ عن الامتيازات الأجنبية(٢٦) ، فان هذا النظام كان معتقدا في غيبة قانون وطني مصري(٢٧) ، مما ترتب عليه أن صارت المحاكم المختلطة تؤازر الدائنين الأوروبيين ضد الحكومة المصرية أثناء أزمته المالية .

أدت الامتيازات الأجنبية اذن الى التدخل الأجنبي في شئون مصر والذي تسبب في رأينا في تيرم الشعب المصري وانفجار الثورة العرابية ، ذلك أن التدخل الأجنبي حدث في شئون مصر السياسية الى جانب الشئون الاقتصادية، وتمثل التدخل الأجنبي في النشاطين السياسية والاقتصادية في سيطرة الأجانب على صندوق الدين العمومي ، وانشاء مراقبة ثنائية انجليزية فرنسية على الموارد والمصروفات في مصر ، واشترك وزيرين أحدهما انجليزي والآخر فرنسي في الوزارة المصرية . وكانت خاتمة التدخل الأوروبي في عهد اسماعيل هو الكيد للخديوي عند السلطان العثماني حتى أصدر الأخير فرمانا بعزل اسماعيل وتعيين ابنه محمد توفيق مكانه ، وذلك حين شاء اسماعيل متأخرا أن يقف في وجه تغلغل النفوذ الأجنبي السياسي في مصر(٢٨) .

ورغم أن اسماعيل حاول الوقوف أمام التدخل الأجنبي في مصر بوقوفه أمام امتياز قناة السويس وشروطه المجعفة ، ووقوفه أمام الامتيازات الأجنبية

(٢٥) Brinton, Jasper Y : The Mixed Courts of Egypt, p. 14.

(٢٦) د. السيد رجب حراز : المدخل الى تاريخ مصر امحدث ص ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(٢٧) Ibid, p. 98.

(٢٨) د. محمد أنيس وآخرون : دراسات في تاريخ مصر في العصور الوسطى والحديثة.



والقضاء القنصل ، الا أنه في سبيل تنفيذ مشروعات الإصلاح المختلفة وبناء دولة على النمط الأوروبي من الناحية المظهيرية راح اسماعيل يقترض من المصارف الأجنبية بفوائد عالية جدا ، مما أدى الى ارتباك المالية المصرية في عهده الى جانب أن جشع المولدين الأجانب وخراب ذمتهم أن تكلفت مشروعات الإصلاح المختلفة في عهد اسماعيل أضعاف قيمتها الحقيقية .

ونتيجة لكل ذلك أرغم الخديوى على تسليم موارد البلاط المخصصة للخديوى الى صندوق الدين العمومى الذى أصدر اسماعيل مرسوما بإنشائه في ٢ ماير ١٨٧٦ م ، وكان هذا الصندوق عبارة عن خزينة تتسلم إيرادات المصالح المحلية المخصصة لسداد الديون . وكانت ادارة صندوق الدين تتألف من أجانب يعينهم الخديوى بعد أن ترشحهم حكوماتهم .

ثم فرضت على اسماعيل ما عرف بالمراقبة الثنائية على المالية المصرية التى تولاهما رومين Romaine الانجليزى للإشراف على الإيرادات ودى مالاريه De Maiaret الفرنسى للإشراف على المصروفات ، ثم اضطر الخديوى في يناير ١٨٧٨ م الى تشكيل « لجنة تحقيق عليا » برئاسة « فرديناند دلسيس » وأعضاؤها من الانجليز والايطاليين والفرنسيين والنمساويين أعضاء صندوق الدين العمومى .

كانت مهمة اللجنة البحث في كيفية اصلاح المالية المصرية وما يرتبط بها من نواحى سياسية واقتصادية ، فاقترحت اللجنة الحد من سلطة الخديوى كشرط أساسى لى اصلاح مالى وذلك بإنشاء وزارة مسئولة امام نفسها وليس امام الخديوى ، وأن يكون فيها عضوان أوروبيان ، فتألفت في أواخر نفس العام أول وزارة أوروبية برئاسة نوبار الأرمنى وفيها وزيران أحدهما ويلسون Wilson الانجليزى للمالية والثانى « دى بلينيير » De Blignieres الفرنسى للأشغال العمومية .

وجاء مرسوم تشكيل هذه الوزارة ( النظارة ) الأولى في تاريخ مصر الحديث مؤرخا في ٤ شعبان ١٢٩٥ هـ الموافق ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ م على لسان الخديوى بأنه « قد صممنا على تفويض ادارة الحكومة الى هيئة تكون مسئولة في كافة الأمور والاجراءات ، وهذا بقصد تنظيم وترتيب أصول ادارة حكومتنا الخديوية على الأسس والقواعد المتخذة حديثا ، وقد وجهنا اليكم - نوبار باشا - رئاسة هذه الهيئة ، ومنحكم الآن في تشكيل وترتيب هيئة النظارة وفي اجراء الأشياء اللازمة في هذا الخصوص ، ولى أمل عظيم أن تقوموا بتشكيل



وترتيب الهيئة المذكورة بصورة تستوجب حسن نظام وإدارة أمور الحكومة التي هي أقصى غاياتي وآمالي ، وبعد اتمام التشكيلات يجب أن تهتموا بعرضها علينا ، ولذلك أصدرنا أمراً هذا وأرسلناه إليكم» (٢٩) \*

وقد تشكلت الوزارة من نوبار باشا رئيسا لمجلس النظار وناظرا للخارجية والمقانية ومشرفا على المالية ، ورياض باشا ناظرا للداخلية ، ورانب باشا ناظرا للجهادية ، وعلى باشا مبارك ناظرا للأوقاف العمومية وناظر الأشغال العمومية بالنيابة ، ثم صدرت إرادة سنية في ٢١ سبتمبر ١٨٧٨ م بتعيين المستر ريفرس ويلسون ناظرا للمالية ، وصدرت إرادة سنية أخرى في ١٦ نوفمبر ١٨٧٨ م بتعيين المسيو دي بلنير ناظرا للأشغال العمومية \*

ولكن هذه الوزارة ما لبثت أن أطاحت بها أحداث الحركة الوطنية في مصر في ٢٢ فبراير عام ١٨٧٩ م ، حيث لم يكن نوبار باشا موضع ثقة الأمة وعطفها لما اشتهر عنه من النزعة الأوروبية ، وإيثاره المصالح الأجنبية على المصالح القومية ، ولما تحققه الناس من أن اسناد رئاسة الوزارة إليه كان نزولا على رغبة السياسة الانجليزية والفرنسية الى جانب وجود عضوين أجنيين في التشكيل الوزاري ، مما جعل المصريين يسمونها الوزارة الأوروبية (٣٠) \*

وتضافرت عوامل أطاحت بنظارة نوبار منها تبرم الحديوى نفسه من سياستها المائلة للمصالح الأجنبية وإبعاده عن رئاسة جلساتها ، ومنها تبرم الموظفين بسبب التأخير في صرف رواتبهم ، الى جانب أن الصحافة في مصر انتهزت فرصة تأليف وزارة نوبار لتوجه النقد الى النظام القديم بما يحمله من تدخل أجنبي وحكم مطلق ، وتبدى آمالها في قيام حكم أفضل لا يتعرض أثناءه الفلاحون والموظفون المصريون والادارة العامة لمساوىء الادارة (٣١) ، ولكن خاب أملهم ، ومنها - ولعله أهمها - حالة ٢٥٠٠ ضابط على الاستبداد مما دفع بالضباط الى الثورة ضد الوزارة في ١٨ فبراير ١٨٧٩ م مما أسقطها وتشكلت وزارة أخرى برئاسة الأمير محمد توفيق في ١٠ مارس ١٨٧٩ م بقى بها الوزيران الأوروبيان وصار لهما حق الفيتو \*

كان تشكيل النظارة الثانية برئاسة محمد توفيق فرصة أمام الأمير الشاب

(٢٩) النظارات الوزارات المصرية ج ١ ص ٧٢ \*

(٣٠) عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل ج ٢ ص ١٦٧ \*

(٣١) د- أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمآلة المصرية ١٨٧٦ - ١٨٨٢ م ص ٨٧ \*



للتعرف على مواقف القوى الأجنبية من المسائل المصرية الداخلية وخارجية ، فقد قضى وقتا طويلا ينتخِر الوزراء بسبب تدخل الوزيرين الأوربيين إلى أن تم تأليف الوزارة في ٢٢ مارس ١٨٧٩ م (٣٦) من محمد توفيق رئيسا لمجلس النظار ، ورياض باشا ناطرا للداخلية والحفانية ( مؤقتا ) وعلى باشا مبارك للأوقاف العمومية والمعارف العمومية ، السير ريفرس ويلسون للمالية والمسيو دي بلنير للأشغال العمومية ، ووجهت نظارة الجهادية والبحرية إلى حضرة سعادتلو أفلاطون باشا ، ووجهت نظارة الحارجية إلى حضرة سعادتلو ذى الفقار باشا (٣٧) .

وعندما ارتقى محمد توفيق كرسى الحديوية خلفا لوالده اسماعيل بعد عزله ونفيه أدرك من البداية قوة النفوذ الأجنبى فى مصر . فاتخذ سياسة من شأنها السماح للنفوذ الأجنبى بمزيد من التدخل فى شئون مصر من بينها إعادة انشاء المراقبة الثنائية ورفض الملائحة الأساسية ( الدستور ) لمجلس النواب ووضع توفيق نفسه تحت حماية إنجلترا وفرنسا واسناد الوزارة إلى رياض باشا المعروف بعدائه للحركة الوطنية المصرية وتعاونه مع المراقبة الثنائية على حساب أهالى البلاد .

ونتيجة لذلك انتشر التذمر بين المصريين ضد حكومة توفيق ، وكره الشعب المصرى نظاما اعتبروه امتدادا للظلم الذى تحمله لصالح الأجانب ، وسار المصريون بخطى سريعة فى طريق الثورة ضد حكومة الحديوى الضعيفة المستسلمة للنفوذ الأجنبى ، فظهر دور الجيش الفعال فى الحركة الوطنية فيما عرف بالثورة العربية ، تلك الثورة التى تضافرت عوامل متعددة لكي تنفجر فى النهاية ، من بين تلك العوامل تسريع ألوف من الجند ومئات من الضباط فى آخر عهد اسماعيل ، وتسريع عشرة آلاف جندي أول ولايته . هذا إلى أن رفقى باشا ناظر الجهادية أصدر لائحة يتم بمقتضاها عدم ترقية المصريين إلى الدرجات التى يستحقونها ، بينما يرقى الجراكسة إلى أكثر مما يستحقونه .

وعندما أراد قادة الضباط - أحمد عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى - الاحتجاج على ما عرف بحادث ثكنات قصر النيل حيث قبض على هؤلاء الزعماء الثلاثة مما حرك قوة مصرية حاصرت الثكنات وأطلقت سراح القادة الثلاثة

(٣٢) عبد الرحمن الرافى : المرجع السابق ص ١٧٦ .

(٣٣) النظارات والوزارات المصرية : المرجع السابق ص ٨٢ .



الذين توجهوا وطلبوا عزل عثمان رفقى واستجاب الحديوي لمطالب الضباط ، وعين محمود سامي البارودي باشا صديق الضباط ناظرا للجهادية ، مما شجع الوطنيين المصريين ، ومن ثم حدث ما عرف بمظاهرة عابدين \*

ونتيجة لتطور الامور في مصر المتمثلة في مظاهرة عابدين السلمية التي اشترك فيها الجيش والشعب بزعامة أحمد عرابي في ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، والمتمثلة أيضا في أزمة الميزانية التي ترجع الى أن محمد شريف باشا رئيس مجلس النظار حرم مجلس النواب في اللائحة الأساسية ( الدستور ) من حق مناقشة الميزانية وإقرارها \*

نتيجة لكل ذلك تطور التدخل الأجنبي في مصر على النحو التالي :

**أولا :** أرادت تركيا استغلال أحداث مظاهرة عابدين وما تلاها لكي تحتل مصر بقوات عثمانية ، ولكن إنجلترا وفرنسا عارضتا هذا الاتجاه العثماني \*

**ثانيا :** رغم أن إنجلترا كانت تحكمها وزارة من حزب الأحرار الذي كان من مبادئه عدم التدخل في مصر تدخلا عسكريا ، إلا أنها بدأت تعتنق فكرة التدخل المسلح والمنفرد \*

**ثالثا :** أما فرنسا فكانت تؤمن بضرورة التدخل المسلح في مصر لابقاء النفوذ الأجنبي ولكن هذا التدخل يتم بمشاركة انجليزية فرنسية فقط ومنع تركيا من التدخل \*

**رابعا :** ونتيجة لموقف الحكومتين الانجليزية والفرنسية أرسلت الحكومتان ما عرف بالذاكرة المشتركة الى الحديوي توفيق في ٧ يناير ١٨٨٢ م ، وفي هذه المذكرة وعدت الدولتان بتأييد الحديوي في موقفه المعارض للحركة الوطنية ، وتوعدتا بالتدخل المسلح اذا لزم الأمر للإبقاء على نفوذ وسلطة الحديوي \* وقد ذكر أحمد شفيق باشا(٣٤) - وكان يعمل في خدمة الحديوي - تعليقا على المذكرة المشتركة : عندئذ أدركنا أن الدولتين تعزمان التدخل الفعلي في شئون مصر متى رأتا أن الوقت قد حان لذلك التدخل ، وأن الحديوي تلقى بالارتياح الشديد هذه المذكرة \*

---

(٣٤) أحمد شفيق باشا : مذكراتي في نصف قرن ج ١ ص ١٦٧ \*



وكان من الطبيعي أن يواجه المصريون المذكورة بالسخط لأنها أنكرت عليهم الاستمتاع بالحريّة التي علقوا عليها الآمال في تنظيم حكومتهم الداخلية، في نطاق الحدود التي كانت تنطويها الدول \* وحتى صدور المذكرة لم تكن الثورة المصرية قد وصلت إلى مرحلة تستلزم التدخل الأجنبي (٣٥) \*

وترتب على قبول الحديوي للمذكرة المشتركة وقيامه بشكر الحكومتين الانجليزية والفرنسية على ما تبديانه من عطف نحوه أن اشتد سخط المصريين على الحديوي ، كما ترتب على المذكرة المشتركة أن وجدت - كما ذكر القنصل الانجليزي في مصر ( ادوارد ماليت Malet ) (٣٦) جبهة متحدة من الحزب الوطني والجيش ومجلس النواب ( مجلس الأعيان كما كان يسمى ) ضد تدخل إنجلترا وفرنسا \*

وفي نفس الوقت كانت الحركة الوطنية ( العرابية ) تتعرض لمؤامرات داخلية إلى جانب المؤامرات الانجليزية والفرنسية ، فقد نجم عن موقف شريف باشا ضد مجلس الأعيان أن استقال شريف باشا وتألقت نظارة جديدة برئاسة محمود سامي البارودي واختير أحمد عرابي ناطرا للجهادية مما حرك الانجليز والفرنسيين لمهاجمة الحركة الوطنية المصرية مستغلة ما عرف بالمؤامرة الجركسية التي دبرها الضباط الجركسية في الجيش المصري للتخلص من عرابي وزملائه من رؤساء الحزب العسكري \*

وأخذت كل من إنجلترا وفرنسا تحرضان الحديوي ضد عرابي بسبب موقفه من الضباط الجركسية المتأمرين بنفيهم خارج البلاد وتجريدهم من رتبهم ونياباتهم ، مما أدى إلى قيام نزاع بين الحديوي وبين الوطنيين ، انضم فيه كبار ملاك الأراضي إلى جانب الحديوي ، وكان على رأس هؤلاء سلطان باشا رئيس مجلس شورى النواب ، وكانت تلك فرصة مواتية لإنجلترا وفرنسا لتنفيذ مخططهما لضرب الحركة الوطنية وإبقاء النفوذ الأجنبي في مصر قويا \*

اتفقت كل من إنجلترا وفرنسا على القيام بمظاهرة بحرية مشتركة في مياه الاسكندرية تأييدا للحديوي ضد الحركة الوطنية ، وبالفعل وصلت سفن الأسطولين الانجليزي والفرنسي إلى الاسكندرية في ٢٠ مايو ١٨٨٢ م ،

(٣٥) د أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ١٧٤  
Malet, E. : Egypt 1879 - 1883, p. 55.  
(٣٦)



وتقدمت الدولتان - استنادا لقوتها - بمذكرة مشتركة ثانية في ٢٥ مايو اعتبرت بمثابة إنذار نهائي للوطنيتين المصريين جاء فيها : طلب استقالة النظارة التي يرأسها محمود سامي البارودي وإبعاد أحمد عرابي عن القطر المصري مؤقتا ، ونفى عبد العال حلمي وعلى فهمي في داخل القطر مع حفظ رتبهم ونباشيتهم ومرتبائهم . وقبل الحديوي المذكرة فاستقال البارودي في يوم ٢٦ مايو ، فتشكلت وزارة جديدة في ٢٠ يونيو واختير عرابي نائبا للجهادية والبحرية فيها .

وازاء ذلك لجأت فرنسا الى الدعوة لعقد مؤتمر في الاستانة من أجل إيجاد حل للأزمة المصرية بالمحافظة على حقوق كل من السلطان العثماني والحديوي والاتفاقات الدولية والترتيبات الناتجة منها مع الدول الأوروبية ، واحترام الحريات التي منحتها للشعب المصري الغمرانات الصادرة من السلطان ونمو نظم الحكم المصرية نموأ حكيما . وكانت فرنسا تسعى بهذه الدعوة الى عدم ترك الفرصة لتدخل إنجليزى مسلح منفرد في مصر .

ولكن تضارب المصالح بين الدول المشاركة في المؤتمر أدى الى تعثر أعمال المؤتمر ، بينما تجرى الأمور بسرعة لينفرد الإنجليز بضرب الإسكندرية في ١١ يوليو ١٨٨٢ م . وفي ٢٠ يوليو أقال الحديوي عرابي من الوزارة ، ولكن الشعب المصري قرر مواصلة الدفاع عن البلاد بزعامه عرابي ، الا أن الغلبة كانت في النهاية للقوات الإنجليزية التي فشلت في دخول البلاد عن طريق كفر الدوار ، فاحتلت السويس في أوائل أغسطس بأمسر من الحديوي ، وتغلبوا على جيش عرابي بالتل الكبير في ١٤ سبتمبر ثم احتلوا القاهرة في ١٥ سبتمبر .

وكان أفراد إنجلترا باحتلال مصر متمشيا مع رغبتها في استعراز سيطرتها على الأمور في مصر أو على الأقل يكون لها النفوذ الأعلى ، وقد أخطأ الوطنيون المصريون التقدير عندما اعتبروا نزاعهم مع الحديوي مسألة داخلية لا يجب أن تنال اهتمام الدول ، على الأقل بالدرجة التي تستدعي تدخل الدول في شئونهم ، وخيل اليهم أن اظهار الحرص على احترام التعهدات الدولية الخاصة بمسألة الديون كفيلا وحده بتجريد الدول وخاصة إنجلترا وفرنسا من أي مبرر للتدخل . ووجه الخطأ في هذا التقدير أن المسألة المالية نى خطوطها العريضة لم تكن الا ستاراً في الحقيقة يخفى وراءه تنازعا سياسيا بين إنجلترا وفرنسا خصوصا على الاستئثار بالنفوذ الأعلى في مصر ، لم يلبث أن زادت حدة في السنوات الأخيرة من عهد الحديوي اسماعيل .



ويلحق تريل Traill (٣٧) على وقوع الاحتلال البريطاني لمصر بأنه عندما انتزعت السلطة من الحديوي على يد عصيان عسكري ، وظهر كأنما قد صار هناك خطر داهم بأن تنتقل سيطرتنا على مواصلاتنا الهندية إلى يد مجلس ثوري غير مسؤولة صار في الحال ادراك أن أزمة قد تنشأ وذات طابع يهدد تهديدا خطيرا مصالحنا الإمبراطورية لدرجة أنه ما كان يوسع أية حكومة بريطانية مهما كان اتجاهها السياسي أن تقف دون حركة ، خاصة وأن فرنسا قد احتلت تونس عام ١٨٨١ م .

وهذا الرأي الذي ساقه تريل تبرير لحدوث الاحتلال البريطاني لمصر ، ولانفراد إنجلترا دون شريكها فرنسا بالتدخل المسلح في مصر ، وهو تبرير غير مقبول ، لأن ما حدث في مصر من صراع بين الحركة الوطنية والحديوي مسألة داخلية لا تستوجب على الإطلاق حدوث الاحتلال الإنجليزي . وحدث هذا الاحتلال انفردت إنجلترا بالتدخل الأجنبي في شئون مصر وبدأت تتخذ من الموافقة والسياسات ما يمنع تدخل أية قوة أخرى ، وما يحقق لإنجلترا مخططاتها الاقتصادية والسياسية في مصر .

وقد انزعجت أوروبا للخطوات السريعة التي اتخذتها إنجلترا والتي انتهت باحتلال القوات البريطانية لمصر ، فقد ذكر سفير الولايات المتحدة الأمريكية في برلين في رسالة له إلى وزير الخارجية الأمريكية بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٨٨٢ - وصلت واشنطن في ١٣ سبتمبر - أن التصميم والسرعة التي ظهر من نوايا إنجلترا نحو مصر يبدو وكأنه أخذ أوروبا بالدهشة ، وجعل تلك القوة - إنجلترا - سيادة الموقف . ولقد تار سؤال هام وجوهري في أوائل الصيف عما إذا كان الشعور الأوروبي العام سوف يسمح لإنجلترا أن تنفذ سياسة عدوانية ضد عرابي باشا والحزب العسكري الوطني في مصر . لقد وقفت الصحافة في العواصم الأوروبية المختلفة موقفا معاديا ومعارضاً للادعاءات الإنجليزية (٣٨) .

Traill : England, Egypt and Sudan,

(٣٧)

U.S.A. Documents : Egypt Military uprising led by Arabi Pasha,

(٣٨)

No. 98, August 25, 1882. A.A. Sargent : Possible Consequences of England's intervention and victory Mr. Sargent to Mr. Frellinghuysen, No. 52.



كما أن روسيا استأثرت من الاجراء البريطاني واعتبرته خروجاً على سياسة الاتحاد الأوروبي ، ثم أن صحف برلين شبه الرسمية هاجمته بشدة وحملت على سير شارلس ديلك - وزير الخارجية البريطانية - الذي أعلن في مجلس العموم أن إنجلترا تتمتع بتأييد ألمانيا والنمسا فيما قامت به ، واتكرت تأييد الحكومة الألمانية لانجلترا في هذا العمل ، وأوضحت سخط الدوائر الفرنسية على العمل المنفرد الذي قامت به إنجلترا ، وأماطت اللثام عن الخلاف الناشب بين الدولتين الغربيتين(٣٩) .

ومن المغالطات أن يحدث الاحتلال البريطاني لمصر في عهد وزارة يرأسها المستر وليام إيوارت غلادستون W.E. Gladstone زعيم حزب الأحرار، الذي أصبح رئيساً للحكومة البريطانية للمرة الثانية عام ١٨٨١ م ليتابع - كما كان يعتقد - سياسة البناء في الداخل ونشر السلام في الخارج \* ومع ذلك فقد كانت سياسة غلادستون الخارجية تختلف كثيراً عن سياسة دزرائيلي الاستعمارية ، وإن كانت بريطانيا - في عهد وزارته - قد اندفعت في احتلال مصر ، وأدرك أنه ما لم ينه الاحتلال بسرعة فإنه مما لا شك فيه سيقتحم نفسه أكثر في خضم الأحداث بمصر(٤٠) .

ولكن غلادستون لم يلتزم حتى بمبادئ حزب الأحرار الذي يرأسه ، فقد أعلن أثناء الانتخابات العامة - ١٨٨٠ م - مبادئ ستة سوف يلتزم بها إذا نجح في الانتخابات وتقلد الوزارة . وهذه النقاط أو المبادئ هي : دعم قوة الامبراطورية - المحافظة على السلام ، تقوية الاتحاد الأوروبي - تجنب التحالفات المعقدة غير الضرورية - الاعتراف بحقوق الآخرين فليس من حقنا أو من مصالحنا العمل على وضع شخص على رأس نظام ، بينما ينظر الى هذا الشخص بعين الشك وعدم الرضا ، ويتعرض للظلم باستمرار - تأكيد وتأييد مبدأ الحرية فنحن يجب أن نشعر بالفخر لما قمنا به من مجهود في سبيل قيام مملكة بلجيكا واتحاد الولايات الإيطالية(٤١) .

حدث الاحتلال البريطاني لمصر مناقضا لكل المبادئ البريطانية المعلنة، وحتى تبرر إنجلترا احتلالها لمصر انسأقت في حملة أوروبية لتشويه سمعة الحكم في مصر ، ووجدت أن من صالحها أن تستمر هذه الحملة المشوهة لسمعة

(٣٩) د - أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .  
Theobald, A.B. : The Mahdya, P. 68.  
(٤٠)  
Hannah : A History of British Foreign Policy, P. 148-150.  
(٤١)



الحكم المصرى ولاظهار عجز البلاد عن ادارة شئونها عموما ، وذلك لتبرير أو تسويق حادث الاحتلال البريطانى نفسه(٤٢) . وادعت إنجلترا بأن احتلالها لمصر مؤقت من باب الهاء المصريين عن المقاومة وامتصاص غضب السدول الأوروبية خاصة فرنسا والروسيا ، مما دفع إنجلترا الى الحصول على تأييد الألمان في مواجهة العداء الفرنسى الصريح للاحتلال الانجليزى لمصر .

وحقا لم تقم إنجلترا بالحاق مصر اليها أو فرض حمايتها عليها لأن مثل هذه الخطوة كانت تنطوى على وقوع أزمة دولية خطيرة وأن فرنسا تقف ضد هذه الخطوة وسوف تساندها روسيا الى جانب مقاومة تركيا ، ولكن الواقع الفعلى في مصر أصبح - وأن لم يكن في الشكل - أن مصر محمية بريطانية ، فقد كان الحديوى ووزراءه مجرد واجهة خارجية للاستقلال ، ولم يعد مسموحا بتدخل من القسطنطينية ، وعندما يطلب السلطان من الحديوى اجراء تعديلات في التنظيمات الادارية بدون رغبته فإن الحديوى يجيب موضحا أنه - أى السلطان - لم يعد بعد سيده «(٤٣)» .

ويعلق ادوارد ماليت Malet قسصل إنجلترا في مصر أثناء وقوع الاحتلال البريطانى لمصر ، على حادث الاحتلال بقوله : اننى لا أعرف السبب الذى قادهم - أى المسئولين البريطانيين - بعماء الى هذا الاجراء ( الاحتلال ) ومن المحتمل ألا أعرفه مطلقا(٤٤) .

ومنذ عام ١٨٨٤ م طلبت فرنسا من إنجلترا سحب قواتها من مصر فوعد اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية بأن الانسحاب سيتم في بداية عام ١٨٨٨ م . ثم دخلت إنجلترا في مفاوضات مع تركيا عام ١٨٨٦ م من أجل الجلاء عن مصر واستمرت المفاوضات عاما كاملا ثم عقدت اتفاقية نصت على جلاء القوات البريطانية خلال ثلاثة أعوام ولكن إنجلترا اشترطت أن يتاح لها تأخير الجلاء اذا حدث خطر خارجى أو داخلى يهدد أمن مصر ، وأن يتاح لها إعادة احتلال مصر في حالة حدوث خطر خارجى أو داخلى أيضا ، ولكن السلطان العثمانى اعترض على موقف إنجلترا ، ومن ثم لم يتم التوقيع على الاتفاقية وبقيت قوات الاحتلال البريطانية في مصر مع بقاء مصر ولاية عثمانية .

(٤٢) د- محمد نؤاد شكرى : مصر والسودان ص ١٩٢ .

(٤٣) Word and Gaoch : The Cambridge History of British Foreign Policy, 1783 - 1919 p. 176.

Malet : Egypt 1879 - 1883, p. 59

(٤٤)



استمر الانجليز يعلنون أنهم عازمون على الجلاء عن مصر إلا أن أعمالهم كانت تؤكد رغبتهم في البقاء بمصر ، وبعد عام ١٨٨٧ م طرحت فرنسا وتركيا مرارا قضية الجلاء عن مصر وظل الانجليز يقدمون باستمرار مختلف أنواع التأكيدات الشفهية بعزمهم على الجلاء إلا أنهم واصلوا البقاء في مصر ، ولم يحدث تغير جذري في هذه القضية إلا عام ١٩٠٤ حينما عقد ما عرف بالاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا الذي نص على أن تترك فرنسا لانجلترا حرية العمل في مصر ولن تطالب منها بتحديد أجل معين للاحتلال الإنجليزي لمصر مقابل حصول فرنسا على حرية احتلال مراكش .

على أن فشل تسوية المسألة المصرية بين بريطانيا والدولة العثمانية جعل بريطانيا تخطط للبقاء في مصر في وقت اشتد فيه التنافس بين الدول الأوروبية في أفريقية وحتى تضمن سلامة مواصلاتها مع الهند ، فاستمرت تمارس إدارة مصر من خلال الحماية المتقنة وأصبح المتمد البريطاني في مصر هو الحاكم الفعلي للبلاد ، فهو الذي يختار كبار الموظفين الانجليز الذين يعملون في خدمة الحكومة المصرية ، ونصائحه التي يسديها للحكومة المصرية في حالة الضرورة ملزمة لا تقبل المناقشة(٤٥) .

وفي عام ١٨٨٨ م عقدت معاهدة القسطنطينية بخصوص الملاحة في قناة السويس بعد مفاوضات استمرت ثلاث سنوات ، ولم توقع إنجلترا إلا عام ١٩٠٤ م في إطار التسوية العامة للعلاقات الانجليزية الفرنسية ، وقد نصت المعاهدة على أن قناة السويس البحرية ستكون حرة ومفتوحة باستمرار، سواء أكان ذلك في وقت الحرب أم السلم لجميع البواخر التجارية والحربية دون تمييز في الأعلام ، وعدم بقاء المراكب الحربية في منطقة القناة أكثر من ٢٤ ساعة .

وتمثلت سياسة الاحتلال البريطاني الداخلية في مصر في إلغاء المراقبة الثنائية على شئون مصر المالية ، ولم تشأ إنجلترا السماح بوجود مراقبين ماليين فرنسيين بعد أن أصبحت سيطرة الانجليز على البلاد كاملة ، وأنشئ في عام ١٨٩٨ م ما يعرف بالبنك الأهلي المصري الذي بالرغم من اسمه لم يكن بنكاً وطنياً بل بنكاً خاصاً ، ولم يكن مصرياً بل بنكاً انجليزياً . وخلافاً للبنوك الانجليزية الأخرى في مصر عهدت إلى البنك الأهلي المصري وظيفة

---

(٤٥) د. رؤوف عباس : مذكرة محمد فريد من ١ - ٣ - ٢٢ .



بنك الإصدار المركزي ، أي أنه قام بإصدار الأوراق المالية المصرية واستودعت لديه كافة الأموال النقدية للحكومة المصرية ، وضمنت سياسة إنجلترا المالية في مصر مصالح أصحاب البنوك الأوروبية ، وكانت ترد إلى خزائهم بصورة منتظمة أرباح دين الدولة المصري \* وفضلا عن ذلك كانت مصر تدفع سنويا جزية إلى تركيا تتراوح بين ٦٠٠ إلى ٧٠٠ ألف جنيه \*.

وبعد أن استولى الإنجليز على مقدرات الأمور في مصر عملوا على تحويلها إلى قاعدة لتزويد الصناعة البريطانية بالقطن فدعا ذلك إلى إجراء أعمال إنشائية واسعة للرى على حساب مصر ، وجعلوا مصر تقوم بدفع تعويض لانجلترا مقابل الحسائر التي نتجت عن العمليات الحربية أثناء الاحتلال \* وفي عام ١٨٨٥ م بعد أن تم عقد اتفاقية دولية في لندن حول دين الدولة المصري في نفس السنة عمل الإنجليز كل ما في وسعهم لتنظيم المالية المصرية فزادوا الضرائب وقاموا بإجراءات لضغط الانفاق الحكومي خاصة في ميزانية التعليم الشعبي وما أن حل عام ١٨٨٨ م حتى تمت عملية الموازنة للميزانية المصرية ، ولكن على حساب خدمات أساسية حرم منها الشعب المصري \*

كما أدى استيلاء الاحتكارات الأجنبية على جزء كبير من الدخل القومي عن طريق تصدير الأرباح وعن طريق التبادل التجاري غير المتكافئ أدى إلى إعاقة تكوين السوق الوطنية وإضعاف القوة الشرائية للمواطن المصري ، أضف إلى ذلك ما ترتب على تجميد العلاقات الاجتماعية الانتاجية من إبطاء التطور الطبيعي للرأسمالية الوطنية المصرية إلى درجة تقرب من الركود(٤٦) \*

وتمثلت سياسة الاحتلال الإنجليزي في مصر أيضا في عدم تغير وضع مصر الدولي والشرعي حتى عام ١٩١٤ م بسبب التناقضات بين الدول الإمبريالية وبقاء مصر جزءا من الإمبراطورية العثمانية ، وسلكت إنجلترا سلوك الدولة التي تحتل قواتها أرض مصر بصفة مؤقتة ، فظل الخديوي يترأس هيئات السلطة الرسمية في مصر ، وحتى عام ١٨٩٢ م كان الخديوي محمد توفيق مترعيا على العرش وبعد وفاته أعقبه ابنه عباس حلمي الثاني الذي حكم مصر من عام ١٨٩٢ إلى عام ١٩١٤ \* ورغم وجود مجلس شورى القوانين وجمعية عمومية ووزارة مكونة من ست وزراء فقد كانت السلطة كلها محصورة في أيدي القنصل الإنجليزي المستند إلى جيش الاحتلال \* وكان

(٤٦) د. ديواف عباس : المرجع السابق ص ٢٧ - ٢٨ \*



هذا الفصل هو المستر إيفلين بارنج Evelyen Baring - اللورد كرومر - من عام ١٨٨٣ - ١٩٠٧ م الذي حرم المصريين من ممارسة أى سلطة ممارسة فعلية واتخذ مواقف متشددة من الحركة الوطنية ، ورسم سياسة إجلاء المصريين عن السودان وإحلال السيطرة الإنجليزية على هذا القطر .

وحين إطمأنت إنجلترا الى الوضع فى مصر بعد احتلال جيشها لمصر اتبعت سياسة السيطرة على كل مرافق البلاد وذلك عن طريق تعيين موظفين انجليز وأوروبيين يأترون بأوامرها دون أوامر الحكومة المصرية التى يشغلون وظائف فى إدارتها ووزاراتها . وقد زاد عدد الموظفين الانجليز والأوروبيين الذين يعملون فى مصر وزاد نفوذهم لدرجة التعالى بصورة وصفها اللورد كرومر فى تقرير عام ١٩٠٤ م بقوله : يحسن بكل بريطاني موظف فى الحكومة المصرية أن يعرف الظروف الخاصة التى يعمل بها فى هذه البلاد ، وهذه الظروف ينتج عنها بالضرورة أن يكون الأوروبي متقدما والمصرى تابعا له حتى ولو كان منصب الأوروبي دون منصب المصرى اسما ، وأن القىادة للموظف الأوروبى بالضرورة<sup>(٤٧)</sup> .

#### الحركة الوطنية

يمكن التأريخ لبداية الحركة الوطنية المصرية الحديثة بثورتى القاهرة الأولى والثانية ضد الوجود الفرنسى على الأرض المصرية ، ففي هاتين الثورتين شاركت جماهير الشعب المصرى بكل طوائفه الاجتماعية والحرفية فى مقاومة الفرنسيين . ولقد جعل الوطنيون المصريون استمرار الوجود الفرنسى على الأرض المصرية أمرا مستحيلا ، ولذلك رأينا المصريين يشعرون بالثقة الكاملة فى أنفسهم بعد أن خرج الفرنسيون من مصر وبلغبون دورا كبيرا فى تنظيم أحوال البلاد ولم يعودوا بقادريين على الوقوف موقف المتفرج من فترة الفوضى التى سادت البلاد بعد خروج الفرنسيين والتى شهدت تصارعا على السلطة بين الباشوات المعينين بفرمانات سىلطانبة وبين قادة الأوجاقات العثمانية المقيمين بمصر ، ومشاركة من البكوات المالكيين . وعلى هذا مارس قادة الحركة الوطنية المصرية دورا بارزا فى اختيار محمد على لمنصب الباشوية فى مصر على ألا يفعل أمرا إلا بمشورة الرعية .

(٤٧) كرومر : تقرير عن المسالية والإدارة والحالة العمومية ( مترجم ) لعام ١٩٠٤ م .



ومما هو جدير بالذكر أن الحركة الوطنية في بدء ظهورها كانت زعامتها دينية وبقيتها رفع الظلم عن الرعية ولم تنطرق دعوتها إلى التخلص من الحكم الأجنبي لمصر سواء كانوا مماليك أو أتراك بسبب الاتفاق في الدين بين هؤلاء الحكم وبين الشعب المصري ، كما لم تنطرق دعوة الحركة الوطنية إلى فكرة الاستقلال الوطني بمصر وتولي أبناءها حكمها حيث لم تكن هذه الفكرة مطروحة على الساحة العربية في ظل الحكم العثماني .

ومن الانصاف أن نذكر أن محمد علي قد عمل بطريقة غير مباشرة على وجود حركة وطنية مصرية حديثة - أي بمفهومها الحديث القائم على الحكم الوطني والحكم الدستوري - بما أوجده في البلاد من مؤسسات تعليمية حديثة أتاح دخولها لأبناء العباد ، وهو يعني المصريين - والتعليم كما هو معنوم له الفضل الأكبر في بلورة الحركة الوطنية ونضجها ، كما أن تجنيد المصريين في جيش حديث قد أعطى المصريين شعورا بالحرية الوطنية باشتراكهم في الدفاع عن بلدهم .

وعندما سمح محمد سعيد باشا للجنود المصريين بالتقدم إلى رتب الضباط كان ذلك دافعا لكي تبرز قيادات عسكرية مصرية في الوقت الذي ظهرت فيه قيادات مدنية متعلمة كرفاعة رافع الطهطاوي وعلي باشا مبارك وغيرهم . ومن ثم شملت الحركة الوطنية المصرية منذ منتصف القرن التاسع عشر قيادات عسكرية أبرزها أحمد عرابي وقيادات مدنية عامة .

وكانت حادثة عابدين - ٩ سبتمبر ١٨٨١ م - ذات دلالة كبيرة على نضج الحركة الوطنية المصرية ، فعندما عرض عرابي على الحديوي توفيق مطالب الأمة المتمثلة في عزل وزارة رياض باشا المعادية وتشكيل مجلس للنواب على النسق الأوروبي ، وزيادة عدد الجيش المصري إلى العدد الذي حددته فرمانات السلطنة ، وأنكر عليه توفيق هذه المطالب قائلا : لقد ورثت ملك هذه البلاد من آبائي وأجدادي وما أنتم إلا عبيد احساناتنا ، أجابه عرابي قائلا : لقد خلقنا الله أحرارا ولم يخلقنا ترانا وعقارا ، فوالله الذي لا اله الا هو اننا سوف لا نورث بعد اليوم (٤٨) .

وكان لاذعان الحديوي توفيق لمطالب الحركة الوطنية - المراهية - منار

(٤٨) أحمد عرابي : كشف الستار عن سر الأسرار ص ٢٣٥ .



فرح كبير عند الشعب المصري ، ذلك أن كل الأحزاب الوطنية وكل أهالي القاهرة قد اتفقت كلمتهم هنيئة من الزمن على تحقيق هذه الغاية الوطنية الكبرى ، وسرت في مصر رنة فرح لم يسمع بمثلها على ضفاف النيل منذ قرون ، فكان الناس في شوارع القاهرة حتى الغرباء منهم يستوقف بعضهم البعض يتعانقون وهم جذلون مستبشرون بعهد الحرية العظيم الذي طلع عليهم على حين غفلة طلوع الفجر اثر ليلة مخيفة حالكة الظلام(٤٩) .

ولا يقلل من قيمة حركة أحمد عرابي الوطنية فشلها أمام تأمر الحديوي توفيق مع الانجليز وبعض ضعاف النفوس ، لأن الحركة لم تمت رغم نفى عرابي لمدة ١٩ سنة انتهت عام ١٩٠١ م ، وبقيت الجذوة الوطنية موجودة في نفس كل وطني ليحملها من جاء بعده من زعماء ، في الوقت الذي أدرك فيه الشعب المصري أن في قدرته الاستمرار في تبني المطالب الوطنية التي سبق ونادى بها أحمد عرابي ، والتي لم يكن ليفشل في تحقيقها لولا أن «الولس كسر عرابي» كما يقول رجل الشارع المصري .

وليس أدل على صدق ما نقول من كلمات عبد الله النديم في مذكراته التي سجلها بعد عشر سنوات من بدء الاحتلال الإنجليزي موجهها حديثه لأحمد عرابي : وادرس أحوال مصر في المدرسة التي أسستها واحفظ تاريخ الأمة التي سستها ، فما كنا فيسه كان مدرسة ابتدائية ، ونحن الآن في التجييزية ، وسندخل انشاء الله المدرسة العليا . . . الخ .

وقد صدقت نبوة عبد الله النديم ، فقد تولى مصطفى كامل زعامة الحركة الوطنية المصرية في التسعينات من القرن التاسع عشر ، بعد أن نجحت سلطات الاحتلال البريطاني في السيطرة على مقدرات الأمور في مصر بصورة أشاعت روح اليأس في نفوس المواطنين حتى كادوا لا يرون فكاً من هذه السيطرة . إلى أن جاءت خطب ومقالات مصطفى كامل الموجهة إلى عواطف ومشاعر المصريين لتجدد الشعور الوطني في مصر وتهدف إلى تحقيق ثلاث غايات هي كما يذكر فتحي رضوان عضو الحزب الوطني(٥٠) .

**أولاً : كراهية الاحتلال البريطاني** ورفض احتماله أو السكوت عليه ، واعتباره بلاه وكارثة وعارا ، ورفض كل ما يقال عن خيره وفضله وحسن

(٤٩) الفريد بلنت مترجم التاريخ المصري للاحتلال الإنجليزي لمرج ٢ ص ٢٠٢ .  
(٥٠) فتحي رضوان : مصطفى كامل - سلسلة اقرأ ٣٩٠ .



أثره في مصر ، ورفض المقارنة بينه وبين ما سبقه من عهود فساد أو ظلم .

**ثانياً :** اقناع المصريين بأن اجلاء الاحتلال البريطاني عن مصر ممكن وأنه من غير المستحيلات كما يحاول الاحتلال أن يثبت للمصريين ، ومن هنا جاءت صيحته : لا حياة مع اليأس ولا يأس مع الحياة .

**ثالثاً :** أن مصر عظيمة وجليلية ورائعة ، وجديرة بكل حب وولاء وفداء ، وأنها بتاريخها وأعمال أبنائها وموقع أرضها قادرة على أن تجمع الناس حولها إعجاباً وتقريراً من ناحية ورعاية لمصالح أوطانهم من ناحية أخرى .

ويذكر شفيق غربال<sup>(٥٩)</sup> أن استجابة مصطفى كامل نحو سياسة الاحتلال تقوم على قاعدة خالية من كل تعقيد أو من كل شطارة : لمصر عدو واحد هو الاحتلال ، ولمصر مقصد واحد هو الجلاء . وما عدا ذلك فتفصيل له وقته : الإصلاح الحكومي وغير الحكومي . الحكومة النيابية ، تسوية الامتيازات ، السيادة العثمانية ، كلها أشياء حقاً مهمة وأشياء ينبغي ألا نهمل ، ولكنها لا ينبغي مطلقاً أن تطفئ على المقصد الأساسي وهو الجلاء ، أو تضعف من مقاومة العدو الأصلي وهو الانجليز .

ويضيف شفيق غربال قائلاً : أن مصدر عقيدة مصطفى كامل بسيط كل البساطة هو حب الوطن حباً خالصاً لا يشوبه التفكير في انتفاع أو في مصلحة ، فكانت حملة مصطفى كامل اذن تستخدم ثلاث وسائل : الوسيلة الأولى ألا يأس مطلقاً ، ألا تصدقوا أيها المصريون كلام الانجليز وكلام ماجوريهم بأن مركزهم في مصر لا يتزعزع ولن يتزعزع ، والوسيلة الثانية لا تنفوا مطلقاً بعودهم ولا تركوا إلى محاولتهم تبسيط مركز البلاد الدولي ، بل تذرعو بتلك العناصر الدولية والعثمانية التي يكرهها الانجليز ويكرههم لها لتمسككم بها ، والوسيلة الثالثة : لا تصدقوا أن الاحتلال يمكن أن يبطن خيراً لكم أو لبعضكم ، هو يفعل ذلك ليفرق كلمتكم ويجعل من بعضكم أعداء البعض الآخر .

وتحقيقاً لذلك شملت تحركات مصطفى كامل الوطنية الاتصال بالقوى الوطنية داخل مصر والقوى الدولية التي يمكنها مساندة المطالب المصرية ، فقد استطاع أن يجتذب إلى حركته بعض الأعيان المتصلين بالقصر وكثيراً من

(٥٩) شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ص ٢٧ .



الفئات المثقفة من الطبقة المتوسطة من المواطنين والمحامين وخصوصا من الشباب الذين ألهم شعورهم يقوته الخطابية النادرة وأسلوبه الوجداني \*

كما حاول مصطفى كامل اجتذاب الحديوي عباس حلمي الثاني من وجهة النظر الفائلة بأن الحركة الوطنية المصرية في ذلك الوقت كانت أضعف من أن تقف بمفردها في المعركة ، وأن مصطفى كامل كان يضع في اعتباره هدفا واحدا وهو الجلاء وعدوا واحدا هو الاحتلال(٥٢) \* وأن مصطفى كامل علم أن اصطدام العربيين بالحديوي توفيق قد مكن للدسائس الإنجليزية من أن توقع الفرقة والانقسام في مصر(٥٣) \*

ولا يقلل من قيمة جهود مصطفى كامل الوطنية داخل مصر أن مفهومه عن الوطنية كان مفهوما فكريا صرفا جعله ينظر الى الحركة الوطنية - كما يذكر البعض - على أنها دفاع محام عن قضية وليست نضالا لشعب حقق ثورة فعلية كنورة عرابي - كما لا يقلل من حركة مصطفى كامل سياسة الحزب الوطني المتسممة بالرجعية والتمسك بالقديم كما ظهر من موقفه من دعوة قاسم أمين ، أو أن مصطفى كامل لم يكن له تأثير كبير على الفلاحين في اقصى بسبب تمركز نشاطه في المدن دون القرى ، وبسبب أن الاحتلال الإنجليزي كسب مهادنة الفلاحين في الريف بما ألغاه من السمرة والكرباج، وبما أجراه من الإصلاحات الزراعية والمالية التي قام بها بقصد سد الأبواب التي ينفذ منها التدخل الأوروبي في شئون مصر ، أو بسبب أن دعوة مصطفى كامل تتجه الى توثيق الصلات بتركيا لم تكن تلقى حماسا من الفلاحين الذين ذاقوا مرارة الظلم التركي ، ومع ذلك فقد كسب مصطفى كامل الفلاحين الى دعوته الوطنية بعد موقفه الرائع من مأساة دنشواي \*

أما سياسة مصطفى كامل الخارجية فتتلخص في ثلاثة أمور هي :  
**أولا :** أن المسألة المصرية مسألة دولية فيجب الاستعانة بأوروبا لأكراه إنجلترا على الجلاء عن مصر \*

**ثانيا :** أن الدولة صاحبة السيادة الشرعية على مصر هي السدولة العثمانية فيجب التثبيت بهذه العلاقة لإظهار بطلان الاحتلال وأكراهه في النهاية على الجلاء \*

(٥٢) د- محمد أنيس : صفحات مطوية من تاريخ مصطفى كامل \*

(٥٣) عبد الرافعي : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية \*



**ثالثا :** الدعوة للجامعة الاسلامية ولكن على أساس التفاف الشعوب الاسلامية حول الدولة العثمانية لانه - كما يقول مصطفى كامل - طالما أن هذه تظل قوية فإن الأمل في تحرير بلادنا يبقى كبيرا .

وعلى هذا امتد نشاط مصطفى كامل الى كل الدول الكارهة للاحتلال البريطاني لمصر وفي مقدمة هذه الدول تركيا وفرنسا ، وقد استطاع عن طريق اتصالاته الشخصية سواء بزيارة الدول الأوروبية أو دعوة اوروبيين أصدقاء لمصر لزيارة القاهرة أن يفضح المزاعم الانجليزية وسياسة الاحتلال في مصر ، وقد زار كلا من فرنسا وألمانيا والنمسا والمجر وانجلترا نفسها ومارس نشاطه الوطني في كل مكان يزوره سواء بالخطابة أو الكتابة الوطنية في الصحف أو الاتصال بالزعماء السياسيين ، وكانت حكومة فرنسا أكثر المؤيدين للحركة الوطنية المصرية حتى اتفقت مع انجلترا عام ١٩٠٤ م فيما عرف بالاتفاق الودي .

كانت أظهر نتيجة لكفاح مصطفى كامل هي نجاحه في عزل اللورد كرومر من منصبه كعميل بريطاني في مصر عام ١٩٠٧ م ، ولكن مصطفى كامل توفي في العام التالي - فبراير ١٩٠٨ - ليخلفه في زعامة الحزب الوطني محمد فريد الذي ركز أهدافه في الجلاء أولا وأخيرا ، ولم يسمح بأن تجر الحركة الوطنية الى مطالب أخرى كالدستور وغير ذلك ، ولذلك نجده يقول : نحن لا نطلب غير الجلاء ، فالجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال ثم بعد ذلك اقرار دستور تحكم البلاد بمقتضاه ، وفي محاربة العملاء حتى لو كان الحديوي نفسه .

وقد وضع محمد فريد برنامجا لسياسة قومية تحرك كافة القوى السياسية في البلاد على أساس بحث المشاكل الداخلية والخارجية ، فترى نادى المدارس العليا الذى يضم صفوف المتفقيين في البلاد يحتضن دعوة انشاء مدارس الشعب اليلية كتعليم العمال والفقراء مجانا ، وترى قيام نقابات العمال والصناع وظهرت الحركة التعاونية ، وكل ذلك يكفل ارتباط المتفقيين داخل أنديةهم بالعمال فى النقابات والفلاحين فى جمعياتهم التعاونية ، ومن ثم فقد أصبحت مقاومة السلطة المطلقة التى يتمتع بها الحديوي والحاجة الى الدستور والحرية التى حرمت منها الأمة هي السبيل لمحاربة الاحتلال .

وقد لعب محمد فريد دورا مهما فى اجبار الحكومة الحديوية على دعوة مجلس الشورى والجمعية العمومية بتأييد من الرأي العام للنظر فى مدامتياز



قناة السويس الأمر الذي انتهى برفض طلب الشركة وكان من نتيجته وقوع الحادث المعروف - وهو حادث مصرع بطرس غالى رئيس الوزراء - الذى أعطى الحكومة الحديوية الفرصة للامعان فى التشكيل بالحركة الوطنية وسجن محمد فريد نفسه \*

وعندما وجد محمد فريد أن السلطات الحاكمة فى مصر وسلطات الاحتلال البريطانى تضيق عليه الخناق مد نشاط الحركة الوطنية الى أوروبا حيث حضر أول مؤتمر عقد بجنتيف عام ١٩٠٩ للشبيبة المصرية الذى دعى الى حضوره أغلب الزعماء البارزين فى الحركة الاشتراكية الأوروبية ، وحضر جلسات المؤتمر الثامن عشر لانصار السلام الذى انعقد باستوكهلم عام ١٩١٠ . واستغل وجوده بأوروبا منغيا منذ عام ١٩١٢ م لكى يشارك فى كافة مؤتمرات السلام لكى يشرح القضية المصرية ويحصل على تأييد لها من أعضاء المؤتمرات، فحضر مؤتمر السلام بجنتيف عام ١٩١٢ م ، ومؤتمر السلام فى لاهاى فى عام ١٩١٣ م ، وقد استن فى عقد هذه المؤتمرات أسلوبا جديدا قوامه بحث المشكلات المصرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ودراسة أحوال البلاد بمعرفة أبنائها المثقفين الذين يتلقون العلم فى الخارج . كما التقى محمد فريد بالزعيم الاشتراكى لينين فى سويسرا عام ١٩١٧ م ، ومن هنا عندما قامت الثورة الروسية بادرت حكومة الثورة برئاسة لينين بالاعتراف بحق مصر فى تقرير مصيرها وجلاء القوات الانجليزية عن الأرض المصرية \*

واذا كانت حياة محمد فريد قد انتهت فى ١٥ نوفمبر ١٩١٩ م ببرلين ، فان روح الكفاح الوطنى لم تمت من بعده . واذا كان محمد فريد قد مارس الكفاح بأسلوبه الخاص فى أوروبا ، فقد كانت هناك زعامات وطنية أخرى على الأرض المصرية تعمل بأسلوب مختلف تمثلت فى حزب الأمة الذى نادى زعماءه بالمستور والاستقلال عن كل من تركيا وانجلترا ، بمعنى أنه اذا كان الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل ثم محمد فريد يعمل لهدم الاحتلال الانجليزى ، فان حزب الأمة بزعامة أحمد لطفى السيد كان يعمل لبناء أساس مصر الحديثة والمستقلة \*







## الفصل الرابع

### الثورة المهدية

- مقدمة :
- التدخل الأجنبي في السودان
  - تدفق الأجانب على السودان
  - إلغاء الرق
  - استخدام موظفين أوروبيين
- التدخل الأجنبي وأحداث الثورة :
  - السودان قبل بعثة غوردون للإصلاح
  - غوردون وإصلاح السودان
- إعادة وحدة وادي النيل :
  - رغبة السودانيين في الوحدة
  - الموقف البريطاني
  - أحوال السودان الداخلية
    - حملة دنقلة
    - حملة النيل







#### مقدمة

يرى البعض في حركة محمد أحمد الملقب بالبهدي المنتظر ثورة بالمعنى الكامل للكلمة ، بينما يرى البعض الآخر فيها خروجاً على السلطة الشرعية ينبغي القضاء عليه ، ونظر إليها آخرون على أنها ثورة دينية كذلك الغورات التي شهدتها السودان قبلها وكذلك التي شهدتها مسرح الوطن العربي ، بينما نظر إليها فريق رابع على أنها حركة سياسية لتخليص السودان من حكم « أجيبى » وإقامة حكم وطنى سودانى مائة بالمائة .

ونحن أمام هذه الآراء ، وفى إطار الدراسة الشاملة للعوامل المسببة للأحداث التاريخية يمكن أن تناقش تلك الآراء ثم نسوق ما نعتقد من وجهة نظر حول هذا الحدث الهام الذى غير مجرى الأحداث فى القطر السودانى اعتباراً من الربع الأخير من القرن التاسع عشر . .

إن كلمة ثورة تعنى التغيير الشامل فى كل نواحي حياة المجتمع ، فلا يمكن أن نعتبر مثلاً تغيير الحكام ثورة ، كما لا يمكن أن نسمى المطالبة بإصلاح سياسى فقط أو اقتصادى فقط ثورة ، لأن التغيير الذى نطلق عليه ثورة هو الذى يمس كل حياة المجتمع من سياسية واجتماعية واقتصادية وروحية تغييراً قائماً على تخطيط من أجل الأصلاح والأحسن والأعلى . بصرف النظر عما يحدث أثناء وضع التخطيط موضع التنفيذ أى عند حدوث الثورة من تجاوزات تكون محسوبة على الثورة لا لها أى تسجيل كسلبيات للثورة عند تقييمها .

كما أن الخروج على السلطة الشرعية يحتاج الى وقفة وتأمل لأن مجرد الخروج على السلطة الشرعية دون هدف واضح أو لتحقيق أهداف فى غير صالح المجتمع أو من أجل منفعة شخصية أمر غير مقبول وإقراره معناه إقرار للفوضى وعدم للمجتمع وقضاء على انطلاقه ، ومن ثم يجب أولاً تحديد السلطة الشرعية أى الهيئة الحاكمة أو النظام القائم المسيطر على البلاد بمعنى أوسع ، هل هذه السلطة نبتت فى الأصل من أبناء المجتمع نفسه ثم انحرفت أو هى مفروضة عليه لا ترعى مصالحته ؟ فإذا تحدد مفهوم السلطة الشرعية وجب



أيضا تحديد معنى الخروج عليها والقائمين به ، فالخروج معناه نبذ للسلطة القائمة بحكم البلاد ومحاولة إزاحتها من أماكنها ، أما القائمين بالخروج فما هي هوياتهم وما هي أهدافهم وبالتحديد ما هي برامجهم الإصلاحية التي يعلنونها كمبرر لخروجهم على السلطة الشرعية وبقدر ارتباط هذه البرامج بمصالح المجتمع بقدر اعتبار القائمين بالخروج مصلحين والا اعتبروا مفاخرين أو هواة سلطة أو مدمنى انقلابات عسكرية إلى غير ذلك من الصفات التي تصق بأولئك الذين يضعون مصالحهم الخاصة وتحقيقها كهدف يسعون بالخروج على السلطة الشرعية لتحقيقه .

وأما الحديث عن الفورات الدينية التي شهدها العالم الاسلامي كرد على الغزو الاستعماري الأوروبي من ناحية وعلى ما شاب الدين الاسلامي من خرافات وبدع من ناحية أخرى ، فاننا نحكم على كل فورة أو لنقل دعوة دينية بالربط بين أسبابها ونتائجها لنصل إلى تقييم سليم ، فلقد تعددت تلك الدعوات في أنحاء العالم العربي والاسلامي منذ تعرض هذا العالم للغزوات الصليبية فالهجمات المغولية فالإطماع الاستعمارية الأوروبية ، ومنذ أن خيم الجهل وأطبقت العزلة على العرب المسلمين في ظل الحكم العثماني اعتبارا من أوائل القرن السادس عشر الميلادي . وإذا كان العالم العربي والاسلامي قد شهد دعوات دينية متعددة ارتبطت بأسماء دعائها الأول ، فقد شهد السودان دعوات عدة قبل الدعوة المهدية ، لكنها توقفت في إطار الجانب الديني دون سواء من جوانب المجتمع .

وفيما يتصل بالحديث عن حركة محمد أحمد على أنها حركة سياسية وطنية تهدف إلى تخليص السودان من حكم غير وطني ووضع أدوات ووسائل الحكم في يد أبناء السودان أنفسهم ، فقد أفاض فيه البعض إلى درجة المبالغة ، ونحن وإن كنا نتفق معهم على أن حركة محمد أحمد جانب وطني من نشاطها لا يمكن إنكاره أو التقليل من أهميته ، إلا أننا نجد لزاما توضيح مفهوم الحركة الوطنية ، فهذا المفهوم ينسحب على نشاط أبناء البلاد لاجلاء حكم أجنبي أو طرد احتلال عسكري لقوة خارجية ، وهذا النشاط قد يكون سياسيا كما يكون عسكريا ، ويقوم به المواطنون تحت قيادة وطنية ، ومن ثم تظهر زعامات تتولى مسئولية الحكم الوطني بعد خروج الحكم الأجنبي أو تباشر برنامجا إصلاحيا وطنيا بعد اجلاء الاحتلال الخارجي .



وهنا نناقش ماهية حركة محمد أحمد من خلال تفسيراتنا لمفهوم الثورة ومعنى السلطة الشرعية والخروج عليها ، وماذا تعنى القورات أو الدعوات الدينية ، وأخيرا ماذا يقصد بتعبير الحركة الوطنية . فنقول ان حركة محمد أحمد ثورة بكل ما تعنى الكلمة أى أنها سمعت الى أحداث تغيرات فى الجوانب الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية فى السودان بل وامتداد هذه التغيرات الى بقية العالم الاسلامى .

وحقيقة انطلقت حركة محمد أحمد من منطق دينى شأنها فى ذلك شأن الحركات المماثلة والتي سبقتها سواء كانت الدعوة الوهابية فى نجد والدعوة السنوسية فى برقة ، وذلك لأن الدين الاسلامى وليس العلم الحديث كان محور ثقافة الناس فى المجتمعات الاسلامية ، ومن ثم فهو المعيار لسلوك الناس فى حياتهم اليومية أفرادا وجماعات ، جماهير وحكاما ، ولم تكن الوطنية بمفهومها الحديث قد صارت فكرة مقبولة تسبق العامل الدينى عند الناس ، كما لم تكن القومية ذات وجود فى أفكار العرب مثلا ، الذين ظلوا ينظرون الى الأتراك كأخوتهم فى الاسلام وحتى ضيق العرب بمظالم الحكم التركى لم يوجه للتخلص من الحكم التركى المسلم بقدر اتجاهاه للتخلص من الظلم ومسيبييه .

واذا كانت حركة محمد أحمد قد وصفت بالخروج على السلطة الشرعية، ففى هذا القول جانب من الصواب كما أن فيه جانب من التجنى ، وجانب الصواب يتمثل فى أن من حق السودانيين الثورة ضد الظلم الذى يقع عليهم من الحكام أيا كانت هويتهم ، وأما الجانب الآخر فلم يكن السودانيون أنفسهم ينظرون الى الحكم المصرى التركى قبل الثورة بأنه حكم أجنبى دخيل ، ولم يكونوا يعترضون على اعتبار ذلك الحكم سلطة شرعية ، بل انه حتى أثناء الثورة وحتى استرجاع السودان ظلت مجموعات من القبائل السودانية تعتبر الحكم المصرى التركى سلطة شرعية وليست سلطة مفتتحة أو سلطة احتلال أجنبى . ولعل مرد ذلك الى طبيعة الارتباط بين شعبى وادى النيل فى شماله وجنوبه من ناحية والى تأثير العامل الدينى وغياب الفكرة الوطنية من ناحية أخرى .

ولذلك كانت الرغبة التى عبر عنها السودانيون فى بداية حركتهم هى التخلص من الظلم الواقع عليهم حتى ولو بالتخلص من الحكام المتسببين فيه ، وليس التخلص من الحكم نفسه بل من رجاله ، كما كان الحال فى الثورة العربية فى القطر المصرى حيث طالب العربيون بإزالة الظلم الواقع على المصريين



من الحكم التركي ، وحقيقة تطور الأمر فيما بعد انشاء الأحداث فطالسب  
السودانيون بزعمامة محمد أحمد بالتخلص من الحكم التركي اتخذ من مصر  
قاعدة له بعد أن حاول ذلك الحكم التمسك بسياساته القديمة وعدم فهم الأمانى  
السودانية فى العيش فى ظل حكم اسلامى عادل الى جاء بالاستعانة بأجانب  
غير مسلمين فى حكم شعب مسلم ، ونفس الشيء طالب به العراقيون بعد أن  
أعيتهم الحيل من أن يصلح الحكم من سياستهم لصالح الحكوميين أبناء الشعب  
المصرى ، وبعد أن راوا استنجدوا بالحكم التركي المسلم - الحديوى محمد توفيق -  
بالسلطات العسكرية الانجليزية واحتماه بها وهى سلطات تخالف فى الدين  
غالبية أبناء الشعب المصرى العظمى وينفر المسلمون من استعداد غير المسلمين  
على المسلمين .

ومن هنا يمكن القول بأن السودانين لم ينظروا الى الحكم التركى على  
أنه حكم أجنبى ، بل نظروا اليه باعتباره حكما اسلاميا انحرف عن أصول  
الحكم كما حدده الدين الاسلامى ، وأنهم لم يعترضوا على أن يحكمهم أتراك  
ظالما كان الاسلام مرغيا فى التعامل مع أبناء البلاد ، وليس فى هذا الموقف  
غرابة ، فقد كان ذلك الموقف سائدا عند كل الشعوب العربية الخاضعة للحكم  
التركى ، ولم يكن مفهوم الوطنية أو القومية العربية معروفا لدى تلك  
الشعوب .

كما يمكن القول بأن حركة محمد أحمد لم تنطلق من منطق سياسى ،  
بل انطلقت من منطق دينى حيث نظر الى سلوك الناس العادى فى حياتهم  
فوجد منها ما يخرج بهم عن الاسلام الحق كما حددته وثائقه الأولى القرآن  
الكريم والسنة النبوية الشريفة ، ونظر الى سلوك الحكام فى التعامل مع الناس  
فوجد فيه ظلما ياباه الاسلام ، ومن هنا نادى بالرجوع الى جوسم الدين  
الاسلامى ليتخلص الناس من كل سلوك يتنافى مع تعاليم الاسلام الحق ،  
وليحكم رجال الحكومة بما حدده الدين الاسلامى من أحكام وقواعد وأولها  
رفع الظلم الذى يمارسونه ضد المحكومين ولستنا نبألف اذا قلنا ان معيار  
العدل الاسلامى كان المعيار الذى يقاس به الحكم لمعرفة ان كان حكما صالحا  
أو حكما ظالما .. وهذا هو المفهوم السائد آنذاك فى البلاد الاسلامية .

ومن كل ما تقدم نجد أن حركة محمد أحمد لم تكن لتجد تبريرا لقيامها  
لولا الظروف التى عاشها السودانيون تحت الحكم التركى منذ وحدة وادى  
النيل ، وهى ظروف مست كل حياة السودانيين الدينية والاجتماعية  
والسياسية والاقتصادية ، ولعل تولية منصب حكمادارية السودان منذ عهد



محمد على حتى ثورة محمد أحمد من قبل حكام أثراك - ولم يكن من بينهم مصري واحد أو سوداني واحد - هو الذي جعلنى أذكر تعبير الحكم التركى وأعتبر ذلك الحكم امتدادا للحكم التركى فى الولايات العربية حيث لم يتولى من أبنائها ولاه - باشوات - ولم يكن السودان رغم وجوده فى وحدة مع مصر ليخرج عن هذه القاعدة ، حيث كانت تحكم مصر أسرة تركية هى أسرة محمد على .

وانطلاقا من هذه الحقائق فإن الظروف والأحوال التى عاشها السودانيون تحت هذا الحكم التركى - رغم ما له من إيجابيات - كانت كافية لنجاح حركة محمد أحمد وانتشارها بين معظم أبناء الشعب السودانى ، ولو حافظ خلفاء المهدي على مبادئ تلك الحركة لظلت مشتعلة بين كافة أبناء هذا الشعب العربى المسلم ، ولستنا هنا فى مجال الحديث تفصيلا عن أسباب الثورة المهدية وأحداثها ، بل اهتمامنا ينصب فى المقام الأول على دور التدخل الأجنبى فى قيام تلك الثورة بل وفى سير أحداثها حتى الوصول الى نتائجها المعروفة .



### التدخل الأجنبي في السودان

كانت الثورة المهدية - كاسلوب لتنفيذ مبادئ محمد أحمد - خروجاً طبيعياً على السلطة الشرعية أي أنها كانت اجراء منتظراً بسبب الأحداث التي مرت بالسودان في السنوات السابقة لقيامها وبصفة خاصة منذ عهد محمد سعيد والحدوي اسماعيل . وخاصة منذ تدفق الأجانب على السودان في ظل الامتيازات الأجنبية وفي غفلة من الباشوات حكام مصر ، حتى اننا نتفق مع ما قاله اللورد دوفرين Dufferin السفير البريطاني في استانبول في برقيته الى وزير الخارجية البريطانية لورد جرانفيل في ١٤ ديسمبر ١٨٨٣ م من أنه مهما تكن هناك عوامل دينية حركت الثورة المهدية فان قوة محمد أحمد الرئيسية استندت الى ما كان يشعر به السودانيون من يؤس ويأس (١) .

وهذا اليأس واليأس الذي أشار اليه اللورد دوفرين كان منبعه الاصيل ، وان لم يشتر اليه دوفرين ، التدخل الأجنبي في كل من مصر والسودان ، بل وحكم بعض الأوروبيين لمديريات السودان بأسلوب عنيف ، باسم الحدوي اسماعيل والحدوي توفيق اللذان كانا مسلوبى الإرادة أمام الضغط الأوروبي ، ومن هنا وجدنا محمد أحمد السدي كان يتتبع أدوار الحوادث في مصر منذ بدايتها ويعلم أن الثورة العربية ترمى الى اخراج الأجانب من مصر فبدأ يفكر هو أيضاً في اخراج الأجانب من السودان (٢) .

وحتى تتضح خطورة دور التدخل الأجنبي في ثورة محمد أحمد نجد من المفيد الإشارة الى الأسباب الحقيقية والكاملة للثورة ، فيذكر أحمد شفيق باشا أنه بعد استدعاء عبد القادر حنمى من السودان علمنا منه أن أهم أسباب قيام الأهالي ضد الحكومة هي :

١ - حق البقارة تجار الرقيق ومن أهل الثروة ومسموعى الكلمة بين

(١) Hamilton : The Anglo Egyptian Sudan from within, P. 67.

(٢) أحمد شفيق باشا : مذكراتي في نصف قرن ج ١ ص ٢٦٤ .



القبائل على الحكومة من صرامتها في تنفيذ أوامر منع تجارة الرقيق وقسوتها عليهم حتى تضرب معيّنهم \*

٢ - سوء إدارة الحكام وغلظة التنفيذ لأوامرهم من رجال الباشيوزق وأخذهم الرشوة \*

٣ - شهرة محمد أحمد المهدي بالصلاح والتقوى وما كان يومه به من اتصاله بالنبي في منامه وبأنه هو المهدي المنتظر(٣) \*

٤ - ويضيف هولت Holt سببا رابعا هو المحاباة التي أظهرتها حكمدارية السودان نحو قبيلة الشانقية وطائفة الختمية التي أوجدت الفجرة لدى الجماعات الدينية والاجتماعية الأخرى(٤) \*

وإذا استعرضنا تلك الأسباب نجد التدخل الأجنبي دافعا أساسيا لتورة محمد أحمد ، ومن مظاهر التدخل تدفق الأجانب من مغامرين ومبشرين وتجار وغيرهم إلى السودان منذ عهد محمد سعيد ، كما أن من مظاهر التدخل الأجنبي في السودان فرض إلغاء تجارة الرقيق وتحرير الرقيق المملوك للسودانيين ، وكذلك تولي الأوروبيين حكم أقاليم السودان بل وحكمدارية السودان ذاتها \*

#### تدفق الأجانب على السودان :

شهد السودان مثل مصر في عهد ولاية محمد سعيد بن محمد عيسى للباشوية المصرية تدفقا كبيرا للأجانب مما يعطى مزيدا من التأكيد على وحدة وادى النيل بأن ما يصيب مصر يصيب السودان ، فإذا كان التدفق للأجانب على مصر فاق كل حد حتى وصفه الفنصل الفرنسي في مصر آنذاك ساباتييه Sabatet بأن الأجانب تدفقوا على مصر كأنها كاليفورنيا الجديدة ، لم يسلم السودان من تدفق الأجانب في ظل سياسة الانفتاح غير الواعية التي أراد بها محمد سعيد أن يعوض سنوات الانغلاق التي عاشتها مصر والسودان في عهد عباس باشا الأول ، ومن ثم ظهر في السودان مغامرون ومبشرون وتجار ومستكشفون أوروبيون ، من الطبيعي أن يكون ولاهم لأوطانهم دافعا لاتباع مواقف أضرت بالسودان \*

(٣) نفس المصدر ج ١ ص ٢٦٥  
Holt: The Mahdist State in the Sudan, P. 24.

(٤)



وكان محمد سعيد يثق بالأجانب ثقة مطلقة مع ضعف في ارادته وفقره في العزم والحزم ، بحيث لم يكن يقوى على أن يخالف لهم رأيا أو يرد لهم طلبا ، وقد اتخذ منهم بطانته وموضعه سره ، فانفتحت في كيسان مصر - والسودان - ثغرات التدخل الأجنبي ، وأهم هذه الثغرات منح امتياز قناة السويس ، والاستئذان من البيوت المالية<sup>(٥)</sup> . ولا شك أن تلك السياسة غير واعية استغلها الأجانب لمصلحتهم ومصلحة بلادهم حتى صاروا يتمتعون بحقوق وامتيازات حرم منها أبناء البلاد أنفسهم سواء في مصر أو السودان .

وقد تأكدت الامتيازات الأجنبية منذ تسوية المسألة المصرية في ١٨٤٠م فصارت للقناصل سلطات أمام الباشوية غير الواعية ضعفت أمامها مباشرة حقوق السيادة الداخلية لتلك الباشوية وقامت المحاكم القنصلية التي أوجدتها الامتيازات الأجنبية بنظر الدعاوى التي يقيمها أجانب على الحكومة ذاتها وإصدار أحكام أرهقت الخزينة المصرية بالتعويضات الجسيمة وإرباك مالية البلاد ، رغم أن تلك المحاكم وجدت أصلا للفصل في المنازعات التي تنشأ بين الرعايا الأجانب .

وقد استفحل نفوذ القناصل في السودان حتى صاروا يؤازرون تجارة العاج وتجارة الرقيق بل والمشاركة فيها مشاركة كاملة جريا وراء الربح الزفير وفي ظل حماية الامتيازات الأجنبية ، حتى رأينا المحطات المسلحة التي أقامها المفارون الأوروبيون في أنحاء السودان تحت حماية قناصل دولهم تلك المحطات التي كانت مستودعات للذخائر والأسلحة والرقيق ، واغتصب هؤلاء السلطة تدريجيا من حكومة الخرطوم في أصقاع شاسعة من السودان<sup>(٦)</sup> . مستغلين بعد المسافة بين القاهرة والسودان وانشغال الباشوات في القاهرة بالمحافظة على استقلالهم الداخلي أمام محاولات الدولة العثمانية لانتقاص من هذا الاستقلال ، إلى جانب ضعف حكمدارية الخرطوم وافتقار السودان إلى الموظفين الأكفاء من أبنائه أو من أبناء مصر .

ويعتبر النشاط القنصلي في السودان الذي بدأ تواجهه أواخر الأربعينات من القرن التاسع عشر مسئولا عما أصاب أمور السودان من اضطراب ومسئولا عن إفشال كل مراسيم الإصلاح التي سعى بإصدارها كل من سعيد باشا

(٥) عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل ج ١ ص ٤٨ .

(٦) د- محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ... ص ٥٩ .



والحدوي اسماعيل الى ترقية احوال السودانيين ، وقد بدأ القناصل الانجليز يتوافدون على السودان منذ عام ١٨٤٩ م ، وتوافد قناصل النمسا منذ عام ١٨٥٠ م ، وقناصل فرنسا عام ١٨٥٢ م ، وقناصل سردينيا في نفس العام ، وقناصل الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٥٦ م وقد شجع هؤلاء القناصل مواطنيهم على القدوم الى الخرطوم ، حتى ازداد عددهم من خمسة افراد عام ١٨٤٧ الى ٢٥ عام ١٨٦٠ م .

وكان هؤلاء الأوروبيون يعيشون حياة لم يألها السودانيون ، حيث تعددت بينهم حالات الطلاق ، وشاعت فيهم عادة زواج المتعة والزواج المختلط ، وأهملوا أولادهم ، وانصرفوا الى جمع الأموال بكل وسيلة مشروعة وغير مشروعة ، فانغمسوا في تجارة العاج وفي تجارة الرقيق ، والسعي للحصول على منصب قنصل لاحدى الدول الأوروبية ذات المطامع في السودان ، وقد استفاد هؤلاء المغامرون من فتح النيل الأبيض للملاحة في التوغل في أقاليم النيل الأبيض وبحر الجبل وبحر الغزال ونهر السوبات .

وكان التجار الأوروبيون يصطدمون بالاحتكار الحكومي للتجارة في السودان ، ومن ثم كانوا يلجئون الى قناصلهم يشكون من وقوف الحكمدارية أمام نشاطهم غير المشروع ، وكثيرا ما كانت شكواهم تصل للباشا في القاهرة الذي يضطر تحت ضغط النفوذ الأوربي الى استبدال حكمدار بآخر ، فيأتي الحكمدار الجديد متخذا سياسة ضعيفة نحو التجار الأجانب ويطلق يدهم في البلاد ليفعلوا ما يحلو لهم حتى أصبحوا ذوي نفوذ عظيم أينما ذهبوا وخاصة في الأصفاق الجنوبية(٧) .

ومن الجدير بالملاحظة أن نفوذ الأجانب يقوى في السودان في أول عهد عباس بالرغم من كرهه الشديد لهم بخلاف سياسة جده معهم ، فتجارتهم توسعت وقنصلياتهم انتشرت ورهبانهم بدأوا تبشيرهم وتعليمهم في عهده(٨)، وزاد هذا النفوذ في القوة في عهد محمد سعيد حتى استسلمت الحكومة لنفوذ الأجانب في مصر والسودان ، وزاد هذا الاستسلام في عهد الحدوي اسماعيل بتعيين موظفين أوروبيين على رأس مديريات السودان الذين ساعدوا على سواد النفوذ الأجنبي في كل صوره وأشكاله .

(٧) ضراص صالح شرار : تاريخ السودان الحديث ص ٦٨ .

(٨) د. مكي شبيكة : السودان عبر القرون ص ١٢٧ .



ولم يكن التجار الأجانب هم وحدهم الذين عملوا في السودان في ظل الامتيازات الأجنبية ، بل قام الغامرون بتأييد من دولهم بكشف أجزاء كثيرة من السودان وملحقاته تحت شعار كشف منابع النيل ، فنسمع عن الدكتور بالجرينو ماتوتشي Pellegrino Matteucci والملازم الفونسو ماري ماساري Alfonso Maria Massari الإيطاليان اللذان قطعاً القسارة الأفريقية من الشرق إلى الغرب مبتدئين من سواكن باتجساء الغرب حتى النيجر ، ونسمع عن جوستاف ناخنتجال Gustaf Nakhtingal الذي قام من تشاد إلى دارفو وكردفان فالقاهرة بطريق النيل بين عامي ١٨٦٩ و ١٨٧٣ م .

وكان هؤلاء المستكشفين وغيرهم أدوات للاستعمار حيث أدوا إلى بسط نفوذ الدول الأوروبية في المناطق التي يتم اكتشافها . وقد أخذت عملية كشف نهر النيل وهضبة البحيرات اهتماما خاصا فظهر مستكشفون مؤيدون من إنجلترا لكشف هذه المنطقة ، من هؤلاء سبيك Speak وزميله برتون Birton وجرانت Grant وجون باتريك John Patrick الذين كلفوا من الجمعية الجغرافية الملكية في لندن بكشف منابع نهر النيل خلال الأعوام من ١٨٥٧ إلى ١٨٦٣ م ، وقد استطاعوا اكتشاف بحيرة فيكتوريا وأوغندا وشلالات ريبون عند خروج نهر النيل من البحيرة ، كما اتصلوا بملك بوجندا .

كما ساهم الانجليزي صمويل بيكر Samuel Baker في كشف هضبة البحيرات حيث تقابل مع سبيك في غندكرو عام ١٨٦٣ م ، وكان بيكر قد اكتشف في طريقه في النيل الأبيض بحر الغزال حتى لادو ثم اكتشف بحيرة ألبرت عام ١٨٦٤ بمعاونة ملك أوغورو ، وشاهد الشلال الذي يقع في طريق البحيرة الشمالي ، وقد سماه بيكر شلال مارشيزون نسبة إلى رئيس الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية (٩) .

ورغم أن هؤلاء المستكشفين قد أوضحوا للعالم الخارجي الحقائق الطبيعية لأجزاء من السودان وملحقاته إلا أن هذه الحقائق وضعت في خدمة الاستعمار بل أن العالم المكتشفة سميت بأسماء أوروبية ، فقد أطلق اسم الملكة الانجليزية فيكتوريا على البحيرة الكبرى المسماة « أكروي » واسم ماشيزون وريبون على الشلالات واسم إدوارد على بحيرة أخرى ، وعندما كشف بيكر

(٩) د- دأفت الشيخ : أفريقيا في العلاقات الدولية ص ٩٢ .



ومعه سبيك وجرانت في مارس ١٨٦٤ م بحيرة نائلة أطلقوا عليها اسم بحيرة البرت نسبة للأمير البرت زوج ملكة إنجلترا (١٠) .

وكانت البعثات التبشيرية هي الأداة الثانية للاستعمار الأوروبي ليس في السودان فقط بل في كل أنحاء العالم غير الأوروبي وخاصة العالم الإسلامي وبقية الشعوب الوثنية في أفريقيا وآسيا ، ويوضح جورج برناردشو George Bernard Shaw الكاتب الأيرلندي الساخر استغلال الإنجليز للبعثات التبشيرية لتحقيق مطامع استعمارية ، فيذكر في كتابه رجل الإقدار Man of Destiny أن الرجل الإنجليزي يعتبر نفسه بطلا للحرية والاستقلال ، وعندما يريد سوفيا جديدة لمنتجات مانسستر فإنه يرسل بعثة تبشيرية لتعلم سكان المستعمرات مبادئ السلام ، وعندما يقتل السكان أفراد البعثة يحمل الإنجليزي السلاح دفاعا عن المسيحية ويستولى على البلاد كتعويض من عند الله لأن الإنجليزي - كما يذكر تريل Traill - يعتقد أن لديه أمانة أوحى إليه بها من أعلى ليبشر بمبادئ الحكم الصالح لمسيح الأجناس التي لم تستطع تحقيق هذا الحكم (١١) .

وكانت بداية النشاط التبشيري في السودان قد بدأت في عهد محمد علي حين بدأ التبشير الكاثوليكي وكان أول من شجع على ذلك في وادي النيل الرحالة التشيكي بالمى عام ١٨٣٥ م حينما زار السودان وكتب كتابا يشجع أوروبا على نشر المسيحية في السودان قبل أن ينتشو الإسلام في الأجزاء التي لم يدخلها من قبل وخاصة في الجنوب وفي جبال النوبة ، فوصلت بعثات من الرهبان والراهبات إلى هناك حيث استمر نشاطهم حتى قيام الثورة المهدية فأقفلت هذه البعثات التبشيرية (١٢) .

#### الفاء الرق :

اعتبر المؤرخون إلغاء الرق من أسباب الثورة المهدية ، إذ كانت التجارة بالرق في يد الأقوياء ، وكان الملوك والحكام والأعيان وأرباب الأمر والعمد ورؤساء العشائر يستخدمون الأرقاء في منازلهم وكجند لهم ، فحرمان التجار

(١٠) عبد الرحمن الراجحي : عصر اسماعيل ج ١ ص ١٠٨ .  
Traill, H.D. : England, Egypt and the Sudan (1900).

(١١)

(١٢) ضارر صالح : المرجع السابق ص ٦٨ .



من مكاسبهم والكبراء من شيء يعدونه من ضروريات حياتهم أدى إلى الغضب والانتفاض على الذين منعوا بيع الرقيق ، وعد هذا المنع ظلماً لأنهم شعروا بأنهم فقدوا ركناً أساسياً في بناء حياتهم<sup>(١٣)</sup> ، أى أن محاولات حكمدارية الحرطوم القضاء على الرق ضربت في الصميم مصدراً هاماً للثروة وأساساً للاقتصاد العائلي والملكي للسودانيين<sup>(١٤)</sup> فما بالك إذا جاء هذا الإلغاء بالحديد والنار .

وماذا يعنى إلغاء الرق ؟ يعنى إبطال الاتجار بالرقيق ، كما يعنى تحرير الرقيق المملوك لأحرار ، إذن فهما شقان متلازمان إذا أريد للعملية أن تتم بكاملها ، ومن ثم فإن الدعوة إلى إلغاء الرق يجب أن تشمل الناحيتين ، كما أن الإلغاء يجب تنفيذه بالتدريج إذا أريد للعملية أن تتم على الوجه الأحسن ، لأن العملية ليست سهلة بل تواجهها صعوبات كبيرة .

فالقضاء على الرق يتطلب القضاء على معارضة « الجلالة » الذين يقتنصون الرقيق أو يشترونهم من مواطنهم داخل القارة الأفريقية ، والقضاء على مقاومة زعماء القبائل الذين كانوا يتخذون من هذه العملية وسيلة لفرض سيطرة قبائلهم على القبائل الأضعف وسلبهم أفراداً يبيعونهم للمغامرين الأوروبيين أو التجار من غير الأوروبيين<sup>(١٥)</sup> ، كما أن القضاء على الرق يتطلب كذلك معالجة أغراء الربح التجارى الناجم عن بيع وشراء الرقيق وعن نقله بل وعن استخدامه فى الإنتاج أو الخدمات .

ومن عجب أن نرى إنجلترا صاحبة أكبر ربح تجارى من تجارة الرقيق تخرج منها أول دعوة لإلغاء الرق سرعان ما استجابت لها الحكومة البريطانية لأنها قدرت أنه سيكون لها دور كبير فى هذه العملية ويمكنها من فرض سيطرتها على أجزاء كثيرة من أفريقيا وفرض سيطرتها على البحار ، فتفرض المعاهدات على البلاد ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية فى أفريقيا بل وفى العالم العربى بحجة مكافحة الرق ، وتمتد الاتفاقيات مع الدول الأوروبية تمنح لبريطانيا الحق فى تفتيش سفن هذه الدول بدعوى التأكد من تنفيذ هذه السفن لسياسة الإلغاء وعدم نقلها رقيقاً من أفريقيا .

(١٣) عبد الله حسين : السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البطة الحمرية ج ١ ص ١٨٢

(١٤) نعيم شخير : تاريخ السودان القديم والحديث والجغرافيته ج ٣ ص ١٠٩ .

(١٥) د- زافى الشيخ : أفريقيا فى العلاقات الدولية ص ٦٩ .



وتمشيا مع ذلك تبنت الباشوية المصرية منذ عهد محمد علي سياسة إلغاء الرق في مصر والسودان مساهمة للسياسة البريطانية بما يعطى بابا للتدخل الأجنبي في وادي النيل ، فنرى محمد علي يصدر قرارا بعدم بيع الرقيق في السودان لأن البيع يشتر نائرة الافرنج ويجعلهم يحملون علينا من جديد ، فايأكم - يقصد حكمदार السودان - وبيعهم ، فلو فعلتم ذلك لما قبلنا منكم أى عذر ، وإذا كنتم قد بعتم أحدهم قبل صدور أمرنا هذا عليكم أن تعملوا على استرداده ولا بد من تعيين عقوبة صارمة لكل من يقدم على بيع أى عبد منهم» (١٦) ، فنجده محمد علي يضطر الى توضيح موقفه من اشاعات الأوروبيين بأنه يستجلب من السودان رقيقا للحكومة البريطانية ، فيذكر أنه أصدر أوامره بمنع الاتجار في الرقيق أو صيده أو امتلاكه في السودان ، ولكن قد يحدث عصيان من بعض القبائل الزنجية - في الجنوب - أو تعد من قبيلة على الأخرى وتزحف الجنود - جنود الباشوية - بالضرورة ومن أسر من الصبيان والنسوة يرد لأهله ، ومن كان في سن الجندية يدخل في سلكها ولا يعامل معاملة الرق ، بل يتمتعون بكامل حريتهم ولا يتمتعون الزواج مثل الجنود المجندة من الأهاليين - المصريين - حسب اللزوم لسد النقص الموجود في الجنود كما هو الجاري في كسل بلد ويستحقون الرتب حسب النظام العسكري ، فيقطعون مراحل التربية والتدرب الانسانية قطعا متواصلا ، الأمر الذي يؤدي الى ارتياح الأهاليين المتشددين (١٧) .

كما أن محمد سعيد أصدر أمرا بإلغاء الجمارك بين مصر والسودان ، وأمر بإيقاف التجارة في الرقيق وصيده ، وجاء في هذا الأمر : أن مبيع وشراء الجوارى السود والعبيد الذين صار جلبهم من السودان ( جنوب السودان ) ودارفور صار منعه من طرفنا كليا ، وقد صدر أمر من طرفنا في هذا التاريخ الى المالية لأجل التحرير الى كمرك ( كمرك ) أسوان وإلى مدير جرجا وأسيوط في خصوص عدم إعطاء الرخصة للجلايين المارين عليهم بالأسرى الى مصر ، فحين تصدر هذه الممنوعة معلومكم - يوجه الأمر لحكمदार السودان - يلزم الدقة والاعتناء التام في منع بيع وشراء - شراء - الجوارى

(١٦) دفاتر المحبة السنوية : رسالة من محمد علي الى حكمदार السودان في ٢٠ رجب ١٢٥٩ هـ .  
(١٧) دفاتر المحبة السنوية ، دفتر رقم ١٠ من ١٧ بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٦٠ هـ من رسالة خسرو باشا الى قسطل انجلترا .



والعبيد ببلاد السودان سرا وجهرا ، وإذا وجد جلايين بيدهم أسرى وقاصدين الجلب الى مصر يصير حصرهم وارجاعهم الى محلهم(١٨) .

ونتيجة لهذا المنع اتخذ حكامدار السودان في عهد سعيد اجراءات مشددة لمنع الاتجار في الرقيق او صيده ، وكان البحارة الذين يعملون مع التجار الأوروبيين في النيل الأبيض يحضرون معهم بعض الرقيق فأمر بضبط هؤلاء وعق الرقيق المجلوب(١٩) ، وذلك تمشيا مع أمر المنع ومسايرة للنفوذ الانجليزى على الباشوات المصريين .

ولم تكن أوامر محمد سعيد بالغاء الرق التي صدرت منذ عام ١٨٥٧ م متأثرا كثيرا بالآراء الغربية التي كانت تنادى بتحريم الرقيق ، بالأوامر التي تجد مجالا لتطبيقها لأن الرق كان متغلغلا في كيان السودان الاجتماعى والاقتصادى من الأزمنة القديمة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تدفق المغامرون الأوروبيون من « حثالة القوم » على السودان الذين كانوا يهتمون فقط بالوصول الى الغنى السريع ، فتاجروا في الرقيق وعمل بعضهم كقناصل للدول الأوروبية ليتمتعوا بالامتيازات الأجنبية دون أن تسرى عليهم قرارات الباشوية المصرية أو تعليمات حكامدارى السودان .

وقد شارك هؤلاء الأجانب في تجارة الرقيق وتمسدت جنسياتهم ، وصارت هناك بالحرطوم سبعة بيوت أو شركات أجنبية تعمل في التجارة وهي أربع شركات لفرنسيين ، واثنان لانجليز وواحدة ايطالية ، استمرت تعمل في تجارة الرقيق حتى عام ١٨٦٢ م عندما بدأت في التخلي عن العمل بهذه التجارة للتجار العرب الذين كانوا منافسين اقوياء . وكانت تجارة الرقيق قد تعقدت لأنقنصليات الدول الأوروبية كانت تعمل في الحرطوم جاهدة لمرقلة كل قانون يحرم على رعاياها الاتجار فيما يريدون ، ومن الغريب أن معظم هؤلاء القناصل وغيرهم كانوا يتاجرون في الرقيق(٢٠) ومن الغريب أيضا أن تتدخل القنصلية البريطانية لحماية التجار الانجليز الذين يعملون في تجارة الرقيق بالسودان رغم أن انجلترا كانت وراء حملة الغناء الرق

(١٨) دوائر الحمية السنبة . دفتر رقم ٧٢١ لقيده الأوامر واللوائح بديوان الخديوى ، مكتوبة رقم ١٠ صفحة ١٣ بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٢٦١ هـ .  
(١٩) د . مكى شبيكة : السودان عبر القرون ص ١٤٠ .  
(٢٠) ضراى صالح : المرجع السابق ص ٧٤ .



ليس في السودان فقط بل وفي المسالم كله . فنجد الحكومة البريطانية تحمي تاجر الرقيق الماطي المولد البريطاني الجنسية ديونو Debono عندما اتهمته حكمدارية السودان بالاتجار في الرقيق عام ١٨٦٢ م بحجة أنه لا توجد أدلة كافية ضده<sup>(٢١)</sup> .

وفي عهد الحديوي اسماعيل اتخذ التدخل الأجنبي موقفا آخر ضد تجارة الرقيق ، موقف يتضح فيه التناقض ، إذ في الوقت الذي ترغم فيه الحديوية من جانب إنجلترا على التوقيع على معاهدة لالغاء الرق يتصرف القناصل والموظفون والتجار الأوروبيون في ظل الحماية - حماية الامتيازات الأجنبية - فيساعدون سواء بأنفسهم أو بواسطة غيرهم من التجار العرب على استمرار صيد الرقيق والاتجار فيه .

لم يكن الحديوي اسماعيل يأقل من سعيد باشا حماسة لمقاومة تجارة الرقيق في امسودان وقد بذل جهودا مخصصة للقضاء على الرق بالتعاون مع القوى الأوروبية ، وعلى هذا فان رغبته في استكمال وحدة وادي النيل بفتح أقاليمه السودانية الغربية والجنوبية ارتبطت برغبته في القضاء على الرق ، وكلا الرغبتين ارتبطتا معا باستخدام أعداد متزايدة من الأوروبيين المسيحيين في السودان ، وكان صمويل بيكر Samuel White Baker أشهر من حقق للحديوي اسماعيل رغباته هذه<sup>(٢٢)</sup> .

ونتيجة لحث الحكومة البريطانية أصدر الحديوي اسماعيل في مارس ١٨٦٥ م ما عرف باسم البرنامج المفصل لمكافحة السرقة والنخاسة في السودان ، الذي فرض رقابة شديدة على نشاط الجلايين والتجار في النيل الأبيض الذين يستخدمون أسلحة نارية في استمرار نشاطهم ، ويدعو البرنامج قناصل الدول الأوروبية بالخطوط برفع حمايتهم عن تجار الرقيق مهما كانت جنسياتهم من العرب أو الأوروبيين ، ولعل استخدام السير صمويل بيكر عام ١٨٦٩ م ثم الكولونيل غوردون عام ١٨٧٣ في مديرية خط الاستواء ثم عقد معاهدة الغاء الرق بين مصر وبريطانيا عام ١٨٧٧ م كلها دلائل على أن الحديوي اسماعيل يرغب حقيقة في القضاء على السرقة والنخاسة<sup>(٢٣)</sup> .

(٢١) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ١٩٠٠ - ٨٥ ص ٨٥  
(٢٢) R.D. Collins and R.L. Tignor : Egypt and The Sudan, P. 72.  
(٢٣) د. محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ١٢٢ .



كما أن الحديوي اسماعيل أقر مسألة شراء الزرائب من تجار الرقيق على طول النيل الأبيض ، وبضغط من قناصل الدول في الخرطوم أجبر التجار من رعايا الدول الأوروبية على بيع زرائبهم للحكومة ، وشجع اسماعيل سياسة شراء الزرائب من التجار ، وبلغ ما دفعته الحكومة في ذلك زمن جعفر باشا مظهر حكام السودان ( من ١٨٦٦ إلى ١٨٧١ م ) ما يربو على المائة ألف جنيه<sup>(٢٤)</sup> ، ونتيجة لهذه الإجراءات إلى جانب حظر توريد الأسلحة والذخائر إلى أصحاب الزرائب انتقل نشاط التجار الأجانب وغير الأجانب لممارسة تجارة الرقيق إلى بحر الزغال ونهر السوبات وإلى أعالي النيل مما استدعى من اسماعيل إلى متابعة نشاط هؤلاء بضم تلك الأقاليم إلى بقية القطر السوداني ، ومن هنا جاء استخدامه للسياسة صمويل بيكر ثم من بعده للكونوليل غوردون .

واستند اسماعيل في استخدامه لصمويل بيكر إلى أنه يعرف جهات النيل العليا وأنه شارك في كشف منابع النهر وإربط اسمه باكتشاف بحيرة البرت ، وقد استجاب اسماعيل في استخدام بيكر إلى رغبة ولي عهد بريطانيا الذي حضر حفل افتتاح قناة السويس ، ومن ثم حدد اسماعيل لبيكر مهمته في تخليص القبائل القاطنة في حوض نهر النيل من الهمجية السائدة بينها ، وإقامة حكومة ووضع قوانين والعمل على استتباب الأمن في تلك النواحي ، وتحقيق ما تفرضه الشرائع الانسانية من القضاء على الرق والقائمى بهذه العملية المنتشرين بكثرة في تلك النواحي ، وتيسير التجارة المشروعة بفتح طريق الاتصال بالبحيرات الكبرى الواقعة في خط الاستواء . وقد ظلت مهمة بيكر سارية من عام ١٨٧٠ م حتى استقالته عام ١٨٧٣ م .

وإذا كان صمويل بيكر قد نجح في جعل الجزء الأكبر من حوض النيل تحت حكومة الحديوي ، فإنه فشل في إقامة حكم مستقر ثابت ودائم ، ذلك أنه استخدم الشدة ضد زعماء القبائل واستولى على ممتلكاتهم من أغذية وأبقار بالقوة ، وانتقل نشاط تجار الرقيق بعيدا عن مراكزه العسكرية الثلاث التي أقامها ، ومن ثم فإن نجاحه كان ضئيلا جدا خاصة إذا قيس بالتكاليف الباهظة التي دفعت له نظير مرتبه السنوي والبواخر التي أعطيت له لتكون تحت تصرفه دون أن يستطيع الوصول بقواته إلى البحيرات الاستوائية ، ثم

(٢٤) د- مكى شبكة : السودان عبر القرون ص ١٦٨ .



عاد بعد ذلك الى وطنه مخلفا وراءه استياء عاما من المواطنين بسبب سياسته(٢٥) .

وبعد انتهاء مهمة صمويل بيكر استجاب الحديوي اسماعيل لنصيحة الإنجليز باستخدام الكولونيل شارلس غوردن Gordon فحل بذلك مدير انجليزى محل مدير انجليزى عام ١٨٧٤ م فى منطقة ذات أهمية كبيرة لمصر والسودان معا وهى مديريةى خط الاستواء التى بها منابع نهر النيل الدائمة ، مما يوحي بوجود مخطط انجليزى يستهدف فى النهاية السيطرة على تلك المناطق وبالتالى اخضاع مصر والسودان للنفوذ البريطانى ، ومن الغريب أن نجد الحديوي اسماعيل يعطى غوردون سلطات كبيرة ، رغم أنه كان يشغل منصب مدير مديريةى خط الاستواء الا أنه لم يخضع لسلطة حاكمدار عموم السودان بل اطلقت يده فى الجزء الجنوبى من السودان ، وأنعم عليه الحديوي عام ١٨٧٥ م برتبة الفريق فصار يعرف باسم غوردون باشا ، وصارت رتبته العسكرية مساوية لرتبة حاكمدار السودان ، وكل هذا يسعى السياسة الانجليزية وتديرها(٢٦) .

وسرعان ما عمل غوردون على تنفيذ مهمته فى جنوب السودان ، حتى قبل الوصول الى مقر مديريةى خط الاستواء وهى مدينة غندكرو ، اذ أصدر أثناء وجوده فى الخرطوم قرارا بتاريخ ١٧ مارس ١٨٧٤ م يقضى بأن تحتكر حاكمدارية السودان تجارة العاج باعتبار أن هذه التجارة كانت السنار الذى يختفى وراءه تجار الرقيق ، كما يقضى القرار بعدم السماح لاي فرد من دخول مديريةى خط الاستواء - مركز تجارة كل من العاج والرقيق - الا بعد الحصول على تصريح من الحكمدارية بالخرطوم أو من المديرية - أعنى مديريةى خط الاستواء - ، وقد أدى هذا القرار الى الاضرار بالتجارة المشروعة اذ صار الشك قائما فى كل راغب لدخول مديريةى خط الاستواء بأنه تاجر رقيق ، مما تسبب فى تعطيل الملاحة فى النيل الأبيض ، وتعطيل نشاط التجارة سواء كانوا من تجار الرقيق أم من أصحاب التجارة المشروعة ، مما تسبب فى زيادة تدمير السودانيين من الحكومة التى صاروا ينتهزون كل فرصة لتقاومتها ، ويعملون لتقويض أركانها ، وكان تجار الرقيق على وجه الخصوص هم الذين آزروا محمد أحمد المهدي وأشعلوا الثورة فى السودان(٢٧) .

(٢٥) ضرار صالح : المرجع السابق ص ٧٩ .

(٢٦) عبد الرحمن الراعى : المرجع السابق ص ١١٧ - ١١٨ .

(٢٧) د- محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ١٣٤ .



وحقيقة نجاح غوردون في تثبيت الأمن في ربوع مديرية خط الاستواء وفي مطاردة تجار الرقيق ولكن مما لا شك فيه أن غوردون تسبب في ضياع أوغنده التي كانت تنظر شمالا في ارتباطها بالعالم الخارجي ، إذ أنه ساعد الملك أميتسا على الاستقلال بأوغنده التي أضحت تنحصر شرقا نحو كينيا وشرق أفريقيا وانقطع اتصالها بمجرى النيل<sup>(٢٨)</sup> . وغنى عن البيان أن غوردون لم يكن يبغى من استقلال أوغنده دفاعا عن مصلحتها ، بل كان ما يبغيه أن تكون بعيدة عن الارتباط بمصر والسودان حتى تصير بعد لقمة سائفة لانجلترا ، وقد بسطت فعلا حمايتها عليها بعد فصل السودان<sup>(٢٩)</sup> .

وعندما صار غوردون حكيما لعموم السودان ، ونقل مقر عمله من غندكرو إلى الخرطوم اقترح لمجانبة مسألة الرق في السودان مشروعا يقضى باعتراف الحكومة بتملك الرقيق الحالي لملكه الذين عليهم تسجيل رقيقهم في المديرية في بطاقات تحمل صفات الرقيق ، وأن تستمر الملكية للرقيق اثني عشرة سنة يصبح بعدها كل الرقيق أحرارا ، وأعطى المشروع للحكومة تحرير الرقيق قبل هذه المدة إذا ثبت إساءة المالك معاملة رقيقه . ولكن هذا المشروع لم تصدر به إرادة من الخديوي لأن بنوده تضمنت في مشروع كبير انتهى بمعاهدة بين مصر وانجلترا بشأن الرقيق<sup>(٣٠)</sup> .

وكان لغوردون موقف معادى من الزبير رحمت ومن ابنه سليمان ، ورغم معارضة الزبير في تنفيذ أوامر الحكم الإدارية بإقرار الأمن في بحر الغزال وفي دارفور إلا أنه احتجز في القاهرة عندما ذهب ليشكو حكام السودان. وترك ابنه سليمان ليتولى الزعامة في بحر الغزال إلا أن غوردون اتخذ من سليمان موقف المشكك في ولائه ، واعترض على عودة الزبير إلى السودان ، وحاول غوردون إذلال سليمان بن الزبير مما دفع بالأخير إلى رفض أوامر غوردون الذي حاربه حتى قتل سليمان على يد الإيطالي جيسى في يوليوس ١٨٧٩ م .

حاول غوردون تبرير مقتل سليمان بن الزبير بالقول بأن سليمان كان

(٢٨) شرار صالح : المرجع السابق ص ٨٠ .

(٢٩) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٤ .

(٣٠) د . مكى شبيكة : السودان عبر القرون ص ٢٠٧ .



فهيه الخاطيء هذا في أن الحكمدارية صارت هدفًا لعداء طبقة كبيرة من أعيان السودان وتجاره ، وفي هذا المجال نستشهد بما قاله السيوداويل في مقدمة كتاب رسائل غوردون إلى أخيه أن الخديوي اسماعيل عهد إلى الكولونيل غوردون مطاردة تجار الرقيق في السودان ، ولكن المجهودات العنيفة التي بذلها ذلك الضابط الانجليزي لم يكن لها من نتيجة عملية سوى إثارة الطبقة التي كانت مصر تعتمد عليها في السودان(٣٢) .

لم تكف إنجلترا بالجهد التي كان الخديوي اسماعيل يبذلها لحث موظفيه في السودان للقضاء على تجارة الرقيق ، بل استمرت في ضغطها عليه لكي يقرر إنهاء الرق في مصر والسودان في وقت محدد ، وانتهت الضغوط البريطانية باستسلام اسماعيل للتوقيع على معاهدة مع بريطانيا في ٤ أغسطس ١٨٧٧ م تتعلق بمعالجة مسألة الرقيق . وقد نصت تلك المعاهدة على تعهد الحكومة المصرية بمنع دخول الرقيق الأفريقي إلى الأراضي المصرية وملحقاتها ، ومعاقبة كل من يدخل رقيقاً إلى مصر وممتلكاتها . وتعمل على تهدئة الأحوال بين القبائل السودانية الجنوبية المتقاتلة حول الاستيلاء على الرقيق وبيعه . وكان أخطر ما في المعاهدة رقم ٦ التي أعطت للسفن الانجليزية حق التنقيب والبحث والقبض على أي مركب تكون متعاطية تجارة الرقيق ، وكذلك يصير ضبط أي مركب مصرية تنحى فيها شبهة وجود رقيق بها للبيع أو تكون تعاطت بيع الرقيق في أثناء سفرها بخليج عدن وفي ساحل بلاد العرب وبالجبهة الشرقية من أفريقيا وبيماه سواحل مصر والجهات التابعة لها(٣٣) .

ونص الدكرينو الخاص بالغاء تجارة الرقيق الصادر بنفس تاريخ المعاهدة والموقع من قنصل عام إنجلترا في مصر المستر فيفيان ، ومحمد شريف باشا ناظر الخارجية المصرية ، على سريان نصوص المعاهدة بحيث تنتهي مسألة الرق كاملة بشقيها التملك والتجارة في الأراضي المصرية في مدة سبعة سنوات من تاريخ المعاهدة ، وفي مدة اثني عشر سنة في جهات السودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية .

(٣١) Gordon : The Journal of Major-General C.G. Gordon, P. XV .. XVII.

(٣٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٨ .

(٣٣) مجموعة الوثائق السياسية الجزء الأول : المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس . . . جميعها وقدم لها وعلق عليها د. راشد البراوي ، ص ٩٧ - ١٠٣ .



يشجع الاتجار فى الرقيق ، فقد ذكر أنه بموت سليمان جات نهاية تجارة الرقيق امتى وصفها غوردون كثير بأنها سوف تقود الى اضطرابات فى المستقبل ونتائج سيئة فيما بعد لعدم قيام حكم مناسب(٣٩) . وتسبب غوردون فى

بل ان الحكومة الانجليزية ربطت بين اعترافها بامتلاك الحديوية المصرية لسواحل الصومال حتى رأس حاقون فى سبتمبر ١٨٧٧ م وبين منع تجارة الرقيق فى تلك المناطق مع السماح للسفن الانجليزية بمراقبة المياه الصومالية وضبط أية سفينة تحمل رقيقاً من الموانئ الصومالية أو تلك السفن المشتبه فى القيام بهذه التجارة وتسليمها الى الجهات المختصة ، وكل ذلك فيه افتئات على سيادة مصر ومصالحها ، حتى ان عقد هذه المعاهدة لم يكن - فى رأى المؤرخين - عملاً حكيماً ، ولم يكن توجيه أية ضرورة ، وأجمع المعاصرون على أنه كان من المتعذر تنفيذها ، كما أجمعوا على أنها كانت السبب الذى أشعل ثورة محمد أحمد المهدي وأدى الى ضياع السودان ، وكان من رأى غوردون نفسه أن الانجليز أرغموا الحديوى ارغاماً على عقدها(٣٩) .

وقد استند غوردون على تلك المعاهدة غير العملية فى التنكيل بتجار الرقيق ، حتى أنه عندما كان يعجز عن معاقبتهم بالقتل رمياً بالرصاص فإنه كان يضربهم بالسياط ويصادر جميع ممتلكاتهم وينزع عنهم ملابسهم حتى يسبوا كما كان آدم يمشى عرياناً لا يستتره شيء(٣٥) مما اضطر هؤلاء الى أن يلجئوا الى أوكارهم القديمة فى بحر الغزال وفى دارفور واشغال الثورات ضد الحكومة التى يرأسها غوردون ومن الأمور المؤثرة للدهشة أنه مع شدة غوردون ضد تجار الرقيق السودانيين ، فإنه كان يتخذ من الرقيق المصادر من التجار أدوات لتحقيق أهدافه ومصالحه ، فيستخدم الرجال جنسودا فى جيشه ويهدى الأطفال للرحالة الأوروبيين ، بل كان يلجأ فى بعض الأحيان الى بيع النساء والأطفال خارج السودان ، وبمعنى آخر أنه أحل لنفسه ما حرمه على أهل السودان . وكل ما فعله هو أنه أبقى المنزل مشتتلاً بحيث لم يستطع رءوف باشا وعبد القادر باشا اللذين خلفاه أن يفعلوا شيئاً لاطفاء اللهب(٣٦) .

(٣٤) د . محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ١٩٥٠ ص ١٣٥ .

(٣٥) ضراى صالح : المرجع السابق ص ٩٤ .

(٣٦) F.R. Wingate : Mahdism and the Egyptian Sudan, P. 12.



#### استخدام موظفين أوروبيين :

وتجلى التدخل الأجنبي في السودان في استخدام موظفين أوروبيين لتصريف أمور السودان \* فمع العلم أن هؤلاء الموظفين عليهم محاذير أهمها :

**أولا :** ولاؤهم لأوطانهم قبل ولائهم للحكومة التي تستخدمهم وتعطيهم مرتباتهم \*

**ثانيا :** أنهم أكثر تكلفة من الوطنيين على الحزاة التي تشكو من الافلاس \*

**ثالثا :** أن وجودهم مؤقت في وظائفهم ومن ثم يحرصون على جمع أكبر قدر من الأموال يحملونه معهم عند انتهاء مهمتهم \*

**رابعا :** أنه باستخدامهم يحجبون الوطنيين من مصريين وسودانيين عن تولى هذه الوظائف \*

**خامسا :** أن استخدامهم فيه إساءة إلى شعور أهل البلاد المسلمين باعتبار أن هؤلاء الموظفين غير مسلمين ولا يراعون عادات وقيم المجتمع الإسلامي في السودان \*

ورغم هذه المحاذير استخدم باشوات مصر من أسرة محمد على موظفين أجانب في السودان ، كما هو الحال في مصر ، إلى جانب الموظفين الأتراك بينما اقتصر استخدام الوطنيين من مصريين وسودانيين على الوظائف الصغيرة تحت رئاسة الموظفين الأوروبيين ، ونتيجة لهذه المحاذير ساهم وجود الموظفين الأوروبيين وسياستهم في أداء وظائفهم بالسودان إلى اشتعال الثورة في هذا القطر ضد الحكم الذي استعان بهؤلاء الموظفين ووثق بهم \*

ومن المهم القول بأن محمد على كان يدرك محاذير استخدام الأجانب كموظفين في مصر والسودان وطالما بقيت الباشوية قوية لم يكن هناك خطر يذكر من هؤلاء الموظفين الأجانب ، الذين يبدو خطرهم واضحا عندما تصاب الباشوية بالضعف ، وما يؤثر عنه وعن عباس أنها لم يستخدما موظفين أوروبيين في السودان ، بل إن سعيد نفسه الذي فتح مصر والسودان على مصراعها أمام الأوروبيين المتدفقين المسؤولين بحماية الامتيازات الأجنبية لم



يستخدم موظفين أوروبيين في إدارة شئون السودان .

ولكن سعيد عين موظفا أرمنييا مسيحيا مديرا للخرطوم عام ١٨٥٧ م هو أراكيل بك من جنس نوبار باشا ، وأثار تعيينه اعتراضات السودانيين الذين كانوا يتعصبون لدينهم ولا يقبلون أن يتسولوا المساشوية عليهم الا المسلمين ، وعده النزعة الدينية لها أهميتها خاصة عند اندلاع الثورة المهدية<sup>(٢٧)</sup> . وقد أدى رأس المعارضين قبائل الشكرية ، وإن كانت تلك الاعتراضات لم تصل الى حد اندلاع ثورة عامه بسبب وفاة المدير في العام التالي . ومع ذلك فإن سابقة تعيين مديريين مسيحيين قد تأسست ، بنتائج مشنومة أمام الادارات التالية<sup>(٢٨)</sup> .

ارتبط استخدام الموظفين الأوروبيين في السودان بأعداد كبيرة في عهد الخديوي اسماعيل بظاهرتين الأولى استكمال وحدة وادي النيل وما يستتبعه ذلك من احتياجات في الادارة والجيش إلى وفي المقاسميين الأوروبيين من المكشفيين لمناجم نهر النيل ، والظاهرة الثانية زيادة النفوذ الأجنبي في مصر وبالتالي في السودان نتيجة حاجة اسماعيل إلى مساندة الدول الأوروبية وعلى رأسها إنجلترا لمشروعاته لتدعيم استقلاله وتوسيع هذا الاستقلال ، وحاجته إلى الأموال من المصارف الأوروبية لأصرف منها على مشروعاته سواء في مصر بزيادة مساحات الاراضي المزروعة قطنا وما يستلزمه ذلك من شق الترع والقنوات واقامة القناطر وغير ذلك من أمور العمران أو مشروعاته في السودان بتوسيع القطر السوداني في الغرب والجنوب والشرق .

كان الخديوي اسماعيل حريصا على رفاهية وأمن السودانيين ، ولذلك رأيناه دائما يحرص على اصدار التعليمات للحكمداريين والمديرين بمراعاة المصلحة العامة ، وتبدو هذه التعليمات واضحة في رسالة وجهها إلى حكمدار السودان موسى باشا حمدي جاء فيها : إن هذا القطر الجسيم أحق بالملكة - يقصد مصر - من قديم العهد وأصبح حقا مكتسبا لها ، فالواجب يقضي بعدم اضعاف شبر من حدوده المعينة وبما أن تعمر واصلاح الاقليم المذكور وادخاله في عداد المديرية المصرية التي هي أكثر عمراننا وازدهارا ، وكذا توسيع نطاق تجارته من أقصى أمالي وأفكارى ببناء عليه يلزم أن تعاملوا سكانه وقاطنيه بالعدل والحفاية وأن تبدلوا أقصى جهدكم في تزويد عمرانهم

(٢٧) حرار صالح : المرجع السابق ص ٧١ .

R. Collins and R. Tignor : Ibid, P. 71.

(٢٨)



وتوسيع نطاق تجارته وإيصاله إلى غاية الكمال من جهة الأمن والانضباط العام<sup>(٣٩)</sup> .

وهذا الحرص من جانب اسماعيل على مصلحة السودان قلل من أهميته استخدام موظفين أوروبيين مسيحيين ليست لهم خبرة بعادات وتقاليده عرب السودان المسلمين ، ومن ثم أساء هؤلاء الموظفون إلى أهل السودان وبالتالي إلى وحدة وادي النيل ، وقد استعان اسماعيل بموظفين من جميع الجنسيات الأوروبية تقريباً ، كان منهم إنجليز وفرنسيون ودانمركيون وإيطاليون وسويسريون ونمساويون وألمان وأمريكيون خلال عشر سنوات من حكمه من عام ١٨٦٩ إلى عزله عام ١٨٧٩ م ، بدأت تلك الاستعانة باستخدام صمويل بيكر الإنجليزي مديراً لخط الاستواء ليستفيد منه ومن غوردون بعده في تنفيذ قرارات منع تجارة الرقيق وصيده<sup>(٤٠)</sup> .

بقى بيكر مديراً لخط الاستواء من عام ١٨٦٩ إلى عام ١٨٧٣ م ، وخلفه في نفس المنصب غوردون لمدة أربع سنوات أخرى من ١٨٧٣ إلى ١٨٧٦ م سار أثناءها على سياسة سلفه بيكر في مقاومة تجارة الرقيق وفي بسط سيادة الباشوية على تلك الأجزاء الجنوبية التي صارت جزءاً من السودان وخاصة ضم منابع النيل الدائمة في هضبة البحيرات إلى حكم الباشوية بما فيها ممالك البحيرات العظمى وإن كانت وسائله - وسائل غوردون - كانت أكثر سلمية<sup>(٤١)</sup> . وعندما غادر غوردون مديرية خط الاستواء استخلف في خط الاستواء وكيله الضابط الأمريكي « بروت » Prout الذي كان يخدم في الجيش المصري ثم خلفه إبراهيم فوزي بك الذي فصله غوردون عندما صار حاكماً عاماً للسودان وأحيل محله الدكتور إدوارد شنيتزر Edward Schnitzer وهو طبيب ألماني صاحب غوردون في السودان واعتنق الإسلام وعرف باسم أمين بك وأخلص لمصر<sup>(٤٢)</sup> ، وظل هناك حتى أرغم من جانب الإنجليز عام ١٨٨٩ م على الجلاء عن المديرية التي وُضع الجزء الجنوبي منها مع أوغندة عام ١٨٩٣ م تحت الحماية البريطانية . وكان غوردون أثناء وجوده مديراً لخط الاستواء يستخدم عدداً من الموظفين الأوروبيين فسالى جانب بروت وشنيتزر ، فإنه استخدم الإيطالي رومولو Romolo Gossi الذي استطاع رفع العلم المصري عند مدخل بحيرة

(٣٩) دوائر الحية السنوية ، دفتر رقم ٥٢٦ صفحة ٥٨ ، الرسالة بتاريخ ٦ شوال عام

١٢٧٩ هـ .

J. Spencer Trimingham : Islam in the Sudan, P. 92.

(٤٠)

R. Collins and R. Tignor : Ibid, P. 73.

(٤١)

(٤٢) عبد الرحمن الراجحي : المرجع السابق ص ١٢٦ .



البرت في ١٠ أبريل ١٨٧٦ م . وشايين لونج . Chailet Longe  
الضابط الأمريكي الذي كشف بحيرة كيوجاي عام ١٨٧٤ م وسماها بحيرة  
إبراهيم .

لم تخل ناحية من نواحي السودان من وجود موظفين أوروبيين ، فقد  
عين الحديوي اسماعيل السويصري « فرتر منزنجر » Werner Munzinger  
حاكما على مصوع عام ١٨٧٥ م ، وعندما نجح في الاستيلاء على إقليم بوغوص  
أو سنييت بين الناكه ومصوع كافاه اسماعيل بتعيينه حاكما على السودان  
الشرقي الممتد من سواكن في الشمال إلى راجينا أو رهيطه في الجنوب بما في  
ذلك إقليمي بوغوص وتاكة وذلك منذ فبراير ١٨٧٣ م . وظل في هذا المنصب  
حتى قتل أثناء الحرب الحبشية المصرية عام ١٨٧٥ م (٤٣) .

ومما هو جدير بالملاحظة أن منزنجر هذا كان يعيش في مصوع منذ  
عام ١٨٦٠ وتزوج بسيدة حبشية من أهالي البوغوص ، ثم شغل منصب  
قنصل فرنسا في ذلك الثغر ، وعاون الإنجليز في حربهم مع الحبشة بما له  
من الدراية بأحوال البلاد ولغتها ومسالكها (٤٤) . وعندما عينه اسماعيل في  
منصب حاكم السودان الشرقي أنعم عليه برتبة البكوية ثم الباشوية . وهو  
الذي زين للحديوي مسألة ضم بلاد الحبشة واشترك في العمليات العسكرية  
ضد الأحباش حتى قتل ، كما اشترك في قيادة هذه الحملات كذلك الكولونيل  
الدانمركي الأصل أرندروب Arendrup . تلك العمليات التي شارك فيها  
ضباط أمريكيون اتهموا بالتواطؤ مع الأحباش مما أدى إلى خسارة الحديوية  
في حربها مع الحبشة خسارة مادية وبشرية كبيرة وإن كانت الحبشة لم تحرز  
مكاسب تذكر .

وفي ساحل أفريقية الشرقية استخدم الحديوي اسماعيل الضباط  
الاسكتلندي ماكيلوب McKillop وأنعم عليه برتبة الباشوية وكلفه ضم  
سواحل الصومال حتى مصب نهر جوبا وقد وصلت هذه الحملة إلى بغيتها  
في أكتوبر ١٨٧٥ م ، ولكنها انسحبت إلى رأس حافون في ديسمبر من  
نفس العام تحت ضغط بريطانيا .

وكان جنرال غوردون أول أوروبي مسيحي يشغل منصب الحاكم العام  
للسودان ، وأحاط نفسه بهيئة من الموظفين الأوروبيين والأمريكيين الذين  
ساعدوه في محاربة تجارة الرقيق في مديريات السودان ، مما جعل

(٤٣) د - محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ١٢٥ .

(٤٤) عبد الرحمن الرفاعي : تاريخ السابق ص ١٤٢ عن ترجمة منزنجر باشا بقلم المسير  
دور بك في مجلة الجمعية الجغرافية العدد الأول من السنة الأولى ( نوفمبر ١٨٧٥ - فبراير  
١٨٧٦ م ) ص ١٢١ .



السودانيين يعتقدون أن غوردون وزملاءه الأوروبيين لم يهدموا فقط الاقتصاد السوداني ، ولكنهم اقتنعوا بأن هؤلاء المسيحيين هدفهم هدم مبادئ وتعاليم الدين الإسلامي(٤٥) .

وكان هؤلاء الموظفين الأجانب قد تقلدوا مناصب كثيرة كمفتشين ومديرين في مديريات السودان ، وأصر على استخدامهم وهدد بالاستقالة إذا لم يستجيب الحديوي لطلبه ، وبرر استخدام موظفين أجانب في السودان بأن : الأشخاص - يقصد الموظفين - الدناقلة والبجاجة الموجودين في جهات بحر الغزال والرول ودارفور من الضروري إزالتهم من تلك الجهات بالكيفية لأنهم حرامية ، وأضاف أنه لا يمكن إزالتهم بتعيين المأمورية أو أبناء عرب - يقصد بالآولين الأتراك ، وبالأخرين المصريين والسودانيين - ولذا قصدنا أن الدكتور أمين أفندي - دكتور شنيترز الألماني - يكون يخط الاستواء وكيله عليه ومسيو جيسى - الإيطالي - يتوجه إلى جهة بحر الغزال ، ومسيو فردريك روسيه - Rosset - يتوجه إلى دارفور(٤٦) .

وعندما حصل غوردون على موافقة الحديوي إسماعيل بادر بوضيح موظفين أجانب على رأس مديريات السودان ، فتولى الإيطالي روملو جيسى منصب مدير مديرية بحر الغزال ، الذي ظل يشغل هذا المنصب حتى عام ١٨٨٠ م ثم خلفه الإنجليزي ليتون Lipton ، وفي مديرية دارفور تولى كل من النمساوي سلاطين Slatin الذي زكاه لغوردون الدكتور شنيترز عام ١٨٧٨ م بأنه شخص مناسب للخدمة في السودان ، وكان سلاطين يعمل ضابطاً في حامية البوسنة عندما تلقى رسالة من غوردون يدعوه للخدمة في إدارة حكم السودان(٤٧) ، وتولى سلاطين حكم دارة ، وأميلياني Ameliani النمساوي أيضاً حكم كوبي ، والإيطالي ميسداليا Messedaglia حكم الفاشر وبقي الأتاني دكتور شنيترز مديراً لحق الاستواء ، وتم استخدام النمساوي أرسست مانرو Manro مفتشاً في فاشودة . هذا إلى جانب أن غوردون عين الألماني جيجلر Giegler وكيلاً للحكمدارية بعد أن أنعم عليه برتبة اللواء(٤٨) . وقد ارتفع جيجلر بسرعة من وظيفة مفتش في تلغرافات

(٤٥) R. Collins and R. Tignor : Ibid, P. 75.

(٤٦) دفاتر الحمية السنية : دفتر رقم ٥٠ وارد تلغراف .

(٤٧) Richard Hill : Slatin Pasha, P. 6.

(٤٨) د. مكي شببكة : السودان عبر القرون ص ٢٢١ .



السودان فوكيل الحكمادارية أثناء حكمادارية غوردون الى رئاسة الادارة التي انشئت لمحاربة تجارة الرقيق في حكمادارية ربوف ، ثم وجد نفسه بعد ربوف على رأس حكومة السودان الشاسع بواجه ثورة دينية الى جانب أمور الادارة المعقدة التي لم يكن ليجهدها<sup>(٤٩)</sup> .

وشارك موظفون أجانب في كشف نواحي مجهولة في أطراف السودان وساحل البحر الأحمر كان منهم الى جانب صمويل بيكر وغوردون الانجليزيان ، كل من الضباط الأمريكان بوردي Purdy وكولستن Colston اللذان شاركوا مع ضباط مصريين في كشف الصحراء الشرقية بين البحر الأحمر ومجرى النيل في مصر وشمال السودان ، والأمريكي شاييه لونج الذي شارك في كشف بحيرة ابراهيم في مديرية خط الاستواء ، كما ذكرنا ، والأمريكي ميزون Maison الذي شارك مع بوردي وضباط في الجيش المصري آخرين في إرتياد دارفور ، كما شارك في إتمام كشف بحيرة البرت ، هذا الى جانب غيرهم مثل المهندس الأمريكي ميتشل Michel وأرنست لينان دي بلغون الفرنسي الذي كشف الطريق بين غندكرو ودوباغا عاصمة أوغندة ، والاطالاي روملو جيسى الذي حقق مواقع بحر الغزال .

كان استخدام هؤلاء الموظفين الأوروبيين المسيحيين من أسباب الثورة المهدية حيث شعر السودانيون أن الدول المسيحية قد نالبت عليهم وأرسلت هؤلاء الاداريين لظعن اسلامهم . وكانت الاجراءات التي اتخذها هؤلاء الموظفون ضدهم - أى ضد السودانيين - ما جعلهم يحقدون على الانراك والمصريين الذين جلبوا لهم الكفر الأوروبي<sup>(٥٠)</sup> ، هذا مع عدم ولاه هؤلاء الموظفون لمن استخدمهم بل كانوا أدوات بصورة مباشرة أو غير مباشرة في أيدي دولهم المتطلعة الى استغلال امكانيات السودان .

ومن ثم فلا غرابة أن نجد محمد احمد المهدي يلقي تبعات ما اصاب السودانيين من مظالم ومصائب على يد الموظفين الأوروبيين على عاتق الحكومة المصرية لأنها استخدمت أولئك الأجانب والدخلاء ولتتهم أمور العباد ، فحكموا سيوفهم في رقابهم وأتوا ما أتوه من الظلم وقتل النفوس وعسك الأعراس<sup>(٥١)</sup> . ومن ثم انضم الساخطون من السودانيين على التغفل القنصلي والتجاري الأجانب وأولئك المستائين من الغاء الرق الى المتضررين من الوقوع تحت حكم الأجانب ، المسيحيين في اشغال الثورة المهدية بالسودان .

M. Shebeika : British Policy in the Sudan, P. 33.

(٤٩)

(٥٠) نزار صالح : المرجع السابق ص ٩٤ .

(٥١) محمود القياي : السودان الحري والانجليز .



### التدخل الأجنبي وأحداث الثورة

تبين لنا مدى مسئولية التدخل الأجنبي في السودان في حدوث الثورة المهدية . وعلينا الآن تتبع مسئولية هذا التدخل في تشكيل الأحداث في السودان منذ اشتعال ثورة محمد أحمد في أغسطس ١٨٨١ م وحتى اتفاقية الحكم الثنائي للسودان عام ١٨٩٩ م . ذلك التدخل الذي تبنى ثلاث مواقف متناقضة كان لانجلترا اليد الطولى في رسمها بحكم احتلالها لمصر ، وبحكم مسئوليتها الى حد كبير عن حدوث هذه الثورة كما رأينا .

ويمكن توضيح هذه المواقف الثلاثة خلال مراحل مواجهة الثورة المهدية التي يمكن تحديدها فيما يلي :

**أولاً :** مرحلة ما قبل عودة غوردون الأخيرة الى السودان .

**ثانياً :** مرحلة بعثة غوردون الى السودان .

**ثالثاً :** مرحلة استرجاع السودان من الدولة المهدية .

وسوف نعالج كل مرحلة من هذه المراحل مهتمين بابرار مسئولية التدخل الأجنبي في أحداث كل مرحلة ، على النحو التالي ..

### السودان قبل بعثة غوردون للإخلاء.

عندما تأمرت الدول الأوروبية وعلى رأسها إنجلترا ونجحت في تأمرها بعزل الخديوي اسماعيل عام ١٨٧٩ م وتولية ابنه محمد توفيق مكانه ، استقال الجنرال غوردون من منصبه كحكمدار للسودان وعاد الى إنجلترا ، فخلفه محمد رفوف باشا التركي الأصل حكمداراً للسودان الذي أبقى على المديرين الأوروبيين في مديريات السودان والمهدين كان غوردون قد قلدتهم تلك المناصب ، وعندما فشل رفوف في معالجة الثورة المهدية استدعته الحكومة الخديوية وعينت مكانه عبد القادر حلمي باشا أقدر ضباط الجيش المصري .

غادر رفوف باشا الخرطوم في أوائل مارس ١٨٨٢ م ، بينما لم يغادر عبد القادر حلمي القاهرة الى الخرطوم الا في أوائل مايو فوصل الخرطوم في الحادي عشر من هذا الشهر . وفي الفترة بين سفر رفوف من الخرطوم وقدم



عبد القادر اليها قام جييجلر باشا(٥٢) بمهام الحاكم العام بالنيابة باعتباره كان منذ غوردون وكيلًا للحكمدارية ، وعندما ورد تلغراف من القاهرة يستفسر عن الحالة في السودان أجاب بأن الحالة في تحسن عن الأول !! وأنه بالعساكر الموجودة بالسودان يمكن إطفاء هذه الحركة ، ولا لزوم لتكليف مصر بمصاريف باهظة ، فاعتمدت الحكومة على هذا الحاين مع علمه الحقيقي بتجمع وعصاوة العربان بكامل وأكنان السودان .

وعندما سئل جييجلر كيف تقول إن الحال تحسن فلا ترسل الحكومة المصرية قوة عسكرية إلى الخرطوم قال أنه لا حق على في ذلك ، والحق هو على الحكومة نفسها كونها سمعت قول لاني لست جهادي (عسكري) حتى أعطى قول حقيقي ، وإنما الحكومة نفسها محقوقة في سماع قول ، وكان يلزمها النظر فيه ، فيظهر من ذلك أنها « مقصدة » منه يريد إرتباك حكومة السودان أو أن يكون أحدا أفهمه ذلك(٥٣) .

ولسنا في مجال مناقشة مسئولية الحكومة الحديوية في تصديق جييجلر والاستناد إلى أقواله في عدم إرسال نجدات عسكرية إلى الخرطوم ، وإن كان تصديقها إبنى أساسا لا على ثقتها بهذا الأجنبي ولكن لأن الظروف في مصر لم تكن تسمح بإرسال قوات عسكرية من مصر إلى السودان في الوقت الذي تازمت فيه الأمور بين العربيين والحديوي . ولكننا نوضح مسئولية جييجلر في إعطاء معلومات غير حقيقية ، وننساءل لصلحة من يعطى هذه المعلومات الحاطنة ثم يلقى اللوم على حكومة القاهرة لكونها وثقت به وصدقت ؟؟

وعندما وصل عبد القادر باشا حلمى إلى الخرطوم وأدرك خطورة الوضع في السودان ، بعث إلى المسئولين في القاهرة بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٨٨٢ م يطلب امدادات إذا أريد لمهمته أن تنجح كما رسمتها الحديوية ، ولكن هذا الطلب جاء بعد خمسة أيام فقط من موقعة التل الكبير وحدث الاحتلال البريطاني لمصر ، مما يدل على أن عبد القادر ظل جاهلا بتطورات الأمور في مصر(٥٤) ، كما جاء هذا الطلب في نفس الوقت قبل يوم واحد من مرسوم

(٥٢) أمانى الأصل عمل مفتشا في تفرغات السودان فمديرا لإدارة مكاتبة الرق فوكلا للحكمدارية كما ذكرنا سابقا .

(٥٣) يوميات عباس بك معاون حكمدار عموم السودان : تحقيق القائم عبد الرحمن زكى ص ١١٠ .

(٥٤) M. Shehelka : British Policy in the Sudan, P. 45.



الحديوى الذى أصدره فى ١٩ سبتمبر قبل أن يترك الاسكندرية فى طريقه الى القاهرة والقاضى بحل الجيش المصرى وبيع أسلحته أو تدميرها ، كما أن وجود قوات الاحتلال الانجليزية فى القاهرة لم يكن ليسهل مهمة عبد القادر حلمى فى السودان .

وعندما وجد عبد القادر صعوبة الاستجابة لمطالبه بعث فى ١٤ ديسمبر ١٨٨٢ يطلب من الحديوى إعفاء من منصبه ، رد عليه الحديوى فى اليوم التالى بأنه يتم إعداد القوات المطلوبة وسوف ترسل حال استكمال تجهيزاتها ، ومما هو جدير بالذكر أن الجيش العامل فى السودان كان يشمل وحدات سودانية ، كما أن الجنود السودانيين ثبتوا واستبسلوا فى معركة التل الكبير فى مصر (٥٥) . إلا أن الحديوى عاد فى ٢٤ ديسمبر فأصدر قراراً سرى بإعفاء عبد القادر من منصبه وتعيين علاء الدين باشا حكامداراً على السودان ، وسليمان نيازى باشا قومنداناً للعساكر بالسودان والضابط الانجليزى هيكس باشا William Hicks نيساً لأركان حرب الجنود هناك (٥٦) .

وقد أثارت مسألة إعفاء عبد القادر باشا من نظارة وحكمدارية السودان تساؤلات متعددة ، فيذهب كثيرون الى أن عبد القادر كان وحده الذى يقدر على اخماد ثورة المهدي وأن استدعاه كان لذلك دسياسة من أولئك الذين أرادوا للثورة أن تستفحل حتى يضع السودان من مصر ، وأن جماعة من الأجانب وشوابه عند الحديوى والقوا فى روعه أن الحكمدار الجديد لا يبعد أن يستقل بالبلاد السودانية فى غفلة من الحكومة المصرية (٥٧) ، أو أن الحكومة المصرية قد غضبت عليه لانتصاره على الثوار فى السودان ، أو أنها لا ترى بأساً فى تقلص نفوذها من السودان وبسط سلطان المهدي عليه (٥٨) .

ويرجع اهتمامنا بمسألة إعفاء عبد القادر حلمى من منصبه فى السودان الى ما نعتقد من وجود ضغط أجنبى على الحديوى ليعفى عبد القادر ، بعد أن

(٥٥) د. مكي شبكة : تاريخ شعوب وادي النيل ص ٦٦٠ .

(٥٦) د. مكي شبكة : السودان عبر القرون ص ٣٦٧ .

(٥٧) أحمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن ج ١ ص ١٣١ .

(٥٨) ابراهيم فوزى باشا : السودان بين غوردون وكشفنر ج ١ ص ١٢١ .



بدأ عبد القادر يطبق خطة عسكرية أثبتت نجاحا واضحا بالدفاع عن وادي النيل وترك محمد أحمد المهدي في فيا في كردفان ، وهي سياسة أفلقت محمد أحمد حتى طلب من أنصاره أن يدعون في صلواتهم بدعاء يقول : اللهم يا قوى يا قادر اكفنا شر عبد القادر \* ونجاح عبد القادر يهدم خطط الانجليز في السيطرة على وادي النيل جنوبه وشماله \*

كان على الانجليز بعد احتلال قواتهم لمصر وتوجيه السياسة المصرية بمشورتهم ، وبعد أن دفعوا الحديوي لكي يصدر قراره بحل الجيش المصري وبيع أو تدمير أسلحته أن يعالجوا المسألة السودانية بحكم أنهم شلوا حكومة الحديوي عن اتخاذ أى قرار دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية ولكن الانجليز اتخذوا موقفا غريبا بل ومتناقضا ، ففي الوقت الذي ادعوا فيه أن احتلالهم لمصر مؤقت وأن مسألة السودان لا تدخل في اختصاصهم ، نجسد الحكومة البريطانية تعدد قوة دفاع مصرية تسند قيادتها العامة الى ضابط انجليزي يدعى ايفلين وود Evelyn Wood ، وكلف ضابط انجليزي آخر بتدريبها هو فالنتين بيكر Valentine Baker واستخدمت ٢٥ ضابطا انجليزيا كقادة لافرع القوة المصرية التي بلغ عددها ستة آلاف جندي ، كانت مهمتهم كما ادعى الانجليز حماية مصر من أخطار الثورة السودانية \*

وأعلنت الحكومة البريطانية أن احتلال قواتها لمصر لا يفرض عليها الاشتراك في عمليات عسكرية بقصد الاحتفاظ بالسودان ، وأنها لن تتحمل أية مسئولية عما تتخذه حكومة القاهرة من اجراءات بشأن التعيينات لحكمادارية السودان أو للقوات المرسلة الى السودان ، وكل ما يمكنها عمله هو أن تنصح الحكومة الحديوية بالتخلي عن بعض الأقاليم السودانية على الأقل حتى يمكن الحفاظ على السودان الأوسط كمقدمة للدفاع عن مصر ، الا أنه من رغبة عسكرية ترى - الحكومة البريطانية - أن لابد من معرفة كنه الحركة - المهدية - ومدى تطورها واحتمالاتها ، وهل وصلت الى درجة أن تكون خطرا عسلي مصر نفسها(٥٩) \*

للتقرير عن الأحوال هناك حتى يمكن للحكومة البريطانية اتخاذ موقف نحو أحداث السودان بينما الموقف في السودان غير خاف على المسؤولين امبريطانيين: فقد بعث السير ادوارد ماليت Malet ، برسالة في ٢٨ أكتوبر ١٨٨٢ م

(٥٩) د \* مكى شببكة : السودان في قرن ص ١٦٦ . \*



إلى اللورد جرانفيل Granville وزير الخارجية البريطانية ، ملحق بها مذكرة وضعها السير شارلس ويلسون Wilson المستشار العسكري للقنصلية البريطانية في القاهرة أكد فيها أن الموقف في السودان يزداد سوءاً ، وأن المهدي يبدو أنه منصرف في كل مكان ، وإذا سقطت الخرطوم في يده فسوف يزحف شمالاً ما بطريق النيل أو بطريق سواكن والبحر الأحمر والسويس وأما بطريق امقاول لتجارة الرقيق من دارفور<sup>(٦٠)</sup> ، للاستيلاء على مصر ، التي لن تستطيع الدفاع عن نفسها بعد الغاء جيشها واقترحا تعيين الجنرال غوردون في السودان \*

كانت تلك شهادة بريطانية عن الأحوال في السودان ، ومع ذلك اتخذت الحكومة البريطانية قراراً بإيفاد بعثة لتقصي الحقائق ليس غير في إطار عدم رغبتها في تحمل أية مسئولية عن أحداث السودان ، وفي نفس الوقت أعلن البريطانيون أن وجهة نظر المستر غلادستون Gladstone رئيس الوزارة البريطانية في ثورة السودانيين تختلف عن رأيه في ثورة المصريين ، فقد رأى أن السودانيين قوم يناضلون للحصول على حقهم في الحرية<sup>(٦١)</sup> \* ومع ذلك فقد وافقت الحكومة البريطانية على تقرير اللورد دوفرين Dufferin السفير البريطاني في استانبول ، والسندى أبلغ محمد شريف باشا رئيس الوزارة المصرية بأنه ليس هناك اعتراض من قبل الحكومة البريطانية على استخدام مصر لضباط انجليز خارج الخدمة<sup>(٦٢)</sup> \*

وعندما أبلغ اللورد دوفرين تقريره إلى شريف باشا في ١٤ ديسمبر ١٨٨٢ م أدرك أن مصر لن تقبل فكرة التخلي عن السودان ، ويؤكد هذه الحقيقة سير أوكلاند كولفن Auckland Colvin<sup>(٦٣)</sup> بأن الرأي السائد في مصر عندما تقدم دوفرين بتقريره أن مصر لن توافق على سياسة من قواعدا أخلا السودان<sup>(٦٤)</sup> ، ومع ذلك تفاجأ الحكومة المصرية بوصول الكولونيل ستيوارت Stewart على رأس بعثة لتقصي الحقائق في السودان إلى سواكن ضمت شخصاً واحداً إلى جانب ستيوارت وهو الإيطالي ميسيداميا Messedaglia

(٦٠) عبر طوسون : المسألة السودانية ص ٩ \*

(٦١) R. Jenkins : Sir Charles Dilke, P. 178 and Langer : The Diplomacy of Imperialism, P. 103.

(٦٢) M. Shebeika : British Policy in the Sudan, P. 51.

(٦٣) A. Colvin : The Making of Modern Egypt, P. 54.

(٦٤) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان ص ٥٨ \*



الذى كان مديرا لدارفور تحت حكم غوردون لعموم السودان .

تم هذا الاختيار - لبعثة ستيوارت - باتفاق حدث - وبعد مراسلات - بين كل من القنصل البريطانى فى القاهرة مالت Malet ، ومستشاره العسكرى شارلس ويلسون ، والقائد الأعلى للقوات البريطانية فى مصر أرشيبالد اليسون من ناحية ووزير الخارجية البريطانية لورد جرايفيل من ناحية أخرى ، أدى الى اقرار الحكومة البريطانية لفكرة البعثة دون التشاور مع الحكومة المصرية أو إبلاغها ، ومن العجيب أن تنذرع الحكومة البريطانية بالقول بأن ارسال البعثة لا يعنى أن بريطانيا على وشك تحمل مسئولية ما يقع من أحداث فى السودان(٦٥) .

جاء ستيوارت الى سواكن فى ديسمبر ١٨٨٢ م بينما كان السودان تحت ادارة عبد القادر حلمى باشا الذى كان يجهل هو ومديرى مديريات السودان أى شئ عن بعثة ستيوارت شأنهم فى ذلك شأن الحكومة الحديوية ، ومن ثم فانه عندما أبلغ كل من مدير سواكن ومدير بربر عبد القادر بأخبار وصول بعثة ستيوارت والأسئلة التى يثيرها ستيوارت عن القبائل العربية وزعمائها والضرائب المفروضة وتجارة القوافل ، وغير ذلك من أسئلة دفعت عبد القادر الى أن يكتب للحديوى فى ١٥ ديسمبر بأن من اختبار أحوال المولى اليه - المشار اليه أى استيوارت - تبين لنا أنه يريد اظهار سطوتهم بهذه الجهات ، وبناء عليه قد نصحناه بالمحسوس بتعريفه أن الحركات الحاصلة هى تحركات دينية(٦٦) .

وجاء رد الحديوى على عبد القادر حلمى ينطوى على الدهشة والشك فى تلك البعثة السرية التى ضمت مسيحيين المشكوك فى ولائه للحديوية ، فقد أبقى الحديوى بالشفرة الى عبد القادر فى اليوم التالى - ١٦ ديسمبر - بأن ما يعرفه الآن هو أن مهمة ستيوارت تتمثل فى وضع تقرير عن الثورة فى السودان ومقدار قوتها والقبائل المناصرة لها ، ولا بأس من امداده بالمعلومات التى يريدها ولكن يجب وضعه ورفيقه تحت المراقبة دون أن يشعرا ، وأن يبلغ القاهرة بتحركاتهما .

تم عاد الحديوى فى ١٩ ديسمبر ليؤكد وجهة النظر البريطانية بأن

M. Shebeika : Ibiid, P. 53.

(٦٥)

(٦٦) دار الوثائق المصرية : محافظ السودان ، مخططة رقم ١/٨ - ١ .



مهمة ستيوارت هي للتجسس على المهدي وأحوال السودان ، وأن مسيئاليا مجرد « رفيق سفري » ، وطلب من عبد القادر حلمي الاطشنان من ناحية ستيوارت ورفيقه ولا داعي للتجسس على أحوالهما ، بل طلب منه رد البرقية السابقة التي احتوت على تكليف الحديوي لعبد القادر بمراقبة ستيوارت ورفيقه .

وكان الحديوي قد قرر اغفاء عبد القادر حلمي من وظيفته كناظر على السودان وحكمدهار له ، ومن ثم فقد أوفد ياوره أحمد حمدي بك الى الخرطوم بتاريخ ٢٤ ديسمبر يحمل قرار الحديوي باغفاء عبد القادر وتعيين علاء الدين مدير شرق السودان حكمدهارا للسودان ، ويحمل تعليمات تتعلق ببعثة ستيوارت تفضي بتكليف عبد القادر باعطاء ستيوارت كل المعلومات التي يطلبها ، وأن يبلغ ستيوارت بهذه الارادة الحديوية .

ويبدو ان الحديوي خشى أن يشعر ستيوارت بأن هناك رقابة عليه فببلغ مالميت في القاهرة ، فبادر بارسال برقية الى ياوره أحمد حمدي عندما وصل الى السويس في طريقه الى سواكن يطلب منه مقابلة الكولونيل ستيوارت « وتبلغوه السلام من الحضرة الحديوية ، وتخبروه بأن الجساسب الداوري يسأل عن خاطره وصحته ، وأنه حصلت الوصية لسعادة علاء الدين باشا الحكمدهار الجديد من طرف الأعتاب الكريمة بمساعدته في أداء كلما يلزم له من الطلبات ، وأن تخبروا سعادة علاء الدين باشا ميراً ببيتكم وبينه بأنه دائماً يراقب أحوال وحركات الكولونيل المومي اليه واجراءاته ، وأن كان حاصل منه وسأوس أو نحو ذلك » (٦٧) .

وبعد أن قام أحمد حمدي بمهمته في السودان كتب تقريراً أشار فيه الى بعثة ستيوارت جاء فيه : جناب الكولونيل ستيوارت مدة وجوده هنا قد أجرى تفحصات واستفهامات ، ولهذه الغاية كان يحضر طرفه العلما والتجار والأعيان وغيرهم ويسألهم عن الأموال وكيفية تقريرها وتاديتها وسير الحكام معهم ، وأسئلة أخرى فضلاً عن كونه كان يرسل مخصصين من طرفيه للجهات وعن استفهاماته عن دواوين الحكومة (٦٨) .

وهكذا تنتضح صورة بعثة ستيوارت التي أقرتها الحكومة البريطانية

(٦٧) دار الوثائق المصرية : محافظ السودان ، مخططة رقم ١/٨ - ٢

(٦٨) دار الوثائق المصرية : محافظ السودان ، مخططة رقم ١/٨ - ٨



وهي تعلن أن سياستها عدم التدخل في أي علاج للأمور في السودان حتى لا تتحمل أية مسئولية ، وهو ادعاء باطل ، فكما رأينا أصابع الاتهام توجه للتدخل الأجنبي في مسألة اغفاء عبد القادر حلمي من إدارة السودان ، نجد أن التدخل استمر بإرسال بعثة ستيوارت إلى السودان لكتابة تقارير لا تقدم للحكومة الحديوية بل للحكومة البريطانية .

وصل ستيوارت وميسيداليا إلى الخرطوم في منتصف ديسمبر ١٨٨٢م ، وغادراها في مارس ١٨٨٣ م وكتب تقريرين أحدهما بعث به من الخرطوم في ٩ فبراير ١٨٨٣ إلى إدوارد ماليت ليقيم بإبلاغه لوزارة الخارجية البريطانية ، والثاني بعث به من مصوع في ١٨ أبريل إلى ماليت أيضا ، وما يهمنا في هذه التقارير التي قدمت فيمسا بعد للحكومة الحديوية معرفة مقترحات ستيوارت وآرائه حول علاج المسألة السودانية وموقف الحكومة البريطانية من هذه المقترحات والآراء .

اقترح ستيوارت أن تنخلي مصر عن مديريات فاشودة وكردفان الجنوبية ودارفور ، وأن تقوم وكالات تجارية من الأوروبيين في مديريتي بحر الغزال وخط الاستواء بدلا من الإدارات الحكومية ، وذلك للقيام بالأعمال التجارية فقط ومنع تجارة الرقيق . وهذا الاقتراح يوضح الأمانى الاستعمارية لسلخ جنوب السودان وغربه عن قلب السودان ، وأن يأتي هذا الإنسان لصالح الأوروبيين لا لصالح السودانيين ، فكيف يتسنى للأوروبيين أن يتساجروا في المديريات الجنوبية دون حماية حكومة مسئولة منظمة . لابد إذن أن تأتي الحماية من أوروبا !! .

وأضاف ستيوارت في تقاريره أنه يرى عدم إرسال حملات عسكرية ضد محمد أحمد المهدي في كردفان خاصة بعد أن سقطت الأبيض عاصمة الاقليم ، وأن القيام بأية عمليات عسكرية في ذلك الاقليم عمل بعيد كل البعد عن الحكمة والصواب ، وأن الصواب يقتضى الدفاع عن السودان الأوسط والشمال والشرقي انتظارا لما سيحدث من أحداث . وأنه يرى أن حامية الخرطوم التي كانت مكونة من بقايا جيش غرابي تستطيع الدفاع عن العاصمة (٦٩) . ومن عجب أن يتفق ستيوارت باقتراحه هذا مع آراء عبد القادر التي حرص على التمسك بها واستمر يدافع عن السودان الأوسط

---

(٦٩) غراب صالح : المرجع السابق ص ١٢٩ .



ورفض تنفيذ أمر الحديوي بإيقاف تلك العمليات العسكرية وتجميع القوات في الخرطوم انتظارا لوصول الحياض المرسلين لتولي العمليات من مصر برئاسة الضابط الإنجليزي وليام هيكنس ، واستند عبد القادر في رفضه إلى أن وقف العمليات سيساعد على انتشار الثورة ويؤكد ضياع كردفان ودارفور ثم تمتد الثورة إلى السودان الأوسط ، ولقد شهد ستيوارت هذه الحادثة وأبرق من الخرطوم في أواخر يناير ١٨٨٣ م بأنه يتفق تماما مع عبد القادر في كل ما ذكر إذ أن الحالة عصبية جدا ويجب على الحديوي ألا يتدخل فيها<sup>(٧٠)</sup> .

ولكن الآراء والمقترحات شيء والأخذ بها وتنفيذها شيء آخر . . . وحاولت الحكومة البريطانية أن تظهر رغبتها في عدم التدخل في أممور السودان حتى يأتي الوقت الذي تعلن فيه أنها تركت للحكومة المصرية كامل التصرف لعلاج الأمور في السودان ولكن هذه الحكومة لم تفعل الشيء السليم . ومن ثم فهي - الحكومة البريطانية - مضطرة لفرض رأيها على الحكومة المصرية . . . ذلك أنه بناء على اقتراحات ستيوارت لحل المشكلات المتعلقة بالثورة في السودان طلب اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية من السفير البريطاني في استانبول لورد دوفرين أن يبحث الحكومة المصرية على ضرورة إجراء الإصلاحات التي اقترحها ستيوارت ولكن الحالة كانت قد بلغت حدا يصعب إصلاحه من الداخل<sup>(٧١)</sup> . هذا على الرغم من أنه عندما اقترح ستيوارت وهو في الخرطوم حضور ضباط من الأوروبيين لهم معرفة باللغة العربية وسمى للحكماء بعضهم فبعث الأخير في طلبهم<sup>(٧٢)</sup> .

وكان كل ما فعلته الحكومة البريطانية بتقارير ستيوارت ودوفرين بخصوص الوضع في السودان هو أنها طلبت من قنصلها العام في القاهرة إبلاغ الحكومة الحديوية ببحوى هذه التقارير مع اظهار أن الحكومة البريطانية لا ترغب في التدخل بالسودان ، وإذا قامت الحكومة الحديوية بأية إجراءات عسكرية هناك فيجب أن تتحمل مسئوليتها هذه الحكومة وحدها ، سواء أدت هذه الإجراءات إلى استمرار العمليات العسكرية للاحتفاظ بجميع أقاليم السودان وإخماد ثورة المهدي أو أدت إلى التخلي عن الأقاليم التي صارت في

(٧٠) د. جلال يحيى : الثورة المهدي وأصول السياسة البريطانية ، ص ٤٧ .  
(٧١) Wingate : Mahdism and the Egyptian Sudan, P. 53.

(٧٢) د. مكي شبكة : السودان عبر القرون ص ٢٦٥ .



حوزة المهدي حتى يتسنى بذلك منح الثورة من تهديد حدود مصر الجنوبية(٧٣) .

وردت بريطانيا في نفس الوقت لفكرة أن الحكومة المصرية غير قادرة على عمل أي شيء في السودان ذلك القطر الواسع الذي يصعب الاتصال به وخلال ، وبه حاميات عسكرية وأهليون معشرون في طول البلاد وعرضها ، فكيف يمكن إمداد هؤلاء بالقوات لحمايتهم في الوقت الذي لا توجد فيه قوات كافية لإرسالها إلى ذلك القطر ، وحتى لو وجدت القوات العسكرية اللازمة فإن النقود التي تدفع لهم(٧٤) .

وفي إطار هذه السياسة البريطانية الغامضة استخدمت الحكومة الحديوية جنرال وليام هيكس الضابط الإنجليزي للتعامل مع محمد أحمد في كردفان . . . أين إذن تقارير ستيوارت ومن قبلها وجهة نظر عبد القادر حلمي العسكرية بعدم الدخول في معارك مع محمد أحمد بكردفان والاكتفاء بالدفاع عن السودان الأوسط حتى يضيق الثوار بحياة كردفان الصعبة فتنتهي الثورة دون أن تكلف خزانة الحكومة الحديوية المرحقة كثيرا ، ولكن هذه الآراء السلمية ضرب بها عرض الحائط من جانب الحديوي ومن جانب الحكومة البريطانية . .

كيف توافق الحكومة البريطانية على استخدام هيكس في حملة عسكرية في منطقة تصحح ستيوارت في تقاريره بعدم القيام بعمليات عسكرية فيها بل وإخلائها ؟ سؤال لا إجابة عليه سوى أن هذه الحكومة ساهمت في سوء التصرف الذي لجأ إليه الحديوي بإرسال تلك الحملة ، والذي عز عليه أن يظل الناصر السوداني متقدما باستمرار في ثورته كاسباً دائماً أراض جديدة . . فنحن إذن لا نعفي الحكومة البريطانية من مسألتين : الأولى موافقتها على استخدام ضباط بريطانيين في حملات عسكرية بالسودان للوقوف أمام ثورة ذات طابع ديني ووطني ، والمسألة الثانية كيف وهي التي تحتل قواتها مصر سمحت للحديوي بإرسال تلك الحملة بينما تقارير مندوبيها نصحت بعدم قيام مثل تلك الحملات في تلك الجهات الغربية من السودان ، بدعوى أن تدخلها غير مرغوب فيه ليس فقط بسبب عدم الاستقرار القائم والنقائص

(٧٣) د - محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان . . ص ٣١٧ .

H. MacMalchael : The Sudan, P. 37.

(٧٤)



الطلوبة ، ولكن أيضا لأنه من الصعب التنبؤ بإمكانية التهديد من مواصلة أو الاستمرار في التدخل(٧٥) .

ورغم ذلك وافقت الحكومة البريطانية بعد التشاور مع قنصلها في مصر ماليت وسفيريها في الآستانة دوفرين بالسماح للضباط البريطانيين الذين أتوا الخدمة وأحيلوا إلى التقاعد بالعمل في السودان ، وكان من بين هؤلاء الضباط جنرال وليم هيكس ومعه عدد صغير من الضباط البريطانيين وآخرين من الأوروبيين لمعاونته(٧٦) . وعندما تم تعيين هؤلاء الضباط لقيادة القوة العسكرية المسافرة إلى السودان بعث لورد دوفرين إلى اللورد جرانفيل في ٦ فبراير ١٨٨٣ م يؤكد أن الكولونيل هيكس وأصحابه من الضباط الانجليز والأوروبيين دخلوا خدمة الحكومة المصرية على مسئوليتهم الشخصية ، وليس للسفير إدوارد ماليت أو لي أنا أي دخل في موضوع استخدامهم(٧٧) .

وقد أثار موضوع استخدام هيكس وزملائه من الضباط الأوروبيين تساؤلات عن حقيقة موقف الحكومة البريطانية ومسئوليتها بالنسبة للسودان في الوقت الذي تحتل قواتها الأرض المصرية .. فنحن لا يمكن اغفالها من المسئولية ، ذلك أنه بالرغم من إعلان حكومة المستر غلادستون - زعيم حزب الأحرار - بأنها توافق على ما جاء في تقارير كسل من ستيوارت ودوفرين بعدم التوسع في القيام بعمليات عسكرية في السودان وتفضل الدفاع عن الخرطوم ، إلا أنها لم تفعل شيئا مطلقا لإظهار هذا الرأي أمام الحكومة الحديوية باعتبارها سياسة مقررة ، فلم تازم حكومة القاهرة باتباعها(٧٨) .

وبعد استخدام هيكس ورفاقه كلف الحديوي محمد توفيق بإوره أحمد حمدي بك الذي سافر في مهمة إلى السودان وإبلاغ علاء الدين باشا مدير السودان الشرقي بقرار تعيينه حاكما للسودان وسليمان تيسازي باشا قومندان عاما للعساكر ، أعطى الحديوي لأحمد حمدي « تفكرة » تقول بعد نهو الاجراءات تنتظروا حضور سعادة اللواء هيكس باشا رئيس أركان حرب إلى الخرطوم ، ويحضره تتوجهوا معه إلى أم درمان محل وجود العساكر ،

Jackson : Osman Digna, P. 47.

Shebeika : Ibid, P. 79.

Omar : The Sudan Question .. P. 7.

Cromer : Modern Egypt, Vol. 1, P. 282.

(٧٥)

(٧٦)

(٧٧)

(٧٨)



ويصير تعريفهم به ثم تقيموا معه للنظر فيما يقتضى اتخاذه من الطرق والرسايط المؤيدة لاجماد هذه الثورة والمفتنة(٧٩) .

وكان تعيين جنرال هيكس رئيسا لأركان حرب الحملة المنجحة الى كردفان والتي أعطيت القيادة العامة فيها سليمان نيازي باشا . كان هذا التعيين الغرض منه أن يكون القائد المصرى قائدا بالاسم فقط ، ويكون الرئيس البريطانى لهيئة أركان الحرب هو القائد الفعل ، ولم يكن عبد القادر حذى ليقبل بتاتا مركزا هذه صفتة(٨٠) . رغم ما سجله أحمد حمدي من أن ، دواعى الوقت وما شاعه من اجراء ، مساعدة عبد القادر باشا يقضيان بوجده فى السودان ، ولو كان قومنذان عمومى لنجيش لحين نهو الحركات ان من ذلك يترتب عليه استتباب الأمن والراحة بأقرب وقت كمرغرب الحضرة الفخيمة(٨١) . يوية ويكون ملازم لسعادة الجنرال حيث لم يكن موجود من بضاهرا(٨٢) .

يؤكد ذلك سلاتين Slatin فى قوله لو صادفت نصائح عبد القادر باشا أذانا صاغية لجرت الامور فى السودان فى غير المجرى الذى جرت فيه . فقد كان يرى عدم تسير حملة عسكرية الى كردفان وأن يترك التوار فيها ، ولا ريب فى أى لم أكن بمستطيع فى ذلك الحين أن احتفظ بسيطرة الحكومة فى دارفور ، على أننا لو قدرنا فى هذه الحالة ضياع هذه المديرية نهائيا فأننا نكون قد اخترنا أخف الضررين بلا مرا(٨٣) .

نتيجة لموافقة الحكومة البريطانية على تعيين هيكس ، ولاءتمام الحديوى الزائد بهذا التعيين اعتقد هيكس أن الحكومة البريطانية مهتمة بما يحدث فى السودان وأنها مسئولة عن تسهيل مهمته بنفس الدرجة التى أظهر بها الحديوى اهتمامه ورغبته فى تسهيل مهمة هيكس فى السودان ، وعنسا اعتقد هيكس أن بيكر باشا سيكون مسئولا عن تدبير ما يلزم الحملة العسكرية التى سيقودها هيكس الى كردفان(٨٤) ، ومن ثم نراه يرسل اليه برقية فى ١٨ يونيو ١٨٨٣ م قبل تحرك الحملة الى كردفان يذكر فيها أنه أوضح

(٧٩) الوثائق المصرية ، محافظ السودان ، محفظة رقم ١/١ - ٩ .

(٨٠) عمر طوسون : المسألة السودانية ص ٢٨ .

(٨١) دار الوثائق المصرية : محافظ السودان ، محفظة رقم ١/١ - ٣ .

Slatin : Fire and Sward in the Sudan, P. 126.

Shebeika : British Policy in the Sudan, P. 80.

(٨٢)

(٨٣)



قبل أسبوعين لماليت ما اعتقد أنه ضروري لانتصار حملته في كردفان وأخذ  
الهيئة ضد كل ما يحتمل حدوثه، فأراني الآن مستعدا للسير بالقوات الموجودة  
واعتقد كما قلت سابقا أن لا خطر هناك إلا إذا قلب الخط لنا ظهر الجن وهو  
أمر بعيد الاحتمال ، أما الخرطوم فلن يدهمها خطر من الخارج على أى  
حال(٨٤) \*

استمر هيكس في اعتقاده بمسئولية الحكومة البريطانية عن مهمته منذ  
وافقت على استخدامه وتأكد لديه اعتقاده هذا عندما رأى تلك الحكومة تطلب  
من الكولونيل ستيوارت أن يترك أرقام الشفرة مع هيكس ليقوم بإرسال  
المعلومات عن مهمته في السودان الى الحكومة البريطانية عن طريق ماليت  
القنصل البريطاني في القاهرة ٠٠ ولم يقتنع بأن حكومته لا ترغب في التدخل  
أو تحمل مسؤولية ما يجرى في السودان ، وكيف له أن يقتنع أمام هذه  
الاجراءات المادية ، فليعتمد إذن على المسئولين البريطانيين في تحقيق طلباته ،  
وليس على المسئولين المصريين في القاهرة ٠٠

بدأ هيكس عند وصوله الى الخرطوم يبعث برقيات يشكو فيها من  
سوء الأحوال وعداء الناس له وللأوروبيين ، تلك الشكاوى التي تصل أولا  
بأول الى اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية ، ونسى هيكس والمسئولين  
البريطانيين أن استخدام هيكس في السودان لقي هناك معارضة لأن الثورة  
ذات طبيعة دينية ووجود مسيحي على رأس الجيش المكلف بالقضاء على هذه  
الثورة سوف يزيد بها اشتعالا فما بالنا اذا كان هذا القائد الإنجليزي احتلت  
قواته الأرض المصرية أى شمال وادى النيل ، من الطبيعي أن يزداد عدا  
السودانيين للإنجليز \*

ورغم محاولات الحكومة البريطانية التأكيد بعدم مسئوليتها عما يحدث  
في السودان أمام شكايات هيكس المتوالية ٠ إلا أنها تدخلت عندما حدد  
هيكس بالاستقالة في ٢٣ يوليو ١٨٨٣ م(٨٥) اذا لم يكن قائدا عاما للحملة  
العسكرية لا رئيسا لأركان حرب الحملة فقط ٠٠ إذن يرغب هيكس في أن  
يصير قائدا عاما ويحل بذلك محل سليمان نيازي الذي لم يستطع العمل  
باستشارة هيكس أو لعله لم يدرك الوضع الجديد في مصر بعد الاحتلال

(٨٤) كروس : بريطانيا في السودان ص ١٥ \*

(٨٥) نعوم شقير : تاريخ السودان الحديث وجغرافيته ، ص ١٨٤ \*



وهو أن المستشار الإنجليزي تحب طاعته فيما يشير به ، وسليمان نيازى من رجال المدرسة القديمة حيث تعود أن القائد هو الذى يأمر وكل من يليه من الضباط انما هم أدوات تنفيذية(٨٦) .

وازاء تهديد هيكس بالاستقالة تدخل مالىت لصالحه ، فاضطرت الحكومة الحديوية الى نقل سليمان نيازى مديراً لعموم شرق السودان ، وتعيين علاء الدين باشا قومنداناً للعساكر وأمر بمرافقة الحملة على كردفان كقائد ثان لها ، وتعيين هيكس قائدا عاما لهذه الحملة . ولقد قبيل مالىت تعيين هيكس فى هذا المنصب دون تحفظ ، ولكنه حذر هيكس - فى تهنتته له بهذا المنصب - بأنه لا يتوقع أى نوع من المساعدة تقدمها له الحكومة الإنجليزية(٨٧) أى مساعدة اذن أكثر من الاستجابة لمطالب هيكس بما أشعره بتأييد الحكومة البريطانية له ، وذلك موقف يدعو الى التساؤل لأن الحكومة البريطانية التى ترفض علنا تحمل مسئولية العمليات العسكرية فى السودان تعمل بطريق غير مباشر على ارسال حملة لمنازلة المهديين والقضاء على الثورة(٨٨) .

ولو اكتفى هيكس بالعمليات العسكرية فى الجزيرة والسودان الأوسط وتطهير سنار من الثوار وحماية الحطوم من المهديين(٨٩) لتجنب الكوارث التى كان من الممكن تجنبها ، ولكن يبدو أن تحقيق هيكس لبعض الانتصارات فى سنار قد جعلته ومنذ يوليو ١٨٨٢ م مستمداً للقيام بهجوم على كردفان مركز قوة المهديين(٩٠) ، وعندما نهياً هيكس لهذا الهجوم حذر منه ستياورات بأنه ضرب من الجنون لانه اذا تقدمنا الآن بجيوشنا البائسة نكون قد عرضناها للخطر لأن عند الثوار السلاح الكافى وهم سكارى يحمى الانتصار ، ومع ذلك فلم يبق لنا من فائدة تذكر من هذا التقدم لأن مدينة الأبيض سقطت ، ناذا حلت بنا نكبة أو كسرت قواتنا فالمرجح أن ذلك يؤدى الى خسارة السودان كله(٩١) .

(٨٦) مكي شبكة : السودان فى قرن من ١٧٠ .

(٨٧) Marlowe : Anglo-Egyptian relations, P. 144 :

(٨٨) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان من ١٩٢٢ .

(٨٩) Morley : The Life of W.E. Gladstone, vol. 3, P. 30.

(٩٠) Shukry : Gordon at Khartoum, P. 18.

(٩١) Cromer : Report by Her Majesty's Agent and Consul-General on the Finances, Administration, and Condition of Egypt and the Sudan in 1906, P. 190.



وعندما عرض الموضوع - موضوع ارسال حملة يقودها هيكس الى كردفان - على لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية ومستتر شيلدرز Childers وكيل وزارة المالية البريطانية تجنباً ابداء رأى واضح وصريح بالخصوص ، فالاول لم يرغب فى اعطاء اجابة قاطعة بخصوص ما اذا كانت الحملة تذهب فى طريقها أو لا تذهب ، والثانى لم يستطع اعطاء نصيحة بخصوص تدبير تكاليف الحملة مالياً ، وكانت نتيجة هذا القموض فى الموقف البريطانى تلك البرقية التى بعث بها جرانفيل الى ماليت وجاء فيها : اكتب تقريراً مبكراً ما أمكن عن قرار الحكومة المصرية بخصوص حملة هيكس ، واضعاً فى اعتباره عدم تقديم أية نصيحة(٩٢) .

لا شك أن هناك مسئولية فى اقرار حملة كردفان بقيادة جنرال هيكس، هذه المسئولية تقع كما رأينا على الحكومة البريطانية التى وافقت من البداية على تعيين هيكس وزعمائه من الضباط الأوربيين وتدخلت لتحقيق رغبته فى تولي القيادة العامة للحملة ، كما تقع عليها لعدم الزام الحكومة الحديوية التى خضعت منذ وقع الاحتلال البريطانى لصر لمشورة السلطات البريطانية ، بعدم اقرار هذه الحملة ، ومع وجود المحاذير المخيفة فقد سمحت الحكومة البريطانية للحدوية بأعداد حملة عسكرية نهائية واحدة من أجل القضاء على المهدي(٩٣) .

وان كنا لا نغنى الحكومة الحديوية من المسئولية لأنها وبالطاح الحديوى نفسه أصرت على استعادة كرامتها وسلطتها فى السودان مهما كلفها الأمر ، كما لا يمكن اغفاء هيكس نفسه الذى دفعه غروره العسكرى بالاستعداد للحملة والسير فى اجراءاتها بعد أن حالفه الحظ فى بعض الانتصارات التى أحرزها فى سنار ضد الثوار .

كما أن هناك مسئولية عن نتائج حملة كردفان ترتبط بنتائج اقرار الحملة من الأصل ، فإذا كانت الحكومة البريطانية وافقت على قيام تلك الحملة فلا مبرر إذن لأن تنصل من نتائجها المدمرة ، تلك النتائج التى أسفرت عنها المعركة الحاسمة بين الثوار وبين القوات الحكومية التى يقودها هيكس ، والتى حدثت بقرب غابة شيكان أو وادى كشجيل فى ٥ نوفمبر ١٨٨٣ م وكانت

Allen : Gordon and the Sudan, P. 88.

(٩٢)

R. Collins and R. Tinger : Egypt and the Sudan, P. 77.

(٩٣)



نتيجتها مقتل معظم جنود الحملة البالغ عددهم حوالي ١٢ ألفا لم ينج منهم سوى ضابطين وثلاثمائة جندي اختبأوا بين الأشجار ، وكان من بين القتلى هيكس وعلاء الدين وجميع الضباط الأوروبيين والمصريين .

وهنا نحدد مسئولية التدخل الأجنبي في حدوث كارثة شيكان بكردفان ، ان مسئولية الحكومة البريطانية تأتي في المقدمة لأنها بالإضافة إلى ما سبق حرمت مصر من جيشها الوطني بعد الاحتلال ، ثم جمعتها تحت قيادة ضباط انجليز وأرسلتهم لمحاربة التوار السودانيين في فيا في كردفان ، وهي تعلم أن هذا الجيش اعتقد جنوده الذين كانوا غرباء عن البلاد ويختلفون عن الجنود الذين كانوا تحت إمرة عبد القادر حلمي(٩٤) ، اعتقدوا بأنهم ما جردوا لمحاربة المهديين الا للتخلص منهم في مصر ، واشتد سخطهم حينما طارت الشائعات بينهم أن مستر باور Power قنصل بريطانيا في الخرطوم أذاع بين الأهالي أن بريطانيا ستسرع إلى نجدة السودانيين وأن الحكومة عقدت العزم على التخلص من أولئك الجنود المشاغبيين .

كما لا يمكن أن نغفل هيكس من المسئولية باعتباره جندياً بريطانيا يستند إلى تأييد السلطات البريطانية ، ويباعى بقدرته وبأنه الشخص الذي جاء للإصلاح بعد فشل من كان قبله ، وأماننا أمثلة من تصرفاته تدل على الخطأ من استخدامه في الأصل ، فيذكر أحمد حمدي بك ياور الحديوي في تقرير له بعث به من الخرطوم في ٢٦ فبراير ١٨٨٢ م بأن سعادة الجنرال هيكس معتبر نفسه قومندان عموم عسكرية السودان « بينما كان لا زال حتى ذلك الوقت يشغل وظيفة رئيس أركان حرب الحملة المتجهية إلى كردفان ، ويضيف أحمد حمدي بأنه حينما كنت مع سعادته في الطريق كان يبسأل من المسافرين عن الأحوال ولما يخبروه بتحسين الحالة كان يرى عنيه علامات الكدر حتى وأن سعادته قال ذات يوم بعدما بلغه ذلك : إذا كان الأمر كما ذكر فلا فائدة من حضوري من لوندرة(٩٥) .

وفي تقرير آخر لأحمد حمدي ذكر أنه أثناء وجوده مع سعادة الجنرال هيكس بسواكن ، وفي حالة مرافقتي له في الطريق بذلت مجهودي في

Wingate: Ibid, P. 74.

(٩٤)

٩٥) دار الوثائق المصرية ، محافظات السودان محفوظة رقم ١/٨ - ٣ .



استمالة خاطره والتعجب معه ومع باقى الضباط الانجليز بقصصه الوقوف.  
على إنكار سعادته واستنباط نوابه بالنسبة للحركة والحكومة فظهر أن  
سعادته هو على مشروب غيره من أبناء جنسه مما يوجب عدم الثقة<sup>(٩٦)</sup> .

وفى تقرير ثالث ذكر أحمد حمدي أن سعادة الجنرال هيكس سينشر  
اعلانا عمومي في ٢٤ مارس ١٨٨٣ م للأهالي طاهره نوع وباطنه التداخل في.  
اشغال الحكومة بحجة بث العدل ورفع الظلم عن المتشككين اليه وجذب قلوب  
الأهالي وميلهم للدولة الانجليزية الذي هو من رجائها العظام الموصوفة بالعدل  
والكرم . . . وأضاف أحمد حمدي في تقريره . . . أن سعادة الجنرال هيكس  
ومن معه ليسوا على شيء وانما هم متبعين تعليمات ولو وجدوا أناسا يدرکوا  
الأمور وعلّموا أمام اجراءاتهم التي يخشى منها حواجز بطرق غير محسوسة  
لا يمكنهم أن يتمكنوا من تمشية أغراضهم وينقادوا خسوفًا من ظهور  
أمرهم<sup>(٩٧)</sup> .

وليس لنا من تعليق على هذه الحقائق الصادرة من شاهد عيان ، التي  
تدل على رغبة هيكس في الامساك بزمام السلطة في السودان مع أن وظيفته  
كانت استشارية لحمة عسكرية تنتج الى اقليم من أقاليم السودان به ثورة ،  
وأنه جاء - في رأيه - بعد أن فشل الحكم الحديوي في اقرار الأمور في  
السودان به ورثة ، فعلى الجميع الاستماع لتصححه واطاعة أوامره ، وأنه رسول  
العناية الالهية للسودانيين ، فقد ذكر اجابة على سؤال من أحد اصدقائه أننى  
كيسوع المسيح بين اليهود  
I am like Jesus Christ in the midst of the Jews

كذلك كان غروره من أسباب تصرفاته الخاطئة ، فقد كان وانقا من  
نجاحه في مهمته ، حتى أنه استهان بالمصاعب التي قد تواجهه ، واعتقد  
أنه عندما يتقدم فإن القبائل السودانية التي تخشى الى الآن من مقاومة المهدية  
سيستعونه ضد المهدى<sup>(٩٨)</sup> . وعندما طلب منه المهدى التسليم رد بكل غرور  
أنا هيكس سلاحى من حديد ، وجيشى يحمل فى جوفه جيشا آخر ، اذا سقطت  
السماء تلققتها بحرايى واذا تزلزلت الأرض أمسكتها بعذائي<sup>(٩٩)</sup> .

(٩٦) نفس المصدر ، صفحة رقم ١/١ - ٧ .

(٩٧) نفس المصدر ، صفحة رقم ١/١ - ٩ .

(٩٨) Slatin: Fire and Sword in the Sudan, P. 234.

(٩٩) Cromer : Modern Egypt Vol., 1, P. 281.

(٩٩) Sudan Notes and Records, Vol. 8 (1926), P. 119.

(١٠٠)



وبلغ من غروره أنه لم يقبل نصيح صديقه اللورد دوفرين السفير البريطاني بالآستانة ، والذي نصحه وألح عليه في النصيح بالا بندق في عملياته الحربية بعيدا عن الضفة الغربية للنيل الأبيض ، وأن يكتفى بالعمليات في صحراء كردفان وجاء اعترافه هذا لعباس بك معاون علاء الدين باشا حاكم دار السودان والمرافق للحملة إذ قال : وإنما أنظر يا عباس بك ما قاله اللورد دوفرين بخصوص ترك كردفان ودارفور ما كونه الا عالما بها وبطريقها . واني كنت أنا - الغير قابل دائما - لهذه المشتقات وعدم وجود المياه ، وعدم وجود وسائط لأجل كل هذا فيما لا ينتج منه سوى كثرة المصاريف وتحمل الحكومة بدلات قيادة مع كون حكومة مصر لا قدرة لها على ذلك (١٠٢) .

ولكن الاعتراف بالخطأ جاء متأخرا بعد أن قطع الجيش الذي يقوده هيكن مسافات طويلة في صحراء كردفان يقود جيشا غير مستعدا لهذه الحملة ، وفي أرض يجهلها هيكن ومن معه ، وكانت أفعال هيكن تدل على جهله بأحوال البلاد وعادات السودانيين ، وكان كثير التقلب قريب الغضب (١٠٣) ، وقائد هذه صفاته مهما كانت عبقرية العسكرية لابد أن تكون نتائج حملته على قدر ما يتصف به وما يعلمه عن ميدان المعركة التي ذهب بجيشه إليها .

وهكذا أدى التدخل الأجنبي الى حدوث كارثة لجيش جنرال هيكن ، وكما حدث التدخل الأجنبي في مصر وادعت إنجلترا أن الاحتلال مؤقت ، فانها ادعت بعدم مسئوليتها عن الأحداث في السودان ، ولكن مثلما كذبت الظروف التي تلت الاحتلال تصريحات غلادستون ، كذلك الجأته وحكومته الى التدخل في شئون السودان بالتدريج (١٠٤) ، مع أنه يحكم وجود الاحتلال البريطاني لمصر كان على الوزارة البريطانية أن توقف قيام الحملة على كردفان ولكنها تذرعت بما ادعاه كل من غلادستون وجرانفيل بالرغبة في عسدم التدخل (١٠٥) . لأنه اذا لم يكن السودان يدخل في دائرة مسئوليات الحكومة البريطانية فان مصر تدخل في دائرة هذه المسئولية (١٠٦) .

(١٠١) A.W. Ward : The Cambridge History of British Foreign Policy.

(١٠٢) يوميات عباس بك معاون حاكم دار السودان ، تحقيق عبد الرحمن زكي ص ١١١ .

(١٠٣) مختاريل شارونيم بك : الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث ج ٤ ص ٣٨٦ .

(١٠٤) مكي شيككة : السودان في قرن ص ١٧٨ .

(١٠٥) Ensor : England 1870-1914, P. 80.

(١٠٦) Morley : The life of W.E. Gladstone, Vol. 3, P. 35.



فليس هناك مجال إذن لانتكار المسؤولية عن كارثة جيش هيكس ، لأن الحكومة البريطانية مهما ادعت بعدم مسئوليتها عن ذهاب هيكس الى كردفان فانها تدخلت الى حد كبير في جميع ترتيبات حملته لدرجة جعلته يعتقد أنه يخضع لمسئوليتها(١٠٧) . كما أنها بسماعها باستخدام ضباط بريطانيين في السودان قد أعطت تشجيعا للانخراط في عمل كان واضحا أنهم يتوقعون فيه نهاية مفاجئة ، أو أنهم سينجئون الى انتكار المسؤولية(١٠٨) ، وخاصة فيما يتعلق باعداد حملة هيكس لسحق النبی المزعوم كما وصفه البريطانيون والحكومة الحديوية بالقاهرة أو المهدي المنتظر كما اعتقد السودانيون(١٠٩) .

وقد استمرت الحكومة البريطانية تنذرع بسياسة عدم التدخل في السودان حتى حدثت كارثة جيش هيكس ولو أن اللورد جرانفيل استمع الى آراء الناصحين من البريطانيين في مصر وتدخل لمنع حملة هيكس على كردفان لاستحق شكر المصريين ولحفظ حياة الكثيرين وعمل على توفير أموال كثيرة للخزينة المصرية ، ولأنه بلاده من التردى في سياسة كان يخشاعا هو نفسه وحى التدخل في السودان التي اندفعت اليها ادجلترا وندفاعا كبيرا نتيجة للتمسك بشك السياسة السلبيه(١١٠) .

ومن الأمور الجديدة بالملاحظة أن بريطانيا روجت لفكرة الاحتلال المؤقت لمصر ، واستندت الى هذه الفكرة لتعلن عن رغبتها في عدم تحمل مسئولية ما يحدث في السودان ، إذن نجد الحكومة البريطانية تخلق البررات وتصدقها لتستند اليها ، ولم تترك هذه الحكومة فرصة الا وأعلنت فيها هذه السياسة فبعد كارثة هيكس بعدة أيام أعلن المستر غلادستون في ٩ نوفمبر - ولم تكن أخبار الكارثة قد عرفت بعد - في مادبة مستر مايزورز محافظ لندن باننا على وشك الجلاء عن مصر ، وأن الاستعداد للجلاء يتم ، وسيبدأ الجلاء باخلاء القاهرة أولا(١١١) .

- 
- E. Sartorius : Three months in the Sudan, P. 49. (١٠٧)  
H. Russell : The ruin of the Sudan, P. 28. (١٠٨)  
W. Churchill : The River War, vol. 1, P. 52. (١٠٩)  
(١١٠)  
Theobald : The Mahdiga, P. 69. (١١١)



وكما أثبتت الأحداث في مصر خداعا بريطانيا بتريد أن الجلاء قريب. أثبتت أحداث السودان كذلك نفس الخداع الذي وصفه اللورد ملنر بقوله : وكانت السياسة التي اتبعناها وهي إبعاد عيوننا عما يجري في السودان مخيبة للآمال ، واحتماؤنا بالمبدأ الذي كنا ننادي به وهو أننا غير مسئولين. عن أعمال الحكومة المصرية في السودان وهو الذي حطم هيكله وجيشه المكون من عشرة آلاف رجل ، وكان علينا بعد ذلك أن نصحى بملايين الجنديين وآلاف الأرواح حتى تصلح من خططنا وأعمالنا الكبير (١١٢) . بل لم يكن من الممكن من الأصل أن تنخلي الحكومة البريطانية عن مسئولية الأحداث في السودان الذي يكون جزءا رئيسيا من مصر (١١٣) . وكانت نتيجة تسكك بريطانيا بسياسة عدم التدخل أن الحكومة البريطانية وافقت على درجة من التدخل أبعد كثيرا مما كان لازما (١١٤) .

وهكذا نتج عن معركة شيبكان صدمة في كسل من مصر والسودان الأوسط ، وظهور السياسة الانجليزية الواضحة الأطماع بصورة جلية ، بالإضافة إلى انتشار الثورة في أجزاء السودان الأخرى التي لم تكن قد أعلنت الثورة ، وقد أثبتت هذه المعركة أن أقاليم السودان المترامية الأطراف لا يمكن استعادتها بدون عمليات حربية على مستوى كبير (١١٥) . وهو أمر مشكوك القيام به نظرا لعدم وجود جيش في مصر ولعدم استطاعة الخزانة المصرية تمويل مثل تلك العمليات حتى لو تم تدبير قوات عسكرية من الهند أو من تركيا وباستمرار تحت الإشراف البريطاني .

وعلى المستوى العالمي استقبلت فرنسا نبأ كارثة شيبكان بغبطة كبيرة ، واعتبرت فرنسا هذه الكارثة كأول علامة من العلامات الدالة على نهاية الاحتلال البريطاني لمصر (١١٦) ، لأن هذه المعركة الحاسرة أثبتت فشلت السياسة البريطانية ، ومن ثم سيزيد من ضغط المصريين بل والسودانيين وكل القوى المناهضة لمشروعات إنجلترا الاستعمارية على بقاء الاحتلال البريطاني في مصر مدة أطول من ذلك والمطالبة بجلاء الجيش البريطاني من مصر .

- 
- |   |       |
|---|-------|
| Milner : England In Egypt, P. 70.                               | (١١٢) |
| Marlowe : Anglo-Egyptian relations, P. 143.                     | (١١٣) |
| H. MacMichael : The Sudan, P. 41.                               | (١١٤) |
| Colville : History of the Sudan Campaign, P. 17.                | (١١٥) |
| Ward : The Cambridge History of British foreign Policy, P. 178. | (١١٦) |



هذا ولا يفوتنا أن نشير إلى أن كارثة هيكنس كان من عوامل حدوثها طبيعة المناخ والبيئة في صحراء كردفان ، والحلاف بين علاء الدين باشا حكامدار السودان وجنرال هيكنس قائد عام الحملة ، فالاول تركى الأصل يصعب تنازله عن رأيه ، والثاني أنجليزى له شهرته وغروره ، ومن ثم حدثت بين الرجلين خلافات حتى حول موارد المياه للحملة ، فقد حدث قرب شيكان أن سعادة علاء الدين باشا لمسا نظر ووجد الدراويش متمكن فيهم بواسطة الأشجار أراد الرجوع الى ورا والتوجه لجهة البركة محل وجود المياه ومدافعة الدراويش هناك لأن مسانفتها أقرب عن الأبيض بكثير ، على الخصوص « العدو » مجبور أن يتوجه عليها بشأن المياه كون بخلافها لا تكون مياه قريبة فهيكنس باشا لا كان يطاوعه وأمر بالتوجه دوعرى للأبيض وتركه مقابلة محمد أحمد الآن(١١٧) .

واستمر الحلاف بين الرجلين وهما مسئولين عن جيش يزيد عدده عن عشرة آلاف رجل ، فكان اذا أبدى علاء الدين رأيا في أمر خالفه هيكنس وعابه ، واذا أشار هيكنس بشيء مانعه علاء الدين وخطاه ورماه بالجمل ، فظهر عندئذ من جماعة الضباط وطوائف العسكر الاستخفاف بالانئين فنبذوا طاعتهم(١١٨) ، كيف لا وكل من الرجلين لا يقدر خطورة الموقف ولا حقيقة الظروف التى تحيط بحملتهما في كردفان وانشغلا بالصراع على الرئاسة والقيادة .

كان انتشار الثورة في أنحاء السودان أهم الأحداث المحلية الناتجة عن كارثة جيش هيكنس ففي الخرطوم اضطربت الحكمدارية وأرسلت بالجنير لغرافيا الى مصر وبعثت وإبوراتها في النيل الأبيض فانتشلت عساكرها من فاشودة والكوة وشأت والدويم الى الخرطوم ، وشرعت في زيادة تحصين الخرطوم(١١٩) . وفي دار فور يصف سلاطين Slatin الموقف في رسالة منه لمصطفى ياور باشا مدير دنقلة جاء فيها . . . لفساية ما حضرت الجردة - الحملة - التى كانت تحت رئاسة هيكنس باشا وقتلت فلما تحقق لنا ذلك ووجدنا عدم القوة التى نصادم بها ولا طريقة للخلاص مطلقا بل جماعه

(١١٧) دار الوثائق المصرية . وثائق السودان - وثائق مصطفى ياور باشا ١٣ - ٨ .

(١١٨) ميخائيل شاروبيم بك : المرجع السابق ص ٣٨٦ .

(١١٩) نعم شلر : تاريخ السودان الحديث وجغرافيته ج ٣ ص ١٨٤ .



المهدى هم المنصورين فأخترنا خلاص الناس السفين بدمتنا من الضرر ..  
ولذلك فبالاتحاد مع الضباط أجرينا تسليم دارفور . أما مدير الفاشر فقد  
حوصر أربعة أيام وفي اليوم الخامس عجز عن الخرابة - الحرب - بالكلية  
وصار دخول اندراويز بالاستحكام قهرا عنه (١٢٠) ..

وفي بحر الغزال حيث كان الانجليزى لبتون بك يحكم منذ عام ١٨٨٠ م  
تأثر بالكارثة التي حلت بهيكس وجيشه فتعرض لحصار مما اضطره الى  
التسليم للنوار في أبريل ١٨٨٤ م . وعند التسليم أعلن لبتون اسلامه  
لينجو من انتقام النوار . وفي السودان الشرقي قاد الثورة أحد كبار تجار  
الرقيق في سواكن هو عثمان دقنة الذي استطاع في نهاية عام ١٨٨٣ تنديد  
الحصار على كل من طوكر وسنكات وسواكن . وقد استخدمت الحكومة  
الحديوية بتأييد من السلطات الانجليزية مجموعة من الضباط البريطانيين  
لمحاربة عثمان دقنة بحكم اهتمام انجلترا بميناء سواكن لمصالحها التجارية  
والبحرية والاستراتيجية في البحر الأحمر ، كان من بين هؤلاء الضباط  
السير فالنتين بيكر ولينسدوك مونكريف Lynedock Moncrieff  
وجنرال جراهم Graham وكولونيل تشمر سيد Chemerside ورغم ذلك  
فان قوة اليقين دفع على الصفوف الانجليزية جماعة من عراة العرب وحفاتهم  
فيهدموا قلاعها ونقضوا ميثاقها وقوضوا إخراجها وبعد تدافع وتصادم وتقدم  
وتأخر في موقعتين عظيمتين كر الانجليز الى سواكن وأخلوا ساحات  
القتال (١٢١) .

أما في خط الاستواء حيث كان دكتور ادوارد شنيترز  
Edward Schnitzer الألماني يحكم منذ عام ١٨٧٧ م وأسلم وسمى  
نفسه أمين ، علم بكارثة جيش هيكرس في أواخر مارس ١٨٨٤ م من لبتون.  
بك مدير بحر الغزال ، ولكنه صمد لحملات النوار ضده وظل يحكم مديرية  
خط الاستواء باسم الحكومة الحديوية حتى أجبرته السلطات البريطانية عام  
١٨٨٩ م على الجلاء عن المديرية وتركها نهبا للأطماع الاستعمارية .

(١٢٠) دار الوثائق المصرية : وثائق السودان ، وثائق مصطفى ياور باشا ١٢ - ١٧ .  
(١٢١) السيد محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عابد ص ٣٧٣ .



### غردون واخلاء السودان

كانت النتيجة الحاسمة والمؤثرة على الأحداث في السودان المترتبة على كارثة جيش هيكس هو اتخاذ الحكومة البريطانية سياسة واضحة ترمي الى اخلاء السودان من أدوات الحكم الخديوي من الموظفين المدنيين والجنود العسكريين ، بل ومن المدنيين المصريين المقيمين هناك ، وترك السودان ملكا مباحا لكل من يقدر ويسابق لاقتطاع جزء منه ، وفرض هذه السياسة على الحكومة المصرية واختيار جنرال غوردون الانجليزى لتنفيذ اخلاء السودان أو ان شئت الدقة فقل اجلاء المصريين عن السودان .\*

سارت حلقات السياسة البريطانية اذن نحو السودان منسبة احتلت القوات البريطانية الأرض المصرية لتصل الى هذه النتيجة ، فكيف سارت الأمور لسلب الحكومة الخديوية أية سلطة في ممارسة سياسة سودانية ، بل واشعار هذه الحكومة بالذنب لأنها تركت لتحمل المسؤولية في السودان ولكنها أثبتت فضلها كأن بريطانيا تقول للحكومة الخديوية لقد جررنا وفشلنا ، فتخلي عن الميدان وتركه واطلق يدنا لكي نحافظ على الأرض المصرية التي هي مسئولية الانجليز بحكم احتلال قواتهم لمصر .\*

ترتبط فكرة اجلاء مصر عن السودان بأراء السير ايفان بارنسج Evelyn Baring - الذي صار اسمه فيما بعد اللورد كرومر - القنصل البريطاني الجديد الذي حل محل ادوارد ماليت منذ ١١ سبتمبر ١٨٨٣ م ، ذلك أن بارنسج ابرق الى لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية في ١٩ نوفمبر وقبل أن تعرف كارثة جيش هيكس بأنه يرى أن السبيل الممكن بالنسبة لعلاقة مصر بالسودان هو اخلاء السودان من الوجود المصري الى حدود معينة ، وعندما رد عليه جرانفيل أبده في الرأي ولكنه رأى أن يقترح بارنسج على الحكومة المصرية الاخلاء بدون حدود معينة(١٢٢) . وان كان بارنسج قد أضاف بأنه يمكن استرجاع السودان والمحافظة عليه بعد انتعاش الميزانية المصرية وبناء جيش مصري كامل ، لأن ارتباط السودان بمصر أمر حيوي كضرورة الأراضي المرتفعة لأمن الأراضي المنخفضة في اسكتلندة(١٢٣) .\*

Theobald : The Mahdiya, P. 69.

(١٢٢)

Trevelyan : British History in 19th Century, P. 387.

(١٢٣)



وعندما بلغت القاهرة أنباء هزيمة جيش هيكس في ٢٣ نوفمبر ١٨٨٣م، قررت الحكومة الحديوية أن تجلو الحاميات من دارفور وبحر الغزال وخط الاستواء فتسحب جميعها إلى الخرطوم لتقوية الحامية الموجودة بالمعاصرة وأن تبقى في سنار الحامية الموجودة بها لضمان وصول الإمدادات إلى الخرطوم، وأن يعاد فتح الطريق بين سواكن وبربر . وكان معنى هذا أن الحكومة الحديوية وافقت أخيرا على خطة عبد القادر حلمي التي توأمتها لما حدث ما حدث ، وأعلنت في نفس الوقت التمسك بالأقاليم التي ما زالت بعيدة عن الثورة . .

ولكن هل توافق الحكومة البريطانية التي طالما تحدثت عن سياسية عدم التدخل في السودان ؟ لا شك أن ما حدث لهيكس سيعطيها حجة تتذرع بها لاطالة أمد الاحتلال البريطاني لمصر ، ثم في نفس الوقت تحقيق المطامع البريطانية في وادي النيل جنوبه مع شماله . فقد أسفرت المشاورات بين بارنج والمستشارين العسكريين البريطانيين في مصر عن أن مصر بفرداها ليس في استطاعتها الاحتفاظ بالسودان ، وأنهم لذلك يرون النيات في الخرطوم حتى تراجع الحاميات التي تقع إلى الجنوب منها ، وبعدئذ يتم التراجع التدريجي حتى حدود مصر . وبعت بارنج بهذا الرأي إلى جرانفيل الذي رد مؤكدا أن العمليات الدفاعية المحدودة التي قررتها الحكومة الحديوية عمليات معقولة<sup>(١٢٤)</sup> ، أي أنه حتى أواخر نوفمبر ١٨٨٣ م ما زالت الحكومة البريطانية تعلن تمسكها بسياسة عدم التدخل في السودان .

ولكن في ١٠ ديسمبر ١٨٨٣ م تغير موقف الحكومة البريطانية العلني من سياسة عدم التدخل في السودان إلى فرض إخلاء السودان على الحكومة الحديوية ، فماذا حدث وما هي خلفيات هذا القرار والتغير في المواقف البريطانية ؟ لعل ما يفسر لنا هذا الأمر هو محاولات الحكومة الحديوية تنفيذ مقرراتها بإخلاء المديرية التي انتشرت بها الثورة والمحافظة على المديرية التي لم تمتد إليها الثورة ، ومن هذه المحاولات تعيين الزبير باشا لقيسادة حملة مكونة من ستة آلاف جندي سوداني للمحافظة على السودان الشرقي ، ومن الغريب أن تعترض الصحف البريطانية على هذا الإجراء وأن لا تحبذ الحكومة البريطانية وعندما أبلغ بارنج برأي الحكومة البريطانية هذا رد قائلا إذا كانت حكومة جلالة الملكة آلفت عبء المسؤولية على الحكومة المصرية فليس من العدالة أن تعترض على إجراءاتها<sup>(١٢٥)</sup> .

Theobald : Ibid, P. 70.

(١٢٤)

(١٢٥) مكي شبكة : السودان قرن ص ٨١ .



ومن محاولات الحكومة الحديوية كذلك اقتراحها بالاستعانة بجود أترك لتنفيذ سياستها السودانية وخاصة بعد أن رفضت الحكومة البريطانية إمداد الحكومة الحديوية بجند انجليز أو هنود لتنفيذ هذه السياسة ، ورغم أن محمد شريف باشا أبلغ بارنج بأنه حصل على تأكيدات بأن الأتراك سيرحلون بعد عودة السلام إلى السودان ، ومع ذلك تعترض الحكومة البريطانية . . فماذا تريد إذن هذه الحكومة ؟ ويثير بارنج نفس التساؤل : نحن نرفض تقديم مساعدة بريطانية ، ولكننا في نفس الوقت نعارض استنجد الحكومة الحديوية بالسلطان العثماني ، اننى أكره فكرة التدخل التركى ، ولكن هل تستطيع أنت لورد جرانفيل اقتراح شيء أقل ضررا من هذا(١٢٦) .

عرض الأمر على أعضاء حزب الأحرار البريطانى باعتبار أن أحداث السودان أصبحت تفرض نفسها على المسؤولين البريطانيين وتتصل بسياسة الحزب نحو الاحتلال البريطانى لمصر ، وانقسمت الآراء حول الاحتلال وحول أحداث السودان بين أعضاء الحزب فيما بينهم ، بل وبين أعضاء الوزارة الحاكمة والمنتمة لحزب الأحرار ، فبينما وجدت أقلية تطالب بالجلاء عن مصر وترك الحكومة الحديوية تمارس سياستها السودانية على مسئوليتها ، وجدت أقلية أخرى تدعو إلى مزيد من التدخل فى الشؤون المصرية ، بينما الغالبية وعلى رأسها المستر جلاستون رئيس الحزب ورئيس الوزارة ، كانت ترى البقاء فى مصر لمدة لا تزيد عما تقتضيه الضرورة !! والتدخل الحذر فى الشؤون المصرية ، وأنه حيث أن القوات المصرية غير مستعدة لمنازلة النوار السودانيين فإنه يتعين التخلي عن كل محاولة تهدف إلى استعادة أقاليم السودان المفقودة ، بل يجب انسحاب القوات المصرية من كل السودان(١٢٧) .

وكان المعارضين لسياسة الاخلاء من البريطانيين كسل من اللورد هارتينجتون Hartington وزير الحربية البريطانية ، واللورد ولسلى الذى كلف فيما بعد بقيادة حملة لانقاذ جنرال غوردون أثناء حصار الخرطوم ، وكلا الرجلين كانا يؤكدان على ضرورة تدعيم حكومة المستر جلاستون لسياسة الحكومة الحديوية فى السودان والداعية إلى اخلاء بعض الأقاليم السودانية البعيدة وتركها للمهدى ، لأن ترك السودان كله للمهدى أمر خطير ، ومن ثم فهما يعارضان بشدة اخلاء الخرطوم(١٢٨) . كما أن السير صمويل بيكر

Shebelka : British Policy in the Sudan, P. 121.  
Strachy : Eminent Victorians, P. 240.  
Ibid, P. 252.

(١٢٦)

(١٢٧)

(١٢٨)



والجنرال فالنتين بيكر أيضا هذا الرأي لأنهما يعتبران أن الخرطوم مفتاح القاهرة (١٢٩) .

ولكن الحكومة البريطانية اتخذت قرارها بإخلاء السودان وبعثت به إلى بارنج قنصلها في مصر ليبلغه للحكومة الحديوية في ١٣ ديسمبر ١٨٨٣ م ، ولم يكن باستطاعة رئيس الوزارة المصرية محمد شريف باشا الموافقة على إخلاء السودان ، لأن ذلك سيعرض حدود مصر الجنوبية للهجوم المهدى مما سيؤدي إلى زيادة عدد قوات الاحتلال البريطاني في مصر بل وبقاء أمر الاحتلال دون تحديد للجلاء . وكان واضحا أن شريف باشا وسواد المصريين يرون في التخلي عن السودان فخا ينصبه البريطانيون ليجعلوا احتلالهم لمصر ذاتها أديبا (١٣٠) . وتقدم شريف لبارنج بمذكرة في ٢٢ ديسمبر وضح فيها رأى مصر بخصوص مسألة إخلاء السودان حدد فيها الروابط الطبيعية والاجتماعية الحويوية بين مصر والسودان ، وأكد شريف باشا في مذكرة أخرى قدمها لبارنج في ٢ يناير ١٨٨٤ م ما جاء بمذكرته الأولى .

وعندما عرضت المذكرتان على الحكومة البريطانية اتخذت قرارا عنيفا بفرض الإخلاء على الحكومة الحديوية التي عليها تنفيذ ما تشير به بريطانيا التي تحتل قواتها مصر . وبعثت بهذا القرار في برقيتين بتاريخ ٤ يناير إلى بارنج، وأكدت الحكومة البريطانية أن القوات البحرية البريطانية ستعمل على حماية موانئ البحر الأحمر السودانية ، كما أن قوات الاحتلال ستدافع عن مصر نفسها عند اسوان أو وادي حلفا . كما أكدت الحكومة البريطانية بوجود التزام الحكومة الحديوية باتتباع مشورة الحكومة البريطانية والا وجب تغيير الوزارة التي ترفض هذه المشورة ويستبدل بها وزارة تقبل العمل بهذه المشورة .

وكان معنى ذلك سلب الحكومة الحديوية من مقوماتها كحكومة مسئولة أمام الحديوي ، ووضعت نيات الحكومة البريطانية ليس فقط بالنسبة لإخلاء السودان وتركه ملكا مباحا ، ولكن أيضا ممارسة سياسة توحى ببقاء الاحتلال البريطاني لمصر لأجل غير مسمى ، بمعنى أن الحكومة البريطانية - وكما يقول لورد ملتر - وضعت مصر تحت حمايتها ، وإن لم تكن هذه

Shebeika : Ibid, P. 122.

(١٢٩)

(١٣٠) د : فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٢٣٨ .



الحماية سافرة أو شرعية ، حيث لم تكن نستطيع أن نعلنها أو نعلنها ، من الآخرين الاعتراف بها ، لأنها حماية مقننة غير محدودة السلطة ولا موقوتة بأجل محدد ، لتحقيق أهداف صعبة وبعيدة المدى (١٣١) .

وعندما أبلغ بارنج فحوى برقيتي ٤ يناير إلى محمد شريف باشا رفض فكرة الإخلاء كما رفض الاستمرار في رئاسة الوزارة إذا كانت سياسة الإخلاء من واجبات هذه الوزارة ، ومن ثم قدم استقالته للخديوي في ٧ يناير ١٨٨٤ م قائلا قولته المشهورة : إذا تركنا نحن السودان ، فالسودان لا يتركنا ، وضمن استقالته الأسباب القانونية والطبيعية والإنسانية لوحدة وادي النيل . وقد سارع الخديوي إلى قبول الاستقالة في نفس اليوم بعد محاولة شديدة مع شريف ، حيث أن الخديوي أخافه الاعتراض على رغبة بدوت من جانب الإنجليز الذين أخافوه بشيخ الثورة الآتية من الجذب (١٣٢) ، وأخافوه أيضا بإطلاق إشاعة بأنه ما دام أحد من المصريين لن يبل تشكيل الوزارة فإن بارنج نفسه سيأخذ الوزارة ، وكان الخديوي قد عرض على رياض باشا تشكيل الوزارة ولكنه رفض وقال : انني أود لو كنت ناظرا في نظارة شريف باشا حتى يكون لي شيء من فخر موقفه المشرف .

وفي مقابلة تمت بين بارنج والخديوي في نفس اليوم - ٧ يناير - أكد الخديوي الحانع استعداداته الدائم للاستماع لمشورة حكومة جلالة الملكة ، فأجاب بارنج بأن هذا موقف حكيم لأن الرجل المتعب المنهك الفقير - كما كانت مصر يومئذ - لن يكون له بد من أن يتنازل عن بعض أملاكه مخافة أن ينسأله الافلاس (١٣٣) . وفي اليوم التالي وافق نوبار باشا الأرمني على تشكيل الوزارة الخديوية على أساس قبول سياسة الإخلاء ، والذي ما لبث أن بعث إلى وكيل الحكمادارية بالحرموط بأن يجمع القوات والمدنيين من سنار تمهيدا لتنفيذ الإخلاء عن كل السودان ، وأن يبلغ مديري بحر الغزال وخط الاستواء بسياسة الإخلاء . ولكن كيف يخلى السودان ؟ ومن يتولى عملية الإخلاء ؟ أنه غوردون (١٣٤) .

Milner : Ibid, P. 28.

(١٣١)

(١٣٢) أحمد شفيق باشا : مذكراتي في نصف قرن ج ١ ص ٢٢٦ .

(١٣٣) داود بركات : السودان المصري ومطامع السياسة البريطانية ص ٤٣ .

Theobald : The Mahdiya, P. 75.

(١٣٤)



ارتبط اسم غوردون بالموقف في السودان بعد الاحتلال البريطاني لمصر. قبل اتخاذ الحكومة البريطانية لقرارها باجبار مصر على التخلي عن السودان ، اذ أننا نجد اللورد جرانفيل يبرق الى بارنج في اول ديسمبر ١٨٨٣ م يقول: اذا رغب الجنرال شارلس غوردن Charles George Gordon في الذهاب الى مصر ، فهل يكون ذا فائدة لك او للحكومة المصرية ، وفي اية مهمة سيكون مفيدا ؟ الا ان بارنج الذي لم يكن يرحب باستخدام غوردون رد على اللورد جرانفيل بأن الثورة المهدية ثورة دينية وأن تعيين مسيحي في مركز القيادة العامة من المحتمل أن يكون سببا في فقد ولاء القبائل السودانية التي ما زالت تدين لمصر بالولا (١٣٥) .

وبعد استقالة شريف باشا شارك كل من اللورد جرانفيل وزير الخارجية واللورد هارتنجتون وزير الحربية ، ونورثبروك Worthbrook سكرتير شارلس ديلاك Dilke ، الى جانب جنرال ولسلي في الضغط من أجل إرسال غوردون الى السودان ، حتى انتهى الأمر بالموافقة من جانب المستر غلادستون بمسدد تردد (١٣٦) . وجاءت موافقة المستر غلادستون أيضا بسبب الضجة التي تارت في صحف لندن بصفة خاصة ، وبسبب تأثير الرأي العام البريطاني بأعمال غوردون المثيرة في الصين ، وحكومته الحازمة في السودان ، وشخصيته الغريبة التي تتميز بالمغامرات والتصفوف (١٣٧) .

كما كان من أسباب موافقة غلادستون على استخدام غوردون في السودان ما نشرته جريدة التايمز اللندنية صباح ١٤ يناير ١٨٨٤ م من أن وزير الحربية المصري الجديد عبد القادر حلمي باشا سيذهب الى الخرطوم ويتولى مهمة تنفيذ الاخلاء ، وكان هذا في حد ذاته دافعا قويا لاجتماع الوزارة البريطانية لاقرار مهمة غوردون (١٣٨) . وكان من المقرر بالفعل - بعد أن قبل الحديوي ووزارة نوبار اخلاء السودان - أن يقوم عبد القادر حلمي بتنفيذ الاخلاء ، ورغم أن عبد القادر وافق على المهمة الا أنه اشترط عدم اذاعة نية الحكومة في الاخلاء حتى لا تتعرض مهمته للفشل ، ولكن الحكومة البريطانية رفضت واختارت غوردون لهذه المهمة (١٣٩) .

Ibid, P. 71.

Wingate : Mahdism and the Egyptian Sudan, P. 108.

The Marquis of Zetland : The life of Lord Cromer, P. 104.

Elton : General Gordon, P. 334.

A. Macdonald : Too late for Gordon and Khartoum, P. 5.

(١٣٥)

(١٣٦)

(١٣٧)

(١٣٨)

(١٣٩)



وليس صحيحاً كما يذكر وينجت Wingate (١٤٠) أن عبد القادر حلمي باشا رفض دون تردد القيام بتنفيذ إخلاء السودان ، وهذا ادعاء مقصود منه تبرير استخدام غوردون للمهمة ورفض قيام عبد القادر بها \*

كما كان من أسباب موافقة غلادستون على استخدام غوردون لإخلاء السودان موقف ملكة إنجلترا التي شعرت بضرورة الضغط على وزرائها ، ولذلك أرسلت في ١٠ يناير ١٨٨٤ م إلى اللورد جرانفيل رسالة جاء فيها : ان الملكة تأسف اذ ترى طلبات سير إيفلن بارتنج المتكررة بشأن استخدام ضباط انجليز لا يلتفت اليها(١٤١) \*

اذن فقد أمسكت الحكومة البريطانية بكل الحيلولة في السودان ولا تريد أن تترك خيطاً واحداً مما يثير التساؤل ، فإذا كانت قد فرضت على الحكومة الخديوية إخلاء السودان وقيل الخديوي فلماذا لم تترك مسألة تنفيذ الإخلاء للحكومة الخديوية ؟ ولماذا تعترض على استخدام عبد القادر حلمي صاحب الآراء الضائية في علاج الأمور في السودان وتستخدم جندياً بريطانياً هو غوردون ؟ ثم لماذا تصر على إعلان فكرة الإخلاء على السودانيين قبل بدء تنفيذها ؟ ومع ذلك يغالط المستر غلادستون فيجيب في مجلس العموم يوم ١٨ نوفمبر ١٨٨٤ م رداً على سؤال للعضو بارتليت Bartlett بأن إخلاء السودان سيتم بواسطة مصر بروليس بواسطة بريطانيا(١٤٢) \*

ويعلل البريطانيون إصرارهم على إخلاء السودان بأنه بعد هزيمة جيش ميكس لم تكن هناك أهمية للاحتفاظ بالسودان ، لأن المشكلة الوحيدة تنحصر في العثور على شخص ما يستطيع إنفاذ وإخلاء الحاميات المصرية سيئة الخظ(١٤٣) ، وفي كلمات السير ريفرس ويلسون Rivers Wilson أنك اذا أردت أن تسلك طريقاً سليماً ممكناً في قطر غير معروف تماماً ويعلى بالثورة المتطرفة ، فإن غوردون هو الرجل المناسب لتحقيق بعيتك(١٤٤) \*

- 
- |  |       |
|--|-------|
| Hansard's Parliamentary Debates, 3rd series, Vol. 294.                         | (١٤٠) |
| Wingate : Mahdism and the Egyptian Sudan, P. 108.                              | (١٤١) |
| Allen : Gordon and the Sudan, P. 216.  | (١٤٢) |
| R. Collins and R. Tignor : Egypt and the Sudan, P. 78.                         | (١٤٣) |
| Sir C. Rivers Wilson : Chapters from My Official Life (London : 1916), P. 200. | (١٤٤) |



تقرر أيضا اذن استخدام غوردون في مهمة اخلاء السودان . ولكن ما هي طبيعة تلك المهمة ؟ هل تعنى أن يذهب في بعثة لتقصي الحقائق عن كيفية اخلاء السودان من المصريين مدنيين وعسكريين ، أم أنها تعنى تنفيذ الاخلاء ، بمعنى الاشراف على خروج المصريين من السودان حتى آخر رجل ؟ . ان الاجابة على هذه التساؤلات تدفعنا الى مناقشة تعليمات البريطانيين التي تسلمها غوردون ، والاضافة التي أعطيت له في القاهرة ، الى جانب آرائه الشخصية حول الموقف في السودان .

كانت التعليمات التي حملها جنرال غوردون من لندن دليل آخر على التناقض في موقف الحكومة البريطانية نحو معالجة الموقف في السودان ، فقد رأينا تناقضا في موقفها من حملة جنرال هيكس على كردفان بين الموافقة على تعيينه والاستجابة لمطالبه وتكليفه بارسال تقاريره بالشغرة البريطانية الى القنصل البريطاني في مصر ، وبين التذرع بسياسة عدم التدخل حتى لا تتحمل مسئولية ما يحدث ، وهنا تأخذ موقفا مليشا بالتناقضات ، فرغم فرض الاخلاء على المصريين واختيسار جنرال غوردون الانجليزى بدلا من عبد القادر حلمى لمهمة اخلاء السودان ، فإنها أعطته تعليمات تحمل تناقضا فيما بينها ، فبينما جاء في هذه التعليمات أن على غوردون كتابة تقرير عن الموقف العسكري في السودان وعن الوسائل المناسبة التي يجب اتخاذها لسلامة الحاميات المصرية التي لا زالت معسكرة في مراكزها هناك وسلامة السكان الأوروبيين في الخرطوم ، والتقرير عن أفضل الوسائل التي تمكن من اخلاء السودان ، أضافت التعليمات الى ما سبق أنه يجب أن يكون معلوما لك أنك مفوض للقيام بمأموريات أخرى قد تمهد بها اليك الحكومة المصرية عن طريق السير ايفان بارنج ، السدى عليكم الموضوع لتعليماته وترسلون تقاريركم بواسطته(١٤٥) .

لماذا تلجأ الحكومة البريطانية الى مثل هذه المواقف المتناقضة أمام أحداث خطيرة قد تؤدي - وقد أدت بالفعل كما حدث لهيكس وكما سيحدث لغوردون - الى اخطار مدمرة ونتائج سيئة ليس على الأشخاص فقط بل على مصالح وادى النيل التي يبدو أنها بعيدة عن تفكير الحكومة البريطانية ، ومن الامور المثيرة للتساؤل أنه بينما أصر غلادستون في رسالته الى وزير خارجيته جرانفيل بأنه اذا كتب غوردون تقارير عما يجب عمله فينبغى ألا يكون القاضي



الذى يصدر حكما علينا تنفيذه ، ولا أن يدخلنا فى مسئوليات ، كما أنه ليس ممثلا لنا حتى يتجنب النصيح(١٤٦) . بينما كان غوردون نفسه يفهم أن حكومة صاحبة الجلالة الملكة قد عقدت النية على ألا تأخذ على مسئوليتها المهمة الكثيرة الصعوبة التي غابتها وضع حكومة منتظمة لأمم السودان ، وأنها بدلا من ذلك قد صممت أن ترد الى هذه الأمم حريتها وأن لا تسمح للحكومة المصرية بالتدخل فى شئون تلك الأمم(١٤٧) ، وعلى ذلك فقد أرسلت لسحب القوات المصرية والمدنيين من أجناب ووطنيين(١٤٨) .

وأما جرانفيل وزير الخارجية والذي كان يدرك وجهة نظر غلادستون فقد أدرج تكليف غوردون بالجانب التنفيذى من المهمة فى عبارة مهمة تتعلق بعدم المسئولية ، وإن كان يعيل إلى أن غوردون سيقوم بتنفيذ الاخلاء واقامة حكومة سودانية ، إذ أننا نجده يبرق الى بارنج يوم رحيل غوردون من لندن فى طريقه الى القاهرة بأن غوردون يقترح وجوب صدور اعلان فى مصر أنه فى طريقه الى الخرطوم لاقامة حكومة منتظمة للمستقبل من أجل خير أهالى السودان ، ولم يقل جرانفيل شيئا عن الجانب التقريرى من المهمة(١٤٩) . وهذا الغموض دفع الوزير ديلك Dilke يقول لجرانفيل فى ٢١ يناير ١٨٨٤ م أنه بينما كنت موجودا بوزارة الخارجية البريطانية لم أسمع شيئا عن ذهاب غوردون الى الخرطوم أو أى مكان آخر سوى اننى أعلم بأنه ذاهب الى سواكن ، أما اذا سار رأسا الى الخرطوم فسنجد أنفسنا مضطرين الى ارسال قوة خلفه حتى ولو لم يحمل معه تعليمات(١٥٠) .

وأما موقف بارنج فقد كان أكثر مواقف المسئولين البريطانيين وضوحا حيث أنه اعتقد أن مهمة غوردون للتقرير والتنفيذ معا ، لأنه لم يسمع أن يفسر ما جاء فى الفقرة المتعلقة بتفويض غوردون تنفيذ الأمور التى قد تكلفه بها الحكومة المصرية إلا أنه استجابة لما طلبه بارنج نفسه من اللورد جرانفيل بضرورة ارسال ضابط بريطانى كفاء يشرف على عملية اخلاء السودان وأن يأخذ أوامره منه ويكون اتصاله به(١٥١) . وعندما اعترض

Allen : Ibid, P. 22.

(١٤٦)

(١٤٧) إبراهيم فوزى باشا : السودان بين يدي جوردون وكشنر ج ١ ص ٢٩٥ .

(١٤٨) مكر شبكية : السودان فى قرن ص ١٩١ .

I. Strachey : Eminent Victorians, P. 254.

R. Jenkins : Sir Charles Dilke, P. 180.

Thiobald : The Mahdiya, P. 78.

(١٥١)



بارنج على ما جاء بحديث غوردون لجريدة البول مول جازيت Pall Mall Gazette والذي أعلن فيه خطأ سياسة اخلاء السودان ونصح بالاحتفاظ بالخرطوم وببقية الاقاليم التي تمتد اليها الثورة المهدية ، ورأى أن قيام حكومة قوية بالخرطوم يترأسها حكامدار كلف ، من الممكن القضاء على الثورة اذا زودت بسنطات قوية ومبالغ كافية من المال ، أزال جرانفيل مخاوف بارجنج وأكد له أن غوردون سيقوم بتنفيذ السياسة التي وضعناها نحن له وليست تلك التي جاءت بالجريدة المذكورة (١٥٢) .

ولنا الآن وقفة أمام هذا الغموض والتناقض سواء في التعليمات أو في وجهات نظر المسئولين البريطانيين والمتصلين مباشرة بمهمة غوردون لنجلى بعض الحقائق التي نستنتجها من ثنايا هذا الغموض ومن خلال هذا التناقض . فنحن نفهم أن الحكومة البريطانية أرغمت الحديوي على اجلاء المصريين عسكريين ومدنيين من السودان ، ونفهم اختيارها للجنرال غوردون الانجليزى لمهمة الاخلاء ، أى نفهم اختيار شخص انجليزى لينفذ سياسة انجليزية والاعتراض على أن يقوم بتنفيذها مصرى ، ولكننا لا نفهم ماذا يحدث بعد الاخلاء اذا تم في السودان . هل تترك الامور تتقاذفها الامواج بين الثورة المهدية من ناحية وبين الدول الأوروبية الطامعة والتربصة بالسودان من كل جانب من ناحية أخرى ؟ وهل تترك الامور لتتشغل الثورة المهدية بالقضاء على خصومها من مؤيدي الحكم المصرى أو المخالفين لفكر وزعامة محمد احمد بينما تدخل انجلترا وغيرها من الدول الأوروبية في تسابق لاقطاع اجزاء من السودان وملحقاته بحجة أنها أصبحت أرض خلاء Res Nullius لا مالك لها فتستباح لمن يضع يده عليها أولا . وماذا سيكون موقف مصر أمام الاخطار التي تهدد حياتها اذا أمسكت الدول الأوروبية وعسل رأسها انجلترا بمنافع نهر النيل . أمور لا يمكن أن نفهم على أنها عفوية .

ولماذا لم توافق الحكومة البريطانية على وجهة نظر غوردون الداعية الى اقامة حكومة سودانية وطنية ، وتساؤله الذي تناوله عما سيحدث لو هاجم الثوار السودانيون القوات المصرية المنسحبة ؟ وأجاب غوردون نفسه بأن هذه القوات تضطر الى الاشتباك مع الثوار السودانين ولن تترك نفسها تحت رحمة الثوار ، ومن هنا فإن قيام حكومة سودانية وطنية سيحقق مصالح



«السودانيين من ناحية ويساعد على اجلاء المصريين من السودان دون خسائر .  
اليس معنى قيام حكومة مستقرة ومنظمة في السودان ما يحقق الاستقرار  
لذلك القطر المتراعى الأطراف ، ويجعل السودان وملحقاته وحدة متماسكة  
تمنع تحقيق المطامح الاستعمارية الاوروبية ، واليس قيام حكومة وطنية  
سودانية في الخرطوم ما يعيد العلاقات الطبيعية بين شطرى وادى النيل تجاوزا  
لأخطاء الحكم الحديوى ، وهذا ما يقلص الدور البريطانى ويبعد اليد الانجليزية  
عن كل من مصر والسودان »

وعندما وصل غوردون الى القاهرة استقبله الحديوى وأعطاه فرمانا  
بتعيينه حكامدارا للسودان وعهد اليه تأييد سلامة الحاميات المصرية والموظفين  
والمدنيين من مصريين وأوروبيين ، وتدبير وسائل اجلائهم من السودان  
بأمان ، وارجاع السودان الى سلالة السلاطين الذين كانوا يحكمون أقاليم  
السودان قبل تحقيق وحدة الوادى على عهد محمد على ، وأنه بعد تمام الاخلاء  
عليكم اتخاذ الخطوات اللازمة لاقامة حكومة نظامية في مختلف مديريات  
السودان لتأمين النظام ووقف الكوارث وما يدعو لتجريك الثورة(١٥٣) .

جاءت اضافات الحديوى لتعليمات غوردون في ٢٥ يناير ١٨٨٤ تحقيقا  
لما جاء في تعليمات الحكومة البريطانية بان يقوم غوردون بتنفيذ أية ماموريات  
تعهد بها اليه الحكومة الحديوية ، ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت تعرف  
غموض وتناقض تعليماتها اذ أن اللورد جرانفيل بعث الى بارنيج في ٤ فبراير  
يسأله اذا كان الحديوى قد أعطى لغوردون تعليمات جديدة ، فرد عليه بارنيج  
في اليوم اتالى قائلا ان الجنرال غوردون منح بناء على طلبه وتحت مسئوليته  
الخاصة فرمانا من صاحب الفخامة الحديوى بتعيينه حاكما عاما على كسل  
السودان مزودا بسلطات كاملة مدنية وعسكرية(١٥٤) . ولم تعترض الحكومة  
البريطانية بل اعترفت أحد وزائها ويدعى هربرت جلدستون بأن رغبة  
انجلترا هي انقاذ الحاميات العسكرية المهددة في السودان ، وبناء على هذا  
فستعمل الحكومة كل ما تستطيع لتمكين هذه الحاميات من الانسحاب بأمان  
والجلاء عن الأماكن التي يمسكون فيها وستتحمل الحكومة هذه المسئولية بدون  
القاتها على الآخرين(١٥٥) .

A. Colvin : The Making of Modern Egypt, P. 64. (١٥٣)  
Blue Book : Egypt No. 12 (1884) No. 20., Hansard's Parliamentary (١٥٤)  
Debates, 3rd series Vol. 284.  
Allen : Ibid, P. 263. (١٥٥)



وعقب تكليف الحديوى لغوردون بالهام الجديدة أشار الى أنه لا يمكن اعطاء مثل على حسن نواياي أكثر من تعيين غوردون حكاما للسودان مزودا بسلطات كاملة لاتخاذ الخطوات التي يراها مناسبة وسليمة لتحقيق الغرض من مهمته باتفاق تام بين حكومتى وحكومة صاحبة الجلالة الملكة ، ولا أستطيع أن أفعل أكثر من أن أنقل غوردون سلطاني الشخصية وأعقبه من المسئولية حسب مقتضيات الظروف ، ولكن لى شرط واحد هو أنه يجب عليه العمل على سلامة المدنيين من الأوروبيين والمصريين على السواء ، وليس عندي شك فى أن غوردون باشا سيفعل خير ما يستطيع ، وقد ينجح بمعونة الله فى اتمام اخلاء الخرطوم واثوانى الرئيسية فى السودان الشرقى(١٥٦) .

وعندما علمت الحكومة البريطانية بأن غوردون حمل معه الى الخرطوم فرمانا بتعيينه حكاما للسودان ، وآخر باخلاء السودان واقامة حكومة منظمة فيه ، وافقت وعبر لورد جرانفيل عن موافقتها فى رسالة الى بارنج فى القاهرة بتاريخ ٢٨ مارس ١٨٨٤ م على أن يقوم غوردون باخلاء كل السودان وليس الخرطوم فقط من المصريين والأوروبيين ، وأن الحكومة تأمل أن يتقبل جنرال غوردون هذه السلطات الواسعة جدا التي منحها إياه الحديوى لتساعده على تنفيذ مهمته الشاقة(١٥٧) .

ومعها يقال إذن عن أن جيلادستون رئيس الوزارة البريطانية طُلب متمسكا بسياسة عدم تحمل أية مسئوليات فى السودان تنتج عن تصرفات غوردون هناك أو أنه لا يرغب من غوردون أن يطالب من الحكومة البريطانية الاستماع لأرائه والعمل على الأخذ بها ، أو أن المأموريات التي يقبلها غوردون من الحكومة الحديوية إنما يقبلها على مسئوليته وتحمل مصر نتائجها ، رغم كل ذلك ورغم ما أثير من خلاف فى الآراء حول تعليمات الحكومة البريطانية فان الشيء الذى لا يمكن انكاره أنه كان هناك اتفاق فى وجهات النظر لدى الجميع على ضرورة تنفيذ اخلاء السودان ، الذى سيقوم به جنرال غوردون(١٥٨) .

غادر غوردون القاهرة فى ٢٦ يناير ١٨٨٤ م فى طريقه الى الخرطوم وصحب معه الكولونيل ستيوارت وأبراهيم فوزى ياورا له، ومنذ غادر القاهرة حتى سقوط الخرطوم ومقتله فى ٢٦ يناير ١٨٨٥ م اتخذ غوردون من

---

Gordon : The Journals of Major General C.G. Gordon, P. XXV (١٥٦)  
Alex Macdonald : Ibid, P. 7. (١٥٧)  
W Churchill : The River War, vol., 1, P. 66. (١٥٨)



الاجراءات ما أدت إلى نهايته ، فإن مجدد ذهابه إلى السودان دون أن تصحبه قوة عسكرية خطا كبير ، إذ كيف يتسنى لرجل واحد مهما اشتدت سطوته وحسنت سياسته أن يجلي الحاميات البالغ عددها حوالي ٣٠ ألفا مبشرة في أنحاء متفرقة ، ومثل هذا العدد أو يزيد من الموطنين والتجار (١٥٩) \* . وعندما أبدى عبد القادر حلمي لغوردون خطا الذهاب إلى السودان دون جيش يصحبه حتى ولو كان مجرد الفين من الجنود مع اذاعة أن جنودا غيرهم قادمون ، رد غوردون مستسلما ان معي الله وحده (١٦٠) ، بل انه استنكر ما قاله تابعه السوداني وعما في النيل متجهين من القاهرة إلى السودان حيث أنه ذكر أن تابعي السوداني المسكين يقول انه ذاهب لحقه حيث ترك الخرطوم مع جنرال هيكس (١٦١) \* ولكنه عندما وصل إلى أم درمان قال بأن مأموريته لن تصادف نجاحا وأنه كان مخطئا في قدمه بلا جنود ، وأنه تسرع ولم يترتب في إرسال تلغرافه إلى السير ايفلن بارنج الذي قال فيه انه يمكن اخمساد الثورة بسهولة (١٦٢) \* .

وعندما وصل غوردون إلى الخرطوم في ١٨ فبراير وحده دون قسوة عسكرية وسط دهشة أهل العاصمة السودانية وسكانها من المصريين والأوروبيين ، وقف يخطب في جميع من مستقبله بسرائر الحكومة قائلا : انني بمقتضى فرمان الذي تلى عليكم تعينت حكمدارا على السودان ، فو ان كنت قادرا على استصحاب جم غفير من العساكر لكن لما أعلمه من صداقتكم وحسن أعمال بالسودان سابقا التي لا تنكروها اقتضت علي ما هو موجود من العساكر هنا (١٦٣) \* . ويعلق سلاطين على ذلك بأنه كان واضحا لهؤلاء الذين فهموا الموقف في السودان فهما جيدا أن النفوذ الشخصي في هذه المرحلة كان كقطرة في محيط (١٦٤) \* . كما أن انقضاء الفرنسي في الخرطوم عندما وصل إلى القاهرة أبلغ بارنج في أول ابريل ١٨٨٤ م أنه لا يعتقد أن غوردون سيتمكن من انهاء مهمته دون جيش ، إذ أن غوردون لم يعد له نفوذ كبير في السودان ، وعلق بارنج على ذلك في رسالة له إلى لسورد جرانفيل حملت

(١٥٩) نعيم شفيق : تاريخ السودان الحديث وجغرافيته ج ٣ ص ٢١٣ \*

(١٦٠) ابراهيم فوزي : السودان بين يدى غوردون وكنتشر ج ١ ص ٢٦٥ \*  
Letters of General C. G. Gordon to his sister M.A. Gordon, P. 282 (١٦١)

(١٦٢) ابراهيم فوزي : نفس المرجع \*

(١٦٣) دار الوثائق المصرية : محافظ السودان ، مخططة رقم ٢/١ \*  
Slatin: Fire and Sward in the Sudan, P. 297. (١٦٤)



تاريخ ١٤ إبريل بأنه لم يعد هناك شك الآن من أن نفوذ جنرال غوردون (الشخصي في السودان كان مبالغاً فيه لديه هو نفسه ولدى الرأي العام الانجليزي) (١٦٥) \*

قضى غوردون في الخرطوم ما يقرب من اعام أضاع جزءاً كبيراً من هذا العام في اجراءات عطلته عن تنفيذ مهمته ، وادت في النهاية الى مصرعه ، بينما وقفت منه الحكومة البريطانية موقف المتفرج ، وكأنها تريد التضحية به ليكون لها حجة تستند اليها بأن لها دماء سالت على أرض السودان تريد ثمنها لها . وكانت اجراءاته هذه نابعة من ثقته بنفسه وتردده وعناده ، فيذكر بارنج : لقد اعتدت أن يصلني منه خلال النهار عشرون الى ثلاثين برقية ، وما يصلني منه ليلا لم يكن بتيسر التوفيق بينه وبين ما وصل منه في النهار (١٦٦) \* ويصف غوردون نفسه أنه عنيد بالنسبة لحكومة صاحبة الجلالة الملكة والرجال الرسميين ولكنها طبيعته ولا أستطيع تغييرها ، وأنى اعترف بأننى اذا كنت رئيساً فاننى كنت أرفض استخدام نفسى فى وظيفة رسمية لعنادى (١٦٧) \*

ولو أضفنا الى ذلك أنه بينما كان الرأي العام البريطانى يرى فى غوردون محرر الرقيق ، كان غوردون نفسه بالنسبة للسودانيين فى الشمال الرجل الذى قوض أسس ثروتهم والرجل الذى طارد الجلابة بلا شفقة . ورحمة الرجل الذى « تغاضى » عن مقتل سليمان ولد الزبير ، وان نفوذ غوردون فى السودان عام ١٨٨٤ م يستند فقط - وكما تحقق هو بنفسه - على أمل وصول قوات بريطانية لتأييده (١٦٨) \*

وعلىنا هنا أن نحدد اجراءات غوردون التى أدت به الى الهلاك وهلاك الكثيرين الذين كان عليه اجلاؤهم بسلام من السودان حتى تتضح المسئوليات وتظهر النوايا والأساليب التى ترتبط بالتدخل الأجنبى فى السودان من تلك الاجراءات أن غوردون عند وصوله الى بربر فى ١١ فبراير ١٨٨٤ م كتب الى محمد أحمد المهدي يعرض عليه اقرار السلم ولقب سنطان عسى

A. Colvin : Ibid, P. 78.

(١٦٥)

\* كرومر : بريطانيا فى السودان ص ٦٨

Cromer : Modern Egypt, Vol. 1, P. 334.

(١٦٦)

Holt : The Mahdist State in the Sudan P. 81.

(١٦٧)

(١٦٨)



كردفان ، ولم يكن المهدي في حاجة الى أن يتقبل هذا الانعام من أى شخص خصوصاً بعد أن فتح الاقليم وانضم أهله الى الثورة أنصاراً للمهدي . ومن ذلك أيضاً أن فكرة طرأت على خاطر غوردون وبعث بها الى بارنج تقضى بأن يقوم غوردون بمقابلة المهدي ، ولكن القنصل الانجليزى اضطر الى تحذير غوردون من القيام بمثل هذه المغامرات(١٦٩) .

وعندما وصلت رسالة غوردون الى محمد أحمد المهدي ومعها ملابس التشريفه للمهدي كسلطان على كردفان ، بادر الأخير في ١٣ جماد الأول ١٣٠١ هـ / ١٠ مارس ١٨٨٤ م بالرد على غوردون برسالة مطولة بدأها بالقول بعد التسليم من العبد المفتقر الى الله محمد المهدي بن عبد الله الى عزيز بريطانيا والحديوية غوردون باشا ، قد وصلنا جوابك وفهمنا ما فيه والحال أنك تزعم ارادة اصلاح المسلمين وفتح الطريق لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم واتصال المودة فيما بيننا وبينكم وحل المسيحية من التصاري والمسلمين وأن تجعلنا سلطاناً على كردفان ، فأقول والأمر لله أني قد دعوت العباد الى صلاحهم وما يقربهم من ربهم(١٧٠) . ولست في ذلك بمتحيل ولا مرید ملكاً ولا جاهاً ولا مالاً . . . ثم ختم رسالته المطولة بدعوة غوردون الى اعتناق الاسلام والدخول في المهديية ، ومع الرسالة رد المهدي لغوردون ملابس التشريفه وأهداه جبة الأنصار .

غضب غوردون من رسالة المهدي وبعث له برسالة من الخرطوم كلها شتائم وسباب وتهديد بأنه عن قريب ستنبل بجيوش لا طاقة لك بها وتكون أنت المسئول أمام الله عما سيفك من الدماء . . . وكنت لا أرى حاجة الى مخاطبة رجل مثلك جاحد النعمة عادم الذمة ولكن تعلقت بأذيال الأمل . . . وما أنا مستعد لقدومك - القدوم اليك - ومعى رجال أقطع بهم أنفاسك والماعقل من تدبر والسلام . . . ثم لجأ غوردون الى علماء الخرطوم وألزمهم بكتابة تكذيب لدعوة المهدي . بل استمر غوردون في سلسلة من الاجراءات المخاطنة اذ أن غضبه من رد المهدي عليه جعله يأخذ موقفا يدعو الى القضاء على المهدي ، وبدأت رسائله الى بارنج تظهر فيها عبارات ارسال التجريدة ، وسحق المهدي .

(١٦٩) د. جلال يحيى : الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية ص ١٤٠ .

(١٧٠) د. مكي شبيبكة : تاريخ شعوب وادي النيل ص ٦٧٧ و Wingate : Mahdism .. P.P. 111-115



وكان الاجراء الأكثر خطورة هو اطلاع غوردون في بربر للمسؤولين السودانيين الذين ما زالوا على ولايتهم للحكومة المصرية على عزم هذه الحكومة اخلاء السودان ، وتولية حكام من أهل البلاد لاعادة الحكم كما كان قبيل الفتح المصري (١٧١) \* وهذا يعنى ابلاغ السودانيين انفصال قطرهم عن القطر المصري انفصالا تاما وتشكيل قوات عسكرية محلية واحلال موظفين سودانيين محل الموظفين الأتراك والمصريين \* ولقد أذاع غوردون هذه الاخبار في اجتماع سرى عقده بسراى الحكومة في بربر في ١٣ فبراير ١٨٨٤ م حضره حسين باشا خليفة مدير بربر والعمد والأعيان ، والصق منشورا على باب المديرية والضبطية وفي شوارع المدينة بأن المديرية من الآن فصاعدا مستقلة عن القاهرة وانما تخضع لسلطان غوردون كحكمدار للسودان ومنسوب للحكومة البريطانية (١٧٢) \* وكان غوردون قد أظهر فرمان الحديوى اسرى باخلاء السودان في اليوم السابق لكل من حسين خليفة (١٧٣) وقاضى بربر ، قبل أن يعلنه على هذا الجمع من اعيان المديرية ، وشكل لجنة برئاسة حسين خليفة للدفاع عن بربر ، ولم يكن لقرار اعلان حق السودانيين في اختيار رؤسائهم أى معنى في الوقت الذى يحاول فيه خلق سلطة جديدة تحت اشرافه هو الرجل الأجنبي ، واشراف رجسال العهد القديم الذين قامت الثورة ضدهم (١٧٤) \*

كان لاعلام غوردون لرعاة مديرية بربر بفحوى فرمان الحديوى باخلاء السودان نتائج مدمرة على مهمة غوردون وعلى حياة المطلوب اجلاؤهم عن السودان ، ولعل شهود العيان خير من يصفون لنا هذه النتائج وتأثير اذاعة المنشور أو فرمان الحديوى الذى لم يكتف غوردون بايلاغه لأعيان بربر بل قرأه أمام الناس في التمة \* فهذا سلاطين يقول : كانت فكرة غوردون من اذاعة فرمان الحصول على مساعدة القبائل السودانية من أجل تنفيذ الاخلاء ، وكان يرجو أن يصل معهم الى شروط لتنفيذ هذا الغرض ، ولكن كيف يتوقع منهم مساعدته بينما في فرمان ما يؤكد أنهم سيتركون لمصيرهم ولما قد يقع لهم من أحداث (١٧٥) \*

(١٧١) حسن العبادي : من زوايا التاريخ السودانى في القرن ١٩ ص ١٧ \*

(١٧٢) د. محمد نؤاد شكري : مصر والسودان ص ٣٦٤ \*  
Holt : The Mahdist State in the Sudan, P. 86.

(١٧٣)

(١٧٤) د. جلال يحيى : المرجع السابق ص ١٤٢ \*  
Slatin : Fire and Sword in the Sudan, P. 299.

(١٧٥)



كما أكد حسين باشا خليفة مدير بربر أبلغ سلاطين عندهم التفاهة  
تسببها في ممسك المهدي أن قراءة غوردون لفرمان الاخلاء في بلدة التمة  
قد قلب الموقف وأسلم على عقب ، واليه يعزى السبب في سقوط بربر ، وأنه  
حينما كان غوردون في بربر نصحت له ألا يواصل هذه الحطة المشؤمة ولست  
أدري السبب الذي دفعه الى اكمال نصيحته (١٧٦) . ومن ثم فلم يكن في  
مقدور غوردون مع صفات الشجاعة والنشاط التي يتصف بها أن يوقف  
سير الاحوال بعد أن ارتكب هذه الغلطة الكبرى (١٧٧) .

كما أن الأب أوجر والدر Ohrwaldter أحد أعضاء اللجنة التبشيرية  
الكاثوليكية النمساوية في السودان والذي قضى في أسر المهديين مدة عشر  
سنوات وصف قراءة غوردون لفرمان الاخلاء بأنه الخطأ الذي قضى على مهمة  
غوردون بالتفصيل بل وبنهاية غوردون نفسه . أما الكولونيل ستيوارت رفيق  
غوردون في مهمته فقد وصف اجراء غوردون بأنه قفزة في الظلام  
Leap in the Dark وتساءل ستيوارت ماذا تفعل الآن لأن ما خشيته قد  
حدث ، وأعاد الى الأذهان ما سبق أن أصر عليه عبد القادر حلمي بعدم اذاعة  
اخلاء السودان على الكودانيين ، وأن هذا كان الرأي المعقول .

أما السير إيفلن بارنج فقد عبر عن خطأ اجراء غوردون بأنه من الأخطاء  
الكبيرة اعلان سياسة الاخلاء ، ولكن أقول ان كتمان مثل هذا السر الرسمي  
ليس من الأمور المعروفة في مصر ، وأن بعض ممثلي بريطانيا وخاصة غوردون  
مشهورون بعدم تحفظهم فيما يلقون من أحاديث (١٧٨) . وهذا الرأي من  
جانب لورد كرومر يتعارض مع رفضه الموافقة على رأى عبد القادر حلمي بعدم  
اذاعة قرار الاخلاء حتى يتم تماما ، ولكن كرومر يذكر ذلك بعد وقوع الأحداث  
فقد انضم اليه أولئك الذين كانوا ما زالوا موالين للحكومة الخديوية والذين  
حين باب التنصل من المسؤولية .

ولقد استفاد محمد أحمد المهدي من اذاعة فرمان الاخلاء في الدعوة  
للاضمام الى الثورة وتأييد دعوته بالترغيب والترهيب ، مظهرا للسودانيين  
عدم جدوى الولاء لحكومة تنوى أن تتخلى عنهم وتترك البلاد بسرعة ، ولذلك  
فقد انضم اليه أولئك الذين كانوا ما زالوا موالين للحكومة الخديوية والذين  
خافوا من انتقام المهدي بعد انسحاب القوات المصرية ، وأصبح كثير من  
الإهليين ممن كانوا قد بايعوا المهدي من قبل يشعرون بأنهم سيهتمون ان لم

II, P. 166

(١٧٦)

(١٧٧) سلاطين ( المترجم ) : السيف والثار في السودان ص ١٢٩ .

(١٧٨) كرومر : المرجع السابق ص ٢٨ .



يسارعوا بمبايعته في ذلك الوقت ، وهبط الروح المعنوي في كل من له أمل في استمرار الحكم المصري في السودان . وأصبحت المشكلة في ذلك الوقت هي من صاحب السيادة في السودان أهو الخديوي الذي قرر الانسحاب أم المهدي الذي ينوي الاستيلاء على كل البلاد؟ (١٧٩) .

وكان الإجراء الآخر الذي اتخذته غوردون وأثر في مهمته ، إبلاغه المسئولين في بربر عند اجتماعهم بهم أن العمل بالاتفاقية المفقودة بين الحكومتين المصرية والبريطانية في أغسطس ١٨٧٧ م بخصوص إلغاء تجارة الرقيق قد توقفت الآن ، وأنه سيصدر منشورا بإباحة تجارة الرقيق ، وعندما أصدر هذا المنشور أثار عاصفة من السخط والدعشة والاحتجاج ضد غوردون في إنجلترا بصفة خاصة ، وكان لصدور هذا المنشور نتيجتان : الأولى تأكيد عزم الحكومة على إخلاء السودان ، والثانية زيادة ثقة تجار الرقيق في أنفسهم وهم المناصرون الأقوياء للثورة المهدية .

ولا يغفر لغوردون في إباحته الاتجار بالرقيق ادعاؤه بأنه غير قادر على القيام بعمل في هذا الشأن يمنع الرق بينما الإخلاء يجري تنفيذه ، وأنه لا بد من الاستفادة من مساعدة الأهالي في تنفيذ الإخلاء (١٨٠) . فلو لم يعلن فرمان الإخلاء واهتم بإنشاء الحكومة الوطنية بالسودان ، وترك لهذه الحكومة أن تقرر سياستها نحو تجارة الرقيق لكان الحال غير الحال الذي صار ، ولكن أخطاء غوردون أخطاء مركبة ومن ثم فإن تأثيراتها على مهمته ونتائجها على الموقف في السودان متصلة .

ورغم محاولات غوردون للتأثير على السودانيين كاشعال نار كبيرة أمام سراي الحكومة بالخرطوم وحرق سجلات الضرائب التي لم تكن قد جمعت ، والكراييج التي كانت تستخدم في جميعها ، وإطلاق سراح المسجونين عسلى اختلاف جرائمهم وتنوع جنايااتهم ، وإعلانه من عسلى سلم السراي بتعيينه حكامدارا وأنه اعترف للسيد محمد أحمد المهدي بالسلطة المطلقة على السودان الغربي برمته على شرط أن لا يمد يده لغيره ، وإعلانه إلغاء تجارة الرقيق وتنازله عن جميع المتأخرات من الضرائب حتى عام ١٨٨٣ م وعن ضرائب ثلاث سنوات منذ أول ١٨٨٤ م ، وأنتى عزمته منذ الآن أن لا يكون أعضاء

(١٧٩) ضار صالح : تاريخ السودان الحديث ص ١٤٦ .  
L. Strachy : Ibid, P. 258.  
(١٨٠)



حكومتى الا من الوطنيين حيث أننى أود تشكيل حكومة وطنية ليحكم السودان نفسه بنفسه ، وقد أمرت منذ اليوم بفتح أبواب الحصون وإتلافها وسحب الجنود منها لتلغتها إلى عمران بلادكم وحرث أراضيكم وإنماء تجارتكم(١٨١) •

رغم كل هذه التريغيبات فإن السودانيين كانوا مندهشين ومستائين مما قاله غوردون وليس أدل على ذلك من أن مدير دقنة أبرق في ٣١ ديسمبر ١٨٨٤ م إلى القاهرة بأن غوردون باشا لما حضر في هذه الدفعة وصدرت أوامره لمركز الحكومة بأنه تعين من قبل دولة بريطانيا وأنها شديدة البطش بمالها ورجالها المشهورين بالبسالة ، فاذ ذاك حصل اضطراب شديد للأهالى وتغيرت خواطهم ، وعندها عمل المدير الطرق اللازمة لإزالة ما كان خطر اليهم وتيقنوا أن تعيينه من طرف الحضرة الفخيمة الحديوية كما كان قبلا(١٨٢) • وحتى عندما خاطب غوردون أهالى الخرطوم في ١٨ فبراير كانوا يسمعون خطبته ودموعهم تنهمر من أعينهم حيث كانوا موقنين بأن هذه سياسة خرقاء ، وأن المهدي سوف يتقدم نحوهم ويقهرهم(١٨٣) •

ومن الاجراءات ذات التأثير على مهمة غوردون انشغاله بأمور جانبية وعدم اجلاء المطلوب اجلاؤهم كإذاعته أن حملة انجليزية في طريقها إلى الخرطوم ، وانشغاله معظم الوقت في البحث عن خير الطرق لإنشاء الحكومة الوطنية الجديدة مما أعطى انطبعا لدى أهل الخرطوم أن غوردون لا يريد ترك الخرطوم ومن ثم فضلوا البقاء بها(١٨٤) ، وقد أكد هذه الحقيقة كل من سلاتين والاب أوهروالدر في قولهما أنه كان من الممكن إخلاء الخرطوم بنظام وأمان بدون غوردون ، وقد كان وصوله إلى الخرطوم - واجراءاته هناك - مدعاة لترغيب العناصر المصرية في البقاء(١٨٥) • وأنه اذا لم ترسل الحكومة الحديوية غوردون لإخلاء السودان وأمرت بذلك لثم دون صعوبة(١٨٦) •

ويعترف غوردون نفسه بأنه سبب تأخير الإخلاء ففسال في جرناله بتاريخ ٩ نوفمبر ١٨٨٤ م : ان الناس هنا في الخرطوم يودون القول لـ آتيحت

(١٨١) إبراهيم فوزى : المرجع السابق ص ٢٧٦ •

(١٨٢) دار الوثائق المصرية : محافظ السودان ، محفظة رقم ٢/٢ - ٤ •

(١٨٣) إبراهيم فوزى : نفس المرجع •

(١٨٤) د- محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ص ٢٢٨ •

(١٨٥) S. Low : History of England, P. 359.

(١٨٦) Ohrwalder : Ten years Captivity in the Mahdi's Camp. P. 139.



لهم الفرصة : انك جئت الى هنا ، واذا لم تكن قد حضرت فان بعضنا ثمان  
سيأخذ طريقه الى القاهرة ، ولكننا وثقتنا فيك لحمايتنا ، لقد قاسينا ونفاسي  
مصاعب كثيرة من أجل الحفاظ على المدينة ، ونحن الآن لا نتوقع الرحمة من  
المهدي الذي سينتقم منا بسبب ما أريق من دماء حول الخرطوم ، لقد أخذت  
نقودنا ووعدتنا بإعادتها اليها (١٨٧) . وذلك لأن غوردون جعل مدينة الخرطوم  
مقرا لحكمه ، ولم يمض وقت طويل على قدومه اليها حتى حوصرت من جميع  
الجبهات حتى أضحت في نهاية الأمر مقطوعة الاتصال بالعالم الخارجي ، ثم  
نراه يعطي الكثير من الوعود التي أصبحت منار شك لن حوله (١٨٨) . في  
الوقت الذي أدرك المراقبون لأحداث السودان وإجراءات غوردون أنه طالما  
ظل غوردون في الخرطوم فإنه سيظل متمسكا بسياسة سحق المهدي (١٨٩) ،  
التي تبناها بعد محاولته إقامة علاقات ودية معه .

وشغل غوردون نفسه بمن يخلفه على رأس حكومة وطنية في السودان،  
واقترح أن يكون الزبير باشا لأنه فضلا عن علو نسبه فهو معروف عند أهل  
السودان كافة بالكرم والشجاعة وحسن السياسة ، وكان الزبير إذاً ذلك  
في مصر فبعث غوردون يطلب إرساله الى الخرطوم ليؤليه أمور السودان (١٩٠)  
.. وقد صرح غوردون بأنه لا يمكن استرجاع النظام الى السودان ومنع  
امتداد الثورة الى مصر الا بتوليح الأمر كله للزبير . وكان الزبير قد تصالح  
مع غوردون في القاهرة ونسى مسئوليته في مصر ولده سليحان ، مما جعل  
غوردون يقول : أرغب في أن يعود الزبير الى السودان معي (١٩١) .

ولكن الحكومة البريطانية أبلفت قنصلها في مصر - وكان المسكن  
إيجرتون Egerton يقوم بعمل بارنج أثناء وجود الأخير في لندن في.  
أجازة - برفضها استخدام الزبير في السودان بحجة أن الرأي العام البريطاني  
لا يوافق على عودة الزبير الى الخرطوم ، وهو موقف يدعو الى التساؤل .  
لماذا اتخذت حكومة لندن هذا الموقف من الزبير ؟ لأنه وطني سوداني سوف  
يساعد على قيام حكم وطني في السودان بعد إجلال المصريين من هناك ؟ أم ؟

(١٨٧) Gordon : The Journals of Major — General C.G. Gordon . .  
Vol. 5, P. 215.

(١٨٨) K. Giffen : The Egyptian Sudan, P. 27.

(١٨٩) Elton : General Gordon, P. 367.

(١٩٠) نعيم شفيق : المرجع السابق ص ٢٢٠ .  
(١٩١) Jackson : Behind the modern Sudan, P. 102.



لأنه يتميز بالقوة والنفوذ في أنحاء السودان ومن ثم سيحافظ على وحدة السودان . وسيدافع عن حدود السودان ضد المطامع الاستعمارية ؟ كل هذا كما نعتقد يفسر لنا الموقف البريطاني الذي وصفه غوردون نفسه في ١٢ أكتوبر ١٨٨٤ م بقوله : اننى أعتقد أنه من العار على حكومة صاحبة الجلالة الملكة عدم الموافقة على عودة الزبير باشا الى الخرطوم ، رغم أنه يعلم كيف يتعامل مع السودانيين جيدا(١٩٢) .

ويعلق الزبير على رفض الحكومة البريطانية عودته الى السودان بأنه لم يصدق أن تكون مسألة الرق هي السبب الحقيقي في عدم الاستجابة لما طلب جوردون باشا ، وإن كانوا هم قد ستروا وراءه وحركوا جماعة إبطال الرقيق للتقدم بهذا السبب ليخفوا وراءه غرضهم الحقيقي وهو منعى من العودة الى السودان خوفا من انضمامي بما تحت امرتي من جند الى المهدي فأزيد بذلك من صعوبة الموقف وتعقيده ، وكأنهم لم يكونوا يدركون تماما أنني لا أومن بحركة المهدي هذه إطلاقا(١٩٣) .

وننتج عن رفض الحكومة البريطانية عودة الزبير الى السودان أن أصبحت علاقات غوردون بحكومته تنقصها الثقة ، وبدأ يعلن ضرورة اتباع سياسة سحق المهدي ، وضرورة الاحتفاظ بثلاثة آلاف من القوات المصرية النوبية في السودان واستبعاد سياسة الإخلاء كلية(١٩٤) . وإذا أصرت الحكومة البريطانية على الإخلاء فإنه سيطلب من حكومة جلالة الملكة أن تقبل استقالته، وأنه سوف يأخذ كل البواخر والمهمات الى مديرتي خط الاستواء وبحسر الغزال ويضعها تحت امرة ملك البلجيك(١٩٥) . إذن فغوردون يدرك مسئولية الحكومة البريطانية نحو مهمته مهما حاولت التهرب منها ، فرغم أن قرار تعيينه حاكما للسودان صادر له من الخديوي إلا أن غوردون يدرك أن كل هذا بترتيب مع الحكومة البريطانية أو أن شئت الدقة بضغط من هذه الحكومة على الخديوي وحكومته ، ومن ثم فلا غسابة أن يهدد حكومة لندن - وليس حكومة القاهرة - بالاستقالة من منصبه في السودان .

ومن أفكار غوردون غير المسئولة بعد تهديده بالاستقالة أنه كان يرغب

---

Gordon : The Journals ... Book 4, P. 130.

(١٩٢)

• سعد الدين الزبير : الزبير باشا رجل السودان ص ١٣٧ .

Allen : Ibid, P. 285

(١٩٣)

A. Colvin : Ibid, P. 75.

(١٩٤)

(١٩٥)



فى الابحار بالبوأخر النبلية مع جنوده والأوروبيين الذين ظلوا ملتفين حوله. ويتجه بعيداً عن الخرطوم لا الى مصر ولكن الى خط الاستواء حيث يوجد أمين. بأشفا فى اتجاه ما داخل أفريقيا حتى المحيط (١٩٦) ، هذا اذا تعذر تمارنه مع ليوبولد الثانى ملك بلجيكا وصاحب دولة الكنفو الحرة ، أى أن غوردون كان يعرض نفسه لخدمة من يدفع أو يحقق له ذاته .

وأضاع غوردون وقتاً ثميناً كان يمكن إخلاء الخرطوم أثناءه ، وأعطى فرصة لمحمد أحمد المهدي لكي يفرض حصاره حول الخرطوم ومنذ ١٢ مارس ١٨٨٤ م ويقطع الخط التنغرانى بين الخرطوم والعالم الخارجى ، حتى ظهر لبارنج استحالة تنفيذ اجلاء الحاميات من السودان بدون اتخاذ ترتيبات أخرى غير تلك التى كانت قد وضعت فى الأصل لتحقيق هذا الغرض (١٩٧) . بمعنى آخر أن تنفيذ مهمة غوردون لم يعد فى الامكان دون مساعدة من القوات البريطانية ومن ثم وجدنا كوزى Cuzzi وكيل غوردون فى بربر يبرن الى بارنج عدة برقيات فى ٢٠ و ٢٢ و ٢٤ مارس ١٨٨٤ م يذكر فيها أن الموقف خطير ، ويجب اتخاذ الخطوات اللازمة حالا ، والجميع خائفون على مصر غوردون وستيوارت والأوروبيين (١٩٨) .

ضاقَت الأحوال بغوردون فى الخرطوم بعد الحصار الذى ضربه المهديون ، ثم جاءت رسالة المهدي له فى ٢٥ ربيع الأول ١٣٠٢ هـ الموافق مارس ١٨٨٤ م لتزيده ضيقاً حيث ذكر له أن أراد الله سعادتك وقبيلت نصحنى ودخلت فى أماننا وضماننا فهو المطلوب وإن أردت أن تجتمع على « الانقلىز » فتوصلك اليهم ، فالى متى تكذبنا وقد رأيت ما رأيت ، وقد أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بهلاك من فى الخرطوم قريباً الا من آمن وسلم ينجيه الله ، ولذلك أحببت لك ألا تهلك مع الهالكين . . . وقد بلغنى فى جوابك الذى أرسلته اليها أنك قلت ان « الانقلىز » يريدون أن يقدوك وحده منا بعشرين ألف جنيه . . . وأنت ان قبيلت نصحنى فيها ونعمت والا ان أردت أن تجتمع على « الانقلىز » فبدون خمسة فضة نرسلك اليهم والسلام (١٩٩) .

- 
- Bermann : The Mahdi of Allah, P. 211. (١٩٦)  
War Correspondent : Why Gordon Perished, P. 54. (١٩٧)  
Theobald : The Mahdiyya, P. 97. (١٩٨)  
(١٩٩) رسالة المهدي بعث بها الى المجلة ، السيد عبد الرحمن المهدي فى ١٣ نوفمبر. Sudan Notes and Records, Vol. XXIV (1941) م ١٩٤١



وشعر الجميع خارج الخرطوم بخرج الموقف داخل العاصمة رغم محاولات غوردون إيهام الجميع من بداخل الخرطوم ومن بخارجها بارتساع السروح المعنوية وعدم تأثره بالحصار المضروب على المدينة ، فيذكر مصطفى باور مدير دنقلة في رسالة بالشفرة بعث بها إلى القاهرة في ١٢ أبريل - أي بعد شهر من حصار الخرطوم وقطع الاتصالات بينها وبين العالم الخارجي ، أن سكوت الحكومة - يقصد الحكومة الحديوية - بالمدّة هذه يؤيد الترهات المتصدرة من المهدي ، ويتسبب منها رسوخ ما يبدئه من الإيهامات في القلوب الحالية ، ويصعب تدارك أمرها لأن المشاع هنا أن بعض أهالي جهة بحري تخيلوا بالاقرار له حتى وكل من يحضر اليهم من السودان يسألوه ويقولوا له الرجل ما قرب إلينا وهم جرا يمثل هذه (٢٠٠) .

ومعنى هذا أنه مع حصار الخرطوم فقد صار للمهدي أنصار إلى الشمال من الخرطوم ، وهذا يجعل موقف غوردون في الخرطوم صعبا ، ومن ثم يكاد يكون قد صدر عليه حكم هو ومن معه بالفناء إذا لم تسارع الحكومة البريطانية بإرسال حملة لانقاذه . . . فهل تستجيب لندن وترسل حملة لانقاذ غوردون من الهلاك الذي ينتظره ؟ أم ستبدأ سلسلة من التبريرات تتذرع بها الحكومة البريطانية في عدم الاستجابة فيضيع وقت ثمين تكون نتيجته أن حملة الانقاذ تصل بعد فوات الأوان . . . وفي كل الأحوال كانت الحكومة البريطانية تبعد المسئولية عن نفسها وتلقيها على غوردون لإجرائاته الخاطئة وخروجه على التعليمات و . . الخ من التبريرات غير المقنعة .

لم يمض على وصول غوردون إلى الخرطوم أكثر من شهرين حتى بدأ الحديث عن إرسال حملة عسكرية إنجليزية لانقاذه من الخطر المحدق به ، وقد جاءت أول إشارة بهذا الخصوص في رسالة إلى القنصل البريطاني بالقاهرة في أول مايو ١٨٨٤ م ، بضرورة الاستفسار من غوردون عن القوة التي يرى أنها كافية وضرورية لانقاذه إذا طلب مثل هذا الانقاذ ، وكذلك الاستفسار عن الطريق الذي على هذه القوة أن تسلكه والوقت المناسب لوصولها إليه (٢٠١) ومع ذلك لم تتخذ الحكومة البريطانية قرارها بإرسال حملة الانقاذ الموعودة إلا في جلسة مجلس وزراء عقدت بتاريخ ٣١ يوليو ١٨٨٤ م ، ثم اعتمد البرلمان الإنجليزي في جلسة ٤ أغسطس مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه إنجليزي

(٢٠٠) دار الوثائق المصرية : وثائق السودان : وثائق مصطفى باور باشا رقم ٢١ - ١ .  
Allen : Gordon and the Sudan, P. 333.  
(٢٠١)



لتمكين الحكومة من القيام بالعمليات اللازمة لانقاذ غوردون اذا اتضح ان هذه العمليات ضرورية(٢٠٢) ، وللتقيام باعداد الترتيبات اللازمة للقيام بهذه الحملة . وقد قررت الحكومة تكليف سير جازنت ولسلي Garnt Wolsely صاحب انتصار التل الكبير لقيادة حملة الانقاذ .

ولقد اضاعت الحكومة البريطانية وقتا ثميناً لو استغلته لانقذت غوردون ومن معه ، اضاعته مرتين المرة الاولى حين ترددت منذ عرفت بحصار الخرطوم في مارس حتى قررت ارسال حملة لانقاذ غوردون في آخر يوليو ، وان كان الخبر لم يصل الى غوردون الا عن طريق الجنرال كشمير الذي كان آنذاك في دنقلة كضابط للمخابرات ، وعندما نقل الخبر اليه في ٢٦ سبتمبر صار يوم افراح وزينات(٢٠٣) ، والمرة الثانية حين اضاعت الحكومة البريطانية الوقت فيما عرف بحرب الطريق والذي استغرق الفترة من آخر يوليو الى أن تحركت الحملة في طريقها الى الخرطوم من وادي حلفا في نوفمبر ١٨٨٤ م .

فرغم رسالة جرانفيل الى القنصل البريطاني في القاهرة المؤرخة في أول مايو ، فقد لما المستر غلادستون الى القاء مسئولية ما يحدث لغوردون في السودان وخاصة منذ ضرب المهدي حصاره حصول الخرطوم ، على غوردون نفسه ، وعندما قدمت المعارضة مشروع قرار بلوم حكومة المستر غلادستون بسبب سياستها السودانية ذكر بأن غوردون لم يرسل وحيدا الى الخرطوم الا ليكتب تقريرا ، ولكنه هو وعلى مسئوليته الشخصية الذي اقترح بأنه يجب اعطاؤه سلطات تنفيذية لتحقيق الاخلاء ، وان غوردون قد عصى أمره وتخل عن مهمته واتخذ لنفسه طريقا آخر(٢٠٤) . ولم يكن هذا التبرير مقنعا ، فام ينقذ الحكومة من اللوم الا عندما وعد اللورد هارتنجتون وزير الحربية وعدا أكيدا بارسال حملة انقاذ الى الخرطوم في الحريف(٢٠٥) .

ورغم هذا الوعد فلم تقرر الحكومة ارسال الحملة الا في آخر شهر يوليو مضية بذلك وقتا ثميناً شغلت فيه بالخلاف بين أعضاء مجلس الوزراء ، حيث تزعم الايرل سلبورن Earl Selborne فريقا يطالب بارسال حملة الانقاذ ويهدد بالاستقالة اذا لم تستجب الوزارة لوجهة نظره ، بينما

Theobald : The Mahdiya, P. 105.

(٢٠٢)

مكي شبكة : السودان في قرن ص ٢١٢ .

Allen : Ibid, P. 337.

(٢٠٣)

Theobald : Ibid, P. 104

(٢٠٤)

(٢٠٥)



تزعّم السير وليام هرزكورت William Harcourt فريقا وزاريا آخر يدعو إلى عدم إرسال حملة الانقاذ ويهدد بالاستقالة إذا تم إرسال الحملة ، بينما حاول اللورد جرانفيل تهدئة الموقف واتخذ موقفا وسطا(٢٠٦) .

وبناء على وعسد اللورد هارتنجتون تبودلت البرقيات بين الحكومة البريطانية والجنرال غوردون عن طريق الفصّل البريطاني بالنيابة إيجرتون من ١٧ مايو وما بعدها لم تصل غوردون إلا في أول سبتمبر فيسأدر غوردون بالرد عليها بأنه سيتخذ كل ما يستطيع عمله من اجراءات لاجلاء الأعالى قبل حلول شهر يناير ١٨٨٥ م إذا وصلت قوات حكومة صاحبة الجلالة المنكدة إلى الخرطوم أو إلى بربر(٢٠٧) . وإذا تأخرت فمن المحتمل أن تؤخذ الخرطوم تحت بصر حملة الانقاذ التي ستأتى متأخرة تماما(٢٠٨) .

وعندما بدأ المهديون يطوقون بربر استجاب الحديوي توفيق لضغط سلطات الاحتلال فعهد للكلونيل كتنشر بهمة المحافظة على أقاليم السودان الشمالية وذلك في فرمان أصدره له بتاريخ ٢٦ مايو ١٨٨٤ م أشار فيه إلى : أن الأحوال الحاضرة ببعض جهات السودان استلزمت زيادة الدقة لمنع سرابها إلى جهات أخرى ، ولما كانت جهات أبى حمد ووادي حلفاوما يتبعها من المواقع المهمة معتبرة الآن بصفة ثغور للفطر المصرى صار من الضرورى توجيه كمال الدقة والالتفات إليها . . . . . ولكمال وثوقنا بكم واعتمادنا عليكم قد عيناكم في هذه المهمة مندوبا من طرفنا في تلك الجهات لاجل المحافظة على الأمن والراحة العمومية فيها(١٠٦) . . .

وعندما سقطت بربر في ٢٠ يونيو ١٨٨٤ م ووصل الخبر إلى لندن حملت الصحافة البريطانية على الحكومة لنهاونها في انقاذ غوردون من الهلاك الذى اقترّب منه ، مما دفع اللورد هارتنجتون الذى وعد أمام مجلس العموم في أول مايو بارسال حملة لانقاذ غوردون ، إلى التهديد بالاستقالة في ٢٥ يوليو ، باعتبار بانه إذا لم يتم تنفيذ وعده مست كرامته الشخصية ، فاضطر غلادستون إلى الموافقة أخيرا على إرسال حملة لانقاذ غوردون في الحريف ، لأن

Allen : Ibid, P. 315.

Blue Book : Egypt, 22, 1884, No. 22.

Gordon : The Journals of . . . . Vol. 4, P. 134.

(٢٠٦)

(٢٠٧)

(٢٠٨)

(٢٠٩) دار الوثائق المصرية ، محافظ السودان ، مخططة رقم ٢/٢ - ٤ .



استقالة هارتنجتون - وهو زعيم الهويج Whig في الوزارة تعنى سقوط وزارة غلادستون(٢١٠) .

وقد شجع سقوط بربر في يد الثوار على انضمام أنصار جدد للمهدي وأصبح المهديون يعتقدون أن سقوط الخرطوم في أيديهم أمر قريب الوقوع ، ففي ١٥ رجب ١٣٠١ هـ الموافق يونيو ١٨٨٤ م ورد تلغراف من مدير دنقلة بأن المسموح عن الخرطوم أن العدو محاصرها وممنوع وصول المونة إليها ، وأن المهدي مؤكده على جيوشه المحاصرين لها بضبط غوردون باشا حيا لإجعاله أسيرا مقابل أسير الانجليز الى عرابي ، وبلغه أن غوردون باشا قال بأنه اذا لم تحضر اليه امدادية من دولة الانجليز يسلم ويسلم للمهدي ، والمسامول أنه اذا حضرت قوة كافية فيكون متكفل بانقاذهم بشرط أن يكون هو قائدهم(٢١١) .

ولكن هل تسرع الحكومة البريطانية في انقاذ حملة الانقضاء بعد أن أضاعت وقتا طويلا وطمينا حتى أقرت إرسال الحملة ؟ في الحقيقة أضاعت الحكومة البريطانية وقتا طويلا وطمينا آخر فيما عرف بحرب الطريق ، بمعنى هل تتخذ الحملة طريق النيل أم طريق سواكن - بربر ؟ وأخيرا وبعد جدل تم اتخاذ قرار بأن تسلك الحملة طريق النيل وكان من أكبر مؤيدي طريق النيل اللورد ولسلي الذي عين لقيادة الحملة . وكان إرسال الحملة عن هذا الطريق يعني ضمنا إعادة فتح البلاد التي تقع الى الشمال من الخرطوم مع كل ما يدل عليه ذلك من مسئولية(٢١٢) .

ونظرا لخرج الموقف في الخرطوم فقد بعث غوردون بوكيله ستيوارت في بعثة من الخرطوم عن طريق النيل لتعيد احتلال بربر أو احراقها وتقابل حملة الانقاذ وتستعجل تقدمها نحو العاصمة المهددة بهجوم من المهديين في كل وقت ، وقد غادرت البعثة الخرطوم في ١٠ سبتمبر ١٨٨٤ م ، ولكن الباخرة التي تحمل هذه البعثة - كما ذكر غوردون في رسالة منه لأخته بتاريخ ٥ نوفمبر - والتي تحمل ستيوارت ومستمر باور القنصل الانجليزي ، وهرين Herbin القنصل الفرنسي بالخرطوم ، قد أسرت وأن الجميع قتلوا - في

Theobald : The Mahdiya, P. 105.

(٢١٠)

(٢١١) دارالوثائق المصرية ، محافظ السودان ، محفظة رقم ١/٢ - ٥ .

(٢١٢) د جلال يحيى : المرجع السابق ص ١٧١ .



أرض المناصير - في ١٨ سبتمبر وكان بالباخرة جرنال الحوادث من ٣ يناير.  
الى ١٠ سبتمبر ١٨٨٤ م ، وهو مجلد ضخم مليء بالمعلومات الهامة  
والخطيرة(٢١٣) .

وكان الحديوي قد لما الى تعديل فرمانه الى غوردون بعد الأحداث المتتالية.  
في الخرطوم وما حولها ، وبعث بالتعديل في رسالة برقية الى غوردون بتاريخ  
٢١ سبتمبر ، وجاء فيها أصبح من الضروري تحت هذه الظروف تعديل  
الفرمان الذي منح لك بحيث تصبح سلطتك تشمل - بصفتك حاكمًا  
للسودان - الخرطوم وسنار وبربر وتوابعها الحالية ، كذلك يجب عدم ارسال  
أية حملة حربية باليوخر في النيل الأبيض لانقاذ حاميات بحر الغزال.  
ومديرية خط الاستواء حتى تصلك تعليمات أخرى . ويجب أن تبذل جهدك  
لاحضار حامية سنار الى الخرطوم ، وقد سرنا جدا عدوك عن فكرة اضرار  
النيران في بربر تلك الفكرة التي لم تكن لنقلها بنانا(٢١٤) .

وأثناء وجود ولسلي على رأس حملة الانقاذ في وادي حلفا وصلته برقية  
من الحكومة البريطانية تحدد له مهمته بأنها مساعدة الجنرال غوردون على ترك  
الخرطوم ، وعليه أن يتجنب كل عملية هجومية بعد ذلك ، لأن سياسة الحكومة  
البريطانية هي العمل على إنهاء سلطة مصر على السودان ، كما أنها تقبل  
تعيين أحد الرؤساء الوطنيين - غير الزبير - لإدارة السودان تكون مهمته  
المحافظة على النظام وضمان حسن سير الملاحة في النيل والمحافظة على السلم  
مع مصر ، ودفع الهجمات الموجهة ضدها من النوار وعدم تشجيع تجسار  
الريق(٢١٥) .

وبينما كان ولسلي في وادي حلفا أيضا وصلته رسالة غوردون  
- ١٧ نوفمبر - يستعجله لأن الموقف خرج في الخرطوم المحاصرة ، فأسرع  
ولسلي بتحريك جزء من حملته عرف بجيش الصحراء أو طابور الصحراء  
وسار في هذا الطابور الى المنمة عبر الصحراء فاطلعا مسافة ١٧٦ ميلا ومن المنمة  
يسير بطريق النيل الى الخرطوم ، ورغم انتصارات حملة الانقاذ في بعض  
المعارك التي واجهتها قوا الثورة المهدية ، الا أن حملة الانقاذ وصلت قرب  
الخرطوم يوم ٢٨ يناير ١٨٨٥ بعد يومين من سقوط الخرطوم ومصرع غوردون.  
وهنا وقفت حملة الانقاذ في مراكزها انتظارا لتعليمات تحدد لها حركتها.  
التالية .

Gordon : Letters of General . . . . to his sister, P. 289.

(٢١٣)

Sudan Notes and Records, Vol. XIII (1930), P. 64.

(٢١٤)

(٢١٥) د- جلال يحيى : المرجع السابق ص ١٧٣ .



وقبل أن نستعرض نتائج سقوط الخرطوم ومصرع غوردون ، نحدد مسئوليات غوردون وحكومته نحو ما حدث . فمن مسئوليات غوردون أنه بصفته الإنجليزي عاد إلى الخرطوم معلنا استقلال السودان عن مصر ، وغير غيور على مصلحة مصر ، وإلى جانب ذلك فإن تشجيعه لتجارة الرقيق قد أيد الشائعات التي كانت تقول أن الإنجليز قد أخذوا مصر وقرروا إخلاء السودان من المصريين . وكانت المنشورات التي صدرت في الخرطوم تزيد هذه الشائعات مما جعل السودانيين يعتقدون بصحتها(٢١٦) .

وكان أهالي الخرطوم يفاجئون بمنشورات تصدر باللغات العربية والانجليزية والفرنسية احتوت على بلاغ للسودانيين بأنه قد استولت حكومتنا البريطانية على حكومتكم المصرية فاطلبوا لانفسكم الحرية ، الامضاء رجسال بريطانيا العظمى ، وبلاغ آخر بأن حكومة جلالة السلطان عبد الحميد لم تعد قادرة على تحمل نفقات حربها مع روسيا ، ولذلك باعت قسما من أملاكها التابعة لمصر وهو السودان المصري لحكومة جلالة الملكة فيكتوريا وتناضت تمنا لذلك خمسين ومائتين مليوناً من الجنيهات(٢١٧) . وبعد ذلك ينتظرون من السودانيين أن يكونوا موالين لغوردون ولحكمه !!

كما أن كتشنر يلقي باللوم على غوردون في تقرير قدمه إلى وزارة الحربية البريطانية بتاريخ ١١ أغسطس ١٨٨٥ م ويحمله مسئولية سقوط الخرطوم وهلاكه ومن معه على أيدي المهديين ، لأنه : أضعف مركزه بخارج خمسة بواخر نيلية من الخرطوم ، أربعة منها لمقاومة حملة الانفاذ الانجليزية ، والخامس مع الكولونيل ستيوارت ، مما جعله يشعر باستحالة منع تدفق المهديين في النيل الأبيض وبالتالي استحالة بقاء الاتصال مع قلعة أم درمان(٢١٨) .

بينما يلقي غوردون نفسه بالمسئولية على عاتق حكومة المستر غلادستون، حيث كتب في جرناله بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٨٨٤ اعتقد أن حكومة صاحبة الجلالة الملكة وأنا في معسكرين متعارضين ، وسوف ينتهي هذا الموقف إذا أحل الحديوي توفيق عبد القادر باشا مكاني ، وعندئذ تستطيع حكومة صاحبة

(٢١٦) Wingate : Mahdism and the Egyptian Sudan, P. 110.

(٢١٧) محمد أحمد الجابري : في شان الله ، أو تاريخ السودان كما يرويه أهله ص ١٥٥

(٢١٨) Blue Book : Egypt, No. 2 (1886) No. 42.



الجلالة الملكة أن تفعل ما تريد واني على ثقة من أن الجميع هنا - في السودان - سيستقبلون عبد القادر باشا استقبالا طيبا ، وبعدها سيصبح من حقى التمتع بالشمانة والاستغراق فى الضحك ، اذا وجدت حكومة صساحبة الجلالة الملكة - بعد كل هذا - أنها لا تستطيع الخروج بدون وجود الأتراك أو الزبير فى السودان ، أو دون الإبقاء على السودان تحت سيادة وحكم مصر(٢١٩) .

اذن هذه شهادة شاهد من أهلها ، فكيف نفعى حكومة المستر غلادستون من مسئولية ما حدث فى السودان فاذا تمنعنا المواقف المتتالية لتلك الحكومة من القضية السودانية منذ احتلال القوات البريطانية لمصر حتى سقوط الخرطوم ومصرع غوردون ، نجدها تسير فى خطوات متتالية ومتراطة وتسير الى نتائج متشابهة تعطى لها فرصة الحركة الايجابية لا مصلحة للسودان أو لمصر منها ، يذهب هيكس الى كردفان وتنتهى حياته فتتخذ الحكومة البريطانية موقفا يفرض اجلاء المصريين عن السودان ، وتختار غوردون لهمة غير محددة وغير واضحة وعندما يفشل ويهلك تأخذ موقفا يدعو الى ترك السودان ليعيش صراعا بين المهديّة من ناحية والدول الأوروبية الطامعة فى أجزاء من السودان وملحقاته من ناحية أخرى ، لتخرج بريطانيا من الصراع بنصيب الأسد .

ان استغراق موضوع اقرار حملة لانقاذ غوردون لوقت طويل فى الوقت الذى عرف فيه غوردون أن هناك حملة فى طريقها اليه - يعتبر سببا يجعلنا نلقى بالمسئولية على الحكومة البريطانية ، حتى ان أحد أعضاء الحكومة البريطانية ذكر فى مجلس اللوردات تعقيبا على ما حدث فى الخرطوم لغوردون ومن معه بأن الخرطوم سقطت فى الواقع بسبب خديعة قرب وصول قوة بريطانية ، حتى ولو كانت هذه القوة قد أرسلت فى وقت أبكر(٢٢٠) .

كما أن الكولونيل كينشنر أقر فى رده على مستر فوكس Fox بجريدة التيمس عدد ٣٠ يناير ١٨٨٨ م ، أنه معين كفسيره من الضباط البريطانيين - من قبل الحكومة البريطانية ، وأضاف قائلا : لقد نسي مستر فوكس أن المسئولين المصريين الذين يصفهم بأنهم غير أكفاء للحكم كانوا ضباطا بريطانيين عينتهم الحكومة الانجليزية(٢٢١) . ومن ثم فهى مسئولة عن كل

Gordon : The Journals of Major-General C. G. Gordon, vol. 2, P. 81. (٢١٩)  
War Correspondent : Why Gordon Perished, . . P. 302. (٢٢٠)  
H. Russell : The Ruin of the Sudan, P. 337. (٢٢١)



اجراءات هؤلاء الموظفين ولا يمكن لها أن تنصل من المسؤولية . ولذلك فما أن بعثت الملكة فكتوريا من قصرها بامبورين Osborne الى أوجسنا Augusta أخت غوردون برسالة تعزية تقول فيها : ماذا أفعل سوى تقديم خالص عزائي بسبب مصرع أخيك ، لقد كانت المسألة التي لا يمكن قبولها أن جنرالاً بريطانيا له مكانته لدى الأمة البريطانية يلقي مصرعه على يد هذا الدرويش الأسود(٢٢٢) ، حتى اشتدت هجمات الصحافة البريطانية على حكومة المستر غلادستون باعتبارها مسؤولة عن مصرع غوردون ، ومن ثم كان كل ذلك سبباً لسقوط وزارة غلادستون الثانية وأكبر مميذ لحزب المحافظين الذي تولى الحكم - بعد حكومة حزب الأحرار - لبقاء في الوزارة مدى عشرين عاماً مستمرة تقريباً(٢٢٣) .

ومما بلغت النظر أن وزارة حزب الأحرار عندما دخل المعركة الانتخابية عام ١٨٨٠م أصدر برنامجاً انتخابياً كان من بين بنوده عدم التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى، ومع ذلك فقد كذبت الأحداث هذا البرنامج وأصبح واضحاً أن إعلان المبادئ شيء وتنفيذها شيء آخر ، حيث حدث الاحتلال البريطاني لمصر ، والتدخل في السودان الى درجة التعقيد في الأمور ، وانجلترا تحكمها وزارة حزب الأحرار برئاسة المستر غلادستون .

وعلينا الآن أن نتبين النتائج المترتبة على سقوط الخرطوم ومصرع غوردون ، والتي تتمثل في انسحاب حملة الانقاذ من السودان وإخلاء ملحقات السودان ، وإعطاء الفرصة لتحقيق الأطماع الاستعمارية الأوروبية في الأراضي التي أخليت من المصريين . ذلك أنه عقب سقوط الخرطوم توقف حملة الانقاذ ، وبعت قائدها ولسلي الى حكومته بطلب تعليمات ، ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت متأثرة بحملة الرأي العام البريطاني عليها فعهدت الى ولسلي التقدم بحملته - متى استعد وفي الوقت الملائم - عن طريق النيل الى الخرطوم لسحق المهدي ، كما عينت الجنرال جراهم Graham قائداً لقوة بريطانية أخرى تنطلق من سواكن وتستولي على السودان الشرقي وتطوق الخرطوم من الشرق ومن ثم تساعد حملة النيل في مهمتها ، واتخذت حكومة المستر غلادستون اجراء في ١٧ فبراير ١٨٨٥م بتسهيل مهمة حملة السودان الشرقي اذ وقعت مع إحدى الشركات البريطانية عقداً لمدة خمس سنوات بين سواكن وبربر .

Bermann : The Mahdi of Allah, P. 262.

(٢٢٢)

(٢٢٣) - د. جلال يحيى : المرجع السابق ص ١٨٩ .



إلا أنه في الوقت الذي أخذ فيه ولسلي بعد قواته بعد فصل الصيف ، وفي الوقت الذي اصطدم جراهام بعثمان دفنة في السودان الشرقي صداما غير حاسم ، أخذت الحكومة البريطانية تراجع الموقف بعد أن خفت حدة هجوم الرأي العام البريطاني عليها ، ووجدت أن تحقيق انتصار على المهدي يتطلب نفقات كبيرة وقوات عسكرية كافية بعد أن صار المهدي ملء قلوب وأسماع كل السودانيين تقريبا الذين بدأوا يظهرزون العداء للقوات البريطانية المسلحة في السودان ، ونتيجة لذلك ونظرا لتأزم الموقف على حدود الهند وأفغانستان نظرا للتهديد الروسي للمصالح البريطانية هناك تقرر سحب حملة الإنقاذ .

ومن ثم فعندما بعث بارنج إلى حكومته يطلب موقفا محددا وواضحا ، أوضح غلادستون في ١٥ مارس أن كل ما يحدث في السودان إنما يخرج عن دائرة اختصاصنا ، وبالنسبة للورد ولسلي كفائد للقوات البريطانية في مصر ، وفيما يتصل بالعمل الشاق الذي ينتظره فنحن مرتبطين في جميع الأمور العسكرية بمراعاة التصرف الحازم غير المتصرف بالحقد ، ونحن لذلك نرغب في عدم تأييد توصياته التي تحمل انجلترا عبئا ثقيلا بقيامه بعمليات حربية واسعة ، ونحن لا نملك الحق في تكليفه بأية مسئولية تخرج عن نطاق العمل العسكري المرسوم له (٢٢٤) . ثم أعلن في مجلس البرلمان بتاريخ ٢١ أبريل ١٨٨٥ م بأنه ليس في النية الزحف إلى الخرطوم أو اتخاذ أية عمليات هجومية أخرى في السودان ، وقد صدرت الأوامر إلى اللورد ولسلي لتنفيذ هذا القرار (٢٢٥) .

قررت الحكومة البريطانية إذن وقف كل العمليات العسكرية في السودان وانسحاب القوات البريطانية سواء في الشرق أو في وادي النيل من الأرض السودانية والوقوف عند وادي حلفا للدفاع عن مصر ، وحاول كل من اللورد ولسلي ، وسير بارنج والميجور كتشنر والجنرال شارلس ولسون ايضا أهمية الاحتفاظ بمديرية دنقلة لحماية مصر من الجنوب ، خاصة أن تلك المديرية تقع تحت سيطرة القوات البريطانية التي يقودها ، ورغم أن حكومة نوبار وفيها عبد القادر حلمي ناشدت الحكومة البريطانية الموافقة على التمسك بمديرية دنقلة لصالح مصر ، وأن توافق على ترك قوة دفاع بريطانية تساعدها قوة مصرية للمحافظة على هذه المديرية ، إلا أن حكومة المستر غلادستون رفضت الفكرة بشدة .

Crabites : The Winning of the Sudan, P. 23.  
Ibid, P. 24.

(٢٢٤)

(٢٢٥)



وعندما سقطت حكمرة غلادستون في ٢٤ يونيو ١٨٨٥ م وأعقبتها وزارة من حزب المحافظين يرأسها اللورد سالسبوري Salisbury ، تمسكت الوزارة الجديدة بسياسة وزارة حزب الأحرار في ضرورة انسحاب حملة الانتفاذ ، هذا على الرغم من وفاة محمد أحمد المهدي في ٢٠ يونيو ١٨٨٥ م مما قد يضعف من الدولة المهدية بالسودان ، ونتج عن موقف حكومة حزب المحافظين استمرار انسحاب حملة الانتفاذ من دنقلة الذي تم في ٥ يوليو مع وضع قوات دفاع في أسوان ومقدمتها بوادي حلفا ، وحساول المهديون تعقب القوات المسلحة ، فحدث صدام بين الطرفين في ٣٠ ديسمبر كانت نتيجة هزيمة جيسوش الخليفة عبد الله أمام القوات المصرية الانجليزية المشتركة عند قرية جنس .

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن هذه المراسلات بين المسئولين البريطانيين في مصر والسودان من ناحية وبين حكومتهم في لندن من ناحية أخرى بخصوص ضرورة الاحتفاظ بمديرية دنقلة ، كانت تشير دون أن يكون للحكومة الحديوية أي دور فيها كأن الأمر لا يعنيها فلم ترد حتى على طلبات مدير دنقلة مصطفى ياور الذي اضطر إلى إرسال برقية أخيرة إلى الحديوي في ٨ يونيو بأنه : كان رجائنا أن تحضر لنا قوة عسكرية من الحكومة ، ولقد عرض منا مرارا للمعية والدواوين الحكومة السنية بطلب القوة التي بما نتحصل على استمرار السلم بجهات المديرية ، وما ورد خبر عن ذلك قط ، فعملنا أن جهات السودان صار مصروفا النظر عنها ، وعليه فانا نعمل الطرق المتضمنة في أيام الهدوء ( السلم ) بنرحيل كافة العسكرية وخدمنا ( موظفي ) المديرية والمهمات الميرة وغايات العساكر والملكية ( المدنيين ) للمحروسة (٢٢٦) .

ووجدت الحكومة البريطانية من يدافع عن وجهة نظرها بعدم الاحتفاظ بدنقلة والتي كانت تستلزم إرسال قوة ، فمع الاعتراف بمسئولية الحكومة البريطانية عن الأحداث الدامية بالخرطوم وما قبلها فقد رأت أنه لم يكن هناك أية ضرورة لإرسال حملة عسكرية للقضاء على المهدية ، لأنها كانت تحمل في طياتها عوامل فنائها (٢٢٧) ، ومن ثم قررت أن تكون هناك حدود بين مصر والسودان عند وادي حلفا ، ولم يعرف القطران حدودا بينهما قبلا ، وهذا

(٢٢٦) دار الوثائق المصرية ، محافظ السودان ، وثائق مصطفى ياور باشا رقم ١٢ - ١٥ .  
B. Burleigh : Sirdar and Khalifa, P. 14.  
(٢٢٧)



مما يسترعى النظر حول طبيعة المخططات البريطانية بالنسبة لكل من مصر  
والسودان ..

ومنذ أول عام ١٨٨٦ م وحتى عام ١٨٩٦ م عندما بدأت حملات  
استرجاع السودان عاش السودان في ظل الدولة المهدية التي عرفت باسم  
« الخليفة » حيث كان على رأس الحكم فيها الخليفة الأول للمهدي عبد الله  
التعايشي فمع انسحاب القوات المصرية والقوات البريطانية انضمت أقاليم  
السودان إلى الدولة الجديدة ، فمنذ هزيمة هيكس في نوفمبر ١٨٨٣ ، وتسليم  
سلطين في دارة في ديسمبر من نفس العام صار السودان الغربي - كردفان  
ودارفور - يدين بالتبعية للدولة المهدية ، ولم يززع هذه التبعية شيء يذكر  
باستثناء ثورة فقيه عربي اشتهر باسم أبي حمزة ضد الخليفة عبد الله بسبب  
منعه الحج إلى مكة ، وكنز أنصار أبي حمزة بصورة أظهرت كان نهاية المهدية  
أصبحت قريبة ، وأن حاكما جديدا قد ظهر لفتح طريق الحج إلى مكة ، ولن  
يعان الحرب على العالم قاطبة ، وظهر كأنما صار قريبا التخلص من المهدية ،  
وصار كل فرد يصل من السودان إلى القاهرة يذكر النجاح المستمر الذي  
لحقته الثورة المشتعلة ضد المهدية (٢٢٨) .

ولكن حكومة الخليفة استطاعت القضاء على ثورة أبي حمزة بالغرب  
بعد وفاته - في فبراير ١٨٨٩ م ، ورغم ذلك فقد أقفرت الحياة في دارفور  
بعد انسحاب المهديين منها ، ولم يبق بها الا قليل من أهلها الذين كانوا يعملون  
بالزراعة ، وعاشت في أرجائها الحيوانات المتوحشة ، ومن ثم أصبحت عبثا  
على الدولة المهدية فترك دارفور دون حكم منظم من جانب حكومة الخليفة ،  
لكي تلتفت تلك الحكومة إلى أقاليم السودان الأخرى .

وكانت بحر الغزال تكون جزءا من الدولة المهدية منذ أن سلمها حاكمها  
الانجليزي ليتون بك في ٢٩ أبريل ١٨٨٤ م بعد أن رثس من المقاومة دون  
إمدادات ، ومع ذلك فلم تبق هذه المديرية في يد الدولة المهدية طويلا إذ سرعان  
ما عاشت فترة من الاضطرابات والانقسامات دامت طوال عامين حتى اضطرت  
قوات الخليفة عبد الله إلى الانسحاب منها عام ١٨٨٦ م وتركها نهبا للظالمين  
من الدول الأوروبية وعلى رأسهم فرنسا والملك ليوبولد ملك بلجيكا وصاحب  
السيادة على مستعمرة الكنفو المجاورة لبحر الغزال .



وكانت مديرية خط الاستواء اقليمياً سودانياً على حكومة الخليفة عبد الله ضمه الى الدولة المهدية ، ولكن مديرتها الاصل أمين بك وقف يدافع عنها ضد هجمات قوات المهدية ، ورفض الانسحاب بقواته عندما أخبرته وزارة نوبار باشا بضرورة الجلاء عن المديرية تنفيذاً لسياسة الاخلاء ، هذا في الوقت الذي كانت المطامع الأوروبية - فرنسية ، بلجيكية ، ألمانية الى جانب الانجليز - تنطلق الى الاستئثار بهذه المديرية ، ومن ثم لقي موضوع انقاذ أمين واخراجه من المديرية اهتمام الأوروبيين لاقتسام المسواد الأربية الوفيرة بالمديرية وبخيراتها الغذائية وبموقعها المتوسط في القارة الأفريقية ، ولوجود منابع نهر النيل الرئيسية في أراضيها .

ونتيجة لتلك الاطماع تشكلت حملة بقيادة الغامر ستانلي Stanley لايخراج أمين من مديرية خط الاستواء بالقوة اذا استمر على رفضه الخروج ، وبالفعل أرغم أمين على الخروج وعارض جنوده الذين كادوا يفتكون به في الخروج من المديرية وبقيوا هناك ، وقد تم خروج أمين في أبريل ١٨٨٩ م ووصل الى زنبار في ديسمبر من نفس العام ، ولم يستطع المهديون السيطرة على المديرية أمام المطامع الاستعمارية المحيطة بها والتي بدأت تظهر فيها مع قدوم حملة ستانلي .

وأما مديرية سنار فقد ظلت تقاوم ضد هجمات قوات الدولة المهدية حتى بعد سقوط الخرطوم ، ولم تسلم الا في أغسطس ١٨٨٥ م ، وقد أساء الخليفة عبد الله مقاومة سنار ضد جيوشه فأمر قائده محمد عيسى الكريم بتخريبها ففعل وعاد الى أم درمان ، وبذلك انتهت مقاومتها للمهديين وأصبحت ضمن أملاكهم وخضعت لسيطرتهم . وفي السودان الشرقي سلمت حامية القضايف للقوات المهدية في أبريل ١٨٨٤ م ، واحتلت تلك القوات القلايات في آخر مايو بمجرد انسحاب حاميتها المصرية منها ، كما دخلت كسلا في حوزة الدولة المهدية في سبتمبر من نفس العام .

وكانت هناك معاهدة معقودة في ٣ يونيو ١٨٨٥ عرثت بمعاهدة عدوة بين الحبشة من ناحية وكل من مصر وانجلترا من ناحية أخرى تقضى بتسهيل انسحاب الحاميات المصرية في شرق السودان مروراً بالأرض الحبشية نظير حصول الحبشة على اقليم بوغوص أو سنهيت ، حتى تصل تلك الحاميات الى الميناء المسمى على البحر الأحمر وهو ميناء مصوع ، وقد تم بالفعل تنفيذ هذه المعاهدة وتم انسحاب حاميات القلايات ، وعمديب ، وسنهيت ، والجيرة ، بينما استسلمت حاميتي القضايف وكسلا لقوات المهدية ، وبانسحاب



الحاميات المصرية واستيلاء المهديين على بعض مراكز هذه الحاميات صغار السودان الشرقى كله تقريباً تحت زعامة عثمان دقنة حاكم عام هذا الاقليم وقائد عام القوات المهدية فيه ، كما صار الصدام محتوماً بين عثمان دقنة والأحياس دقنا عن الأرض السودانية .

أما ملحقات السودان وأعنى بها أقاليم ساحل البحر الأحمر والصومال ، فلم تمتد إليها يد الدولة المهدية نظراً لبعدها عن قلب الدولة من ناحية ، ولأن الوصول إليها يحتاج إلى قوة بحرية غير متوفرة عند الخليفة عبد الله من ناحية ثانية ، كما أن الامتداد إليها يستتبع صداماً مع الدول الأوروبية الطامعة في تلك الأقاليم والتي بدأت بالفعل تمارس مؤامراتها لاقتسامها فيما بينها .

وهكذا تم إخلاء السودان كله بملحقاته في البحر الأحمر والصومال ، وتقاسمت الدول الأوروبية هذه الأقاليم - الملحقات - بعد أن عجز المهديون عن المحافظة على هذه الأقاليم الواسعة ، فسرغم أنهم أخضعوا لسيطرتهم معظم أقاليم السودان في دارفور وخط الاستواء وبحر الغزال وسنار ، وكسلا والقضارف في السودان الشرقى ، إلا أنهم اضطروا إلى الانسحاب من هذه الأقاليم وتركها ملكاً مشاعاً أو أرض خلاء ، واقتسم الإنجليز والفرنسيون والإيطاليون وبلاد الصومال وشاركتهم الحبشة فاستولت على إقليم البوغوص وهرر كما توغل الفرنسيون والبلجيكيون في بحر الغزال حتى وصلوا إلى أعالي النيل بعد سنوات قليلة ، كما حصلت إنجلترا على أوغندة عندما فرضت عليها الحماية أوائل التسعينات من القرن التاسع عشر . وكل ذلك كان أخطر نتائج التدخل الأجنبي وخاصة السياسة البريطانية نحو السودان منذ احتلت القوات البريطانية مصر .

اقتترنت رغبة الدول الأوروبية في الاستعمار بالثورة الصناعية وما لزمها من مواد خام وأسواق لتصريف منتجاتها ، كما اقتترنت تلك الرغبة بما ساد أوروبا عقب الثورة الفرنسية وحروب نابليون بونابرت من شعور بكرهية الحروب الأوروبية من أجل التوسع وظهور فكرة التوسع خارج القارة لا داخلها ، كما اقتترنت تلك الرغبة ثالثاً بحركة استكشاف أفريقيا من الداخل بدءاً من مصبات الأنهار على البحار والمحيطات باتجاه الداخل للوقوف على إمكانيات القارة وكيفية استغلالها لصالح الدول الأوروبية .

ولم يكن كل المستكشفين الذين كشفوا منابع نهر النيل من أهل العلم ، وإنما كان معظمهم من أدوات الاستعمار الإنجليزي بصفة خاصة والأوروبي عامة . ولم يكن غريباً إذن أن تقنع إنجلترا خديوى مصر بأهمية الاستكشاف حتى يقوم عمالها من صناع الإنجليز بتمهيد الطريق أمام



الاستعمار الانجليزي في الجنوب ٠٠ واستغل هؤلاء الفرصة فخدموا بلادهم  
أجل الخدمات ، وانطلقوا يكتشفون السودان ويرسلون نتائج كشفهم الى  
وزارة الخارجية الانجليزية(٢٢٩) .

ولقد استأثر الساحل الشرقى لأفريقيا باهتمام معظم الدول الأوروبية  
وفى مقدمتها إنجلترا ، وخاصة منذ افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ م ،  
باعتبار أن موانئ هذا الساحل تواجه مراكز التجارة بالهند والشرق الأقصى .  
وساعد على هذا الاهتمام موت سلطان زنجبار عام ١٨٥٦ م واقتسام ولديه  
ممتلكاته بتدخل من جانب إنجلترا التى ما لبثت أن وضعت هذه الممتلكات  
فى دائرة النفوذ البريطانى ، كما ساعد على هذا الاهتمام أيضا استكشافات  
أعلى النيل وما جاء فى أثرها من انهيار للإمبراطورية المصرية فى وسط  
أفريقيا وتحول هذه المناطق طبقا للمنطق الاستعماري الى أرض لا مالك(٢٣٠) .  
وقد أدى تسابق الدول الأوروبية لاستعمار أفريقيا الى حدوث صدام  
بين أطماع تلك الدول ، مما حصد بها الى عقد مؤتمر فى برلين عامي  
١٨٨٤/١٨٨٥ م ، وبعد أن أصبح اصطلاح الزحف أو التسابق نحو أفريقيا  
يعبر عن عملية الاستيلاء على المناطق الأفريقية خاصة الجهات الاستوائية من  
جانب الدول الأوروبية بين عامي ١٨٨٤ م و ١٨٩١ بشكل أو بآخر(٢٣١) .  
وحقيقى شاركت معظم الدول الأوروبية الغربية فى هذا التسابق الاستعماري  
الا أن إنجلترا كان لها اليد الطولى فى هذا التسابق خاصة بعد أن رأت  
الوجود المصرى يمتد جنوبا من السودان الى ساحل أفريقيا الشرقى المطل على  
المحيط الهندي ، بل وامتداد هذا الوجود فى منطقة هضبة البحيرات بين ممالك  
« أوغندا » و « أوينورو » فى عهد الحدوي اسماعيل(٢٣٢) .

وعندما عقد مؤتمر برلين فى نوفمبر ١٨٨٤ م وأصدر قراراته فى  
فبراير ١٨٨٥ م اتضحت المظالم الاستعمارية للحصول على المواد الخام والمواد  
الغذائية وتكوين المستعمرات ، وهى كلها الدوافع التى دفعت شعوب أوروبا  
الى التنافس للسيطرة على مناطق أفريقيا الاستوائية(٢٣٣) . إذ أصدر المؤتمر  
فى قراراته ما يمكن تعريفه بالضوء الأخضر للامراع فى اقتسام أفريقيا بين

(٢٢٩) إبراهيم عبده : فى السودان ص ٧٤ .

(٢٣٠) د . عبد الملك عوده : السياسة والحكم فى أفريقيا ص ١٠٠ .

R. Cuupland : The exploitation of East Africa, P. 319. (٢٣١)

د . رأفت الشيع : أفريقيا فى العلاقات الدولية ص ٩٥ .

Lugard : The dual mandate in British Tropical Africa, P. 203. (٢٣٣)



الدول الأوروبية ، بأن على كل دولة أوروبية تسعى للاستعمار بامتلاك أرض أفريقية أو تفرض حمايتها على أراض أفريقية يجب عليها أن تدعم رغبتها هذه باحتلال فعلي أو حماية واقعة وممارسة سلطتها حتى تتأكد مطالبها شريطة أن تسمح في ممتلكاتها بحرية المرور والتجارة(٢٣٤) .

وبناء على ذلك شهدت القارة الأفريقية حتى الحروب العالمية الأولى ١٩١٤ نشاطا أوروبيا استعماريًا محمومًا وسارعت أدوات الاستعمار : الشركات التجارية ، البعثات التبشيرية ، والفنصائل في انبثات ملكية بلادهم بأفريقيا(٢٣٥) ، وكل رئيس قبيلة أو زعيم أفريقي خط بحسن نية هذه العلامة ( X ) على ورقة قدمها له رجل أوروبي فقد أرضه وثروته وأباح رقاب رجاله وعشيرته للاستعمار(٢٣٦) . وهذه الورقة عبارة عن صورة من نماذج مطبوعة من معاهدات الحماية يحملها رجال الاستعمار الأوروبي . وكانت الشركات الاحتكارية هي الأداة الأولى في تحقيق المطامع الاستعمارية، وهي مؤسسات لتجارة الجملة وراها رموس أموال لا نهاية لها ، كما يساندها كل ما تملك الدولة من قوى مسلحة ، وكانت مهمة هذه الشركات أن تضع أسس الحكم في المناطق المطلوبة التي ما تلبث الدولة المستعمرة أن تضع اليد عليها بحجة حماية مصالحها الاقتصادية هناك(٢٣٧) .

وحيث أن مجال اهتمامنا هو المطامع الاستعمارية الأوروبية في السودان ومنحقاته عقب الإخلاء ، فإننا نبدأ بموقف إنجلترا انطلاقًا من أنها كانت أسبق وأكثر اهتمامًا بحكم احتلالها مصر منذ عام ١٨٨٢ م ، إلى جانب سياستها السودانية المريبة ، بالإضافة إلى اهتمامها بموانئ البحر الأحمر والساحل الصومالي المواجهة للبحر الهندي حيث المستعمرة البريطانية الكبرى والغالية .

ولنبداً بمديرية خط الاستواء حيث تجمعت حولها أطماع أكثر من دولة أوروبية ، وانتهت بفوز إنجلترا ، ورغم انشغال إنجلترا بمسألة الحدود الروسية الأفغانية حيث كانت القوات الروسية تزحف في وسط آسيا مما يهدد بحرب إنجليزية روسية للمحافظة على حياد أفغانستان وتأمين حدود

Coupland : Ibid, P. 398.

(٢٣٤)

(٢٣٥) د. رافت الشيخ : المرجع السابق ص ٩٧ .

(٢٣٦) د. عبد الملك عودة : المرجع السابق ص ٩٢ .

(٢٣٧) عبد العتي عبد الله خلف الله : مستقبل أفريقية السياسي ص ٢٣ .



«الهند الشمالية» (٢٣٨) ، ورغم مضايقات فرنسا بسبب الوجود الإنجليزي في مصر منذ عام ١٨٨٢ م ، فإن إنجلترا كانت حريصة على ألا تسبقها دولة أخرى في تحقيق مطامع استعمارية في هضبة البحيرات .

فعندما بدأ الألمان يتوغلون في داخل أفريقيا الشرقية منذ أن انتهزوا فرصة ضعف سلطان زنبار وعقدوا المعاهدات مع طائفة من رؤساء القبائل المحليين ، وأسسوا شركة أفريقيا الشرقية الألمانية عام ١٨٨٥ م ، سارع الإنجليز بإنشاء شركة أفريقية الشرقية البريطانية برئاسة السير ويليام ماكينون Machinnon التي دخلت في منافسه مع الشركة الألمانية . وعندما ظهرت أطماع الملك البلجيكي ليوبولد الثاني وصاحب ولاية الكونغو الحرة The Congo Free State في إقليم بحر الغزال وخط الاستواء لجأت الحكومة البريطانية بإعطائه شريطاً من الأرض السودانية الملاصق لمستعمرة الكونغو عرف بحاجز لادو Lado Enclave بصفة مؤقتة وطوال حياته ، تؤول ملكيته - ملكية هذا الشريط الأرضي - إلى إنجلترا لا إلى مصر بعد وفاة ليوبولد بموجب اتفاقية عقدت في ١٢ مايو ١٨٩٤ م ، وكان هدف إنجلترا من ذلك هو أن يفتح الملك ليوبولد ضد المطامع الفرنسية التي بدأت تفكر في تحقيق مشروع من الغرب إلى شرق أفريقيا ، هذا إلى جانب ضمان توقف المطامع البلجيكية في الأرض السودانية .

وكان الدفاع عن منابع النيل في جنوب السودان ضد التنافس الأوروبي للسيطرة على هذه الجهات أحد العوامل التي جعلت إنجلترا تبحث عن حل لا يحملها أية مسئوليات مالية أو إدارية ، ولا يصبح خطراً على مشروعاتها الاستعمارية في تلك الجهات ، وقد اهتمت إلى هذا الحسب الذي تمثل في السماح لبعض القوى الأوروبية الأقل خطورة من الناحية الاستعمارية والأضعف قوة والأقل كفاءة في المنافسة الاستعمارية بأن يمد نفوذهم على جزء من جنوب السودان بصفة مؤقتة وبشروط محددة ، وكانت هذه القسوة الأوروبية التي اهتمت إليها إنجلترا هو الملك ليوبولد الثاني حامي ولاية الكونغو الحرة والذي تقدم في بحر الغزال منذ عام ١٨٨٤ م (٢٣٩) .

استغلت إنجلترا أخيراً وجود دكتور شينيتزر الألماني الأصل - أمين بنك - مديراً لحظ الاستواء ولم يجلو وحميته عن المديرية رغم قرار إخلاء

(٢٣٨) د - جلال يحيى : المرجع السابق ص ١٧٥  
Sudan Notes and Records, Vol. XL (1959), P. 81.  
(٢٣٩)



كل السودان ، لكي تملو الصيحات في أوروبا طالبة انقاذ أمين من الهلاك. على يد المهديين الذين حتما سيقتحمون المديرية ، ونتج عن ذلك تشكيل حملة برئاسة الرحالة ستانلي Stanley الأمريكي المولد الانجليزي. الهوبة ، ويتمويل من شركة أفريقية الشرقية البريطانية تهدف الحملة في الظاهر الى تحقيق هدف انساني وهو انقاذ أمين بك من المهديين ، ولكنها في الحقيقة تهدف الى السيطرة الانجليزية على أغنى بقاع القارة الأفريقية بعد اجلاء أمين بك عنها .

ويؤكد هذه الحقائق ما سطره الأب شينز Schynse عضو البعثة التبشيرية الجزائرية والذي كان مقيما عند بحيرة فيكتوريا ، والذي رافق الحملة مع أمين في الطريق من خط الاستواء الى زنبار ، بان كثرة اتصالاتنا بضباط الحملة أدى بنا الى كشف أشياء جمة يتبين لنا من خلالها بجلاء القصد من هذه الحملة . . . اذ يقولون لقد كنا نظن في أمين باشا جنديا باسلا على رأس ألفي جندي من الجنود المنظمة تنظيما حسنا بحيث لا نحتاج أن نقدم لهم سوى الذخيرة ليكفلوا لانجلترا الاستيلاء على خط الاستواء ويفتحوا بحراهم معرا لغاية ممبسة (٢٤٠) .

ويضيف الأب شينز ، أن أمين بك كان يتسائل هل يصح في الأذهان أن رجلا داهية مثل تاجر اسكتلندي - يقصد ماكينون - يطرأ على فكره فجأة أن يضحي بمبالغ طائلة في سبيل انقاذ موظف مصري ربما لم يكن سمع حتى ذلك الحين انسانا بلفظ اسمه ؟ انهم لم يباشروا ارسال الحملة حيا في سواد عيني الدكتور أمين باشا بل من أجل المديرية التي كان هو على رأسها ومن أجل عاجها . . . وهكذا كانت إنجلترا تضم الى ممتلكاتها مديرية أنيقة بدون أن تدفع فلسا واحدا وتستولي منها على إيرادات - أربعة آلاف قنطار عاج كان قد جمعها أمين في وادلاي - تقي بنفقات اتصالاتها بممبسة (٢٤١) .

ومما يؤكد ذلك أيضا أن ستانلي أثناء حملة انقاذ أمين أعطى سلطة عقد الاتفاقيات مع الزعماء المحليين في هضبة البحيرات وشرق أفريقيا ، وعن طريق هذه الاتفاقيات يضع هؤلاء الزعماء أراضيهم تحت الحماية البريطانية .

(٢٤٠) عمر طوسون : تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية ج ٣ ص ١٦٨ .

(٢٤١) نفس المرجع السابق ص ١٧٠ .



وبسليم ستانلي هذه الاتفاقيات لشركة أفريقية الشرقية البريطانية ، وبهذا الأسلوب وبمساعدة اللورد سالسبوري - رئيس الوزارة البريطانية - اتخذت أولى خطوات للحصول على سيطرة إنجلترا على أعالي النيل(٢٤٢) . وليس هذا بغريب إذ كان صاحب اليد الطولى في انفاذ حملة ستانلي - وإذا استثنينا الحكومة المصرية التي لم تكن تملك حرية العمل - كان سير وليام ماكينون مؤسس ورئيس شركة أفريقية الشرقية البريطانية الاستعمارية(٢٤٣) .

وقد مرت مسألة فرض الحماية البريطانية على أوغندة بعدة أدوار بدأت بإرسال الكولونيل لوجارد Lugard الذي أعارنه وزارة الحربية البريطانية إلى شركة شرق أفريقيا البريطانية ليعقد باسم الشركة معاهدة مع ملك أوغندة أمتيسا الأول لإدخال بلاده تحت الحماية البريطانية ، وبالفعل تم عقد المعاهدة في العاصمة منجو - كمبالا - في ٢٦ ديسمبر ١٨٩٠ م ، وذلك بعد أن عقدت اتفاقية بين كل من إنجلترا وألمانيا في يوليو من نفس العام تنازلت ألمانيا بمقتضاها عن كل ادعاءاتها على أوغندة وأعالي النيل التي أصبحت من مناطق النفوذ الإنجليزي . وفي يوليو ١٨٩١ م أعلن لوجارد أن على الحكومة الإنجليزية أن تتسلم إدارة الحماية من الشركة بعد أن مهد الطريق واستقر الوضع بالقضاء على الحزب الكاثوليكي الأوغندي المعارض للوجود في ١٨ يونيو ١٨٩٤ م(٢٤٤) .

وحدد اللورد سالسبوري رئيس الوزارة البريطانية مناسبات النفوذ الإنجليزي في جنوب السودان وشرق أفريقيا في رسالة إلى الملكة فكتوريا ، بأن كل الأراضي خارج الحدود الحبشية « وجالا لاند » حتى الخرطوم ستصبح تحت النفوذ البريطاني ، وستكون بعيدة جدا عن تدخل أي مغامر أو منافس أوروبي ، وأنه سوف تتوسع دائرة نفوذنا لا لتشمل فقط أوغندة ، ولكن لتشمل كذلك كل الأقاليم المجاورة لأوغندة مثل البحيرات الكبرى ووادي النيل ، والطرق الطبيعية المرتفعة في الداخل . إن إدارة أوغندة لعدة سنوات قليلة تعني زيادة النفوذ والتجارة الإنجليزية في أغنى وأوسع جزء في وسط أفريقيا وأكثر أقاليمها سكانا(٢٤٥) .

S. Low : The Political History of England, vol. 12, P. 398. (٢٤٢)

H.R. Fox Bourne : The other side of the Emin Pasha Relief expedition, P. 34. (٢٤٣)

(٢٤٤) د. رافت الشيخ : المرجع السابق ص ١١٢ .  
Langer : The Diplomacy of Imperialism, P. 124. (٢٤٥)



وعندما أعلنت حكومة المستر غلادستون - الثالثة والأخيرة - فرض الحماية رسمياً على أوغندة في ١٢ أبريل ١٨٩٤ م ، ذكر السير جيرال بورتال G. Burtal مندوب إنجلترا السامي في أوغندة إذا نظرنا إلى أوغندة من الوجهة السياسية وجدنا أنها أقوى حكومة في أفريقيا الشرقية ، نفى قبضة أوغندة منابع النيل ، وموقفنا في أوغندة ومصر واحد لا ينفصل أحدهما عن الآخر ، لأن من ملك أعالي النيل يتصرف بمصر على هواه ومشيتته ويكون باستطاعته أن يقضى على مصر(٢٤٦) .

ومعنى هذا أن فكرة مد المطامع البريطانية من شمال القارة إلى جنوبها أو ما عرف بمشروع من الكاب إلى القاهرة أصبح في حيز التنفيذ ، فالمشروع أشار إليه المستر غلادستون في شهر سبتمبر عام ١٨٧٧ م في مجلة القرن التاسع عشر وجاء فيه : إذا توطدت أقدامنا في مصر تكون هذه المستعمرة الأولى بوجه التحقيق بمثابة بداية لتأسيس الامبراطورية شاسعة في أفريقيا الشمالية وتأخذ في النمو تدريجياً إلى أن تدخل في تخومها منابع النيل الأبيض بل وتنتهي بدون شك بأن تجتاز خط الاستواء لتتصل بمستعمرتي النال ورأس الرجاء الصالح ، وذلك بغض النظر عن الترسغال ونهر الأورانج ، وكذلك يكون الحال في الحبشة وزنجبار اللتين سنلتهمها لدى مرورنا بهما(٢٤٧) .

وعندما ذاع هذا المشروع بين الشعب البريطاني أواخر عام ١٨٨٠ م بعد نشره في جريدة التينيس في أغسطس ١٨٧٨ م من جانب المكتشف الانجليزي هنري جونسون ، والذي قال : إذا قامت الحكومة بعمل بعض التسهيلات للتجارة الانجليزية والبعثات التبشيرية التي تعمل في منطقة هضبة البحيرات فإن ممتلكاتنا في جنوب أفريقيا ربما اتصلت بدائرة نفوذنا إلى شرق أفريقيا والسودان المصري برابط متصل(٢٤٨) . ولكن سالفورد - رئيس الوزراء البريطاني - رأى أنه لا يمكن تحقيق مثل هذا المشروع بالنظر إلى الحالة الدولية الراهنة وخاصة بسبب عداة فرنسا لإنجلترا بسبب المسألة المصرية وطماع فرنسا الاستعمارية المنافسة ، ومن ثم كان كل هم لورد سالفورد هو العمل على تقسيم أفريقيا مع ألمانيا وفرنسا والدول الأخرى بدون الدخول في حروب ، وهذا ما تم معظمه خلال وزارته الثانية

(٢٤٦) داود بركات : السودان المصري ومطامع السياسة البريطانية ص ٢٤ .

(٢٤٧) ضحايا مصر في السودا نوضحايا السياسة الانجليزية ( بدون مؤلف ) ص ٨٥ .  
Langer : Ibid, P. 117.

(٢٤٨)



التي استمرت من عام ١٨٨٦ إلى عام ١٨٩٢ (٢٤٩) .

ولما كانت هذه المادة تدخل في شئون السيادة المصرية العثمانية فقد فرضت على مصر إخلاء السودان عملت في نفس الوقت على عدم إخلاء ميناء سواكن بالسودان الشرقي ، ولكن الاحتفاظ بهذا الميناء دون تأمينه من هجمات عثمان دقنة أمير السودان الشرقي أمر يصعب تحقيقه ومن ثم فقد رأى السير إيفلين بارنج وبعد استشارة اللغات من العسكريين في القاهرة - أنه من الممكن احتلال بعض المراكز المتقدمة بعد طوكر وذلك لحماية طوكر ذاتها (٢٥٠) كمركز لإمداد سواكن بالمواد الغذائية ، وعندما عرض هذا الموضوع على اللورد سالسبوري ونيس الوزراء البريطاني ، اعترض على القيام بأية عمليات عسكرية خارج سواكن بحجة أن المالية المصرية لا تتحمل نقل هذه العمليات ، ووجه حديثه لبارنج السذى استشهد برأى العسكريين ، بأن العسكريين إذا منحت لهم إمكانات كاملة فانهم سوف يصرون على احتلال القمر من أجل حمايتنا من مارس ( اله الحرب ) (٢٥١) .

ونتيجة لأهمية ميناء سواكن لعثمان دقنة بصفته أميرا للسودان الشرقي ، فقد دارت معارك بين قواته وحامية الميناء المصرية الإنجليزية استمرت من عام ١٨٨٥ إلى عام ١٨٨٨ م ، حتى استطاعت قسوة مصرية إنجليزية بقيادة الجنرال جرينفيل Grinfel سردار الجيش المصرى فى ٢٩ سبتمبر من هزيمة قوات عثمان دقنة فى موقعة الجيميزة واضطر عثمان دقنة إلى التراجع إلى طوكر فى فبراير ١٨٨٩ م التى تقع فى وسط خور بركة الغنية والتى يعتمد عليها المهديون فى تموين جيوشهم فى السودان الشرقي باجمعه . بينما توقف جرينفيل عن القيام بأية عمليات عسكرية أخرى بعد موقعة الجيميزة ، بحجة أن هذه المعركة كانت دفاعية فقط لابعاد خطر عثمان دقنة عن سواكن والتخلص نهائيا من تهديداته بالاستيلاء عليها .

ولكن تجمعت أسباب دفعت بالمسؤولين البريطانيين أن يقرروا خوض معركة فاصلة ضد عثمان دقنة وتقليص نفوذه فى السودان الشرقي والاستيلاء على طوكر ، من هذه الأسباب عودة تهديدات المهدية بعد انتصارهم على الأحباش فى انقلابات فى مارس ١٨٨٩ م ، إلى جانب استمرار تجارة الرقيق

G.M. Trevelyan : British History in the 19th Century, P. 41. (٢٤٩)

Jeckson : Osman Digna. (٢٥٠)

Ibid, P. 144. (٢٥١)



«تصديره الى بلاد العرب واستمرار تدفق الأسلحة من الدول الأجنبية عن طريق البحر الأحمر الى عثمان دقة ، بالإضافة الى ذلك المطامع الإيطالية في السودان الشرقى بعد استيلائهم على مصوع عام ١٨٨٥ م ، وإعلانهم إنشاء مستعمرة ارتريا عام ١٨٩٠ ، وإدعائهم بدخول الجبهة تحت حمايتهم طبقا لمعاهدة « آنتشالي » المعقودة بين البلدين عام ١٨٨٩ م ، ومن ثم يطالب الإيطاليون بمدينة كسلا باسم الجبهة \* ومن الأسباب أيضا مناداة محافظ سواكن الإنجليزي ويدعى هولده سميث H. H. Smith بضرورة الهجوم على طوكر وإغرام عثمان دقته بعد طرده منها على الارتداد والانسحاب الى العظيرة \*

وكان عندئذ أن قام هولده سميث بالاستيلاء على هندوب من قوات عثمان دقة في ٢٧ يناير ١٨٩١ م ثم الاستيلاء على تماي في الثاني من فبراير ، وكان هذا الانتصار السريع الذي أحرزه هولده سميث ضد عثمان دقة سببا في موافقة اللورد سالسبوري في ٧ فبراير على مهاجمة طوكر ، وقد استطاع هولده سميث الاستيلاء عليها في ١٩ فبراير ، في معركة فاصلة نتج عنها ارتداد قوات عثمان دقة الى العظيرة ولم يعد يمثل خطرا على سواكن ، وانفتح طريق التجارة بين سواكن وبربر \*

وبالنسبة لساحل البحر الأحمر والاقليم الصومالي وكانت من ملحقات السودان المصري ، فرغم أن الحكومة البريطانية كانت تعترف بحقوق السيادة التي للنديوي مع تبعيته للسلطان العثماني على هذه الجهات التي تمتد من باب المندب حتى رأس حافون بمقتضى المساعدة التي عقدت بين الطرفين - الانجليز والمصري - في ٧ سبتمبر ١٨٧٧ م ، الا أن الحكومة البريطانية استندت الى نص المعاهدة وضعته بقصد استعماله في المستقبل كذكة لتحقيق مشروعاتها الاستعمارية ، وجاء النص في المادة الخامسة من المعاهدة كما يلي :

« تعتبر هذه الشروط متممة وواجبة التنفيذ عندما تتعهد جلالة الحضرة الشاهانية الى حكومة دولة الانجليز تعهدا رسميا تاما بأن لا تعطي باى وجه كان الى أى دولة كانت من الدول الأجنبية أدنى قطعة من سواحل بلادالصومال أو من سائر البلاد التي أدخلت في حوزة الحكومة المصرية ، وصارت جزءا من ممالك الدولة العلية المغطاة الى الحكومة المصرية أو أى قطعة من القطر المصري أو البلاد التابعة له بطريق الوراثة الى أى دولة أجنبية(٢٥٢) \*

(٢٥٢) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٤١١ \*



ولما كانت هذه المادة تدخل في شؤون السيادة المصرية العثمانية فقد امتنع الباب العالي عن تنفيذ ما جاء بها ولم يعط التعهد المطلوب ، وكان هذا ما أرادته إنجلترا وخططت له ، ومن ثم أبلغت الباب العالي عن طريق سفيرها بالآستانة لورد دوفرين إلغاء معاهدة عام ١٨٧٧ م ، وأنها قررت اتخاذ الترتيبات التي تراها ضرورية للحفاظ على الأمن والسلام ولرعاية المصالح البريطانية خاصة في بربرة التي تمد عدن بحاجتها الرئيسية ، وذلك بمجرد أن ينسحب المصريون من هذه الجهات ، وقد احتج الباب العالي دون فائدة ، وقد تسلم الإنجليز بربرة بعد أن أخلاها المصريون وفي أوائل أكتوبر ١٨٨٤ م تعين والش Walsh أول موظف إنجليزي ليحكم بربرة بمساواة قبوة من الجنود الهنود \* وأخطر السفير البريطاني في باريس الحكومة الفرنسية في ٢٣ أبريل ١٨٨٥ م بأن محمية بريطانية قد تأسست في هذا القسم من الساحل الصومالي \*

واستخدمت الحكومة البريطانية نفس اللعبة مع السلطان العثماني لتحصل على مزيد من ملحقات السودان ، إذ أنه بمجرد إقرار سياسة الإخلاء كتفت الحكومة البريطانية سفيرها في الآستانة أن يطلب من الباب العالي في ١٤ مايو ١٨٨٤ استئناف ممارسه حقوق السيادة على الموانئ المصرية على ساحل البحر الأحمر فورا وذلك باحتلال جنود عثمانيين هذه الموانئ ، ولما لم يستجب السلطان العثماني للطلب البريطاني فورا نزلت القوات البريطانية ميناء زيلع في ٢٤ أغسطس من نفس العام رغم وجود قوات مصرية سودانية لم تنسحب بعد والتي ظلت حتى أنزل العلم المصري عن زيلع نهائيا في أكتوبر ١٨٨٨ م \*

وطبقا لمؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥ م فإن الحكومة البريطانية أبلغت الدول الأوروبية في ٢٠ يوليو ١٨٨٧ م أن الساحل الصومالي ابتداء من رأس جيبوتي الى بندر زيادة - والذي يضم موانئ زيلع ، وبلهار ، وبربرة - قد وضع تحت الحماية البريطانية ، ولم تعترض دولة من الدول على هذا التبريع ، لأن الحكومة البريطانية قد أبرمت اتفاقيات مع الألمان والإيطاليين والفرنسيين لتقسيم منطقة شرق أفريقيا فيما بين الدول الأوروبية الأربعة \*

وكانت محمية الصومال البريطاني تعتبر امتدادا للمنطقة الممتدة على الساحل الجنوبي لخليج عدن ، ومن ثم فقد كانت تحكم بواسطة الحاكم الإنجليزي في عدن بصفتها حاكما للهند ، وفي عام ١٨٩٨ م تم وضع المحمية تحت إدارة وزارة الخارجية البريطانية ، وفي عام ١٩٠٥ م تم تبعتها الى



وزارة المستعمرات البريطانية(٢٥٣) . وقد تمسكت إنجلترا بحماية الصومال لأهميتها الاستراتيجية للامبراطورية البريطانية باعتبارها الأرض الأفريقية المساندة لعدن لحماية وتأمين المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وتر بريطانيا الحساس كما وصفه البريطانيون في الربع الأخير من القرن التاسع عشر .

وإذا تنقلنا الى المطامع الاستعمارية الفرنسية في ملحقات السودان ، بل وفي الأرض السودانية ، فإننا نجد أن الاستعمار الفرنسي كان عنيدا في وقته من الوجود البريطاني في مصر والسودان ، ثم انفردت إنجلترا بالعمل ضد مصر منذ عام ١٨٨٢ م . بل إنه منذ عام ١٨٧٠ م حيث فقدت فرنسا إقليدس الأتراس اللورين اتخذت السياسة الفرنسية الاستعمارية خطوات أكثر تقدما ، بعد أن بدأ الناس يدركون أن اتساع الدولة في هذا الوقت خارج حدودها يعتبر شرطا أساسيا لبقاء ودوام هذه الدولة ، وبدأ الناس يفهمون أيضا الشكل الحديث للصراع من أجل البقاء ، وفي هذا الوقت الذي تزداد فيه حدة المنافسة العالمية من لا يتقدم يتقهقر ومن يتقهقر يفرقه الطوفان(٢٥٤) .

انتشرت بين الفرنسيين اذن فكرة بناء مستعمرات فيما وراء البحار لتحقيق المصالح الوطنية والخاصة ، وكان جبول فيري - أبو الاستعمار الفرنسي - قد عبر عن الرأي العام الفرنسي في خطبة له أمام الجمعية الوطنية الفرنسية عام ١٨٨٥ م بقوله : أليس من الواضح أن دول أوروبا الحديثة تواجه بمجرد تصنيع منتجاتها معضلة من أشد المضلات على الحل ، وهي إيجاد أسواق لتصريف منتجاتها الأمر الذي يعد أساسا للحياة الصناعية ؟ ألم تشهدوا الشعوب الصناعية الكبرى تنفجر واحدا وراء الآخر في سباق المستعمرات ؟ وهل يستطيع إنسان أن يقول ان السياسة الاستعمارية كمالية لحياة مثل هذه الشعوب ؟ كلا أيها السادة أن مشكل هذه السياسة ضرورية لنا جميعا ضرورة الصناعة نفسها(٢٥٥) .

ولهذا سعت فرنسا ومنذ الخمسينات من القرن التاسع عشر الى أن يكون لها موضع قدم في شرق أفريقيا ولو كان على حساب مصر ، فتلقي الوكيل القنصل الفرنسي في عدن عام ١٨٥٦ م تعليمات من حكومته للبحث حول امكانية انشاء محطة تجارية فرنسية في عدن ، فاقترح الاستيلاء على

Newman, P.: Britain and North-East Africa, p. 202.

(٢٥٣)

(٤٤٤) د. علي ابراهيم عبيد : المنافسة الدولية في أعالي النيل ص ٥٠ .

(٢٥٥) عبد الفتى عبد الله خلف الله : مستقبل أفريقيا السياسي ص ٢٠ .



أوبوك Obok الواقعة على الساحل الأفريقي المقابل لمعدن ، وبالفعل عقد منذ عام ١٨٦٢ م معاهدة مع أحد مشايخ أوبوك تعطي فرنسا الحق في امتلاك المدينة والسهل المحيط بها .

ثم حدث اهتمام جدي من جانب فرنسا بهذه المنطقة منذ عام ١٨٨٣ م عندما تحرك الفرنسيون نتيجة لتوفر عاملين أولهما : احتلال ميناء عصب على يد الإيطاليين مما أدى إلى أن تحتكر إيطاليا التجارة مع أثيوبيا ، وهوو الهدف الأساسي للنشاط الفرنسي ، وثاني العوامل حصول فرنسا على محطة بديلة من خلال حربها مع زعماء القبائل (٢٥٦) . ومن ثم عقدت فرنسا اتفاقية عام ١٨٨٤ م مع سلطان جوبا نصت على وضع اتصالاته الخارجية تحت إشراف فرنسا ، كما عقدت اتفاقية مماثلة مع سلطان تاجورة . وتبع ذلك تأسيس مستعمرة في أوبوك عام ١٨٨٥ م ، وفرض الحماية على تاجورة وما جاورها وتأسيس ميناء جيبوتي .

وفي عام ١٨٨٨ م وافقت الحكومتان الفرنسية والبريطانية على تخطيط الحدود بين مستعمراتها في الصومال والتي كانت أرضاً مصرية قبل فرض قرار إنجلترا بإجلاء المصريين عن السودان وملحقاته في عام ١٨٨٤ م . وقد تأيد بهذا الاتفاق الوجود الفرنسي في الصومال ، كما تأيد بدعوة منليك امبراطور أثيوبيا لكي تعطيه فرنسا تأييدها أمام ادعاءات إيطاليا بالحماية على أثيوبيا (٢٥٧) ، نظراً عقد معاهدة صداقة بين فرنسا وأثيوبيا وقعت عام ١٨٩٢ ، وحصلت فرنسا على امتياز بحد خط سكة حديد بين ميناء جيبوتي الفرنسية وأديس أبابا عاصمة أثيوبيا .

لم يكتف الفرنسيون بما غنموه من ملحقات السودان عند مدخل البحر الأحمر ، بل كانت لهم مشاريعهم الاستعمارية في السودان ذاته ، ومن خلال فكرتهم بتكوين حزام استعماري يربط ممتلكاتهم في غرب أفريقيا والتي تعرف بأفريقيا الاستوائية الفرنسية بممتلكاتهم في الصومال بشرق القارة وطد الفرنسيون علاقاتهم بالأحباش بامدادهم بالأسلحة الفرنسية وتأييدهم ضد الإيطاليين مما أدى إلى انتصار الأحباش على الإيطاليين في موقعة عدوة عام ١٨٩٦ م ، فقد راجت تكهنات بأن هناك اتفاقاً تم التوصل إليه بين فرنسا

Newman : Ibid, p. 214.

(٢٥٦)

(٢٥٧) د. رافت الشبخ : إفريقيا في العلاقات الدولية ص ١٣٠ .



وأثيوبيا من أجل تحقيق مطامع استعمارية في النيل الأبيض ، وذلك بأن يزحف الفرنسيون بحملة عسكرية من مراكزهم في الغرب الأفريقي ، بينما يزحف الأجباش من جهة الشرق على أن يتقابلوا في فاشودة \*

ومما يؤيد هذا القول أن الرئيس الفرنسي كارنو Carnou استدعى إلى قصر الإليزيه السكرتير العام لوزارة المستعمرات الفرنسية ديلكاسيه Deleassé والمستكشف ميجور مونتيل Monteille الذي كان ديلكاسيه يستحثه للقيام بحملة استكشاف في أعالي النيل ، ووجه الرئيس الفرنسي حديثه اليهما بقوله : انني سأكون مسرورا لاثارة المسألة المصرية ، فالسودان المصري انما هو أرض خلاء ، وأن فرنسا في حاجة الى منفذ على النيل لأملاكها في أوبانجي Ubanghi . وأطلعهم على تقرير حول التقدم نحو فاشودة التي تقترب من رافد النيل المسمى السوبات ، وبواسطة هذا الموقع فان في استطاعة فرنسا أن تعوق البلجيكيين وفي نفس الوقت نخيف البريطانيين خارج مصر بالتهديد بقطع مياه النيل عن مصر (٢٥٨) \*

وعندما راجت في لندن شائعات في مستهل عام ١٨٩٥ م عن قيام حملة فرنسية الى اواسط افريقية باتجاه منابع النيل ، وأثير الموضوع في مجلس العموم رد السير ادوارد جراي Grey وكيل وزارة الخارجية البريطانية في ٢٨ مارس ١٨٩٥ م ، بأن تقدم حملة فرنسية بتعليمات سرية من الجانب الغربي لافريقيا نحو منطقة معروف للجميع منذ زمن طويل حقوقنا فيها ، لن يكون مجرد عمل غير حكيم أو غير متوقع نحسب . وليكن معلوما جيدا للحكومة الفرنسية أن مثل هذا العمل سيكون عملا غير ودي وستنظر اليه إنجلترا على هذا النحو ، لأن منطقة النفوذ البريطاني تشمل كل فسروع النيل (٢٥٩) \*

وكان المسيو برونو العضو الفرنسي في سكك حديد مصر ، وصديق الرئيس الفرنسي كارنو ، قد بعث بتقرير للرئيس الفرنسي بعد فشل المفاوضات الانجليزية التركية لنجلاء عن مصر عام ١٨٨٩ م ، يقترح فيه أن تقوم فرنسا باحتلال نقطة من الأراضي المصرية تكو إنجلترا على الاحتجاج،

Langer: Diplomacy of Imperialism, p. 122.

Hansard's Parliamentary Debates, 4th series (1892-1908) Vol. 32

& Ward, A.W.: The Cambridge history of British Foreign Policy (1783-1919), p.p. 251-252.

(٢٥٨)

(٢٥٩)



ودول أوروبا إلى فتح المسألة المصرية ، ورأى أن تكون هذه النقطة فاشودة في السودان المصري ، لأن وصول الفرنسيين إليها سهل من أملاكهم بأفريقيا ، ولأنها مركز مديرية ، ولأنها مفتاح مصر لوقوعها عند مصب نهر السوبات بالنيل(٢٦٠) فكانت حملة مارشان Marchand على فاشودة .

وعندما غادر مارشان فرنسا في مايو ١٨٩٦ م أعطى تعليمات بأن يتجنب أية صدامات عسكرية لأن قوته المكونة من ٨٠ جنديا سنغاليا وثمانية من الضباط الفرنسيين ، قوة صغيرة ، ولأن غرض الحملة دفع أى ادعاء لاحتلال البريطانيين لمصر ، ولوضع حد لحلم الانجليز الذين يرغبون في ربط مصر مع الكاب ، وأملاكهم في شرق أفريقيا بامتلاكهم الخاضعة لشركة النيجر الملكية(٢٦١) .

وبالفعل تقدم مارشان بقوته الصغيرة من غرب أفريقيا فوصل إلى فاشودة في ١٠ يوليو ١٨٩٨ م بعد سفر طويل وشاق ، واصطدم مع المهديين واستطاع الصمود في موقعه ، وعقد معاهدة مع سلطان قبائل الشك في سبتمبر من نفس العام وضعت بلاد الشك بمقتضى المعاهدة والواقعة على شاطئ النيل الأبيض الغربي تحت حماية فرنسا ، ورفع مارشان العلم الفرنسي على فاشودة ، ولكن قوة مارشان الصغيرة لم تكن لتقوى على الصمود أمام المهديين دون أن تصلها نجدة حشوية كما كان متوقعا ، ومن ثم فإن تأخير وصول الأحباش سيؤدى إلى فناء هذه القوة ، وإذا تأخرت حملة الاسترجاع التي يقودها كتشنر فإن هذه القوة الفرنسية الصغيرة كان سيصيبها التدمير - كما يذكر كتشنر نفسه - إذا نحن تأخرنا خمسة عشرة يوما في سحق الخليفة(٢٦٢) .

أثار وصول مارشان بقوته الصغيرة إلى فاشودة ورفع العلم الفرنسي عليها عاصفة من الاحتجاج البريطانى ، والترقب الدولى ، وظهرت نوايا الحكومة البريطانية واضحة ، إذ بينما كانت حملة مارشان تتقدم نحو فاشودة كان جنرال كتشنر يتقدم بقوات مصرية انجليزية لاسترجاع السودان ، ومن ثم سارع كتشنر بعد استيلائه على الخرطوم وأم درمان -

(٢٦٠) داود بركات : المرجع السابق ص ٢٠ .

Langer : Ibid, p. 575.

(٢٦١)

Low, S.: History of England, Vol. 12, p. 442.

(٢٦٢)



وبعد أن علم بأمر حملة مارشان - إلى السير إلى فاشودة حيث رفع العلم المصري فقط - مع أنه رفع العلمين المصري والإنجليزي على سراي الحكومة بالخرطوم - وكاد يحدث صدام بين قوات تشنر وقوة مارشان لولا توصل الطرفين إلى اتفاق بالكتابة إلى حكومتيهما .

ادعت فرنسا أن هذه المنطقة قد أخلاها المصريون لى أرض خلاء لا مالك لها ، حيث لم تستطيع قبيلة محلية أن تمارس سيادتها على كل المنطقة ، وأن الفرنسيين وصلوا إلى المنطقة قبل وصول المصريين والإنجليز بثلاثة شهور ، ولكن الحكومة البريطانية ردت على هذه الادعاءات بأن الحكومة المصرية كانت قد تخلت عن حقوقها مؤقتاً أمام قوة المهدين الثائرة ، ولكنها لم تتخل عن حقوقها في السيادة مطلقاً . وكان هذا الموقف الإنجليزي يظهر بوضوح تحساييل الإنجليز لفرض السيطرة والانفراد بالنفوذ في السودان وملحقاته فبينما كانوا يحاولون رد عدوان الدول الأوروبية الطامعة في أجزاء من الأرض السودانية بدعوى أن تلك الأصقاع لم تكن ملكاً لأحد أو أرضاً فضاء يستطيع أن يستحوذ عليها من يشاء ، كانوا في الوقت نفسه يتخذون من استمرار حقوق مصر في السيادة على السودان رغم إخلاله تكتة يستندون إليها في عقد اتفاقات مع دول أخرى لتقسيم الممتلكات المصرية ذاتها في السودان الشرقي وعلى طول الساحل الصومالي(٢٦٣) .

وحسنت إنجلترا الموقف بإبلاغ الحكومة الفرنسية بنتائج معركة أم درمان بأن كل الأقاليم التي كان الخليفة يسيطر عليها آلت إلى الحكومتين المصرية والبريطانية بحق الفتح ، وأن هذا الحق لا يحتمل أية مناقشة(٢٦٤) . ومن ثم لم يستطع الفرنسيون وبعد تردد لمدة ستة أسابيع تحقيق غرض حملتهم إلى فاشودة ، وخشوا على مصر مارشان بعد أن هددت بريطانيا بإخراجه من فاشودة بالقوة ، ومن ثم وافقوا في بيان صدر في لندن بتاريخ ٢١ مارس ١٨٩٩ م على أن تتخل فرنسا عن كل ادعائها في الأقاليم السودانية ، واعطاء التأييد لادعاءات حكومة جلالة الملكة - إنجلترا - المتعلقة بحق الفتح(٢٦٥) .

(٢٦٣) د . محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان ص ٦٦ .  
Langer : Ibid, p. 553.  
(٢٦٤)  
Low, S. : Ibid, p. 442.  
(٢٦٥)



ولعل ما سطره الحديوي عباس حلمي الثاني عن تأثير خضوع فرنسا للتهديد الانجليزي وسحبها لحملة مارشان ، خير تعبير عن حقيقة الموقف الدولي الطامع في الدول الصغيرة ، اذ يقول : كان جلاء الفرنسيين عن فانشودة آخر مظهر حساس لاتحاد وثيق في سياسة تحرير بلادي ، وكنت احس وأنا أرقب رحيلهم أن فرصة دولية أخيرة تفلت من مصر ، كانت انجلترا المنتصرة قد ربحت الجولة ، وكانت تركيا قد تخلت عنا وروسيا لم تعد تؤمن بنا ، وما هي فرنسا تختفي مرغمة من أفقنا وتحول نظراتها المتعبة وجهة أخرى . لقد انتهى الصراع - بين فرنسا وانجلترا - بتنازل كانت مصر فديته (٢٦٦) .

وكان المصريون يعلقون آمالا كبيرة على فرنسا في صراعهم ضد الاحتلال الانجليزي ، ذلك الاحتلال الذي قلب فرنسا من كونها صديقا متعاونًا مع انجلترا الى عدو صريح ، ولم تظهر علامات التفاهم بين الطرفين طائفا بقيت انجلترا في وادي النيل ، ومن ثم ظهرت حاجة انجلترا الى تأييد الألمان ، وأصبح اعتمادها على هذا التأييد من الأمور الضرورية والهامة (٢٦٧) . وبالفعل عقدت اتفاقيات بين انجلترا وألمانيا أنهت النزاع بين البلدين حول المطامع الاستعمارية في شرق أفريقيا لتتفرغ انجلترا لفرنسا ولغيرها من القوى الأخرى المزاخرة للنفوذ الانجليزي في السودان وملحقاته .

وبينما كان الفرنسيون يصارعون الانجليز لتحقيق مطامع استعمارية في السودان وملحقاته ، كانت هناك إيطاليا تسارع الى دخول ميدان الاستعمار في افريقية الشرقية ، ورغم أن إيطاليا كانت أكثر القوى الأوروبية ضعفا وأقل مقدرة من غيرها إلا أن كريسبي Crispi ورئيس الوزارة الإيطالية ووزير خارجيتها كان تواقا الى أن يغلف هذا الضعف باتباع سياسة مبنية على القوة والعدوان في الخارج وكانت أفريقيا هي مطمح الطليان ، وهي الميدان الذي يحقق أهدافهم (٢٦٨) .

بدأت المطامع الإيطالية في ساحل البحر الأحمر والسودان الشرقي بشراء شركة روباتنيو الإيطالية للملاحة Rubattino Shipping Company

(٢٦٦) مذكرات الحديوي عباس حلمي الثاني ، جريدة المصري عام ١٩٥٩ م العدد ٨٢٩ -

٨ مايو ١٩٥٩ م .

Sudan Notes and Records, Vol. XL (1959), p. 80.

Sudan Notes and Records, Vol. XL (1959), p. 82.

(٢٦٧)

(٢٦٨)



من أحد الشيوخ المحليين منطقة صغيرة من الأراضي الصحراوية على ساحل الدناقل بالقرب من قرية عصب عند مضيق باب المندب وذلك في نوفمبر ١٨٦٩ م ، وشراء الأراضي المجاورة لعصب في سنتي ١٨٧٩ و ١٨٨٠ م من سلطات رعيفة ، وبعد عامين انتقلت ملكية عصب من شركة روباطينو إلى الحكومة الإيطالية التي لم تعر التفاتا إلى احتجاجات الحكومة المصرية باعتبار هذه التصرفات متعارضة مع ما لحصر من حقوق في السيادة على هذه الجهات .

وانطلاقا من حرص بريطانيا على الانفراد بانفوذ في شرق أفريقيا وساحل البحر الأحمر ، فقد نظرت إلى المطامع الإيطالية في تلك المناطق بارتياح ، وكانت تخشى بدرجة عظيمة من وقوع موانئ هذا الساحل في قبضة المهديين (٢٦٩) . أو أية قوة أوروبية معادية لبريطانيا ، ومن ثم عارضت نشاط الإيطاليين حتى عام ١٨٨١ م ، وعنده بدأت إنجلترا تغير سياستها نحو إيطاليا ، والسفر في ذلك تكشف عنه مذكرة في سجلات وزارة الخارجية الإنجليزية كتبت في سبتمبر تقول ان الفرنسيين يبذلون أقصى جهد لاجراء مصر من قبضة إنجلترا (٢٧٠) . كما أن موافقة إنجلترا على تحقيق إيطاليا لمطامعها الاستعمارية هي في رأى السير إيفلين بارنج قنصل بريطانيا في مصر مكانة يجب أن تنالها إيطاليا لقاء تأييدها للسياسة البريطانية في مصر ، وذلك لأن مارتينو قنصل إيطاليا العام في القاهرة ، كان من بين قناصل الدول الأوروبية ، القنصل الوحيد الذي دأب على تأييد بارنج تأييدا دائما ومطلقا (٢٧١) .

اذن على بريطانيا إرضاء المطامع الإيطالية بسبب العداء المشترك لكلا الطرفين ضد فرنسا التي احتلت تونس عام ١٨٨١ م وقضت على مطامع إيطاليا فيها ، والتي عارضت الاحتلال البريطاني لمصر واستمرار هذا الاحتلال منذ عام ١٨٨٢ م ، وعندما اتجهت إيطاليا إلى احتلال مصرع بادر النورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية بإبلاغ الكونت نيجرا Nigra السفير الإيطالي في لندن بأن باستطاعة إيطاليا احتلال ميناء مصرع وأية مناطق أخرى يريدونها هناك اذا استطاعوا تسوية هذه المسألة مع الباب

(٢٦٩) د- السيد رجب حراز : التوسع الإيطالي في شرق أفريقية ص ١٦٥ .

(٢٧٠) د- محمد صبري : الإمبراطورية السودانية في القرن ١٩ ص ١٦٥ .

(٢٧١) د- السيد رجب حراز : نفس المرجع ص ١٦٦ .



العالى صاحب السيادة القانونية على هذه الاقاليم والذي يسترد ممارسة هذه الحقوق مباشرة على اثر تخطى الحديوية المصرية عنها(٢٧٢) .

أعطت بريطانيا وهي لا تملك لايطاليا وهي لا تستحق حق الاستيلاء على اقاليم مصرية ، وقد استندت الحكومة الإيطالية على التأييد البريطانى فاستغلت مصرع الرحالة الإيطالى جوستافو بيانكى فى أكتوبر ١٨٨٤ م أثناء مروره من بلاد الدناقل فاستولت على مصوع فى ٥ فبراير ١٨٨٥ م ، ومن مصوع انطلق الإيطاليون فى الداخل بالاستيلاء على أوتومولو Otumolo ومونكولو Monkullo . ومن ثم غادرت بقايا الحامية المصرية من الاقليم فى نوفمبر من نفس العام فى طريقها الى مصر .

استمر التوسع الإيطالى بالاستيلاء على سنهيت فى يوليو عام ١٨٨٨ م ، واعلان الحماية الإيطالية على زولا الواقعة جنوبى مصوع فى أغسطس من نفس العام ، واحتلوا كيرين فى ٢ يونيو ١٨٨٩ م وهي عاصمة اقليم بوغوص ثم استولوا على أسمرة فى ٣ أغسطس من نفس العام ، وزحفوا على قرع Cura واحتلوا المواقع الهامة فى الجنوب حتى حد نهري المارب وبليسا Belesa . وبذلك اتسعت الممتلكات الإيطالية فى شرق أفريقيا مما حدا تتكون من المدن الآتية : بوغوص ، مصوع ، زولا ، سنهيت ، كيرين ، أسمرة ، بالحكومة الإيطالية أن تصدر مرسوما ملكيا بإنشاء مستعمرة ارتريا التى ومعظم هذه البلاد أراض مصرية أصلا .

وكانت الحكومة البريطانية بتشجيعها للإيطاليين لنشر نفوذهم على ساحل البحر الأحمر عند مصوع تهدف الى تحقيق عدة أهداف أهمها أن الحيشة كانت تطالب منذ زمن بالأراض الواقعة على طول النيل الأزرق حتى الخرطوم ، ووجود الإيطاليين فى مصوع سوف يمنع الأقباش من تحقيق ادعائهم . وهناك أيضا الفرنسيون الذين يحاولون إقامة العراقيل أمام الاحتلال البريطانى لمصر ، وقد أسسوا فى عام ١٨٨٥ م محطة على ساحل البحر الأحمر عند أبوك(٢٧٣) ، بالإضافة الى المهدين المعادين للمشروعات الاستعمارية الانجليزية فى مصر والسودان وملحقاته .

ويمكن القول أن بريطانيا كانت تهدف بسياسة تشجيع المطامع الاستعمارية الإيطالية الى أن تصطاد ثلاثة عصفير بحجر واحد ، فأولا سيقف

(٢٧٢) نفس المرجع ص ١٦٧ .

(٢٧٣)

Langer : Ibid, p. 108-109.



الإيطاليون سدا أمام المهديين في الشمال ، وثانياً أن السماح للإيطاليين بمد دائرة نفوذهم في الحبشة إلى ما أصبح فيما بعد الصومال الإيطالي يجعلهم يفتقون سدا أيضاً أمام حركات الفرنسيين في الساحل الشرقي نحو السودان. وثالثاً أن الحليف الإيطالي الذي قد يستطيع أن يقف سداً أمام المهديين ( الدراويش ) لابد وأن يصاب بكارثة على يد الأحباش ، وعندئذ تدخل بريطانيا في الحبشة على جنة الدراويش الذي ذبحه الإيطالي ، وعلى جنة الإيطالي الذي ذبحه الحبشي ، وعلى جنة الحبشي الذي أفتاه كل من الدراويش والإيطالي (٢٧٤) .

ونتيجة للتوسع الإيطالي في أرتريا اصطدموا مع الأحباش ، حتى إذا تولى ملك الثاني عرش الحبشة عقب مقتل يوحنا الرابع نجاشي الحبشة في معركة الغلابات التي وقعت بين الأحباش والمهديين في مارس ١٨٨٩ م ، عقدت إيطاليا مع الحبشة معاهدة بتاريخ ٢ مايو من نفس العام عرفت بمعاهدة أوتشيلي Ucciali ، وهي المعاهدة التي أثارت خلافاً بين الإيطاليين والأحباش بسبب تفسير المادة ١٧ من المعاهدة والتي نصت على أنه يجوز لملك الحبشة استخدام الحكومة الإيطالية في تصرف شئونه الخارجية ، والتي اعتبرها الإيطاليون بمثابة اعتراف بالحماية الإيطالية على الحبشة .

وطبقاً للتفسير الإيطالي هذا دارت معارك بين الطرفين كان النصر فيها للأحباش ، وكانت المعركة الفاصلة تلك التي عرفت بموقعة عدوة في أول مارس ١٨٩٦ م مما اضطر إيطاليا إلى طلب الصلح مع الحبشة ففقدت معاهدة صداقة وسلام جديدة بين الطرفين في ٢٦ أكتوبر ١٨٩٦ م تضمنت إلغاء معاهدة أوتشيلي واعتراف إيطاليا باستقلال الحبشة استقلالاً كاملاً ، ورسمت الحدود بين أرتريا المستعمرة الإيطالية والحبشة الدولة المستقلة .

ومن أرتريا اتجهت أنظار الإيطاليين إلى مديرية كسلا التي تقع في منتصف الطريق بين مصوع والخرطوم ، وقد احتج اللورد دوفرين السفير البريطاني في روما في فبراير ١٨٩٠ م بأن الإيطاليين أصحاب مطاعم وربما حاولوا امتلاك أعالي النيل والسودان ، واحتج بارنج من القاهرة أيضاً احتجاجاً مشابهاً ، وحث الحكومة البريطانية على إعادة احتلال طوكرك (٢٧٥) ، ولكن

(٢٧٤) د- على إبراهيم عبيد : المرجع السابق ص ١١٠ .  
(٢٧٥) Langer : Ibid, p. 110.



الحكومة البريطانية التي لم تستجب لفكرة احتلال طوكر سمحت للإيطاليين باحتلال كسلا احتلالاً مؤقتاً ، مع الاحتفاظ بحقوق الحكومة المصرية في استرجاع هذه المنطقة من إيطاليا بمجرد أن تنتهي الحكومة المصرية لذلك .

وكان الإيطاليون يهتمون بأن ينالوا من إنجلترا الاعتراف بحقوقهم في الصومال الإيطالي وادعائهم في السودان الشرقي ، وقد وافق البريطانيون من جانبهم على تحديد النفوذ بينهم وبين الإيطاليين في الصومال من جهة وعلى إطلاق يد الإيطاليين في احتلال كسلا والبلاد المجاورة لها حتى نهسر العظيرة من جهة أخرى ، ومن ثم عقدت اتفاقيتين بين الطرفين في ٢٤ مارس و ٥ أبريل ١٨٩١ م نصت على دخول الصومال الإيطالي ومستعمرة أرتريا وكسلا والمنطقة المجاورة لها حتى نهر العظيرة في دائرة النفوذ الإيطالي ، كما نصت على أن تتعهد الحكومة الإيطالية بالامتناع عن إقامة منشآت للمرى على نهر العظيرة قد تؤثر على كمية المياه الواصلة إلى النيل .

ومع ذلك وقف المهديون يدافعون عن أرض السودان ضد المطامع الإيطالية ، ف وقعت بين الطرفين معركة حامية عند بلدة أغوردات التي تقع في منتصف الطريق بين كسلا ومصوح في ٢١ ديسمبر ١٨٩٢ م ، حيث حاولت جيوش الخليفة عبد الله التعايشي وقف زحف القوات الإيطالية نحو كسلا ، إلا أن النصر لم يحالف المهديين ، الذين لم يسحبوا من الميدان نهائياً ، بينما استمر الإيطاليون في زحفهم نحو كسلا حتى استولوا عليها عنوة في ١٧ يوليو ١٨٩٤ م ، وبقيت في أيديهم حتى استرجاع السودان فتركها القوات الإيطالية في ٢٦ ديسمبر عام ١٨٩٧ م .

وكان الإيطاليون قد حلوا منذ عام ١٨٨٩ م في الساحل الصومالي على امتداد المحيط الهندي ، وأبرموا معاهدات مع حكام الصومال السدين وضعوا اقليمهم تحت الحماية الإيطالية ، وبنجاحهم في محاولتهم بوضع اليد على ساحل بنادر أقامت إيطاليا نفوذها من بندر زيادة في خليج عدن في الشمال إلى قسمايو في الجنوب . ومع ذلك فإن إيطاليا لم تحصر نفسها في البقاع الساحلية بل وسعت من سلطانها إلى الداخل ، ورغم أنها واجهت مقاومة كبيرة من جانب الصوماليين ، إلا أنها استطاعت أخيراً أن تبرم معاهدات حماية مع الصوماليين في الصومال الغربي ( أوجادين ) في عام ١٨٩١ م .

وهذه صورة من معاهدات الحماية وقعت بين إيطاليا وسلطان مجرتين



- صوماليو مجيرتين - في « بدر علولة » بتاريخ ٦ شعبان ١٣٠٦ هـ الموافق ٧ أبريل ١٨٨٩ م .

نحن السلطان عثمان محمود يوسف سلطان كل من مجيرتين قمنا  
بارادتنا الحرة بوضع توقيعتنا وختمننا على هذه الوثيقة .

لقد وضعنا بلادنا وممتلكاتنا من رأس عوض الى رأس الكيل ( وادي  
نوجال أقصى حد ) تحت حماية وسفينة ( رابيدو ) حكومة صاحب الجلالة  
والكايتن بوسيلي ( قبطسان السفينة الحربية الإيطالية ) قائد سفينة  
« ستافيتا » صاحب الجلالة .

نعلم بأننا لن نبرم معاهدات أو عقود مع أية حكومة أخرى أو  
أشخاص .

ونعلن كذلك بأننا سنبرز على قدر طاقتنا الأعمال المجتفة الموجهة ضد  
الرعايا الإيطاليين وأصدقائهم في كل الممتلكات .

لقد وقعنا على هذه الوثيقة الحرة وبكاه لإدراكنا ، وما وقعنا عليه هذا  
سليزما وورتننا واخواننا ورعايانا وأسلافهم .

لقد أوقعنا امضاءاتنا وأختامنا على هذه الوثيقة ونحن متمتعون بكامل  
قوانا العقلية والجسمانية .

التوقيعات : عثمان محمود يوسف ، سلطان مجيرتين ، يوسف على  
يوسف ، سلطان هوبيا .

ف. فيلوناردى القنصل الإيطالي لصاحب الجلالة . ، كارلو موزيتي  
قبطان سفينة حربية ، جيوسى بوسيلي قبطان سفينة حربية .

وكان في فبراير ١٨٨٧ م أن نزلت قوة إيطالية حيشية مشتركة الى  
هرر واستولت عليها بعد مقاومة ضارية ، وكانت هرر تحت حكم مصر حتى  
انسحبت منها الحماية المصرية عام ١٨٨٥ م بإشراف ضابطين بريطانيين هما  
الملازم بيتن والراند هيث ، وقد اختير عبد الله نجل أمير الحاكم الأخير لرأس  
الحكومة الجديدة في هرر . الا أن التآمر الإيطالي الحبشي أنهى هذا الوضع حيث  
شاركت إيطاليا بآلف وخمسمائة رجل على رأسهم بعض الضباط الإيطاليين ،



ومن ثم صارت هرر الصومالية جزءا من الممتلكات الحبشية ، وهكذا نجحت الحبشة ولأول مرة أن تضع جزءا من القطر الصومالي تحت سيطرتها ، ومن الصدف أن أول حاكم حبشي لهرر هو أب الامبراطور هيلاسلاسي الأول ، وهذا ما يفسر مولده في هرر .

وعلى هذا فقد احتلت الحبشة الاقاليم التالية بين عامي ١٨٨١ و ١٨٩٨م، وهي اقاليم كانا ، حما ، عروس ، ولاقا ، هرر ، اللوبا بور ، جسوازي ، كونتا دكولو ، بالي ، سيدامو ، جوبا ، ولامو ، بورانا ، ومن الجدير بالذكر أنه في عام ١٨٩٧ م سلمت كل من إيطاليا وبريطانيا اقليم أوجادين للحبشة. وفي العام التالي ١٨٩٨م - انتزعت الحبشة بني شنقل من السودان المصري .

وقد أقرت بريطانيا منذ عام ١٨٩٤ م في اتفاق ثالث عقد بينها وبين إيطاليا المشروعات الاستعمارية الإيطالية في الساحل الصومالي ، واستكملت في هذه الاتفاقية مسألة تخطيط الحدود بين الصوماليين الانجليزى والايطالي ومنطقتى النفوذ الانجليزى والايطالي في خليج عدن وفي شرق أفريقيا بصفة عامة . وكل تلك الاتفاقيات قسمت الوطن الصومالي ، فقد كان للوطنية الصومالية تاريخ يمتد الى أمد بعيد رغم أن البلاد بدائية على الفطرة ، ويقول الوطنيون الصوماليون أنه كانت لهم دولة متجانسة الى أن « بلغتها » بريطانيا وإيطاليا وفرنسا والحبشة سنة ١٨٨٠ م وما بعدها (٢٧٦) .

والشعب الصومالي يعيش على التنقل بسبب حياة الرعى التي يعيشها معظمه ، ولذلك فمن الصعب تحديد الحدود في هذا الجزء من شرق أفريقيا ، ويوجد صومال رابع في منطقة أوجادين وقد طلت تحت الادارة البريطانية منذ الحرب العالمية الثانية حتى عقدت اتفاقية عام ١٩٥٥ م بين كل من إنجلترا والحبشة قضت بأن تنقل الحبشة ادارة هذا الاقليم - أوجادين - وقد استاء الصوماليون الذين ارتاحوا تحت الادارة البريطانية وهم المعروفون باسم « هود » استياء شديدا من الادارة الأثيوبية .

(٢٧٦) جون جنتير ( ترجمة مؤسسة فرانكلين ) : داخل أفريقيا ج ٢ ص ١٤٥ .



#### اعادة وحدة وادى النيل

درج المؤرخون على ذكر العمليات العسكرية التي شاركت فيها قوات، بريطانية مع القوات المصرية ومنذ عام ١٨٩٦ وحتى عام ١٨٩٨ م بأنفسها: عمليات قصد بها استرجاع السودان الى الحكم المصرى ، وفى رأى أن التعبير الأصيح فى هذه الحال هو اعادة وحدة وادى النيل ، وأن كانت هذه المسيرة شكلية حيث سيصبح جنوب وادى النيل - السودان - محكوما بحكام عام انجليزى ، إلا أن الأمر لم يختلف كثيرا فى شمال الوادى - مصر - حيث خضعت مصر للاحتلال البريطانى حتى عام ١٩١٤ م حين فرضت الحماية البريطانية عليها .

ولذلك لا نعجب أن تسعى انجلترا الى اعادة وحدة وادى النيل بعهد انقسامها ، لأن الوحدة الجديدة ستأتى على أنقاض حكم وطنى سودانى من ناحية ومصصلحة بريطانية من ناحية أخرى دون أن يكون لشعبى وادى النيل سوى الاسم ، وفى هذا المقام سوف نعالج أهمية اعادة وحدة وادى النيل لكل من مصر والسودان ، وما هى العوامل التى دفعت انجلترا الى اتخاذ موقف ايجابى لتحقيق تلك الوحدة بعد أن وقفت أمام محاولات الخليفة عبد الله النعاشى لتحقيق هذه الوحدة ، وأخيرا كيف نفذت انجلترا سياستها فى هذا المقام .

لا يختلف اثنان فى أهمية وحدة وادى النيل جنوبه مع شماله ، تلك الوحدة التى تحققت فى العشرينات من القرن التاسع عشر على يد محمد على مؤسس الأسرة العلوية التركية الحاكمة فى مصر ، والتى انتكست بسبب التدخل الأوروبى - كما رأينا - بصورة أدت الى اشتعال الثورة المهدية وقيام الحكم الوطنى فى السودان منذ عام ١٨٨٥ م حتى عام ١٨٩٨ م ، ومن ثم نضجت فكرة استعادة الوحدة بين الشعبين السودانى والمصرى رغم وجود الاحتلال البريطانى الذى لا يتم الا بما يحقق مصالحه .

وقد اعترف اللورد كرومر نفسه بأهمية استعادة الوحدة بين شطرى وادى النيل فى تقريره لعام ١٩٠٥ م حيث ذكر : أن السدين يخرقون الصحارى المحرقة بين وادى حلفا وبربر ، أو القفار الفاصلة بين النيل.



وبالبحر الأحمر التي مدت فيها السكة الحديد الآن ، وهم يعلمون أن مثل هذه القفار الشاسعة التي قلما تنبت شيئا أو يعيش فيها حيوان كثيرة جدا في السودان • لا يلامون إذا قالوا مع جوردون وستيوارت أنها كانت وستبقى دائما ملكا لا نفع فيه •

ويضيف كرومر ، لكن لقد أخذ يثبت على مر السنين أن هذا القول غير صحيح ، وأهمية بلاد السودان فيما يتعلق بالقطر المصري لا تتوقف على قابليتها للارتقاء بل على كون النيل يخترقها من طرف إلى طرف ، وعلى أن التحكم فيه على طول مجراه مهم جدا للقطر المصري ، ولولا هذا الأمر لكان انقاذ السودان من حالة الهمجية غير جذيرة في رأيي بالنفقات الكثيرة التي تنفق عليه من الأموال المصرية والأرواح المصرية وغير المصرية المنوطة بخدمته ، ولو كان هذا الانقاذ حسنا لذاته ، ولكن رأيت مصر وحكامها أن انقضاء السودان أمر لابد منه ماليا وسياسيا ، وهذا الانقاذ يؤدي أيضا إلى ترقية بلاد السودان فتصير له أهمية أخرى ذاتية من غير النفقات إلى الغرض الأول(٢٧٧) •

ومهما كان لنا من تحفظات على بعض فقرات تقرير كرومر التي توضح الأمور على حقيقتها بالنسبة لأهمية وحدة وادي النيل اجتماعيا وطبيعيا إلى جانب أهميتها الاقتصادية والسياسية ، والتي لا توضح خطط الحكومة البريطانية ومصالحها في مصر والسودان ، فإن التقرير شهادة على أهمية الوحدة بين شطري وادي النيل بكل المقاييس وخاصة المقياس الحضاري • خاصة أن بارنج كان قد رد على رئيس الوزارة البريطانية عام ١٨٩٥ م ، بأنه يرى أن للسودان أهميته بالنسبة لمصر وضروري لها ، ولكنه لا يوازى ما ينتج عن استعادته من فرض ضرائب باهظة وأزمة مالية(٢٧٨) •

وكان المصريون تواقين إلى إعادة وحدة وادي النيل ، ولعلنا نذكر أن محمد شريف باشا عندما قدم استقالة وزارته عام ١٨٨٤ م إلى الحديوي بسبب فرض الإنجليز سياسة إخلاء السودان ، قال قولته الشهيرة : إذا تركنا نحن السودان ، فالسودان لا يتركنا • ونجد أن رياض باشا يتقدم بمذكرة

(٢٧٧) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في السودان سنة ١٩٠٥ م رفعه جناب الأول كرومر فحصل دولة إنجلترا ووكيلها السياسي في مصر إلى جناب السير ادوارد جراي ناظر خارجيتها ( مترجم ) ص ٣ - ١٤ •  
The Marquis of Zetland : The life of Lord Cromer, p. 213.  
(٢٧٨)



للحكومة البريطانية مؤرخة في ديسمبر عام ١٨٨٨ م جاء فيها : لا يمكن لأحد أن ينكر أمرا واضحا جليا وهو أن النيل حياة مصر ، ويعنى النيل الآن السودان ، ولا يشك أحد أن الروابط والعلاقات التي تربط مصر بالسودان روابط متينة وضرورية مثل تلك التي تربط الجسد بالروح(٢٧٩) .

بل ان كل من سلاطين والأب أوهروالدر اللذان عاشا أحداث السودان داخله آنذا على أهمية ارتباط مصر بالسودان ، وأنه نظرا للصعوبات التي تواجهها حكومة الخليفة عبد الله التعايشي فقد تنهار اذا ما تعرضت لضغط الدول الأوروبية التي تناخها ، ففي الشرق إيطاليا ، وفي الجنوب إنجلترا ، وفي الغرب فرنسا ، وأما بما بمصر أن تسارع لاسترجاع السودان قبيل أن يقع فريسة في أيدي دولة يصعب طردها من حوض النيل(٢٨٠) . واستشهد كرومر برأى للأب أوهروالدر بهذا الخصوص في تقريره لعام ١٨٩١ م ، باننا اذا استثنينا قبائل البقارة ، فان جميع السودانيين سرحيون بعودة الوحدة مع مصر ، لأنه طبقا لنظروف الطبيعية لا يستطيع السودان أن ينفصل عن مصر(٢٨١) .

كما أن تشرشل وصف في كتابه حرب النهر العلاقة بين مصر والسودان بالنخلة حيث تكون الدلتا أعلاها والسودان جذعها وفروعها ، وأن حروب النهر - وهي التي اشترك فيها تشرشل تحت رئاسة كتشنر - لها غرض واحد وهو ضم أراض لا يمكن لها أن تظل منفصلة الى الأبد ، وشعوبا يرتبط مستقبل مصالحها ارتباطا وثيقا ، وأن النيل يربط السودان بمصر وأن حياة السودان مرتبطة بمصر .

وكل تلك الكتابات كان لها أثرها في ضرورة إعادة وحدة وادي النيل الى ما كانت عليه قبل الإخلاء ، ولكن بوجود بريطاني في هذه الوحدة ، وأصبح نتيجة لذلك هناك اعتقاد بأنه حتى اذا لم تكن الحكومة البريطانية مسئولة أصلا عن فقد السودان ، فقد أصبحت مسئولة لعدم سعيها لاسترجاعه(٢٨٢) . وسوف يذكر التاريخ أن الحكومة البريطانية احتلت مصر وهي ممتدة من الإسكندرية شمالا الى منابع نهر النيل جنوبا ، وتركها وقد ضاع نصف أراضيها(٢٨٣) .

Langer : The Diplomacy of Imperialism, p. 573.

(٢٧٩)

• مكي شبكة : السودان في قرن ص ٢٧٢

Omar, A.: The Sudan Question based on British Documents, p. 41.

(٢٨١)

Cromer : Modern Egypt, Vol. 2, p. 521.

(٢٨٢)

Shebelka : British Policy in the Sudan, p. 322.

(٢٨٣)



#### رغبة السودانيين في الوحدة :

كان السودانيون ومنذ اشتعال الثورة المهدية راغبين في بقاء صلتهم بمصر ، وأن المهديين أنفسهم لم يكونوا ضد المصريين ولكن ضد الحكم بأدواته وأساليبه وعماله من أتراك وأوروبيين ، ولذلك فليس غريبا أن يستقبل أهالي صعيد مصر مصرع غوردون وانتصارات المهدي على الانجليز بنفس حماس السودانيين ، بل كانوا ينتظرون من قوات المهدي الزحف إلى مصر لطرد المستعمرين<sup>(٢٨٤)</sup> ، باعتبار تلك القوات هي التي أثبتت قدرتها على الوقوف ضد البريطانيين . وليس غريبا كذلك أن يوجه المهدي منشورا إلى: أحبابه في الله أهالي الريف والجهات البحرية كافة - يقصد المصريين - يدعوهم إلى التسليم للمهدية والائتمار بأوامرها حتى لا يصيبهم ما أصاب من كان بالسودان الذين أعرضوا عن قبول الحق وجنحوا إلى اتباع أقوال علماء السوء الذين أضلهم الله على علم ، واغتروا بأكاذيب حكامهم وكثرة عدد جنودهم وعددهم العارية عن معونة الله تعالى<sup>(٢٨٥)</sup> .

وأتبع المهدي منشوره هذا الذي بعث به إلى المصريين ، والذي يدل على أن أول ما فكر فيه في مجال السياسة الخارجية هو تحقيق وحدة وادي النيل تحت زعامته ، أتبع ذلك بتعيين حسين باشا خليفة مدير بربر السابق وصاحب النفوذ الواسع في قبيلته العبادة ومن الأهم والمنتشرين في شمال السودان وصعيد مصر ، عاملا للمهدية بين أهله وعشيرته ، وحدد له مهمته في تعليمات أصدرها المهدي له تقول : ولما كان موضوع أمرنا القيام بأمر الدين وجهاد أعداء الله الكافرين ، وقد انتهى أمرهم بالسودان وعزمنا بإرادة الله على التفرغ لغيرها من البلدان فقد اخترنا الله تعالى ووجهناك آمنا عاملا عموميا على كافة قبائل جماعتك العبادة الذين بالجهات البحرية - مصر - « عشاباب » و « شناتير » و « فقرا » وعلى كافة من يرغب الانضمام عليك من القبائل الأخرى بطوعه واختياره لتبليغهم دعوتنا وتعطيهم بيعتنا وتستنفرهم لأحياء الدين<sup>(٢٨٦)</sup> . وإن كان حسين خليفة قد ترك المهدي ولم يقبل ما عرضه عليه ، فإن في تفكير المهدي باستخدامه دليلا على رغبته في استمرار صلة السودان بمصر .

(٢٨٤) شرار صالح : تاريخ السودان الحديث ص ١٥٥ .

(٢٨٥) مكي شبكة : تاريخ شعوب وادي النيل ص ٧١٠ .

(٢٨٦) د. مكي شبكة : السودان عبر القرون ص ٣٤٠ .



كما أن المهدي يمت بأنذار إلى الهديوي محمد توفيق لكي يؤمن بالمهدية ويخلع طاعته للكافرين - الانجليز - وقال له : واعلم أن ما دعوناك إليه هو الدين الحق القويم والمنهاج الواضح المستقيم فلا تعرض عنه إلى نزعات الباطل .. ولو كان قصدي من هذا الأمر ملك الدنيا الزائل وعزها الفاني الذي ما تحته طائل لكان في السودان وملحقاتها كفاية كما تعلم من اتساعها وتنوع ثمراتها .. ولو نظرت بعين البصيرة والانصاف وتركت التعامي عن الحق والاعتساف لادعنت لي بذلك وسلكت باتباعي أحسن المسالك وتيقنت أنك الآن بمعزل عن الهداية حيث اتخذت الكافرين أولياء من دون المؤمنين أهل العناية وركنت إلى مؤاخاتهم والانخراط في سلوكهم حتى كأنك تريد بهم إطفاء نور الله ، وبأي الله إلا أن يتم نوره ولو كره أعداؤه(٢٨٧) .

وكان المهدي قد وضع في خطته غزو مصر وضمها مع السودان تحت زعامته ، وكانت منشوراته وتعليماته واندازاته مقدمة لكي يبدأ في إعداد قوة الغزو ، إلا أن الموت عاجل محمد أحمد المهدي في يونيو ١٨٨٥ م . فتوقف الاستعداد فترة حتى أعاده الخليفة عبد الله التعايشي ، وسارت قوة الغزو بقيادة عبد الرحمن النجومي ، واتخذت من مدينة دنقلة مركزاً لانطلاق قوة الغزو ، وبالفعل تحركت القوة في ٣ مايو ١٨٨٩ م ، والتقت بقوة مصرية بريطانية على رأسها جرينفل باشا سردار الجيش المصري في قرية توشكي بتاريخ ٣ أغسطس من نفس العام كانت نتيجتها في غير صالح المهديين ، وتوقف بعدها التفكير في غزو مصر .

#### الموقف البريطاني :

قررت الحكومة البريطانية إعادة وحدة وادي النيل بعد الاخلاء ، ورغم أن هذه الخطوة وجدت تجاوباً عند المصريين والسودانيين على السواء ، ولكن تحقيقها على يد الانجليز لم يكن يطمئن شعبي وادي النيل على مصير ومستقبل الوحدة المصرية السودانية في وجود احتلال بريطاني ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن الحكومة البريطانية اتخذت سياسة الاسترجاع - إعادة وحدة وادي النيل - دون الرجوع إلى الحكومة المصرية ، كما حدث عندما قررت إجلاء المصريين عن السودان عام ١٨٨٤ م - كان لشعبي وادي النيل الحق والميرر

(٢٨٧) د. مكي شبكة : تاريخ شعوب وادي النيل ص ٧١١ .



في الاتياف في الخطوة الانجليزية . ومن ثم يجب أن نتساءل لماذا قررت إنجلترا إعادة وحدة وادي النيل ؟ ، أو بالتالي ما هي العوامل التي جعلت إنجلترا تقرر إعادة هذه الوحدة ؟

لعل أول هذه العوامل تغير السياسة البريطانية نحو احتلال مصر ، إذ صارت إنجلترا ترى في احتلالها لمصر كإجراء دائم على الأقل سيطول أمده دون تحديد وقت معين لانهاؤه ، بعد أن كانت قد أعلنت أكثر من مرة قبلا أن هذا الاحتلال إجراء مؤقت وأن الجلاء سيتم في أقرب فرصة ممكنة . واستتبع هذا التغير في السياسة الانجليزية نحو مصر نفسها تحول الحكومة البريطانية لمسئولية الدفاع عن مصر عند حدودها الجنوبية حتى يتم استرجاع السودان . وقد علق بارنج على ذلك في رسالة بعث بها في ٢٩ مارس ١٨٩٥ الى اللورد كمبرلي Cumberley وزير الخارجية البريطانية ، بأنني أعتقد دائما أنه سيحدث عاجلا أو آجلا أن يتقدم المصريون جنوبا الى الخرطوم على الأقل ، ولا أعني بقولي هذا أنهم سوف يفعلون ذلك الآن ولكنني أعني أنهم سيفعلونه عندما تتحمل مواردهم المالية والعسكرية القيام بهذا العمل ، ومن غير الممكن في الحقيقة ترك السودان على حالته الراهنة لأنه إذا لم يستعده المصريون فسوف يفعل ذلك يوما ما الفرنسيون أو الإيطاليون(٢٨٨) .

كذلك من بين تلك العوامل رغبة الحكومة البريطانية وسلطات الاحتلال البريطاني في مصر عدم ترك السودان في يد حكومة قوية قد تهدد وجودهم في مصر ، أو على الأقل تتحكم في مياه النيل فتؤذي أعمال الري التي كان يتوقف عليها انعاش الحياة في مصر وزيادة المساحات المزروعة فطنا لصالح المصانع البريطانية .

وفي هذا المقام نسوق ما كان قد صرح به الجنرال غوردون لصحيفة البول مول جازيت Pall Mall Gazette بأن الخطر الذي تخاف منه إنجلترا ليس أن المهدي سوف يزحف شمالا نحو مصر ، بل على العكس ، فليس من المحتمل أن يقوم بذلك ، ولكن الخطر طبيعته مختلفة تماما ، انه يكمن في رؤية قوة اسلامية منتصرة تقوم على الحدود الجنوبية لمصر تمارس تأثيرها على



المصريين في كل مذهبهم ، ومن ثم يسود شعور بأن ما فعله المهدي يمكنهم عمله ، وحيث أنه طرد الدخلاء والكفار فإن المصريين ربما يفعلون الشيء نفسه . وطبعاً ستكون إنجلترا وحدها هي التي عليها مواجهة هذا الخطر . وقد مارس أنصار المهدي من الآن نشاطاً كبيراً في بلاد العرب وسوريا ، ووزعت منشورات في دمشق تدعو السكان للنزوة وطرد الأتراك ، فإذا خضع السودان الشرقي للسيطرة المهدي فإن العرب على ساحل البحر الأحمر - الغربي والشرقي - سوف يوحدون ثورتهم(٢٨٩) .

إلى جانب عدم ترك السودان في يد حكومة ضعيفة لا تلبث أن تقف عاجزة أمام الدول الأوروبية الطامعة في الأرض السودانية والأفريقية عامة ، فإذا حدث ذلك فقد تتحكم الدولة التي استحوذت على منسابع النيل في مياهه ، وسوف يكون في مقدورها أكثر من الخليفة عبد الله التعايشي السيطرة على توزيع مياه النهر بالطرق الفنية والهندسية التي يجمل كنهها المهديون . ويمكن أن نضيف العوامل التالية باعتبارها مسئولة مع سابقتها عن اتخاذ الحكومة البريطانية لقرار استرجاع السودان ، من بينها أن مصرع الجنرال غوردون على يد قوات المهدي قد ترك لدى الشعب البريطاني الرغبة في الانتقام والثأر ، ورغبة الدول الأوروبية الاستعمارية في الاستيلاء على أجزاء من السودان وملحقاته ، وتحسن أحوال مصر المائية بحيث يمكنها تمويل حملة إعادة وحدة وادي النيل ، ثم التوافق بين اعتلاء الخديوي عباس حلمي الثاني عرش مصر في ١٦ ديسمبر ١٨٩٢ م وتسلم وزارة حزب الأحرار الحكم في إنجلترا في أغسطس من نفس العام ، وكان عباس حلمي الثاني شاباً فالتف حوله الشباب الوطنيون ، وقد حاول الحد من نشاط الأجانب في مصر ، ومن التدخل الإنجليزي في شئون مصر ، وجاء ارتقاء حزب الأحرار للحكم في إنجلترا دافعاً للوطنيين المصريين الذين يعتقدون أن سياسة حزب الأحرار الخارجية تقوم على الجلاء عن مصر وترك الحرية لها لتصرف شئونها(٢٩٠) .

وبالإضافة إلى تلك العوامل يمكن أن نحدد بصورة تفصيلية العوامل التي توفرت بمصر ، وتلك التي توفرت بالسودان والتي مهدت لاعادة وحدة القطرين ، أما العوامل التي توفرت في مصر فتتمثل في تحسن أحوال مصر

Gordon : The Journal of Major-General Ch. G. Gordon, Book, 1, P. 30. (٢٨٩)  
Abbas, M.: The Sudan Question, P.P. 40-41.



المالية لدرجة توفر المال اللازم لتنفيذ سياسة استرجاع السودان عندما تقررها إنجلترا ، وإلى جانب ذلك أصبح الجيش المصرى على درجة طيبة من الكفاية والتدريب على أحدث الأساليب الحربية ، يقوده ويشرف على تنظيمه وتدريبه مجموعة من الضباط الانجليز .

وأيضا فقد اطمأن الانجليز إلى مركزهم فى مصر بعد ما أدخلوه على الادارة المصرية من ضروب الإصلاح ، حتى أنهم منذ عام ١٨٨٧ م أخذت نفوسهم تمتلئ ثقة باستقرار الأوضاع القائمة فى مصر سيما بعد ما أسفرت عنه بعثة السير درموند وولف Drummond Wolff فى كسل من تركيا ومصر (٢٩٩) ، فى المدة من عام ١٨٨٥ إلى عام ١٨٨٧ م .

وكانت الحكومة البريطانية قد أوقدت السير هنرى درموند وولف إلى كل من الآستانة والقاهرة لبحث مع الباب العالي أمر الجلاء عن مصر ومعالجة الموقف فى السودان ، وامتناع الباب العالي بالاشتراك فى القضاء على حكومة الخليفة عبد الله التعايشى فى السودان لتأمين مصر من تهديدات تأتيها من السودان ، وعندئذ تنظر الحكومة البريطانية فى إمكانية تقرير الجلاء عن مصر، أى أن إنجلترا علقت الجلاء عن مصر وتحديد موعد معين له بشرطين : الأول الاطمئنان على استقرار الأمور فى مصر ، والثانى عدم تعرض مصر لغسزو خارجى من السودان ، أما وقد توفر الشرط الأول بما تم من اصلاحات أعمشت المالية فى مصر ، فيجب العمل على توفير الشرط الثانى باسترجاع السودان .

وفى هذا المقام فقد أشار اللورد سالسبورى رئيس الوزارة البريطانية فى رسالة له إلى السير ولشام Walsham بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٨٨٥ م أن المهمة التى عهد بها إلى درموند وولف ، وإن كان يبدو فى ظاهرها أنها لمعالجة المسألة المصرية - أى جلاء القوات البريطانية عن مصر - فإنها أساسا تهدف للحصول من صاحب الجلالة السلطان على مساعدة حربية تركية للمساعدة فى الدفاع عن مصر ، وإقرار الأمن فى أقاليم السودان الشمالية المتاخمة لمصر (٢٩٢) .

(٢٩١) د - محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان ص ٦٠ .  
(٢٩٢) Blue Book, Egypt 1 (1886), No. 6.



توصل وولف مع الباب العالي الى مشروع اتفاق في ٢٤ أكتوبر ١٨٨٥م يقضى بأن يقوم مندوبان تركي - كان الغايزي أحمد مختار باشا - وبريطاني - وكان وولف نفسه - بالتقرير عن الاجراءات الضرورية وبالتعاون مع المندوبين لتنظيم الجيش المصري ، واصلاح الادارة في مصر في حدود ما نصت عليه الفرمانات السلطانية ، والتقرير عن احسن الطرق الكفيلة باعادة الهدوء والسلام الى السودان دون اللجوء الى عمليات عسكرية . وقد وصل أحمد مختار الى القاهرة في ٢٧ سبتمبر ، ووصل وولف في ٢٩ أكتوبر .

ويبدو أن بعض الدول الأوروبية ، وخاصة فرنسا والروسيا ، كانت تقف في وجه الاتفاق الإنجليزي التركي حول مصر والسودان ، بينما وقفت دول أخرى الى جانب الاتفاق ، وقد تجل ذلك في موقف سفراء السدول الأوروبية في الأستانة ، والذي أدى في النهاية الى رفض الباب العالي التصديق على المعاهدة مع إنجلترا نتيجة لتدخل سفيرى كل من فرنسا والروسيا ، بينما أيد السفير الألماني المجهود البريطانية مما دفع اللورد سالسبورى أن يبنع ادوارد مالميت سفير بريطانيا في برلين - في ٢٥ أكتوبر ١٨٨٥ بأنه : أخبرنى أمس السير هنرى دروموند وولف بخبر توقيع الاتفاق بيننا وبين تركيا حول المسألة المصرية ، وانى أطلب منك أن تبلغ الكونت بسمارك عظيم شكرنا واعترافنا بالجميل للمساعدة الطيبة التى قدمها السفير الألماني فى الأستانة ، إبان المفاوضات ، للسير دروموند وولف(٢٩٢) .

ونتيجة لوجود مختار باشا ودروموند وولف بالقاهرة تقدم كل منهما باقتراحاته فى تقارير قدمت للحكومتين التركية والبريطانية ، فالغسايزي مختار أكد فى تقريره الذى قدمه فى ١٤ مارس ١٨٨٦ م على ضرورة استرجاع مديرية دنقلة حتى يمكن التخلص نهائيا من تهديد الدولة المهدية التى ما زالت رغم وفاة محمد أحمد المهدي تمثل خطرا ، على أن يتم هذا الاسترجاع بقوات مصرية صرفة لا يشترك فيها بريطانيون . أما وولف فقد قدم آراءه بتاريخ ٢٥ أبريل من نفس السنة أعلن فيها عدم موافقته على زيادة عدد الجيش المصرى وإعادة تنظيمه لأن ذلك يتطلب نفقات لا تستطيع الخزانة المصرية الوفاء بها ، ورفض فكرة استرجاع دنقلة لأن سياسة الحكومة البريطانية المقررة كانت اخلاء السودان وجعل حدود مصر الجنوبية عند وادى حلفا(٢٩٤) .

Ibid, No. 63.  
Ibid, Egypt 3 (1886), No. 7.

(٢٩٢)  
(٢٩٤)



وكان اللورد سالسبوري قد بعث الى السير وولف برسالة في ١٤ أبريل ١٨٨٦ م بخصوص مقترحات مختار باشا جاء فيها : تأسف حكومة صاحبة الجلالة الملكة لعدم استطاعتها قبول وجهة نظر مختار باشا الخاصة بضرورة استرجاع دنقله بقوات مصرية في الظروف الحالية ، وما زلنا نؤكد النصيحة التي قدمتها حكومتنا الى الحكومة المصرية في ديسمبر ١٨٨٣ م بعد هزيمة جيش هيكل باشا والتي قضت بالتخلي عن الاقائيم التي تقع الى الجنوب من أسوان او وادي حلفا . وختم سالسبوري رسالته موضحا أسباب اعتراض الحكومة البريطانية على زيادة عدد الجيش المصري وانفراده باسترجاع السودان ، فقال : انه طالما بقيت قوات صاحبة الجلالة الملكة في مصر فان الجيش المصري والانجليزى سوف يقاتلان جنبا الى جنب ، وأنه من الضروري لكي يتم تعاونهما توفر الثقة بين الطرفين(٢٩٥) .

وهذا الموقف الذي عبر عنه سالسبوري يوضح التخطيط البريطاني بالنسبة للموقف في السودان ، فلا موافقة على زيادة عدد الجيش المصري ، ولا موافقة على انفراده بأعادة وحدة وادي النيل ، وأن أى تفكير لأعادة هذه الوحدة لن يحدث الا باشتراك الجيش الانجليزى مع القوات المصرية . وبناء على هذا الموقف أصر الجانب الانجليزى في مفاوضاته مع الجانب التركى خلال شهر مايو ١٨٨٧ م على أن تتضمن الاتفاقية التي توصل اليها الطرفان في الثاني والعشرين من هذا الشهر ، على أنه بموافقة الحكومة البريطانية على الجلاء عن مصر بعد ثلاث سنوات من تاريخ التصديق على الاتفاق ما لم يظهر خطر يهدد مصر فيتأخر الجلاء . تأخذ انجلترا على عاتقها مهمة الدفاع عن مصر والاحتفاظ بجيش بريطاني في مصر رالى جانب الاشراف على تنظيم الجيش المصري ، ولكن السلطان رفض التصديق على الاتفاق بتحريض من سفراء كل من فرنسا والروسيا في الأمستادة فغادر وولف العاصمة التركية في منتصف يوليو .

وكان لهذا الاتفاق - رغم عدم التصديق عليه - نتيجتان ، الأولى أنه أكسب الاحتلال البريطاني لمصر الصفة الشرعية التي كان الانجليز يحتاجونها، ومن ثم أخذت فكرة اطالة أمد الاحتلال البريطاني لمصر تقوى لدى الحكومة البريطانية ، والنتيجة الثانية هي تزايد الشعور بضرورة معالجة المسألة السودانية بالصورة التي تكفل تأمين مصر على سلامتها بابعاد الأخطار التي تتهددها من ناحية المهديين ، ثم في مرحلة تالية تأمين مصر من ناحية أن تتمكن إحدى الدول الأوروبية الأخرى من انتهاء حكم المهديين واخضاع



السودان لمكومة قوية تطمح فى السيطرة على حوض النيل من منابع النهر الى مصبه(٢٩٦) \*

ولعل ابلغ تعليق على موقف انجلترا هذا ما كتبه كرابيتس Crabites اذ يقول : يظهر مما كتبه أحد أصدقاء بارنج الحميمين - وأعني كولفن - أن مغزى التعليقات التي أعطيت للمندوب السامى البريطانى وولف والتي وضعت بطريقة غير دبلوماسية ، أننا نرغب أن نجعل من الباب العالى مخلب قط ، وفى نفس الوقت نقتعه بالاعتراف بحقتنا وحدنا فى أن تحتل قواتنا مصر ، ونقتعه بأن يتخذ على عاتقه مهمة القضاء على الخليفة التياشى وإذا أبدى ترددا حذرناه بأننا قد نؤسس حكومة من العناصر المحلية فى السودان مما قد لا يجوز قبوله ، وإذا فشلنا فى ذلك فأننا قد نغرى بعض القوى الأجنبية الأخرى لتعمل على اقرار النظام هناك ، أما اذا وافق على اقتراحاتنا فى المدة المحددة فأننا سنقوم بإجلاء قواتنا البريطانية عن مصر ، وفى الموعد الذى حددته الاتفاقية التى لم يتم تصديق السلطان عليها(٢٩٧) \*

#### أحوال السودان الداخلية :

وكانت العوامل التى توفرت بالسودان والتى ساعدت على التفكير فى استرجاع السودان الى وحدة وادى النيل ، تتمثل فى نظام الدولة المهدية ذاتها ، ذلك أن الثورة فى عهد محمد أحمد لم تكن سوى فورات دينية متتابعة ، ولم تكن لها برنامج وطنى سياسى واجتماعى ، وتعتمد فى انتشارها على سمعة المهدي وشهرته الشخصية كزعيم دينى قبل أى اعتبار آخر ، بمعنى أن زعامة محمد أحمد كفت عندئذ لتوجيه الثورة ، التى عاشت من غير تنظيم لأن زعامة المهدي أغنت عن التنظيم فى هذه المرحلة ، ولأن النزاع كان لا يزال قائما بين المهديين وبين السلطات الحكومية الشرعية(٢٩٨) ، حيث استمرت الثورة المهدية فى حركتها العسكرية حتى بعد موت المهدي \*

لقد انشغل المهدي بالعمليات العسكرية عن التفرغ للناحية الدينية ، فلم يتفرغ لوضعها وشرحها ولم يتوفر من أتباعه من يستطيع حمل هذه الأمانة كما أوردها محمد أحمد المهدي ، كما انشغل بالعمليات العسكرية عن تشكيل حكومة منظمة تحقق الاستقرار للسودانيين بعد انهيار حكمه دارية

\* (٢٩٦) د- محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٤٨٣  
Crabites : The Winning of the Sudan, P. 41.

(٢٩٧)  
\* (٢٩٨) د- محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٤١٥



المرطوم الخديوية ، وتظهر لهم الفرق في المعاملة بين الحكم النهار والحكم  
النوري الجديد الذي انتظروا منه كل ما يحقق مصالحهم ويشعرهم بالتغيير  
في ظل النظام الجديد ، الا ان محمد أحمد عجز عن استبدال سياسة التعمير  
والانشاء بأساليب العنف واثارة شعور التعصب الديني(٢٩٦) \* وان كان  
المهدي قد نجح الى حد ما في اخفاء - والى حين ، وطوال حياته القصيرة -  
الانقسامات القبلية في السودان بسبب مقامه ونفوذه المعنوي ومزاياه وصفاته  
الكثيرة التي اجتذب بها قلوب أنصاره(٣٠٠) \*

وبعد وفاة المهدي كان علي خليفته الأول عبيد الله التعايشي أن ينشئ  
نظاما حكوميا لمواجهة مشكلات الحكم والإدارة والحرب ، الا أن الخليفة لم يكن  
له المقام الذي كان للمهدي ، فلا غرو أن كانت ولايته ابدانا بتداعى الدولة  
المهدية(٣٠١) ، ولم يكن يطمح الا في استبقاء نفوذه في البلاد التي دانت  
للمهدي ، ومن ثم عاشت الدولة المهدية في عهد الخليفة عبد الله التعايشي فترة  
من الخلافات والانقسامات بين القبائل وبين حكومة الخليفة ، بل وبين الخليفة  
والزعماء المهديين الذين كانوا من كبار أنصار محمد أحمد \*

وفي هذا الجو نادى بعض الزعماء السودانيين بإعادة وحدة وادي النيل  
بعد وفاة المهدي تخلصا من سياسة البطش والعنف التي اتبعها الخليفة  
عبد الله التعايشي ضد معارضيه ومؤيديهم ، وتأكيذا لهذا الاتجاه بعث السيد  
هنري دروموند وولف برقية الى الماركيز سالسبوري من القاهرة بتاريخ ٥  
فبراير عام ١٨٨٦ م بأنه وصل الى القاهرة أربعة من الزعماء السودانيين  
المعروفين ، وقد زاروا كلا من سواكن وشندي وبربر ودارفور وكسلا ، وقد  
أكدوا أن إقامة نظام حكومي في السودان يمنع قتل الناس لبعضهم البعض  
هو أمل السودانيين ورجاؤهم ، وقد أكد لي - لولف - مختصا باشا  
- القوميسير العثماني - ليلة أمس أن هذه رغبة حقيقية لمسها من التغاير  
التي تصله من السودان(٣٠٢) \*

وقد قام قلم الاستخبارات الحربية بمصر الذي كان على رأسه ونجت

(٢٩٦) نفس المرجع \*

(٣٠٠) د- رافت الشبيخ : في تاريخ العرب الحديث ص ٣٥٢ \*

(٣٠١) عبد الرحمن الرافعي : مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال ص ١٦٠ \*

(٣٠٢) Blue Book, Egypt, No. 5 (1886), No. 29.



Wingate وكتشنر Kitchner بدور كبير في استجلاء الموقف الداخلي بالسودان ، وكانت ادارة المخابرات الحربية المصرية برئاسة ونجت قد أصبحت لسان حال القسباط البريطانيين ، في المساعدة بضرورة استرجاع السودان (٣٠٣) ، واتبوا في ذلك عدة سبل منها استجواب كل غاد وكل ذاهب من وإلى السودان ، وإرسال الجواسيس سواء كانوا من التجار العائدين للسودان أو من بعثوا خصيصاً لذلك ، بالإضافة إلى المعلومات التي أدلى بها كل من سلاتين والأب أوهروالد ، وكل هذه المعلومات سجلت في مجلدات. أوضحت أمور السودان الداخلية بكل تفاصيلها .

فيسجل أحد تقارير المخابرات الحربية المصرية - والتي يشرف عليها ضباط بريطانيون - أن حقيقة وضع الخليفة عبد الله قد تدعمت سلطته منذ أن سجن الخليفة « شريف » ، والذي يمكن أن يتبعه حكم مشابه ضد الخليفة الوحيد الآخر الذي عينه المهدي وهو علي « ود حلو » ، وهذا يوضح أن تأسيس سلطة الدولة في السودان سيكون من المحتمل على أساس ورأى في أسرة الخليفة عبد الله ، وليس كما كان سابقاً مؤسساً على مبادئ دينية صرفة . وتنفيذ ذلك سوف يحيى العداوات القبلية ، وحمامات الدم التي أغرقت السودان ، وسوف يقود السودان إلى حكم أجنبي (٣٠٤) .

وكان الأشراف السودانيون من أبناء المهدي والخليفة شريف يتذمرون مما وصلت إليه حالتهم ومياعدهتهم عن شئون الحكم والادارة ، واستثنار عرب الغرب - أهل الخليفة عبد الله - بالجاء والنقوذ وهم دونهم دراية وكفاية ، ومن ثم أعلن هؤلاء العصيان ضد الخليفة عبد الله الذي استعمل الخيلة حتى تصالح الفريقان ، ولكن ما لبث الوشاة أن أوقعوا بين الخليفين ، حتى انتهى الأمر بإعدام أنصار الخليفة محمد شريف ، وتشكيل مجلس محاكمة محمد شريف نفسه ، وقد قضى المجلس بأنه : نظراً لما حصل منه من نقض العهد وعدم استمراره على التوبة السابقة ، اقتضى نظر أصحاب المهدي عليه السلام طبق الوجه الشرعي وضعه بالسجن تاديباً له . ولولا إظهاره التوبة عمساً حصل منه لكان جزاؤه أعظم من السجن (٣٠٥) .

Richard Hill : Slatin Pasha, P. 52. (٣٠٣)  
Intelligence Report, Egypt, No. 1, April, 1892, H.H. Kitchener, (٣٠٤)  
Sirdar, 2nd May, 1892.

(٣٠٥) د. مكي شبكة : تاريخ شعوب وادي النيل ص ٧٠٣ .



ولقد علق تقرير المخابرات الحربية المصرية على هذه الأحداث التي أضعفت الدولة المهدية بأنه اتضح لإدارة المخابرات أن الأحداث ذات الصدى الواسع خلال عام ١٨٩٢ م كانت سجن الخليفة شريف في أم درمان والنفي إلى النيل الأبيض لجموعة من الأمراء ذوي المكانة والذين اشتركوا مع الخليفة شريف في الثورة ضد الخليفة عبد الله (٣٠٦) . وقد بقي الخليفة شريف في سجن أم درمان حتى أفرج عنه الخليفة عبد الله عندما تقدم كتشتر بحملته على دنقلة ، عام ١٨٩٦ م .

وعن أحوال السودان الداخلية وموقف أعيان القطر السوداني أمام إجراءات الخليفة عبد الله ، تبودلت الرسائل بين رياض باشا رئيس مجلس الوزراء السابق ووزير الداخلية الحالي وأعيان بربر ، من بينها تلك الرسالة التي تلقاها رياض باشا من عمد وأعيان مديرية بربر جاء فيها : أننا سعدنا بركم على رسائلنا التي أظهرت تذكركم لنا ، وإن انضمامنا للمهدية كان بسبب عدم مساعدة مصر لنا بالقوة الكافية للمحافظة على أقاليمنا ، ونحن الآن كالطير في أيدي طفل لا يدرك الضرر من النعمة ، ونحن في انتظار مساعدتكم التي نرجو ألا تتأخر لتخليصنا من حكم المهديين ، وتلك المساعدة واجبة عليكم حيث أن الإسلام يقتضي ذلك قبل أن نجا إلى طلب المساعدة من قوى أجنبية ، وأن أحمد الحاج محمد العجيل رسولنا يحوز ثقتنا كليتنا نحن وأنتم (٣٠٧) .

وتشير تقارير المخابرات الحربية المصرية كذلك إلى أن كل القادمين من السودان إلى مصر يذكرون مدى الفلق الذي يعيش فيه الخليفة عبد الله بسبب أحداث كردفان ، مما دفعه إلى تركيز البنايات الرئيسية وحتى منزله الخاص في أم درمان في حالة دفاع ، وأنه يعتزم إرسال امدادات من التوت إلى كردفان ، لمساندة قوات الدولة المهدية ضد الخارجين عليها (٣٠٨) . أمثال « مادبو » زعيم الرزيقات ، والامير يوسف في دارفور ، و « أبو الحيرات » الذي عينه « الفور » سلطانا عليهم مكان يوسف المقتول ، والفقير أبو جميلة الذي أعلن الثورة ضد الخليفة عبد الله في « ورتامة » (٣٠٩) .

Ibid, F.R. Wingate, Miralal, Director of Military Intelligence, (٣٠٦)  
Cairo, 30th April, 1892.

Ibid, Appendices, D. (٣٠٧)  
Intelligence Report, Egypt, No. 12, March 1893, F.R. Wingate, (٣٠٨)  
Miralal, Director of Military Intelligence, Cairo, 12th April, 1893.

(٣٠٩) د. مكي شبيكة : السودان عبر القرون ص ٢٨١ .



وعندما حدث الصدام بين المهديين والإيطاليين في شرق السودان ، وحدثت بعض الانتصارات للإيطاليين ، فإن الرأي العام في أم درمان أصبح يتوقع أنه إذا حدث أن هزمت قوات الخليفة مرة أخرى فإن ذلك سيؤدي إلى اشتعال ثورة ضد الخليفة في السودان (٣١٠) ، وهذا يعني أن السودانيين كانوا مستعدين أن يتحملوا ما يصيبهم على يد رجال الخليفة من مظالم طالما يقف حارسا آمينا على الأراضي السودانية ضد الطامعين فيها من القوى الأجنبية ، فإذا لم ينجح في حراسة الأرض السودانية ، فمن غير المستبعد أن يخضعوا طاعة حكم الخليفة .

وفي عام ١٨٩٧ م سارت شائعات بوجود اضطرابات في كردفان ضد الخليفة عبد الله ، بسبب طلب الخليفة من زعيم قبائل الجواما Gowama المسمى « عبد القادر ود رحمة » بإرسال قوات دفاعية إلى أم درمان ، ولكن عبد القادر أرسل ٥٠٠ رجل فقط مما أغضب الخليفة الذي لجأ إلى القبض على عبد القادر مما اضطر قبيلته إلى الانتقال والاعتصام بجبل النوبا واجتمع معهم نفر من الساخطين على الخليفة خاصة من القوات الجهادية السابقة ، وانضم اليهم كذلك عرب « الدبة » و « مسيرية » (٣١١) .

ونتيجة لذلك كله زاد سخط السودانيين شيئا فشيئا على الوضع الجديد تحت حكم الخليفة عبد الله وبدووا يشعرون بنقل هذا الوضع ، حتى لم يبق لهم صبر على الخطوب والمصائب النازلة على رؤسهم ، حتى أنهم كانوا ينقطعون في الحلوات يضرعون إلى الله أن يخلصهم من هذا البلاء وإذا سمعوا بشيء من أخبار الحملة - أي حملة إعادة الوحدة بين شطري الوادي - ظهرت عندهم علامات الفرح والسرور وبذلوا الصدقات للفقراء والمعوزين شكرا لله تعالى (٣١٢) .

والى جانب كل ذلك فإن تزايد التحركات الاستعمارية لاقتطاع أجزاء

(٣١٠) Ibid, No. 31, October, 1894, 7700/7839, Herbert Kitchener, Sirdar, Brigadier-General, Cairo, 14th November, 1894.

(٣١١) Ibid, No. 56, 6th October to 12th November 1897, 7700/8486, F.R. Wingate, Miralai, Director of Military Intelligence, Berber, 12th November, 1897.

(٣١٢) إبراهيم فوزي : السودان بين يدى غوردون وكنتشتر ج ٢ ص ٣٤٩ .



من السودان وملحقاته ، وعدم استطاعة حكومة الخليفة عبد الله الوقوف أمام هذه التحركات ، كانت من عوامل تقرير إعادة وحدة وادي النيل لمصلحة إنجلترا في المقام الأول باعتبارها صاحبة القرار ، وصاحبة النصيب الأكبر في السيطرة في السودان وملحقاته ، ومن هذه التحركات الاستعمارية فرنسا التي دفعت الكثيرين من البريطانيين الى تنبيه حكومتهم الى ضرورة الاسراع باسترجاع السودان والا لن نأمن - كما قال السير إنياس بارنيت - عضو مجلس العموم عن دائرة مانشستر ، أن يسبقنا الفرنسيون وأن يحتنوا قبلنا جهات أعالي النيل(٣١٣) ، لا سيما وأن الرئيس الفرنسي كارنو Carnot علم بتقرير مسيو برومت Prompt الذي اقترح فيه أن أية قوة تسيطر على أعالي النيل تستطيع بناء السدود ، وإذا فتحتها تستطيع اغراق مصر كلها(٣١٤) ، بينما كان امبراطور الحبشة متيالك الثاني قد بعث بمنشور في أبريل عام ١٨٩١ م الى الدول يعلن اعتزاه فتح السودان ، خاصة بعد أن استطاع هولند سميث محافظ سواكن أن ينتصر على أمير السودان الشرقي عثمان دقنة واستولى منه على طوكري في فبراير ١٨٩١ .

ورغم توفر هذه العوامل الا أن الحكومة البريطانية ترددت في التوصل الى قرار باعادة وحدة وادي النيل ، ويرجع هذا التردد الى مواقف بعض الساسة البريطانيين الذين أثروا في اتخاذ القرار ، فكان بارنيت - وكما شعر المصريون - ضد أي تقدم جنوب وادي حلفا بقصد استرجاع السودان(٣١٥) ، وقد أكد بعد موقعة جنس في ٣٠ يوليو ١٨٨٦ م التي انهزم فيها المهديون أنه لا يعتقد أنه سيبدل أية محاولة لاسترجاع السودان قبل مرور خمسة وعشرون سنة .

بل ان اللورد هارتنجتون كان له نفس الرأي وإن كان بصورة توضيح لماذا لا يسترجع السودان ، فيرى بلنت Blunt في مذكراته ، أنه بعد حملة سواكن في مارس ١٨٨٥ م ، كنت أتناول طعام العشاء عند المستر سيدني بكستون العضو بمجلس العموم البريطاني ، وقد حدثني زوجته أن اللورد هارتنجتون - وزير الحربية في وزارة المستر غلادستون زعيم حزب الأحرار - قد كتب أخيرا الى صديق له قائلا انه ليس في وسعه أن يفهم لماذا

(٣١٣) عبد الله حسين : السودان القديم والجديد ص ١٧٩ .

Langer : The Diplomacy of Imperialism, P. 575. (٣١٤)

The Marquis of Zetland : The life of Lord Cromer, P. 213. (٣١٥)



يقانونون المهدي ، مع أنه - أي المهدي - ثبت أنه الرجل الوحيد الذي كان  
ينفذ سياسة وزراء صاحبة الجلالة(٣١٦) .

واللورد سالسبوري نفسه الذي تولى رئاسة الوزارة البريطانية عقب  
سقوط وزارة المستر غلاستون في يونيو ١٨٨٥ م كان له رأى مشابه مؤداه  
تأجيل استرجاع السودان بغرض تمكين إنجلترا من السيطرة على السودان  
منفردة إذا ما تهيأت لها الظروف فيما بعد ، وأضاف قائلا : يجب ألا يغيب  
عنا أننا بقضائنا على قوة المهديين نقتل بأيدينا المدافع الذي يحتفظ لنا الآن  
بالوادي(٣١٧) .

ونتيجة لاستفسارات الحكومة المديونية عن الإجراءات التي يجب على  
حكومة لندن اتخاذها لاعادة وحدة وادي النيل ، استجابة للنداءات المتكررة  
من « أولاد البلد » السودانيين ، أي زعماء وأعيان وعمد السودان الأوسط  
والشمالي ، بعث بارنج الى حكومته في أبريل ١٨٩٥ م يستفسر منها عما  
يمكن الرد به على المسئولين المصريين ، وجاءه الرد في ١٥ نوفمبر من نفس  
العام بأنه ليست هناك خطط في الوقت الحاضر لاسترجاع السودان ، ومن ثم  
أعلن بارنج عن خطته في بناء سد على النيل عند أسوان بتكاليف كبيرة ، وبدا  
كان فكرة استرجاع السودان قد تأجلت تماما(٣١٨) .

ومع ذلك استمرت فكرة اعادة وحدة وادي النيل ماثلة في أذهان  
المصريين والرأى العام البريطاني ، فالمصريون يسودهم باستمرار انقطاع  
الصلة بين شطرى الرأى ، والمصريون مرتبطون اجتماعيا مع السودانيين  
ولا يقلون وضع العقوبات أمام علاقة الأسر والقبائل المصرية السودانية  
المتداخلة ، والرأى العام البريطاني يتحدث عن عودة تجارة الرقيق في  
السودان في ظل حكومة الخليفة عبد الله وهو أمر مستنكر خاصة بعد أن  
سجل كتشستر في تقارير الاستخبارات الحربية المصرية أن تجارة الرقيق  
تجرى بدرجة كبيرة من مواقع الى الشمال من سواكن، وأن قوة محافظ سواكن  
البحرية غير الملائمة تجعل من الصعوبة منع هذه التجارة(٣١٩) ، كما طالب

(٣١٦) د- محمد صبرى ، الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر ص ٢٢٨ .

(٣١٧) نفس المرجع ص ٢٢٧ .

Theobald : The Mahdiya, P. 193.

(٣١٨) Intelligence Report, Egypt No. 3 7700/7670, June, 1972, H.H.

(٣١٩) Kitchener, Brigadier-General, Sirdar.



الرأى العام البريطانى بالنار لمتنسل مواطنهم جنرال غوردون ، وبالإسراع للوقوف أمام الغزو الاستعماري الأوروبي لأجزاء السودان ، وصار هناك اعتقاد بأن إحدى الدول الأوروبية على الأقل ستلتهم السودان الآن أو فيما بعد ، وتساأل الرأى العام البريطانى قائلا : ماذا تكون النتيجة لو كانت هذه الدولة بنجيكيا أو ألمانيا أو أخطر الجميع فرنسا ، وعليه فإن استرجاع السودان - من وجهة نظر الرأى العام البريطانى - يحقق مصلحة كل من مصر وبريطانيا معا ويحافظ على شرف كرامة البلدين معا(٣٢٠) .

توفرت العوامل الداعية إلى إعادة وحدة وادى النيل ، سواء في مصر أو السودان ، وكان على إنجلترا أن تستجيب لرغبة المصريين والسودانيين وتسمح لجيش مصر الجديد بالتقوم جنوبا صوب الخرطوم ، وكان هذا الجيش قد بدأ تشكيله من ستة آلاف جندي وعهد بتنظيمه وتدريبه وقيادته إلى مجموعة من الضباط الانجليز على رأسهم السير إيفلن وود Wood حتى عام ١٨٨٥ ، ثم خلفه السيردار فرنسيس جرينفيل Francis Grenfell حتى عام ١٨٩٢ م ، ثم خلفه الجنرال كنشمر . كما أن حانة مصر المالية قد قطعت أشواطاً كبيرة في التحسن ، حيث صار هناك احتياطي قدره أربعة ملايين من الجنيهات وسجلت الميزانية زيادة في الدخل على المصروف ، وانقصت الضرائب بأكثر من مليون جنيه ، وصارت فوائد الدين المصري تدفع بتمامها وفي مواعيد استحقاقها .

فلم يكن هناك حجة إذن أمام المسؤولين البريطانيين في الاستجابة لمطلب إعادة وحدة وادى النيل ، ومع افتناع هؤلاء المسؤولين بضرورة تحقيق هذا المطلب لكن الجدال ثار حول اختيار الوقت المناسب لتحقيق ذلك . ولم يكن الوقت المناسب بالنسبة لمصر بل بالنسبة لبريطانيا ، ولكن وفجأة تتخذ الحكومة البريطانية في ١٢ مارس ١٨٩٦ م قرارها بالزحف جنوبا نحو دنقلة ؟ فما الذي جعلها تتخذ هذا القرار ؟ هل هي استغاثة الإيطاليين بعد هزيمتهم في عدوة أمام الأجباش في أول مارس من هذا العام ؟

ذلك أن الإيطاليين منذ وقعوا معاهدة أنتشيبال مع الحبشة عام ١٨٨٩ م ظهر الخطر الإيطالي في السودان الشرقي ، مما دفع المسؤولين البريطانيين إلى التفكير بصورة جدية في التخلي عن سياسة الدفاع والعمل لاسترجاع بعض



أقاليم السودان على الأقل لدفع أخطار التوسع الإيطالي المنتظر عن السودان الشرقي(٣٢١) . وأنه من المؤكد إذا لم تقم الحكومة المصرية بالزحف على طوكر، فمن المحتمل أن يقوم الإيطاليون بذلك(٣٢٢) . ومن ثم كلف هولند سميث محافظ سواكن بالاستيلاء على طوكر ، فقام بذلك في ١٩ فبراير ١٨٩١ م ، وبذلك استبعد الخطرين الإيطالي والمهدى عن سواكن وما يجاورها الى حين .

ولكن الإيطاليين اتجهوا بأنظارهم نحو كسلا مما دفع البريطانيين الى عقد ثلاث معاهدات معهم بين عامي ١٨٩١ و ١٨٩٤ م كان أهم ما جاء بها بالنسبة للسودان الشرقي اعتراف الإيطاليين بالحقوق المشروعة التي لمصر على السودان بما في ذلك كسلا ، وهو اعتراف جعل ممكناً أن يوافق الانجليز على أن يحتل الإيطاليون كسلا بصورة مؤقتة ما دامت حقوق مصر محفوظة ، وفي استطاعة مصر أن تسترد كسلا من الإيطاليين في الوقت المناسب .

وكان معنى هذا هو اقتسام الدول الاستعمارية مناطق النفوذ واعطاء اراضى الغير لمن لا حق له فيها ، كما كان معناه اطلاق يد الإيطاليين في التعامل مع المهديين بمباركة من الانجليز ، وبالفعل حدثت معسارك بين الإيطاليين والمهديين في « أغوردات » في ٢١ ديسمبر ١٨٩٣ م والتي تقع في منتصف الطريق بين مصوع وكسلا ، والتي لقي فيها المهديين هزيمة كبيرة ، حيث قتل عدد كبير منهم وقتل قائدهم « أحمد ود علي » ، وأسر عدد آخر ، وتفقرو المهديون الى كسلا ، وكان واضحاً أن هذه المعركة ليست الأخيرة ، بل ستكون هناك جولة أخرى عندما تصل الإمدادات من أم درمان ، كما أن الإيطاليين استقروا في حوز عاواشد Haacashed على بعد ٦٠ ميلاً من كسلا انتظاراً للزحف نحوها(٣٢٣) ، حيث استطاع الإيطاليون الاستيلاء عليها في ١٧ يوليو ١٨٩٤ م .

ولم يكن استيلاء الإيطاليين على كسلا ليضع حداً للأخطار التي كانت إنجلترا تتشدها من جانب المهديين في السودان الشرقي ، بل بالعكس من ذلك فقد زاد نشاط المهديين بحيث صاروا يهددون بطرد الإيطاليين من كسلا.

(٣٢١) د. السيد رجب حراز : التوسع الإيطالي في شرق افريقية ص ٣٢٤ .  
Shebike : British Policy in the Sudan, P. 325.  
(٣٢٢) Intelligence Report, Egypt, No. 22, January, 1894, 7700/7808,  
(٣٢٣) F.R. Wingate, Miralai, Director of Military Intelligence.



وسرت شائعات باحتمال تحالف الخليفة عبد الله ومنليك الثاني ضد الإيطاليين  
يكون دور الأحباش فيه الهجوم على كسلا ، بل ان الشائعات أكدت دخول  
فرنسا كطرف ثالث في هذا التحالف ، وبدأ الإيطاليون يشعرون بحرج  
موقفهم في كسلا منذ يناير ١٨٩٦ م .

وعندما تلقى الإيطاليون الهزيمة الساحقة في « عدوة » على يد الأحباش  
في أول مارس ١٨٩٦ م بات واضحا أن عثمان دقنة أمير المهدي في السودان  
الشرقي سوف يستفيد من الموقف بمهاجمة الإيطاليين في كسلا ، وقد وصلت  
الأخبار إلى القاهرة في اليوم التالي لوقعة عدوة بأن قوات المهدي اقتربت من  
كسلا وأنها تبادلت إطلاق النار مع حاميتها الإيطالية ، وأن التجارة قطعت  
بين بربر وسواكن .

وعلمت الاستخبارات العسكرية في حلفا بتاريخ ٩ أبريل أن اخلاء  
كسلا من الإيطاليين أمر قريب الوقوع ، وأن حامية كسلا الإيطالية سوف  
تتقهقر إلى « أغوردات » ، وذلك نتيجة لهزيمة عدوة وخرج مركز الإيطاليين  
في المنطقة بين قوتين معاديتين للإيطاليين ، الأحباش والمهدين ، وإذا كانت  
هذه الأخبار صحيحة ، فسوف تندفع قوة المهدين ، ويتسع نفوذ الخليفة ،  
وسوف تنقلب القبائل المجاورة لكسلا من التعاون مع الإيطاليين إلى معاداتهم ،  
ومن المحتمل أن يهاجم المهديون أغوردات ، ولكن المتوقع ألا تتقدم قوات  
المهدين أكثر من الاستيلاء على كسلا من الإيطاليين ، وذلك لأن هذا التقدم  
سوف يضطرهم إلى إبقاء قوات كبيرة هناك تحرمهم من القيام بعمليات عسكرية  
ممكنة في أنحاء متفرقة من السودان (٣٢٤) .

واستمرت المناوشات بين المهدين بقيادة عثمان دقنة وبين حامية كسلا  
الإيطالية إلا أن الإيطاليين ثبتوا في مواقعهم منذ ١٠ مارس ١٨٩٦ م ولكنهم  
طلبوا من الحكومة البريطانية ضرورة القيام بعمل حربي في السودان الشمالي  
أو في سواكن والسودان الشرقي ضد المهدين لتخفيف حصار المهدين حول  
كسلا ، لأن الحامية الإيطالية المحاصرة لن تستطيع الصمود طويلا ، وكان  
نجاح الحامية في الصمود لهجمات المهدين ، إلى جانب ما وصل إلى المهدين



عن قرب تحركات بريطانية ضدهم ، دافعا لعثمان دفعة الى مغادرة منطقة كسلا فجأة الى المنطقة المجاورة لسواكن ، حيث خشي من تقدم مصري بريطاني عن طريق دنقلا وسواكن أيضا باتجاه بربر أو كسلا \* ورغم أن وجوده قرب كسلا ضروري ، فقد ترك المحاصرين مؤقتا من أجل إيقاف عمليات معادية في المنطقة بين سواكن - بربر وبين سواكن - كسلا : انتهى عهد اليه الخليفة بمسئولية الدفاع عنها(٣٢٥) \*

كان إذن حرج مركز الإيطاليين في كسلا الدافع لكي تقرر الحكومة البريطانية القيام بحملة عسكرية ضد المهديين ، وأدرك المسئولون الانجليز أن الإيطاليين بعد هزيمتهم في عدوة وانسحابهم من الأراضي الحبشية صاروا يعتبرون كسلا غير ذات قيمة لهم ولا تستحق النفقات ولا الجهود اللازمة للاحتفاظ بها ، كما أدرك البريطانيون أن سقوط كسلا ذات الموقع الاستراتيجي الممتاز في يد المهديين سيصبح أمرا محتملا أمام حصر مركز الإيطاليين ، ومن ثم حرصوا على إبعاد يد المهديين عن كسلا بإبلاغ الإيطاليين بضرورة التمسك بكسلا حتى تصبح إنجلترا في وضع يسمح لها بتسليمها ، ومن ثم سارت الاستعدادات لاسترجاع السودان على قدم وساق(٣٢٦) \*

ومن ثم أبرقت الحكومة البريطانية الى قنصلها في مصر « بارنج » بتاريخ ١٢ مارس ١٧٩٦ م بالاستعداد والتعاون مع القائد الأعلى لقوات الاحتلال البريطاني في مصر وسردار الجيش المصري جنرال جرينفيل للزحف الى دنقلا واحتلالها والتوقف هناك لحين صدور تعليمات أخرى \* وفي ١٦ مارس اجتمعت الوزارة البريطانية لدراسة رد بارنج بالاستفسار عن أهداف الحملة ، وتوصلت الى قرار بأن الحملة على دنقلا لتحقيق هدفين الأول إبعاد المهديين عن مراكز الإيطاليين ، والثاني استعادة بعض أقاليم مصر المفقودة (٣٢٧) \*

ومن الأمور الجديرة بالذكر أن قرار إنجلترا بالزحف الى دنقلا لم تكن وراءه الاستغاثة الإيطالية وحدها ، بل كانت حملة مارشال الفرنسي على فاشودة والتي كانت إنجلترا تعلم ينتحر كاتها قبل وصولها الى هدفها ، هي الأخرى من أسباب القرار الإنجليزي ، فلم تكن بريطانيا في نزاعها مع فرنسا حول فاشودة من أجل إعادة فاشودة الى مصر ، ولكن من أجل اعتبار هذا

Ibid, Halia, 12th April, 1896.

An Officer : Sudan Campaign (1896-1899), P. 1.

Shehika : British Policy in the Sudan, P. 362.

(٣٢٥)

(٣٢٦)

(٣٢٧)



الجزء من فاشودة بالإضافة إلى الجزء الجنوبي من مديرية خط الاستواء هو أرض بريطانية وتقرير حدود السودان عند هذه الناحية (٣٢٨) . وحملة مارشان ستغير من المخطط البريطاني في هذا المجال إذ ستضطر إنجلترا إلى التمسك بالسيادة المصرية على المنطقة في مواجهة المطامع الفرنسية .

وفي هذا المقام يذكر بنيت Bennett أنه ما لم يكن استرجاعنا لضفتي نهر النيل حتى أم درمان قد استتبعت بامتلاك بحر الغزال فإنه يمكن وصف عملنا هذا بالعبث ، إذ ينبغي الحد من المشروعات الفرنسية لامتلاك بحر الغزال حتى يحدث فقدان لأرض سودانية ، لقد كان بحر الغزال أقليةا مصرية قبل الثورة المهدية ويجب أن يعود إلى حظيرة الحديوي مرة أخرى ، ويمكن لهذا الأقلية تحت الإدارة الإنجليزية أن ينتسج الكسبر ويزيد من خيراتنا الوفيرة (٣٢٩) .

كما أن بداية التفكير في حملة دنقلة مؤرخ قبل موقعة عدوة التي منى فيها الإيطاليون بالهزيمة على يد الأحباش ، والتي نتج عنها استغاثة إيطاليا بإنجلترا ، ذلك أنه قبل قيام حملة دنقلة بعام كامل كان معلوما في دوائر الجيش البريطاني أن حملة على النيل قريبة الوقوع ، وكان معلوما أن مواعدها سيكون في خريف ذلك العام ، وكان بعض كبار الضباط على علم بها ، وبأن أسمائهم مدرجة ضمن قسوات الحملة ، وذلك قبيل الاعلان رسميا عن تحركها (٣٣٠) .

اذن كانت المصالح البريطانية هي التي تحرك السلطات البريطانية لكي تتخذ قرارها باسترجاع السودان ، ولم تكن مصالح مصر والسودان هي المحرك للإنجليز في هذا المقام ، رغم مطالبة المصريين والسودانيين بضرورة إعادة وحدة وادي النيل ، في الوقت الذي كان فيه السودان يحكمه الخليفة عبد الله التعايشي ، ولم تكن مصر - كما ذكر « اللورد جراي » في مجلس العموم البريطاني في مارس ١٨٩٥ م - قد تخلت عن دعاواها فيه بالرغم من أنه أصبح طاهرا للعيان أنه منذ أن وضع المهدي عام ١٨٨١ م حدا للحكم

(٣٢٨) عمر طوسون : تاريخ مديرية خط الاستواء من فتحها إلى ضياعها ١٨٦٨ - ١٨٨٩ م ج ٣ ص ٣٤١ .  
Lennett, E.N.: The Downfall of the Dervishes, P. 235. (٣٢٩)  
B. Burleigh: Sirdar and Khalfā, P. 16. (٣٣٠)



المصرى ، فلا يمكن لمصر - من وجهة نظر جرای - أن تفتح من جديد بدون مساعدة بريطانيا العظمى ، هذا فضلا عن أن السودانيين أنفسهم - في رأى جرای كذلك - لن يصبروا مرة أخرى على الحكم المصرى الیحت الذى تاروا علیه ، وعلى هذا فقد كان من الواضح أن لا حق لاحد فى السودان وفى وادى النيل الا لمصر أو لأية دولة تعمل بالنیابة عن مصر(٣٣١) .

ومعنى هذا أنه يمكن تحديد أسباب صدور قرار الحكومة البريطانية باسترجاع السودان فیما یلى :

- ١ - الخوف من زحف فرنسى نحو جنوب السودان .
  - ٢ - الانتهاء من اعداد وتدريب الجيش المصرى على يد البريطانيين .
  - ٣ - نمو الروح الاستعمارية .
  - ٤ - طلب السفير الايطالى فى لندن القيام بضغط على المهديين لصالح الايطاليين فى شرق السودان وأرتريا .
  - ٥ - الرغبة فى ارضاء الدفوة الى الانتقام لمصرع غوردون ، ومن ثم تحقيق الدعوة بتخليص السودان من التعصب(٣٣١ مكرر) .
- یتضح من هذا أن انجلترا قد رأت أن مصلحتها فى استرجاع السودان الآن بعد أن صارت الظروف مواتية ، وأن البسداية بتسيير حملة الى دنقلة بقوات مصریة بريطانیة مشتركة وصدرت الأوامر للاستعداد لهذه الحملة التى تولى قيادتها السير هربرت كشمير ..
- ولكن لماذا ارسال الحملة العسكرية الى دنقلة فقط ؟ وكيف تقررت ؟ وموقف الحكومة المصریة منها ، وأهداف السياسة البريطانية نحو استرجاع كل السودان .

---

(٣٣١) مذکرات اللورد جرای وثیمة الحرب العالمیة الکبری ١٨٩٢ - ١٩١٦ ص ٢١٩ .  
Trimingham, J.S.: Islam in the Sudan, P. 96.  
(٣٣١ مكرر)



#### حملة دنقلة :

كان سالسبوري رئيس الوزارة البريطانية مترددا في تقرير حملة لاسترجاع دنقلة ، ولم يكن يرغب في أن يسرع بها لأنه كان يأمل أن الحالة لن تستدعي القيام بعمل حاسم قبيل أن ينتهي مد خط السكة الحديد من مومباسا على المحيط الهندي الى بحيرة فيكتوريا حتى يصبح في الامكان احضار قوات من الجنوب ، ولذلك نراه حتى بعد تقرير حملة دنقلة يطلب من بارنج أن يكون الزحف بطيئا الى عكاشة - جنوب حلفا - وأن يسير العمل في مد الخط الحديدي الى عكاشة وراء الجيش الزاحف ٠٠ وفي عكاشة سيجد الجيش مياها وفيرة بعيدا عن دنقلة ، وستكون المدينة تحت رحمة الجيش الزاحف ، وكان هذا في رأي سالسبوري سياسة أكثر صوابا وأقل احتواجا للصعوبات العسكرية والمالية من محاولة الزحف الى دنقلة ، وقال في هذا الشأن : ان الدراويش سيتحصنون في دنقلة فعلا ، ولكن هذا العمل نفسه - ويقصد مهاجمة دنقلة والاستيلاء عليها - سيخفف الضغط عن الطليان ، ٠ وان كنا نتساءل مع المتسائلين ٠ كيف يؤدي زحف نحو دنقلة الى تخفيف الضغط عن كسلا التي تبعد عن وادي حلفا بحوالى ٧٠٠ ميل (٣٣٣) ٠

وقد أوضح مستر كيرزون Curzon ، وكيل وزارة الخارجية البريطانية حقيقة هدف الحكومة البريطانية من حملة دنقلة فقال في بيان له بمجلس العموم البريطاني في مارس عام ١٨٩٦ بعد اقرار الحكومة لقيام الحملة على دنقلة أنه « تبعا لتهديدات الدراويش المتعددة ومناوشاتهم في أنحاء متفرقة من السودان ، وتهديدهم المستمر والخطير لكسلا ، فإن الحكومة البريطانية - تعمل بالتضامن مع الحكومة المصرية ومستشاريهم من أجل درء الخطر عن ايطاليا وعن مصر وعن بريطانيا وعن مناطق النفوذ الأوروبي - في افريقية - ، ومن أجل هذا أمرت بالتقدم نحو عكاشة ٠ وأضاف مستر كيرزون قائلا : ان الزحف قد يمتد الى دنقلة التي تعتبر من احدى مخازن الغلال في حوض النيل ، (٣٣٤) ٠

Shebeika : British Policy in the Sudan, P. 363.

R. Collins & R. Tignor: Egypt and The Sudan, P. 115.

B. Burliegh : Sirdar and Khalifa, P. 15.

(٣٣٢)

(٣٣٣)

(٣٣٤)



وهكذا ظهر بوضوح الغرض من اقرار حملة دنقلة ، فلم يكن الغرض كل الغرض من أجل تخفيف ضغط الدراويش على الطليسان في كسلا فقط - وكما زعمت الحكومة البريطانية في توضيحها هذا الأمر للدول الأوروبية وخاصة دول التحالف الثلاثي النمسا وإيطاليا وألمانيا ، المعروفة بتأييدها للسياسة البريطانية لمصر - ولم يكن الغرض كل الغرض من أجل استعادة جزء من أملاك مصر إليها وتأمين سلامة مصر من تهديدات الدراويش بغزو الحدود مصر الجنوبية - كما ادعى الانجليز لتهدة الرأي العام في مصر وحكومة الحديو - ولكن غرض الحملة كان أخطر من ذلك باعترا ف مستر كيرزون نفسه حماية المصالح الاستعمارية الأوروبية ومناطق النفوذ الأوروبية في أفريقية بصفة عامة ومصالح إنجلترا ولطماعها الاستعمارية بصفة خاصة \* حيث انتهز سالسبورى فرصة نداء الايطاليين له ليتقدم في السودان ، وليظهر أنه يؤدى إلى كسب لمصر دون أن يكون هناك معارضة في أوروبا (٣٣٥) \*

كان سالسبورى إذن - بسبب تردده في تقرير حملة دنقلة - قد طلب من بارنج ممثل حكومته في القاهرة أن يكون الزحف بطيئا ، ولكن بارنج أكد للورد سالسبورى أن الزحف البطيء يحتاج إلى نفقات أكثر ، إلى جانب ما يسببه من صعوبات عسكرية ومالية \* وأكد بارنج كذلك أن عبء العمليات العسكرية في المستقبل سيقع على أكتاف القوات المصرية التي أظهرت مقدرة كبيرة وتنظيما جيدا عند اشتباكها بالدراويش ، وأنه مهما كانت النقطة أو البلدة التي سيتم احتلالها في وادى النيل ، فإن دنقلة لن تقع تحت رحمتنا حتى تتم هزيمة قوة الدراويش الرئيسية \*

وقد جعلت آراء بارنج هذه ، الحكومة البريطانية تدرس الموقف من جديد وبمناية أكبر خاصة مع كبار رجالها العسكريين في لندن ، وأسفر الأمر عن صدور تعليماتها إلى السير هربرت كشتنر قائد حملة دنقلة بأن يكون الزحف تدريجيا ومصحوبا بمد خط السكة الحديد ، وأوضحت التعليمات كذلك أن الحكومة البريطانية لن ترسل قوات بريطانية إضافية - للمشاركة في هذه العملية - في هذه المرحلة المبكرة من الحملة حتى لا تزيد النفقات \*

كذلك أسفرت المشاورات في لندن عن إرسال برقية من سالسبورى إلى بلونج في ١٢ مارس - وهو اليوم الذي تقرر فيه القيام بحملة دنقلة



وصدورت الأوامر بتقديمها - تحيط بارنج علما بأن الحكومة البريطانية بعد تشاورها مع الثقات العسكريين في لندن تعتقد أن احتلال دنقلة سيكون أعظم مظاهرة باغة الأثر لتخفيف ضغط الدراويش وتحويلهم عن كسلا ، وأن من صالح مصر اتخاذ هذا الإجراء - كما يزعم سالسبورى - ومن ثم فإنه سيكون من العدل حينئذ مطالبتها بتحمل نفقات هذه العمليات العسكرية ، إذ أن من شأن احتلال دنقلة - كما يدعى - كذلك القضاء على كل فكرة في مهاجمة مصر قد يشجع على وجودها لدى الدراويش انتصار الإيجاش الأخير وهم أمة إفريقية - في عدوة - على الطليان وهم أمة أوروبية . واختتم سالسبورى برقيقته مؤكدا لبارنج أنه في النية الاحتفاظ بدنقلة بعد احتلالها ، وأن ليس هناك ما يدعو لتكتم الأمر وجعله سرا .

وأراد اللورد سالسبورى أن يزيد الأمر وضوحا بسبب اتخاذ الحكومة البريطانية هذا القرار السريع والمفاجئ ، باحتلال دنقلة ، وعدم موافقتها على اقتراح بارنج الذي كان يرى القيام بمظاهرة حربية جهة سواكن - ما دام الأمر خدمة الطليان - من أجل تخفيف الضغط على الطليان في كسلا ، فكتب سالسبورى إلى كرومر في ١٣ مارس عام ١٨٩٦ يقول: إن القرار الذي وصنت إليه الوزارة أمس كان مبعثه خصوصا الرغبة في مساعدة الطليان في كسلا ، ومنع الدراويش من إحراز انتصار باهر ، قد تكون له آثار بعيدة المدى ، وإلى جانب هذا أردنا أن نقتل عصفورين بحجر واحد ، وأن نستخدم الجهد الحربي نفسه لتأسيس سلطان الحكومة المصرية مسافة أبعد على النيل . ولهذا السبب فنحن فضلنا هذا العمل على أي تحرك من سواكن أو في اتجاه كسلا ، لأنه ما كان يمكن حينئذ جنى فوائد أخرى من هذه التحركات » (٣٣٦) .

وقد جاء قرار الحكومة البريطانية بالزحف على دنقلة قرارا فجائيا لم تستشر فيه الحكومة البريطانية السير بارنج ممثلها في القاهرة ، ولا السلطات العسكرية البريطانية في مصر ، كما لم تستشر فيه الخديو عباس حلمي الثاني ولا حكومته أصحاب المسألة الحقيقيين ، هذا على الرغم من أن مستر كيرزون وقف في مجلس العموم البريطاني في ذلك الوقت وذكر أن قرار الزحف على دنقلة جاء بالاتفاق مع الحكومة المصرية ، لذلك نجسد « أنه من العجيب ، ومما يثير الدهشة أن نسمع على لسان مستر كيرزون أن خديوى

(٣٣٦) د شكري : مصر والسودان ص ٥٠٤ و  
Zetland : The Life of Lord Cromer, P. 223.



مصر وحكومته قد استشيرا في أمر هذه الحملة . فإنه لأمر غريب أن الحديوي وحكومته كانا يجهلان كل شيء عن هذه الحملة حتى علما بها من مصادر غير رسمية - أي غير بريطانية - وأخطر ما في الموضوع - سواء كان خطأ أم صوابا - أن مثل هذه الأمور الشديدة الصلة بمك الحديوي يتم تقريرها بعيدا عن الحديوي أو حتى دون استشارته» (٣٣٧) .

وكان هناك اقتراح معروض للبحث أمام الوزارة البريطانية يرمي إلى إرسال قوات من إنجلترا ، ولكن هذا الاقتراح قوبل بمعارضة شديدة من السير بارتنج لحوفه من أن يفقد سيطرته على هذه القوات خاصة إذا تعين لها قائد - من لندن - لا يخضع له ، وكذلك قوبل هذا الاقتراح « وكما ذكر دوق ديفونشير Duke of Devonshire لبازنج في ٢٤ أبريل بمعارضة شديدة من الوزراء : وأنه إذا ما تم الزحف إلى دنقلة بواسطة الحكومة المصرية فإننا يجب أن نقف على أية حال موقفا دبلوماسيا جديا إذ أن ذلك الزحف إنما هو محاولة لاستعادة مصر للأرض التي كانت ضمن أملاكها سابقا . وقد سر كرومر أن السردار - كتشنر - سيتولى قيادة القوات الراحفة ، وبذلك يستطيع - كرومر - السيطرة على الموقف تماما » (٣٣٨) .

وكان معنى ذلك أن معركة السودان أو عملية استرجاعه التي تمت بين سنتي ١٨٩٦ ، و ١٨٩٨ ، كانت تحت إشراف وقيادة الفصل الانجليزي العام في القاهرة كرومر الذي تحمل مسئولية توجيه الحملة وتسهيل أمورها حسب تعليمات حكومته ، وكانت النتيجة - كما وصفها كرومر - أنه وجد نفسه « في مركز قريب لشخص مدني له اختصاصات دبلوماسية وإدارية ، ولكنه تحت ضغط الظروف كان عليه أن يتحمل مسئولية مطلقة فيما يختص بمسائل إعاشة - وإلى حد كبير - وتحركات جيش قوامه ٢٥ ألف جندي في المعركة » (٣٣٩) التي تقوم بها حملة سميت بحملة مصرية تساعد إنجلترا لاحتلال دنقلة .

وقد بدأت القوات - قوات حملة دنقلة - الراحفة صوب هذه الجهات ، بدأت فعلا في التحرك قبل أن يكون واضحا من المسئول عن تمويل الحملة

B. Burliegh: Sirdar and Khalifa, P. 16.

The Marquis of Zetland: The Life of Lord Cromer, P. 225.

Ibid, P. 227.

(٣٣٧)

(٣٣٨)

(٣٣٩)



والانفاق عليها ، وكان اللورد سالسبورى قد ذكر أن على مصر أن تمويل الحملة بحجة أنها حملة مصرية لاستعادة أراض مصرية وذكر « أنه وإن كان قرار الزحف نحو دنقلة قرار انجليزى - اتخذته الحكومة البريطانية - فإن الجيش المصرى سيقوم وحده فقط بالعمليات الحربية ، ومن ثم تتحمل الحكومة المصرية وحدها نفقات هذه العمليات » . ومن هنا تبدأ مشكلة تمويل الحملة وموقف كل من روسيا وفرنسا المعارضتين لهذه الحملة « (٣٤٠) » أساسا وخاصة فى صندوق الدين .

وقد أثار قرار الزحف الى دنقلة اعتراضات لسدى كل من فرنسا والسلطان العثمانى ومصر ، ففرنسا التى وقفت دائما بالرصاص لبريطانيا منذ احتلالها لمصر عارضت القيام بهذه الحملة لاسترجاع دنقلة ، وذلك رغم أن سالسبورى رئيس الوزارة البريطانية - الذى توقع معارضة الفرنسيين بالذات لحملة دنقلة - قد أوضح لفرنسا وللمنسا وألمانيا وروسيا وإيطاليا ، أن الحكومة المصرية هى التى طلبت من الحكومة البريطانية اتخاذ القرار الخاص بالقيام بعمليات عسكرية ضد الدراويش ، وأن الحكومة البريطانية لذلك وافقت على زحف العساكر المصريين الى دنقلة « ولم يكن هذا صحيحا بالمرّة » (٣٤١) . ومع ذلك فقد وقف العضو الفرنسى فى صندوق الدين موقف المعارضة ضد الاذن باتفاق مبلغ نصف مليون جنيه على هذه الحملة من الاحتياطى العام ، وكانت وجهة نظر فرنسا التى بنت عليها معارضتها ، أن الاستئذان فى انفاق هذا المبلغ يجب أن يصحبه دعوة للدخول فى مباحثات حول المسألة المصرية ترضى بها فرنسا .

ولم يكتف الفرنسيون فى معارضتهم لحملة دنقلة على عدم الموافقة على الصرف على الحملة من الاحتياطى العام ، فى صندوق الدين ، بل انهم استناروا الباب العالى ضد هذه الحملة وقرارها - الانجليز - الذى اتخذته الحكومة البريطانية بدون الرجوع اليه بوصفه صاحب السيادة الشرعية والأصلية على مصر والسودان ، ومن ثم أبقى السلطان العثمانى الى الحديوى فى ٢٥ مارس عام ١٨٩٦ يستفسر عن حقيقة الأمر ويتساءل عن كيفية اتخاذ قرار بارسال حملة الى دنقلة من غير التشاور مقدما معه .



وفي مصر لم يكن أحد يعتقد أن تقوم الحكومة البريطانية بتقرير القيام بحملة دنقلة دون أخذ رأى الحديو وحكومته ، ولكن الذى حدث فعلا أن الحديو علم بقرار الحكومة البريطانية هذا من رئيس الوزراء مصطفى باشا فهمى فى ١٣ مارس عام ١٨٩٦ ، وقد أبدى الحديو عباس دهشته واستنكاره لذلك أى بسبب اتخاذ هذا القرار الذى يتعلق بجزء من أملاكه دون علمه أو استشارته ، ولأن هذا القرار « كان أصلا خدمة الطليان ، ولأن القوات البريطانية ستشارك فى هذه - العمليات الحربية » (٣٤٢) • فكان أن اعتذر بارنيج للحديو باسم اللورد سالسبورى عن الخطأ الذى وقع فى الاجراءات الشكلية بعدم اخبار سموه رسميا بالموضوع •

لم يكن للحكومة المصرية دخل بمسألة حملة دنقلة ، ولم يكن السبب كل السبب فى ارسال الحملة الى دنقلة خطر الدراويش على مصر - كما سبق أن ذكرت - وأن إنجلترا هى التى قررت القيام بهذه الحملة وأمرت بالزحف لاحتلال دنقلة دون علم الحديو وحكومته ، وكان الحديو آخر من علم بقرار إنجلترا هذا فى ١٣ مارس فى الوقت الذى أعطيت الأوامر فيه لجمع العساكر من جميع أجزاء القطر المصرى • « ويضيف مستر بلنت Blunt فى مجلة القرن التاسع عشر فى مايو عام ١٨٩٦ قائلا : وفضلا عن ذلك فإن الأوامر صدرت للجنود المصرية الموجودة فى سواكن بالانضمام لحملة دنقلة على أن تخلفها قوة انجليزية لاحتلال سواكن شنفى الشروط التى احتلت بها إيطاليا مصوع ، وقد رفض الحديو أن يقبل ما عرض عليه بخصوص سواكن بدون أخذ رأى النظار • وفى ١٤ مارس اجتمع مجلس النظار وسحب اللورد كتشنر ما طلبه بخصوص سواكن ، مع هذا فإن الحديو وحكومته أذعنوا أخيرا لقبول استرجاع دنقلة • وختم كلامه قائلا أن تدخل الامبراطور غليوم فى مسألة حملة دنقلة كان فى صالح التحالف الثلاثى - المانيسا والنمسا وإيطاليا - لمساعدة إيطاليا ، وفى مقابل هذه الخدمة للتحالف الثلاثى ترجع المودة بين ألمانيا وإنجلترا لتأييد الأولى للثانية على استمرار احتلالها لمصر » (٣٤٣) •

وقد خبت معارضة كل من الباب العسالى والحديو بقبولهم - مرغمين بسبب عدم استطاعتهم عمل شئ - تفسير الحكومة الانجليزية لحملة دنقلة بأن الغرض منها هو الدفاع عن مصر ضد القبائل السودانية النائرة على سلطة

Makki Abbas : The Sudan Question, P. 43.

(٣٤٢)

(٣٤٣) أحمد شفيق باشا : مفكراتى فى نصف قرن ج ٢ ص ٢٨٤ •



الحكومة المصرية ، ويقوم بعمليات الدفاع هذه الجيش المصرى لمصلحة مصر ، وعلى هذا فان الحكومة البريطانية تأمل - كما تزعم - أن تسفر حملة دنقلة عن استعادة سلطة الحديو على تلك الاقاليم التى خلعت طاعة خديوى مصر وسلطان تركيا .

بقيت اذن مسألة تمويل الحملة ، فقد وافق صندوق الدين باذغلبية على إعطاء مبلغ نصف مليون جنيه الى الخزينة المصرية للصرف منها على عمليات حملة دنقلة ، ولكن عضوى صندوق الدين الفرنسى والروسى عارضا قرار صندوق الدين وأقاما دعوى ضد الحكومة المصرية أمام المحكمة المختلطة ، وقد قضت المحكمة برد المبلغ الى صندوق الدين لعدم احقيه الحكومة المصرية فى صرفه على هذا السبيل .

وكان مستر كيرزون - وكيل وزارة الخارجية البريطانية - قد ذكر فى جلسة مجلس العموم المنعقدة فى ١٩ مارس عام ١٨٩٦ ، ان تقدير الأموال اللازمة لهذه الحملة - حملة دنقلة - ليس بالامكان ، ولكن أؤكد للمجلس بان الخزانة المصرية وحدها تتحمل هذه النفقات كلها . وأعلن المستر بلفور فى مجلس العموم ان سفراء انجلترا تلقوا التعليمات بان يبلغوا الدول ان هذه الحملة انما هى جردت لمصلحة مصر ، وان نفقات هذه الحملة قد تتجاوز مقدرة الخزانة المصرية فعليهم ان يقتعوا الدول لتسمح باخذ نصف مليون جنيه من احتياطي صندوق الدين لهذا الغرض . ولما رفضت كل من روسيا وفرنسا فان بلفور اننا لا نرجع عن عزمنا ، وحينما وضع الجندي الانجليزى قدمه فهو يبقى ولا يتزحزح » (٣٤٤) .

وكان بارنج قد اقترح ان تفرض الحسرة البريطانية للحكومة المصرية حوالى مليون جنيه على أن تدفع مصر فوائد هذا المبلغ بمقدار ٤٪ سنويا ، والى أن ترد مصر هذا المبلغ الى الخزانة البريطانية فيجب أن تخضع دنقلة والأراضى التى يتم استرجاعها لحكم السردار - كشمير - لحساب حكومة جلالة الملكة ، على أن يخضع لبارنج مباشرة ، وان كان فى الواقع ان كشمير سيخضع كذلك لأوامر المستشار المالى للحكومة المصرية - وهو انجليزى - وأنه لضمان عدم تدخل صندوق الدين فى أمور السودان فان ما ينفق على اصلاح وادارة السودان يجب أن يظل منفصلا عن رقابة هذا الصندوق . وطلب بارنج من

(٣٤٤) داود بركات : السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية ص ٢١ .



حكومته أن تتحمل المبلغ الذي تدفعه في مساهمتها في حملة دنقلة ، حيث أنه نظرا لطبيعة الموقف الحاضر يجب ألا نفقد الفرصة المواتية لتقوية مركزنا في مصر وفي السودان \*

وعندما وصلت اقتراحات بارنج هذه الى لندن علق عليها سيرتوماس ساندرسون Sanderson وكيل وزارة الخارجية البريطانية في ديسمبر عام ١٨٩٦ قائلا : « انه من الناحية القانونية لن يكون من السهل مطلقا أن نمنع القائد العام للخيديو من أن يعلن أنه يحتل السودان ويحكمه بواسطة ضباط وجنود الخديو لصلحة حكومة صاحبة الجلالة الملكة وباوامر منها \* ان موضوعا كهذا يختلف مع اعلاننا الاصلى بأننا قد أيدنا الزحف المصرى فى السودان » (٢٤٥) \*

ويتضح من اقتراح بارنج السابق الذكر السذى بعث به الى اللورد سالسبورى في ٤ ديسمبر عام ١٨٩٦ ، ورد السير ساندرسون عليه ، ان هناك خلافا بين وجهتى النظر بين بارنج ووزارة الخارجية البريطانية أى بين المخططين والمشرفين على السياسة البريطانية فى مصر والسودان ، فبينما نجد بارنج وفي بداية عملية استرجاع السودان يرى أن القوات المصرية - بالاشتراك مع قوات انجليزية مساعدة - عندما تقوم باسترجاع بعض اقاليم السودان فانما يجب أن تسترجعها لحساب انجلترا وليس اعادتها - كما زعمت الحكومة البريطانية مرارا - الى الوطن الأم مصر \*

وعندما اقترح بارنج - كرومر - اقتراحه هذا « وضع فى اعتباره الظروف المحلية وحدها واعتبرها ظروفنا غير معوقة - لهذا الاقتراح - بينما راعى ساندرسون الصعوبات والظروف الدولية التى من المحتمل أن تقف موقفاً للمعارضة - من مثل هذا الاقتراح - \* وبناء على رأى ساندرسون ، فقد أبقى لورد سالسبورى الى كرومر - ٥ ديسمبر عام ١٨٩١ - مخبراً اياه أن اقتراحه غير قانونى على الاطلاق ، وسوف يؤدى الأخذ به الى اغضب و ثورة ومعظم ملوك ووزراء القسارة أوروبا - الى جانب ما قد يقوم به البرلمان - الانجليزى - من توجيه نقد من الحكومة البريطانية - \* وأضاف سالسبورى قائلا لكرومر : يجب ألا تعول كثيرا على التأييد من جانب الألمان اذ أنهم اذا



أوتنا في مشكلة فسوف يزيدونا وقوعا فيها(٣٤٦) .

أى أن رئيس الوزارة البريطانية ينظر إلى اقتراح ممثله في مصر والمخاص بضم الأراضي التي يتم استرجاعها بواسطة الجيش المصرى إلى النفوذ الانجليزى واخضاعها للسيطرة الانجليزية المباشرة ، ينظر سالسبورى إلى هذا الاقتراح من وجهة نظر الدول الأوروبية التي ستترى فيه عملا غير قانونى بل عملا ينطوى على القرصنة وسلب أموالك الغير بدون وجهه حق . ولذلك بنى سالسبورى رفضه لاقتراح بارنج هذا على خوفه من معارضة الدول الأوروبية له وموقفها ضده لدرجة أنه يذكر أن الألمان الذين يقفون في معظم الأوقات إلى جانب الانجليز لا يؤمن جانبهم في هذه المسألة ، ولم يبن سالسبورى عدم موافقته عن اقتناع منه بأن سياسته تعارض ذلك وتشجبه .

ونعود إلى مسألة تمويل حملة دنقلة وكيف أن صندوق الدين يعسد موافقته صرف مبلغ نصف مليون جنيه للخزينة المصرية للصرف على عمليات الحملة ، وما تلى ذلك من معارضة عضوى الصندوق الفرنسى والروسي ورفعهما دعوى ضد الحكومة المصرية في المحكمة المختلطة التي قضت برد المبلغ إلى الصندوق . وفي هذه الأثناء وافق البرلمان الانجليزى على اقراض مصر ٨٠٠ ألف جنيه بفائدة ٤٪/٣ ثم « لم تلبث الحكومة البريطانية أن تنازلت عن حقها في هذا المبلغ في يونيو عام ١٨٩٨ للحكومة المصرية لتقيم الدليل على نيتها في المساعدة مع حكومة الحديو في النفقات ومن المحتمل في الأرباح التي تعود من المغامرة التي قاما بها معا »(٣٤٧) .

وكان كرومر وراء اختيار كتشنر لقيادة الحملة العسكرية إلى دنقلة باعتباره أصلح من يقود تلك الحملة باعتباره من سلاح المهندسين ، وقد دلت الخبرة أن مشكلة المشاكل في حملات السودان هي النقل ، وقد عرف اللغة العربية ، وكسب خبرة بعادات السودان وهو في دنقلة وسواكن لا يد منها لمن يقوم بعمل ادارى في تلك البلاد ، وهو قد عرف مؤهلات ونفسية الجندى المصرى في الجيش والبوليس(٣٤٨) .

كان يتولى سردارية الجيش المصرى الجنرال كتشنر السفى خلفه

Shebelka : British Policy in the Sudan, P. 375.

(٣٤٦)

A. Colvin : The Making of Modern Egypt, P. 265.

(٣٤٧)

(٣٤٨) د- مكى شببكة : السودان عبر القرون ص ٤٠٤ .



السير جرينفل منذ أبريل عام ١٨٩٢ . وكانت قوة الحدود المصرية تقيم في حلفا ولها نقطة أمامية في سرس ، وبين حلفا وسرس يوجد بقايا الخط الحديدى الذى استعمله للسبيل ، وكان على السردار كتشنر - الذى تولى بنفسه قيادة الحملة على دنقلة - أن يمد هذا الخط جنوبا ، وفى سبيل ذلك عليه أن يقوم باحتلال عكاشة التى تقع على بعد ٧٥ ميلا جنوبى حلفا ، وقد أصدر كتشنر أمرا الى هنتر باشا Hunter قائد قوات الحدود باحتلال عكاشة ، فتم ذلك فى ٢٠ مارس عام ١٨٩٦ ، ومن ثم بدأ فى مد الخط الحديدى من سرس جنوبا ، وبدأت القوات تتجمع فى حلفا قادمة من القاهرة ومن سواكن \*

وقد ظل المهندسون والعمال يعملون فى مد الخط الحديدى بينما تتجمع القوات والدخائر والمؤن فى حلفا ، وقد حلت قوات هندية محسلة القوات المصرية فى سواكن ، وقد تجمع فى حلفا جيشا يبلغ عدده حوالى عشرة آلاف من الجنود النظاميين المدربين تدريباً جيداً ومكتملى الأسلحة والمعدات والمؤونة ، وقد وصل كتشنر ليتولى بنفسه الاشراف على العمليات الحربية ، ووصل الى حلفا فى أبريل - ١٨٩٦ - ثم تحرك الى عكاشة ، فى أول مايو ، وقد حدث اشتباك بين الجيش المصرى والدراويش فى فرقة فى اليوم السادس من شهر يونيو انتهى بخروج الجيش المصرى من هذه المعركة طافرا منتصرا ، ومن ثم تهايت العوامل المساعدة للزحف على دنقلة ، وتقدم الجيش نحو دنقلة ودخلها بعد أن انسحب منها الدراويش \*

وباحتلال دنقلة انتهت مهمة الحملة ، ووجد كتشنر أنه لا يمكن الزحف جنوب دنقلة بدون تعليمات من حكومته ، هذا فى وقت ظهر أن من الخطر من الناحية الاستراتيجية أن يترك الجيش فى هذه المنطقة التى تبعد عن مصر بمسافة طويلة ولا يربطها بها سوى خط طويل من المواصلات البسيطة . ولذلك فقد غادر كتشنر دنقلة متوجها الى إنجلترا ليطلب الاستمرار فى الزحف جنوبى دنقلة ومنازلة المهدي فى معقلها الحصين أم درمان ، حيث أنه التكتيك الحربى يقضى بالاستمرار فى الزحف لأن الجيش ابتعد عن قواعد التكتيك الحربى يفضى بالاستمرار فى الزحف لأن الدراويش الذين ساءهم هذه وسوف تتعرض خطوط مواصلاته لهجمات من الدراويش الذين ساءهم هذه الهزيمة السهلة على يد الجيش المصرى والذين لن يسكتوا ولن تنتهى تهديداتهم الا بالقضاء عليهم فى مقرهم بأم درمان ، وقبل سحق الدراويش فى مركزهم فلسوف يتعرض الجيش المصرى فى مراكزه ونقطه وحتى فى دنقلة ذاتها لهجمات خاطفة يقوم بها الدراويش من جهات متعددة \*

وعندما وصل كتشنر الى لندن أوضح لحكومته كل هذه العوامل التى



تؤكد ضرورة استمرار الزحف جنوبى دنقلة ، وأضاف الى هذه العوامل أن ما لاقته حملته على دنقلة من سهوله فى تحركاتها وعملياتها وانتصار فى معاركها وقلة نفقات ، هذا الى جانب وجود خطر التوسع الفرنسى والخوف من تحقق الشائعات التى ملأت الأسماع عن قرب وصول بعثة استعمارية فرنسية من الكنفو الفرنسى بقيادة الكابتن مارشان Marchand الى أعلى النيل ، وبالذات الى بلدة فاشودة فى مديرية خط الاستواء ورفع العلم الفرنسى ذى الثلاثة ألوان عليها . كل ذلك ساقه كتشتر ليقنع به حكومته لتوافق على متابعة الزحف جنوبى دنقلة للقضاء على دولة المهدي .

رأت الحكومة البريطانية عند بحث مسألة استئناف الزحف جنوبى دنقلة ، وقبل أن تقرر قرارها أن تطمئن الى موقف الحبشة أثناء الاشتباك المتوقع للقضاء على المهدي ، فأرسلت بعثة الى الحبشة برئاسة رينيل رود Rennell Rodd ، كان الغرض منها هو التأكد من موقف منليك الثانى ملك الحبشة بالنسبة لاسترجاع بقية أنحاء السودان ومسا إذا كان سيتخذ موقفا محايدا ولن يقدم يد المساعدة للخليفة عبد الله فى حربه مع الجيش المصرى الزاحف بقيادة كتشنر نحو أم درمان .

وكان رينيل رود من رجال القنصلية البريطانية العامة فى القاهرة وأحد معاونى اللورد كرومر القنصل البريطانى وممثل الحكومة البريطانية فى مصر . وقد طلبت الحكومة البريطانية من رود أن يبين لنجاشى الحبشة « أن العمليات العسكرية التى تقوم بها الحكومة المصرية فى السودان تستهدف استرجاع المديرىات التى كانت سابقا تحت حكم مصر . وليس لهذه العمليات العسكرية هدف عدائى نحو اثيوبيا ، وأن الحكومة البريطانية لا تعارض فى الاعتراف بتخطيط الحدود الحبشية بين خطى عرض ٨٠ ، ١٥ درجة شمالا بما لا يتجاوز منطقة النفوذ التى حددها بروتوكول ١٥ أبريل عام ١٨٩٦ مع إيطاليا . كما أن الحكومة البريطانية على استعداد للموافقة على امتداد آخر للحدود الحبشية حتى تشمل المنطقة الواقعة بين كركوج وفامكة على النيل الأزرق إذا كان هذا الامتداد ضرورى ، وذلك كله شريطة أن يتحالف منليك ويتعاون مع الحكومة البريطانية ضد المهديين ، وألا يضر امتداد الحدود الحبشية بالمصالح المصرية » (٣٤٩) .



كان السبب الأساسى الذى دفع الحكومة البريطانية الى ارسال بعثة رنيل رود الى الحبشة هو ما تردد من أن هناك اتفاقا بين منليك الثانى نجاشى الحبشة والخليفة عبد الله التعايشى ، وأن فرنسا تحاول استغلال الحبشة فى التوسع فى أعالي النيل بأن تساعد الحبشة حملة فرنسية تسير من الحبشة وتقابل بعثة فرنسية أخرى قادمة من راند الأوبانجى الأعلى - أحد روافد نهر الكونغو - بقيادة كابتن مارشان فى فاشودة . كذلك من بين أسباب ارسال رنيل رود الى الحبشة هو النزود بمعلومات عن الحالة الداخلية فى الحبشة .

وقد أسفرت بعثة رود عن عقد معاهدة مع منليك الثانى عرفت بمعاهدة أديس أبابا فى ١٤ مايو عام ١٨٩٧ . وكان من أهم ما جاء فيها تعهد منليك بعدم مساعدة المهديين الذين أعلن أنهم أعداؤه ، وأزيل سوء التفاهم بين بريطانيا والحبشة بسبب تأييد بريطانيا لاطالياا ضد الحبشة ، وأمكن تسوية مسألة حدود الصومال الانجليزى ، وأمكن اتخاذ الإهبة لتسوية مشاكل الحدود المنتظر أن تنشأ بين السودان والحبشة عند تقرير استئناف الزحف الى الجنوب بعد دفقة لاسترجاع بقية أجزاء السودان . وتعهد منليك بمقتضى المادة السادسة والأخيرة من المعاهدة بأن يمنع بكل ما يملك من قوة مرور الأسلحة والذخائر من أرضه وكل أملاكه الى المهديين .

ومع ذلك فإن البعثة لم تكن موفقة فى مسعاها لوقف نشاط البعثات الفرنسية أو وقف زحفها غربا من الحبشة ، وعلاوة على ذلك فإنه قبل وصول بعثة رنيل رود الى أديس أبابا بعدة أيام كان لـ **Lagarde** باسم الجمهورية الفرنسية قد أبرم اتفاقا مع منليك فى أديس أبابا بتاريخ ٢٢ مارس عام ١٨٩٧ بشأن تخطيط الحدود بين الصومال الفرنسى والحبشة ومنع أية دولة أجنبية من التدخل فى منطقة النفوذ الفرنسى والتسليم بحق الحبشة فى الحصول المملح من بحيرة أسال **Assal** .

وعلى أية حال فقد كان النشاط الاستعمارى الفرنسى بالزحف على حوض النيل الأعلى من الحبشة من جهة ، وبالتقدم نحو أعالي النيل من جهة الغرب من الكونغو الفرنسى والأوبانجى الأعلى - والتي تمثل فى بعثة مارشان وليونارد - من جهة أخرى السبب الرئيسى الذى جعل الحكومة البريطانية توافق على طلب كتشنر وتقرر استئناف الزحف من دفقة والتخلص من المهدية واسترجاع كل أقاليم السودان المصرى حتى مديرية خط الاستواء قبل أن يكون الفرنسيون قد سبقوا الى تلك الجهات واستقروا فى نقط يقيمونها هناك .



وهكذا انتهت حملة دنقلة تلك الحملة التي بدأت وانتهت بسرعة وسهولة ، ولم تتكلف نفقات كثيرة ، وأثبتت قدرة الجيش المصرى وحسن تدريبه فيما قام به من عمليات عسكرية سريعة فى أرض صحراوية لا تربطها بمصر سوى طريق مواصلات صغير ، وفى أرض يحيط بهم فيها الهديون - الدراويش - من كل جانب . . . كما أن حملة دنقلة قد أكدت حقيقة سياسة الحكومة البريطانية التي كان يوجهها فى مصر اللورد كرومر والتي اتضحت بصورة قاطعة عقب انتهاء عملية استرجاع السودان فيما عرف باسم الحكم الثنائى للسودان .

فقد تبين أثناء هذه الحملة ما كان يهدف إليه كرومر وما كان يرغب من وراء هذه الحملة وهو اشراف إنجلترا على الأراضى التي يتم استعادتها وخضوعها للنفوذ الانجليزى حتى ولو كان الجيش المصرى هو الذى قام على اكتافه العبء الأكبر من عمليات الاسترجاع الحربية ، وقد سارت السياسة البريطانية نحو السودان على هذا النهج الذى رسمه كرومر ، ومن ثم فقد سارعت بريطانيا الى تقرير استئناف الزحف بعد دنقلة عن طريق النيل .

#### حملة النيل :

عقب انتهاء حملة دنقلة من تحقيق الهدف الذى تألفت من أجله وهو احتلال دنقلة ، كان لابد من تعليمات جديدة يسير عليها اللواء كتشنر باشا فى مسألة وضع الجيش الزاحف فى دنقلة بعد أن أنهى مهمته ، ومن ثم فقد سارع - كتشنر - بالسفر الى إنجلترا ليقنع حكومته بضرورة استئناف الزحف فوراً للقضاء على المهدية والوصول الى فاشودة قبل أن يصلها مارشان بحملته فيصبح من العسير اخراجه منها ومن حوض النيل عامة ، وربما أدى التفاؤهما الى قيام حرب بين إنجلترا وفرنسا ، فتشعر إنجلترا بالأسف لتأخرها فى اقرار الزحف فى وقت لا يفيد الأسف .

وكان بناء على ذلك - وكما سبق أن بينت - أن وافق رؤس الوزارة البريطانية على طلب كتشنر وأصدر أوامره بالزحف بعد دنقلة ، فعاد كتشنر ووصل الى مقر قيادته فى دنقلة ، وبدأ استعداداته للزحف منها ، وقد واجهته مشكلة النقل عبر الصحراء ، إذ أنه بعد أن يصل بناء الحظ الحديدى من دنقلة حتى الدبة واجهته عقبة الاتصال بالخرطوم ، وكان عليه أن يختار بين الوصول الى الخرطوم عن أحد طريقين : طريق صحراء الكجدول ، وطريق النيل ، وقد توصل كتشنر الى مشروع جديد فى هذا السبيل وهو بنساء خط حديدى يصل بين حلفا وأبى حمد عن طريق الصحراء .



وبعد استكمال الاستعدادات الحربية في دنقلة أصدر كتشنر أوامره إلى اللواء هنتر باشا بالتقدم فاشتبك مع الدراويش في معركة قرب أبي حمد انتصر فيها على الدراويش في ٧ أغسطس عام ١٨٩٧ م . ونتج عن هزيمة الدراويش أمام هنتر ارتداد المهديين عن بربر إلى المنعة ، فأرسل هنتر باشا كتيبة لاحتلالها ، وقد استطاعت القيام بهذا العمل ورفعت العلم المصري على بربر ، وباحتلال بربر انفتح الطريق بينها وبين سواكن ، وأصبح في الإمكان وصول قوات عن هذا الطريق من سواكن دون أن تلاقى أية مقاومة خاصة بعد أن انتهى نفوذ المهديين من السودان الشرقي بسبب تقديم قبائله ولاءها للجيش المصري المنتصر .

كان الطليان يحتلون كسلا - كما هو معروف لنا - احتلالاً مؤقتاً ، وعندما لقوا الهزيمة على يد الأحباش في عدوة في أول مارس عام ١٨٩٦ وشدد الدراويش الحصار حول كسلا رغبوا في الجلاء عنها وتسليمها للحكومة المصرية لأن الدفاع عن حدود أترتيا الغربية الواسعة كان يكلف الحزينة الإيطالية الكثير من الأموال ، وقد طلبت الحكومة البريطانية من الطليان تأجيل انسحابهم من كسلا حتى تتمكن من إرسال بعض القوات المصرية لتحل محل القوات الإيطالية في احتلالها ، ومن ثم فقد بقي الطليان في كسلا باتفاقهم مع كتشنر ليتم تسليمها له عندما تزحف قواته نحوها ، وتنفيذاً لهذا الاتفاق تحرك بارسونز باشا Parsons بقوة مصرية من سواكن قاصداً كسلا فوصلها في ٢٠ ديسمبر عام ١٨٩٧ ، وعند وصوله أقيمت حفلة عسكرية ورفع العلم المصري على كسلا وانسحب الطليان منها بصفة رسمية وقد انضوى جند العرب الذين خدموا تحت الراية الإيطالية تحت راية الحديوية ، وزار السردار المدينة بعد احتلال الجيوش الحديوية لها (٣٥٠) .

وقد وقع كل من تشارلس بارسونز محافظ سواكن وساحل البحر الأحمر الغربي نيابة عن الحكومة المصرية ، والكولونيل كارلو سامينيائي قائد منطقة كيرن - كسلا - الإيطالية - نيابة عن الحكومة الإيطالية ، وقعا وثيقة تنازل إيطاليا عن قلعة كسلا إلى مصر « وتنازل هذه الوثيقة من أربع مواد لعل أهم ما جاء بها أن تصبح قلعة كسلا بما فيها من مباني وقلاع وأسلحة ومواد غذائية ضمن أملاك حكومة الجنب العالي صاحب السعادة الحديو » (٣٥١) .

(٣٥٠) د. مكي شبكية : السودان عبر القرون ص ٤١٣ .

(٣٥١) دكتور رجب حراز : التوسع الإيطالي في شرق افريقية ، ص ٤٧٥ .



وبذلك يكون السودان الشرقي بأجمعه قد عاد يدين بالولاء للحكومة المصرية التي جاء جيشها ليخلص القبائل النازلة به من طغيان الهيدبة وبطش عثمان دقنة ، وتخلص نهائيا من نفوذ وتهديد عثمان دقنة الذي انزوى في العطبرة انتظارا لمسيره المحتوم ، ولم يبق أمام الجيش الزاحف عن طريق النيل وقد اطمأن الى هدوء الموقف في شرق السودان وساحل البحر الأحمر الا أن يتجه صوب أم درمان للقضاء نهائيا على قوة الهيدبة المتمركزة في هذه المدينة .

وعندما شعر الخليفة عبد الله بأن الحلقة بدأت تضيق حول عنقه وأن الجيش الزاحف من دقنة سيهاجمه في عقر داره بعد أن كان هو يتخذ موقفا هجوميا مستمرا ضد هذا الجيش ، قرر في آخر نوفمبر عام ١٨٩٧ الزحف شمالا لملاقاة جيش كتشنر قبل موسم الفيضان القادم وقبل أن يتجمع هذا الجيش بأجمعه في بربر . وقد علم كتشنر عن طريق مخابراته بقرار الخليفة هذا الذي أوضح ان نية الخليفة تتجه الى الخروج لملاقاة الجيش الزاحف بقيادة كتشنر قبل أن يصل هذا الجيش اليه في مقره ويوقفه موقف الدفاع . لما علم كتشنر بهذا طلب من اللورد كرومر امداده بقوات انجليزية تؤيده في معركته الفاصلة ضد الخليفة ، وقد وافقت الحكومة الانجليزية على طلب كتشنر وبعثت بفيلق من جنودها اكمل عدد القوات البريطانية المشتركة في الزحف الى فرقة كاملة وتم الحشد تحت ضغط الشعور بالمخطر ، وبعد أن كانت بربر نقطة أمامية تقوم على حراستها حامية قليلة أصبحت تعج بالجنود من سودانيين ومصريين وانجليز (٣٥٢) .

وانتظارا لوصول النجدة الانجليزية اصدر كتشنر أوامره للقوات المصرية المتفرقة في حاميات دقنة بالتوجه بسرعة الى جنوبى أبى حمد . ومن ثم - وبعد اكتمال عدد الجيش واكتمال استعداداته - فقد بدأت الاشتباكات مع الدراويش تلك الاشتباكات التي كانت تسفر باستمرار عن انتصارات يحرزها الجيش المصرى على الدراويش ، ولعل أهم هذه المعارك ما حدث في المنعة ، ثم في العطبرة التي اشترك فيها عثمان دقنة في ٨ أبريل عام ١٨٩٨ ، وفي عثمان دقنة بعدها الى أم درمان ، ومن ثم فقد أصبح طريق الزحف أمام كتشنر يقوده نحو مقر الخليفة عبد الله ومعقل الهيدبة الحصين أم درمان ، وقد اتجه نحوها الجيش فاشتبك مع الدراويش في معركة يوم ٢ سبتمبر عنام

(٣٥٢) د\* مكى شبكة : المربع السابق ص ٤١٣ .



١٨٩٨ عند زربية كبرى ، فر بعدها الدراويش المهزموں متجهين نحو أم درمان فأصدر كتشنر أوامره الى الجيش بمواصلة التقدم وملاحقة الفارين قبل أن يتحصنوا في أم درمان التي دخلها الجيش بعد أن فر منها الخليفة عبد الله وعائلته ، ولم يستطع الجيش الزاحف للحاق به •

وكان دخول القوات المصرية الانجليزية الى أم درمان ، وبده تأسيس ادارة حكومية عسكرية هناك ، قد جعل لسلالتين - ضابط المخابرات في ادارة الاستخبارات العسكرية المصرية وبعد فزاره من أسر الخليفة - أهمية باعتباره كان أكثر من غيره من الضباط الانجليز والمصريين معرفة بأوضاع المدينة من الداخل ، حيث أسرع زعماء البقارة الى ديارهم أو صحبوا الخليفة عبد الله الى فيا في كردفان ، وحيث أدى انهيار أو هروب أمراء المهديّة نجاة الى ترك ممتلكاتهم ورفيقهم من النساء(٣٥٣) •

ودخل كتشنر أم درمان بعد فرار الخليفة عبد الله منها بساعة ، وبسقوط أم درمان انتهت دولة المهديّة وخليفة التعايش الذي ظلل مطاردا أكثر من سنة بعد واقعة أم درمان حتى تمكن السير ريجنالد ونجت Reginald Wingate من مفاجاته عند بلدة « دويكرات » قريبا من « منهسل جديد » في ٢٤ نوفمبر عام ١٨٩٩ حيث قتل الخليفة عبد الله ، وبقي عثمان دقنة هاربا حتى تم اعتقاله في ١٨ يناير عام ١٩٠٠ وبذلك انتهت زعامة المهديّة بعد أن انتهت قبلها دولتها من الوجود وتنفس السودانيون الصعداء لتخلصهم من هذا الكابوس الكئيب الذي أشاع فيهم الخوف والرهبة وشملتهم قسوته وطغيانه ، ولكنهم لم يكذبوا حتى صدمتهم الحقيقة المؤنة التي انتهى اليها استرجاع السودان وأعنى سيطرة إنجلترا على مقدرات الأمور فيه كما هي مسيطرة على مقدرات الأمور في مصر ذاتها •

وعندما تم دخول الجيش الطافر أم درمان دخل كتشنر الى الخرطوم وأدى فروض الذكرى لغوردون وعقدت صلاة على أنقراض سراي الحكومة - المخربة - في الخرطوم لروحه(٣٥٤) ، بينما سنجده في ١٨ سبتمبر يأمر بوضع الألغام

Richard Hill : Slatin Pasha, P. 60.

(٣٥٣)

د- مكي شبكة : السودان عبر القرون ص ٤١٩ •

(٣٥٤)



فى ضريح المهدي ، فهدم القبة ، وأمر بنيش القبر واستخراج الجثة وقطع رأسها ، ثم أرسله الى المتحف البريطاني بلندن بعد أن بعثر العظام(٣٥٥) . . صورتان متناقضتان راسهما واحد هو كتشنر وفى مكان واحد هو عاصمة السودان الثالثة ، تبجيل لذكرى مواطن بريطاني ، وانتقام من رفات زعيم سوداني مسلم وألقى خطابا فى جموع السودانيين يوضح لهم أن الغرض من حملته هي تخليصهم من ظلم المهديّة ، وقال فى نهاية خطابه « ولما رأى ولى النعم خديونا المعظم عباس حلمي الثاني أن جرائم هذا الطاغية - يقصد التعايشي - تزداد يوما بعد يوم أخذته الشفقة على المسلمين المظلومين وصمم على إنقاذهم من الظلم وأرسل جيوشه المظفرة لكي تهدم أركان دولة التعايشي ويقيم حكومة شرعية مؤسسة على العدل والاستقامة وتبني المساجد وتعين على نشر الدين القويم . وقد أصدر سموه عفوه التام عن جميع ذنوبكم وأمر برد أملاككم وهو يدعوكم الى استقبال جيوشه بالترحيب فاذا قبلتم الدعوة وعرفتكم قيمة الانعام كنتم أنتم الراحين الناجين والا فالويل لمن رفض نعمة ربه وكرم خديونا المعظم . وباسمه لى الرجاء الوطيد فى أن أراكم قريبا طائعين ومعضدين للحكومة الحديوية والسلام »(٣٥٦) .

ألقى كتشنر بوصفه قائد عام جيش حملة السودان وسردار الجيش المصرى هذا الخطاب على السودانيين فى الخرطوم ، ويتضح مما قاله أن حملة استرجاع السودان قد وجهت باسم مصر وخديوى مصر وحكومة مصر ولمصلحة مصر وحدها دون أن يذكر اسم دولته - إنجلترا - وقد كان هذا تناقضا لحقيقة النوايا البريطانية نحو السودان ، وتناقضا مع ما قام به كتشنر نفسه من رفع العلمين المصرى والانجليزى على سراى الحكمادارية المتخربة بالخرطوم .

ومما تجدر الاشارة اليه أن فكرة استرجاع السودان اقترنت منذ البداية فى أذهان المصريين والسودانيين بل والدول الأوروبية بأنها لمصلحة مصر ولحساب مصر وبمجهود مصر ، وعلى هذا فان ما لقيه الجيش الزاحف من تأييد قبائل السودان كان لاعتقادهم أنهم سيتخلصون من حكم الهديوية ليعودوا الى حظيرة الحكم المصرى على نظام حديث ويتكبر أكثر تقدما .

ولكن ما حدث كان غير ذلك تماما ، فقد رفع كتشنر فى ٤ سبتمبر

(٣٥٥) غرار صالح : تاريخ السودان الحديث ص ٢٠٧ .

(٣٥٦) عبد الله حسين : السودان القديم والجديد ج ٣ ص ١٧٨ .



عام ١٨٩٨ بعد واقعة أم درمان بيومين « العلمين المصرى والانجليزى جنباً الى جنب على بقايا سراى الحكومة المنتخبة فى الخرطوم ، ثم لم تلبث الحكومة البريطانية أن أبلغت الحكومة المصرية أن لانجلترا حق الاشتراك فى السودان بما ضحت فيه من المال والرجال ، وهو البلاغ الذى مهدت به الحكومة البريطانية لمقد الاتفاق الثنائى لادارة السودان فى ١٩ يناير و ١٠ يوليو عام ١٨٩٩ » (٣٥٧) \*

وقد كان هذا التبليغ الرسمى الذى قدمه السير رينل رود الى الحكومة المصرية رسمياً فى ٤ سبتمبر عام ١٨٩٨ - وهو اليوم الذى رفع فيه كشتنر العلم الانجليزى بجانب العلم المصرى على سراى الحكومة بالخرطوم - يسير على النحو الآتى :

« تبليغ الى الحكومة المصرية :

انه بالنظر الى المساعدات المادية التى قدمتها الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية من الناحيتين الحربية والمالية فقد قررت حكومة جلالة الملكة رفع العلم البريطانى بجانب العلم المصرى فى الخرطوم ، وان هذا الاجراء لا يقصد به تحديد كيفية ادارة الاراضى المحتلة فى المستقبل وانما يرمى الى التأكيد بان حكومة جلالة الملكة تعتبر أن لصوتها الغلبة فى جميع المسائل المتعلقة بالسودان ، وانها تبعاً لذلك ، تنتظر أن تلتزم الحكومة المصرية كل نصيحة تقدمها اليها الحكومة البريطانية فى شأن المسائل السودانية » (٣٥٨) \*

وهكذا اتضحت نية الحكومة البريطانية وسياستها الحقيقية نحو السودان ، وليس أدل على ذلك من هذا التبليغ الذى أعقب سقوط المهديّة فى أم درمان مباشرة بأن لانجلترا الغلبة فى جميع الأمور المتعلقة بالسودان ، أى أنه بحكم اشتراك قوات بريطانية فى استرجاع السودان فيجب أن تتسلم هى زمام الأمور فى ادارته وألا تقوم الحكومة المصرية بأى تصرف بالنسبة للسودان يتعارض مع هذه الرغبة البريطانية \* مع أنه عند تقرير استرجاع السودان كانت إنجلترا تدعى أنها تساعد مصر على استعادة أملكها الضائعة ،

(٣٥٧) د. محمد فؤاد شكري : مصر والسودان ص ٥٢٢ \*

(٣٥٨) رئاسة مجلس الوزراء : السودان من ١٣ فبراير سنة ١٨٩١ الى ١٢ فبراير

سنة ١٩٥٣ ص ٥ \*  
وزارة الخارجية : مجموعة وثائق خاصة بمصر والسودان : الوثيقة الأولى \*



وذلك بالإضافة الى أنه « كان من المقرر منذ تقرر في شهر مارس عام ١٨٩٦ استرجاع السودان أن يقوم الجيش المصري الجديد بكل العمل كلما أمكن ذلك على أن تؤيده قوات انجليزية اذا لزم الأمر » (٣٥٩) .

ويمكن القول أنه عندما استعادت مصر أقاليمها السودانية عازتها انجليزية بوصفها مسئولة عن الأحوال في مصر ذاتها ، وأعلنت انجليزية نفسها أنها تساعد مصر على استعادة أراضيها التي تعطل ممارسة سلطتها عنها لفترة مؤقتة . وجاء اشتراك انجليزية مع مصر في عملية استرجاع السودان على النحو الآتي :

١ - أن القوات العسكرية التي استخدمت للاستعادة كانت من جانب المصريين ٢٥ ألفاً ومن جانب الانجليزية كانت في بادئ الأمر ٨٠٠ جندي ولم يتجاوز عددها ألفي جندي .

٢ - أن نفقات الاستعادة بلغت ٢٤٠٠٠٠٠ جنيه دفعت مصر ثلثها ، وإذا كانت انجليزية قد تحملت الثلث الباقي فالحظاً ليس خطأ مصر ولكن ناشئ من معارضة صندوق الدين التحكيمية ، (٣٦٠) .

واضح إذن أن السياسة البريطانية قد واثتها الفرصة وانتزعتها - كما نهبها الى ذلك اللورد كرومر - لتقوى من نفوذها في مصر والسودان ، فقد استخدم الجيش المصري - بمساعدة بسيطة من القوات البريطانية - واستخدمت الأموال المصرية - بمساعدة مالية بريطانية بسيطة أيضاً بدأت بقرض قيمته ٨٠٠ ألف جنيه بفائدة ٢٪/ تدفعها مصر ، وانتهى بتنازل انجليزية عن هذا القرض واعتباره مساعدة مقدمة من انجليزية للحكومة المصرية لتساعد على انتهاز الفرصة - استخدمت القوات والأموال المصرية لاسترجاع السودان لا لمصلحة مصر في واقع الأمر وحقيقته ولكن لمصلحة الانجليز الذين ضموها السودان الى مناطق نفوذهم واعتبروا أنفسهم أصحاب الحق الأول - دون وجه حق - في إدارة شئونه .

وقد نسي الانجليز أن عملهم هذا كان غير قانوني ولا يتفق مع المنطق فكيف يتفق القانون - الذي أشار اليه اللورد سالسبوري والسير ساندروسون

An Officer : Sudan Campaign, P. 10.

(٣٥٩)

(٣٦٠) داود بركات : السودان المصري ومطامع السياسة البريطانية ص ٧٠ .



عندما اقترح عليهم بإرنج وضع المناطق التي يتم استرجاعها تحت النفوذ البريطاني واخضاعها لاشترائه شخصيا - كيف يتفق القانون عندما اعتذر سالسبوري وساندرسون لكرومر عن عدم موافقتهم على اقتراح كرومر هذا أثناء حملة دنقلة ، مع الواقع الذي نتج عن الاسترجاع لكل السودان بمساهمة بسيطة من إنجلترا تصبح هي المسيطرة على كل السودان • أين ذهب القانون إذن بالنسبة لهذا الوضع غير القانوني ؟؟

لقد استاء المصريون والسودانيون لهذا العمل غير القانوني وغير العادل والقائم على القرصنة والاعتصاب ، والذي بدأ برفع العلم الإنجليزي بجانب العلم المصري على سراي الحكومة بالخرطوم وتلاه إبلاغ الحكومة المصرية بأن إنجلترا صار لها بحكم اشتراكها في استرجاع السودان الحق الأول والصوت الغالب في كل أمور السودان • وقد استاء الجنود والضباط المصريون في السودان حينما رفع العلم الإنجليزي بجوار العلم المصري في الخرطوم ، بينما المدن التي تم فتحها قبل الخرطوم مثل كسلا ودنقلة وبربر رفعت عليها الاعلام المصرية فقط •

كذلك استاء المصريون من هذا العمل وأصبح الشعور الوطني يغلي في مصر لهذا الاجراء المشين ، وكان الحديبو عباس حلمي الثاني في أوروبا في ذلك الوقت فبعث اليه فخرى باشا رئيس النظارة يخبره بأمر البلاغ في أوروبا « فبادر سموه برسالة برفقة لفخرى باشا يدعوها فيها الى التمسك بحقوق مصر وعدم التسليم بشيء لأن الأمر يتعلق بحقوق البساب العالي • وقد بلغنا أن الضباط المصريين استاءوا جدا لرفع العلم الإنجليزي واحتجوا على ذلك فطمأنهم الانجليز بأن هذا العمل وقتي لوجود جنسود انجليزية مع الجنود المصرية »(٣٦١) وكانت هذه ذريعة لتهدة الموقف بين القوات المصرية حيث كان كتشتر في حاجة الى مجهودها لاسترجاع بقية أنحاء السودان وللتوجه نحو فاشودة •

ولكن لم تلبث أن وضحت نيات الانجليز السيئة نحو السودان عندما دار اللورد كرومر السودان في ٣ يناير عام ١٨٩٩ واجتمع مع السودانيين وألقى خطبتين عليهم في كل من أم درمان والخرطوم • وضحت نيات الانجليز في السيطرة على السودان بصورة فعلية وبدأ تنفيذ السياسة التي رسمها



كرومر لإدارة السودان ، تلك السياسة التي أعلنها بنفسه ، الآن وبعد أن تم استرجاع السودان نهائيا واستقرت به الأمور وقضى على كل آثار الثورة الهدية .

فقد ذكر كرومر في خطبته بأم درمان موجها الحديث إلى السودانيين قوله : « لقد شاهدتم أن العلَمين المصريين والانجليزى يخفقان على هذا المكان ، وفي هذا إشارة إلى أنكم ستحكمون في المستقبل بملكة إنجلترا وخبيرى مصر ، والنائب الوحيد فى السودان عن الحكومتين البريطانية والمصرية سيكون سعادة السردار الذى أودعت فيه جلاله الملكة وسمو الخديو تمام نقتهما . واعلموا أن البلاد السودانية لا تستمد أحكامها من القاهرة ولا من لندن بل ان السردار وحده هو الذى سيقوم بالعدل فيما بينكم فلا يجب التعويل على أحد غيرهم ، ولست أشك فى أنه يحقق آمانيكم ويحقق لكم ما ترجون » (٣٦٢) .

واضح إذن أن السودان قد خرج هذه المرة عن سلطة مصر ليدخل فى دائرة النفوذ الانجليزى بصورة رسمية وعلمية وتولى تسيير دفة الأمور فيه جنرال انجليزى يخضع فى أوامره للورد كرومر المندوب السامى البريطانى وصاحب الكلمة العليا فى الاشراف على تسيير دفة الأمور فى مصر ذاتها ، وقد سر كرومر لأن كتشنر - كما سبق أن رأينا - هو الذى عهد اليه بقيادة الجيش الزاحف لاسترجاع السودان حيث يخضع كتشنر - بصفته سردارا انجليزيا للجيش المصرى - لأوامر وتعليمات كرومر ، وزاد سرور كرومر أكثر الآن لأن كتشنر هذا سيحكم السودان وبذلك تزداد سلطة كرومر ويرضى فيه غروره ورغبته فى الاستحواذ على سلطات واسعة تنتشر نفوذه وأوامره على أرض واسعة جديدة - السودان - طالما وجسد فى وظيفته فى القاهرة .

وقد استاء المصريون وكذلك السودانيون من هذا الاعلان الصريح الذى جاء عن المسئول الانجليزى الأول عن مقسدرات الأمور فى السودان بصفة خاصة ، ويقول أحمد شفيق باشا مظهرا هذا الشعور بالاستياء فى مصر أنه لما « وصلت لنا هذه الأخبار كان لها وقع شديد فى نفوسنا إذ كانت اعلانا صريحا من الجانب الانجليزى بأنه لا ينبغي الاشتراك فقط فى حكومة

---

(٣٦٢) دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٥٧٥ .  
وأحمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن ج ٢ ص ٢٩٣ .



السودان ، بل ويعتزم غل اليد المصرية نهائيا عن التدخل في شئونه ما دام السردار الانجليزى هو الشخص الذى سيتقوم بالأمر ، وبهذه الخطبة وضحت نيات الانجليز من رفع العلمين معا واتضح خطتهم المقبلة في السودان» (٣٦٣) .

لقد أوضح كرومر في خطبته أمام السودانيين نوع الحكم الذى سوف يخضعون له في المستقبل ، ذلك الحكم المتمثل في السردار الانجليزى بصفته حاكما عاما لهم الذى عليه وضع الأحكام والقوانين الخاصة بالسودان دون الرجوع في ذلك للحكومة المصرية بصفة خاصة ، وأن المسئول الأول أمامهم هو السردار - الذى يخضع لتعليمات اللورد كرومر - الذى عليه تحقيق السياسة البريطانية في هذه البلاد . وعلى كرومر تقع مسئولية نظام الحكم في السودان لأنه هو المسئول الأول عن ابتكاره . هذا النظام الذى يعكس أطماع البريطانيين في السودان واهتمامهم به .

ويمكن القول أنه منذ أن « أنهت واقعة أم درمان حكومة الخليفة عبد الله استأثر باهتمام المسئولين الانجليز خصوصا تدير نظام الحكم في السودان . يكفل لهم :

أولا : وقبل كل شيء آخر السيطرة الكاملة على ادارته ، وهي السيطرة التى استمدوها من حق الفتح بفضل اشتراكهم بالمال والرجال في استرجاع السودان .

ثانيا : الاحتفاظ لمصر - كما يدعون - بحقوقها في السيادة على السودان سواء على أساس أن مصر استأنفت ممارسة هذه الحقوق بعد أن كانت هذه معطلة أيام المهدي ، أم أن مصر صارت لها هذه الحقوق من جديد بحكم حق الفتح ، مثلها في ذلك مثل بريطانيا نفسها ، أم أن مصر ذات حقوق في السيادة قديمة وجديدة معا .

ثالثا : إبعاد تركيا إبعادا كليا من شئون السودان لأسباب لعل من أهمها استبعاد الامتيازات الأجنبية من السودان» (٣٦٤) لضممان افراد

---

(٣٦٣) أحمد شفيق باشا : مذكراتي في نصف قرن ج ٢ ص ٢٩٤ .  
(٣٦٤) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٥٤٤ .



الانجليز بالسيطرة عليه دون تدخل من الدول الأوروبية الأخرى وخاصة فرنسا - قد يعوق السياسة البريطانية في تلك الاقاليم .

ولقد أسفر عن هذا الاهتمام الانجليزى بالسودان وما صحبه من رغبة في تحقيق المشروعات الاستعمارية ومسد دائرة النفوذ البريطانى في تلك الجهات ، أسفر عن كل ذلك تدبير نظام لإدارة السودان يحقق هذه الأغراض .- الاستعمارية التسلطية - لانتجرتة ، ذلك النظام الذى عرف باسم النظام الثنائى للحكم في السودان عام ١٨٩٩ بزعم اشتراك كل من مصر وانجلترا في إدارة شئون السودان . ذلك النظام الذى ختم مرحلة هامة من مراحل تاريخ السودان وبدأت به مرحلة هامة أخرى انفرد فيها الانجليز بالسيطرة على السودان لصالحهم وحدهم .

كان على السردار وقد استتب له الأمر في أم درمان والحطوم ورنع العلمين المصرى والانجليزى جنبا الى جنب أن يؤكد انهاء حكم المهدية باسترجاع ما تبقى من مواقع وبلاد في جوزة الدراويش ، فوجهه الجيوش لاستخلاص هذه البلاد من قبضة الدراويش وطردهم منها ، فاستطاع الجيش الزاحف على النيل الأبيض والجزيرة احتلال سنار والروصيرص على النيل الأزرق ، في المدة بين ١١ سبتمبر ، و ٢ أكتوبر عام ١٨٩٨ . كذلك استطاع الجيش الذى يقوم بعمليات عسكرية ضد المهدية في السودان الشرقى من استرجاع القضايف في أكتوبر من نفس السنة ، والغلابات في ديسمبر من العام نفسه .

كذلك احتل الجيش الزاحف على النيل الأبيض الجزيرة بعد أن ساء الخليفة شريف في ١٥ نوفمبر عام ١٨٩٨ ، وقد تم احتلالها نهائيا في ديسمبر من السنة نفسها ، وتلا ذلك احتلال كل من فازو على ، وبجيت بنى شنقون في يد الاحباش . أما كردفان فقد تم احتلالها في ديسمبر عام ١٨٩٩ . وبالنسبة لدارفور فقد استطاع الأمير على دينار وهو من سلالة سلاطين الفور أن يستخلصها من يد الدراويش بعد واقعة أم درمان ، وكتب الى السردار كتشتر أنه يدين بالطاعة للحكومة وأنه سيبدع جزية لحكومة السودان نظير حكمه لهذا الاقليم .

وبذلك يكون السودان كله قد تخلص نهائيا من حكم الدراويش وعاد لا يخضع لسيادة مصر كما كان الحال قبل ثورة المهدي ولكن ليوضع عسلى رأسه حاتم عام انجليزى له السيطرة على كل أمره ، منفذا بذلك سياسة



حكومة لندن .. واذا كان قد تم التخلص من الدراويش في السودان فقد. بفتت نقطة هامة هي التخلص من التوغل الفرنسي في خط الاستواء أو بعبارة أصبح الوصول الى فاشودة قبل أن يستقر بها الفرنسيون ويضمونها رسميا. الى املاكهم ومستعمراتهم في افريقية \*

وتلقى السردار كتشنر من دارفور رسائل عدة موقع عليها من زعماء القبائل والعشائر هناك ومنذ مارس ١٨٩٨ م تؤكد ترجيحها بعودة السودان الى الوحدة مع مصر ، كان منهم الشيخ ابراهيم آدم بوشا ، والشيخ عمران من بني حلبا ، والشيخ ضوا النعيم عوض الله ، والشيخ أحمد عبد المكران ، والشيخ أحمد أبكرجو ، وديمليق أبو شيخ دافو ، وطاهر عيسى الدين شيخ دارا ، والشيخ أحمد حامد شيخ المسيرية ، وديمليق شريف الدين شيخ بيقو ، وديمليق أبو شيخ تافو ، والشيخ موفضيل سنديك ، والشيخ تونجر على محمد ، والشيخ سعد ابراهيم شيخ مينا ، والشيخ أبو شريف الدين شيخ مينا ، والشيخ برقة قصر اسماعيل ، والملك مسيراج عيسى برتاوى ، والملك صالح محمد برتاوى ، والملك آدم دود برتاوى ، والملك علام البرتاوى ، والملك محمد شيخ البرتاوية(٣٦٥) \*

وكلها تشير الى تقدم كتشنر بقواته من دنقلة الى بربر ، وأن هؤلاء الزعماء يتوقعون دخول تلك القوات الى الخرطوم ، ويمنونه بأنه سيجد قبولا حسنا وستسعد الحكومة لوجود مؤيدين لها من غالبية السودانيين ، ويتمنون. رؤيته بينهم في دارفور \*

---

(٣٦٥) Intelligence Report, Egypt, No. 59, 13th February to 23rd May 1898 — Appendix T, F.R. Wingate, Director of Military Intelligence, Abidia, 24th May 1898.







## الباب الثالث

### المجلدات - مصر - السودان

الفصل الخامس : مصر من الحماية البريطانية الى ثورة ١٩٥٢ م

الفصل السادس : الحكم الثنائي في السودان بين النظرية والتطبيق \*







## الفصل الخامس

### مصر من الحماية البريطانية حتى ثورة ١٩٥٢م

- مقدمة
- الحماية البريطانية
- ثورة ١٩١٩ م
- استقلال مصر
- معاهدة ١٩٣٦ م
- مصر وجلاء الانجليز







#### مقدمة

مرت مصر منذ عام ١٩١٤ م وحتى عام ١٩٥٢ م بأدوار نشطة من الصراع بين الحركة الوطنية وسلطات الاحتلال البريطاني بدأت بفرض إنجلترا الحماية على مصر أثناء الحرب العالمية الأولى وبسببها - كما ادعت - ، ومع ذلك فعندما انتهت الحرب طالب الوطنيون بإنهاء الحماية البريطانية وجاهدوا القوات البريطانية المحتلة وأعلن استقلال مصر ، رفضت إنجلترا الاستجابة لآي من مطالب الحركة الوطنية المصرية ، ومن ثم انفجرت ثورة ١٩١٩ م .

لم تكن ثورة ١٩١٩ م مفاجئة أو بدون مقدمات إذ أنها تستند إلى جذور النضال الوطني المصري ضد الاحتلال البريطاني وما تنفرع عنه من حماية وسيطرة بريطانية على مقدرات الأمور في مصر ، وعلى هذا جاء تعبير المصريين العفوي أو التلقائي أثناء أعوام ١٩١٨ - ١٩٢١ م مرتبطاً بنشاط الحركة الوطنية قبل تلك الفترة وأثناءها ، فإن جهود مصطفى كامل ومحمد فريد والحزب الوطني لم تذهب سدى في تنبيه الشعب المصري إلى حقيقة الاحتلال الإنجليزي ، كما أن انفجار الثورة عام ١٩١٩ م قد أصاب سلطات الاحتلال البريطاني بالغزع وأدرك الإنجليز أن الشعب المصري مهما طال صبره لابد أن يتحرك لتحقيق مطالبه .

وعلى هذا جاءت استجابة إنجلترا لأحداث ثورة ١٩١٩ م متمشية مع حالة الغزع التي أصابتها نتيجة لانفجار الثورة ولكنها في نفس الوقت متمشية مع السياسة الإنجليزية التي تقضى بالانحناء للعاصفة حتى تمر ، ومن خلال هذه الانحناء وعدت إنجلترا فيما عسرف بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ م بمنح مصر استقلالها وإلغاء الحماية البريطانية ، وهي أمور - في عرف الإنجليز - اعتبرت تنازلاً كبيراً ، وفي رأى المصريين خطوة لا تمثل الحد الأوسط الذي يمكنهم قبوله ، ومن هنا جاءت تسميتهم لتصريح ٢٨ فبراير « بالاستقلال المنقوص » ، إلا أنه على أى حال كان خطوة على الطريق .

وكان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ م بداية الطريق لاستقلال مصر الحقيقي، حيث أشار إلى فتح باب المفاوضات بين مصر وإنجلترا من أجل استكمال



استقلال مصر ، ومن هنا بدأت مفاوضات طويلة وشاقة بين مصر وإنجلترا من أجل معالجة ما عرف بالتحفظات الأربعة التي تنتقص من استقلال مصر الحقيقي والكامل ومطالب الحركة الوطنية المصرية ، وقد أسفرت هذه المفاوضات عن معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وإنجلترا التي عقدت عام ١٩٣٦ م .

وعندما اشتعلت نيران الحرب العالمية الثانية استمرت الحركة الوطنية المصرية تطالب بالجلد التام لقوات الاحتلال عن مصر وطالبت مصر الرسمية تنفيذ معاهدة ١٩٣٦ م بجلد تلك القوات عن المدن المصرية الى منطقة قناة السويس ، واستمر تدخل السلطات البريطانية في شئون مصر الداخلية فحدث ما عرف بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ م الذي أساء الى الشعور الوطنى المصرى ، ولم تنته الحرب التي ساهمت فيها مصر كما ساهمت في الحرب العالمية الأولى الى جانب إنجلترا والحلفاء حتى بدأت نتائج الكفاح الوطنى تطفو فى مقدمات ورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م .



### الحماية البريطانية

عاشت مصر منذ الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ م وحتى عام ١٩١٤ م عهداً من الحماية المنقعة غير المعلنه ، وظلت إنجلترا تعد بالجلد عن مصر دون أن تتحقق هذه الوعود ، فلما نشبت الحرب العالمية الأولى في يوليو/أغسطس ١٩١٤ م توفرت العوامل التي انتهت بإنجلترا إلى إصدار قرار فرض الحماية البريطانية على مصر .

أول هذه العوامل تمثل في موقف الحياد من الحرب الذي يمكن أن تقفه مصر في هذه الحرب . ذلك أن الحكومة البريطانية خشيت أن تتخذ مصر موقف الحياد الرسمي في الحرب فمارست ضغطاً على الحكومة المصرية لمنعها من اتخاذ مثل هذا الموقف ، لأن اتخاذ مصر موقف الحياد الرسمي من العمليات العسكرية يخلق الباب أمام حصول إنجلترا على مساعدات عسكرية مصرية للقوات البريطانية المحاربة ، ومن ثم تضطر الحكومة البريطانية إلى إرغام بلد محايد على اتخاذ إجراءات حربية لم يكن هناك مناص من اتخاذها(١) .

وضغطت الحكومة البريطانية على الحكومة المصرية لكي تمتنع الأخيرة عن إعلان قرار الحياد الرسمي ، وكانت نتيجة الضغط البريطاني القرار الذي أصدره مجلس الوزراء المصري في ٥ أغسطس ١٩١٤ م بشأن السدقاع عن القطر المصري أثناء الحرب القائمة بين ألمانيا وبريطانيا العظمى ، وجاء في ديباجة القرار ما نصه : بما أنه قد قضى لسوء الحظ بإعلان الحرب بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندة والملحقات البريطانية فيما وراء البحار وإمبراطور الهند ، وبين إمبراطور ألمانيا . ونظراً لأن وجود جيش الاحتلال في القطر المصري يجعل هذا القطر عرضة لهجوم أعداء صاحب الجلالة البريطانية ، وبما أنه من الضروري نظراً لهذه الحالة الفعلية التمكن من اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لدفع خطر مثل هذا الهجوم على القطر المصري . وبما أنه قد أشير على الحكومة المصرية تحقيقاً لهذا الغرض أن تتخذ الإجراءات

Lloyd, Lord : Egypt since Cromer, Vol. 1, P. 190.



الآتية ، فلهذه البواعث ، يكون معلوما لدى جميع ذوى الشأن أن مجلس  
النظار فى جلسته المنعقدة فى يوم ١٣ رمضان سنة ١٣٣٢ هـ الموافق ٥  
أغسطس سنة ١٩١٤ م تحت رئاسة عطوفتلو أفندم القانمقام الحديوى  
( حسين رشدى باشا ) قد قرر ما يأتى(٢) .

وقد جاء فى قرار مجلس النظائر منع التعامل مع ألمانيا ورعاياها  
والأشخاص المقيمين فيها ، ومنع السفن المصرية من الاتصال بأى تفر ألماني ،  
وحظر التصدير الى ألمانيا ، وتحويل القوات البريطانية الحربية والبحرية  
حقوق الحرب فى الأراضى والموانئ المصرية ، واعتبار السفن الألمانية الراسية  
فى التفور المصرية سفنا معادية ، وحجزها فى تلك التفور . وفى يوم ١٣  
أغسطس أصدر مجلس النظائر قرارا بأن ينسحب هذا القرار على النمسا  
والمجر أيضا(٣) .

وواضح من ديباجة القرار وجود ضغط بريطاني لاتخاذ هذا القرار ،  
فعبارة « وبما أنه قد أشير على الحكومة المصرية » تدل على هذا الضغط ، كما  
أنها أبعدت مصر عن فكرة الحياد التى حاولت الحكومة المصرية اعلانها منذ  
بداية الحرب ، وجعلت مصر تأخذ الموقف البريطانى فى هذه الحرب ضد  
دول وسط أوروبا المعادية لبريطانيا .

وثانى العوامل التى دفعت بريطانيا لاعلان الحماية على مصر مسألة  
السيادة العثمانية على مصر ومدى سريانها عندما تزايد احتمال دخول تركيا  
الحرب ضد إنجلترا ، ذلك أن مصر كما هو معروف تخضع - حتى مع  
وجود جيش الاحتلال -من الناحية القانونية والدولية للسيادة العثمانية ،  
وكان معنى وقوع الحرب بين إنجلترا ومصر أن تصبح مصر فى حالة حرب مع  
إنجلترا أى يصبح من حق المصريين مهاجمة قوات الاحتلال البريطانية ،  
وبالنسبة للإنجليز فإنهم سيعمدون الى ضم مصر الى الامبراطورية بحسب  
الفتح . ولما كانت النتيجة فى كلتا الحالتين وقوع الاضطراب فى مصر فى  
وقت دقيق بالنسبة لمصر وإنجلترا ، فقد كان ذلك ما أنشأ الحاجة فى عين  
المصريين والإنجليز على السواء الى اتخاذ اجراء ما لتصحيح الوضع الشاذ  
لمصر بين إنجلترا وتركيا(٤) . وكان هذا الاجراء هو اعلان الحماية البريطانية  
على مصر .

(٢) الوقائع المصرية : عدد ٦ أغسطس ١٩١٤ م .

(٣) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ١٣ .

(٤) د . عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة ص ١٠٦ .



وتأثرت تلك العوامل مطالبة المصريين بالاستقلال في مواجهة الوضع الشاذ الذي تعيشه مصر بين إنجلترا التي تحتل قواتها مصر وتركيا المعادية لإنجلترا ، وضغط المصريون على فكرة أن حصول مصر على استقلالها سيمكثها من دخول الحرب في أي ميدان من ميادين القتال إلى جانب الحلفاء ، ولم تكن إنجلترا على استعداد للاستجابة للمطالب المصرية ، ومن ثم فكرت في إنهاء السيادة العثمانية وإعلان الحماية البريطانية على مصر مستغلة فرصة نشوب الحرب وانضمام تركيا إلى جانب دول الوسط المعادية للحلفاء .

وعندما تأكد المصريون أن إنجلترا عازمة على فرض الحماية على مصر حاولوا الحصول على بعض المكاسب ، فأنار كل من حسين رشدي باشا وعدلى يكن باشا أمام السكرتير الشرقي لدار المعتمد البريطاني تمسك المصريين بالاستقلال الذاتي كحد أدنى ، وأنهما قد يستقبلان إذا رفض هذا المطلب من جانب إنجلترا ، كما أن الأمير حسين كامل هدد برفض عرش مصر بدلا من الحديوي عباس حلمي الثاني الموجود بالأسنانة آنذاك ، بدون منح مصر أو وعد بمنحها الاستقلال الذاتي<sup>(٥)</sup> .

ومن ثم لجأت السلطات البريطانية إلى سياسة المراحل أي عدم فرض الحماية دفعة واحدة ، بل لجأت أولا - وببناء على اقتراح المستر تشينهم Cheetham - نائب القنصل العام البريطاني في مصر - في أول نوفمبر إرجاء إعلان الحماية البريطانية مؤقتا حتى يتحسن الموقف ، على أن تفرض الأحكام العرفية<sup>(٦)</sup> . ومن ثم صدر إعلان الأحكام العرفية يوم ٢ نوفمبر بعد أن استجابت السلطات البريطانية لطلبات حسين رشدي باشا بأن تبقى السلطات المدنية من اختصاص النظار وتتحمل السلطات العسكرية البريطانية وحدها مسئولية ما تتخذه من إجراءات كرهية في ظل الأحكام العرفية ، وأن تتعهد بريطانيا في منشور إعلان الحرب على تركيا بأن تأخذ على عاتقها جميع أعباء الحرب دون أن تطلب أي مساعدة من الشعب المصري سوى الامتناع عن مساعدة الأعداء .

وعندما أعلنت تركيا الحرب ضد الحلفاء في ٥ نوفمبر أعلن الجنرال مكسويل القائد العام للقوات البريطانية في مصر أنه من ذلك اليوم صارت

(٥) مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بمؤسسة الأهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ . وثيقة رقم ٣ .  
(٦) نفس المصدر وثيقة رقم ٤ .



بريطانيا العظمى وتركيا في حالة حرب ، ثم أعلن في منشور آخر بتاريخ ٧ نوفمبر سريان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ أغسطس على تركيا ، ولكن إنجلترا لم تقف عند هذا الحد ، بل سارت في طريقها الى فرض الحماية . إذ أن ديباجة اعلان الحرب على تركيا قد تضمنت فقرة تعتبر مقدمة عملية لاعلان الحماية على مصر ، إذ ما معنى أن تكون كلمات هذه الفقرة على النحو الآتي : تتحمل بريطانيا العظمى كامل المسؤولية عن الدفاع عن مصر ضد العدوان « غير أن بريطانيا تحمي مصر أو قل أعطت لنفسها حق حماية مصر أى بمعنى أصح فرضت حمايتها على مصر دون أن تطلب الأخيرة منها ذلك » .

ومن ثم لا نستغرب أن تعلن إنجلترا رسمياً وعلناً في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ م « وضع مصر تحت حماية بريطانيا العظمى » بحجة وجود حالة الحرب التي سببها عمل تركيا ، وعلى هذا - كما جاء في الاعلان - وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالة ملك بريطانيا العظمى وأصبحت من الآن فصاعداً من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية ، وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر ، وستتخذ حكومة جلالتهم كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها .

ويقيني أنه لو كانت إنجلترا جادة في قولها بحماية مصر وأهل مصر ومصالح مصر لاعتبرت باستقلال مصر عن تركيا بعد أن أزلت - أي إنجلترا - السيادة التركية عن مصر . كما أن لنا أن نتساءل عن ماهية العلاقة بين موقف تركيا في الحرب باعلان الحماية البريطانية على مصر (٧) .

ويعلق شيرول Chirol على فرض الحماية البريطانية على مصر بقوله : لقد شعرنا أثناء الحرب العالمية الأولى بضرورة تحويل الحماية المقنعة - التي كانت قائمة بالفعل منذ الاحتلال البريطاني لمصر - الى حماية معلنة (٨) .

وتنفذاً للمخطط الاستعماري لجأت بريطانيا في اليوم التالي لاعلان الحماية على مصر الى خلع الحديوي عباس حلمي الثاني ، واختيار الأمير حسين

(٧) عبد الرحمن الرافعي : ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ١٨ .  
Chirol, V. : The Egyptian Problem, P. 296.

(٨)



كامل سلطانا - لا خديويا - ليجلس على عرش مصر التي صارت سلطنة لا خديوية باعتباره اكبر الامراء الموجودين من سلالة محمد علي ، الذي قبل المنصب الذي عرضه عليه المستولون البريطانيون وهذا له مغزاه السياسي والقانوني المتمثل في قطع كل صلة بين مصر وتركيا : الغاء لقب الخديوية التركي وعزل الخديوي عباس حلمي المعين بفرمان تركي ، وجعل مصر سلطنة ، وتعيين الدولة الحامية لحاكم مصر بلقب سلطان حتى يظل على ولاء لبريطانيا العظمى صاحبة قرار التعيين ، وبالتالي تظل مصر خاضعة للبريطانيين .

وجاء في التبليغ البريطاني للسلطان الجديد : ان بريطانيا العظمى اخذت على عاتقها وحدها كل المسئولية في دفع أي تعد على الاراضى التي تحت حكم سموكم مهما كان مصدره . وهذا - في رأيي - احياء لما سبق أن صرحت به بريطانيا أثناء اعلان الحرب على تركيا من ناحية ، ومن ناحية أخرى عدم اعتبار المصريين بأنهم زملاء سلاح ساهموا في المعارك الحربية الى جانب قوات الاحتلال ، واعتبار المصريين - خطأ - في نظر جنود الامبراطورية شعب لا يستفيد فقط بل ويترى على حساب تضحيات وآلام رجالنا(٩) ، وهذا الانكار لدور مصر في الحرب له مغزاه الذي يعنى انكار مطالب الحركة الوطنية المصرية الداعية لانهاء الحماية البريطانية وعلان استقلال مصر بعد أن أدت مصر دورا مهما في المعارك الحربية الى جانب قوات الحلفاء .

وجاءت هذه الاجراءات البريطانية المتتالية لتشل الحركة الوطنية المصرية عن العمل ، وان كانت مظاهر السخط قد بدت على المصريين الذين رأوا في تنصيب السلطان حسين كامل على عرش مصر بخطاب موجه اليه من المعتمد البريطاني أول مظهر للحماية وضياع الاستقلال ، وأدركوا أن السلطان الذي تعينه إنجلترا لا يمثل سيادة مصر بل يمثل سيادة الدولة الحامية(١٠) ، كما استاء المصريون من تدفق القوات المسلحة الاجنبية على الأرض المصرية ، الى جانب استياء جماهير الشعب المصرى من محاولات كسب السلطان والسلطات البريطانية ولاء أعيان مصر ومتفقيها عن طريق منحهم رتب البكوية والباشوية وألقاب أصحاب المعالي للوزراء وغير ذلك من مظاهر التعظيم .

(٩) د - عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة ص ١١٣ .

(١٠) عبد الرحمن الراعى : المرجع السابق ص ٢٥ - ٢٦ .



ولكن الشعب المصرى وجد أراضيه وموانئه مسرحا لعمليات عسكرية لا ناقة له فيها ولا جمل ، ووجد أن القوات البريطانية البرية والبحرية تتحرك فى كل أنحاء مصر دون قيود ، وأصبحت السلطة العليا فى البلاد بيد الجنرال مكسويل Maxwell قائد القوات الانجليزية فى مصر ، وعطلت السلطات البريطانية الجمعية التشريعية عن مباشرة نشاطها التشريعى ، ومنعت الاجتماعات العامة وعوقب كل من اشترك من المصريين فى أية اجتماعات دون موافقة سلطات الاحتلال \* واقترن نظام الدكتاتورية العسكرية بأعمال ارهابية ضد المصريين فألقى فى السجن كثير من الشباب المصرى الوطنى من مثقفين وأطباء ومحامين ومعلمين وضباط أو أبعدوا الى الواحات النائية أو الى جزيرة مالطة .

تحمل الشعب المصرى اذن تحت نظام الحماية الكثير من الويلات ، فالى جانب ما ذكرنا فقد انتهزت سلطات الحماية فرصة نشوب الحرب العالمية الأولى واعدت الى تجنيد نحو مليون ونصف من المصريين لحخدمة الجيوش البريطانية ، كما استولت انجلترا على الدواب وأغلافها ، اذ كانت الجيوب والحيوانات التى يمتلكها الفلاحون موضع مصادرة أو شراء بثمن بخس من جانب السلطات العسكرية البريطانية ، واستخدم المصريون بجسائهم وبسواعدهم ليس فقط فى فلسطين حيث تتقدم القوات البريطانية ، ولكن أيضا فى فرنسا(١١) \* واشترك الجيش المصرى فى القتال الى جانب الجيوش الامبراطورية فى جبهات ثلاث : الجبهة الشرقية ضد القوات التركية ، والجبهة الغربية ضد قوات السنوسى ، والجبهة الجنوبية فى السودان ضد السلطان على دينار(١٢) .

وكل تلك الاجراءات لم تكن لتعز دون رد فعيل من جانب الشعب المصرى ، فرأينا قيام مظاهرات طلابية ، ومحاولات متكررة لاغتيال السلطان حسين كامل ، ومظاهرة الرديف أمام قصر عابدين فى ٢٩ يناير ١٩١٦ م ، واعتذار الأمير كمال الدين حسين عن قبول العرش الذى خلا بوفاة والده فى ٩ أكتوبر ١٩١٧ م مما حدا بالسلطات البريطانية الى اختيار أحمد فؤاد سلطانا على مصر يوم ١٠ أكتوبر فى ظل الحماية البريطانية .. وكل ذلك كان مقدمات لثورة ١٩١٩ م .

(١١) Holt, P. M : Egypt and the Fertile Crescent, P. 293.

(١٢) د- عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ١١٤ .



#### ثورة ١٩١٩ م

كان اشتعال الحرب العالمية الأولى بدء نضوج الثورة المصرية التي تفجرت عام ١٩١٩ م ذلك أنه ارتبط باشتعال هذه الحرب اعلان الحماية البريطانية على مصر وقطع كل صلة لمصر بتركيا ، واشراك المصريين فى الحرب ومنع سكان مصر من مراسلة رعايا تركيا وألمانيا والنمسا ، كما كان اعتقال سعد زغلول وصحبه فى أوائل عام ١٩١٩ السبب المباشر للثورة وليس السبب الوحيد لها .

اذ أنه بعد انتهاء معارك الحرب العالمية الأولى تألف الوفد المصرى منذ ١٣ نوفمبر ١٩١٨ م من خلاصة الرجال المثقفين ثقافة قانونية وكانوا أعضاء فى الجمعية التشريعية المعطلة وكان على رأس الوفد سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد وغيرهم ، ومن ثم رأينا هذا الوفد يمثل خليطا من رجال الحزب الوطنى وحزب الأمة والكفالات الشخصية وفيه تتمثل وحدة الشعب المصرى الى جانب تفاهم رئيس الوفد - سعد زغلول - مع حسين رشدى باشا رئيس الوزراء حتى تشترك السلطان التشريعية والتنفيذية فى التقدم بمطالب موحدة لخدمة القضية الوطنية .

جاء تشكيل الوفد المصرى على أساس جديد فى التاريخ المصرى الحديث هو التوكيل الشعبى بالحصول على توفيقات المصريين فى مختلف الأقاليم بتوكيل الوفد المصرى - سعد وزملائه - للتحديث باسم الشعب المصرى فى المطالبة بالاستقلال وانهاء الحماية . وكان اللجوء الى الشعب للحصول على توكيل منه عمل من أعمال الديمقراطية المبكرة بالنسبة لظروف مصر فى عام ١٩١٨ م ، وكان الدافع للحصول على التوكيلات الشعبية هو ما شعر به سعد زغلول وزميليه عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى من دهشة السير ريجنالد ونجت Reginald Wingate المتدوب السامى البريطانى من أن ثلاثة يتحدثون عن أمة بأسرها دون أن يكون لديهم ما يتحولهم صفة التحدث باسمها(١٣) ، وذلك أثناء لقائهم به فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ لعرض المطالب الوطنية . فكانت النتيجة تأليف الوفد المصرى كهيئة تتحدث باسم

(١٣) د. عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ١٢٢ .



الشعب المصرى فى نفس اليوم ثم انضمام أعضاء آخرين فى ٢٣ نوفمبر من نفس العام حتى اذا بلغ عدد الأعضاء أربعة عشر بزيادة سبعة على أعضاء الوفد الأول أعيد تكوين الوفد من جديد ، وصدق الأعضاء الجدد على قانون الوفد فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ م وهو الذى وضعه الوفد الأول(١٤) .

اذن تعددت الأسباب المسئولة عن تفجير ثورة ١٩١٩ م فى مصر . وتمثلت تلك الأسباب فى ضيق المصريين من استمرار الاحتلال البريطانى للأرض المصرية ، وتبرمهم من سلخ السودان من وحدته مع مصر ، والفساء الجيش المصرى وتعيين مستشارين انجليز فى مختلف المصالح الحكومية وزيادة عدد الموظفين الأوربيين فى كل الادارات ، وتعطيل الجمعية التشريعية ، وشغل دور الحكومة الوطنية ، ثم اعلان الحماية البريطانية على مصر مع ما ارتبط بذلك من حرمان مصر من الاتصال المباشر بدول العالم وسيطرة الدولة الحامية على كل صغيرة وكبيرة فى أمور مصر ، ووضعت اراضى مصر وامكانياتها لخدمة القوات البريطانية فى حربها ضد دول الوسط، وتحمل الشعب المصرى مظالم السلطة العسكرية على مضض فى ظل أحكام عرفية صارمة طوال مدة الحرب ، فى الوقت الذى يشعر فيه الشعب المصرى بمكانته التاريخية والعلمية بين شعوب منطقة الشرق الأوسط وفى الوقت الذى يعمل فيه الحزب الوطنى وغيره من الجماعات الوطنية على اذكاء الروح الوطنية فى نفوس المصريين .

هذا الى جانب سيطرة الأجانب على أمور مصر الاقتصادية ، وفى الوقت الذى خبت فيه الأنشطة الاقتصادية الوطنية زادت استثمارات الأجانب فى البنوك والشركات والمصانع . الى جانب انخفاض ثمن القطن - المحصول الرئيسى للبلاد - مع نشوب الحرب العالمية الأولى ، ثم احتكار الحكومة محصول القطن مع ارتفاع سعره عقب انتهاء المعارك الحربية الى جانب ارتفاع الأسعار دون تناسب مع الدخول فى الوقت الذى تصادر فيه السلطات العسكرية البريطانية أرزاق الفلاحين من حبوب ودواب .

بالإضافة الى ما سبق فقد ساهمت حركة الصحافة والأدب التى ارتبطت بانتشار التعليم وتطور الأفكار والنهضة النسائية ، ساهمت كل هذه النواحي فى تنبيه الراى العام المصرى الى حقيقة السدور الانجليزى فى مصر ، والى

(١٤) د عبد العظيم دهمان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ م ص ٩٩



ضرورة إنهاء الحماية البريطانية وحصول مصر على استقلالها وهو حقها كاملاً تستعيد مجدها الذي فقدته في ظل احتلال أجنبي . ومن هنا يمكن القول أن ثورة ١٩١٩ م لم تكن ثورة دينية أو اجتماعية بل كانت ثورة سياسية بكل معاني الكلمة ، فأهدافها سياسية وتطوراتها سياسية ، ومن هنا كانت أسبابها العامة سياسية أيضاً وإن ارتبطت ببعض النواحي الاقتصادية والاجتماعية . ومن حسن حظ مصر أنها لم تكن ثورة دينية أو اجتماعية لأن كلا النوعين من الثورات يفرق بين أبناء الوطن الواحد ويلقى العداوة والقبضاء بين طبقات الأمة<sup>(١٥)</sup> .

كان السبب المباشر للثورة إذن طلب سعد زغلول ورفاقه السفر إلى مؤتمر الصلح لعرض مطالب مصر ثم ما تلى ذلك من اعتقال سعد وزملائه وتقييدهم . وتفصيل ذلك أن سعد زغلول رئيس الوفد تقدم ورئيس الوزراء حسين رشدي يطلبين للسفر إلى باريس لعرض المطالب الوطنية المصرية على مؤتمر الصلح ، إلى الحاكم العسكري البريطاني بمصر يوم ٢٠ نوفمبر ١٩١٨ م حيث كان الترخيص بالسفر تتولاه السلطة العسكرية البريطانية ، الطلب الأول للسماح بالسفر لأعضاء الوفد المصري ، والطلب الثاني السماح بالسفر للحكومة ويمثلها رئيس الوزراء حسين رشدي ومعه عدلى يكن ، ولكن الجانب البريطاني سوف في الاستجابة ، ثم لم يلبث أن رفض في الأول من ديسمبر ١٩١٨ م السماح بالسفر مما جعل حسين رشدي يقدم استقالته في اليوم التالي .

اشتد هياج الحواطر لما اتبعت السلطة العسكرية البريطانية إزاء الشعب المصري ومنع الوفد من السفر ، واستمر الوفد يدعو إلى ما اعتزم ، وعندما منع سعد من عقد اجتماع لأعضاء الوفد في « بيت الأمة » خطب في الجمعية التشريعية منتهزاً فرصة اللقاء إحدى المحاضرات ، وتدد في خطبته بسلطات الاحتلال ، ونادى بإلغاء الحماية وطالب باستقلال مصر ، واحتج على منع الشعب المصري من تقديم مطالبه إلى مؤتمر الصلح في باريس ، واستنكر قبول استقالة رشدي باشا في الأول من شهر مارس ١٩١٩ م . كما بعث الوفد إلى معتمدى الدول الأجنبية في مصر بمذكرات تتضمن وجهة نظره في مستقبل مصر السياسي التي تتمثل في إلغاء الحماية والاستقلال التام ، وقيام حكومة

(١٥) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ٥١ .



دستورية ترعى مصالح الشعب وتحترم مصالح الأجانب في مصر ، وضمان  
حياد قناة السويس .

رأت سلطات الحماية في احتجاجات الوفد المتتالية ضد السياسة  
البريطانية والتشهير بها لدى معتمدى الدول تحديا لها وكشفا لنياتها السيئة.  
نحو مصر ، فلجأت الى أسلوب القوة ، فاعتقلت كلا من سعد زغلول ومحمد  
محمود واسماعيل صدقي وحيد الباسل ونفوا الى جزيرة مالطة ، مما دفع  
الأعضاء الباقين من الوفد الى الاجتماع وارسال برقية الى السلطان فؤاد  
يحتجون فيها على هذا التصرف ويحملونه المسئولية ، كما أرسلوا برقية الى  
الحكومة البريطانية يحتجون فيها ويصرحون بأنهم ماضون في الدفاع عن  
حقوق بلادهم بكل الطرق المشروعة .

كان اعتقال أعضاء الوفد المصرى بمثابة الشرارة الأولى المؤذنة باندلاع  
الثورة التي بدأت بمظاهرات سلمية قام بها طلاب الجامعة يوم ٩ من مارس  
١٩١٩ م ، ثم شارك طلاب الأزهر والمدارس جميعا في المظاهرات كما شاركت  
البنات فيها بكل طوائفهم كالحامدين وعمال السكك الحديدية ، وقامت مظاهرة  
نسائية في ١٦ مارس كان لها وقع شديد في نفوس الشعب إذ أثارت فيه  
روح التضحية والحماسة . وكل تلك المظاهرات واجهتها السلطات البريطانية  
بالعنف فلقى كثير من المصريين حتفهم على أيدي الجنود البريطانيين ولكن الثورة  
لم تهدأ رغم عمليات البطش التي لجأت اليها السلطات البريطانية .

وامتدت الثورة الى الأقاليم دون أن يكون هناك تدبير أو اتفاق بل هو  
الشعور العام الذي اخترق في صدور أبناء الشعب جميعا ، فلما بدأت القاهرة  
بالثورة استجابت لها باقي البلاد ، فقامت المظاهرات الصباحية في كل مكان  
من الاسكندرية وطنطا ودمههور والمنصورة وشبين الكوم والقازيق وأسيوط  
وغيرها من مدن الوجه القبلى ، وقطعت أسلاك البرق والتليفون وخطوط  
السكك الحديدية في كل من الوجهين البحرى والقبلى ، وأخذت الثورة تزداد  
عنفا يوم بعد يوم . فقد استمرت الثورة من شهر إبريل حتى شهر أغسطس  
١٩١٩ م ثم تجددت من شهر أكتوبر حتى شهر ديسمبر من نفس العام ،  
وبلغت خسائر المصريين أثناءها حوالى ثلاثة آلاف شهيد و ١٦٠٠ جريح ،  
وحكم على ٣٧٠٠ مواطن بأحكام سجن متفاوتة ، بينما أعدم ٤٩ مواطنا ، وحكم  
على ٢٧ مواطنا بالأشغال الشاقة . في حين كانت خسائر الانجليز البشيرة



والمادة كبيرة حتى استطاعوا السيطرة على الموقف وإعادة الهدوء إلى المدن.  
المصرية وإن كان الغليان الشعبي استمر متقدماً \*

ويعلق شيرول على انفجار الثورة بقوله : لقد كانت مفاجأة مذهلة لنا نحن البريطانيين أن المصريين الذين ظلوا طوال معارك الحرب مسالمين بل في الواقع ساعدونا مادياً حتى أحرزنا النصر ينفجرون في ثورة عارمة هي الأولى من نوعها منذ وقع الاحتلال البريطاني لمصر ، ثورة شديدة وواسعة امتدت في كل مكان ضد الوجود البريطاني أينما كان(١٦) \*

ولما كان الانجليز قد استطاعوا السيطرة على الأمور فإنهم لم يستطيعوا القضاء على الحركة الوطنية التي غيرت من أسلوبها في العمل ، فلجأت إلى المقاومة السلبية ، وقد بلغت هذه المقاومة من الشدة بحيث اضطرت الحكومة البريطانية إلى تلبية بعض المطالب المصرية فأوفدت إلى مصر لجنة برئاسة اللورد ملنر Milner ، غير أن الوطنيين المصريين قرروا مقاطعة هذه اللجنة ، وتم ذلك بنجاح تام ، وكان للطلاب فضل كبير في هذا السبيل ، كما اضطرت الحكومة البريطانية إلى إطلاق سراح سعد زغلول وزملائه ، مع ذلك استمرت المقاومة المصرية التي خبرت السبيل العملية للكفاح أثناء أحداث ثورة ١٩١٩ م \*

ومجمل القول فإن مقابلة سعد زغلول ورفيقه عبد العزيز فهمي وعلى نقطة البداية لكل من : المرحلة الثالثة للحركة الوطنية المصرية وللوفد أكبر وأهم تنظيم سياسي في مصر حتى ثورة ١٩٥٢(١٧) ، ولكن ثورة ١٩١٩ م، شعراوى للمستتر وينجت Wingate في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ م أنتجت جرت من غير تدبير الوفد ، فقد استولى الشعب بنفسه في المدن والشفور والقرى على زمام الموقف ، وانتقل الأمر إلى اللجان الثورية والجمعيات السرية وغيرها من التنظيمات التي ظهرت أثناء الثورة والتي نشأت تلقائياً وسط المعارك ، ومعنى هذا أن الشعب قد قفز إلى مسرح الحوادث سابقاً قيادته التي كانت يحكم تكوينها من عناصر معتدلة تجرّع من العنف وتؤثر حل القضية المصرية في إطار قانوني داخل مؤتمر الصلح . وفي الحقيقة أن دور الوفد

Chirrol , : Ibid, P. 297.

Holt : Ibid, P. 295.

(١٦)

(١٧)



في التنظيم الثوري سوف يأتي بعد اخماد ثورة مارس وعلى يد لجنة الوفد المركزية التي سوف تتشكل بمناسبة سفر الوفد الى أوروبا .

ولكن يمكن أن نعدد إيجابيات ثورة ١٩١٩ م المتمثلة في اعتراف الحكومة البريطانية في فبراير ١٩٢١ م أن الحماية علاقة غير مرضية ، ثم أعلنت الغاءها في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ م كما اعترفت بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وإن كانت الثورة لم تنجح في اجلاء الاحتلال . كما انتجت الثورة أيضا تقرير النظام الدستوري لحكم مصر ، هذا الى جانب شيوع روح التضحية والفداء والتمسك بالقيم الاجتماعية بين أبناء الشعب المصري الذين استلهموا ما حدث أثناء أحداث الثورة من تضحيات بالروح والمال جاد بها من شارك في الثورة .

وكان المصريون يعلقون الآمال الكبيرة على نقاط الرئيس الأمريكي ويلسون وخاصة ما يتعلق منها بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، ولكن الرئيس ويلسون خيب آمال المصريين بتجاهله الاستماع لمطالب المصريين في مؤتمر الصلح وباعترافه بالحماية البريطانية على مصر في أبريل ١٩١٩ م . وزادت خيبة أمل المصريين في التأييد الأمريكي بعد سفر وفد مصري الى واشنطن خلال شتاء ١٩٢٠/١٩١٩ م وعادوا دون أن يحصلوا على التأييد المنشود وأدركوا أن الرئيس ويلسون والولايات المتحدة قد أدروا ظهورهم لمصر من أجل عدم اغضاب بريطانيا العظمى(١٨) .



#### استقلال مصر

لعل أبرز نتائج ثورة ١٩١٩ م هي أن الحكومة البريطانية أصدرت،  
تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، من جانب واحد بالاعتراف باستقلال مصر بشروط.  
عرفت بالتحفظات الأربعة وهي :

- ١ - ضمان مواصلات الامبراطورية - البريطانية - في مصر \*
- ٢ - الدفاع عن مصر ضد كل أنواع العدوان أو التدخل مباشرة أو غير مباشر \*
- ٣ - حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات \*
- ٤ - السودان \*

وقد كانت التحفظات الأولى والثانية والأخيرة موضع مفاوضات متوالية.  
ومضنية خلال الثلاثين عاما التالية<sup>(١٩)</sup> . لاستكمال استقلال مصر الذي انبنى  
على ما جاء بالتصريح من الغاء للحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات.  
سيادة واعادة وزارة الخارجية وإنشاء برلمان وتأليف حكومة دستورية والغاء  
الأحكام العسكرية<sup>(٢٠)</sup> \*

ورغم ذلك فإن التحفظات الأربعة كان معناها الحقيقي أنه لن يكون هناك  
استقلال بالمعنى الصحيح سواء في الشؤون الداخلية أو الخارجية ، فإن  
التحفظ رقم واحد يعني تبرير وجود جيش احتلال بريطاني بصفة مستمرة  
في مصر وبصفة قانونية ، والتحفظ الثاني يعني حرمان مصر من جيش.  
يدافع عنها بالنص على أن تتولى بريطانيا الدفاع عن مصر فلا حاجة إذن لوجود  
جيش مصري ليتولى هذه المهمة ، بينما يعني التحفظ الثالث التدخل في  
الشؤون الداخلية لمصر المستقلة مما ينقص من هذا الاستقلال ، وأخيرا فإن  
التحفظ الرابع كان يهدف إلى سلخ السودان من مصر وانهاء فكرة وحدة.  
وادي النيل من أذهان كل من المصريين والسودانيين \*

Holt : Ibid, P. 298.

(١٩)

د. عبد العظيم رمضان : الجيش المصري في السياسة من ١٩٤٧ \*

(٢٠)



وليس أدل على تمتع مصر باستقلال منقوص نتيجة لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٣ م من استمرار الأحكام العرفية التي أشرف عليها لمدة سنة ونصف - وهي مدة سريانها بعد صدور التصريح - ضباط بريطانيون ، ولم تلغ إلا بعد أن سنت الحكومة المصرية قانون العفو العام الذي أعفى بموجبه جميع المواطنين من مسئولية أية أعمال قاموا بها أثناء فترة سريان الأحكام العرفية.

كما أن الدستور الذي صدر لصبر المستقلة قد أعطى للملك فؤاد صلاحيات واسعة جدا في الوقت الذي كان فيه الملك صنيعة للانجليز هم الذين اجلسوه على كرسى العرش مما أوجد صراعا بين القصر والزعماء الوطنيين عبر عنه سعد زغلول بقوله : إذا كان من الخطر أن توضع سلطة كبيرة في أيدي الملوك الذين هم بمعزل عن نفوذ أجنبي فالخطر من ذلك أعظم وأشد في بلاد يسود فيها النفوذ الأجنبي ويدعى أن العرش في سلامة بفضل نفوذه (٢١) \* ومن ثم تعاون الملك مع الانجليز وكلاهما يكره الوطنيين وكلاهما يكره فكرة إعطاء الشعب المصري حريته أو حتى إعطاءه حكومة برلمانية .

بعد اقرار الدستور - الذي عرف بدستور عام ١٩٢٣ م - أجريت أول انتخابات لأول برلمان عام ١٩٢٣ م وفاز سعد زغلول وجماعته - التي صارت تعرف بحزب الوفد - بأغلبية ساحقة ، إذ حصل على ٩٠٪ من الأصوات وعلى ١٧٧ مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان وقدرها ٢١٤ مقعدا ، فاضطر الملك فؤاد إلى أن يطلب من سعد زغلول تشكيل الوزارة فكانت أول وزارة وفدية حزبية وطنية مصرية في ظل دستور وبرلمان لصبر المستقلة كان عليها أن تضع برامجها الداخلية والخارجية موضع التنفيذ باعتبارها حكومة الشعب .

كان في مقدمة برامج الحكومة الخارجية فتح باب المفاوضات مع إنجلترا لاستكمال استقلال مصر خاصة حول التخططات التي تضمنها تصريح ٢٨ فبراير ، ومن ثم ذهب سعد زغلول إلى لندن واشترك في مفاوضات مع الانجليز في أواخر عام ١٩٢٤ م عرفت بمفاوضات سعد - مكدونالد ، غير أنه لم يتوصل إلى أي اتفاق وانقطعت المفاوضات إثر اصطدامها بعقبات كثيرة

(٢١) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ج ٢ ص ٨٥٩ .



منها مسألة السودان ، كما أن سعد زغلول رفض بقاء قوات بريطانية في مصر إطلاقاً ، وأن الجنود المصرية تكفى للقيام بحراسة قناة السويس في زمن السلم أما في زمن الحرب فتأتي الجنود البريطانية إلى القناة طبعاً ، ويكون قدومها بصفة حلفاء للتعاون مع الجيش المصري(٢٢) ، وهو ما رفضه البريطانيون .

وفي ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ م اغتسل بعض المصريين السير لي ستاك Lee Stack سردار الجيش المصري وحكام عام السودان ، فانتهز البريطانيون الفرصة ليتخلصوا من حكومة حزب الوفد الوطنية وفي نفس الوقت يتخلصون من الوجود المصري في السودان ، إذ قدم اللورد اللبني Allenby المندوب السامي البريطاني في مصر إنذاراً إلى حكومة سعد زغلول يوم ٢٢ نوفمبر يطالبها بالاعتذار عن الحادث ، ومعاقبة القتلة ، ومنع جميع المظاهرات السياسية ، ودفع تعويض قدره (٦) نصف مليون جنيه ، وسحب الجيش المصري من السودان ، وإزالة جميع القيود على رى الأراضى السودانية التي سبق أن وضعت من أجل توفير المياه لأرض مصر الزراعية وعدم الاعتراض على حماية إنجلترا لكل الأجانب في مصر .

ورغم أن الحكومة المصرية أبدت أسفها وحزنها بعد حادث الاغتسال مباشرة ، ورغم أن الرجلين اللذين يمكن أن يعتبرا مسئولين عن منع الجرائم والاضطرابات وهما مدير الشرطة بالقاهرة ، والمدير العام للإدارة الأوروبية للأمن العام بريطانيين فإنهما لم يعتبرا مسئولين عن الحادث ، إلا أن الحكومة البريطانية كانت مصممة على استغلال الحادث من أجل ضرب بعض المكاسب التي تحققت للشعب المصري ، فلم يقبل اعتذار الحكومة المصرية واستعدادها لدفع التعويض المطلوب وتمهدها بمتابعة القتلة ومحاكمتهم .

ونتيجة للموقف البريطاني اضطر سعد زغلول إلى تقديم استقالة حكومته في ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ م ، وفي نفس الوقت حل الملك فؤاد البرلمان . وبذلك تعطلت الحياة النيابية بعد سقوط وزارة سعد زغلول ولم تستأنف إلا في شهر يونيو ١٩٢٦ م بعد كفاح سياسى شاق وطويل اتلفت فيه قوى البورجوازية ضد القصر(٢٣) . وعندما أجريت انتخابات عام ١٩٢٥ م وحصل

(٢٢) أحمد شفيق : المرجع السابق ، الحولية الثانية ص ١٥٥ .  
(٢٣) د. عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٢٢٠ .



حزب الوفد على أغلبية برلمانية لجأ الملك فؤاد مؤيدا بالإنجليز الى حل البرلمان في نفس يوم انعقاده لأن سعد زغلول انتخب رئيسا له .

وهكذا نجح الإنجليز في طرد سعد زغلول وحزب الوفد من الحكم ووضعوا نهاية للبرلمان بصورة مؤقتة على الأقل ، ثم استولوا على السودان ، وأصبحوا في وضع يمكنهم من خنق مصر عن طريق سيطرتهم على منابع النيل. وأيدوا الملك فؤاد في أن يحكم البلاد حكما أوتوقراطيا متجديا بذلك نصوص الدستور ، ومن ثم استمر الكفاح في مصر بزعامه حزب الأغلبية من جهة وبين الملك فؤاد والمندوب السامي البريطاني من جهة أخرى الى أن توفي سعد زغلول في ٢٣ أغسطس عام ١٩٢٧ م ، ثم في عهد مصطفى النحاس وإن تخلل الكفاح فترات من المهادنة تم فيها تفاوض بين مصر وإنجلترا .

تعاقبت على حكم مصر وزارات - بعد وزارة سعد زغلول التي استقالت عام ١٩٢٤ - أقل ما يمكن أن توصف به أنها متخاذلة أمام الموقف البريطاني، فمن وزارة زيور باشا الى وزارة ثروت باشا . وتنضج المواقف المتخاذلة في المفاوضات بين مصر وإنجلترا ، فالدارمي لطبيعة المفاوضات بين عبد الحالق ثروت وبين السير أوستن تشمبرلين Austin Chamberlain التي دارت بين الطرفين في لندن في الفترة من شهر يوليو الى شهر نوفمبر عام ١٩٢٧ م يدرك أنه بينما كان البريطانيون يتحدثون من منطق وجسود مصالح قوية لهم في مصر لا يسع أية حكومة بريطانية اغفالها أو النهاون في صيانتها ولو استدعى الأمر استخدام القوة تجسد ثروت باشا يعتبر أن الوصول الى اتفاق بين مصر وبريطانيا تعترضه أزمة ثقة بين الطرفين ولا بأس من الاستجابة لبعض المطالب البريطانية وهو ما رفضه الزعماء الوطنيين الآخرون مثل مصطفى النحاس ومحمد محمود وعبدل يكن وغيرهم ، كما رفضه مجلس الوزراء المصري يوم ٤ مارس ١٩٢٨ م مما دفع بثروت الى تقديم استقالة حكومته الى الملك في نفس اليوم وقبلها الملك بعد حوالي عشرة أيام ( ١٦ مارس ) .

وكان مشروع المعاهدة التي نتجت عن مفاوضات « ثروت - تشمبرلين » والذي رفضه مجلس الوزراء المصري مجحفا بمصر إذ نص على تحالف بين مصر وبريطانيا يمنع مصر من معارضة السياسة البريطانية في السدول الأجنبية ، وأن تساعد إنجلترا مصر في الدفاع عن الأراضي المصرية ضد أي اعتداء خارجي ، وأن تتعهد الحكومة المصرية بأن يكون تدريب الجيش المصري على يد بريطانيين وعلى النمط البريطاني ، وأن تضع مصر أراضيها وامكانياتها



تحت تصرف بريطانيا في حالة دخول الأخيرة حرباً أو تهديد بحرب ، وأن تبقى بريطانيا قوات عسكرية في الأرض المصرية لأجل غير محدد لضمان حماية مواصلات الإمبراطورية ، وأن يكون للموظفين البريطانيين الأولوية للعمل في دوائر الحكومة المصرية ، وأن تعين الحكومة البريطانية بالتشاور مع الحكومة البريطانية مستشاراً مالياً ومستشاراً قضائياً لهما سلطات واسعة ، وألا تنقص الحكومة المصرية من عدد الموظفين الإنجليز العاملين في وظائف الأمن العام ، وأن تسعى بريطانيا لدى الدول الأوروبية لتعديل نظام الامتيازات الأجنبية ، في مصر ، وأن يمثل بريطانيا في مصر سفير له حق التقدم على غيره من سفراء الدول الأخرى .

كان هذا هو المشروع الذي جملة ثروت باشا من لندن إلى مصر ورفضه مجلس الوزراء ، وهو إلى جانب اغفال موضوع السودان اغفالا تاماً فإنه يجعل احتلال إنجلترا لمصر احتلالاً شرعياً ولا يتفق مع استقلال مصر وسيادتها ، ومن ثم رفض المشروع من جانب الزعماء ، وأبلغ الرفض إلى الجانب البريطاني يوم ٤ مارس ١٩٢٨ م وهو نفس اليوم الذي رفضه فيه مجلس الوزراء المصري .

وعندما ألف مصطفى النحاس باشا أول وزارة له في ١٧ مارس ١٩٢٨ م وكانت وزارة ائتلافية من الوند وحزب الأحرار الدستوريين ، ساعدت السياسة البريطانية على انهيار الائتلاف الوزاري لينشغل المصريون بالصراع الحزبي حول الزعامة والحكم عن المطالبة بانتهاء الاحتلال البريطاني لمصر وعودة وحدة السودان مع مصر ، وعلى هذا تصدع الائتلاف وانهار ، وكانت تلك هي التعللة التي تذرع بها الملك فؤاد لإقالة النحاس باشا في ٢٥ يونيو ١٩٢٨ م ، وتألقت وزارة محمد محمود باشا - وكيل حزب الأحرار الدستوريين - في نفس يوم إقالة مصطفى النحاس لتعطل الحياة الدستورية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وعلى يد هذه الوزارة جرى الدور التالي من أدوار المفاوضات (٢٤) .

جرت المفاوضات والتي عرفت بمفاوضات « محمد محمود - هندرسون » في ظل تغييرات في كل من مصر وبريطانيا ، ففي مصر تتولى الحكم وزارة لا تتمتع بأغلبية شعبية وتعطل الحياة النيابية لتبدأ ما عرف بسياسة اليد

(٢٤) د. عيد الطيحي رمضان : المرجع السابق ص ٢٦٧ .



الحديدية ، بينما تغير الحكم في بريطانيا من حزب المحافظين الى حزب العمال الذي كان أكثر حماسا لتسوية المسألة المصرية ، ومن ثم بدأت حكومة العمال بأقالة اللورد جيسورج لويد George Loyed المندوب السامي البريطاني المسئول عن انهيار الائتلاف الحكومي ، والسند الأكبر لمحمد محمود .

جرت المفاوضات بين محمد محمود رئيس الوزراء المصري والمستر آرثر هندرسون Arthur Hinderson وزير الخارجية البريطانية في لندن في صيف عام ١٩٢٩ م ، وانتهت بمشروع أعلن في ٣ أغسطس ، وهو ان يكن أقل قيودا من مشروع السير أوستن تشمبرلين الا أنه حوى الركنين اللذين يهدمان الاستقلال الحقيقي ، وهما بقاء القوات البريطانية في مصر ، وبقياء السودان منفصلا عنها فعلا باقرار الحكم الثنائي في ربيع (٢٥) . وكل ما قدمه أنه حدد مكان القوات البريطانية في منطقة قناة السويس ، وتنازلت إنجلترا فيه لمصر عن مطلبها بمسئوليتها عن حماية الأجانب الى جانب الاعتراف لمصر بحماية الأقليات .

وعندما تألفت وزارة برلمانية برئاسة النحاس باشا في أول يناير ١٩٣٠ م ، حصل النحاس على تفويض من مجلس الشيوخ والنواب في ٦ فبراير على التفاوض مع الحكومة البريطانية للوصول الى « اتفاق شريف » ، وبدأت المفاوضات فعلا والتي عرفت باسم « مفاوضات النحاس - هندرسون » في لندن يوم ٣١ مارس وقطعت يوم ٨ مايو لعدم الاتفاق على المادة الخاصة بالسودان ، الى جانب اصرار النحاس على أن ينص الاتفاق على تحديد أمد بقاء القوات البريطانية في مصر ، وتحديد الضمانات الكفيلة بجلاء تلك القوات في نهاية المدة المحددة ، وأن ينص على اعتبار قناة السويس شريان حيوى لمصر يحميها الدفاع عنه ، وفي ذلك ما يعطى للجيش المصرى وحدة حق الدفاع عن القناة دون مشاركة القوات البريطانية ، التي يجب أن يكون لها موقع واحد في منطقة قناة السويس ، وأن ينص الاتفاق أيضا على عودة الجيش المصرى الى السودان ، وهذه العودة جزء من خطة لحل المسألة السودانية .

أعقب قطع المفاوضات بين مصر وإنجلترا تأمر ضد وزارة النحاس اضطره الى تقديم استقالة حكومته في ١٧ يونيو ١٩٣٠ م ، وتشكيل وزارة جديدة في ٢٠ يونيو برئاسة اسماعيل صدقي الذي أسقط دستور عام ١٩٢٣ م ووضع مكانه دستورا جديدا يعطى للملك فؤاد مزيدا من السلطات ،

(٢٥) عبد الرحمن الرافى : في أعقاب الثورة المصرية ج ٢ ص ٩٧ .



وأسس حزبا جديدا باسم « حزب الشعب » برئاسة اسماعيل صدقي نفسه. واستمر يحكم بالحديد والنار في مواجهة غضبة شعبية متكررة وموقف موحد من الزعماء الوطنيين من حزب الوفد والأحرار الدستوريين ، ومن بعض أمراء الأسرة المالكة حتى اضطر اسماعيل صدقي الى الاستقالة يوم ٢١ سبتمبر ١٩٣٧ م أعقبتها وزارة ألفها عبد الفتاح يحيى باشا في ٢٧ سبتمبر التي ما لبثت أن استقالت في ٦ نوفمبر ١٩٣٤ لتعقبها وزارة برئاسة محمد توفيق نسيم باشا في ١٥ نوفمبر .

قام نسيم باشا بإلغاء دستور عام ١٩٣٠ م وإعادة دستور عام ١٩٢٣ م ، وعندما صرح وزير الخارجية البريطانية بمعارضته لعودة دستور ١٩٢٣ م قامت المظاهرات الدامية في أنحاء من البلاد سواء في القاهرة أو غيرها من المدن المصرية ، أنتجت اثلافا بين الأحزاب تقدمت بمطالب ومذكرات الى الملك فؤاد لإعادة دستور ١٩٢٣ م وقد أصدر مرسوما بذلك في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ م ، والى المندوب السامي البريطاني ليرفع مطلب الائتلاف الى الحكومة البريطانية لفتح باب المفاوضات بين إنجلترا ومصر التي يمثلها زعماء الائتلاف .

وقد ساعد على قوة الموقف المصري ما صرح به رئيس حزب الوفد المصري مصطفى النحاس باشا في خطبة له بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٣٥ م جاء فيها : أنه لن يكون ثمة أى تعاون مع إنجلترا الا برغبة المصريين ، وأن مصر لن تدخل أى حرب قادمة الا على أساس التعاون بين الأنداد(٢٦) .

وسقطت وزارة محمد توفيق نسيم في ٢٢ يناير ١٩٣٦ م ، وتشكلت وزارة محابدة برئاسة علي ماهر باشا رئيس الديوان الملكي في ٣٠ يناير ١٩٣٦ م ، وأصدر الملك فؤاد مرسوما بتشكيل وفد لمفاوضة الانجليز في ١٣ فبراير برئاسة مصطفى النحاس ومعه أعضاء من حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد والمستقلين ، ولكن الملك فؤاد مات في ٢٨ أبريل عام ١٩٣٦ م ونودي بابنه فاروق ملكا على مصر في نفس اليوم .

---

(٢٦) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية البريطانية ( ١٩٣٦ - ١٩٥٦ م )



#### معاهدة ١٩٣٦ م

استمتع وفاة الملك فؤاد في ٢٨ أبريل ١٩٣٦ م النادرة بابنه فاروق ملكا مع تعيين مجلس وصاية نظرا لصغر سنه ، ومن ثم سارت الأمور في مصر بالتوالي : إجراء الانتخابات لمجلس النواب والشيخ في اللفة من ٢ الى ٧ مايو في ظل وزارة على ماهر المحايمة ، واجتمع البرلمان في ٨ مايو ليستمع الى بيان الحكومة بوفاة الملك فؤاد وارتقاء فاروق عرش مصر ، وتم تعيين مجلس الوصاية على العرش ، وفي يوم ٩ مايو قدم على ماهر استقالة الوزارة الى مجلس الوصايا ليتولى مصطفى النحاس تشكيل الوزارة باعتباره فوز حزب الوفد بأغلبية كبيرة في انتخابات البرلمان ، وفي عهد هذه الوزارة عقدت معاهدة ١٩٣٦ م .

بدأت المفاوضات لعقد اتفاق بين مصر وانجلترا في القاهرة والاسكندرية وتم التوقيع على المعاهدة في لندن ، وكان يمثل مصر هيئة المفاوضات المشكلة في عهد الملك فؤاد برئاسة النحاس باشا واشترك الأحزاب الأخرى بممثلين عنها ما عدا الحزب الوطني الذي كان يتمسك بعبارة « لا مفاوضة الا بعهد الجلاء » وعن الجانب البريطاني السير مايلز لاميسون المندوب السامي البريطاني في مصر ، واستغرقت الفترة من ٢ مارس حتى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ م ، ولما كان للمعاهدة تأثيرها الكبير على ما تلاها من أحداث مرت على مصر حتى تم جلاء الانجليز على مصر ، فاننا سنناقشها ونناقش نتائجها .

كان أهم ما نصت عليه المعاهدة هو النص على التحالف بين الدولتين الصديقتين مع ما يتطلبه ويعنيه التحالف في وقت السلم والحرب ، كما نصت على جلاء القوات البريطانية من المدن المصرية وتمركزها في منطقة قناة السويس ، وأن يصير عددها عشرة آلاف جندي و ٤٠٠ طيار الى جانب ٤ آلاف موظف مدني ، وأن تقوم مصر ببناء المعسكرات اللازمة لهذه القوات في منطقة قناة السويس وتبني الطرق التي تربط المنطقة فيما بين مدنها وفيما بينها وكل من القاهرة والاسكندرية ، وأن تبقى القوات البريطانية المراقبة بمدينة الاسكندرية لمدة ثماني سنوات من تاريخ عقد المعاهدة ثم تنتقل الى منطقة القناة حتى تستكمل مصر بناء الطرق والمعسكرات المشار اليها ، وأن يكون للطائرات البريطانية حق التحليق في الأجواء المصرية دون قيود ، وأن يكون للطائرات المصرية نفس الحق في الأجواء البريطانية ، وأن تلتزم الحكومة



المصرية في وقت الحرب أو في حالة قيام خطر دولي مفاجئ، بتقديم جميع التسهيلات البرية والبحرية والجوية للقوات البريطانية ، وبعد عشرين سنة من المعاهدة من بدء تنفيذ المعاهدة تتشاور الحكومتان حول جلاء القوات البريطانية عن الأرض المصرية جلاء كاملا في ضوء قدرة الجيش المصري على حماية قناة السويس عوضا عن القوات البريطانية ، وفي نفس الوقت فيبعد عشرين سنة أو على الأقل عشر سنوات يمكن للطرفين إعادة النظر في نصوص المعاهدة فإذا اختلفا لجأ إلى عصبة الأمم ، والنص على استمرار السيادة المصرية على السودان مع استمرار إدارة السودان على النحو الذي حددته اتفاقيتي الحكم الثنائي مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل تلك الاتفاقيتين ، وأخيرا اقرار حق مصر في المطالبة بالغاء الامتيازات الأجنبية .

ويمكن القول أن معاهدة ١٩٣٦ م كانت وليدة اصطناع القوة بحكم أن إنجلترا بسبب وجود قواتها العسكرية في الشرق الأوسط ، كانت تستطيع مواصلة احتلال مصر والسودان سواء رضي المصريون بذلك أم كرهوا ، كما كانت تستطيع الدفاع عن مصر ، سواء اشتركت مصر في هذا الدفاع أم لم تشترك(٢٧) .

ومع ذلك فيمكن حساب إيجابيات تلك المعاهدة من أنها أكدت المطالب المصرية بالتخلص من سيطرة وتدخل المولفين الانجليز في شئون الجيش والبوليس المصري ، ومن إدارة الأمن العام ، وأن مسئولية حماية أرواح وممتلكات الأجانب تقع على عاتق الحكومة المصرية وحدها دون سواها ، واعترفت بريطانيا بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة وأصبح المندوب السامي مقيما(٢٨) .

كما أكدت المعاهدة على ضرورة الغاء الامتيازات الأجنبية دون تأخير وإقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر ، وفي أثناء تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن للمحاكم القنصلية فضلا عن اختصاصها القضائي الحالي ، وفي فترة الانتقال لا يكون للمحاكم

(٢٧) د- أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ١٦ .

(٢٨) أنطوني ناتنج تعريب د- راشد الراوى : العرب انتصاراتهم وأمجاد الإسلام ص ٥١٤ .



المختلطة أى اختصاص تشريعى ولا أن تتعرض لمشروعية القوانين ، وتقتصر مهمتها على تطبيق القوانين المصرية التى تسن أو تعدل لتكون سارية عسى الجميع من مصريين وأجانب . وفى نهاية مدة الانتقال تكون الحكومة المصرية حرة فى الاستغناء عن المحاكم المختلطة ، ويحدد فترة الانتقال المؤتمر الذى يعقد للنظر فى إلغاء نظام الامتيازات بأسره(٢٩) . فإذا تعذر الاتفاق بين مصر والدول صاحبة الامتيازات احتفظت مصر بحقوقها كاملة ازاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة .

وشعورا من مصر بأن الامتيازات الأجنبية أغللا فى عنقها تهدد سيادتها وسلطانها فى التشريع والقضاء والمالية والادارة والأمن العام(٣٠) ، وتنفيذا لمعاهدة عام ١٩٣٦ م دعت الحكومة المصرية الى عقد مؤتمر دولى فى مونترو بسويسرا يحضره ممثلو حكومات الدول صاحبة الامتيازات فى مصر ، وقد عقد المؤتمر فى ١٢ أبريل ١٩٣٧ م وأصدر قراراته فى ٨ مايو من نفس العام، وكان على رأس وفد مصر مصطفى النحاس باشا ، وحضره مندوبون عن حكومات : اتحاد جنوب أفريقيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واستراليا ، وبلجيكا ، وبريطانيا العظمى ، وأيرلندا الشمالية ، والدانمرك ، ومصر ، وأسبانيا ، وفرنسا ، واليونان ، والهند ، ودولة أيرلندا الحرة ، وإيطاليا ، والنرويج ، وزيبلنده الجديدة ، وهولنده ، والبرتغال ، والنمويده .

ويتضح من عدد الدول المدى الذى وصلت اليه الامتيازات الأجنبية فى الاساءة للمصالح المصرية ، وكان أهم ما توصل اليه مؤتمر مونترو موافقة جميع الدول المشاركة على إلغاء الامتيازات فى مصر إلغاء تاما ، وأن يخضع جميع الأجانب للقوانين المصرية دون تمييز ، وأن تظل محكمة الاستئناف المختلطة وغيرها من المحاكم المختلطة الأقل درجة قائمة فى فترة انتقال تنتهى فى ١٤ أكتوبر ١٩٤٩ ، ولا يجوز لهذه المحاكم ابتداء من ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ قبول أى دعوى مدنية أو تجارية أو جنائية أو متعلقة بالأحوال الشخصية ، ولكل دولة من الدول المتعاقدة ولها محاكم قنصلية فى مصر أن تحتفظ بها لفصل فى الأحوال الشخصية لرعاياها حتى نهاية فترة الانتقال فتلغى المحاكم القنصلية وتؤول اختصاصاتها واختصاصات المحاكم المختلطة الى المحاكم الوطنية .

(٢٩) شفيق غريبال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .  
(٣٠) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ٣ ص ٢٧ .



ومما يدل على أهمية مسألة الامتيازات الأجنبية ومعالجة معاهدة ١٩٣٦ لها أنه بعد أن توصل الطرفان المتفاوضان المصري والبريطاني إلى مشروع اتفاقية عام ١٩٣٦ م علق محمد محمود باشا - عضو هيئة التفاوض عن حزب الأحرار الدستوريين - موافقته على المعاهدة على « كسبنا مسألة الامتيازات وحصولنا على ما نريده منها ، وما هو ذا قد وافق على المعاهدة مما يدل على أن مكسبنا في هذه النقطة بالذات كان لا يستهان به » (٣١) .

وقد أعقب نجاح مصر في مؤتمر مونترلو دخول مصر في عصبة الأمم ، إذ اجتمعت الجمعية العامة لعصبة الأمم يوم ٢٦ مايو ١٩٣٧ م في « جنيف » ووافقت بإجماع الآراء على قبول مصر في العصبة (٣٢) ، واستطاعت مصر عقد اتفاق مع شركة قناة السويس صار لمصر بمقتضاه عضوين في مجلس إدارة الشركة ، وأن تدفع الشركة سنويا لمصر ٣٠٠ ألف جنيه وأن ترتفع نسبة الموظفين المصريين العاملين في الشركة إلى ٣٣٪ وأن تتكفل الشركة ببناء الطريق العسكري بين بور سعيد والسويس .

وفي ٢٩ يوليو ١٩٣٧ تولى الملك فاروق سلطته الدستورية ، وبعد يومين استقالت وزارة النحاس باشا حسب العرف الدستوري وعهد إليه الملك بتشكيل الوزارة الجديدة فتم ذلك في ٣ أغسطس ، وفي عهد هذه الوزارة أخرج عن الضابط الوطني السوداني على عبد اللطيف ، واحتفل في ١٥ أكتوبر بدار محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية بيده فترة الانتقال للنظام القضائي المختلط تنفيذا لاتفاقية مونترلو ، وعادت أورطة مصرية إلى السودان في شهر ديسمبر من نفس العام . وفي الثلاثين من هذا الشهر أقيمت وزارة النحاس بدعوى أن الشعب لم يعد يؤيدها ، وتشكلت وزارة جديدة في نفس اليوم يرأسها محمد محمود استمرت حتى أغسطس ١٩٣٩ م .

وفي عهد هذه الوزارة التي خفقت الحريات وتدخلت في الانتخابات ، اتخذت بعض الاجراءات ذات الصلة الدولية منها إلغاء مجلس الصحة البحرية في معاهدة ٣١ أكتوبر ١٩٣٨ م بباريس حيث كان هذا المجلس عبارة عن هيئة دولية يعمل فيه أطباء وموظفون أغلبيهم أجانب من أجل مراقبة الشئون.

---

(٣١) جاء ذلك في البيان الذي ألقاه الدكتور أحمد ماهر عند ختام مناقشته هذه في مجلس النواب . غريبال : المرجع السابق ص ٢٨٩ .  
(٣٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ٣٩ .



الصحية في المواني والحدود ، والغاء هذا المجلس ونقل اختصاصاته الى وزارة  
الصحة المصرية فيه كسب كبير لمصر .

كما أنه في عهد هذه الوزارة قامت بريطانيا بالتفاوض نيابة عن مصر  
مع إيطاليا في مسألة الحدود بين السودان والمستعمرات الإيطالية بشرق  
أفريقيا ، وقد توصل المتفاوضون الى اتفاق عقد في مدينة روما في ١٦ أبريل  
١٩٣٨ م شارك فيه الوزير المؤوض المصرى في روما ، ونتج عنه تأكيد الوجود  
البريطاني في السودان بصفة رسمية ودولية مع اعتراف مصر باقتسام شرق  
أفريقيا بين إنجلترا وإيطاليا وغيرها .

انتهى عهد وزارة محمد محمود بالاستقالة في أغسطس ١٩٣٩ م  
واعتقبتها وزارة شكلها على ماهر باشا رئيس الديوان الملكي التي بقيت في  
الحكم حتى يونيو ١٩٤٠ م ، وفي عهدها اشتعلت نيران الحرب العالمية الثانية ،  
فماذا كان موقف مصر ؟

نفذت الحكومة ما طلبته منها بريطانيا بموجب معاهدة ١٩٣٦ م فأعلنت  
الأحكام العرفية ووضعت الرقابة على المطبوعات ، وقطعت العلاقات السياسية  
والاقتصادية مع ألمانيا ، واتخذت من الاجراءات ما تتطلبه من مراسيم قوانين  
تتفق مع حالة الحرب ، وزار على ماهر السودان في فبراير ١٩٤٠ م زيارة كان  
لها وقع طيب لدى السودانيين ولم ترتب لها السلطات البريطانية .

وفي أول ابريل ١٩٤٠ م قدم مصطفى النحاس باشا رئيس حزب الوفد  
مذكرة الى السفير البريطاني السير مايلز لامبسون ( الذي عرف عام ١٩٤٣  
باسم لورد كيلرن ) ليتولى ابلاغها الى الحكومة البريطانية ، وكان أهم ما جاء  
بهذه المذكرة - التي وجدت اغتباطا كبيرا لدى المصريين - أن تتعهد بريطانيا  
من الآن - ١٩٤٠ - بأن تجلو قواتها بالكامل عن الأرض المصرية عندما تنتهى  
معارك الحرب العالمية الثانية ، وأن تعترف بريطانيا بحق مصر في المشاركة  
الفعالية في مفاوضات الصلح بين المتحاربين لضمان مصالحها ، وأن تفتح  
المفاوضات بين مصر وإنجلترا بعد الصلح الدولى للاعتراف بحقوق مصر الكاملة  
في السودان لصالح وحدة وادى النيل ، هذا الى جانب النص على الغاء الأحكام  
العرفية ، ورفع القيود المفروضة على تصدير القطن المصرى للدول المحايدة .

والقيمة الأساسية لهذه المذكرة بخلاف ما نصت عليه من إيجابيات ،  
هو أنها صدرت من الزعيم الذى وقع على معاهدة ١٣٩٦ أى قبل أربع سنوات



من تقديم المذكرة ، ورغم أنه لم يكن يتوقع استجابة مشجعة من بريطانيا، بسبب الحرب وبسبب أن مداد المعاهدة لم يجف بعد ، إلا أن المذكرة أحدثت تأثيرا كبيرا على الروح الوطنية المصرية بنفس القدر الذي أحدثت فيه استياء وسخطا من جانب الحكومة البريطانية .

وبناء على هذا اعتقل بعض المصريين ممن لهم نشاط داخلي قد يعرقل مجهود الانجليز الحربي ، وخصص للمعتقلين معتقلان أحدهما بالريثون والآخر بالمنيا ، وكانت الحكومة المصرية بطبيعة الحال بناء على توجيهات من السفارة الانجليزية(٣٣) قد قامت بهذه الاعتقالات .

وعندما أعلنت إيطاليا الحرب على إنجلترا وفرنسا في ١٠ يونيو ١٩٤٠ م اتخذت مصر منها نفس الموقف الذي اتخذته من ألمانيا ، إلا أن الحكومة البريطانية وجهت لوما شديدا لوزارة على ماهر متهمة إياها بالميل نحو إيطاليا فما كان من على ماهر إلا أن استقال في ٢٢ يونيو ، وقبلها الملك فاروق يوم ٢٧ يونيو وعهد إلى حسن صبري تأليف الوزارة الجديدة في نفس اليوم فأعلن تشكيلها في اليوم التالي ، وفي عهد هذه الوزارة ألقي صندوق الدين العمومي في ١٧ يوليو بعد مفاوضات استمرت من عام ١٩٣٧ م حتى صدر الاتفاق بالغائه في ١٧ يوليو ١٩٤٠ بين مصر وكسل من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا ، وفي عهد هذه الوزارة كذلك صدر القانون القاضي بحد امتياز البنك الأهلي ( الانجليزي أصلا وتكونا ) أربعين سنة أخرى ، وكان ينتهي أجله سنة ١٩٤٨ م ، وهو الامتياز الذي يتحول هذا البنك حق إصدار أوراق النقد المصرية ( البنكنوت ) ويجعل اقتصاديات البلاد إلى حد كبير رهن ما يصدره من هذه الأوراق لأنه بمثابة بنك الدولة(٣٤) .

وفي ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ توفي حسن صبري لتخلفه وزارة حسين سرى إلى شهر فبراير ١٩٤٢ م ، وخلال حكم هذه الوزارة تعرضت مصر للغارات الجوية على الاسكندرية والقاهرة وتعرضت وزارة حسين سرى لأزمات ومؤامرات وضغوط من الانجليز مما دفعه إلى تقديم استقالة حكومته في ٢ فبراير ١٩٤٢ م .

وأعقب استقالة وزارة حسين سرى أن طلب الانجليز أن تحكم مصر

(٣٣) غاصم المسوقي : مصر في الحرب العالمية الثانية ص ٦٠ .

(٣٤) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ٩٠ .



«وزارة ذات تأييد شعبي ، ومن هنا طلبوا من الملك تحت تهديد الدبابات تكليف النحاس بتشكيل الوزارة ، الذي قبل على أساس حزبي لا ائتلاف أحزاب ، وفي ٥ فبراير بعث النحاس برسالة الى السفير البريطاني أوضح فيها أنه قبل مهمة تشكيل الوزارة على أساس عدم تدخل من جانب بريطانيا . في شئون مصر الداخلية وبخاصة في تأليف الوزارة أو تغييرها ، وطلب منه تأييد هذا الكلام ، فرد عليه السفير مؤيدا رسالة النحاس » .

وأهمية حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ م يأتي من كون بريطانيا قد ساءها ظهور علامات سرور وإنهاج بين الرأي العام المصري لكل انتصار يحزره روميل في الصحراء الغربية المصرية ضد قوات الحلفاء ، ومعنى ذلك أن يحدث في مصر ما حدث في العراق أثناء ثورة رشيد عالي الكيلاني وموقف الشعب العراقي المعادي للانجليز . وكانت لحادث ٤ فبراير في مصر وحسرة رشيد عالي في العراق دلالات عميقة بالنسبة الى المستقبل ، كان من رأى الانجليز أن مصر والعراق دولتان متحالفتان مع انجلترا ضد دولتي المحور وأن القوات البريطانية التي أسقطت حكم رشيد عالي وأرغمت ملك مصر على قبول النحاس باشا رئيسا للوزارة قد ساندت مؤيديها ضد معارضيه مستهدفة على حد قولها صالحي العرب والمصريين والانجليز على قدم المساواة(٣٥) .

وقد ساهمت مصر في معارك الحرب العالمية الثانية مساهمات كبيرة سواء بالتسهيلات التي أعطتها للحلفاء في أراضيها ومياهاها ، أو التمدين الذي قدمته لجيوش الحلفاء أو القوات المصرية التي شاركت في الدفاع عن مصر وحراسة الموانئ والمطارات وغير ذلك ، مما حدا بالمصريين وخاصة جبهة المعارضة المصرية الى تقديم مذكرة لأقطاب الحلفاء وعلى رأسهم الرئيس الأمريكي روزفلت والسترون ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا آنسأ اجتماعهم بفندق ميناء هاوس بالقاهرة في نوفمبر ١٩٤٣ م ، تضمنت جلاء كامل للقوات الأجنبية عن الأرض المصرية والاعتراف بوحدة وادي النيل وسيادة مصر وحدها على قناة السويس ، وأن تشارك مصر في مؤتمر الصنح القادم على قدم المساواة .

وفي ٨ أكتوبر ١٩٤٤ أقال الملك وزارة النحاس وكلف أحمد ماهر بتشكيل وزارة جديدة استمرت حتى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ م حين اغتيل أحمد

(٣٥) د . أحمد عبد الرحمن مصطفى : المرجع السابق ص ٤٦ - ٤٧ .



«ماهر» ، فتشكلت وزارة أخرى برئاسة النقراشي باشا في نفس اليوم ، وبعد يومين أعلنت مصر الحرب على ألمانيا واليابان . وكان الملك فاروق قد التقى مع الرئيس الأمريكي روزفلت والمستتر ونستون تشرشل في البحيرات المرة في ١٤ فبراير .

وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية تطلعت مصر الى تحقيق امانها التي طالما طالبت بها خاصة وأن مصر ساهمت بكل ما تملك الى جانب الحلفاء في الحرب ، كما أن الحكومة المصرية أعلنت في نوفمبر ١٩٤٣ م انضمامها الى مبادئ ميثاق الأطلسي(٣٦) ورحبت كل من الولايات المتحدة وانجلترا بهذا الانضمام ، ودعت مصر الى مؤتمر سان فرانسيسكو ، وشاركت مصر في الاجتماعات التي استمرت من ٢٥ أبريل الى ٢٦ يونيو ١٩٤٥ حيث أعلن ميثاق هيئة الأمم المتحدة ووقعته ٥٣ دولة من بينها مصر . ولكن الشعب المصري ما زال ينتظر جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر ، فهل ستجلبو بريطانيا لمجرد أن تتقدم الحكومة المصرية بطلبات ومذكرات للحكومة البريطانية أو لمجرد قيام المظاهرات ضد انجلترا في شوارع القاهرة وغیرها من مدن مصر ؟

---

(٣٦) نصت مبادئ ميثاق الأطلسي على عدم سعي كل من الولايات المتحدة وبريطانيا لتوسيع اقاليم ، ولا يحدث تغير في الأراضي على حساب الشعوب ، واحترام حق كل شعب في اختيار شكل حكومه ، وضمان حرية الاتجار وعقد الاتفاقات التجارية ، وسيادة السلام في العالم ، وتبني استخدام القوة ، واستعادة الشعوب المنهورة لحقوقها وحكوماتها المحلية .



### جـ ١٠٠ : الانجليز

لم تكن المطالبة بجلاء القوات البريطانية عن أرض مصر بعد انتهاء معارك الحرب العالمية الثانية بجديدة على الشعب المصرى الذى ما فتئ منذ وقسح الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ م على الأرض المصرية يكافح بشتى أنواع الكفاح وبالقدر الذى يسعه أن يقوم به من أجل اجلاء الانجليز عن أرض مصر ، ولكن الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية تميزت بعدة أمور جعلت اصرار المصريين أكثر عنادا لنيل مطالبهم ، لعل أهم هذه الأمور زيادة الوعي فى مصر ، والاستياء مما فعله الانجليز بمصر خاصة أثناء الحرب ، والتضحيات الكثيرة التى تحملها الشعب المصرى أثناء الحرب ، هذا الى جانب اعلان ميثاق الأطلسي وميثاق هيئة الأمم المتحدة وهى تنص على حق الشعوب فى السيطرة على مقدراتها دون تدخل خارجي .

لم يكن غريبا إذن أن يصدر قرار من مجلس وزراء مصر بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٤٥ م يطالب بريطانيا بسحب قواتها من الأرض المصرية والسودانية وتحقيق وحدة وادى النيل ، وعندما ردت بريطانيا بمذكرة اشتم منها الشعب المصرى اصرارها على التسوية فى الجلاء بدعوى التمسك بمبادئ معاهدة ١٩٣٦ م . قامت المظاهرات الصاخبة وجرت أحداث دامية فى الشوارع المصرى ضد السياسة البريطانية كان منها ما عرف بعادث كوبرى عباس الذى تمثل فى اصطدام مظاهرة قام بها طلاب الجامعة المصرية ( جامعة فؤاد ) بقوات البوليس عند الكوبرى الموصل بين الجيزة والقاهرة يوم ٩ فبراير ١٩٤٦ م ، ومظاهرة اليوم التالى استتارا لما وقع فى اليوم السابق الى جانب المظاهرات التى عمت مدن مصر الأخرى كالاسكندرية والزقازيق والمنصورة وأسيوط وغيرها وتصدى لها البوليس بقوة .

ونتيجة للسخط الذى عم الشعب المصرى من تصرف البوليس ضد المظاهرين قدم محمود فهمى النقراشى باشا استقالة وزارته ، ولكن المظاهرات وتشكلت وزارة جديدة برئاسة اسماعيل صدقي بعد يومين ، ولكن المظاهرات الشعبية استمرت مطالبة بالجلاء ووحدة وادى النيل ، وكان أشدها مظاهرة يوم ٢١ فبراير التى واجهتها سيارات بريطانية مسلحة فسقط شهيد وجرحى كثيرين سواء فى القاهرة أو المدن الأخرى ، كان من نتائجها وقف مجلسى



البرلمان جلستهما يوم ٢٥ فبراير حدادا على أرواح الشهداء ، وعلان الإضراب العام بين صفوف الشعب بمختلف طوائفه وحرقة يوم ٤ مارس ، كما كان من نتائج تلك الأحداث سحب اللورد كيلرن السفير البريطاني وتعيين السير رونالد كامبل Ronald Campell محله في نفس هذه الأيام الدامية .

حاول اسماعيل صدقي التفاوض مع بريطانيا لتحقيق المطالب الوطنية، ومن ثم ترأس وفدا للمفاوضات ، بينما ترأس اللورد ستانجات Stansgate الوفد البريطاني ، ومن ثم بدأت المفاوضات في مصر في النصف الثاني من شهر إبريل ١٩٤٦ م ولكنها تعثرت ، وفي أثنائها لجأت بريطانيا إلى إجراء لتهدة خواطر المصريين فأجلت حاميتهما من القلعة ( قلعة صلاح الدين ) من القاهرة وأنزلت عليها ، ورفع الملك العلم المصري يوم ٩ يوليو ١٩٤٦ م .

سافر وفد المفاوضات المصري إلى لندن في ١٧ أكتوبر لاستئناف المفاوضات هناك مع المستر بيغن وزير الخارجية ، وبعد أسبوع توصل الطرفان إلى ما عرف باسم « معاهدة صدقي - بيغن Pevin » ، التي احتوت على نصوص رفضها الشعب المصري بسبب إصرار بريطانيا على عودة قواتها بعد الجلاء واشراك مصر في عمليات عسكرية لا ناقة لها فيها ولا جمل ، وأن الجلاء التام عن مصر سيتم خلال ثلاث سنوات تنتهي في أول سبتمبر ١٩٤٩ م . وأن المسألة السودانية تخضع لمفاوضات تجري بقصد تحديد نظام الحكم في السودان في نطاق مصالح السودانييين على أساس وحدة وادي النيل تحت تاج مصر ، ولم يرش هذا النص كذلك الشعور الوطني في كسل من مصر والسودان ، خاصة أن النوايا البريطانية ظهرت في تعقيب المسئولين البريطانيين على حديث اسماعيل صدقي لوكالة رويتر في ٢٦ أكتوبر ١٩٤٦ بعد عودته من لندن والذي قال فيه : لقد صرحت في الشهر الماضي أنني مناجي بالسودان إلى مصر ، واليوم أقرر أنني نجحت في مهمتي ، ذلك أن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري قد تقررت بصفة نهائية » (٣٧)، وحيث جاء في التعقيب البريطاني ما ينفي تصريحات رئيس الوزراء المصري وما يؤكد تمسك إنجلترا باتفاقيتي الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩ .

ونتيجة لهذا الموقف قدم اسماعيل صدقي استقالة حكومته يوم ٨

(٣٧) عبد الرحمن الراعي : في أعقاب الثورة المصرية ج ٣ ص ٢١٣ .



ديسمبر ١٩٤٦ م فعهد الملك الى النقرائى باشا تشكيل الوزارة الجديدة فى اليوم التالى ، ونتيجة لاستمرار السخط الشعبى وخاصة الاضراب العام الذى ساد بين أبناء الشعب المصرى حداذا واحتجاجا على اتفاقيتى الحكم النسائى ، وذلك يوم ١٩ يناير ١٩٤٧ م ، لجأت إنجلترا الى اجلاء قواتها من بعض المواقع فى مدينتى القاهرة والاسكندرية ، ورفع العلم المصرى على تكتات قصر النيل يوم ٣١ مارس ١٩٤٧ م ، وبذلك لم تعد قوات بريطانية معسكرة فى كل من القاهرة والاسكندرية وجزء كبير من اراضى الدلتا .

ولكن عندما وجد النقرائى اصرار بريطانيا على موقفها كما وضع فى مشروع « صدق - بيقن » ، عرض القضية المصرية السودانية على مجلس الأمن خلال شهرى أغسطس وسبتمبر ١٩٤٧ م لتحقيق جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما عاجلا ، وانهاء النظام الادارى لحكم السودان بموجب اتفاقيتى الحكم النسائى . وحضر النقرائى بنفسه المناقشات فى مجلس الأمن باعتباره رئيسا لوزراء مصر ووزيرا لخارجيتها ، ودافع عن المطالب المصرية بكل الحجج والاسانيد القانونية والشرعية والدولية ، ولكن مجلس الأمن بضغط من بريطانيا امتنع عن اصدار قرار بالجلاء العاجل والكامل عن مصر والسودان ، بل وقف موقفا سلبيا دون أن يصدر أى قرار فى القضية المعروضة عليه . فعاد النقرائى الى مصر يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧ بعد أن أعلن فى نيويورك أن مصر لن تدخل فى مفاوضات مع إنجلترا الا بعد جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان .

وقد شاركت مصر خلال وزارة النقرائى فى معارضة قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود والصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ م ، وتحققت المصالح الاستعمارية فى اقرار هذا التقسيم رغما عن العرب المستضعفين ، وليس قرار مجلس الأمن بخصوص القضية المصرية ببعيد !! ، كما شاركت مصر فى حرب فلسطين فى الفترة من ١٥ مايو ١٩٤٨ الى ٢٤ فبراير ١٩٤٩ م وخسرت مصر كثيرا من شهدائها على الساحة الفلسطينية ، ولم يقدر للعرب بجيوشهم النظامية القضاء على عصابات اليهود بسبب تخاذل الزعامات العربية آنذاك .

وعندما اغتيل النقرائى باشا على يد أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ عهد الملك الى رئيس ديوانه ابراهيم عبد الهادى تأليف الوزارة فشكلها فى نفس اليوم التى استمرت حتى سقطت فى ٢٥ يوليو ١٩٤٩ لتخلفها وزارة انتلافية يرأسها حسين سرى باشا ،



وفي عهده انتهت فترة الانتقال الخاصة بالامتيازات الأجنبية ، وبذلك انحلت المحاكم المختلطة وانتقلت سلطاتها الى المحاكم الوطنية في ١٥ أكتوبر ١٩٤٩ ، وقد أجريت الانتخابات في يناير ١٩٥٠ م ليفوز فيها حزب الوفد ويشكل النحاس باشا الوزارة نفس الشهر .

قاد النحاس باشا حملة سياسية للضغط على بريطانيا من أجل الجلاء عن مصر والسودان ، فقد أعلن في خطبة العرش التي ألقاها في البرلمان في ١٦ يناير ١٩٥٠ م تمسك مصر بجلاء الانجليز عن كل وادي النيل شماله وجنوبه وعودة وحدة وادي النيل ، وعندما مر المستر بيغن وزير الخارجية البريطانية بالقاهرة في يناير ١٩٥٠ م أيضا واستقبله النحاس باشا في مكتبه توقفت المطالب المصرية الوطنية ، وفي مايو من نفس العام زار المارشال سليم رئيس أركان حرب الجيش البريطاني القاهرة وتوقفت معه أيضا ترتيبات إجلاء القوات البريطانية عن وادي النيل .

وبعد خمسة أيام من إعلان النحاس باشا إلغاء معاهدة ١٨٣٦ م تقدمت للمطالب الوطنية فقد اتخذ خطوة جريئة تتمشى مع الاماني الوطنية وأعلن بها ما أعلنه في البرلمان المصري في ٨ أكتوبر ١٩٥١ م من قطع للمحادثات السياسية بين مصر وإنجلترا وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ م واتفاقيتي الحكم الثنائي لإدارة السودان ، وجعل لقب الملك « ملك مصر والسودان » .

وبعد خمسة أيام من إعلان النحاس باشا إلغاء معاهدة ١٩٣٦ م تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع الى مصر لتشكيل ما عرف بقيادة الدفاع عن الشرق الأوسط يكون مقرها القاهرة وتضم كلا من المملكة المتحدة وفرنسا وتركيا الى جانب الولايات المتحدة ثم مصر وبقية الدول العربية ، ولكن الحكومة المصرية رفضت هذا العرض كلية وتبعتها بقية الأقطار العربية مما أغضب الحكومة الأمريكية ودفع المستر أتشيسون Acheson وزير الخارجية الأمريكي الى أن يعلن أن الرض المصري غير مشروع(٣٨) .

وكانت هذه الخطوة الوطنية دافعا للشعور الوطني ليندفع في عمليات فدائية ضد القوات البريطانية العسكرية في منطقة قناة السويس ، والصدام المستمر بين المصريين والانجليز على كل المستويات الرسمية والشعبية في مدن



القناة ، مما دفع الانجليز الى تدبير حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ م مع الملك وأعداء الحكومة ، ومن ثم أقبلت وزارة النحاس باشا لتعقبها وزارات لا تستند الى قواعد شعبية لم تمكث في الحكم طويلا حتى قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ بقيادة الجيش لتحقيق المطالب الوطنية .

أعقب بيان النحاس باشا في ٨ أكتوبر ١٩٥١ م في البرلمان بالغشاء معاهدة ١٩٣٦ م موافقة البرلمان على إلغاء المعاهدة في ١٥ أكتوبر ، وخشيت بريطانيا من رد الفعل الذي قد يحدثه هذا القرار في العالم العربي الذي قد تحذو دوله حذو مصر فتتلفى معاهداتها مع إنجلترا ، ومن ثم أعلن أنتوني ايدن وزير الخارجية البريطانية بأن إنجلترا تتمسك بالمساهمة وترى أنه لا يجوز الغاءها من طرف واحد ، ومن ثم عززت بريطانيا قواتها في منطقة قناة السويس تحسبا لموقف مشابه لموقف إيران عندما ألغى الوطنيون هناك امتياز الشركة البريطانية للبترول(٣٩) .

وبينما ساندت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا الموقف البريطاني في مصر خاصة أن تلك الدولتان اشتركتا مع إنجلترا وتركيا - كما ذكرنا - في التقدم بمشروع قيادة الدفاع المشترك الذي رفضته مصر ، أبدت جامعة الدول العربية والبرلمان السوري الموقف المصري تماما ، وكل ذلك دفع بالمصريين الى تعبئة الرأي العام ضد القوات البريطانية في منطقة قناة السويس ، وفي الوقت الذي مارس فيه المصريون عمليات فدائية ضد تلك القوات امتنع العمال المصريون عن العمل في المعسكرات البريطانية .

وكان حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ في مظهره دليلا على ضيق المصريين بالاحتلال البريطاني وبانشاء دولة اسرائيل ، ودليلا على فساد نظام الحكم القائم ، فإن هناك أيد خفية لعبت دورا في ازدياد لهيب الحريق الذي أتى على معظم المحلات والفنادق التي يمتلكها أجانب والذي قتل فيه كثير من أفراد الجالية البريطانية ، مما جعل الملك فاروق يستند الى هذه الأحداث في اقالة وزارة الوفد التي كان مطلبها الوطني الأساسي جلاء القوات البريطانية عن الأراضي المصرية .

وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م كان من مبادئها الستة المعلنة

(٣٩) د- أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ٧٩ - ٨٠ .



جلاء القوات الانجليزية من مصر ، وعندما وجدت إنجلترا تأييدت الولايات المتحدة الأمريكية للثورة المصرية التي خلصت مصر من حكم ملك فاسد وباشوات مستغلين قد يؤدي استثمارهم على رأس السلطة في مصر الى انتشار الشيوعية في مصر ، لم تجرؤ إنجلترا على مواجهة قيام الثورة في مصر بالقوة ، بل على العكس وجدت الحكومة البريطانية تستجيب لطلب حكومة الثورة بفتح المفاوضات حول المسألة السودانية ، وبالفعل تم التوصل الى اتفاقية استقلال السودان في فبراير ١٩٥٣ .

وبعد شهر من توقيع اتفاقية السودان اقترحت الحكومة البريطانية على حكومة الثورة شئ مصر استئناف المفاوضات بين الطرفين حول مستقبل القواعد البريطانية في منطقة قناة السويس ، ولم تكن حكومة الثورة تمانع في فتح المفاوضات حول هذا الموضوع بشروط معلنة وهي أن يتم جلاء هذه القوات عن الأرض المصرية بدون شروط وأن مصر ليست على استعداد للاشتراك في أية محادثات أو أية أنظمة دفاعية مع إنجلترا أو غيرها ، وأن تتمتع مصر بالاستقلال الكامل والسيادة على كل جزء من أراضيها .

وفي الوقت الذي بدأت فيه المفاوضات بين الطرفين في أواخر أبريل ١٩٥٣ كانت معسكرات التدريب تعد الفدائيين المصريين للعمل ضد القوات البريطانية في منطقة قناة السويس ، وعندما تبين للمفاوض المصري تسويق البريطانيين قطعت المفاوضات في شهر مايو وبدأ الفدائيون المصريون عمليات انتحارية ضد أفراد القوات البريطانية وضد المنشآت البريطانية مما أحدث انقساماً في الرأي العام والحكومة البريطانية بل وجعل الولايات المتحدة تخفف من تأييدها المطلق للسياسة البريطانية نحو مصر .

كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن عداء العرب للإنجليز من جراء ماضيهم الاستعماري في المنطقة من شأنه أن يعرقل مصالح الغرب ومصالحها هي البترولية بوجه خاص ويفتح باب المنطقة أمام الاتجاهات الشيوعية ، ولذلك اهتمت بأن تبذل مساعيها الودية لكي تصل مصر وإنجلترا الى تسوية سلمية وبالتالي يتحقق سلام الشرق الأوسط واستقراره . خاصة أن دول الجامعة العربية أعلنت مساندتها لمصر (٤٠) .

(٤٠) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ١٢٥ .



اقتنعت الحكومة البريطانية أخيراً تحت ضغط العمل الفدائي المصري بعدم جدوى وفاعلية القواعد البريطانية في قناة السويس ، فمالت إلى التساهل في مفاوضاتها مع مصر حول مستقبل تلك القواعد ، وبالفعل عندما استؤنفت المفاوضات بين الطرفين وفي ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ م توصل الطرفان إلى اتفاق نص على جلاء القوات البريطانية جلاء تاماً عن الأراضي المصرية خلال فترة عشرين شهراً ، وانتهاء العمل بمعاهدة ١٩٣٦ ، وأن يسرى الاتفاق لمدة سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليه ، وأن تبقى بعض أجزاء قاعدة القناة في حالة صالحة وتكون معدة للاستخدام مباشرة في حالة حدوث هجوم مسلح من دولة أجنبية على مصر أو على أي بلد عربي أو على تركيا مع تسهيلات مصرية على أن تجلو القوات البريطانية العائدة فور وقف القتال ، وأن تعطى مصر للطائرات البريطانية التسهيلات اللازمة ، واحترام معاهدة الأستانة ١٨٨٨ م بخصوص قناة السويس التي هي جزء لا يتجزأ من مصر .

وبالتصديق على هذه المعاهدة وتنفيذها جلا الانجليز بقواتهم عن أرض مصر بعد احتلال دام أكثر من سبعين سنة ، ورغم أن المعاهدة كانت تحوى بعض الشروط المجحفة بمصر مثل عودة القوات البريطانية إلى مصر إذا تعرضت تركيا إلى عدوان خارجي مما كان يعني ربط الدفاع عن مصر بحلف الأطلنطي ، وتقديم مصر تسهيلات في أراضيها للبريطانيين ، وسريان الاتفاقية لمدة سبع سنوات تظل البنود المجحفة بمصر قائمة ، وانتقال القوات البريطانية من قناة السويس إلى قبرص قريباً من مصر ، فإن المعاهدة تضمنت بنوداً إيجابية، فهي إلى جانب الجلاء الكامل تسلمت مصر منشآت عسكرية قدرت بحوالي ستين مليون جنيه ، كما استغادت مصر من عدم النص على عبودية القوات البريطانية إلى مصر في حالة قيام حرب بين العرب وإسرائيل ، وبذلك أضاعت مصر الفرصة التي حاولت إسرائيل الاستفادة منها ببقاء القوات البريطانية

بمصر أو على الأقل العودة في حالة الحرب بين العرب وبين إسرائيل ، كما صارت قناة السويس تحت السيادة المصرية مع العلم بأن القنصاة شريان للمواصلات البريطانية مع الشرق الأقصى .

وقد رحبت كل من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا بل وبباكستان بالمعاهدة ، واعتقدت هذه الدول أن المعاهدة بداية لتقارب بين مصر ودول الغرب ، وقد أدى ذلك إلى أن تفتح إنجلترا صفحة جديدة في علاقاتها بمصر، فأرسلت البعثات الاقتصادية والعسكرية إلى مصر ، ورفعت الحكومة البريطانية الحظر على تصدير الأسلحة إلى مصر ، بينما هاجم الاتحاد السوفيتي المعاهدة



واعتبرها خطوة لضم مصر الى المحالفات الغربية وأن مصر تستقبل أسلحة أمريكية .

أما إسرائيل فقد هاجمت بشدة المعاهدة لأنها لم تحقق لها ما كانت ترجوه من بقاء العلاقات متوترة بين مصر وإنجلترا ، وجعل إسرائيل تواجه الجيش الوطنى المصرى دون حاجز القوات البريطانية بين الجانبين ، وأن جلاء إنجلترا عن مصر يعنى ترك إسرائيل يواجه مصر والعرب دون حماية ، ومن ثم حاولت إسرائيل تكثير العلاقات بين مصر وإنجلترا قبل نهاية فترة العشرين شهرا المحددة فى المعاهدة لانسحاب القوات البريطانية نهائيا من قناة السويس ، فديرت مذبةحة لبعض جنود الحامية المصرية بغزة فى فبراير ١٩٥٥م إلا أن القوات البريطانية جلت بالفعل من منطقة القناة ومن كل الأرض المصرية فى يوم ١٨ يونيو ١٩٥٦ م .

ونتيجة للعدوان الثلاثى الذى شاركت فيه كل من إنجلترا وفرنسا وإسرائيل فى ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ م صدر قرار جمهورى مصرى يقضى بانتهاء اتفاق ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ م وذلك منذ بدء العدوان الثلاثى ، وبهذا انتهت شروط المعاهدة ولم تعد نافذة المفعول .







## الفصل السادس

### الحكم الثنائي في السودان بين النظرية والتطبيق

- مقدمة •
- نصوص اتفاقية الحكم الثنائي •
- تطبيق اتفاقية الحكم الثنائي •
  - أولا : الإدارة
  - ثانيا : الاقتصاد
  - ثالثا : التعليم
- الحركات الثورية في السودان :
  - أولا : الحركات الفردية
  - ثانيا : الحركة الوطنية
    - ا - هوية الحركة •
    - ب - الجمعيات السرية
    - ج - علي عبد اللطيف وجمعية اللواء الأبيض •
    - د - مصرع السردار •
    - هـ - مؤتمر الخريجين العام •
- الحكم الثنائي والقوى الخارجية •
  - أولا : مصر
  - ثانيا : الدول الأجنبية







#### مقدمة

فرضت على شطري وادي النيل مصر وسودانه ما عرف باتفاقية الحكم الثنائي التي قلبت اسم السودان الى « السودان المصري الانجليزي » بخضوعه للنظام في الحكم ليس له سوابق في تاريخ الفكر السياسي ، ظل السودان خاضعا لهذا النظام منذ عام ١٨٩٩ م حتى حصل على استقلاله بموجب اتفاق عام ١٩٥٢ م ، كان للانجليز خلال هذه الفترة السلطة العليا بل الانفراد بالسيطرة على مقدرات الأمور في ذلك القطر في الوقت الذي عجز فيه حكام مصر من أسرة محمد علي عن ابداء اللاي أو الاحتجاج على ما يحدث في السودان من الحاکم العام الذي يصدر بتعيينه فرمان من باشوات مصر .

خضع السودان خلال تلك الفترة لسلطة الحاكم العام البريطاني ، تلك الفترة التي قسمها المؤرخون الى عهدين ، الأول : عهد الحكم الثنائي الأول من عام ١٨٩٩ الى ١٩٢٤ م ، والثاني عهد الحكم الثنائي الثاني من ١٩٢٤ الى عام ١٩٥٢ م . استمر في العهدين تسلط الانجليز على الأمور في السودان بواهمال الشريك الثاني في الاتفاقية - وأعني مصر - وبينما نادى الوطنيون في كل من مصر والسودان بتحقيق وحدة وادي النيل عملا وواقعا وبإبعاد السيطرة البريطانية التي يمثلها الحاكم العام البريطاني الجنسية ويطانته من المواطنين البريطانيين ، اتخذ هؤلاء سياسات هدفها النهائي إبعاد السودانيين عن الالتقاء باخوتهم وأشقائهم المصريين .

وكما استطاعت انجلترا سلخ أجزاء من ملحقات السودان بل ومن أقاليمه في بحر الغزال وخط الاستواء والسودان الشرقي وساحل البحر الأحمر والصومال ، لمصلحتها ومصلحة كل من بلجيكا وإيطاليا وفرنسا وألمانيا والحبشة ، فانها استغلت اتفاقية الحكم الثنائي لكي تفصل بين جنوب الوادي وشماله ، لأنها منذ ضمت أجزاء من مديرية خط الاستواء الى أوغندة وفرضت حمايتها على المنطقة التي بها المنايع الرئيسية لنهر النيل شريان الحياة للسودان ومصر ، لا يمكن - من وجهة النظر الاستعمارية - أن ترى وادي النيل جنوبه وشماله في دولة واحدة يحكمها أبناؤه دون تدخل أجنبي ، لأن مثل هذه الدولة الموحدة سوف تكون لديها الامكانيات التي تؤهلها للوقوف أمام الأطماع الاستعمارية الأوروبية سواء في السودان



نفسه أو في الأقطار الأفريقية المجاورة للسودان ، بل قد تمتد هذه الدولة الموحدة نشاطها خارج حدودها بما يهدد المطامع الاستعمارية في أفريقيا ، كما حدث أيام الحديوي اسماعيل .

وعلى هذا - وكما يقول كرومر في مقدمته لكتاب سدنى لو - طرأ على ذهني أن من الممكن للسودان ألا يصبح إنجليزياً ولا مصرياً بل يكون إنجليزياً مصرياً ، ولقد قام السير مالكولم مالكيريث Malcolm Melluraith ( المستشار القضائي منذ عام ١٨٩٨ م ) بترجمة هذه الفكرة السياسية - والتي كانت بعيدة كل البعد عن المنطق إلى لغة قانونية تدل على المهارة ، فظهرت الدولة المولدة Hybrid State ذات الحكم الثنائي المعروف باسم Condominium (١) ، والذي وقع اتفاقه بين الحكومتين المصرية والبريطانية في ١٩ يناير ١٨٩٩ م ثم تبعه اتفاق لاحق في ١٠ يوليو من السنة نفسها .

وخلال هذا النظام انفردت إنجلترا بالسيطرة الكاملة على مقدرات الأمور في السودان ، ولكن هل كان هذا الانفرد بعيداً عن اعتراضات الدول الأخرى ؟ وما موقف إنجلترا من اتفاقية الحكم الثنائي وتنفيذها في السودان ، وموقفها من مصر الشريك معها في اتفاقية الحكم الثنائي ، وموقفها من الدول الأوروبية ، طوال حوالي نصف قرن من الزمان قبل أن تضطر إلى التسليم بأحقية السودانيين في الاستقلال وحكم أنفسهم بأنفسهم .



### نصوص اتفاقية الحكم الثنائي

كان صدور فكرة الحكم الثنائي عن اللورد كرومر قنصل إنجلترا العام في مصر دليلاً آخر على استمرار الخطة البريطانية في فصل جنوب وادي النيل ( السودان ) عن شماله ( مصر ) . فمُنذ أن اتخذت إنجلترا منفردة قرار إجلاء المصريين عن السودان وقطع كل صلة تربطه بمصر ، تم اتخاذها منفردة أيضاً قرار إعادة وحدة وادي النيل ( استرجاع السودان ) خطوات أولى ومقدمات للوصول إلى الخطة الاستعمارية المضادة لأمانى شعبى وادي النيل ، تلك الخطة التى تمثلت فى طبيعة الحكم الثنائي - غير القانونى من وجهة نظر العلاقات الدولية - بانفراد الوجود الانجليزى فى السودان وابعاد أى وجود مصرى مؤثر حتى لا يكون عقبة أمام مشروعات إنجلترا الاستعمارية فى السودان ، وحتى لا تتحقق وحدة وادي النيل مطلب شعبى مصر والسودان وهو أمر تنكره الحكومات البريطانية المتعاقبة وتبذل كل جهد ممكن لمسح حدوده .

وانطلاقاً من ذلك نجد أن اتفاقية الحكم الثنائي أغفلت عدة مبادئ قانونية أهمها فقدان الرضا المتبادل بين المتعاقدين لأن أساس سلامة المعاهدات والاتفاقيات الدولية توافر عنصر الرضا الحقيقى من جانب الذين يعقدونها وذلك بأن يكونوا فى الوضع الذى يتيح لهم أو لبعضهم فرصة التوقيع على المعاهدة أو الاتفاق فى حرية وطبقاً لمصالحهم<sup>(١)</sup> . ولم يكن هذا الشرط متوفراً حيث أن القوات البريطانية تحتل الأرض المصرية ومن ثم يمارس قنصلها العام فى القاهرة الهيمنة على إدارة الأمور فى مصر ذاتها ، فتوقيع مصر على هذه الاتفاقية توقيع باطل لأنه حدث تحت الضغط والتهديد ولم يكن نتيجة رضا وقبول .

كما أغفلت المعاهدة التى أتت بالحكم الثنائي مبدأ مهماً مستمداً من فرمانات الصادرة من السلطان العثمانى لباشوات وخدويوى مصر منذ عهد محمد على وخاصة فرمانات التى أعقبت معاهدة لندن عام ١٨٤٠ م ، تلك

(٢) د- راشد البراوى : المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس ص ١٠٧ .



الفرمانات التي تعترف بها إنجلترا - خاصة تلك المتعلقة بالسودان - والتي تنص على سريان المعاهدات والقوانين العثمانية في مصر والسودان ، والتي تمنع مصر من توقيع اتفاقيات سياسية مع الدول الأجنبية ، والتي تحرم على باشوات مصر من أسرة محمد علي ترك قطعة أرض من الأراضي المصرية ، بما فيها السودان - إلى الغير مطلقا - وكل تلك النصوص أغفلت ، فتمنع الإنجليز سريان معاهدات الامتيازات الأجنبية - المعقودة بين الدولة العثمانية والدول الأجنبية - في السودان مع استمرار العمل بها في مصر ، وأجبرت الحكومة الحديوية على توقيع اتفاق له صفة سياسية ، كما أجبرت تلك الحكومة على التخلي عن أجزاء من الأراضي المسئولة عن إدارتها بحكم الفرمانات الصادرة من السلطان العثماني للخديويين .

وعلى هذا جاءت اتفاقية الحكم الثنائي لكي تقنن وضعاً غير قانوني ، بدأ برفع العلمين المصري والإنجليزي على المباني الحكومية في السودان في كل مكان فصل إليه حملة الاسترجاع العسكرية ، وتلاها زيارد اللورد كرومر للسودان والقائه خطبته الشهيرة في ٤ يناير ١٨٩٩ بالخرطوم التي كان المقصود منها إبلاغ السودانيين والمصريين أن السودان سيحكم مشاركة بين شريكين وتمثل إنجلترا الشريك المتفوق (٣) . ثم أخيرا التوقيع على اتفاقية الحكم الثنائي في ١٩ من نفس الشهر ، والتي كما اعترف كرومر - صاحب فكرتها - بأنها قد لاقت اهتماما عظيما ، وأن الدبلوماسيين المتخصصين في وضع المعاهدات قد صدموا من خلق نظام سياسي جديد لم يكن معروفا من قبل في أوروبا (٤) .

تبدأ الاتفاقية بدبياجة حاولت إزالة التناقض بين ما أعلنته إنجلترا لمصر منذ إخلاء السودان بأن هذا القطر صار أرض خلاء لا مالك لها ، وبالتالي فهو ملك مباح لمن يستطيع فرض سيطرته عليه ، وبين ما أعلنته إنجلترا لوقف أطماع فرنسا والملك ليوبولد ملك بلجيكا وصاحب دولة الكنفو الحرة ، وإيطاليا من أن قيام دولة المهدية في السودان لا ينهي السيادة التركية والمصرية على السودان ، وأن تلك السيادة معطلة بصفة مؤقتة ولابد لها من أن تعود ..

Cromer : Modern Egypt, Vol. 2, P. 116.

(٣)

(٤) د. يوزان إيبس : السودان في عهد الحكم الثنائي الأول ١٨٩٩ - ١٩٢٤ م ، ص ٦٥ .



وعلى هذا أكدت الاتفاقية أنه : حيث أن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الحديوية قد صار اقتناحها من جديد بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتنا جلالة ملك الانجليز والجناب العالي الحديوي ، وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن ، وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة . . . وحيث أنه من المفتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح وذلك بأن تشترك في وضع النظام الإداري والقانوني الآنف ذكره ، وفي إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل ، وحيث أنه تراءى من جملة وجوه أصوبية الحاق وادى حلقا وسواكن إداريا بالأقاليم المفتحة المجاورة لهما . . . فلذلك قد صار الاتفاق والإقرار فيمما بين الموقعين على هـذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتي :

ويتضح من هذه الديباجة حرص المسئولين البريطانيين على إبعاد التناقض بين بقاء حقوق الحديوي التي كانت قبل سيطرة الدولة الهديية ، وفي نفس الوقت تصبح لبريطانيا حقوقا جديدة مستمدة من حق الفتح ، وأنه من الضروري تأكيد الحقوق البريطانية إلى جانب حقوق الحديوية ، حيث أنه عن طريقها سيتمكن خلق وضع إداري وسياسي في السودان مختلفا عن ذلك الوضع القائم في مصر<sup>(٥)</sup> ، تحت الاحتلال البريطاني . بمعنى أن واضح الاتفاقية - كرومر - أراد أن يستند على حق الفتح قبل أى اعتبار آخر في تبرير اتفاق يعطى بريطانيا السلطة العليا في النظام السياسي الجديد للسودان ، ويجعل - على حد تعبير كرومر - حقوقها هي الراجعة على حقوق الطرف الآخر في هذا الاتفاق الثنائي<sup>(٦)</sup> .

إذن كان استناد إنجلترا على حق الفتح مبررا تستند اليه حتى لا تنشأ إشكالات في المستقبل وحتى لا تتلقى في المستقبل الضربات والهجمات على مركزها مثلما ظلت تعانيه في مصر ، وأن هذا الحق مع حقوق مصر السابقة على دولة المهديية تجعل السيادة تتركز في إنجلترا ومصر ، وبالتالي فإن السيادة التركيبية قد أزيلت قانونيا بعد ما أزيلت في الواقع بواسطة الثورة

Shebeika : British Policy in the Sudan, P. 413.

(٥)

(٦) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٥٠٣ .



المهدية<sup>(٧)</sup> \* ولكننا نعترض على هذا الحق في الفتح الجديد - كما جاء في الديباجة reconquered لأنه مع قيام دولة المهدية ظلت الروابط قوية بين الشعبين المصري والسوداني ، وقد رأينا كثيرين من السودانيين يقدون إلى القاهرة مطالبين بتدخل الحكومة الخديوية لإعادة وحدة وادي النيل وانها ، الدولة المهدية \* كما أن استناد إنجلترا على حق الفتح في المشاركة في إدارة السودان فيه مغالطة كبيرة إذ أن مصر تحملت في حملات استرجاع السودان معظم النفقات ، كما أن خسائر القوات البريطانية في تلك الحملات لم تتعد ١٤٠٠ رجل بينما بلغت خسائر مصر في العسكريين والمدنيين خلال الثورة - وحتى الاسترجاع - ما قدره ٢٧٠٧٠٠ رجل<sup>(٨)</sup> ، كما أن إنجلترا كانت تنظر إلى السودان باعتباره عبئا ثقيلا وليس ما يمين على نموه وتقدمه إلا المعونة المالية المصرية<sup>(٩)</sup> \*

ونصت المادة الأولى من الاتفاقية<sup>(١٠)</sup> على : تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الأراضي الكائنة إلى جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهي :

**أولا : الأراضي التي لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ م ، أو**

**ثانيا : الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبيل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة ، والحكومة المصرية بالاتحاد ، أو**

**ثالثا : الأراضي التي قد تفتتحتها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا \***

ونلاحظ أن هذه المادة حرصت على تعيين الحدود الشمالية للسودان مع مصر بخط يمر على مسافة أميال قليلة شمال وادي حلفا ، وهذا يعني التأكيد على الانفصال بين شطري وادي النيل بتحديد مصطلح لحدود بينهما لم تكن

(٧) د- مكى شبكية : السودان عبر القرون ص ٤٣٣ \*

(٨) د- راشد البراوي : المرجع السابق ص ١٠٩ \*

(٩) د- مكى شبكية : المرجع السابق ص ٤٣٣ \*

(١٠) وثاسة مجلس الوزراء : السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣ م



موجودة منذ تحقيق وحدة وادى النيل في عهد محمد علي ، مما يوضح طبيعة المخطط البريطاني نحو شعبي وادى النيل ، بينما تركت هذه المادة الحدود الجنوبية والغربية دون تحديد لتظل مفتوحة لاية امتدادات تحصل من جانب أوغندة لتوسيع رقعة هذه الحماية البريطانية على حساب السودان في وضعه الجديد أى الانجليزى المصرى(١١) . وأهملت ما فقده السودان من أقاليم ومنحقات سواء ما أخذته ولاية الكنفو الحرة البينجيكية وبريطانيا من مديرية خط الاستواء ، أو أقاليم ساحل البحر الأحمر والصومال التى استحوذت عليها كل من إنجلترا وفرنسا والصومال والحبشة ، وأقررت الاتفاقية ضياح هذه الأقاليم من السودان الى الأبد . كما أدخلت هذه المادة كل من سواكن ووادي حلفا - والنئين طلتا تحت الادارة المصرية أثناء سيطرة دولة المهدي على السودان - فى الادارة الجديدة ، رغم أن إنجلترا لم تشترك بقواتها فى إعادة فتحهما .

ونصت المادة الثانية على : يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معا فى النهر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها الا العلم المصرى فقط . وهذا يعنى - كما ذكر لورد كرومر - أن كل أقاليم السودان - فيما عدا سواكن - تخضع لنصوص الاتفاقية وما ينتج عنها من إجراءات ادارية وقضائية ، واستثناء ميناء سواكن محاولة لترضية الدول الأوروبية بسبب تصميم كرومر على الغاء الامتيازات الأجنبية من التطبيق فى السودان ، وإبقاء هذه الامتيازات وأهمها المحاكم المختلطة سارية المفعول فى سواكن تحت العلم المصرى وحده دليلا على امتداد هذه الامتيازات من مصر الى مدينة سواكن فقط ، واعتبار ذلك مؤقتا ، ولذلك فإنه ما لبث أن عقدت اتفاقية أخرى بين الحكومة البريطانية والحكومة المحديوية فى يوليو ١٨٩٩ م ألحقت سواكن بإدارة السودان الجديدة ورفع عليها العلمان المصرى والبريطانى .

وقالت المادة الثالثة : تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان الى موظف واحد يلقب ( حاكم عموم السودان ) ويكون تعيينه بأمر عالى خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ، ولا يفصل من وظيفته الا بأمر عالى خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية . وهذا يعنى تخويل كل سلطات الحكم الى ضابط ، فهو حكم عسكري اذن ، وضعت فى يده.

(١١) د. محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٥٠٤ - ٥٠٥ .



سلطات واسعة بدعوى تحريره من الرجوع الى الحكومتين البريطانية والمصرية .  
السير بحركة الاصلاح المراد القيام بها ، ومع ذلك فالاعتماد البريطاني في  
مصر وخاصة في عهد كرومر يشرف من بعيد على ما يجري في السودان  
ويشير وينصح عند الضرورة (١٢) .

وأكدت هذه المادة أن الحاكم العام يتم تعيينه بمشاركة بين إنجلترا  
ومصر ، فانجلترا ترشح ومصر تصدر القرار ، وحتى عند عزله إنجلترا تقر  
ومصر تصدر القرار . وهذا يعني سلب الحكومة الخديوية من حق الاختيار  
والاكتفاء بتوقيع الخديوي على قرار تعيين الضابط الذي تختاره الحكومة  
البريطانية ، وهذا له دلالة ، إذ يعني أن وراء هذا الضابط سيكون لمن اختاره  
وليس على الأقل للشريكين في الحكم الثنائي ، كما أن هذا أدى الى أنه طوال  
فترة الحكم الثنائي ( من ١٨٩٩ الى ١٩٥٣ م ) كان يشغل منصب حاكم عام  
السودان ضباط انجليز ولم يشغله مصري أو سوداني .

وهذه المادة - الثالثة - على صغر عباراتها الا أنها كانت أهم مبادئ  
الاتفاقية إذ أوضحت أسس الحكم الثنائي كاملة ، فمشاركة إنجلترا ومصر  
حتى في تعيين الحاكم العام يتفق مع فلسفة الحكم الثنائي التي لم تكن لها  
سوابق في التاريخ ، حيث لم يسجل الفكر السياسي على مدى التاريخ وجود  
نظام حكم يجعل دولتين تحكمان شعبا واحدا كأنها شركة تجارية ، فالمالوف  
أن تحكم دولة واحدة مستعمرة عدة شعوب مفلوبة على أمرها وكان هذا شائعا  
طوال القرن التاسع عشر وإنجلترا خير مثل على هذا ، أما كون دولتين تشتركان  
في حكم شعب واحد فهذه بدعة ابتدعتها كرومر .

كما أن النص على أن تختار الحكومة الانجليزية عند التعيين وتعزل عند  
الاعفاء ، للحاكم العام على أن يكون دور مصر هو اصدار فرمان الخديوي بتعيين  
الضابط المختار ، أو عزله ، يدل على ما يسعى اليه الحكم الثنائي من إبعاد  
الوجود المصري نهائيا عن السودان ، ولم يكن من حق مصر الاعتراض استنادا  
الى أن الخديوي يلتزم بالنصيحة البريطانية في كل الأمور - سواء في مصر  
أو في السودان - طالما بقي الاحتلال البريطاني قائما .

وجاءت المادة الرابعة تقول : القانون وكافة الأوامر واللوائح التي يكون

(١٢) د- مكي شبكة : السودان عبر القرون ص ٤٣٨ .



لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية إيلوتها والتصرف فيها يجوز سننها أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام ، وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ، ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة ، وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس حكومة مجلس نظار الجنب العالي الحديوى .

وهذه المادة تعنى سريان القوانين واللوائح المصرية فى السودان الى حين ، تجنباً لبقاء السودان تحت الحكم الثنائى دون قوانين لفترة من الزمن حتى يتم وضع القوانين المناسبة ، ولكن من حق الحاكم العام تعديلها ، ومن حقه أن يجعل سريانها قاصراً على جزء من السودان أو على كل أقاليم السودان ، كما أن من حقه اصدار اللوائح والأوامر بمنشور يحمل توقيعها ويكون له قوة القانون بشرط إبلاغ قنصل إنجلترا فى مصر ممثلاً للحكومة البريطانية ، ورئيس مجلس نظار الحديوى بهذه المنشورات بعد اصدارها ، وهذا يعنى إعفاء الحاكم العام من الحصول مقدماً على موافقة الحكومتين البريطانية والمصرية على القوانين واللوائح التي يصدرها بدعوى أنه وإن كان ضرورياً وضبح الحاكم العام تحت نوع من الاشراف والرقابة فمن الخطأ الكبير فى الوقت نفسه - كما يذكر كرومر - تركيز شئون الإدارة فى السودان فى يد أية سلطة فى القاهرة سواء أكانت هذه سلطة بريطانية أم مصرية(١٣) . كما يعنى هذا وعلى المدى الطويل أن تصير للسودان فى ظل الحكمادارين - والانجليز دائماً - قوانين ولوائح تختلف عن تلك القوانين واللوائح المعمول بها فى مصر حتى يتم إبعاد السودان عن مصر بإيجاد تباين فى المصالح وحتى فى القوانين .

أما المادة الخامسة فقد نصت على أنه : لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعداً إلا ما يصدر بإجرائه منها منشوراً من الحاكم العام بالكيفية السالفة بيانها ، وهذه المادة تكمل ما جاء بالمادة الرابعة من ثلاثى القوانين المصرية من الأخذ بها تدريجياً فى السودان ، أو على الأقل عدم الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح المصرية على الوضع فى السودان ، وفى

(١٣) د. محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٥٠٦ - ٥٠٧ .



نفس الوقت عدم الالتزام باستبعاد استخدام القوانين البريطانية من أن تجد لها مجالا للتطبيق في السودان وهو أمر كان الانتباه اليه طالما صار من حق الحكومة البريطانية اختيار الحاكم العام للسودان ، ولستنا مع المدعين بأن ما نصت عليه المادتان الرابعة والخامسة لمصلحة السودان بأبعاد مساوية الإدارة في مصر من أن تنتقل إلى السودان ، لأن مصر تحت الاحتلال البريطاني. سيظهر الموظفون البريطانيون على كل جوانب الإدارة فيها • وصار صوتهم الأعلى في كل تشريع أو لائحة •

وجاءت المادة السادسة لتنص على أن : المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوروبيين من أية جنسية لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول • وهذا يعني أنه كافة بحرية التجارة أو السكن بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لن تمنح امتيازات خصوصية لرعايا أي دولة من الدول في السودان فصار البريطانيون<sup>(١٤)</sup> ، وبمعنى آخر أرض كرومر كل الدول الأوروبية - تجنبا للألمان والفرنسيين وغيرهم نفس الحقوق التي يتمتع بها الرعايا لمعارضتها للاتفاقية أو على الأقل التخفيف من هذا المعارضة - بأن منح حرية التجارة مع السودان ، وأن جميع الأجانب سواء من حيث السكن أو امتلاك الأراضي<sup>(١٥)</sup> •

ونصت المادة السابعة على أنه : لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان ، ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية ، إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجارية تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج • ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان ، بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمشورات التي يصدرها بهذا الشأن •

وهذه المادة وإن خلت من النص صراحة على فصل النظام التجاري في السودان عن النظام التجاري في مصر إلا أن كرومر أكد أنه يهدف من صياغة

<sup>(١٤)</sup> Cromer : op. cit., Vol. 2, P. 119.

<sup>(١٥)</sup> د • مكى شبينة : المرجع السابق ص ٤٣٤ •



هذه المادة على هذا النحو أن يعطى للحاكم العام حق فصل النظامين التجاريين في مصر والسودان بعضهما عن بعض \* وتوقع كرومر أن يلقي هذا الحق معارضة شديدة ، وحينئذ لا مندوحة من الاعتماد مرة أخرى على حق الفتح لدفع الاعتراض المنتظر على هذه المادة(١٦) \*

ونصت المادة الثامنة بأنه : فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة الحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ، ولا يعترف بها بوجه من الوجوه\* وهذا يعنى اعتبار مدينة سواكن مدينة مصرية تعامل كما تعامل الأراضي المصرية من حيث سريان الامتيازات الأجنبية ، ولا ننسى أن مدينة سواكن هي وحدها التي رفع عليها العلم المصرى عند استرجاع السودان ، وكل تلك اجراءات تهدف الى امتصاص غضب واعتراضات الدول الأوروبية الى حين ، وذلك من أجل استثثار إنجلترا - دون بقية الدول الأوروبية صاحبة الامتيازات بموجب الفرمانات السلطانية - بكل سلطان في السودان ، فيما عدا مدينة سواكن التي استثثيت في هذه المادة الى حين \*

ونصت المادة التاسعة على أنه : يعتبر السودان بأكمله ، ما عدا مدينة سواكن ، تحت الأحكام العرفية ، ويبقى كذلك الى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام \* وبرر كرومر ما جاء بهذه المادة بأنها تستكمل ما جاء في المادة الثامنة من عدم سريان الامتيازات الأجنبية في أنحاء السودان، حيث أن الأحكام العرفية تمنع استمرار أعمال المحاكم المختلطة التي تميل الى أن تمتد سلطتها وأنها لا تخضع عمليا لأية رقابة تشريعية ، وأنه اذا هي ادعت امتداد سلطتها على السودان ، فالطريقة الوحيدة لمقاومة هذا التجاوز إنما تكون فقط برفض تسلم اعلان الدعاوى المرفوعة منها ورفض تنفيذ احكامها(١٧) ، كما أن هذه المادة تستند الى أن السودان ما زالت تجرى به عمليات عسكرية لتصفية بقايا دولة المهديّة ، وأن من الضروري - في رأى كرومر - أن يتملك الحاكم العام سلطات استثنائية لحفظ النظام ونفى أى شخص من البلاد سواء كان أجنبيا أو وطنيا(١٨) \*

وجاء في المادة العاشرة : لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء أو مأمورى

(١٦) د. محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٥٠٩ \*

(١٧) د. محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٥١٠ \*

(١٨) د. يونان لبيب : المرجع السابق ص ٧٨ \*



قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية ، \* وهذا يعني تصدى الحكومة البريطانية وحدها لمسئولية ادارة السودان ، وإبعاد أى وجود مصرى أمام الدول الأوروبية التى تتمسك بأن الوضع السياسى للسودان لا يختلف فى شئ عن الوضع السياسى لسائر أملاك الدولة العثمانية ، فى الوقت الذى تصر فيه إنجلترا على اظهار اختلاف الوضع السياسى فى السودان عن الوضع السياسى فى بقية ممتلكات الدولة العثمانية .

وأما المادة الحادية عشرة فتقول : ممنوع منعاً مطلقاً إدخال الرقيق الى السودان ، أو تصديره منه وسيصدر منشور بالاجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن \* وتتمنى هذه المادة ابطال تجارة الرقيق وهو أحد جوانب قضية مكافحة الرق ، وإن كانت هذه المادة لم تتعرض لمسألة تحرير الرقيق الذين يعملون كخدم وترك هذه المسألة للوقت ، ومسألة التحرير هذه هى الجانب الثانى من قضية مكافحة الرق .

وأما المادة الثانية عشرة والأخيرة فتعلن : قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليو سنة ١٨٩٠ م فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية، والأشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها \* ومعنى هذا أنه مع عدم أهمية ما جاء بهذه المادة فى الوقت الذى يسيطر فيه الحاكم العام على كل أمور السودان مع سلطات الأحكام العرفية ومنع سريان الامتيازات الأجنبية ، إلا أنه كما ذكر كرومر ، قد يكون طيباً أن نوضح اهتمامنا بقرارات بروكسل المتعلقة بمسألة استيراد الأسلحة والمشروبات الكحولية(١٩) .

وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية فى القاهرة بتاريخ ١٩ يناير ١٨٩٩ م ووقعها عن الجانب البريطانى لورد كرومر ، وعن الجانب المصرى بطرس غالى وزير خارجية مصر . وفى ١٠ يوليو من نفس العام عقد اتفاق مكمّل للاتفاقية، نص على إلغاء النصوص التى كانت تستثنى مدينة سواكن من إلغاء الامتيازات الأجنبية ، أى تلك التى قصرت امتداد سلطة الحاكم المختلطة من مصر الى مدينة سواكن وحدها دون بقية مدن وأقاليم السودان ، ومن ثم صارت سواكن خاضعة لكل ما نصت عليه اتفاقية الحكم الثنائى بالنسبة لكل أقاليم السودان .



وهكذا تهيأت السيطرة الانجليزية كاملة في السودان ، بارغام مصر على التسليم بكافة الانجليز الراجعة على كافة أمور ادارة السودان ، وإبعاد نفوذ الدول الأوروبية من أن يزاحم الافراد الانجليز بنشئون السودان بعدم السماح بسريان الامتيازات الأجنبية الى أى جزء من السودان ، وصار خير وصف للسودان أنه صار من الوجهة الفنية ادارة ثنائية يخضع لسيادة مشتركة انجليزية مصرية ، ويرتفع في أنحائه العلمان المصرى والبريطاني متجاوران . أما حقيقة الأمر فقد كان الحاكم العام ومجلس مستشاريه ومعظم حكام مديريات السودان من ضباط الجيش البريطاني ، واقتصر نصيب مصر في ادارة السودان على مجرد سد العجز السنوى في الميزانية (٢٠) .

ومن وجهة النظر القانونية فإن اتفاقية الحكم الثنائي لم تلغ السيادة التركية على السودان ولا السيادة المصرية المستندة الى القرارات السلطانية منذ عهد محمد على عام ١٨٢٠ م ، كما أن الاتفاقية لا تعطى لبريطانيا المشاركة في حقوق السيادة على السودان وإن كانت قد أعطتها حق المشاركة مع مصر في ادارة شئونه ، وأن هذه الاتفاقية مؤقتة ينتهى العمل بها بمجرد انتهاء الظروف التي أوجدتها أو أدت اليها ، وعندئذ تنتهى بانتهائها حقوق المشاركة التي لبريطانيا ، وبالتالي استثنائها بادارة أمور السودان دون مصر التي تظل حقوقها قائمة ما لم يطرأ على هذه الحقوق ذاتها ما يتسبب عنه تعطيلها أو إلغاؤها (٢١) .

كما أن إنجلترا بفرض اتفاقية الحكم الثنائي على الحكومة الحديوية التي تدعى بالتبعية للدولة العثمانية قد خرقت - من وجهة النظر القانونية كذلك - عدة معاهدات دولية شاركت فيها والتزمت بالحفاظ على الامبراطورية العثمانية ، من هذه المعاهدات : معاهدة لندن في ١٥ يوليو ١٨٤٠ م مع دولة النمسا والمجر ، ومع بروسيا والروسيا ، ومذكرة ٣٠ مارس ١٨٥٦ م ، الجامعة في ١١ مارس ١٨٤١ م ومعاهدة باريس في ٣٠ مارس ١٨٥٦ م ، ومعاهدة برلين في ١٣ يونيو ١٨٧٨ م ، وميثاق النزاهة في مؤتمر استانبول عام ١٨٨٢ م (٢٢) . وكلها تمنح سيطرة إنجلترا - وغيرها من الدول

Enaker, Thomas : Imperialism and World Politics, P. 155.

(٢٠)

(٢١) د. محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٥٣٨ .

(٢٢) د. يونان ليب : المرجع السابق ص ٨٤ عن Cocheris, J. : Situation Internationale de L'Egypte et du Soudan Juridique et Politique, P. 507.



الأوروبية - على أي جزء من ممتلكات الدولة العثمانية ، وسيطرة إنجلترا على السودان بمقتضى اتفاقية الحكم الثنائي مناقض لهذه المعاهدات الدولية .

#### تطبيق اتفاقية الحكم الثنائي

##### أولا : الإدارة :

كانت تلك اتفاقية الحكم الثنائي نظريا أى نصوصها القانونية والإعدادات الانجليزية من خلال موادها ، وعلينا مناقشة وضع هذه النصوص والمواد موضع التنفيذ خلال فترة الحكم الثنائي من عام ١٨٩٩ - عام توقيع الاتفاقية - إلى عام ١٩٥٣ وهو عام استقلال السودان ، ليتبين لنا مدى الشوط الذى سار فيه افراد إنجلترا بالسيطرة على مقدرات الأمور فى السودان وأثر ذلك على وحدة وادى النيل .

كان الجنرال كنتشنر قائد حملة الاسترجاع أول حاكم عام للسودان ، وقد اختاره كرومر ليكون أول منفذ لنظامه فى حكم السودان وأعنى الحكم الثنائي بروحه لا بمواده ونصوصه فقط ، وقد جاء هذا الاختيار بسبب أن كنتشنر عرف السودان وخبر أحواله عندما كان ضابط اتصال بين غوردون وحملة الإنقاذ ، وعندما كان محافظا لسواكن ، وتولى أثناء تجهيز حملة الاسترجاع دورا كبيرا فى إدارة الاستخبارات العسكرية المصرية فجمع كثيرا من المعلومات التى أفادته عندما بدأ الزحف صوب أم درمان ، وتعيينه لا يثير ضجة فهو يحتل مركزا ممتازا فى الحكومة المصرية كسردار - قائد عظام - للجيش المصرى(٢٣) .

كان اختيار كرومر لكنتشنر كأول حاكم عام بالسودان مؤشرا لما ستكون عليه علاقة السودان فى ظل الحكم الثنائي بإنجلترا ، ولذلك يادر كرومر عند تعيين كنتشنر الى تسليمه تعليمات عليه اتباعها فى ادارته للسودان ، وهذه التعليمات جاء فيها : على الحاكم العام للسودان أن يطيع الأوامر التى تصدر من وقت لآخر من وكيل حكومة جلالته وقصصها العام فى القاهرة ، وأن يبلغ الأخير بكل الحوادث الجارية الهامة المتعلقة بشئون السودان . والغرض الأساسى من الاتفاق الذى وقع بين الحكومتين تمكين حكومة جلالته مشتركة مع الحكومة الخديوية من فرض إشراف كاف على الأمور الهامة المتعلقة

(٢٣) د - د مكي شبيبكة : المرجع السابق ص ٤٢٨ .



بالسودان ، وفي نفس الوقت تمنح السلطات الكاملة للحاكم العام في التصرف فيما يختص بالشئون المحلية بدون العودة الى القاهرة أو الى لندن .

وأضافت التعليقات بأنه يجب على الحاكم العام أن يقدم الى وكيل حكومة جلالة الملكة وقنصلها العام في القاهرة مسودة القرارات الهامة خاصة تلك التي تتعلق بالقوانين والأوضاع العامة التي أشير الى حكم فيها في المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من الاتفاق . كما يجب عليكم - الحاكم العام - أن تتشاوروا مع وكيل حكومة جلالة الملكة وقنصلها العام في كل ما يختص بعلاقات السودان الخارجية ، وأرجو أخيراً أن تقدم لي في نهاية كل عام تقريراً عن إدارة السودان لأقدمه بدوري الى كل من حكومة جلالته وحكومة الحديوي (٢٤) .

واستمر كرومر في تعليماته لكتشنر قائلاً بأن على الأخير أن يسمح للموظفين الذين يعملون تحت امرته التحدث معه بصراحة دون خوف منه ، فالإدارة المدنية تختلف عن الإدارة العسكرية بضرورة الصراحة والوضوح والمنشورة ويتمنى أن ينجح كتشنر في الإدارة المدنية مثلما نجح في القيادة العسكرية وأن لا يجعل للتوافه سبيلاً للاستيلاء على تفكيره والمرونة وعدم التعصب لرأى خاص صفتان لازمتان لنيل ادارته (٢٥) .

وتدل هذه التعليمات على أن أمور السودان قد وضعت في يد اللورد كرومر بصيغة واقعية حيث كانت سلطات الحاكم العام رغم اتساعها مستمدة من كرومر الذي ينفذ سياسة وزارة الخارجية البريطانية ، وبمعنى آخر صارت أمور السودان الهامة تتقرر في لندن بعيداً عن متناول الحكومة الحديوية ، وليس أدل على ذلك من أن معاهدات واتفاقيات الحدود للسودان مع فرنسا في ٢١ مارس ١٨٩١ م ، أو مع الحبشة وأريتريا في مايو ١٩٠٢ م أو مع دولة الكونغو في مايو عام ١٩٠٦ م ، أو مع فرنسا مرة أخرى خلال عامي ١٩١٩ و ١٩٢٤ م قد فاوض من أجل الوصول اليها وزارة الخارجية البريطانية ووقعها ممثلو الحكومة البريطانية (٢٦) .

وتجلى تطبيق اتفاقية الحكم الثنائي فيما يتعلق بالأمور الداخلية بالسودان ، فقد كان الحاكم العام على رأس الإدارة ويجمع في يديه كسب

Shebeika : op. cit. PP. 420 - 421.

(٢٤)

(٢٥) د. مكي شبكة : المرجع السابق ص ٤٢٨ .

(٢٦) د. يونان لبيب : المرجع السابق ص ٨٧ .



السلطات مما جعل الجهاز الحكومي يتصف بأنه كان أوتوقراطيا مستنيرا<sup>٢٧</sup> تم تنظيمه على أسس حربية لأهداف مدنية . وكان جميع الموظفين مجرد مساعدين للحاكم العام ، والكل يخضع لتعليمات القنصل البريطاني في القاهرة الذي لا يسمح للحاكم العام ومساعديه بالخروج على هذه التعليمات . وعندما حاول السير ريجنالد وينجت Wingate - السندي خلف اللورد كنتنسر في آخر عام ١٨٩٩ م - اتخاذ سياسة مستقلة في اتخاذ القرارات ثم إبلاغها للقنصل البريطاني في القاهرة ، أنه كرومر بنوع من الحدة لعدم اتباعه تعليماته ، وقد رد وينجت على هذا التنبيه باعتذار شديد ووعد بعدم الخروج عن هذه القاعد في المستقبل<sup>(٢٧)</sup> .

كما أن كرومر ظل يتابع عن كثب اجراءات الحاكم العام في السودان ، وتعددت زيارته الى السودان ، وفي كل زيارة كان يخطب في السودانيين موضعا عدالة الحكومة البريطانية ، ففي خطبته التي ألقاها بالخرطوم في ديسمبر ١٩٠٠ ذكر أن أوامر خصوصية قد صدرت له من صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا العظيمة التي تحكم في غير هذه البلاد على ملايين من المتدينين بديتكم الشريف لأعرب لكم عن مزيد اهتمام جلالته بكل ما يؤول الى سعادتهم ، واني الآن باسم جلالته سأقلد فردا من أشرف أهالي السودان المسلمين وساماً انجليزيا نظرا الى ما عرضه عنه سعادة الحاكم العام لجلالته وهو السيد علي الميرغني<sup>(٢٨)</sup> .

ورغم محاولات وينجت استرضاء كرومر بأنه ينفذ التعليمات التي وضعها كرومر ، وأنه يتصرف داخل السودان بسلطات واسعة كحاكم مقاطعة منحها إياه السلطة المركزية ، إلا أن كرومر بعث لوزير الخارجية البريطانية

عندما هم بمغادرة مصر عام ١٩٠٧ م مغادرة نهائية أشار بأنه لاحظ على وينجت نزعة استقلالية حكم السودان ، ولم يتفهم المبادئ الرئيسية التي توجهه سياسته ويجهل المسائل المالية كجهل الأطفال<sup>(٢٩)</sup> .

ولذلك نجد « السير جوردست » المعتمد البريطاني الذي خلف كرومر في منصبه بالقاهرة ، يرفق بموافقة وزارة الخارجية البريطانية ومجلس

(٢٧) نفس المرجع ص ٨٦ .

(٢٨) د. مكى شبيكة : المرجع السابق ص ٤٤٩ .

(٢٩) نفس المرجع ص ٤٥٣ .



الوزراء المصري في يناير ١٩١٠ م على إنشاء مجلس الحاكم العام ، رسالة موجهة من المعتمد البريطاني الى وينجت تنبه الأخير الى المدى الذي لا يجب تجاوزه في ادارته للسودان والى ضرورة اخطار المعتمد البريطاني مقدماً بأى اجراء سياسى يسعى الى تنفيذ الحاكم العام ، وأما فى الأمور العادية فيجب أن يتم الاخطار بتفاصيلها بعد اتخاذها ليستمر المعتمد البريطاني على علم بما يجرى فى السودان ، كما أن على الحاكم العام أن يبلغ المعتمد البريطاني مبكراً ما أمكن بالوسائل التى تؤثر فى شئون العلاقات الخارجية والتي قد تؤدى بطبيعتها الى اتصالات دبلوماسية ، والمسائل التى تؤثر فى التجارة الخارجية خاصة تلك التى تتعلق بنواحى الملاحة والمسائل التى قد تجذب الرأى العام خارج السودان(٣٠) .

ولادارة السودان قسم الحاكم العام السودان الى مديريات على رأس كل منها مدير يساعده مفتشان ، وقسمت كل مديرية الى مراكز على رأس كل مركز مفتشا يعاونه مأمور ونائب مأمور . ولما كان الحاكم العام للسودان دائماً انجليزى الجنسية فقد اختير المديرون والمفتشون من نفس الجنسية ، وارضاء لمصر اختير المأمور ونوابهم من المصريين . وفى السنوات الأولى للحكم الثنائى كان كل هؤلاء الموظفين - انجليز ومصريون - ضابطاً فى الجيش المصرى ، وكان الانجليز يملأون الرتب العالية فى الجيش المصرى ثم أصبحوا يحتلون الوظائف الكبرى فى ادارة السودان ، ولكن هؤلاء الضباط الانجليز ما لبثوا أن استبدلوا بتدريجياً ببريطانيين من خريجي الجامعات اختيروا لتلك الوظائف حتى يتغير وضع الادارة من أيدى العسكريين الى المدنيين(٣١) . وازيد أعداد هؤلاء الموظفين الانجليز سنة بعد أخرى وأطلق عليهم اسم أعضاء الخدمة السياسية السودانية .

لم يمكث كتشنر طويلاً على رأس الادارة فى السودان ، إذ أنه استدعى للمشاركة فى حرب البوير بجنوب أفريقيا أواخر عام ١٨٩٩ م ، وخلفه السير ريجنالد وينجت مساعده ومدير ادارة الاستخبارات العسكرية فى الجيش المصرى منذ عام ١٨٨٩ م ، وقد بقى وينجت يدير السودان فترة طويلة امتدت من عام ١٨٩٩ الى عام ١٩١٤ م ، وقد عهد وينجت الى سلاطين باشا وظيفة المفتش العام فى الحكومة ، وقد بقى سلاطين يشغل هذه الوظيفة حتى

(٣٠) د. يونان لبيب : المرجع السابق ص ١٦٧ .

(٣١) ضرار صالح : تاريخ السودان الحديث ص ٢٢١ .



استقال عام ١٩١٤ م ليخدم في الصليب الأحمر النمساوي (٣٢) \*

وتبدو السيطرة البريطانية في هذا التنظيم الإداري في تعليمات كل من كرومر والحاكم العام للموظفين الانجليز المسيطرين على الإدارات في السودان سواء كانوا مديريين أو مفتشين بمراقبة كل من ليس أوروبيا من الموظفين سواء كانوا مأمير أو نوابهم ، وعدم السماح لهم بالتأثير في رؤسائهم الانجليز في علاقاتهم مع الأهالي ، فجهلهم بلغات وعادات الشرقيين وربما يجعلهم يعتمدون على مروسيتهم اعتمادا كليا تحملهم مسئولية ما يرتكب من أخطاء وتقود في نهايتها لأن يكره الأهالي حكم البريطانيين وينفرون منه (٣٣) ، وأن العلاج يتمثل في اتصال المسئولين البريطانيين اتصالا مباشرا بالأهالي وتعلم لغتهم وعاداتهم \*

وأعطيت للمفتش العام والمفتشين الذين يساعدونه سلطات واسعة بمراقبة أعمال المأمورين الضريبيين وأعمال الشرطة ، وتقديم تقارير عن الموظفين الذين يعملون في دائرة اختصاص كل منهم أي مراقبة كل شيء حتى صارت سلطات المفتشين في السودان مدعاة للتندير ، إذ كان بيد المفتش الحل والعقد ، وكان قليل منهم في الأماكن النائية يبالغون في استقلالهم حتى سميت الإدارة بحكومة المفتشين ، وأثارت عليها سخطا كبيرا (٣٤) \*

ورغم أن سلطات المفتش العام كانت واسعة لمراقبة الموظفين ، إلا أن علاقة « سلاطين » المفتش العام مع بعض المفتشين الانجليز لم تكن على ما يرام بسبب تعدى هؤلاء المفتشين على الأهالي الذين لم يكونوا ليجدوا من يشكون إليهم ، وفي واقع الأمر فقد كانت علاقة « سلاطين » كمفتش عام مع كثير من الضباط البريطانيين غير طيبة ، فبعض المديرين ، وكل جنس وضيابط جيش كتشنر كانوا ينظرون إلى سلاطين نظرة من هجرة وطنه إلى الأبد (٣٥) \*

استمر وينجت يحكم السودان حكما مطلقا - مع خضوعه لتعليمات القنصل البريطاني بالقاهرة والمستمدة من وزارة الخارجية البريطانية - حتى اضطرت تعدد المسئوليات وتعقد الموضوعات إلى أن يطلب عام ١٩٠٩ م من

(٣٢) Collins, R., Tigor, R. : Egypt and the Sudan, PP. 121 - 122.

(٣٣) د. مكي شبكة : المرجع السابق ص ٤٣٩ \*

(٣٤) ضارر صالح : المرجع السابق ص ٢٢٢ \*

Hill, R. : Slatin Pasha, P. 73.

(٣٥)



الفصل البريطاني بالقاهرة ، وكان السير دون جورست الموافقة على تشكيل مجلس يشترك مع الحاكم العام في تحصيل مسئوليات السلطات التشريعية والتنفيذية ، ومجلس هذه صفته سيكون أقدر على تحمل المسئولية ، كما أنه يضمن عدم صدور قوانين غير مدروسة من السلطات التنفيذية(٣٦) .

ثم وافقت وزارة الخارجية البريطانية على تشكيل هذا المجلس من كل من السكرتير الإداري ، والسكرتير القضائي ، والسكرتير المالي ، والمفتش العام وعضوين أو أربعة من رؤساء الإدارات الفنية الأخرى مثل المعارف والزراعة والري والجيش يختارهم الحاكم العام ويصدر قرار تعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . وهذا المجلس لا يضم سودانيين أو مصريين ، ومهمته قاصرة على أن يستشير الحاكم العام في القوانين والأوامر والتنظيمات المتعلقة بالشئون المالية ، وفي اتخاذ القرارات التي تقضى بإرسال حملات عسكرية بانهاء السودان ، وغير ذلك من الأمور الهامة التي تؤثر في سير العمل أو تحتاج إلى مشورة هؤلاء الأعضاء .

ورغم وجود هذا المجلس الذي بدأ تشكيله رسمياً في يناير ١٩١٠ م ، فقد كان لسلطين باشا تأثير قوى على الحاكم العام ، يحكم أنه - أي سلطين - كان يشغل وظيفة المفتش العام ومستشار الحاكم العام في الشئون الإدارية ، وقد استطاع سلطين من موقعه أن يحرم الزعماء السودانيين من تولي قيادات إدارية أو أن يكون لهم سلطة مادية خوفاً من أن يلثف الرجال حولهم ويقوموا بتورات ضد الحكومة ، واكتفى الحاكم العام بإعطاء الزعماء السودانيين اعترافاً بالزعامات القبلية من أجل المساعدة في حفظ الأمن وجمع الضرائب ، أي أنهم كانوا يعاونون الحكومة في كل ما يمكن أن يثير الشعور ضدهم ، ولقاء ذلك فقد كانوا يتقاضون نسبة مئوية ضئيلة كمرتبات من الضرائب الموضوعة على المحاصيل والحيوانات(٣٧) .

وبهذا اتبع الحاكم العام للسودان سياسة من شأنها إقرار نوع من الهدوء والنظام بين قبائل السودان ، ولكن نجاحه الأكبر كان في خلق طبقة من المشايخ والنظار والأعيان على ولاء تام للسلطات البريطانية . وكانت من أهم

Macmichael : The Anglo Egyptian Sudan, P. 110.

(٣٦)

(٣٧) قرار صالح : المرجع السابق ص ٢٢٤ .



أسلحتها للقضاء على الحركة الوطنية السودانية التي قامت في البلاد فيما بين عامي ١٩١٩ و ١٩٢٤ م (٣٨) .

وتمشيا مع السيطرة البريطانية على ادارة السودان ، أدخل الحاكم العام منذ عام ١٨٩٩ م قوانين العقوبات ، والتحقيق الجنائي ، وهي على غرار القوانين الهندية التي وضعتها السلطات البريطانية في الهند ، وأوكل الى الضباط البريطانيين تطبيق هذه القوانين . وعندما وضع القانون المدني عام ١٩٠٠ م استمد أيضا من قانون المرافعات الهندي والمطبق في بعض المستعمرات الانجليزية بأفريقيا والهند الصينية الى جانب تطبيقه بالهند ، وأما احوال المسلمين الشرعية فقد أوكل لقضاء شرعي الفصل فيها وتعين لها قضاة مسلمون مصريون وسودانيون . وفي كل الأحوال صار للحاكم العام الحق في إعادة النظر في كل قضية (٣٩) تتخذها محاكم المديرية أو محاكم المراكز أو حتى المحاكم الاعلى التي تستأنف فيها الاحكام الصادرة بشأن الجسرائم أو الجنايات .

#### ثانيا : الاقتصاد :

وظهرت السيطرة البريطانية كذلك في النواحي الاقتصادية ، حيث وجه الحاكم العام الزراعة والمواصلات وغيرها لصالح إنجلترا ، فبعد أن تبين امكانية زراعة القطن طويل التيلة - الذي كانت تنفرد به مصر - في اقليم الجزيرة بادرت السلطات البريطانية بعمل المشروعات اللازمة لانتاج هذا النزع من القطن الذي تعتمد عليه مصانع لانكشير للغزل والنسيج بإنجلترا ، وبناء ميناء بور سودان عام ١٩٠٧ م لتصدير القطن منه ، وبناء شبكة حديدية ربطت بين الجزيرة وكردفان ، فأصبح القطن والصمغ ينقل من مكان الانتاج الى ميناء التصدير ، ثم تولت شركة انجليزية بناء سد عند سنار لري أرض الجزيرة واستغلت ما عرف بمشروع الجزيرة أي زراعة أرض الجزيرة بالقطن لمصلحتها لمدة ٣٠ سنة تنتهي عام ١٩٤٩ م ثم تسلمته الحكومة في العام التالي ، ولم تقم الشركة بتدريب السودانيين على كيفية ادارة هذا المشروع .

وكانت هذه المشروعات تكلف أموالا كثيرة في الوقت الذي كانت فيه

(٣٨) د- يونان ايبب : المرجع السابق ص ١٧٦ .

(٣٩) د- مكي شيكدة : المرجع السابق ص ٤٤٨ .



«الضرائب المفروضة على السودانيين لا تفي باحتياجات الإدارة ، ومن هنا ظهر العجز في الميزانية كانت مصر تدفعه وهي راضية الى جانب نفقات الجيش المرابط في السودان ، ومن ثم كان للحكومة الحديوية الاشراف على ميزانية السودان ، ولكن بعد عام ١٩١٣ م حين لم يكن هناك عجز مالى فان ذلك الاشراف توقف . واذا كانت سياسة الحاكم العام الاقتصادية قد حققت بعض الرخاء فانه يؤخذ على البريطانيين أنهم جعلوا الثروة المالية في أيدي البنوك والشركات الأجنبية والأفراد ، ولم يستطيعوا تنمية رأس المال الوطنى الا قليلا(٤٠) ، وبهذا استمرت السيطرة البريطانية المستمدة من كون انجلترا هي التاجر الوحيد المسموح للسودانيين بيع منتجاتهم منه وشراء احتياجاتهم من انتاج مصانعه .

#### ثالثا : التعليم :

وكان التعليم أحد الأنشطة التي وجهها البريطانيون في السودان لتحقيق أهدافهم ، وهي الإبقاء على السيطرة البريطانية منفردة وعدم اعداد الكوادر الفنية السودانية لتتولى مقاليد الأمور في شتى مجالات العمل بالسودان ، ولقد حدد اللورد كرومر الأهداف البريطانية ، من انشاء مؤسسات تعليمية في السودان بأنها تلقن بعض المعلومات في القراءة والكتابة والحساب لعدد خاص من الشباب السودانى حتى يتمكنوا من احتلال بعض المناصب الصغرى في ادارة القطر .

وتمشيا مع سيطرة البريطانيين على مختلف نواحي النشاط في السودان خضع التعليم منذ بداية الحكم الثنائى لاشراف المستر « بونهام كارتر » السكرتير القضاى للحاكم العام ١٨٩٩ م ، وفي العام التالى استدعى المدعو « جيمس كرى James Currie » من القاهرة ليتولى وظيفة مدير المعارف بالسودان ، وتولى المواطنون الانجليز على الاشراف على التعليم في السودان ولذلك لا غرابة أن نجد محاولات ادارة المعارف بالخرطوم لصرف السودانيين عن الذهاب الى مصر والتعليم في الجامع الأزهر ، كانشاء كلية تدريب المعلمين والقضاة في كلية غوردون ، حتى لا تضطر الى ارسال السودانيين للتعليم بمصر بالجامع الأزهر ثم يتولون عند عودتهم وظائف القضاء الشرعى .

وسارت السلطات البريطانية في السودان شوطا آخر في سبيل قطع الصلة بين السودانيين وبين التعليم في مصر ، فأرسل مدير معارف السودان نائبه المستر كراوفوت على رأس بعثة الى مصر عام ١٩٠١ م لجمع الطلبة

(٤٠) هزاد منال : المرجع السابق ص ٣٣١ .



السودانيين بالأزهر ليكونوا نواة لطلبة كلية تدريب المعلمين والقضاة ، الى جانب تشجيعها لتحويل جامع أم درمان الى معهد علمي على غرار الجامع الأزهر<sup>(٤١)</sup> ، هذا الى جانب تركها جنوب السودان لنشاط البعثات التبشيرية التي نجحت في صبح الجنوب بصيغة ثقافية ودينية مغايرة لتكوين أبناء شمال السودان .

ورغم محاولات ادارة معارف السودان وضع برنامج تعليمي متكامل بمراحل تعليمية متتالية تشمل مدارس أولية فمدارس ابتدائية ، فمدارس أعلى من الابتدائية الا أن السودانيين سادرتهم الشكوك في أهداف هذه المدارس من البداية والتي أنشأها ويشرف عليها الحكام الأجانب ، ولولا إشراك بعض الفقهاء السودانيين - الذين كانوا يعدون أبناء البلاد في الكنائس والحلوى - للتدريس في المدارس الحكومية لظل اقبال السودانيين عليها قليلا ، الا أنه مع الزمن تخرجت من هذه المدارس مجموعة من صغار الموظفين كانوا عماد الحركة الوطنية السودانية بعد الحرب العالمية الأولى . ولعل انشاء كلية غوردون بالخرطوم يعتبر مظهرا من مظاهر السيطرة البريطانية ، ذلك أن كتشتر في زيارته للندن شتاء ١٨٩٨/١٨٩٩ م انتهر قوة حماس الشعب البريطاني وتأنيده له لانتقامه لمقتل غوردون بالقضاء على الخليفة عبد الله والتمثيل بجثة المهدي<sup>(٤٢)</sup> ، فدعا البريطانيين الى التبرع لانشاء مؤسسة تعليمية بالخرطوم تحمل اسم غوردون ، وبالفعل استطاع جمع تبرعات وصلت الى مائة ألف جنيه ، ووضعت التصميمات لانشاء المباني التي تمت عام ١٩٠٢ م ، ونقلت المدارس التي كانت في أم درمان من ابتدائية وصناعية الى الكلية الحديثة ، وكذلك كلية المعلمين والقضاة الشرعيين ، وبهذا أصبحت كلية غوردون تشمل مراحل التعليم المختلفة . وكان الاساندة المصريون هم أعمدة التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية بالكلية ، ولهم فضل كبير في تشجيع تلاميذهم على الاطلاع خارج ساحات المدارس<sup>(٤٣)</sup> ، مما جعل المستر كرى مدير المعارف يتهمهم بأن المصريين خاصة طبقة الأفندية لا زالت أشك في تدريسهم التاريخ السياسي لوادي النيل خلال العشرين سنة الأخيرة للتلاميذ السودانيين<sup>(٤٤)</sup> .

(٤١) د. يونان ليبب : المرجع السابق ص ٣١٦ .  
Macmichael : op. cit., P.

(٤٢)

(٤٣) فرار صالح المرجع السابق ص ٢٣٣ .

(٤٤) د. يونان ليبب : المرجع السابق ص ٣٠٥ .



وحقيقة احتوى البرنامج التعليمي لمدير معارف السودان على انشاء مدارس صناعية بعد المدارس الأولية تلحق بترسانة الواپورات النيلية فى العاصمة السودانية ، الى جانب مدارس لاعداد مساعدى مهندسين ومساحين ومعلمين للغة الانجليزية والمواد الاجتماعية ، الى جانب الموافقة على تعليم البنات اعتبارا من عام ١٩٠٧ م ، الا أن هذا البرنامج لم يحتوى على تعليم على اعداد الخبراء والمتخصصين ممن يمكن لهم تولي وظائف اشرافية تلك الوظائف التى يسيطر عليها البريطانيون وحدهم ، كما أن وضع وتنفيذ هذا البرنامج يشير الى الدور البارز المشرف الذى لعبه المواطن المصرى أحمد هدايت بك حيث كان المشير الأول للمستتر كرى مدير المعارف ، وكذلك فضل الاساتذة المصريين الذين غرسوا الثقافة العربية الإسلامية(٤٥) .

ويمكن أن نحدد بداية ظهور التعليم العالى بالسودان فى عام ١٩٢٦ م بإنشاء كلية الطب ، وفيما بعد تقرير لجنة « لاوار » عام ١٩٣٨ م بإنشاء المدارس العليا : العلوم والآداب والزراعة والهندسة والطب البيطرى ، وكل تلك المدارس العليا - الكليات - صارت نواة لجامعة الخرطوم ، وجاءت تلك الانجازات نتيجة لتعيين « سكوت » مديرا لكلية غوردون التذكارية حيث وجدها كلية يسيطر عليها النظام الحربى الرهيب مع بعض تعسف المدارس الخاصة البريطانية ذات الصرامة . وكانت العلاقات بين الاساتذة البريطانيين والسودانيين تملو من روح الزمالة بسبب استعلاء الاساتذة البريطانيين(٤٦) ، كما كان السودانيون الراغبون فى تعليم على توجيههم حكومة الخرطوم البريطانية الى الدراسة بلندن بأعداد قليلة ..

ومما هو جدير بالملاحظة أن حاكم السودان لم يقدم خدمة تعليمية حكومية لاهالى جنوب السودان حتى عام ١٩٢٦ م ، وترك ذلك بصورة مقصودة لنشاط البعثات التبشيرية المسيحية من كاثوليكية وبروتستانتية والتى تتبع النمسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، تلك البعثات التى استخدمت وسائل متعددة لممارسة نشاطها كبناء الكنائس وتقديم الخدمات الدينية ، وتقديم خدمة طبية للمرضى ، وخدمة تعليمية فى مدارس ملحقة بالكنائس . وقد بدأت هذه البعثات نشاطها فى السودان فى عهد الحكم الثنائى عام

(٤٥) د. مكي شبكة : المرجع السابق ص ٤٦٦ .

(٤٦) ضراى صالح : المرجع السابق ص ٢٣٦ .



١٩٠٠ م قسمت مناطق الجنوب بينها ، وإن كان نشاطها قد امتد الى شمال السودان أيضا .

وكان خطر هذا النشاط التبشيري في جنوب السودان ياديا للعيان ، وقد هاجمه مصطفى كامل في جريدة اللواء عام ١٩٠٠ م ، ودعا الى مقاومته ، كما أن أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني هو المستر روبرتسون طلب من وزير الخارجية البريطانية السير ادوارد جراي عام ١٩٠٧ م أن تمنع حكومة السودان عن تشجيع البعثات التبشيرية في جنوب السودان حتى لا ينقسم شعب السودان الى قسمين متناقضين ، وحتى يمكن تجنب شعب لازال ينهض من حالة التأخر صداما دمويا(٤٧) .

ولكن الحكومة البريطانية لم تحرك ساكنا كما أن حاكم السودان ترك للبعثات التبشيرية أن تفتح المدارس وغيرها من المؤسسات بما يحقق أهدافها سواء في جنوب السودان أو شماله ، ففي الجنب ترك ميسدان التعليم للمبشرين المسيحيين حرا لسببين الأول عدم الخوف من رد فعل اسلامي اذا ما اتبعوا في مدارسهم أي أساليب قد يبدو فيها رغبة أو الشك في رغبة لتحويل الناس عن دينهم ، فالسكان وثنيون وممارسة النشاط التبشيري في مؤسساتهم التعليمية عمل مشروع في نظر حكام السودان ، والسبب الثاني أن حرية المبشرين في الجنوب كان لا يجدها متنافسة المدارس الحكومية التي كانت آخذة في الانتشار في الشمال في ذلك الوقت ، فادارة التعليم الحكومية لم تطرق أبواب الجنوب قبل عام ١٩٢٦ م(٤٨) .

وقد تمثل النشاط التعليمي التبشيري في انشاء مدارس أولية في القرى ، ومدارس ابتدائية ، ومدارس وسطى ، ومدارس تجارية ، وكان يسمح للبنات بالالتحاق بهذه المؤسسات كتعليم مختلط في فصل واحد أو بنفس المبنى في فصل منفصل عن البنين . وظل الأمر في الجنوب قاصرا على هذه المؤسسات التبشيرية حتى رأت الحكومة عام ١٩٢٦ م أن بعض المثقفين من السودانيين الشماليين والجنوبيين الذين نشأوا وتعلموا في الشمال قد بدأت ميولهم تتجه نحو مصر كما حدث في جمعية اللواء الأبيض ، وهنا خطت الحكومة خطوة نحو الاحتفاظ بجزء من السودان في حالة اضطرابها الى اخلاء

Parliamentary Debates, Fourth series 1907. Vol. 173, P. 267. (٤٧)

(٤٨) د. يوتان ليب : المرجع السابق ص ٣١٢ .



الجزء الشمالي ورغبت في ربط السودان الجنوبي بأوغندا والكنغو<sup>(٤٩)</sup> .

وتمشيا مع هذه السياسة دعت حكومة الخرطوم عام ١٩٢٨ م إلى مؤتمر يعقد في الرجاف بمديرية خط الاستواء إحدى مديريات الجنوب السوداني ، وحضر المؤتمر ممثلون عن حكومات كل من أوغندا ، والكنغو ، والسودان ، إلى جانب جمعية البعثات التبشيرية في الاقطار الثلاثة<sup>(٥٠)</sup> . وكان أهم ما قدره المجتمعون توحيد حروف الكتابة بين الاقطار الثلاثة وجنوب السودان، واستبعاد اللغة العربية وتوحيد الكتب المدرسية كلما أمكن ، وانطلق الحكم الثنائي يساعد البعثات التبشيرية في تعليمها النهجات المحلية بالمحروف اللاتينية وقراءة الانجيل وتعلم قدر ضئيل من اللغة الانجليزية .

وكانت هذه الخطوة التي اتخذها البريطانيون فيما يخص التعليم في الجنوب من المسائل التي أثارت الحواظر في الشمال ، وأضعفت ثقة أهله في نوايا الانجليز نحو وحدة البلاد ، ولم يفرز الانجليز من خططهم تلك الا عام ١٩٤٨ م أي بعد سنتين من مؤتمر جوبا الذي ضم عددا من مندوبي الشماليين والجنوبيين ، والذي قررت فيه الاغلبية الجنوبية رغبتها الاكيدة في المحافظة على وحدة السودان بكامل حدوده الجغرافية<sup>(٥١)</sup> . ومن ثم اضطرت الانجليز الى ادخال تعليم اللغة العربية في الجنوب وارسال أبناء الجنوس الذين يتيمون الدراسة بالتعليم الثانوي الى الكلية الجامعية بالخرطوم بدلا من ارسالهم الى التعلم في اوغندا .

وتطبيقا لاتفاقية الحكم الثنائي بخصوص منع ادخال الرقيق الى السودان أو تصديره منه ، فقد أعلن كتشنر عدم تدخله في الرقيق المملوك والمعامل كخدم في البيوت ، وفي عام ١٩٠٠ م أنشئ فرع في الخرطوم « لمصلحة منع تجارة الرق » المصرية ، يشرف عليه بريطانيون ، من أجل ملاحقة تجار الرقيق ونظرا للخلافات بين مفتشي الرق والمديرين والمفتش العام « سلاطين »، وضعت ادارة مكافحة الرق بالسودان تحت سيطرة البوليس السوداني تحت اشراف الضباط البريطانيين منذ أول يناير ١٩١١ م .

وقامت الادارة الجديدة بانشاء مراكز مسلحة لمواجهة منافذ تجارة

(٤٩) هزارد صالح : المرجع السابق ص ٢٢٣ .

(٥٠)

Macmichael : Op. cit.

(٥١) هزارد صالح : المرجع السابق ص ٢٢٤ .



الريقيق في سنار وكردفان وفي الحدود الشرقية والحدود الغربية ، وغسرب السودان دارفور وبحر الغزال ، وقد مارست هذه المراكز دورها في التصدي لتجار الريقيق ، حتى سجل القنصل البريطاني في تقريره لعام ١٩١٢ م أن تجارة الرق أصبحت من الأزمات العابرة ، بعد القضاء على كل مقاومة للمكافحة، ونورات تجار الريقيق \*

#### الحركات الثورية

##### أولا : الحركات الفردية :

لم يكن خضوع السودانيون لإدارة انجليزية بعد دولة المهديية بالأمس المتوقع ، ومن ثم شهد السودان مقاومة ونورات شغلت حكمدارى عموم السودان المسئولين عن تنفيذ اتفاقية الحكم النسائي . يمكن أن نفرق بين نوعين من الثورات التي قام بها السودانيون النوع الأول ثورات فردية بمعنى ارتباطت بأفراد سواء كانوا من رجال الدين أو من زعماء قبائل أو من تجار الريقيق ، وهذا النوع كان من السهل على إدارة الحكم النسائي الانجليزية القضاء عليه ، والنوع الثاني من الثورات ما يمكن أن نسميه بالحركة الوطنية السودانية والتي لم يستطع حاكم عام السودان ولا رجاله اخفات صوت رجالها لأنها كانت تعبر عن قواعد شعبية ولها برامج سياسية واجتماعية محددة تمس حياة السودانيون وتحقق طموحهم \*

ومن النوع الأول من الثورات كانت حركات أنصار المهديية ، منها حركة الخليفة شريف ومعه أبناء المهدي ، ذلك أنه رغم استسلامهم لقوات الحكومة في نوفمبر ١٨٩٨ م وبغائهم بالسودان ولم يتعرضوا للنفي خارجه كما فعل الحكم النسائي مع أنصار المهدي الكبار ، فقد أخذ الخليفة شريف يجمع حوله الأنصار ثانية من أغسطس ١٨٩٩ م بقرية « شكاية » ، فأرسل الحاكم العام قوة بقيادة الكابتن « سميث » حاصرت القرية واقتحامها أمام مقاومة الأنصار المسلحين الذين فقدوا ١٧ قتيلا و ٥٥ أسيرا ، وقد حوكم كل من الخليفة شريف وولدى المهدي فاضل والبشرى أمام محكمة عسكرية ، وصدر الحكم عليهم بالاعدام رميا بالرصاص ونفذ الحكم على الفور(٥٢) ، ولم ينج من أبناء المهدي الا عبد الرحمن بن المهدي الذي لم يبلغ الخامسة عشرة بعد وكان يساعد

(٥٢) د. يوزان ليب : المرجع السابق ص ١٤٠ \*



قتل اخوانه ، وقوبلت تلك المجزرة بامتناع شديد في البلاد ولكن لم يستطع السودانيون عمل شيء أمام القسوة العسكرية المتفوقه عليهم فاذعنوا صاغرين(٥٣) .

ومن تلك الحركات الفردية كذلك حركة على عبد الكريم أول عام ١٩٠٠م بأم درمان والتي تقوم على الدعوة الى المهدية ، وأن الروح المهدية لم تمت مع موت صاحبها وخليفته ، وكانوا يؤمنون بذلك إيماناً لا يتزعزع ولا يلين ، ومع القبض على زعيم الحركة وثمانية من أتباعه في ١٩ فبراير من نفس العام والتحقيق معهم تمسكوا بما يؤمنون به ، مما جعل الحاكم العام يشكل مجلساً من علماء الدين الاسلامي لمناقشة على عبد الكريم ورجاله وتقديم تقرير عما يجب عمله معهم ، وقد رأى المجلس إبعاد الرجل وأنصاه عن أم درمان وبالفعل أعلن وينجت الحاكم العام في ٢ مارس نفى على عبد الكريم ورجاله مع التهديد بأن يكون ذلك مصير كل خارج على تعاليم الدين الاسلامي .

وكانت هناك حركة أخرى بطلبها أحد الفقهاء المستوطنين ويدعى الشريف محمد الأمين البرناوى الذى رحل الى مكة وعاد منها حاملاً وثيقة تثبت انتسابه لآل البيت ، واستقر بجبال تغلي بشرق كردفان ، وأعلن نفسه مهدياً في أبريل عام ١٩٠٣ م ، ودعى السودانيون الى الالتفاف حوله ، وبالفعل صارت قبائل الحوازمة والمسيرية انصاراً له ، وهنا قاد الكولونيل « ماهون » مدير كردفان حملة عسكرية من الخرطوم وداهم الشريف في مقره ، فقتل من قاوم من أتباعه وأسر الباقون بمن فيهم زعيم الحركة نفسه الذى اقتيد الى الأبيض حيث أعدم شنفاً ، وقد دلت التحريات التى قامت بها الحكومة بعد الحادثة أن الدعوة كانت عظيمة الخطر وأنه لو ترك الأمر لمدة شهرين فقط لانتضى تحت لوائه عدد ضخم من رجال القبائل(٥٤) .

ومن تلك الحركات الفردية كذلك حركة « محمد ود آدم » من سكان « سنجة » الذى ادعى عام ١٩٠٤ م أنه النبی عيسى ، وانتكر شعاراً خاصاً به هو : أشهد ألا اله الا الله وأن محمداً رسول الله ومحمد المهدى خليفته وعيسى نبيه ، وقد صدقه جماعة من السودانيين الذين كانت فكرة المهدية و ظهور النبی عيسى طاقية فى نفوسهم حيث كانوا يبحثون عن متنفس لهم

(٥٣) ضرار صالح : المرجع السابق ص ٢٤٠ .

(٥٤) د. مكي شبيبكة : المرجع السابق ص ٤٦٧ .



بعد ما حل بهم ، وقد كلف مفتش الناحية المستر « علام » Allam  
مأمور سنجة المصرى بالتصدى لهذه الحركة ، وعندما فشل المأمور فى اقناع  
محمد ود آدم بالاستسلام وهاجم أتباعه المأمور حتى قتل ، قام جند الحكومة  
بإطلاق النار عليه وعلى أتباعه حتى قتل هو وبعض أتباعه .

ومن هذه الحركات كذلك ثورة « تالودى » عام ١٩٠٦ م والتي تقع فى  
جبال النوبا جنوب كردفان ، وسبب هذه الثورة مقاومة سياسة الغاء تجارة  
الرقيق، وقد أقام أهالى تالودى حفلة راقصة دعوا إليها رجال الحماية الحكومية ،  
وبيئنا كان هؤلاء يشاهدون الرقصات هاجمهم أهالى البلدة بغتة وقتلوا كل  
رجل خارج الكتلة ، ثم هاجموا المركز - مركز البوليس - بعد ذلك ولكن  
بقية الحماية يعاونها النوباويون سكان التلال استطاعوا صدهم (٥٥) ، حتى  
أمكن خلال شهرى يوليو وأغسطس بمساعدة قوات مديرية كردفان القضاء  
على هذه الثورة بقتل عدد كبير واستسلام آخرين أخذوا أسرى للحكومة ومنهم  
أكبر زعمائهم « أحمد المدير » ، وهذه الثورة تدل على استهانة الأهالى بسلطة  
الحكومة وعدم انصياعهم لأوامرها (٥٦) .

كذلك كانت هناك ثورة أخرى دينية عام ١٩٠٦ م قادها المدعو « موسى  
أحمد » من قبيلة « بورنو » ، الذى أعلن أنه من أتباع المهدي وأنه سيكون النبي  
عيسى الذى تنبأ به المهدي وخليفته عبد الله التعايشى ، فأمر الحاكم العمام  
بإحضار هذا المدعى وحدد اقامته بالخرطوم ، وصار تحت طلب الحكومة . وفى  
عام ١٩٠٧ م ادعى رجل آخر من أهالى برفو فى القضايف أنه عيسى النبي ،  
وقد نفته الحكومة الى حلفا قبل أن ينضوى تحت لوائه أتباع وأنصار ، وهناك  
مدع آخر بأنه النبي عيسى فى واد مدنى يدعى سليمان بشير ، بدأ ادعائه  
فى يناير من عام ١٩٠٧ م ، وكلما اقترب أحد من منزله كان يلعن الحكومة  
ويشتتمها ويسمى الناس عبيد النصارى ، وكان يأمرهم بخلع أذنيهم أثناء  
مروهم أمام منزله ، وقد تم اعتقاله وعندما أحضر أمام حاكم مديرية النيل  
الأزرق اعترف أنه ليس نبيا ، وقد تم ترحيله الى حلفا (٥٧) .

وكان أكثر أنصار المهدي قسوة فى ثورته « عبد القادر محمد امام  
ودحيوبة » من قبيلة الحلاوين الذى أظهر عدا كيرا للحكومة منذ عام ١٩٠٨ م  
لأنه رجل المهدي والجندي فى جيش الأمير عبد الرحمن النجوى لم ينس أن

(٥٥) د. يوزان ليب : المرجع السابق ص ٣٤٤ .

(٥٦) د. مكى شبيكة : المرجع السابق ص ٤٦٨ .

(٥٧) د. يوزان ليب : المرجع السابق ص ١٥٨ .



الحكومة الحالية قضت على حكومة اسلامية ، وهو لا يزال من أشد المتحمسين والمعتقدين برسالة المهدي(٥٨) ، وكان يسعى على الناس وعلى أهله استكانتهم للحكم الثنائي وعدم الاستمرار في الجهاد في سبيل الله ، واتهم الحكومة بالظلم لأنها لم تعطه ما يستحق في تسوية أرضه عندما بدأت في استئجار الأراضي من مالكيها لاستغلالها في زراعة القطن عندما يتم العمل في مشروع الجزيرة ، ولم يكن ذلك غريباً في نظره ، إذ ماذا يمكن أن تفعل حكومة غير اسلامية سوى نشر الظلم في البلاد وخاصة ظلم المؤمنين بالمهدي(٥٩) \*

وعندما أخذ عبد القادر في إثارة الناس ضد الحكومة ، واجتمع حوله كثير من الأتباع الذين عاشوا في ظل بذله وسخائه ، حاولت الحكومة منذ مارس ١٩٠٨ إنهاء حركته سسلاً لكن كراهيته للحكومة جعلته يستدرج مفتش المركز - مركز الجزيرة - الإنجليزي « المستر سكوت » والأمور المصرية « اليوزباشي محمد شريف » ويقتلهما في زربيته ، مما دفع الحاكم العام الى ارسال قوة من واد مدني ومن الخرطوم قبضت على عبد القادر وبعض أتباعه ، وقدموا الى المحاكمة أمام محكمة المدير التي يرأسها ضابط بريطاني في ٨ مايو من نفس السنة حيث قضت باعدام عبد القادر ومصادرة أملاكه وبالفعل تم اعدامه شنقاً في موطن قبيلته بعد أن صدق الحاكم العام على الحكم . وأما بالنسبة لاتباعه فقد حكم على ١٢ رجلاً منهم بالاعدام والمصادرة والبساقى بالسجن لمدد متفاوتة ، ولكن الاعدام لم ينفذ في الرجال الاثنى عشر بسبب اعتراض الحكومة البريطانية والرأي العام المصري المثل في الصحافة الوطنية فتعدل الحكم الى السجن مدى الحياة مع المصادرة للممتلكات \*

كذلك قام فقيه يفتتح كتاباً لتعليم الصبية بالدعوة لاجياء المهدي في دنقلة في نفس العام الذي شهد حركة « عبد القادر ود حبوبة » فانتخبت الحكومة اجراءاتها بالتبض على متزعم هذه الحركة ويدعى « محمد الراضى » ومنعه من تعليم الأطفال في الكتاب بقرية الدويم التابعة لمركز مروي ، وتحديد اقامته في المركز ومراقبة تحركاته ، وفي ظل هذه الاجراءات زال خطره \*

وفي عام ١٩١٠ م ثار فقيه آخر في بربر يدعى « الشريف مختار الهاشمي » الذي كانت له تطلعات زعامية منذ عهد الخليفة عبد الله ، وادعى

(٥٨) د مكي شبكية : المرجع السابق ص ٤٦٨ \*

(٥٩) خزار صالح : المرجع السابق ص ٢٤١ \*



أن لقبه هو « صاحب الوقت » ودعا الناس إلى الإيمان بزعامته والانضواء تحت لوائه ، ولما حاول بعض أهله إثباته عمسا أعلنه والاستسلام للحكومة هاجمهم ، مما دفعهم إلى مساعدة الحكومة في القبض عليه وعلى إبنائه وبعض أتباعه وقدموا للمحاكمة حيث قضت المحكمة بشنقه وشنق أحد إبنائه ، ثم خففت الحكم على الابن إلى السجن مدى الحياة .

ولم تسلم دارفور من السخط على الحكم الثنائي ، إذ ظهرت بها منذ بداية هذا الحكم نزعة استقلالية قادها أحد رجال المهدي البارزين هو « على دينار » ، الذي استند على الناحية الدينية للاستيلاء على الحكم في كل السودان وطرد الحكام الأجانب ، ليخلف حكومة المهدي ويقيم حكومة إسلامية يشد أزرها الأتراك<sup>(٦٠)</sup> ، وينطلق من دارفور ليضم بقية أقاليم السودان ، باعتباره من سلالة أحد زعماء دارفور هو السلطان محمد الفضل ، وقد اجتمع حوله سكان دارفور واتخذ من فاشر مقرا لحكمه ، وصار سلطانا مستقلا مع دفع جزية سنوية مقدارها ٥٠٠ جنيه منذ عام ١٩٠١ م حتى أعلن توريته على الحكومة عام ١٩١٥ .

واجه السلطان على دينار عدة صعوبات في احكام سيطرته على دارفور ، كانت أولاها منافسة « ابراهيم علي » الذي يمت بصلة قرابة للأسرة المالكة في دارفور ، وأراد كئشتر أن يضرب به على دينار قبضته إلى دارفور ويتسلم زمام الأمور ، ولكنه فشل في انتزاع السلطنة من على دينار ، كما أن بعض قبائل دارفور رفضت الاعتراف له بالزعامة عليها ، كما أن بعض خصومه انتقلوا إلى كردفان وصاروا يشكلون خطرا على سلطنته ، كما أن الحاكم العام يرغب في وضع على دينار تحت الاشراف المباشر في الوقت الذي يرغب فيه السلطان في تدعيم سلطته واستقلاله في دارفور ومدها لتشمل كردفان كذلك وكل ذلك تقف أمامه حكومة الخرطوم وتعارضه ، ومن هنا بدأ الخلاف بين الجانبين .

وكانت هناك مشكلات أخرى تعيق بعلى دينار ، تمثلت في رغبة السيد المهدي السنوسي مد طريقته إلى ممتلكات السلطان بإنشاء الزوايا طابعاسيا دارفور ، ولكن السلطان رفض خوفا من أن تحمل هذه الزوايا طابعا سياسيا يكون خطرا عليه ، كما أن الفرنسيين الذي أخذوا يتوغلون من غرب

(٦٠) عار صالح : المرجع السابق ص ٢٤٤ .



وأواسط أفريقيا حتى جاوروا حدود دارفور الغربية ، وبدأوا يضمون الى ممتلكاتهم بعض الأراضي التي يعتقد السلطان بأنها جزء من دارفور من قديم الزمان ، وعندما يتبادل المراسلات مع الفرنسيين تمنعه سلطات حكومة الخرطوم ، بحجة انها تقوم نيابة عنه في ابلاغ الحكومة البريطانية التي تتفاوض مع الحكومة الفرنسية نيابة عن حكومة السودان ، وتطلب منه البيانات التي تساعد حكومة جلالة الملك في حل المشكلة بما يرضى مقامه وأمانه(٦١) . وقد زال الخطر الفرنسي باستتعال الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ م .

تراكمت الاسباب منذ بداية الحكم النعاني حتى اشتعال الحرب العالمية الاولى لكي يحدث صدام بين على دينار وسلطات الحكم في الخرطوم فرغم موافقة المسئولين البريطانيين في القاهرة ولندن على أن يحكم على دينار دارفور بدلا من حكمها بواسطة سلطات انجليزية مصرية حيث أن هذه المديرية لن تجلب دخلا يعتد به ، بل أنه من المحتمل أن تكون عبئا ماليا(٦٢) . فان محاولات على دينار تعزيز سلطاته الداخلية أمام رغبة حكومة الخرطوم في خضوعه لها ولو اسميا جعلت الصدام بين الطرفين وشيكاً . ولم تكن دارفور المتراصة الأطراف معروفة لجميع مسئولى حكومة الخرطوم باستثناء المفتش العام سلاطين ، الذي كان هناك حتى عام ١٨٨٤ م .

ورغم أن على دينار قد تعهد بدفع جزية سنوية كدليل على اعترافه بسلطة حكومة الخرطوم الا أنه كان مصمما على منع أى مسئول من هذه الحكومة ، وبصفة خاصة سلاطين بأن يضع قدمه في أراضي سلطنته(٦٣) ، ونتيجة لمحاولات على دينار اثبات وجوده داخل دارفور واشادة بعض الصحف المصرية به كزعيم سني يواجه قوة غير اسلامية - بريطانيا - ، وعدم مساعدة حكومة الخرطوم له لتصفية جيوب المهدية المتبقية في دارفور المتمثلة في « عربى دفع الله » « وستين ودحسين » ، وعدم مساعدتها له لاختضاع بعض القبائل القوية على الحدود بين دارفور وكردفان لسلطته ، ونتيجة لعدم استجابة حكومة الخرطوم لطلباته من الأسلحة ، ولم تسمح لندوب السلطان بالذهاب الى الحجاز لشراء الجيخانة بل أعطته كمية بسيطة من الرمنجتون - نوع من البنادق الانجليزية - وبغليين هزيلين(٦٤) .

(٦١) د. مكي شبكة : المرجع السابق ص ٤٧٨ .

(٦٢) د. يوتان ليبب : المرجع السابق ص ٢٢٣ .

Hill, R.: Slatin Pasha, P. 94.

(٦٣)

(٦٤) د. مكي شبكة : المرجع السابق ص ٤٨٠ .



ونتيجة لذلك كله وبسبب اشتعال الحرب العالمية الأولى وانضمام تركيا المسلمة في صف دول المركز ضد الحلفاء وعلى رأسهم إنجلترا ، بدأ على دينار بالاتصال بالأتراك من أجل توحيد جهود المسلمين لتحقيق الجهاد الاسلامي ، ومن ثم انتظر على دينار وصول الأسلحة له عبر ليبيا لينتهي الحكم الثنائي في جميع اجزاء السودان ويخرج الانجليز السدين حاصروا مملكته من كسل مكان(٦٥) .

ومن ثم اعتمدت حكومة الخرطوم على امتداد الخط الحديدي الى الأبيض منذ عام ١٩١٢م بما يقرب من قوة الحكومة من الفاشر عاصمة دارفور، وقررت انهاء استقلال دارفور تحت حكم على دينسار فكلفت القسائد الانجليزى « هولستون » بقيادة قوة كبيرة مسلحة بالمدافع الرشاشة في عام ١٩١٦ م التقت مع قوة على دينار قليلة التسليح على بعد اثني عشر ميلا من الفاشر ، وانتهى اللقاء بمقتل دينار وأكثر من أربعمئة رجل من رجسالة ، وبذلك انتهت حركته الاستقلالية ودخل دارفور نهائيا تحت سلطة حكومة الخرطوم .

كانت تلك ثورات السودانيين ضد التسلط الانجليزى على مقدرات الأمور في القطر السوداني، وهي الثورات ذات الطابع الفردي المشوب بدعوى دينية ولم يكن فيها اتجاهات وطنية ، ومن ثم سهل على حكومة الخرطوم التعامل مع أصحاب هذه الثورات ، ومن ثم نجحت هذه الحكومة لأنها أدركت أن القضاء على زعماء هذه الثورات يعنى نهايتها .

#### ثانيا : الحركة الوطنية :

##### ( ١ ) هوية الحركة :

أما الحركة الوطنية فلم يكن من السهل اخمادها لأنها كانت ذات صفة شعبية جماعية لها قيادتها الواعلة ولها برامجها الواضحة ، ومن ثم شهيد السودان عقب الحرب العالمية الأولى بصفة خاصة نشاطا وطنيا سار في طريقه حتى حصل السودان على استقلاله أوائل الخمسينات من القرن العشرين .

ومن أول الأمر نلاحظ تأثر تلك الحركة الوطنية بالسودان بمثيلتها في مصر ، وظهور تعبير وحدة وادي النيل في الشوارع السوداني كما هو في الشوارع المصري بمفهوم جديد لا يعيد السودان الى ما كان عليه حاله قبل

(٦٥) غرار صالح : المرجع السابق ص ٢٤٣ .



الثورة المهدية بمعنى استقلال كل من مصر والسودان عن السيطرة الانجليزية ومن ثم تحقيق وحدة بين قطرين مستقلين تربطهما علاقات قديمة وحديثة معا قوامها الجنس والدين واللغة والتاريخ المشترك والترابط الاجتماعي .

وفي هذا المجال فأننا لا يمكن أن ننكر دور الضباط والموظفين المصريين في السودان عقب تطبيق اتفاقية الحكم الثنائي في تنبيه السودانيين الى المطالب الوطنية التي تتلخص في التخلص من سيطرة البريطانيين على السودان تمهيدا لانهاء هذه السيطرة على مصر ، ومن ثم يتولى الوطنيون في القطرين مقاليد الأمور في وادي النيل .

ذلك أنه لم يفض أكثر من عام واحد على إعلان الحكم الثنائي ، حتى ظهر نذير الضباط والجنود السودانيين في الفرق المشكلة بالسودان تحت قيادة ضباط انجليز وبنائير من الضباط المصريين ، بسبب ما قام به الكولونيل « ماكسويل » قائد القوات العسكرية في الخرطوم في يناير ١٩٠٠ م بجمع الذخيرة التي في أيدي الجنود ، فوجد من الضباط المتحمسين من حفز الجنود للعصيان والامتناع عن تسليم الذخيرة ، وكان أن هجموا عليها لاستردادها بعد أن كانوا قد سلموا جزءا منها ، وامتنعت نهائيا الأورطة الرابعة عشرة السودانية من الرضوخ (٦٦) ، بل هجمت على مخازن السلاح واستولت على كل الذخيرة وفقد الضباط البريطانيون كل سيطرة عليهم (٦٧) .

استمر تمرد هؤلاء الجنود على السلطات الانجليزية حتى وصل وينجت باشا الحاكم العام الجديد الى الخرطوم ، حيث استطاع بالتعاون مع بعض الضباط السودانيين تهدئة الأورطة الرابعة عشرة السودانية حتى وافق جنودها على تسليم الذخيرة تدريجيا بعد وعد من وينجت على اغنائهم من أي عقاب ، وإن كان الوعد لم ينفذ بالكامل حيث عوقب سبعة من ضباط الأورطة ، وقد حكم على بعض الضباط المصريين بالفصل من الخدمة والبعض الآخر بالتوبيخ ، وقد تخلى الحديوي عن هذه الحركة بل انه بعث الى وينجت يستنكر ما أقدم عليه الضباط والجنود المصريين والسودانيين . حتى اذا جاءت الحرب العالمية الأولى وتحمل فيها السودانيون - كآخوانهم

(٦٦) د- مكي شبكة : المرجع السابق ص ٤٤٢ .

(٦٧) د- يوزان ليب : المرجع السابق ص ١٨٩ .



المصريين - كثيرا من التضحيات المادية والبشرية لمصلحة إنجلترا وحلفائها ، وانكار إنجلترا حق شعبي وادي النيل في الاستقلال والجلد وانطلاقا من وجود طبقة من المتعلمين بدأت الحركة الوطنية السودانية تفصح عن نفسها في مواجهة التسلط البريطاني على الامور في القطر السوداني ، واتخذت من المدن الكبيرة في السودان مراكز لنشاطها بعكس الحركات الفردية والدينية التي اتخذت من الاقاليم والاماكن النائية مسرحا لها ، كما اعتمدت الحركة الوطنية الجديدة على عنصر الشباب المتعلم وضباط الجيش على خلاف ما كان عليه الحال في الحركات الدينية التي كان رجال الدين وزعماء القبائل هم قادتها واهلهم ومريدوهم هم الانصار .

ومن هنا ظهرت جماعات من الشعب السوداني خاصة صغار الموظفين والطلاب في المدن تنصدي للفكرة الوطنية وتظهر تمسكها بوحدة وادي النيل وجلد الانجليز عن شطرى الوادي جنوبه وشماله ، وقد تأخر هؤلاء في تكوينهم الوطنى بالمصريين المقيمين بالسودان ولا عجب في ذلك فاللغة والدين والارتباط الاجتماعي والكفاح ضد عدو واحد هو الاحتلال البريطاني ، كل ذلك ساعد على ارتباط السودانيين خاصة أبناء الطبقة المتوسطة الذين نالوا حظا من التعليم الحديث بالمصريين في المراكز المتحضرة خاصة في العاصمة ( الخرطوم ) ، وفي الفرق العسكرية ، وفي مصالح الحكومة حيث كان المواطنون السودانيون يعملون جنبا الى جنب مع الموظفين المصريين(٦٨) .

كما أن التعليم الذى أفاضه الاساتذة المصريون على السودان لم يكن دون تجاوب مع الأبناء الذين تلقوه بصدر واعي ، وقرأ السودانيون باللغة العربية والانجليزية التاريخ العالمى فكان طبيعيا أن يتفاعلوا بدروسه وعظائمه وفلسفته من حيث يدرى البريطانيون أو لا يدرؤن(٦٩) . الى جانب السودانيين الذين سافروا الى مصر ينهلون من علوم الجامع الأزهر ويتأثرون بنمو الروح الوطنية والقومية في مصر ، كما أن خضوع أبناء السودان للتعليم الحديث الغربى ، والاحتكاك مع القومات النفاية ، والسياسية لأوربا الغربية ساعد على تفتح أذهانهم باعتبارهم من أبناء الطبقة المتوسطة على أساليب الحرية والديمقراطية والاستقلال ، وابتعدوا شأنهم شأن نظرائهم في أنحاء الشرق

Holt, P.M.: A Modern History of the Sudan, P. 127.

(٦٨)

(٦٩) فزار صالح : المرجع السابق ص ٢٤٥ .



«الأوساط وأفريقيا عن الروح الغيلية»<sup>(٧٠)</sup> ، وهذا يعنى أن الروح القومية وجدت أرضاً خصبة في السودانيين الذين بدأوا يظهر فيها عقب الحرب العالمية الأولى .

ويمكن أن نضيف إلى عوامل تأثير السودانيين بالروح الوطنية والقومية ما راوه من إجحاف بهم وبأخوانهم المصريين أثناء الحرب العالمية الأولى الذين تحملوا كثيراً من النفقات المالية والعينية لإمداد القوات المتحالفة بالمؤن الغذائية أثناء المعارك في منطقة الشرق الأوسط ، إلى جانب اشتراك قسرات مصرية سودانية في تلك المعارك إلى جانب القوات الانجليزية ، على أمل أن يطبق الانجليز النقطة الثانية عشرة من نقاط الرئيس الأمريكى ويلسون الأربع عشرة ، والداعية إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وتتكبر الانجليز لهذا الحق بعد انتهاء المعارك الحربية لأنها لو أخذت به لتحقق للسودانيين والمصريين الاستقلال في ظل وحدة وادي النيل .

كما أن زعماء ثورة ١٩١٩ م ، وأعنى سعد زغلول وزملائه ، رغم ما أصابهم من سجن ونفي ومطاردة على يد السلطات البريطانية كانت مطالبهم الاستقلال التام لمصر والسودان ، بينما تمسك الانجليز وعلى لسان لورد ملنر Milner - صاحب النجدة المشهورة التي زارت مصر عقب ثورة ١٩١٩ - بأن مسألة السودان منفصلة تمام الانفصال عن القضية المصرية وأن السودان سيطور منفصلاً عن مصر تحت الرعاية الانجليزية التي تضمن لمصر وصول مياه النيل .

وكذلك كان لانتشار خبر ثورة ١٩١٩ م المصرية إلى السودان وما فعله المصريون بقوات الاحتلال البريطانية مثار إعجاب السودانيين وحافزاً لمصريين والسودانيين معاً على التحرك بالمظاهرات والقاء الخطب مطالبين بالاستقلال الكامل لإحدى النيل ، وقد شارك فيها الضباط المصريون في الخرطوم ، ورجال السكك الحديدية وموظفو البرق والبريد وغيرهم من الموظفين في الخرطوم وعطبرة وبورسودان ، وإلى جانب كل هذه التحركات نظمت حملة في الخرطوم للحصول على المعونة لضحايا الثورة المصرية على يد البريطانيين ، وقدم طلب بهذا إلى القاضى الأكبر ، وتشكلت لجنة من السيدات المصريات بالخرطوم وأذاعت نداء بطلب العون من السودانيين<sup>(٧١)</sup> .

(٧٠) Collins, R. & Tignor, R.: Egypt and the Sudan, P.P. 124-125.  
(٧١) د. يونان لبيب : المرجع السابق ص ٤٢٦ .



فاذا أضفنا الى هذا تصدى صحيفة اللواء الناطقة بلسان الحزب الوطنى المصرى لفصح المخططات البريطانية لفصل السودان عن مصر وإبقائه خاضعا للنفوذ الانجليزى ، وانتقال ما تنشره هذه الصحيفة الى أيدي أبناء السودان فى مصر والسودان ، كما أن الطبقة المثقفة فى السودان تقرأ وتهتم بأخبار النضال المصرية وتمسكه بأن لا تنفصل قضية السودان عن قضيتيه ، وتسمع أخبار البطولات والتضحيات فى أسفل الوادى وخطب زعماء الثورة النارية وتتقصى أخبارهم فى الجرائد المصرية ، وموقف الانجليز لا يطمئنتهم لأنه اتجه نحو الانفراد بإدارته وضمه لمستعمراتهم فى النهاية ، وهم يتخوفون من هذا المصير ولا سيما أنهم يرون عجرة الفتشيين البريطانيين ومطالبتهم حتى لكبار القوم خلع النعال عند دخول مكائهم والوقوف لهم بالنحية عندما يمرون راكبين صهوات جيادهم ، وفوق كل ذلك فكل الوظائف ذات المسئولية وقف عليهم ، فلا مشاركة فى الحكم ولا تأهيل له فى المستقبل(٧٢) .

#### ب - الجمعيات السرية :

فلا عجب أن تتوالى الأحداث فى السودان معبرة عن الروح الوطنية والقومية ، وأول هذه الأحداث لقاء أحد الضباط السودانيين - يدعى محمد أمين هديب - خطبة بجامع أم درمان فى ٣٠ مايو ١٩١٩ م بمناسبة احتفال دينى ، دعا فيها الى تحالف السودانيين مع المصريين لطرد الانجليز ما دفع السلطات الانجليزية بالخرطوم الى القبض عليه وفصله من الخدمة بالجيش والحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات ، وخشيت أن يكون هذا التيار الوطنى القومى له صدق فى نفوس السودانيين فلبت الى استكتاب زعماء القبائل وعمد البلاد عراض تدعو السودانيين الى التمسك بالادارة البريطانية وعدم التسليم بالمطالب المصرية الداعية الى استقلال وادى النيل شماله وجنوبه .

وعندما تأكد للسلطات البريطانية بالخرطوم أن من أسمتهم صغار الأفندية والطلاب والمنتورين من العاملين بالمجالات الحرة هم عماد الحركة الوطنية القومية فى السودان لجأت الى احياء النزعة القبلية والزعامات الدينية تدفع بهم الى التصدى لهذه الحركة ، خاصة وأن هؤلاء وأولئك ما زالوا أكثر نفوذا فى السودان ودورهم كبير الخطر متى تهيأت لهم الفرصة ، ومن ثم

(٧٢) د. مكى شبيكة : المرجع السابق ص ٤٨٧ .



اعتمدت عليهم في توجيه الحركة الوطنية السودانية الى الانضواء تحت لواء إنجلترا والابتعاد عن مصر ، وفي هذا السبيل دعمت الحكومة البريطانية وفدا من زعماء الدين والعشائر الى زيارة لندن في يونيو ١٩١٩ وتقديم التهنئة للملك جورج الخامس بانتصار بريطانيا في معارك الحرب العالمية الأولى ، ورغم أن هذا الوفد ترأسه السيد علي الميرغني زعيم الطائفة الختمية بالسودان. وضم أعضاء من أشرف وزعماء السودان الدينيين ، إلا أن الوطنيين السودانيين وصموهم بالحياة للقضية الوطنية والقومية . واتهمهم ببيع السودان الى إنجلترا ، وزادت شكوك الوطنيين السودانيين في هذه الزعامات أكثر عندما اشترك كل من السيد علي الميرغني والشريف يوسف الهندي والسيد عبد الرحمن المهدي في اصدار صحيفة أسموها « حضارة السودان » . صدر العدد الأول منها في أغسطس ١٩٢٠ م ، دعت من أول صدورها الى أن يتعد السودان تماما عن الحركة المصرية ، كما أملت أن ترى الادارة القائمة في السودان وقد أصبحت بريطانية تماما(٧٣) .

وفي رأيي أن هذا الموقف للزعماء الدينيين السودانيين ليس له ما يفسره الا أن يكون رغبة في مغنم سياسي يتألم من وراء الرضاء البريطاني ، فلا أحد ينكر مسئولية التدخل الأوربي والانجليزى خاصة. ومنذ حكمه ادارة غوردون عن الأحداث الدموية التي شهدتها السودان ، بل ولا أحد ينسى ما فعله كتنشتر نفسه حين دخل أم درمان من اجراء بعيد عن الأدمية وأغنى هدم قبعة المهدي ونش قبره ، ولا ينسى أحد أن الحاكم العام البريطاني هو الذي أعدم أبناء المهدي فاضل والبشرى مع الخليفة شريف ، ومع ذلك يقف السيد عبد الرحمن المهدي أكبر أبناء المهدي الأحياء الى جانب السيطرة الانجليزية على السودان .

ورغم محاولات السلطات البريطانية تهيئة أذهان السودانيين بفكرة أن «السودان للسودانيين» وترجيح بعض الزعامات الدينية السودانية في تحقيق هذه الفكرة ، سواء بنشر مقالات في صحيفة حضارة السودان أو في الصحف البريطانية المسموح لها دون الصحف الوطنية المصرية بالدخول الى السودان ، فإن الحركة الوطنية السودانية سارت في طريقها ، وهذه المرة بتشكيل جمعية سرية عرفت باسم « الاتحاد السوداني » عام ١٩٢١ م التي كان أعضاءها من طلاب كلية غوردون والموظفين خريجي المدارس وبعض الشباب

(٧٣) د. يونان لبيب : المرجع السابق ص ٤٢٢ .



«العاملين في مجالات الأعمال الحرة الذين كانوا يجتمعون في نادى الخريجين  
- أى خريجي كلية غوردون - بام درمان .

نشطت هذه الجمعية التي صار شعارها « السودان للسودانيين  
والمصريين أولى بالمعروف » في توزيع المنشورات التي تهاجم الحكم البريطاني ،  
ونجحت في ارسال بعض الطلاب السودانيين لاكمال تعليمهم بمصر ، وكانت  
تلك الخطوة في حد ذاتها مجازفة خطيرة من وجهة نظر الانجليز ، فالطالب  
الذي يفر من كلية غوردون لمواصلة تعليمه في مصر يعتبر في نظر الحكام  
البريطانيين مجرم لا ينصب غضبهم عليه وحده بل ليعتداه الى أهله وأصدقائه  
ومن يظن أنهم عاونوه في الهرب(٧٤) .

استمرت حركة المنشورات والجمعيات الوطنية ضد التسلط  
الانجليزي ، تلك الحركة التي بدأت بظهور منشورات تنتسب لما عرف باسم  
« جمعية الأعمال المسلحة » في أكتوبر ١٩١٩ تنادى السودانيين بالاتحاد مع  
المصريين في مقاومة الاحتلال الانجليزي ، ومنشورات تحمل توقيعات « اليد  
السوداء » و « اليد البيضاء » تدعو فيها الزعماء والعمد والتجار الى عدم  
التعاون مع السلطات البريطانية المستغلة لخيرات السودان ، وتهدد هذه  
المنشورات في نفس الوقت باغتيال المدير العام البريطاني ومساعدته لسكك  
حديد السودان .

كذلك ظهرت في أنحاء السودان منشورات بتوقيع « جماعة العلماء »  
بمناسبة زيارة اللورد اللبني المندوب السامي البريطاني في مصر للسودان  
في يناير عام ١٩٢١ م ، تدعو السودانيين الى التعاون مع اخوانهم المصريين  
لطرود الدخلاء أعداء الاسلام من كل من مصر والسودان . وشاركت « جمعية  
العمل على خلاص البلاد » في فضح سياسة الاستغلال البريطانية لمشايخ  
رى الجزيرة وجبل الأولياء ، وتهاجم كل الأعمال التي يشترك فيها رأس المال  
البريطاني . كما شاركت « جمعية الدفاع عن الدين في السودان » في حملة  
المنشورات ضد السلطات الانجليزية ، بمهاجمة السياسة البريطانية في  
الشرق الأوسط والسودان على أساس أنها موجهة ضد الاسلام ، وتدعو  
المسلمين الى الجهاد(٧٥) ، ضد الانجليز .

(٧٤) د. مكي شبكة : المرجع السابق ص ٤٨٨ .

(٧٥) د. يونان لبيب : المرجع السابق ص ٤٢٧ .



ج - علي عبد اللطيف وجمعية اللواء الأبيض :

ورغم تعدد الجمعيات الوطنية السودانية وعدم توحيدها سواء في القيادة، أو البرنامج إلا أنها أجمعت على شيء واحد هو التخلص من السيطرة البريطانية وأن يصير السودان بلدا مستقلا على أن تكون له علاقة خاصة بمصر إما وحدة، شاملة أو أقل شمولاً ، وكان ظهور الضابط علي عبيد اللطيف على مسرح الأحداث الوطنية بالسودان علامة بارزة في الحركة الوطنية السودانية فهو من أبوين من جنوب السودان علامة بارزة في الحركة الوطنية السودانية فهو بالخرطوم حتى تخرج من المدرسة الحربية عام ١٩١٤ م برتبة ملازم ثان ، حيث خدم في الكتائب السودانية التي يقودها ضباط بريطانيون .

وتذكر المصادر أنه التقى عام ١٩٢١ م بضابط بريطاني متعجرف فطلب منه هذا الضابط أن يحبيه ، ولكن علي رفض قائلا أنهم كضباط في الجيش غير ملزمين بتحية المكين الا مدير المديرية في مناسبات خاصة ، ومنذ ذلك الحين أخذ علي عاتقه أن يحارب الاستعمار في بلاده حتى لا تهان كرامته. سوداني(٧٦) ، ويوحى البعض بأن اهانة الضابط الإنجليزي لعل عبيد اللطيف سبب تدمره وقيادته للحركة الوطنية ، وليس هذا صحيحا إذ أن علي عبد اللطيف تصرف بوحى من انتمائه الوطني الذي شاركه غيره من السودانيين والمرتبطة بالحركة الوطنية المصرية(٧٧) .

أسس علي عبد اللطيف « جمعية الاتحاد القبلي » في عام ١٩٢١ م. وبرنامجها العمل على استقلال السودان تحت زعامة رؤساء القبائل ، وصار يعقد اجتماعات بمنزله مع زملائه الضباط يتناقشون في الأمور العامة والخاصة التي تهمهم كمواطنين سودانيين ، ونتيجة لنشاطه هذا ، ولإصدار بيان في مايو نشرته جريدة الأخبار القاهرية حدد فيه « مطالب الأمة السودانية » هاجم فيه الإدارة البريطانية للسودان وخاصة بالنسبة لسياساتها التعليمية وبالنسبة لمشروع الجزيرة ، وطالب بإنهاء الاحتكار الحكومي للسكك ، أدى كل ذلك بالسلطات البريطانية الى إلغاء القبض عليه وإيداعه السجن لمدة عام ، وقد أدى هذا الحكم الى فصله من الجيش .

كان هذا الحكم والفصل الذي لحق بعلي عبد اللطيف ، بعد منع ممثلين.

(٧٦) صرار صالح : المرجع السابق ص ٢٤٦ .  
(٧٧) Collins, R. & Tignor, R.: Op. cit. P. 125.



النقابة المحاميين المصرية من السفر الى السودان للدفاع عنه ، سبباً في ظهور منشورات أخرى بالخرطوم وصلت لرؤساء المصالح الحكومية وإلى كثير من الأعيان السودانيين توضح مهزلة محاكمة علي عبد اللطيف ، بما يوضح اصرار السلطات البريطانية على واد كل حركة وطنية سودانية طالما نادت هذه الحركة باستقلال السودان ، والارتباط مع مصر ، وجلاء قوات الاحتلال الانجليزية من كل وادي النيل .

لم يكن ابداع علي عبد اللطيف السجن قضاء على الحركة الوطنية السودانية ، إذ استمرت حرب المنشورات ضد السلطات البريطانية بالخرطوم كما ظهرت جمعيات وطنية مثل « جمعية الدفاع عن السودان » و « جمعية اتحاد السودان » ، وأخذت هذه الجمعيات تصدر المنشورات التي تدعو الى استقلال السودان وتخليصه من الحكم البريطاني ، وتذكر هذه المنشورات أن هناك قبائل سودانية أعلنت عن أسماؤها من المؤيدين للحركة الوطنية ، واستمرت هذه المنشورات حتى عام ١٩٢٤ م عندما اتخذت حركة علي عبد اللطيف موقفاً أكثر ايجابية .

ونتيجة لهذه المنشورات اعترف المستولون البريطانيون بوجودتنظيمات وطنية في السودان متأثرة بالحركة الوطنية في مصر ، وجاء هذا اعتراف رغم محاولات التشويش على الحركة الوطنية السودانية من قبل السلطات البريطانية أو من أصحاب صحيفة حضارة السودان الموالية للإدارة البريطانية . ومن الأمور الجديدة بالملاحظة أن هذه المنشورات كانت توضح الاستغلال البريطاني لخيرات السودان سواء في مشراع الجزيرة أو في الخدمات التعليمية التي تقدم للسودانيين أو غير ذلك كإساليب تعامل البريطانيين مع السودانيين أبناء البلاد . ولم تقتصر المنشورات على معالجة الشئون السياسية فقط ، فهي إذن تعبر عن برنامج اصلاحى متكامل ، الوجود البريطاني المسيطر على الحكم في السودان هو العائق لتنفيذه .

ونتيجة لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ م باستقلال مصر المنقوص لوجود ما عرف بالتحفظات البريطانية الأربعة والتي من بينها السودان ، وصدر الدستور عام ١٩٢٣ م وقوز حزب الوفد المصرى بزعامة سعد زغلول في الانتخابات تشكلت وزارة وفدية برئاسة سعد زغلول في يناير ١٩٢٤ م ، وبدأ البرلمان المصرى جلساته اعتباراً من منتصف مارس ١٩٢٤ م ، أخذت المسألة السودانية اهتماماً خاصاً من المسئولين عن الحركة الوطنية المصرية .سواء داخل الوزارة أو داخل البرلمان .



منذ هذا الوقت أخذت حكومة الوفد تعد العدة لفتح باب المفاوضات مع الحكومة الانجليزية بخصوص التحفظات الأربعة وأولها المسألة السودانية وكان أول مظاهر تمسك الوزارة الجديدة بالحقوق المصرية في إدارة السودان عندما اشتركت حكومة الخرطوم في معرض عام المستعمرات الامبراطورية البريطانية أقيم في « ميمبيل » عام ١٩٢٤ م دون أن تأخذ رأى الحكومة المصرية (٧٨) ، مما دفع البرلمان المصرى الى أن تصدر عن أعضائه صيحات تدعو لتشكيل لجنة من بين أعضائه تختص بالمسألة السودانية ، والى أن يطالب العضو عبد المجيد اللبان بأن تقوم حكومة سعد زغلول بإبلاغ القاضين على زمام الحكم في البلاد الانكليزية أن السودان لا يزال جزءاً من مصر (٧٩) .

وعندما استفسرت الحكومة المصرية من حاكم عام السودان وسردار الجيش المصرى وكان آنذاك هو السير لى ستيك باشا عن أسباب اشتراك السودان في معرض المستعمرات البريطانية بلندن دون موافقة الحكومة المصرية ، وحاول السردار التخلص بأنه يأخذ تعليماته من المندوب السامى البريطانى رفض سعد زغلول هذا المنطق ، لأنه بمقتضى المادة الثالثة من اتفاقية الحكم الثنائى فإن حاكم عام السودان موظف بعينه ملك مصر ويستمد سلطته من هذا التعيين ، وبما أنه لم يحدث بعد اتفاقية ١٨٩٩ م امضاء أى اتفاق آخر مغاير لها فلا يكون هناك مبرر لاتباع طريقة أخرى للمخاطبة بينها وبين حاكم السودان (٨٠) ، ومن ثم ترفض الحكومة المصرية أن يتم التخاطب بينها وبين حاكم السودان عن طريق المندوب السامى البريطانى بالقاهرة .

كانت تلك الأحداث تجرى في مصر ، بينما الحركة الوطنية السودانية بزعماء على عبد اللطيف قد بدأت دوراً واضحاً وإيجابياً في مواجهة البريطانيين بالخرطوم ، ذلك أنه منذ خرج على عبد اللطيف من السجن في إبريل ١٩٢٣ م بدأ في تشكيل جمعية وطنية في وادى مدنى أولاً ثم انتقلت الى الخرطوم عرفت بجمعية اللواء الأبيض اتخذ لها شعاراً هو علم أبيض يجرى عليه النيل ، ووضع في أحد أركانها العلم المصرى وكتب عليه الى الامام ، واعتمد الجمعية بتحقيق وحدة وادى النيل بين السودان ومصر (٨١) . وقد انضم لهذه الجمعية ضباط سودانيون وخريجون من كلية غوردون ، وموظفون في الحكومة ، وقد

(٧٨) د- يونان لبيب : المرجع السابق ص ٤٤٦ .

(٧٩) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، الحولية الأولى (١٩٢٤) ص ١٨٠ .

(٨٠) عبد الرحمن الرفاعي : في أعقاب الثورة المصرية ج ١ ص ١٦٥ .

(٨١) ضارر صالح : المرجع السابق ص ٢٤٦ .



قام موظفو ادارة البرق بدور هام فى نشر أهداف الجمعية وتحقيق الاتصال بين أعضاء الجمعية خارج الخرطوم .

اذن عاد على عبد اللطيف الى العمل الوطنى القومى بتشكيل جمعية اللواء الأبيض . وفى هذه العودة صارت اتجاهاته السياسية أكثر وضوحا والتي ترتبط بالحركة الوطنية المصرية ، ولم يكن راغبا فقط فى التعاون مع المصريين لتحقيق برنامجهم ، ولكنه من خلال تشكيل جمعية اللواء الأبيض حدد موقفه الوطنى الداعى الى طرد البريطانيين من وادى النيل ، وقيام وحدة بين مصر والسودان(٨٢) . وهذه الجمعية خضعت لتنظيمات سرية ، وصار أعضاؤها يشكلون خلايا منفصلة عن بعضها وترتبط بالرئاسة العامة للجمعية التي تعرف وحدها الأعضاء والحلابة وتحدد لهم نشاطهم وتحركاتهم ، ومنذ البداية انتشرت فروع الجمعية الى وادى مدنى ومكسوار والأبيض والفاشر وشندى(٨٣) .

اتهمت السلطات البريطانية سواء فى الخرطوم أو لنهين المصريين بأنهم وراء أحداث السودان الوطنية وأنهم يؤيدون الضابط السودانى الوطنى على عبد اللطيف وجمعية اللواء الأبيض بينما لم يفعل المصريون الا الوقوف موقف التأييد المعنوى والى حد ما المادى للوطنيين السودانين فبينما جاء فى خطاب العرش الذى قرئ فى البرلمان المصرى لدى افتتاح دورته الأولى فى مارس ١٩٢٤ م أول تصريح رسمى مصرى يربط السودان بمصر فى تحقيق الأمنى القومية ، وأخذ أعضاء البرلمان المصرى يناقشون لماذا انفردت إنجلترا بإدارة السودان ، ولماذا يتولى قيادة الجيش المصرى ضابط انجليزى يحكم السودان فى نفس الوقت ، واستنكروا سياسة العنف والارهاب التى تتبعها السلطات البريطانية فى السودان ضد السودانيين ، أكد النساطق بلسان الحكومة البريطانية فى مجلس اللوردات أن مسألة السودان تخص البريطانيين والسودانيين ولا ثالث لهما وأن بريطانيا لا تترك السودان ، وأن أى تغيير فى ادارته الحالية لا ينفذ الا بموافقة البرلمان(٨٤) .

ولم يستسلم المصريون للاتهامات البريطانية وإنما أعلنوا على المستويين الشعبى والرسمى عن الاستمرار فى تأييد الحركة الوطنية السودانية بما

Collins & Tignor : Op. cit. P. 125.

(٨٢)

(٨٣) د. يونان لبيب : نفس المرجع ص ٤٤٩ .

(٨٤) د. مكي شبكة : المرجع السابق ص ٤٩٠ .



بحقق من جديد وحدة وادى النيل ، فظهر حزب جديد فى مصر فى شهر فبراير ١٩٢٤ م تحت اسم « حزب مصر والسودان » برنامجيه تحقيق الاستقلال لشطرى وادى النيل وتحقيق الوحدة بينهما، واستمر الحزب الوطنى فى تأييد الحركة الوطنية السودانية ، وزار رئيسه محمد حافظ رمضسان السودان فى فبراير من نفس العام ، الذى كانت له اتصالات مع بعض الضباط المصريين العاملين بالسودان ، ومراسلات مع جمعية اللواء الأبيض ، وربطت مصر الرسمية قضيتها بقضية السودان وتطلب الاستقلال للقطرين ، بينما انجلترا تؤكد بقاءها بالسودان دون الاشارة الى خطة لتدريب السودانين لحكم بلادهم أو حتى إشراكهم فى الحكم .

ومن الطبعى أن تظهر جمعيات وطنية سودانية مصاحبة لجمعية اللواء الأبيض ومتعاونة معها ومتفقة معها فى برامجها ، ومن ثم تلقى التأييد الرسمى والشعبى المصرى ، ومن هذه الجمعيات جمعية قبيلة الجعليين التى تمثل اتحادا قبليا أعلن السير مع الخطوات المصرية لطرد أعداء وادى النيل من شماله وجنوبه ، وجمعية العمال التى تضم الحرفيين من أبناء السودان والتى كان لها ارتباط وثيق بجمعية اللواء الأبيض ، وجمعية وحدة السودان التى اتخذت شعارا لها القرآن والحزب وصورة الملك فؤاد رمزا لعملها السرى من أجل إتمام الوحدة مع مصر (٨٩) ، وظهرت هذه الجمعيات الى جانب جمعية اللواء الأبيض دليل على أن الحركة الوطنية السودانية ضمت كل أبناء الشعب وفتاته ولم يتخلف عنها سوى بعض الزعامات الدينية والقبلية الذين خضعوا لمشيئة السياسة البريطانية أما رغبا أو رهبا .

وأمام نشاط الجمعيات الوطنية السودانية المعادى للوجود البريطانى والداعى الى وحدة وادى النيل ، لجأت السلطات البريطانية الى حث أنصارها من الزعماء الدينيين الى التصدى لهذه الحركة بالكتابة فى صحيفة حضارة السودان وفى لقاء الحطب وجمع التوقيعات من الأهالى بالتهديد والترغيب على مذكرات تهاجم المصريين لتمسكهم بوحدة وادى النيل ، وتلقف المستولون البريطانيون ذلك ليعتبروا أن السودانيين يتمسكون ببقاء بريطانيا فى بلادهم ويرفضون الارتباط مع مصر ، ولم يكن هذا صحيحا ولا يعبر عن رأى غالبية الشعب السودانى .

(٨٥) د. يوتان ليب : المرجع السابق ص ٤٥٠ .



وكان على جمعية اللواء الأبيض وغيرها من الجمعيات الوطنية التصدى لهذه الحملة غير الوطنية فبدأ الوطنيون يجمعون توقيعات السودانيين على عرائض تطالب بجلد الانجليز عن السودان وربط قضية السودان بالقضية المصرية ، وشهد شهر يونيو ١٩٢٤ م مظاهرات سلمية جابت شوارع الخرطوم والمدن الكبيرة في سائر أنحاء السودان منادية بسقوط الانجليز ومؤيدة لمصر في نضالها ضدهم لتحقيق الاماني القومية لمصر والسودان(٨٦) .

ولم يترك مؤيدو جمعية اللواء الأبيض فرصة الا وأظهروا فيها تمسكهم بمبادئ الجمعية لأنها تعبر عن مشاعرهم ومصالحهم معا ، فعندما توفي ضابط مصري يعمل مأمورا لمركز مدينة أم درمان في ١٩ يونيو سار في جنازته جموع حاشدة تبارى بعضهم في الفاء الكلمات التي توضح الارتباط المصري بين مصر والسودان وتهاجم الانجليز ، وبعد الدفن عادت الجموع بمظاهرة وطنية واجهتها حكومة الخرطوم باعتقال بعض زعمائها وسجنهم - وفي اليوم التالي ألقى خطيب جامع الخرطوم خطبة سياسية في المسلمين المجتمعين لأداء شعائر صلاة الجمعة هاجم فيها سياسة البريطانيين الزراعية والمالية ، وحرس المصلين على مقاومة هذه السياسة ، وبالطبع واجهته عقوبة السجن بعد أداء الصلاة بتهمة التحريض .

استمرت المظاهرات الوطنية رغم صدور قرار من السلطات البريطانية في ٢٢ يونيو بمنع المظاهرات ومعاقبة كل مشترك فيها ، اذ سارت مظاهرة كبيرة بالخرطوم تجتمعت عند المحطة الوسطى للمدينة لتحل علما أبيض مرسوم عليه خريطة لنهر النيل وعلم مصري في أحد أركانها وعليه كلمة تقدموا ، وأخذت تهتف باسم الملك فؤاد والزعيم سعد زغلول(٨٧) ، كما انتشرت المظاهرات في كل من أم درمان ووادي مدني وبور سودان وكلها تندد بالسياسة الانجليزية نحو السودان ، وتنادى بالاستقلال الكامل لشطري وادي النيل ، مما دفع السلطات البريطانية الى اعتقال زعماء تلك المظاهرات .

ولم تكتف جمعية اللواء الأبيض بمجرد المظاهرات أو الخطب أو المنشورات أو حتى اصدار البيانات ونشرها في الصحف المصرية التي كان تنتم تهريبها سرا الى السودان لأن السلطات البريطانية تمنع دخول الصحف

(٨٦) د. مكي شبكة : المرجع السابق ص ٢٦٦ .

(٨٧) د. يوان ليب : المرجع السابق ص ٤٥٤ .



المصرية المتعاونة مع الحركة الوطنية السودانية ، بل بدأ التفكير عند الجمعية الانجليزية ، وتحطيم مطبعة صحيفة « حضارة السودان » الموالية للحكومة في اغتيال بعض الشخصيات الانجليزية أو الموظفين المتعاونين مع السلطات الخرطوم ، إلا أن ذلك لم يتم بسبب إلغاء السلطات البريطانية القبض على عبد اللطيف ومعظم زعماء جمعية اللواء الأبيض في أول يوليو وتقديمهم للمحاكمة بتهمة خرق قانون منع المظاهرات \*

ورغم اعتقال عبد اللطيف وزعماء جمعية اللواء الأبيض ، فقد استمرت المظاهرات والاحتجاجات الوطنية ، فمع الاستنكار الذي عم مصر لهذا الاعتقال لزعماء الحركة الوطنية السودانية ، شهد شهر يوليو تحركات وطنية سودانية رغم إجراءات القمع البريطانية استمرت طوال الشهر وشملت معظم المدن السودانية تحدياً للبريطانيين وتأكيد الدور الوطني للسودانيين حتى ولو غابت الزعامة عن مسرح الأحداث \*

وكان اصدار الحكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات على قائد جمعية اللواء الأبيض على عبد اللطيف في آخر يوليو ١٩٢٤ م ، وأحكام بالسجن لعدد مختلفة سبباً جديداً لاشتعال الثورة الوطنية في السودان ، وانتشارها إلى العظيرة وبور السودان وشندى وكردفان والنيل الأزرق ودارفور ودنقلة ، واشتراك عناصر عسكرية بكل من الخرطوم والعظيرة إلى جانب أعضاء الجمعيات السياسية من المدنيين موظفين وطلاباً وشباباً من العاملين بالهنجر \*

وكان أخطر المظاهرات الوطنية تلك التي حدثت في التاسع من شهر أغسطس واشترك فيها طلاب المدرسة الحربية الذين تظاهروا في مدينة الخرطوم ، تؤيدهم انتفاضة كتيبة السكك الحديدية المصرية في العظيرة (٨٨) ، وحملوا في مقدمة المظاهرة صورة الملك فؤاد وفي مؤخرة المظاهرة صورة سعد زغلول ، وساروا حتى وصلوا إلى معسكر الأورطة الرابعة المصرية فوقفوا وهاجموا الملك مصر والسودان ، وساروا غرباً حتى بلغوا محطة سكة حديد الخرطوم الفاصة بالمسافرين والمودعين ، فانضم جزء من هؤلاء للمتظاهرين ووصلوا إلى منزل على عبد اللطيف حيث هتفوا بحياته . ثم ساروا إلى الخرطوم بحري حيث تجمعوا أمام السجن نادوا باسم على عبد اللطيف (٨٩) \*

Collins & Tigor : Op. cit. P. 125.

(٨٨)

(٨٩) د. يوان ثيب : المرجع السابق ص ٤٥٨ \*



وأيضا سير المظاهرات تعالت هتافات المشتركين فيها بسقوط المستعمرين ومنادين بالحرة ، وحاول الضباط والجند السود البريطانيون اعتراضهم ولكن خافوا الاصطدام بهم فترتبوا حتى عاد الطلاب إلى مدرستهم الحربية في المساء ، وقد رفض الطلاب تنفيذ أوامر رؤسائهم من كبار الضباط الانجليز في الجيش المصري لأنهم لا يدينون لهم بقسم الطاعة والولاء ويؤيدون الجهة التي سيؤيدون لها القسم ، وهي ملك مصر (٩٠) باعتبارهم بعد تخرجهم يصيرون ضباطا في الجيش المصري رغم سيطرة الانجليز على مقدراته وإبعاد المصريين والسودانيين عن المناصب القيادية فيه ، وهو أمر متناقض بعد أن حصلت مصر على استقلالها .

وعندما صار طلاب المدرسة الحربية داخل أسوارها ورفضوا تسليم أسلحتهم ، لجأت السلطات البريطانية إلى الحديعة ، فأوقدت اليهم أوليساء أمورهم لتسليم السلاح حتى إذا استسلموا قدمتهم إلى محكمة عسكرية ، ثم زجت بهم في السجون وأساءت معاملتهم كما فعلت بزملائهم من أعضاء جمعية اللواء الأبيض (٩١) ، وفي هذه المرة أعيدت محاكمة علي عبد اللطيف القابع في السجن بتهمة التحريض وهو بالسجن على التظاهر ضد السلطات الانجليزية ، وأصدرت المحكمة الانجليزية حكما بسجنه لمدة عشر سنوات .

لم تهدأ الأمور في السودان كما أمل البريطانيون من الارهاب الذي شنوه على الوطنيين السودانيين وبعد أن أصدروا أحكاما بالسجن والجلد على طلاب المدرسة الحربية الذين تزعموا مظاهرات يوم ٩ أغسطس إذ أن المظاهرات استمرت وانتشرت خارج الخرطوم ، إذ أنه في نفس اليوم الذي خرج فيه طلاب المدرسة العسكرية إلى شوارع العاصمة السودانية ، خرجت مظاهرة أخرى تزعمها موظف بسكك حديد الخرطوم يرفع راية ويهتف بوحدة وادي النيل ، وحدث صدام بين المتظاهرين الذين قدر عددهم ببلاية آلاف رجل ورجال الأمن انتهى بتفريق المظاهرة واعتقال زعماء المظاهرة .

وأما العظيمة فقد شهدت أحداثا خطيرة استمرت من يوم ٩ أغسطس إلى ١٧ من نفس الشهر ، إذ بدأت المظاهرة في محطة السكك الحديدية بالهتاف لفك أسر السجناء السياسيين المنقولين في قطار قادم من بور سودان إلى

(٩٠) د . مكى شبكة : المرجع السابق ص ٤٩٢ .

(٩١) ضرار صالح : المرجع السابق ص ٢٤٧ .



الحروطوم ، وبحياة الملك فؤاد والزعيم سعد زغلول ، وشارك في هذه المظاهرة موظفو السكك الحديدية بالمدينة وكتيبة حرس السكك الحديدية هناك وعدد من الطلاب والموظفين وأبناء الشعب العاديين \* ثم تطورت المظاهرة في اليوم التالي وما بعده حيث تزعم ضباط كتيبة السكك الحديدية الثورة باللجوء الى العنف بتحطيم الورش الهندسية ، وبتحريض الناس في سوق المدينة ، وبعد لاي نجحت القوات البريطانية في القبض على هؤلاء الأفراد وعندما بدا أن الثورة ستنشتر بين رجال هذه الفرقة على طول الخطوط الحديدية فقد تم تجميعهم في عطبرة حيث تقرر إجلاؤهم عن السودان منذ يوم ١٧ أغسطس ومحاكمة المحرضين منهم(٩٢) \*

وقد آثار ابعاد هذه القوة العسكرية المصرية من السودان احتجاجات الحكومة المصرية لأنه ليس من حق الحاكم العام اتخاذ قرارات بإبعاد من يشاء من الجنود المصريين أو استقدام غيرهم الى السودان بصفته سردارا للجيش المصري في نفس الوقت ، ولكن الحكومة البريطانية لم تستجب لاحتجاجات الحكومة المصرية وأيدت اجراءات رجلها الحاكم في الحروطوم \*

كما شهدت مدينة بور سودان مظاهرات شارك في قيادتها موظفو التنغراف والبريد بالمدينة ، الى جانب موظفي مصلحة الجمارك في الميناء ، ورجال من فرقة السكك الحديدية ، واستمرت في الفترة من الخامس من أغسطس الى التاسع والعشرين من الشهر ، وكل تلك المظاهرات نددت بالارهاب البريطاني ونادت بما تنادى به جمعية اللواء الأبيض ، مما جعل زعماء تلك المظاهرات هدفا للسجن والجلد على أيدي المسئولين الانجليز \*

وانتشرت المظاهرات في كل من شندى وكردفان والنيل الأزرق وكلها خلال شهر أغسطس أيضا \* وكلها تدعو الى اخراج الانجليز من السودان ومصر وتحقيق وحدة وادي النيل ، وقد لقي زعماء تلك المظاهرات من العقاب مثلما لقي اخوانهم في مدن السودان الأخرى ، وقد استعانت السلطات البريطانية بالحروطوم بقوات بريطانية جاءت بالطائرات لتواجه الثورة في الحروطوم ، والاستعانة بالبحرية البريطانية لتأمين الوضع في ميناء بور سودان \*

(٩٢) د. يوتان ليب : المرجع السابق ص ٤٦٠ \*



وقد شهد السودان خلال شهر سبتمبر عمليات ارهابية مارستها السلطات البريطانية ضد الوطنيين السودانيين ، باعتقال موظفي الحكومة وفصلهم وإبعاد المصريين منهم الى مصر ، واصدار احكام بالسجن والجلد والغرامة ضد كل من شارك في الحركة الوطنية سواء بالتظاهر أو بارسال واصدار المنشورات ، أو تشكيل جمعيات كلها تدعو الى وحدة وادي النيل ، والى الدفاع الوطنى عن حقوق السودانيين المشروعة ، ورغم ذلك فقد شهد شهر أكتوبر عودة الروح للحركة الوطنية السودانية بالأسلوب السرى ، فظهرت الأغاني الوطنية في أم درمان ، ورسائل عن الانتقام من البريطانيين الفايضين على دفة الامور .

وكان منشور جماعة علماء السودان الذى وضعه الوطنيون في صناديق البريد وعلى أعمدة التنغراف في الخرطوم معبرا عن تلك الروح الوطنية القومية ، اذ يقول : قال متى سننتظر ؟ يمنعوننا من اتباع السلطان أحمد فؤاد الأول العربى المصرى المؤمن بالله ورسوله . عرفتم قيمة الدين وبذلتم الأرواح لاقامته فعليكم اعلان الجهاد وقتل الانجليز الكفرة حيثما وجدوا واخراجهم من البلاد ، لاتخافوا من بنادقهم وطائراتهم لأن دين الله أقوى من كل البنادق والطائرات(٩٣) .

ولم يكن الارهاب البريطانى ليستطيع كبت الروح الوطنية السودانية ، فرغم هذا الارهاب الموجه الى المدنيين السودانيين الذين كانوا يتفوقون ذلك الارهاب بالعمل السرى ، استمرت الحركة الوطنية السودانية وإن أخذ العسكريون فيها دورا أكبر في أعقاب حادث السردار وسياسة بريطانيا للفصل بين كل من السودان ومصر فصلا نهائيا وانفراد السيطرة البريطانية على مقدرات الامور في القطر السودانى .

#### د - مصرع السردار :

في التاسع عشر من نوفمبر ١٩٢٤ م أطلق خمسة من أعضاء جمعية الفدائيين السرية بالقاهرة النار على السيرلى سناك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان فأردوه قتيلا ، تنفيذا لما تنادى به الجمعية من أن الاغتيال السياسى للبريطانيين والمتعاونين معهم هو السبيل لاستكمال الاستقلال

(٩٣) د. يونان لبيب : المرجع السابق ص ٤٦٤ - ٤٦٥ .



السياسي لمصر ، بعد أن راوا الدسائس البريطانية ضد حكومة الشعب بزعامه سعد زغلول \*

ولم يكن الاغتيال في الواقع الا مبررا للتخلص من حكومة الشعب التي دارت منذ تشكيلها في مارس من نفس العام على المطالبة بفتح باب المفاوضات مع إنجلترا بشأن اقرار حقوق مصر فيما يتعلق بالتحفظات الاربعة ، والتي تجاوزت مع الاماني القومية خاصة فيما يتعلق بالسودان لدرجة جعلت الندوب السامى البريطانى يضيق ذرعا بسعد وزملائه من الوطنيين ، ويتحين الفرص للتخلص منهم ، ويسمى جاعدا الى تأييد خصوم سعد وحكومته والى تحريض الملك فؤاد ضد سياسة سعد الدستورية \*

وبهذا يمكن القول أنه حتى لو لم يتم اغتيال السردار فان البريطانيين كانوا يتدبرون في كيفية التخلص من وزارة سعد زغلول الشعبية واحلال وزارة أخرى متعاونة معهم ، ولنا في قول اللورد اللبنى المنسذوب السامى البريطانى تعليقا على حادث مقتل السردار ما يؤيد ما ذهبنا اليه حيث ذكر أن كل ما حدث كان متوقعا ، وقد كان البلاغ النهائى في درج مكتبى قبل أن يقتل السردار بوقت طويل ، ولكنى غيرت فقط صيغته التي جعلتها أكثر شدة(٩٤) \*

هذا عن موقف البريطانيين نحو الحكم الوطنى في مصر قبيل مصرع السردار ، أما بالنسبة للثورة الوطنية في السودان وقبل الحادث أيضا ، فان البريطانيين كانوا قد ضاقوا ذرعا بتلك الثورة واتجاهها نحو مصر بما جعل هناك افتناع بريطانى بضرورة الفصل التام بين مصر والسودان ووضمع السودانين أمام امر واقع De Facto لا يجدون امامهم سوى البريطانيين، وليس ترحيل الأورطة المصرية من عطبرة في ١٧ أغسطس ١٩٢٤ وابعاد تيرادها الى مصر الا تحقيقا للمخططات البريطانية \*

ثم حدث أن اغتيل حاكم عام السودان وسردار الجيش المصرى فماذا كان موقف السلطات البريطانية بالنسبة لمصر والسودان ، وماذا كان موقف الشعبين المصرى والسودانى أمام الاجراءات البريطانية الانتقامية لا من قتله السردار بل من فكرة وحدة وادى النيل . ذك أنه رغم تنديد الحكومة المصرية

(٩٤) عبد الرحمن الراعى : في أعقاب الثورة المصرية ج ١ ص ١٩٤ \*



والمالك فؤاد بحادث الاغتتيال والاعلان عن ضرورة ازالة العقاب الصارم  
بمرتكبي الحادث ومحرضيهم ، الا ان اللورد اللبني سارع وحتى قبل ان  
تصله موافقة حكومته على اقتراحاته بتقديم انذار شديد للحكومة المصرية  
يهدف اذلال الحكومة الوطنية التي كان يحقد عليها حقدا عظيما منذ تأليفها \*  
وخشى انتظار موافقة الحكومة البريطانية ان يستغرق ذلك وقتا قد تستقيل  
الوزارة خلاله فيحرم من لذة التشفي من سعد باشا زغول بعد ان ضاق به  
اشهر (١٥) \*

واحتوى الانذار الذي قدمه اللورد اللبني في مظاهرة عسكرية الى سعد  
زغول في دار الرئاسة على ديباجة تحمل الحكومة المصرية مسئولية الحادث ،  
ويحتوى على مطالب خاصة بمرتكبي الحادث والحركة الوطنية المصرية بتعقب  
مرتكبي الحادث وانزال أشد عقوبة بهم ، ومنع قيام المظاهرات المعادية للسياسة  
البريطانية ، ودفع غرامة للحكومة البريطانية - وليس لأسرة السردار - ، كما  
احتوى الانذار على أمور تتعلق بالسودان - وأضاف انذار ثان في نفس اليوم  
تأكيدا وتفصيلا - وتدعو الى ان تصدر الحكومة المصرية أوامرها بسحب  
القوات المصرية العاملة بالسودان ، وأن تصدر الوحدات السودانية التسابعة  
الجيش المصري قوة دفاع سودانية تحت اشراف الضباط البريطانيين وتدين  
بانولاء للحاكم العام وحده الذي له القيادة العامة لها وله اصصدار قرارات  
الترقية والاستبعاد \*

والى جانب ذلك أصر اللبني في انذاره على تهديد مصر بالاعلان عن  
زيادة مساحة الاراضى المزروعة قطنا بالجزيرة مستخدمة كميات من المياه دون  
أن تهتم باحتياجات مصر ، وإن كانت وزارة الخارجية البريطانية قد وعدت  
بالسماع بتمثيل مصر في لجنة يعهد اليها تحديد نسب المياه بين مصر  
والسودان \* واختتم اللبني انذاراته بأنه لن يسمح للحكومة المصرية بمعارضة  
رغبات الحكومة البريطانية بشأن حماية المصالح الأجنبية بمصر ، ومعنى هذا  
أن اللبني أراد استغلال حادث مصرع السردار لانهاء الحساسية المتزايدة بين  
البريطانيين والمصريين في السودان (١٦) \*

ولم يكن باستطاعة حكومة سعد زغول قبول الانذارات البريطانية ،  
فاحتجت على الموقف البريطانى ، ووعدت بمعاذلة مرتكبي الحادث ودفعت

(١٥) محمد شفيق غريال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج ١ ص ١٥٦ \*  
Collins & Tignor : Op. cit. P. 126.  
(١٦)



الغرامة المطلوبة ، لكن أمام اصرار الانجليز قدم سعو زغلول استقالة حكومته الى الملك فؤاد في ٢٣ نوفمبر وعاد في اليوم التالي فطلب من الملك قبولها فاستجاب لطلب سعد زغلول الذي توجه الى البرلمان واوضح موقفه الوطني أمام الانذارات البريطانية ، مما دفع البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ الى التنفيذ بالموقف البريطاني المعادى لاستقلال مصر الكامل وارتباطها مع السودان \*

كان هذا هو الموقف في القاهرة ، وزارة وطنية تطيح بها المخططات البريطانية لتحل محلها وزارة مصطفى زبور التعاونية والمستجيبة للانذارات البريطانية ، وأما الموقف في الخرطوم فان الأوامر التي بعث بها مندوب السامي البريطاني الى مساعده الحاكم العام ونائب السردار « هدليستون باشا » مساء يوم ٢٣ نوفمبر باجلاء القوات المصرية من السودان ، وعندما استدعى هدليستون كبار الضباط المصريين لابلغهم بالأمر وحملهم أمرا كتابيا الى وحداتهم للاستعداد للرحيل والعودة الى مصر \*

ولكن القوات المصرية المتمركزة بالخرطوم بحرى رفضت تنفيذ أمر نائب السردار بحكم أن وزارة سعد زغلول الوطنية رفضت الموافقة على اجلاء القوات المصرية من السودان ، ولأن وجود هذه القوات بالسودان إنما جاء نتيجة اتفاقيات بين الحكومتين المصرية والانجليزية ونائب السردار - مع كونه انجليزى - الا أنه يعتبر موطئا مصرياً عليه أخذ تعليماته من الحكومة المصرية التي على رأس النظام الحاكم فيها الملك فؤاد ، لا من المندوب السامي البريطاني \*

وهنا تعقد الجو موجيا بقرب حدوث صدام بين القوات المصرية والقوات البريطانية التي تملك مدافع ماكينة ويقضون على مخازن الذخيرة ، واجتمع قادة الوحدات المصرية في الخرطوم يوم ٢٦ نوفمبر وانضم اليهم معظم الضباط السودانيين ، واختاروا الضابط المصري محمد رفعت من ضباط المدفعية قائدا لهم في مقاومة المخططات البريطانية ، وفي الدفاع عن مصالح وادى النيل \* الا أن وصول مندوب من وزارة الحربية بالقاهرة يحمل أمرا من الوزير ومن الملك فؤاد بالانسحاب يوم ٢٨ نوفمبر جعلهم يتصاعون ويوافقون على الرحيل الى القاهرة \*

أما بالنسبة للسودانيين فانهم لم يستسلموا بسهولة للمخططات البريطانية ، اذ تمسكوا ببقاء القوات المصرية والموظفين المدنيين وعدم ترحيلهم



الى القاهرة لانهم سندهم ضد سياسة البطش والارهاب البريطانية ولأن المصلحة المشتركة للشعبين تدعو الى الوقوف صفا واحدا ضد العدو المشترك ، ومن ثم عندما انسحبت القوات المصرية من تالودي عاصمة جبال انبوا رفض الضباط السودانيون البقاء وقرروا مرافقة اخوانهم الى القاهرة الا أن السلطات البريطانية ألقت القبض عليهم واحتجزتهم \*

وكان أخطر المواقف الوطنية للعسكريين السودانيين ، حين خرج بعض الضباط السودانيين من تكتاتهم ومنهم عبد الفضيل الماط ، وثابت عبد الرحيم وعلى البنا ، وحسن فضل المولى ، وسليمان محمد ، وبعض الجند وفي أيديهم مدافعهم الرشاشة وأطلقوا سراح المسجونين السياسيين الذين انضموا اليهم وهم متوجهون الى معسكرات الجيش المصرى يوم ٢٦ نوفمبر ، غير أن الجيش الانجليزى وقف لهم بالرصاص ومنعهم من الاستمرار فى سيرهم ، ثم هددهم باطلاق الرصاص فى الهواء ، فما كان منهم الا أن أطلقوا مدافعهم الرشاشة فورا على جنود وضباط الجيش البريطانى وصرعوا منهم أكثر من خمسمائة قتيل فى سرعة البرق(٩٧) \*

وعندما تكاثرت القوات البريطانية اتجا عبد الفضيل الماط وزملائه الى المستشفى العسكرى حيث تحصنوا بها وأخذوا يمتطرون أعداءهم بوابل من النيران دون أن ينالهم شيء من رصاص القوات البريطانية ، مما دفعهم الى توجيه المدافع نحو المستشفى حيث ذكوه وقتل من كان به وعسى رأسهم عبد الفضيل ، فى حين أن الضباط الذين نجوا قدموا لمحاكمة عاجلة حيث أعدموا وهم سليمان محمد وحسن فضل المولى وثابت عبد الرحيم ، وحصل وثائق الضابط على البنا فى اللحظة الأخيرة قبل اطلاق الرصاص عليه(٩٨) \*

وكانت نتائج أحداث الثورة الوطنية السودانية فى شهر نوفمبر ١٩٢٤م ذات أبعاد كبيرة على كل من مصر والسودان ، إذ بات واضحا لأول وهلة أن الموقف البريطانى كان نصرا كاملا على الحركة الوطنية فى كلا شطرى وادى النيل ، ففى مصر سقطت وزارة الوفد الوطنية وخلفتها وزارة متعاونة مع السلطات البريطانية هى وزارة زيور باشا منذ ٢٤ نوفمبر قبلت المطالب الخاصة بنظام الموظفين الأجانب بدون قيد قائلة انها تفعل ذلك مدعنة الى

(٩٧) ضرار صالح : المرجع السابق ص ٢٤٨ \*

(٩٨) د. مكي شبيكة : المرجع السابق ص ٢٦٤ \*



حكم الضرورة ومدفوعة بالرغبة الأكيدة في المسألة وحسن التفاهم ، فانسحب الجنود الانجليز من جمرك الاسكندرية وسلمت بسلطة المستشارين المالي والقضائي ، واعتقلت السلطة العسكرية البريطانية جماعة من المصريين اما بواسطة جنودها أو بواسطة رجال البوليس المصرى واتصل القسم الأوروبى بوزارة الداخلية مباشرة بالديرين لابلغهم تعليمات فخامة المندوب السامى بشأن المحافظة على ارواح الأجانب(٩٩) .

وصار واضحا أن الانجليز مصممون على عدم عودة الوزارة الوفدية بأية صورة حتى ولو استدعى الأمر التدخل لإيقاف البرلمان المصرى أو لالغاء الانتخابات أو حل البرلمان بعدما تظهر الانتخابات عودة الأغلبية للوند ، ومن الخطوات التى اتبعت فى هذا المجال صدور قرارات بعدم تدخل الطلاب فى الشؤون السياسية ، وكانت تنظيمات هؤلاء سندا قويا لسعد ورجاله ، كما أن عددا كبيرا من ضباط الجيش المصرى الذين أبعادوا من السودان الى مصر نقلوا الى أماكن أخرى كاليونيس وخفر السواحل وغيرها بهدف تشتيتهم(١٠٠) . ولم تجد احتجاجات الوفد أدنا صاغية لدى وزارة الخارجية البريطانية على الانتهاكات الدستورية فى مصر وعلى حرمان المصريين من الاستجابة لرغبة السودانيين فى الارتباط معهم .

وأراد اللورد ألتنى السير فى طريق ابعاد كل أثر للوجود المصرى بالسودان باقتراح الغاء اتفاقية الحكم الثنائى ، رغم أن السلطة المصرية فى السودان كانت قد أنهيت فعلا ، وذلك رغم أن الوضع القانونى لمصر فى السودان ظل قائما بعد عام ١٩٢٤ م ، الا أن المندوب السامى البريطانى شعر أنه ليس ثمة ما يقف أمام هذا الالغاء من اعتبارات قانونية أو أخلاقية ، الا أن الحكومة البريطانية رفضت هذا الاقتراح ، وجاء على لسان السير أوستن تشمبرلين وزير الخارجية فى خطبة له فى مجلس العموم فى ١٥ ديسمبر ١٩٢٤ م بأن حكومته مصممة على البقاء فى السودان فى المستقبل ما دام هذا ضروريا للقيام بمسئولياتنا وواجباتنا نحو الشعب السذى نحكمه ، ونحن لا نرغب فى الغاء الحكم الثنائى ، وإذا ما عملت الحكومة المصرية الجديدة الصديقة معنا - كما أمل - فإن الحكم الثنائى سيبقى ويستمر وسوف نعترف به ونظل مخلصين له(١٠١) .

(٩٩) محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ١٦٤ .

(١٠٠) محمد حسين هيكل : مذكرة فى السياسة المصرية ج ١ ص ٢١٢ .

(١٠١) د. يونان لبيب : المرجع السابق ص ٤٨٦ .



وارتبط الموقف الحكومي البريطاني بالابقاء على الحكم الثنائي بتصميم أن تكون هناك سياسة قوة في السودان ، فبعد اجلاء القوات المصرية من السودان الى مصر ، تبعها طابور من صفار الموظفين الرسميين من الكتبة ، والفنيين ، والمدرسين ، وملا السودانين بعض الوظائف التي كان المصريون يشغلونها ، واستعان الحكم البريطاني بجماعة من الليتانيين لشغل بعض الوظائف الأخرى التي كان يشغلها الموظفون المصريون ، ومع ذلك بقيت وظائف لا تجسد من يشغلها ، وبالتالي فإن سياسة تمديد السودان قد تعرضت للاختناق(١٠٢) .

واتبعت السلطات البريطانية في السودان سياسة إنهاء كل ما يربط السودانين بالمصريين ، وأيضا ملاحقة الحركة الوطنية وتأييد الزعامات الدينية والقبلية المتعاونة معها لتحقيق هذه السياسة ، ففي الجانب الأول من تلك السياسة أنشأ الحاكم العام الجديد السير جيوفري آرشر Geoffrey Archer ما عرف باسم قوة دفاع السودان من الجنود والضباط السودانيين في الجيش المصري الذي أزعج على الرحيل منذ ١٧ يناير ١٩٢٥ م لسد الفراغ بخروج العسكريين المصريين من السودان ، ولم تغلق محاولات الحكومة المصرية لإنهاء الحاكم العام الجديد المؤيد من حكومته عن هذا العزم ، وإن كانت الحكومة البريطانية وافقت على أن يحدد قيمة ما تدفعه مصر لتفقات القوة العسكرية السودانية الجديدة بمبلغ ٧٥٠ ألف جنيه(١٠٣) ، توضع تحت تصرف حكومة الخرطوم للاتفاق منها على الغرض المذكور .

كما عمدت السلطات البريطانية على إبعاد المظاهر الباقية لمشاركة مصر في الحكم الثنائي بالسودان فترتبت مجنسا دينيا قرر منذ آخر ديسمبر ١٩٢٤ م ترك الدعاء للملك مصر على المنابر في خطب الجمع والأعياد والدعاء فقط لحليفة المسلمين - بينما انتهت الخلافة الإسلامية العثمانية آنذاك ولم تنتقل الى مكان آخر - كما منعت الفرقة الموسيقية من عزف النشيد المصري عند قدوم الحاكم العام الجديد الى الخرطوم ، واكتفى بعزف النشيد البريطاني ، مع أن القاعدة كانت أن النشيد المصري يتقدم النشيد البريطاني دائما . كما أن حكومة الخرطوم اعمانا في فصل السودان عن مصر ففتحت اعتمادا بمبلغ ٦٠٠ ألف جنيه لإنشاء خط استحكامات بين مصر والسودان ، وكان من المفهوم أن هذه

Collins & Tignor: Op. cit. P. 126.

(١٠٢)

(١٠٣) رئاسة مجلس الوزراء : السودان من ١٣ فبراير ١٨٤٦ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ م ص ٣٧ .



الاستحكامات لا تقيد الا في صد الجيش المصرى عن دخول السودان(١٠٤) \*

وفى الجانب الثانى من سياسة الحكم البريطانى بالحرطوم ففقت الثقة فى الطبقة المتعلمة السودانية ، وناسب البريطانيون أفراد هذه الطبقة العداء ، بابتعاد هذه الصفوة السودانية ، الذين لم تستطع مبادئ الحرية التى يعتنقونها أن تجعلهم يوافقون على تسلط الحكم الاستعماري \* وأغلقت المدرسة الحربية ، كما أعلت القرارات المحددة لتدريب صغار الموظفين ، كما وضعت كلية غوردون ومؤسساتها تحت المراقبة(١٠٥) ، وجعلهم مسئولين عن كنس غرف داخلانيهم وتنظيم فراشهم وحمل أكوام الرمال بعد الظهر ، كما منعت تلاميذ المدارس الأولية من الجاوس على مقاعد واستبدالها بالحصير بعد أن باعت مقاعد كل المدارس فى مزاد علني(١٠٦) ، ومن يضبط متلبسا بجريمة قراءة الجرائد المصرية يعاقب بالجلد وربما الطرد من المدرسة(١٠٧) \*

وفى الجانب الثالث من سياسة البريطانيين فى السودان ظهرت فكرة احياء الزعامات الدينية و القبيلية المضادة للطبقة المثقفة والتي صارت أكثر تعاوناً مع السلطات البريطانية فى معادات الأمنى الوطنية والارتباط بمصر \* فأخذ البريطانيون يعملون على تقريب زعماء القبائل والزعماء الدينين والحصول على تعصيدهم وإيجاد حساسية بينهم وبين الطبقة المتعلمة ، ومن الأمور المثيرة للسخرية ، أنه بينما عمل وينتج على حماية السودان ضد ثورات القبائل ، فإن خلفاء من البريطانيين يعملون على حمايته من صفوة السودانيين ، وأصبح الاعتماد الأكبر على تحويل السلطات القبيلية الى وكلاء للإدارة أكثر من تسليم المسئوليات الإدارية الى الموظفين المدنيين السودانيين الذين تعلموا تعليماً غربياً \* وفى الحقيقة فإن أساس السياسة البريطانية فى السودان حتى الحرب العالمية الثانية كانت العمل على عزل الصفوة السودانية ، ومراقبة أفرادها والشك فيهم وحتى الخوف منهم(١٠٨) \*

وعلى هذا تأثر بعض السودانيين بالسياسة البريطانية فنادوا بفكسرة « السودان للسودانيين » كفكرة مضادة لمصر وللحركة الوطنية السودانية التى تقودها الصفوة المتعلمة ، ولكن هذا البعض لم يتخذوا خطوات لاتنزع حريتهم

(١٠٤) احمد شفيق باشا : جولات مصر السياسية ، الحولية الثانية (١٩٢٥) ص ٣٦١  
Op. cit, P. 126.

(١٠٥)

(١٠٦) غرار صالح : المرجع السابق ص ٢٥٠ \*

(١٠٧) د. مكى شيبكة : المرجع السابق ص ٤٩٥ \*

Op. cit, P. 126.

(١٠٨)



ممن يكتونها وهم الانجليز ، ولقي هذا الفريق التأييد الكامل من الانجليز طالما أنهم يناهضون المصريين وحدهم ولم يطالبوا بالاشتراك في الحكم أو تدرج نمو الحكم الذاتي والاستقلال(١٠٩) .

#### هـ - مؤتمر الخريجين العام :

سارت السياسة البريطانية في السودان على نحو يعتمد على الزعماء الدينيين والقبليين المتعاونين مع المخططات البريطانية ، وفي نفس الوقت ابعاد الشباب التعلم عن تولي وظائف كبيرة أو مسئوليات تتيح لهم فرصة معاداة السياسة البريطانية ، وذلك بتقييد توظيفهم عن طريق الخدمة المدنية حتى يصبحوا موظفين في الدولة فيمنعوا من أى نشاط سياسى يعكس ما اذا شقوا طريقهم في الأعمال الحرة(١١٠) ، كما سارت هذه السياسة ليس فقط لفصل السودان عن مصر بل وأيضا لفصل جنوب السودان عن شماله بوضع التعليم في الجنوب في يد البعثات التبشيرية الأجنبية ، وابعاد اللغة العربية عن أن تكون لغة التعليم في مدارس الجنوب .

وكان على رأس الحكم في السودان بعد مصرع سردار السير لى ستاك ، سير جوفري آرثر منذ عام ١٩٢٥ م الذى لم يصبح سردارا للجيش المصرى بل اقتصر على وظيفة الحاكم العام للسودان ، ولكنه لم يمكث طويلا في منصبه اذ استقال لخلاف مع اللورد لويد المندوب السامى البريطانى في مصر الذى خلف اللورد اللتنبى منذ عام ١٩٢٥ م . وجاء الحاكم العام الجديد للسودان وعو السير جون مافى John Maphy ومساعدته السير هارولد ماكمايكل Macmaichael في وظيفة السكرتير الادارى ، بسياسة بريطانية صرفة نحو السودان استمرت مع بقائهما في الخرطوم حتى عام ١٩٣٣ م .

وقد حدد الحاكم العام الجديد سياسة بريطانيا نحو السودان في مذكرة كتبها بتاريخ ١ يناير ١٩٢٧ م(١١١) ، وجاء فيها ان الاعتبارات السياسية بما زالت غير معقدة في السودان ، ولكن لا يوجد شيء يبقى على ما هو عليه ، ونحن هنا في الخرطوم على دراية تامة بكل مراكز القوى السياسية الجديدة .

(١٠٩) د مكي شبيكة : المرجع السابق ص ٤٩٥ .

(١١٠) ضرار صالح : المرجع السابق ص ٢٥٠ .

(١١١) Sudan Government Archives, Civil Secretary's Archives, 1/9/33.



ولمدة طويلة كان المسئول الإداري البريطانى فى السودان يشغل وهيفته « كوالد للناس » • وفى أماكن كثيرة سيطر على هذا الوضع لوقت طويل • ولكن البيروقراطية يجب أن تخضع إما لحركة أوتوقراطية أو لحركة ديمقراطية ، ومن المخاطرة الأخذ بالنظام الأخير - الديمقراطية - ، وإذا رغبتا فى النظام الأول - الأوتوقراطى - فإن على المسئول البريطانى أن يتحقق من أن من واجباته أن يترك جانباً الحكم « كوالد للناس » • ويجب عليه أن يعهد بالمسئولية إلى القادة أو الزعماء الطبيعيين أو التقليديين للناس الذين عليه تأييدهم واعطائهم السلطة كلما كان ذلك ضروريا • وبهذه الطريقة فإن السودان سوف يقسم يهدوء إلى معسكرين متوازنين ، غدد حامية ضد الجرائم الفتاة التى من المحتمل أن تنتشر من الخرطوم فى المستقبل • فإذا فشل ذلك الدرع الوافى فأننا سوف نقع فى حرب خاسرة خلال طول البلاد وعرضها(١١٢) •

لقد شبه « مافى Maphy » زعماء القبائل والزعماء الدينين بالغدد الحامية للجسم فى حين شبه الشباب المتعلم والمتضمين للحركة الوطنية السودانية بالجرائم الفتاة ، ويقرر بكل تبجح أن على المسئول البريطانى القابض على زمام الأمور فى الخرطوم أن يؤيد الزعماء التقليديين على الارتباط بالسياسة البريطانية فى مواجهة الوطنيين المعادين لهذه السياسة ، وعلى هذا ، أصدر الحاكم العام لائحة حددت سلطات واختصاصات زعماء القبائل البدوية ، وتأهيل بعض السودانيين للقيام بوظائف نواب المسامير بدلا من الضباط المصريين ، ولم يكن الاختيار لهذه الوظيفة يتم على أساس المستوى الثقافى بل لصفات أخلاقية شخصية وبتوصيات من الزعماء السودانيين والانجليز الكبار ، انطلاقا من أن الادارة الأهلية التى تعتمد على الزعماء ورجال العشائر ستكون تريباقا ضد الدعاية المصرية وسيكون عليهم رقابة انجليزية فعالة(١١٣) •

وأخذ الحاكم العام بنفس سياسة سلفه فى معاربة التعليم الذى نظر اليه كمصدر للخطر على الوجود البريطانى ، وأغلق مدرسة وكلاء المأمير التى كان يتخرج منها السودانيون للعمل فى الادارة ، وبعد اغلاق المدرسة الحربية صار الترقى لرتبة الضباط من بين الجنود ، وأصبح التعليم يحرم الشباب السودانى من وظائف الادارة والجيش ، وضيق الخناق على المتعلمين فى سفرهم لمصر حتى لا يروا النور • واسترعت هذه السياسة الرجعية انتباه السير

Collins & Tignor : Op. cit, P.P. 127-128.

(١١٢)

د- مكى شبكية : المرجع السابق ص ٤٩٨ •

(١١٣)



« جيمس كرى » أول مدير للمعارف في السودان من بداية تنفيذ اتفاقية الحكم الثنائي حتى عام ١٩١٤ م ، عندما زار السودان مرتين الأولى في سنة ١٩٢٦ م والثانية سنة ١٩٣٢ م .

وقد كتب المستر كرى واصفاً الأمور في السودان بأنه : بعد الحوادث التي انتهت بمقتل « ستاك » انزعجت الإدارة الانجليزية المحلية ، فبالرغم من اخلاص السودانيين المتعلمين للحكومة صرنا نشاهد الإداريين من الشبان الانجليز يبحثون بنشاط واعتماد عن قبائل اخفت ، وعن زعماء صاروا في طي النسيان ، كل هذا محاولة منهم لبعث لنظام اجتماعي عفى عليه الزمن واختفى الى الأبد (١١٤) .

وتضافرت عوامل أحييت الحركة الوطنية السودانية بعد الانتكاسة التي أصابها عقب أحداث عام ١٩٢٤ م ، من هذه العوامل تشكيل مؤتمر الحريجين الذين أطلق عليهم هذا الاسم نسبة الى تخرجهم من كلية غوردون وكانوا يجتمعون في ناديتهم بأم درمان ، ولكن النادي في أول أيامه لم يشترك في أي مسائل عامة تخص مستقبل البلاد بل كان منتدى اجتماعيا لأعضائه ، وحاول بعض المثقفين من رجال المدن الأخرى عمل رابطة بين الأندية الإقليمية ونادى الحريجين بأم درمان في سبيل تقوية الأواصر والعلاقات (١١٥) ، وإن كان النادي سيطلع دورا بارزا في الحركة الوطنية السودانية في الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين حتى يتحقق للسودان استقلاله .

ومن العوامل التي أحييت الحركة الوطنية في السودان كذلك تأثير عودة أول بعثة مدرسية سودانية أرسلت للدراسة في الجامعة الأمريكية ببيروت ، وعادت عام ١٩٢٨ لتتولى التدريس بكلية غوردون ، بعد أن لمس أفرادها كثيرا من القيم الإنسانية التي اكتسبوها من خلال دراستهم في جو من الحرية الكاملة في التعبير عن الرأي وفي العقيدة ، ومن خلال اختلاطهم بزملائهم من أبناء الشعوب العربية ، الى جانب أساتذة الجامعة الأمريكية الذين يبشرون بديمقراطية بلادهم وبرعايتها لبدأ تقرير مصير الشعوب المغلوبة على أمرها . وعند رجوع أعضاء هذه البعثة الى الخرطوم حملوا معهم خبرة في التنظيم مع قوة تدفعهم الى الكفاح من أجل الاستقلال ، ومن ثم نشروا بين تلاميذهم أفكارا جديدة ،

(١١٤) نفس المرجع ص ٥٠٠ .

(١١٥) عزاز صالحي : المرجع السابق ص ٢٤١ .



ونقلوا اليهم صورا عن حياة الحرية والتجديد<sup>(١١٦)</sup> التي عاشوها أثناء دراستهم في بيروت .

كذلك كان من العوامل التي أحييت الفكرة الوطنية من جديد في السودان ذلك الاضراب الذي قام به طلاب كلية غوردون عام ١٩٣١ م نتيجة تخفيض الحكومة المخطوم بداية مرتبات الخريجين السودانيين مع عدم تخفيض مرتبات البريطانيين الذين يتم تعيينهم في السودان ، وعندما طالب طلاب الكلية بالمساواة بين الموظفين السودانيين والبريطانيين من حيث التخفيض ، لأن مشروع الحكومة اهانة للكرامة السودانية ولم تقبل الحكومة هذه المطالب العادلة أضرب الطلاب عن الدراسة واعتصموا بداخلياتهم ، وتوتر الجو في العاصمة ، وساند الخريجون الطلاب في مطلبهم<sup>(١١٧)</sup> ، وتدخل آباء الطلاب والزعماء الدينيين لاقناع الطلاب بانتهاء الاضراب ، بينما تدخل جماعة من كبار الموظفين السودانيين ندى الحكومة حتى وافقت على نقص التخفيض من ٣٠٪ الى ٢٠٪ من المرتب .

وإذا كان اضراب الطلاب لم يحقق كل أهدافه المادية حيث استمر التخفيض في الرواتب عند بداية التعيين - وإن نقصت نسبته - إلا أن الأثر المعنوي الذي أحدثه كان أبش وأخطر، إذ أن مجموعة من السودانيين استخدمت سلاح الاضراب الجماعي ونجحت ، وأن الطبقة المتفقة كونت لجنة - تلك التي أقنعت الحكومة بانقاص التخفيض - لمعالجة أمر عام فيه مصلحة فريق من المواطنين والبلاد عامة . وكانت محنة أيام الاضراب والتهديد بالرفق وعدم التعيين والمناقشات التي تدور بينهم ، مدرسة عملية تلقوا فيها مبادئ الوطنية والصبر والجدل والمناقشة في المسائل العامة ، وهذه هي الدروس التي أملت الكثير منهم للمساهمة في الحقل الوطني في العهد الذي تلت عهدهم<sup>(١١٨)</sup> .

ونتيجة لتلك العوامل بدأت فكرة تشكيل مؤتمر يضم الخريجين الذين أنموا تعليمهم في المدارس السودانية تنبع من خلال نشاط الجمعيات الأبية التي انتشرت في العاصمة وفي المدن الكبرى والتي اتخذت من الأدب والثقافة مدخلا لمناقشة شئون السياسة العالمية والوطنية . وحقيقة تم تشكيل مؤتمر الخريجين العام في فبراير عام ١٩٣٨ م كتنظيم يجمع خريجي كلية غوردون،

(١١٦) د- مكي شبكية : المرجع السابق ص ٥٠٢ .

(١١٧) خراز صالح : المرجع السابق ص ٢٥٢ .

(١١٨) د- مكي شبكية : المرجع السابق ص ٥٠٢ - ٥٠٣ .



ولكنه سرعان ما انضم إليه جميع المتعلمين السودانيين ، وفي البداية حدد مؤتمر الحريجين العام اهتماماته في النواحي الاجتماعية والتعليمية(١١٩) ، إلا أن هدفه الأعلى كان استقلال السودان ، بيد أن المؤتمر لم يثبأ أن يعلن هذا الهدف صراحة بل أخذ جانب الحرص فذكر أهدافاً عامة يمكن أن تتدخل في السياسة عندما يبلغ أشده(١٢٠) .

ويمكن أن نحدد من البداية تطور نشاط مؤتمر الحريجين العام ودوره بالنسبة للقضية السودانية ذلك أن المؤتمر في ممارسة دوره مر بمرحلتين : المرحلة الأولى منذ تأسيسه عام ١٩٣٨ م حتى زيارة رئيس الوزراء المصري على ماهر للسودان عام ١٩٤٠ ، والمرحلة الثانية تبدأ عقب زيارة على ماهر . ففي المرحلة الأولى اتخذ المؤتمر موقفاً غير قومي ، بمعنى أنه نادى ببدا السودان للسودانيين لا للإنجليز أو المصريين ، وكان لهذا الموقف أسباباً ودوافع التي كان في مقدمتها دور السلطات الإنجليزية في إبعاد الاتصال السوداني المصري منذ أحداث عام ١٩٢٤ م ، ذلك الدور الذي عمل على تشجيع عودة الزعامات العنصرية والقبلية التي اشتهرت من قبل بعدائها لمصر وكان على رأس هذه الزعامات الأسرة المهدية، والعمل على تنمية طبقة جديدة من المثقفين السودانيين تظهر لهم الاختلافات الثقافية والاختلاف في المصالح مع المصريين ، وبمعنى آخر أن السياسة البريطانية قد خلقت في جنوب الوادي عنصر تحدى لما أسمته آنذاك بالقومية السودانية ، وكان نمو هذه القومية هو السبيل الوحيد أمام المثقفين للتغلب على عناصر النفث الوطني التي بذرها الحكم البريطاني وهو من ناحية أخرى يؤدي إلى وجود قومية سودانية ذات مقومات مختلفة عن القومية المصرية(١٢١) .

سارت السياسة البريطانية حتى نهاية المرحلة الأولى لنشاط مؤتمر الحريجين العام على مبدأ تكريس الانفصال بين مصر والسودان من ناحية ، وبين جنوب السودان وشماله من ناحية أخرى ، واستخدمت في ذلك أساليبها الاستعمارية المعروفة للتفريق بين الأخ وأخيه ، وكان في مقدمة الزعماء الدينيين بالسودان كل من السيد عبد الرحمن المهدي الابن الوحيد الذي بقي على قيد الحياة من أبناء محمد أحمد المهدي بعد استرجاع السودان ، والسيد علي

Collins & Tignor : Op. cit, P. 148.

(١١٩)

(١٢٠) صرار صالح : المرجع السابق ص ٢٥٣ .

(١٢١) د. يوزان ليب : قضية وحدة وادي النيل ص ٢٥ .



الميرغنى زعيم طائفة المحتمية الدينية ، فالأول ورت زعامة الأنصار الدينية ،  
والآخر ورت زعامة المحتمية التي تدين بوجودها لوالده الذي ترك السودان  
مغاضبا في عهد المهدي ، رافضا المبايعة وهاجر الى مصر وطل بها الى أن مات .

وإزادت السلطات البريطانية أن تضرب الطبقة المثقفة السودانية  
بتأييدها للزعامات الدينية والقبلية ، ومن ثم رأينا الزعيمين الدينين الكبيرين  
السيد علي الميرغنى والسيد عبد الرحمن المهدي يتوجهان الى لندن على رأس  
وفد - كانت رئاسته للسيد علي الميرغنى - لتهنئة ملك إنجلترا ، في عام  
١٩١٩ ، وقبل ذلك اشتركا في سفر الولاء تأييدا لإنجلترا في حربها ضد  
ألمانيا وحليفتها تركيا آنذاك ، ولم يشتركا في ثورة ١٩٢٤ م لا من قريب أو  
بعيد (١٢٢) . ومع ذلك أوجد الانجليز من البداية حساسية بين الزعيمين حتى  
وهما في لندن، حيث اتفق حاكم السودان الانجليزي سرا مع السيد عبد الرحمن  
المهدي على تقديم سيف والده - محمد أحمد - هدية لملك إنجلترا ، وكتب هذا  
الاتفاق عن رئيس الوفد وأعضائه الذين أصيبوا بالدهشة لتصرف السيد  
عبد الرحمن المهدي والذي بهذا العمل جعل نفسه في صف السياسة البريطانية  
بل رجعها العامل على تنفيذ سياستها باستبعاد مصر عن الشؤون السودانية .

ومنذ ذلك التاريخ أي منذ عام ١٩١٩ م ، شجعت السلطات البريطانية  
السيد عبد الرحمن على تجميع الزعامات السودانية حول الحكم البريطاني ،  
والتصدي للحركة الوطنية المناهضة بالارتباط مع مصر بالكتابة في صحيفة  
« حضارة السودان » ضد مصر ، وفي سبيل هذا التشجيع اقترح الحاكم العام  
على حكومته منح السيد عبد الرحمن المهدي لقب « سير » ، وبالفعل تمنحه  
الحكومة البريطانية هذا اللقب بمناسبة الاحتفال بعيد جلوس ملك بريطانيا  
أوائل عام ١٩٢٦ م . وتستمر السلطات البريطانية في تأييد السيد عبد الرحمن  
المهدي ، فيقوم الحاكم العام في شهر فبراير من نفس العام بزيارة الى جزيرة  
« أبا » مقر المهدي ، ويرى الأنصار في هذه الزيارة أعظم يوم في تاريخ  
الدعوة ، وتعلق عليها مذكرة إدارة المخابرات السودانية - الحاضرة للحاكم  
العام - بأنه قد انخفضت نتيجة لها - أي للزيارة - أسهم السيد علي الميرغنى  
وأتباعه (١٢٣) . وعندما يصاب زعيم المهدي بخسارة مادية في منتصف نفس  
العام - يبادر الحاكم العام بتدبير قرض حكومي يساعده على تعويض خسارته

(١٢٢) د. مكي شبكة : المرجع السابق ص ٥٠٧ .

(١٢٣) د. يونس لبيب : المرجع السابق ص ٣١ .



واعادة وضعه المالى لكى يستمر فى مشروعاته . هذا الى جانب عدم تدخل حكومة الخرطوم فى انتشار المهدية او فى اجتماعات الانصار لقراءة « الراب » او فى جمع الزكاة منهم لحساب السيد عبد الرحمن المهدي .

استمر التأييد البريطانى للسيد عبد الرحمن المهدي طالما كان محققا لاهداف السياسة البريطانية ولكنهم مع ذلك كانوا ينظرون الى توسعه فى زراعة القطن وكثرة الاموال فى يديه وكثرة رجساله وتزايد عددهم بقلق ، وأقلقهم ترحيب السيد عبد الرحمن بالوفد المصرى التجارى سنة ١٩٣٥ م فى الجزيرة حيث ردم جسرا على مجرى صغير للنبيل فى ظرف ساعات لمزور عربات الضيوف (١٢٤) ، وان كانوا قد ظلوا يشجعون على استمرار الشقاق بين الزعيمين الدينين الكبيرين المهدي والبرغنى ، ويشجعون على استقطاب شباب الحركة الوطنية وانضوائهم تحت مظلة الزعيمين ، وبالفعل عاش أعضاء المؤتمر العام للخريجين مرحلته الأولى وهم يسبقون فى فلك المهدي والبرغنى مما أوجد انقساماً بين أعضاء المؤتمر سيظهر بصورة أوضح بعد عام ١٩٤٠ م .

وفى نفس الوقت الذى كان للبريطانيين فى السودان سياسة ترمى الى تشجيع احياء الزعامات الدينية خاصة تلك التى تبدو روحا غير ودية نحو مصر ، كان لهم سياسة أخرى لتشجيع الطبقة السودانية المتعلمة على أن تنحو نحو الزعماء المتعاونين معهم ، خاصة بعد أن أدركت السلطات البريطانية مدى تأثير هذه الطبقة - على صغر عدد أفرادها بالنسبة لاتباع الزعماء الدينين - فى الشعب السودانى فيما يتعلق بالاتجاه نحو مصر .

وركزت السياسة البريطانية بالنسبة للطبقة المتعلمة السودانية على خلق تضارب فى المصالح بينهم وبين اخوانهم المصريين ، فانتهزت أحداث عام ١٩٢٤ م لتعمل على احوال المتعلمين السودانيين محل الموظفين المصريين الذين تقرر ترحيلهم الى مصر ، سواء كان هؤلاء الموظفون يعملون فى وظائف الكتبة بدواوين الحكومة او كانوا مأمير للمراكز ونواب مأمير ولما لم يكن هذا الاحلال بالأمر السهل الذى يمكن تنفيذه بين عشية وضحاها بسبب عدم توفر المتعلمين السودانيين الذين يمكنهم ملء الوظائف التى يخليها المصريون ، مما أدى الى استقدام أعداد من الشباب البريطانى المتعلم الذين ولدوا أثناء الحرب العالمية الأولى ، وشبوا عن الطوفان فى العقد الذى تلى الحرب واتصف بعضهم



الاستقرار ، وتعلموا أثناء فترة الكساد الاقتصادي ، وهؤلاء المديرين الشباب كانوا في معظم الأحوال أكثر دراية بأساليب الإدارة الفنية ، ولكنهم يملكون حظاً أقل من الثقة الزائدة بالنفس المهيبة ، التي مكنت الرواد الأول في العصر الفيكتوري لحد السيطرة البريطانية إلى الحدود البعيدة للبلاد الواسعة وغير المأهولة . وقد شغل معظم هؤلاء الشباب الإنجليزي الوظائف الإدارية الصغيرة في البداية ، ولكن خلال العقدين التاليين صاروا يشغلون الوظائف الكبرى ومن ثم كان لهم تأثيرهم أثناء فترة الانتقال من الحكم الثنائي إلى الاستقلال (١٢٥) .

واتبعت السلطات البريطانية في الخرطوم سياسة إبعاد المثقفين السودانيين عن مصر بوضع نظام تعليمي يختلف عن مثيله المصري ، بل وإرسال البعثات السودانية إلى الجامعة الأمريكية في بيروت ، وتضييق الخناق على السودانيين الراغبين في السفر إلى مصر والدراسة بالجامع الأزهر ، ومحاولة إنشاء مؤسسة دينية تعليمية بأم درمان تنافس الجامع الأزهر وتستقطب السودانيين المنحجيين إلى مصر ، وكل ذلك سيكون له أثره في الثلاثينات من القرن العشرين في ظهور فكرة القومية السودانية التي تبنّاها المثقفون السودانيون .

كما أن السياسة البريطانية في السودان عملت على عزل قوة الدفاع السودانية عن أية مؤثرات مصرية ، بالتأكيد على ولاء هذه القوة لبريطانيا عن طريق تعيينها الكاملة للحاكم العام ، والسيطرة عليها من خلال قياداتها البريطانية ، ولكن نظراً لكرامية الجنود والضباط السودانيين لغطرسة الضباط الإنجليز وتعاليمهم ، ظلوا يأملون في عودة الجيش المصري إلى السودان أو على الأقل أن يعودوا إلى الوحدات المصرية وينتقلوا معها إلى القاهرة إن لم يكن في الإمكان عودة هذه الوحدات إلى السودان ثانية .

وانتهزت السلطات البريطانية بالسودان عقد معاهدة الصداقة والتحالف بين كل من مصر وإنجلترا عام ١٩٣٦ م والتي نصت بالنسبة للسودان على عودة الجيش المصري إلى السودان ، وأن يتوجه ضابط مصري إلى الخرطوم عقب تبادل التصديق على المعاهدة ليتفق مع الحاكم العام على عدد القوات المصرية اللازمة والأماكن التي يقيمون فيها والتكثفات الضرورية لهم ، وأن يعين الحاكم العام ضابطاً مصرياً مسكراً حريصاً له . وأن يعين المصريون كما يعين



البريطانيون في وظائف حكومة السودان التي لا يوجد لها سودانيون أكفاء ، وأن يرقى الموظفون المصريون إلى أعلى الدرجات ومنها وظائف السكرتيرين الذين لهم حق الجلوس في مجلس الحاكم العام ، وتخويل مفتش الري في السودان وهو مصري حق الجلوس بمجلس الحاكم العام ، وتنبؤ خبير اقتصادي مصري للخدمة في الخرطوم(١٢٦) .

كما نصت المعاهدة على استمرار سلطة الحاكم العام في تعيين وترقية الموظفين العسكريين والمدنيين لأنه يعمل باسم الحكومتين المصرية والبريطانية ويقوم مقام الطرفين في إدارة السودان حتى يتم الاتفاق على تعديل اتفاقيتي ١٨٩٩ م ، كما نصت على أن تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والأمن العام ، وعلى أنه فيما يتعلق بحرية التجارة والملكية لا يكون هنالك تفريق بين المصريين والبريطانيين ، وأن يبلغ التشريع السوداني إلى رئيس الوزارة المصرية مباشرة ، وأن يقدم التقرير السنوي الذي يضعه الحاكم العام عن إدارة السودان إلى الحكومة المصرية(١٢٧) .

انتهزت السلطات البريطانية عقد هذه المعاهدة - رغم ضعف نصوصها بالنسبة للسودان ووضع عودة مصر للمشاركة في إدارة السودان سواء كان ذلك في الإدارة المدنية أو المالية أو الحربية رهن بموافقة الحاكم العام وحسب تقديره - لتوضح للسودانيين أن كل هم مصر هو المشاركة في حكم السودان دون النظر إلى نصيب السودانيين وترقيتهم ، ومن ثم فإنه رغم أن الزعماء الدينيين التقليديين وزعماء القبائل لم يكتفوا كثيرا بنصوص المعاهدة لأدراكهم أن إنجلترا ستظل يدها الأعلى في تصريف شؤون السودان ، فإن المثقفين السودانيين غضبوا وشعروا بالمرارة لأن كلا من إنجلترا ومصر لم تأخذ رأيهم قبل التوصل لنصوص المعاهدة المتعلقة بالسودان ، ومن ثم بدأوا يعبرون عن غضبهم هذا من خلال اجتماعات مؤتمر الخريجين العام(١٢٨) .

وعلى هذا فقد بدأت مرحلة جفاء بين المثقفين السودانيين من ناحية ومصر من ناحية أخرى وبينما رأى المصريون في المؤتمر بدور شقاق بين مصر والسودان زرعها الانجليز لتغذية القومية السودانية وتحريض السودانيين

(١٢٦) محمد شفيق غريال : المرجع السابق ص ٣٠١ .

(١٢٧) نفس المرجع ص ٣٠٢ .

(١٢٨)



ضد المصريين ، نظر المثقفون السودانيون الى تخلي مصر عنهم عقب أحداث ١٩٢٤ م خيبة أمل لهم وهم الذين حفظوا لها الولاء ، ثم لم تبد اهتماما كبيرا بمستقبل السودانيين في معاهدة ١٩٣٦ م . ومن ثم عملوا على تقوية مؤتمر الحريجين بشتى الوسائل متناسين المحسومة في تلك المرحلة . واصبح واجب المؤتمر الاكبر هو إيقاف السودانيين في كل قرية وكل بادية وكل مدينة . واليهوض بهم .

ومعنى هذا أن الروح غير الودية بدأت تظهر بين مصر ومؤتمر الحريجين ، وبغذتها السلطات البريطانية بالدعاية وبمناصرة الزعامات الدينية المتعاونة معها على مهاجمة « الطالب » المصرية في حكم السودان ، خاصة أن معاهدة ١٩٣٦ م قد وضعت المصريين بالفعل في نظر السودانيين في وضع الجانب البريطاني الاستعماري .

كما أن السلطات البريطانية رغم تأييدها للزعامات الدينية والقبلية ومؤتمر الحريجين العام بشرط إبعاد أي اتصال مع مصر ، فإنها عملت على فصل جنوب السودان عن شماله وكترست هذا الفصل الذي بدأ مع تطبيق اتفاقية الحكم الثنائي ، وسار خطوات أبعد عقب إلقاء المصريين من السودان بعد أحداث عام ١٩٢٤ م النورية ، ادعاء بأن سكان شمال السودان عرب بينما السودانيين الجنوبيين زنوج ، وأن السودانيين الشماليين مسلمين بينما الجنوبيين مسيحيين ووثنيين ، وأن الشماليين يتحدثون اللغة العربية بينما يتحدث الجنوبيون حوالى ثمانين لغة أفريقية مختلفة (١٢٩) .

وكان وينج Wingate حاكم عام السودان من ١٨٩٩ - ١٩١٤ م قد شجع البعثات التبشيرية المسيحية للعمل في جنوب السودان ، ليس لأنه نفسه مسيحي متعصب ، ولكن لأن إرسال تلك البعثات الى الوثنيين السودانيين يجعل ممكنا جدا إبعادهم عن المسلمين الشماليين ، وفي نفس الوقت بناء حاجز مسيحي ضد انتشار الاسلام الى الجنوب حتى أعالي النيل . ونتيجة لجهود هذه البعثات صار هناك جنوبيون حصلوا على نصيب من التعليم الغربي جمعل وينجت يعهد اليهم منذ عام ١٩١٠ م للخدمة في إدارة الجنوب بمديرية خط الاستواء تحت قيادة مسئولين انجليز يتحدثون اللغة الانجليزية ويمارسون الشعائر المسيحية . ولم يحدث فقط أن حلت القسوات السودانية الجنوبية



بمديرية خط الاستواء محل الحاميات السودانية الشمالية المسئولة أساسا عن نشر اللغة العربية والدين الاسلامي ، ولكن أيضا سيؤدي ذلك الى خلق قوة احتياطية معادية للإسلام وللعرب لاستخدامها ضد أي ثورة في الشمال . وفي عام ١٩١٨ م ترك كالمعظم افراد القوات السودانية الشماليين الجنوب ، وحل يوم الاحد محل يوم الجمعة كيوم اجازة للمصالح الحكومية(١٣٠) .

وليس هذا بغريب على السلطات البريطانية ، إذ أن حكومة السودان قد أفصحت عن سياستها بالنسبة لجنوب السودان ، حيث أكدت في مذكرة وصلت القاهرة بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٢٠ م أنها ستكون مستعدة لدماج الجنوب في حكومات أملاك أفريقية أخرى مثل أوغندا وشرق أفريقيا البريطانية إذا كان الأمر يخص الزنوج ، أما المديرية العربية فهي تحتاج الى معاملة مختلفة ، وعلى ذلك فيجب أن تبحث مسألة إقامة اتحاد لوسط أفريقيا تحت الإدارة البريطانية بضم زنوج السودان بالطبع(١٣١) ، وتحقيقا لذلك شهدت فترة وجود المستر ماكمايكل MacMichael كسكرتير إداري للخرطوم حتى عام ١٩٢٣ م إبعاد التأثير الشمالي عن الجنوب ليس فقط بإبعاد القوات المسلحة التي تتحدث اللغة العربية ولكن أيضا إبعاد التجار والمدرسين والفنيين المسلمين على قدم المساواة . حتى أنه لم تات أواخر الثلاثينات الا وكان جنوب السودان منطقة شبه محرمة على المواطنين أو التجار أو الأهالي عموما من الشماليين بينما ظلت أبوابه مفتوحة سواء للإنجليز كاداريين أو لغربهم من اليونانيين واليهود كتجار(١٣٢) .

كما عملت السلطات البريطانية على تكريس انفصال الجنوب عن شمال السودان بتشجيع إعادة الحياة والتقاليد القبلية ، وإبعاد التأثيرات الشمالية سواء كانت في اللغة العربية أو الدين الاسلامي أو حتى الأسماء العربية للأماكن والأشخاص ، بل والملابس العربية ، وإبعاد كل متعاطف مع الشماليين عن الإدارة الى جانب تعليم اللغة الانجليزية الى جانب لغات الجنوبيين المحلية .

وكانت المرحلة الثانية لنشاط مؤتمر الحريجين العام الوطني بداية لظهور الفكرة القومية مرة أخرى بوعي أكبر وباندفاع أكثر ونتيجة ظروف توفرت ، وجعلت ممكنا أن ينقلب الشك بين المؤتمر ومصر الى تعاون بل وتفاهم لتحقيق

Op. cit, P. 152.

(١٣٠)

(١٣١) د. يونس ليبب : قضية وحدة وادي النيل .... ص ٤٩ .

(١٣٢) د. يونس ليبب : نفس المرجع ص ٥٢ .



الاستقلال التام للقنطين وإعادة وحدة وادى النيل السياسية • ولعل من أهم الظروف التي أعادت المؤتمر إلى السياسة القومية لوادى النيل نشاط المصريين لابطال تأثيرات السياسة البريطانية العاملة على فصل السودان عن مصر والذي بلغ ذروته بزيارة رئيس الوزراء المصرى على ماهر للسودان عام ١٩٤٠ م •

لم يستسلم المصريون لسياسة تقطيع الصلة بينهم وبين السودانيين التي اتخذتها السلطات البريطانية عقب ثورة ١٩٢٤ م السودانية ، اذ انهم كانوا فى كل مفاوضات تتم بينهم وبين الانجليز حتى عام ١٩٣٦ م يركزون على ضرورة إعادة الصلة المقطوعة مع أشقائهم السودانيين ، وأن يتم ذلك بعودة الموظفين المصريين لشغل الوظائف فى السودان ، وعودة القوات المصرية مرة أخرى للدفاع عن السودان ، والسماح للمصريين بالهجرة للسودان للعمل والتجارة ، مع عودة العلاقات الاقتصادية بين السودان ومصر وربط التعليم فى السودان بالتعليم فى مصر ، وكل ذلك ضرورى لعودة الصلة المباشرة بين الشعبين •

ولم تكن رغبة مصر فى العودة إلى السودان - وكما صورها الانجليز للسودانيين - عودة الشريك فى الحكم للمحافظة على المصالح المصرية ليس الا ، بل كانت بهدف أن عودة المصريين سيحقق مشاركة شعبية مع اخوتهم أهل الجنوب ، ويؤكد هذه الحقيقة ما أثيرق به مصطفى النحاس باشا رئيس الوزارة المصرية من لندن أثناء المفاوضات بين الطرفين فى ١٤ أبريل ١٩٣٠ م ، إلى مجلس الوزراء فى القاهرة يبلغهم بالتطورات التي حدثت ويطلب رأيهم • وجاء هذا الرأى بطلب التمسك على الأقل بمسألة هجرة المصريين إلى السودان على اعتبار أن هذه الهجرة سوف تمكن المصريين من الانضمام بالسودانيين ، وأن ثلاث أو أربع سنوات بعد ذلك كفيلة بتوحيد الشعبين ضد الوجود البريطانى (١٣٣) •

كان إصرار مصر اذن على العودة إلى العلاقات الطبيعية بين الشعبين المصرى والسودان لهدف أسمى هو تحقيق وحدة وادى النيل والتخلص من السيطرة البريطانية فى شطرى وادى النيل ، ولم يكن هذا الهدف بغائب عن المسئولين الانجليز ، اذ نجد تعليق المستر « مافى » الحاكم العام البريطانى للسودان على مطلب المصريين بعودة القوات المصرية والموظفين المصريين إلى السودان ، بأن القبول بوجود أوطنة مصرية فى السودان محدودة ، واختلاطها بالسودانيين

(١٣٣) و٠ يونان ليبب : السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ص ٥٩ •



قليل ، على عكس اشتراك الموظفين في الادارة الذى يتيح لهم فرصة التفاعل بين السودانيين ، وشبه وجود القوة العسكرية بالسفن الذى يمكن خلعه ، أما وجود الموظفين فقد شبهه بالسفن الذى يسرى فى الدم(١٣٤) .

وتأكيدا للموقف المصرى لاعادة الصلة قوية مسح السودانيين ، أصر المفاوض المصرى فى المحادثات لمعاهدة ١٩٣٦ م على رفض المصريين أن يعاملوا معاملة الأجانب فى السودان ، ودعا لاطلاق حق دخولهم هذه البلاد باعتبارها بلاد شقيقة(١٣٥) ، وأن وجود هؤلاء المصريين فى السودان سوف يساعد على سد حاجة السودان الى رأس المال المصرى الذى نما نموا كبيرا خلال الثلاثينات. وصار فى حاجة الى مبادىء استثمار لصالح الطرفين الشقيقتين ، كما أن السودان فى حاجة الى التعاون الاقتصادى مع مصر ، وإذا صار هذا التعاون حقيقة واقعة ربطت المصالح المشتركة بين الشعبين فساروا فى طريق وحدة وادى النيل السياسية .

كما أن عقد معاهدة ١٩٣٦ م والنص فى ديباجتها على « الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو ١٨٩٩ م » ، فى حد ذاته إجراء إيجابى لجأت اليه مصر لتأكيد أن الوضع القائم فى السودان بعد تنفيذ المعاهدة إنما هو وضع مؤقت ، ومعنى ذلك أنه يمكن لمصر فى أى وقت طرح قضية الوحدة المصرية السودانية على بساط البحث ، ومعناه أيضا تفرد هذه القضية عن غيرها من قضايا الصراع المصرى البريطانى بوضع متحرك(١٣٦) .

وعند تطبيق نصوص معاهدة ١٩٣٦ الخاصة بالسودان أخذ اصرار مصر على تحقيق أهدافها بعودة الصلة كاملة بين الشعبين المصرى والسودانى على كل المستويات وفى كل مجال ، فعندما بدأ تطبيق النص الخاص بعودة القوات المصرية الى السودان بدأ الصراع بين مصر والانجليز الذين لم يكونوا غافلين عن عودة العلاقات الكاملة بين الشعبين وأثرها على الوجود البريطانى نفسه ، فمع وصول الطرفين المصرى والبريطانى الى اتفاق فى ٢٧ أغسطس ١٩٣٧ م

(١٣٤) نفس المرجع : ص ٨٨ .

(١٣٥) د. يونان لبيب : قضية وحدة وادى النيل ص ٦٦ .

(١٣٦) د. يونان لبيب : قضية وحدة وادى النيل ص ٧٢ .



بعودة القوات المصرية التي حدد كل من الحاكم العام للسودان وإبراهيم خيرى. باشا وكيل وزارة الحربية والبحرية المصرية عددها ، وأماكن تواجدها فى السودان - وإن كان عددها قليل وبشرت بين بور سودان وعطبرة الى جانب الخرطوم وحراسة خزان جبل الاولياء - الا أن رئيس الوزارة المصرية مصطفى النحاس باشا أثار الاعتراضات على تسمية قائد الجيش فى السودان « بالقائد العام » ، ورأى استبدالها « بقائد الجيش » وكان مبرره لهذا الطلب أن التسمية الأولى تعطى انطباعا بأن صاحب المنصب « سلطة عنيا » على حد تعبيره(١٣٧) .  
وقد وافق المستوطنون البريطانيون على هذا الطلب .

وعلى أية حال فإن عودة القوات المصرية الى السودان قد أعاد قضية العلاقات المصرية السودانية الى السطح ، وأعاد بالتالى كل ما يتصل بهذه العلاقات من عوامل وحدة ، والدور الاستعماري فى تفتيتها ، وقد أدى فى نفس الوقت الى طرح قضية هامة أخرى جرى بسببها مزيد من النقاش حول العلاقات المصرية السودانية ورفض الواقع الذى فرضه الانجليز عليها(١٣٨) ، وهذا يعنى أن الخطوات المصرية لتحقيق الصلة بين الشعبين المصرى والسودانى خطوات منطقية ولها ما يبررها من واقع العلاقات الطبيعية بين شعبى وادى النيل .

وفيما يتصل بعودة القوات المصرية الى السودان توجد قضية أخرى وهى مسألة الاعانة المالية السنوية التى تدفعها مصر للاشتراك فى الدفاع عن السودان وقدرها ٧٥٠ ألف جنيه ، أثناء انسحاب القوات المصرية من السودان عقب ثورة ١٩٢٤ م ، فإن عودة هذه القوات الآن بموجب اتفاقية عام ١٩٣٦ م يتطلب وقف هذه المعونة ، وقد ضغطت الصحف المصرية ، وشارك أعضاء البرلمان المصرى فى هذه القضية ، حتى قررت الحكومة اعتسارا من ميزانية ١٩٣٨/١٩٣٩ م تخفيض هذه المعونة بحيث يتوقف دفعها على مدى ثلاث سنوات ، إذ كان التخفيض بمقدار الثلث ، واستندت الحكومة فى قرار وقف المعونة أن الوجود البريطانى فى السودان قد استخدم هذه المعونة لثبيت وجوده وخلق الواقع الانفصالى بين شطرى وادى النيل ، ومن ثم فإن وقفها يعتبر مظهرا من مظاهر الرفض المصرى للواقع الاستعماري البريطانى نحو وادى النيل .

(١٣٧) د. يوزان لبيب : نفس المرجع ص ٧٤ .

(١٣٨) نفس المرجع ص ٧٩ .



وعند تطبيق نصوص معاهدة ١٩٣٦ بخصوص عودة الموظفين المصريين إلى السودان ، فمع أن السلطات البريطانية كانت تضع العراقيل أمام تطبيق هذه النصوص خوفا من تأثير المصريين في تلاصقهم مع أشقائهم السودانيين ، إلا أن المصريين رفضوا الأساليب البريطانية في هذا الشأن ، ومن ثم تستحث الصحف المصرية ، ويستحث النواب المصريون الحكومة على فضح الموقف البريطاني بالحد من عودة الموظفين المصريين وعمل اعلانات عن الوظائف الشاغرة في السودان بالصحف البريطانية دون سواها مما يعنى الاستعانة بالموظفين الانجليز .

وبدا بالفعل التنبيه الى خطورة الموقف البريطاني بالنسبة لتحديد عدد الموظفين المصريين العائدين للعمل في السودان ، وبالنسبة لنوعياتهم التي لا تمثل كفاءات عالية ، وبالنسبة لفترة بقائهم في مناصبهم ، وفي المقابل يضغط المصريون من أجل زيادة عدد الموظفين ، ويصل الأمر بالملك فاروق إلى أن يطلب من المندوب السامي البريطاني بالقاهرة السير « مايلز لامبسون » في صيف عام ١٩٣٩ م تعيين نائب مصري للحاكم العام ، ومع رفض الجانب البريطاني لهذا الطلب إلا أنه يبقى كدليل على الرفض المصري للانفراد البريطاني بالأمور في السودان . كما أن عددا من السياسيين المصريين أخذوا يستحثون الموظفين الأكفاء للذهاب إلى السودان وشغل وظائف لمدة طويلة ، ونشاط كل من الحزب الاقتصادي المصري في الخرطوم . وكان عبد الله أباطة بك - الذي نجح في تشكيل لجنة السودان الدائمة التي صارت مجلسا إداريا يتدخل في كل الأمور المحلية أو الخارجية التي تهم السودان ، ومفتش عام الري المصري بالسودان - وكان عبد الفتاح أحمد بك - الذي كان داعية لوحدة وادي النيل ، والمشاركة في حملة لجمع التبرعات لإنشاء مدرسة مصرية بالخرطوم ، أمثلة على النشاط المصري الحدودي .

وسار الرفض المصري للسياسة البريطانية بالسودان أشواطا أخرى ، بالتفكير في إقامة مدرسة مصرية ثانوية بالخرطوم التي ستتيح للطلاب السودانيين - وخاصة غير القادرين ماليا - الفرصة للحصول على تعليم ثانوي حديث . وسوف يكون مدرسو هذه المدرسة الأكفاء عناصر تأثير في السودانيين لصالح الارتباط في مصر ، ومن ثم ستكون هذه المدرسة منافس قوى وخطير للمدارس الحكومية ذات الطابع البريطاني ، هذا إلى جانب التفكير في إنشاء مدارس لتحفيظ القرآن الكريم ومكتبة مصرية في مقر المستشار أو الخبير



الاقتصادى المصرى ، وكل ذلك كان يهدف توحيد الثقافة بين السودانين. والمصريين بما يجعل وحدة الفكر بين الشعبين منطلقا لوحدة وادى النيل \*

كما أن المسئولين عن الجامع الأزهر فى مصر أرادوا إنهاء دور معهد أم درمان الدينى - وكما أراد له البريطانيون - كمنافس وإبعاد للشباب السودانى من التوجه الى مصر ، فضغطوا من أجل تحقيق نتيجة هذا المعهد للأزهر ، وقد أبدت الصحافة المصرية ، كما أبد أعضاء البرلمان ، ورجال الحكومة المصرية موقف الجامع الأزهر هذا - ، والذي تفجر منذ عام ١٩٣٨ م ، وإن لم تنتج المحاولات المصرية أمام عناد المسئولين البريطانيين فى ضم المعهد الى الأزهر ، إلا أن الراى العام المصرى والسودانى صار على وعى بمحاولات التفرقة التى تتبعها بريطانيا بين الشعبين حتى فى مجال التعليم الدينى \*

كما كان للرفض المصرى للسياسة البريطانية مظهرا آخر تمثل فى إعادة المسور الاقتصادية بين مصر والسودان والتى كانت قد قطعت بانتهاء الوجود المصرى فى السودان عقب ثورة ١٩٢٤ م . ويرجع الفضل فى ذلك للخبير الاقتصادى المصرى بالحرمون عبد الله أباطة بك الذى نجح فى تشكيل « لجنة السودان الدائمة » التى تشكلت من عدد من وكلاء الوزارات المصرية بالإضافة الى بعض أعضاء البرلمان المهتمين بالسودان ، ودار أغلب نشاط هذه اللجنة حول قضايا إعادة الاتصالات الاقتصادية بين البلدين . وقد وافق البرلمان على اعتماد مبلغ ألف جنيه لها فى مشروع الميزانية لعام ١٩٣٨/١٩٣٩ (١٣٩) \*

وقد نجحت اللجنة بالفعل فى زيادة الواردات المصرية الى السودان زيادة ملحوظة ، كما زادت أيضا الصادرات السودانية الى مصر بنسبة ملحوظة ، وشارك المنتجون السودانيون فى عرض منتجاتهم بمتحف فؤاد الأول الزراعى. عام ١٩٣٧ ، كما افتتح مركز تجارى صناعى مصرى بالحرمون تحت اشراف اللجنة المصرية الدائمة للسودان ، يقوم المركز بعرض ما تنتجه مصر فى مجال الزراعة والصناعة . وكل ذلك ساعد على توثيق الروابط بين الشعبين المصرى والسودانى \*

ثم تاتى زيارة رئيس الوزراء المصرى على ماهر للسودان فى أواخر شهر فبراير ١٩٤٠ م بعد سلسلة من المواقف فى مصر والسودان لتدفع بالفكرة

---

(١٣٩) د. يونان لبيب : المرجع السابق ص ٩٩ \*



القومية وروح الأخرة بين شعبي وادي النيل خطوات إيجابية وترجع أهمية هذه الزيارة إذا أدركنا عدة أمور أهمها أن وزارة على ماهر تضمنت عناصر معادية لإنجلترا مثل عبد الرحمن عزام وزير الأوقاف ، ومحمد صالح حرب وزير الدفاع الوطني إلى جانب الفريق عزيز المصري رئيس أركان حرب الجيش المصري ، وهذه علامة على عدم مهادة الوزارة للسلطات البريطانية سسواء بالنسبة للقضايا المصرية أو بالنسبة لقضية السودان .

وتشكيل وزارة على ماهر على هذا النحو جعلها تتمسك عمام ١٩٣٩ .بالربط بين الاستجابة لطلب إنجلترا بإعلان مصر الحرب ضد ألمانيا إلى جانب الحلفاء وبين طلب مصر لجلاء القوات البريطانية عن كل من مصر والسودان والإعلان عن ذلك فوراً ، وأن يسمح من الآن بوقف إجراءات منع دخول المصريين الراغبين في الإقامة بالسودان ، وأن توافق إنجلترا على اعتبار كلية غوردون كفرع للجامعة المصرية كما هو حال جامعة الاسكندرية ، والحق معهد أم درمان الدينني للجامع الأزهر ، واستخدام أكبر عدد من العلماء والمدرسين المصريين في مدارس السودان ، وأن يزيد عدد القوات المصرية بالسودان وأن تلحق بها كتائب سودانية . وأن يكون للحاكم العام نائب مصري .

وواكب ضغط الوزارة المصرية من أجل استجابة الحكومة البريطانية للمطالب المصرية العادلة بالسماح بالاتصال المباشر بين المصريين والسودانيين ودون قيود ، حملات صحفية وخطباً برلمانية كلها تؤكد هذه المطالب فأشارت خطبة العرش التي ألقاها على ماهر عند افتتاح البرلمان في ١٨ نوفمبر ١٩٣٩ - لأول مرة - اهتماماً بالسودان على المستوى الرسمي يؤكد حرص مصر على توثيق الصلات الثقافية والاجتماعية بين شعبين شقيقين أخوتها أبدية . وتنازل موضوعات ربط القاهرة بالخرطوم بخطوط اتصال تليفونية ، وبعاد تشكيل « اللجنة الدائمة للسودان » نتيجة حملة حكومية ، ومطالب النواب بفتح باب المفاوضات فوراً مع إنجلترا في القضية السودانية .

ويستمر الضغط المصري على الجانب البريطاني استفادة من اشتعال الحرب العالمية الثانية ، بالمطالبة - وحتى أثناء زيارة الحاكم العام للسودان إلى القاهرة في أواخر نوفمبر ١٩٣٩ - بالسماح للمصريين بالمشاركة في تقديم المطالبات التي تعلن عنها حكومة الخرطوم ، وإلغاء القيود المفروضة على دخول المصريين إلى السودان ، وتخفيض أجور النقل بين مصر والسودان ، ووضع نظام جمركي «واحد للبلدين» ، والسماح بإنشاء مدرسة ثانوية مصرية بالخرطوم إلى جانب كلية



غوردون التي لا يسمح للمصريين بدخولها ، وإلى جانب مدرسة الأقباط الثانوية المصرية أيضا ، والموافقة على تعيين شيخ سوداني متخرج من الأزهر لمعهد أم درمان الديني وهو المنصب الشاغر وأن يتبع المعهد الجامع الأزهر ، وكل ذلك المطالب أنارت المسئولين البريطانيين الذين رأوا أنه يجب تشجيع القومية السودانية كأفضل وسيلة للدفاع عن السودان ضد القومية المصرية النامية<sup>(١٤٠)</sup> ، وحتى يمكن - في رأى البريطانيين - وقف اتجاه على ماهر والقصر الداعي إلى تصدير السودان واستخدام سياسة المراوغة أمام المطالب المصرية .

ويصل على ماهر إلى السودان ومعه وفد يضم وزيرا الدفاع الوطنى والأشغال العمومية ، وكان أول رئيس وزراء لمصر يزور السودان وهو في الحكم ، وتفقد كثيرا من البلاد ، ورأى بعينه - على حد قوله - في ذلك البلد الشقيق آثار مصر ومؤسسات مصر ، وأن الهدف من زيارته كان التعرف على احتياجات شعب السودان ، وأن : اجتمع إلى نفوس ألف بيننا وبينها النيل الأعظم في وحدة سامية هي وحدة الوطن الأعظم ، وقد انتظمت رحلتنا العاجلة العظيمة وأم درمان وسنار وكوستى وملاك ، وبحر الزراف وبور سودان ، وقد اتصلت في أثناءها بالحكام وبكبار السودانيين وبالأهالي، وزرنا المؤسسات المصرية في الري والجيش بالخرطوم وملاك وبور سودان، وزرنا المعهد الديني في أم درمان ، وزرنا المدارس للبنين والبنات والمعلمين والمعلمات وكلية الطب والحقوق والهندسة والزراعة والحاكم المدنية والجناينة والسرعية والمستشفيات والمتاحف والخزانات . وزرنا الغرفة التجارية ومؤتمر الخريجين والأندية المصرية والسودانية<sup>(١٤١)</sup> .

كانت زيارة رئيس الوزراء المصرى اذن شاملة وميدانية وقومية ، فقد شملت معظم النشاط الحيوى في الدفاع والاقتصاد والتعليم والصحة والادارة في أهم مدن السودان ، وهي زيارة لكل هذه النشاطات في مواقعها واحتكاك بالعاملين فيها وبأبناء الشعب السودانى وإظهار اهتمام مصر بمطالب واحتياجات الشعب السودانى - رغم الحكم البريطانى - بما يؤكد سياسة حكومته القومية الداعية لوحدة وادى النيل .

(١٤٠) د. يوزان لبيب : المرجع السابق ص ١٢١ .

(١٤١) الهيئة التباينة السابعة - دور الانعقاد الثالث - الجلسة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٤٠/٣/١١ م المجلد الأول ص ٩٢٩ عن كتاب د. يوزان : قضية وحدة وادى النيل ص ١٢٦ .



ومن الطبيعي أن يتعرف على ماهر على حقيقة أهداف مؤتمر الحريجين ، إذ انتهز أعضاء المؤتمر فرصة وجود رئيس الوزراء المصرى بالخرطوم ودعوه الى حفل ، وأوضحوا له أهداف مؤتمرهم ما ظهر منها وما يكاد يظهر ، وشعر على ماهر بأن المؤتمر لم يكن صنيعة لبريطانيا . ومنذ ذلك الوقت تغير موقف مصر الرسمي نحو المؤتمر ، وبدأت تنطلق الى التعاون مع القوميين في السودان الراغبين في اخراج الامجليز ، وعندما طلب المؤتمر العون المالى من مصر حتى يتمكن من تحقيق أهدافه الاجتماعية والتعليمية وغيرها أخذت مصر تبذل في سبيل التعليم وأقامت عددا من المدارس في السودان(١٤٢) ، ورأى على ماهر في شباب السودان - كما في شباب مصر - ذكاء ووداعة ودماثة خلق وأمل في المستقبل وفي الله ، وعليه فإنه لم يكن بوسعنا أمام تلك الروح التي يتوقد بها شباب السودان إلا أن نبارك تلك النهضة ونعلن اغتباطنا بها وتشجيعنا لها وحرصنا على حفز همم ذلك الشباب الى طلب المزيد والسعى الى الكمال ، لذلك أسسنا عدة جوائز سنوية تتشرف بالنسبة الى صاحبى الجلالة الملك والملكة وتبقى رمزا حيا لاهتمام مصر بخير السودان وأهله(١٤٣) .

ورأى الانجليز أن على ماهر قد نجح في تحريض السودانين ضد الانجليز ، إذ أن مؤتمر الحريجين عقب زيارة رئيس الوزراء المصرى للخرطوم قد تبدل موقفه وصار أكثر ايجابية في مواقفه القومية مع مصر وأنه نتيجة لمؤتمر بالمساعدات المالية والمعنوية أظهر المؤتمر اهتمامه بالأمور السياسية بعد أن كان نشاطه قاصرا على النواحي الثقافية والاجتماعية . وتبعاً لذلك تقدم المؤتمر في عام ١٩٤٢ م رسمياً لحكومة الخرطوم بمطالبه باعتباره المتحدث باسم الوطنيين السودانيين ، ولكن حكومة الخرطوم رفضت هذه المطالب(١٤٤) . ولم تدرك السلطات البريطانية أن الروح الوطنية كاملة في السودانيين وجدت في زيارة على ماهر فرصة للظهور ، ولم تظهر نتيجة لتحريض المصريين لأن هذا القول فيه استهانة بالوطنية السودانية .

وإذا كان على ماهر قد عمل على نجاح رحلته واتصل بأكبر عدد من أبناء الشعب السودانى على مختلف طوائفه ، مما أحل الثقة والتفاهم الكاملين بين مؤتمر الحريجين بصفته ممثلاً للحركة الوطنية السودانية وبين المسئولين

(١٤٢) خزار صالح : المرجع السابق ص ٢٥٥ .

(١٤٣) الهيئة النيابية السابعة - نفس المرجع .

Collins & Tignor : Op. cit, P. 148.

(١٤٤)



المصريين ، فإن المؤتمر قد شعر بأنه سجل نصرا كبيرا إذ أبدل أحد خصومه إلى صديق وفي ، أما الآخر وهو بريطانيًا فقد بقيت له معها جسولات وجولات<sup>(١٤٥)</sup> . ذلك أن الحكومة المصرية كانت تنظر قبل زيارة علي ماهر للسودان بعين الشك للمؤتمر باعتباره تنظيمًا تشجعه حكومة السودان سرا لاعتراض التغلغل المصري . وقد اقتنع رئيس الوزراء المصري أثناء الزيارة أن الأمر ليس على هذا النحو ، وأن المؤتمر يمكن أن يكون في الحقيقة ناطقا بلسان المعارضة للإدارة البريطانية<sup>(١٤٦)</sup> .

اذن التقييم المصري لنشاط مؤتمر الحسريجين تقييم صحيح ، بعكس التقييم البريطاني ، فالبريطانيون اعتبروا المؤتمر - عقب زيارة علي ماهر للسودان - قد خضع للتأثير المصري وأخذ يسير في فلك المطالب المصرية ، ومن ثم ناصبوه العداء عندما أظهر المؤتمر اتجاهاته الوطنية التي يعارضها المسؤولون البريطانيون ، وأخذوا يعملون على تفتيت وحدته تحقيقا لسياسة البريطانية العتيقة « فرق تسد » وحتى تطيل الوجود البريطاني منفردا بالسودان .

وعلى هذا عمل البريطانيون على ضرب الحركة الوطنية في كل من مصر والسودان ، تلك الحركة التي أخذت في التآلف والتعاون ، ففي مصر عمل البريطانيون على إسقاط وزارة علي ماهر - والتي سقطت فعلا في يونيو ١٩٤٠ - انطلاقا من أن علي ماهر وزملائه العسكريين الثلاثة عبد الرحمن عزام ومحمد صالح حرب وعزيز المصري غير متعاونين ، إذ أن الأخير عمل على تقويض مكانة البعثة البريطانية عمدا ، أما علي ماهر فلم يكتف بطرد عدد من الموظفين المعروفين بميولهم البريطانية بل أنه شجع حملة تحدى ضد الوضع الانجليزى - المصري في السودان<sup>(١٤٧)</sup> . وأما محمد صالح حرب فمعروف بعدائه الشديد للانجليز منذ الحرب العالمية الأولى . كما استمر الضغط البريطاني حتى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ م الذي أصاب الوطنيين المصريين في شعورهم ، وأوضح بما لا يدع مجالا للشك إصرار إنجلترا على أن تكون كلمتها مسموعة في مصر دون اعتراض من أحد .

إلا أن اشتعال الحرب العالمية الثانية وحاجة إنجلترا للأرض المصرية

---

<sup>(١٤٥)</sup> ضراد صالح : المرجع السابق ص ٢٥٥ .  
Holt, P.M.: A Modern History of the Sudan, P. 141. (١٤٦)

<sup>(١٤٧)</sup> د. يونان كبيب : المرجع السابق ص ١٠٩ .



كميدان معركة وللأرض السودانية كعمق استراتيجي لأرض المعركة ، وحاجتها للقوات المصرية والسودانية وللإمدادات الغذائية ووسائل المواصلات من شطرى وادى النيل ، وظهر أفكار حرة وديمقراطية أعلن عنها أثناء المعارك الحربية كالتص في الإعلان عن تشكيل حلف شمال الأطلنطي في أغسطس عام ١٩٤١ على حق تقرير المصير للشعوب الخاضعة للاستعمار عقب انتهاء معارك الحرب العالمية الثانية ، قد أظهرت أفكارا جديدة في كل من مصر والسودان ، ففي مصر ظهرت أحزاب وجماعات جديدة اهتمت بالدعوة لإخراج الانجليز من مصر والسودان وإعطاء السودانيين حق تقرير المصير مع العمل على وحدة وادى النيل - وفي السودان وجدت إنجلترا في قوة دفاع السودان جيشا طامحا هدد الإيطاليين في ارتريا والجيشة ، إذ استطاعت هذه القوة مع قوة بريطانية انزال هزيمة ساحقة بالإيطاليين في « كرن » بتاريخ ١٥ مارس ١٩٤١ م واجلائهم عن كسلا(١٤٨) . ومن ثم شعر السودانيون الذين شاركوا في صنع النصر للبريطانيين ، كما شاركوا في المعارك في كل من الحبشة وليبيا ، بأن هذه المشاركة لا بد لها من ثمن ولا أقل من أن يمنح السودان استقلاله لتضحياته في جانب الديمقراطية ، ومساندته لها(١٤٩) . وكان متوقعا أن تنتشر بين السودانيين هذه الأفكار وأغنى أفكار حق تقرير المصير والتسليم باستقلال السودان ، خاصة بين المتعلمين منهم .

كما أن فترة الحرب قد عمقت من الاتصالات المصرية السودانية مع التسليم البريطانى الى حد ما بهذه الاتصالات انطلاقا من شعور إنجلترا بحاجتها الى هدوء الحالة في مصر والسودان(١٥٠) أثناء الحرب ، وتمثل هذا العمق في الاتصالات بين شعبى وادى النيل في قدوم القوات السودانية الى مصر للعمل في صفوف قوات الحلفاء الى جانب اخوتهم المصريين سواء في صحراء مصر الغربية أو حتى في ليبيا ، وتردد الصحفيين السودانيين على القاهرة لتغطية أخبار المعارك الحربية وحفاوة المصريين بهم وظهور الأفكار الوحدوية بين الطرفين على أسس موضوعية تغلب المصلحة الحيوية على مجرد العداقة ، وأيضا استقبال القاهرة لأعداد متزايدة من طلاب العلم السودانيين سواء للالتحاق بالجامعة المصرية أو الجامع الأزهر وتقديم كسل التسهيلات لهم ، ثم مشاركة السودانيين في العمل السياسى بمصر التى كانت بداية لنشر

MacMichael: The Sudan.

(١٤٨)

(١٤٩) ضرار صالح : المرجع السابق ص ٢٥٦ .

MacMichael: Op. cit.

(١٥٠)



ما خبروه في مصر إلى السودان \* وفي نفس الوقت خرج بعض المصريين إلى الخرطوم في زيارات طالت أم قصرت ، كان منهم الكاتب عباس محمود العقاد ، وجلال الدين الحامصى عضو حزب الكتلة الوفدية ، وبعض أعضاء الإخوان المسلمين ، وبعض أعضاء البرلمان المصرى \* وقد آثر وجود هؤلاء في السودان في تدعيم الارتباط الفكرى بين المتعلمين في شطرى وادى النيل \*

نتيجة لكل تلك المؤثرات اتخذ مؤتمر الخريجين العام مواقف إيجابية منذ أوائل عام ١٩٤٢ م ، مثل الاعتراض لدى حاكم عام السودان على إشراك قوة دفاع السودان في الحرب بجبهة ليبيا دون استشارة الشعب السودانى عن طريق ممثلية أو الناطقين باسمه أعضاء المؤتمر ، ومثل تقديم مذكرة بتاريخ ٣ إبريل من نفس العام إلى الحاكم العام يطالبه أعضاء المؤتمر بإصدار تصريح مشترك في أقرب وقت من قبل الحكومتين المصرية والبريطانية باعطاء السودان بحدوده الجغرافية الكاملة حتى تقرير المصير ، والعاء قوانين المناطق المقفولة ، وتحديد الجنسية السودانية ، وعدم تجديد عقد الشركة الزراعية في الجزيرة ووقف الاعانات عن الارساليات مع توحيد برامج التعليم بين الشمال والجنوب(١٥١) ، وإيجاد هيئة تمثل السودانييّن لإقرار القوانين والتصديق على الميزانية \* واعطاء أبناء السودان الحق في تولي وظائف ذات مسئولية سياسية في جميع المصالح الحكومية ، ورفع القيود عن حرية انتقال السودانييّن داخل بلادهم وعن متاجرتهم في كل القطر السودانى \*

ولكن الحاكم العام رد المذكرة للمؤتمر وكلف السكرتير الإدارى السير دوجلاس نيوبولد Newbold بالرد كتابة إلى المؤتمر ، فجاء الرد مستنكرا تمثيل مؤتمر الخريجين لجميع أبناء الشعب السودانى وتحويل صفته إلى هيئة سياسية وطنية ، وأن ذلك سيدفع حكومة الخرطوم إلى عدم التعاون مع المؤتمر بل وفقد الثقة به ، وأن عليه أن يحصر نفسه في الأمور الثقافية والاجتماعية ، ويبتعد عن الاشتغال بالأمور السياسية \* وقد أدى هذا الرد بالفعل إلى حدوث أزمة ثقة بين المؤتمر الذى يضم الصفوة المثقفة السودانية وبين المسئولين البريطانيين حكام الخرطوم ، كما أدى إلى مزيد من التقارب بين المثقفين السودانييّن وبين مصر ، فقبل أن تنتهى السنة وفى شهر أكتوبر ١٩٤٢ م قبل وزير المعارف المصرى أن يكون مؤتمر الخريجين هو الهيئة التى

(١٥١) ضارر صالح : المرجع السابق ص ٢٥٦ \*



تقبل من خلالها طلبات السودانيين بالتقدم للدراسة بمؤسسات التعليم  
المصرية<sup>(١٥٢)</sup> .

ولكن أخطر نتائج الرد البريطاني على مذكرة مؤتمر الحريجين كانت  
انقسامات المؤتمر إلى مجموعتين : معتدلين أعلنوا استعدادهم للنقطة في الحكومة ،  
ووطنيين متحمسين يقودهم اسماعيل الأزهري اتجهوا نحو مصر تحت شعار  
وحدة وادي النيل<sup>(١٥٣)</sup> . وقد كونت هذه المجموعة عدة أحزاب تنادى بنفس  
الشعار فيما بين عامي ١٩٤٢ و ١٩٤٤ م كانت حزب « الأشقاء » الذي ضم  
قيادة مؤتمر الحريجين والذي يتجاوب مع حماس السودانيين ، وأعلن عن  
مطالبته بقيام حكومة ديمقراطية سودانية في اتحاد مع مصر تحت التاج  
المصري ، وحزب « الاتحاديين » ، وحزب الأحرار ، وآخرها حزب « وحدة وادي  
النيل » الذي ظهر أوائل عام ١٩٤٦ م .

وبينما اتحدت الأحزاب المناهضة بالوحدة مع مصر في إطار الاستقلال  
الوطني وقيام حكومة سودانية ديمقراطية تشترك مع مصر في اتحاد - لاوحدة -  
تحت التاج المصري ، وصار هذا الشعار قرارا لمؤتمر الحريجين الذي أصبحوا  
يتكلمون باسمه ، حرصت هذه المجموعة على نيل تأييد السيد علي المرغني  
في مقابل تأييد السيد عبد الرحمن المهدي للمجموعة الداعية إلى فكسرة  
« السودان للسودانيين » ، ورغم أن السيد علي المرغني لم يعلن صراحة تأييده  
لحزب الأشقاء لأنه رجل دين ولا يجب أن يزوج بنفسه أو يتعاليم الطريقة الحنفيّة  
في المسائل السياسية ، كان خصومه يلمسون مساندته الحفيّة لحزب الأشقاء  
وذلك باشتراك كثير من رجال الطائفة في الحزب<sup>(١٥٤)</sup> .

وهكذا بدأ الانقسام في الحركة الوطنية السودانية بظهور حزبين  
رئيسيين ، حزب الأشقاء وصار السيد علي المرغني راعيه ، وصار مسيطرا على  
مؤتمر الحريجين ابتداء من جمعياته العمومية أو اللجنة التنفيذية ، أو مكتب  
المؤتمر ، إلى الحد الذي انتهى بانسحاب أنصار حزب الأمة ، الذي يرعاه السيد  
عبد الرحمن المهدي وينضوي تحت لوائه جميع الأنصار - من المؤتمر ، وبحصول  
الأشقاء وسائر الأحزاب الاتحادية على ٤٥ مقعدا من مقاعد لجنة الستين - وهي

Holt : Op. cit, P. 143.

(١٥٢)

Collins & Tignor : Op. cit, P. 149.

(١٥٣)

(١٥٤) خزار صالح : المرجع السابق ص ٢٥٩ .



الجمعية العمومية التي كان عدد أعضائها ٦٠ عضواً - في الانتخابات التي جرت في نوفمبر عام ١٩٤٥ م (١٥٥) \*

بدأ حزب الأشقاء نشاطه منذ عام ١٩٤٣ م برئاسة اسماعيل الأزهرى بين مدن السودان ومن خلال المثقفين السودانيين، وكان حزب الأشقاء أول حزب سياسى في السودان (١٥٦) ، بينما تأسس حزب الأمة في يناير ١٩٤٥ م الذى كان شعاره السودان للسودانيين ، بمعنى استقلال السودان بكامل حدوده الجغرافية مع المحافظة على الصلات الودية مع مصر وبريطانيا ، وحزب الأمة بهذا كان حزبا انفصاليا ومعاديا لفكرة وحدة وادى النيل بشكل حاسم ، فهو بالإضافة الى مطلبه بانفصال السودان قد سوى في العلاقة بين بريطانيا ذات الاهداف الاستعمارية المعروفة ومصر الجزء الشمالى من الوادى ، وهو بذلك قد نسف فكرة وحدة وادى النيل من أساسها (١٥٧) \*

والى جانب ذلك فقد اتصف حزب الأمة بأنه حزب طائفى باعتبار زعامته - السيد الصادق المهدي منشئ الحزب ، والسيد عبد الرحمن المهدي راعيه - دينية وقبيلية ، الى جانب اعتماده على تأييد حكومة الخرطوم ، بالإضافة الى مناداته بتقسيم المجتمع السودانى الى طبقات ، ونتيجة لذلك كله لم تكن لحزب الأمة شعبية واسعة تضارع الأحزاب الوحيدة ، وذلك لأن السودانيين أخذوا على رجال الحزب استعدادهم للتعاون مع الادارة البريطانية للوصول الى الاستقلال مما أظهرهم كأدوات للاستعمار البريطانى على عكس الموقف بالنسبة لحزب الأشقاء (١٥٨) ، الذى لقي التأييدا من الجماعات الوطنية المصرية والسودانية على حد سواء ، ومن ثم بدأت تحركاتهم تؤثر في موقف حكومة السودان وفي تعميق فكرة وحدة وادى النيل \*

وكان انشاء المجلس الاستشارى للسودان الشمالى في ١٥ مايو ١٩٤٤ م خطوة بريطانية لتمزيق الحركة الوطنية السودانية بالعمل على اضعاف الطبقة المثقفة السودانية وتأييد الزعماء الدينيين والقبليين ، وفي نفس الوقت ايجاد وسيلة للتناقض بين المثقفين السودانيين وزعمائهم المصريين ، ولكن هذا المجلس لم يقنع السودانيين لأنه كان تحت سيطرة الحكومة ، ثم كان استشاريا لا حول

(١٥٥) د- يونان لبيب : المرجع السابق ص ١٨٦ \*

Op. cit, P. 149.

(١٥٦)

(١٥٧) د- يونان لبيب : المرجع السابق ص ٦٨٥ \*

Foot: Op. cit, P. 144.

(١٥٨)



له ولا قوة ، وعمد إلى تشطير السودان إلى شمالي وجنوبي بطريقة رسمية ، ثم لم يكن لأعضائه أى نفوذ على الوعي السياسى ، كما أنه لم يرض الجنوبيين الذين طالبوا بالانضمام إليه(١٩٩) .

ولم يرض كل من المصريين والسودانيين عن قيام هذا المجلس الاستشارى تحت إشراف السير « هوبرت هدلستون Hubert Huddleston الحاكم العام ، والسكرتير الإدارى سير « دوجلاس نيوبولد » Douglas Newbold فالمصريون نظروا إليه باعتباره وسيلة بريطانية أخرى لابتعاد المشاركة المصرية فى حكم السودان ، والسودانيون خاصة المثقفون منهم « الانتلجنسيا "Intelligentsia" اعتبروه مجرد مجلس مناقشة لأن قراراته غير ملزمة للحكومة ، كما أن المجلس يضم بين أعضائه السودانيين غالبية من الزعماء القبليين الذين تسير اتجاهاتهم التقليدية فى طريق استحوادهم على السلطة على عكس الاتجاهات الليبرالية التى تسعى إليها الطبقة المثقفة ، وأخيرا فإن أمور جنوب السودان استبعدت من المناقشة فى المجلس ، ولأول مرة فى هذا القرن طُهر بوضوح أن جنوب السودان له تأثير منفصل(٢٠٠) .

وكان لإنشاء هذا المجلس ردود فعل عند المصريين والسودانيين ، تمثلت فى تبنى حكومة الوفد المصرية سياسة أكثر جرأة فى تحدى الإجراءات البريطانية فى السودان ، سواء بتصريحات مصطفى النحاس باشا نفسه ، أو مقالات الصحف التى استمرت طوال الصيف فى التأكيد على مسألة وحدة وادى النيل ، مما نتج عنه أن يطيح الملك فاروق بوزارة الوفد دون أن تجد سنداً من المسئولين البريطانيين ، فى ٨ أكتوبر من نفس العام ، وإحلال حكومة يرأسها أحمد ماهر الذى واجه مشكلة أخرى عندما رشح مواطن سودانى نفسه لعضوية مجلس النواب المصرى فى أواخر أكتوبر عن دائرة عابدين ، ورغم تأييد الوطنيين المصريين والسودانيين لهذه الخطوة الجريئة « لعل البرير » المواطن السودانى ، إلا أنه اضطر إلى سحب ترشيح نفسه أمام مواقف البريطانيين المتعنتة وخروج المظاهرات العارمة المؤيدة له مما قد يؤدى إلى سفك دماء بريئة .

ورغم هذا فإنه رغم سحب على البرير طلب ترشيحه فى أواخر ديسمبر ، إلا أن المظاهرات استمرت ، وشارك فيها طلاب الجامعة المصرية والجامع الأزهر

(١٩٩) غرار صالح : المرجع السابق ص ٢٦١ .  
Collins & Tignor : Op. cit, P. 150. (٢٠٠)



بل وتلاميذ المدارس الثانوية والابتدائية وكلها تطالب على البرير بعودة ترشيح نفسه وتستنكر مواقف المندوب السامي البريطاني ، كما أن على البرير استمر في إصدار صحيفته « السودان » يهاجم فيها السياسة البريطانية ، وترفع شعار : نيل واحد ، شعب واحد ، تاج واحد(١٦١) .

ورغم اختلاف الأحزاب السياسية في مصر حول الكيفية التي تتم بها وحدة وادى النيل إلا أنها متفقة في الهدف وهو اتحاد البلدين مصر والسودان. ولكن الشيء الذي يثير الانتباه أن يتفق حزب الأمة مع بقية الأحزاب الاتحادية في السودان على ضرورة الوحدة بين مصر والسودان ، ذلك الاتفاق الذي وقعته جميع أحزاب السودان السياسية ، الاتحادية منها والانفصالية في ٣ أكتوبر ١٩٤٥ م ، والذي أعلن باسم « الوثيقة المعدلة لاتفاق الأحزاب المتحدة » .

وجاء في هذه الوثيقة أن الموقعين يسعون الى قيام حكومة ديمقراطية في السودان تتمتع بالحرية وفي إطار اتحاد مع مصر وتحالف مع إنجلترا ، وأن تشكل لجنة تشترك فيها الحكومة والمؤتمر مناقشة مهمتها وضع مشروع لنحو السودانين مقاليد الحكم في البلاد في أقرب وقت ممكن ، وأن تطلق الحكومة الحريات العامة كحرية الصحافة والاجتماعات والتنقل والتجارة . وانطلاقاً من هذا فقد اتفقت الأحزاب السودانية الاتحادية والاستقلالية على السفر الى مصر لمراقبة المفاوضات التي بدأت منذ مطلع عام ١٩٤٦ م بين مصر وإنجلترا ، ولما كانت أهداف الأحزاب السودانية متسابقة من حيث الوحدة مع مصر أو الاستقلال التام فقد توصلوا الى اتفاق وسط يترك للسودانيين تعيين نوع من الارتباط الذي يريدونه مع مصر(١٦٢) .

ومعنى هذا أن فكرة اقامة اتحاد مع مصر مع وجود حكومة سودانية قد صارت أكثر اتباعاً من فكرة الوحدة الاندماجية الكاملة ، وهنا تبدأ الأحزاب المصرية التقليدية تتخوف من فكرة تقرير المصير والفكرة الاتحادية التي صارت أكثر رواجاً في السودان من فكرة الوحدة الكاملة واعتقد المصريون أن تشجيع المسئولين الانجليز لفكرة تقرير المصير للسودانيين إنما هو بقصد فصل السودان عن مصر وتسليمه للمتعاونين مع إنجلترا من أبناء السودان . وفي المقابل رأت جماعات أخرى في كل من مصر والسودان أن الكفاح المشترك ضد الانجليز هو الطريق الوحيد لتحقيق الوحدة بين الشعبين .

(١٦١) د. يونس لبيب : المرجع السابق ص ١٩٧ .

(١٦٢) غرار صالح : المرجع السابق ص ٢٦١ .



وقد شهدت الساحة المصرية والساحة السودانية خلال عام ١٩٤٦ م تحركات شعبية تنادي بوحدة وادي النيل كان عمادها طلاب العلم في المؤسسات التعليمية على اختلاف مراحلها باعتبارهم العمود الفقري لحركة الكفاح الوطني ، ففي الوقت الذي تكونت فيه « اللجنة التنفيذية العليا للطلبة » وقادت حركة المقاومة للحكومة النفراتية لهاونها في السعي لتحقيق المطالب الوطنية ، في هذا الوقت - يناير ١٩٤٦ - يتكون « الاتحاد العام للطلبة السودانيين » بالقاهرة ويختار له أيضا لجنة تنفيذية (١٦٣) ، وقد سيطر اليساريون على كلا التنظيمين الطلابيين \* وشارك التنظيمان في المظاهرات العارضة ضد تعاون حكومة النفرات في المطالب المصرية السودانية أمام عناد السلطات البريطانية ، تلك المظاهرات التي بدأت بمظاهرة كبرى عباس بالقاهرة في ٩ فبراير ومظاهرة يوم ٢١ من نفس الشهر التي تسببت في إسقاط وزارة النفرات ، وفي نفس الوقت شارك الطلاب السودانيون في التظاهر ضد السلطات الانجليزية في مارس معلنين تضامنهم مع اخوانهم المصريين ومنادين بوحدة وادي النيل \*

وخلال وزارتي كل من النفرات وصديقي تم النفرات خيلا عامي ١٩٤٧/١٨٤٦م بدأت الخلافات القديمة بين الاتحاديين والانفصاليين السودانيين تطفو من جديد على السطح ، وكان السبب في ذلك موافقة الاتحاديين بزعامه اسماعيل الأزهري على تحقيق وحدة وادي النيل بين مصر والسودان دون التمسك بحق تقرير المصير ، وكان هذا ما طالبت به الحكومات المصرية آنذاك في تفاوضها مع الانجليز ، بينما رفض حزب الأمة قبول ذلك وأصر على تمكين السودانيون من تقرير مصيرهم وقيام حكومة مستقلة دون شروط مسبقة بقيام وحدة أو اتحاد مع مصر تحت التاج المصري \* وظهر الخلاف بوجود اسماعيل الأزهري بالقاهرة يرأب التطورات بينما أخذ حزب الأمة يروج لفكرته بالحزب ، وبوجود مندوبين يمثلون الفريقين في هيئة الأمم المتحدة لمراجعة عرض القضية على مجلس الأمن \*

رأت إنجلترا أن الاسراع في تقرب السودانيون من الحكم بالسودان وخاصة أولئك المتعاونين معها يحقق أهدافها في الفصل بين شطري وادي النيل وأن يظل نفوذها قائما حتى لو حصل السودان على استقلاله ، ويضمن لها ذلك أولئك السودانيون الذين أوصلتهم الى كراسي الحكم أمام معارضة مصر معارضة

(١٦٦) د \* يونان لبيب : المرجع السابق ص ٢٠٢/٢٠٣ \*



السودانيين الداعية الى الاتحاد مع مصر ، وتمشيا مع ذلك فقد أخرج الحاكم العام للوجود جمعية تشريعية لتكون بديلة عن المجلس الاستشارى لشمال السودان ، وذلك أواخر عام ١٩٤٨ م التى ضمت ممثلين لشمال السودان وجنوبه ، وكان عدد أعضائها ٩٥ عضوا من بينهم ٨٩ سودانيا والباقي هم الأعضاء البريطانيون الستة فى المجلس التنفيذى ، وتشكلت وزارة سودانية اشترك فيها ستة أعضاء سودانيين \*

وقف الاتحاديون من هذه المشروعات الحكومية موقف المعارضة الشديدة ، فلم يشاركوا فى الانتخابات للجمعية التشريعية كما لم يكن بينهم وزيرا واحدا ، وأقاموا المظاهرات العارمة فى الخرطوم وفى غيرها من مدن السودان الكبرى ، وتصدى البوليس لهذه المظاهرات حيث اعتقل الزعماء الاتحاديون وأودعوا السجن ، وبينما باركت بريطانيا قيام الجمعية عارضتها مصر ، وكما نظر المصريون الى المجلس الاستشارى نظرة شك ، فقد رفضوا بشدة ومعهم الاتحاديون قيام الجمعية ، وكما هو الحال فان بريطانيا لم تعر هذا الرفض أهمية واستمرت فى موقفها المؤيد لقيام الجمعية بل واعطاء القيادة بالجمعية لحزب الأمة (١٦٤) \*

انفرد حزب الأمة المتمتع بالتأييد البريطانى بقيادة الجمعية التشريعية والمشاركة فى الوزارة وذلك فى غيبة الاتحاديين، ومن ثم شجعت بريطانيا حركة حزب الأمة والأحزاب الأخرى المتفقة معه فى الهدف على طرح قضية منسح السودان حكما ذاتيا ، ورغم أنه عند التصويت فى الجمعية كانت الأغلبية لصالح الحكم الذاتى صوتا واحدا ، الا أن الحكومة البريطانية انتهزت قيام الحكومة المصرية عام ١٩٥١ م بإلغاء معاهدة الصداقة والتحالف الموقعة بين مصر وبريطانيا عام ١٩٣٦ م \* والمناداة بإخراج الانجليز من مصر والسودان واعلان الملك فاروق ملكا لمصر والسودان ، فتقدمت إنجلترا بمشروع للحكم الذاتى نال موافقة الجمعية التشريعية بالسودان عام ١٩٥٢ م \*

وعندما قامت ثورة ١٩٥٢ م بمصر كان السودان منقسما الى عدة أحزاب هى : الأشقاء - وكانوا قد انقسموا عام ١٩٥١ بحيث تولى الأزهرى أحد أجنحة الحزب ، وتولى محمد نور الدين جناحا آخر - وحزب الجبهة الوطنية ، وحزب الاتحاديين ، وحزب الأحرار الاتحاديين ، وحزب وحدة وادى النيل ، وكل

(١٦٤) ضارر صالح : المرجع السابق ص ٢٦٥ \*



هذه الأحزاب عمدت الى مطالبة مصر بتعويضها ومساندتها ، كما أنها كانت تدعو الى نوع أو آخر من الاتحاد مع مصر . وكانت هناك أيضا الأحزاب الاستقلالية وفيها حزب الأمة ، والحزب الجمهورى الاشتراكى ، والحزب الوطنى . وكانت هذه تنادى باستقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا (١٦٥) .

ونظرا لأن قادة الثورة فى مصر من الرجال العسكريين لم يكونوا فقط أكثر مرونة من حكام مصر السابقين بل كانوا أكثر تفهما للمطالب السودانية ، فمن ناحية عملوا على التفاهم مع بريطانيا . ومن ناحية أخرى عملوا على عدم فرض نفوذ مصر فى السودان ، وقد شهد عام ١٩٥٣ م تحقيقا للنجاحين (١٦٦) ، إذ استقبلت القاهرة معارضى فكرة الاتحاد مع مصر كما استقبلت مؤيدى هذه الفكرة ، وعملت الثورة المصرية على توحيد الأحزاب الاتحادية فى حزب واحد عرف باسم الحزب الوطنى الاتحادى برئاسة اسماعيل الأزهري ، كما عملت على التوفيق بين الحزب الاتحادى والأحزاب المعارضة على مبادئ تمتع السودان بالحكم الذاتى وتقرير المصير .

وفى نفس الوقت اتفقت مصر الثورة مع إنجلترا على ضرورة إعطاء السودانيين حقهم فى السيادة على بلادهم وتقرير مصيرهم بعيدا عن دولتى الحكم الثنائى ، وذلك فيما عرف باتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ م التى سمحت بقيام برلمان سودانى فاز فيه الحزب الوطنى الاتحادى الذى ينادى بوحدة وادى النيل بأغلبية مطلقة ، واجتمع هذا البرلمان السودانى الأول فى أول يناير ١٩٥٤ م ، وفى السادس من نفس الشهر تم اختيار اسماعيل الأزهري رئيسا للوزارة ، وفى ظل الاتفاقية تم أيضا سودة كل الوظائف فى الجيش والبوليس والادارة وتم جلاء القوات المصرية والبريطانية من السودان .

ومنذ تسلم اسماعيل الأزهري رئاسة الوزارة بدأت شخصية السودان تنبلور وتأخذ مكانها كدولة فى نفوس أبناء الشعب ، وبالرغم من أن الحزب الوطنى الاتحادى كان ينادى بوحدة وادى النيل إلا أنه عندما تولى الحكم أصبح يشعر بالمسئولية الملقاة على عاتقه نحو إيجاد وطن مستقل مع تكوين أقوى الروابط مع الشقيقة مصر (١٦٧) ، وقد تفهمت مصر الثورة ذلك تماما واستجابت لطلب حكومة الأزهري بأن ينال السودان استقلاله الكامل عن طريق التصويت فى داخل البرلمان لا عن طريق استفتاء عام كما نصت

(١٦٥) حرار صالح : المرجع السابق ص ٢٦٥ .

(١٦٦)

Cp. cit, P. 153.

(١٦٧)



«الاتفاقية المصرية البريطانية ، ولما لم تعترض إنجلترا على ذلك أيضاً ، انعقد البرلمان السوداني في ٢٢/١٩ ديسمبر ١٩٥٥ م ، وقرر بالإجماع استقلال السودان وفي الأول من يناير ١٩٥٦ م تم انزال العلمين المصرى والبريطانى من على دار الحكومة وشارك كل من رئيس الحكومة اسماعيل الازهرى ومحمد أحمد محجوب زعيم المعارضة في رفع العلم السودانى \*

وبهذا انتهى الحكم الثنائى في السودان نهائياً ، ذلك الحكم الذى لم يكن ثنائياً الا بالاسم في حين انفردت إنجلترا بالسيطرة ولم تهبط السودانين لحكم أنفسهم ، كما عملت على فصل السودان عن مصر عن طريق ايجاد وسائل التناقض في المصالح بين أبناء شعبي وادى النيل ، كما عملت على ايجاد تناقض في المصالح بين جنوب السودان - بعد اقتطاع أجزاء منه لصالح محمية أوغندة البريطانية ولصالح دولة الكونغو الحرة البلجيكية - وبين شمال السودان ، انتهى كل ذلك لتتحمل حكومة السودان المستقل تركة مثقلة أهمها ذلك التفكك الذى أحدثته البريطانيون في الشعب السودانى بين شماليين وجنوبيين ، وبين قبليين وموطعين ، وبين دينيين ومتقنين ثقافة غربية ، وبين أحزاب متعددة الاتجاهات والزعامات وأن اقترب بعضها من بعض في الأهداف ، الى جانب التركة الاقتصادية بارتباط النشاط الاقتصادى السودانى بالاقتصاد البريطانى ، بالإضافة الى عدم استقلال امكانيات السودان الأخرى في الزراعة والتعدين والأخشاب ، وغير ذلك من الأمور التى كان على حكومة السودان معالجتها في إطار المحافظة على استقلال البلاد \*

(١٦٨) هراز صالح : المرجع السابق ص ٢٦٨ \*



### الحكم الثنائي والقوى الخارجية

كانت دراستنا عن تطبيق الحكم الثنائي بالنسبة للشئون الداخلية في السودان توضيحا لأساليب السياسة البريطانية للانفراد بإدارة السودان وإبعاد يد مصر الشريك الأصل في الاتفاقية عن التواجد في شئون السودان ، بل والعمل على الفصل تدريجيا بين السودان ومصر بالصورة التي أفضت كما رأينا الى خلق أفكار « القومية السودانية » و « السودان للسودانيين » وغير ذلك مما كان يعنى أن فكرة وحدة وادي النيل صارت تتباعد عن الساحة السودانية ، حتى استقل السودان استقلالاً تاماً وضاع أمل الوطنيين في مصر والسودان في تحقيق الوحدة بين شطري وادي النيل بعد أن كافحوا من أجلها أجيالا \*

ولا تكتمل الدراسة عن الحكم الثنائي بين النظرية والتطبيق دون توضيح الأساليب البريطانية الموجهة من الخرطوم - وبندبير من المندوب السامي البريطاني ( المعتمد البريطاني سابقا ) بالقاهرة ، ومن وزارة الخارجية البريطانية بلندن - لمواجهة المواقف المصرية التي لم تستسلم لانفراد إنجلترا بأمور السودان ، ولواجهة القوى الخارجية المحيطة بالسودان والرغبة في مشاركة إنجلترا في أرض السودان \* حيث تستمر هذه المواجهة طوال فترة الحكم الثنائي بالنسبة لمصر وفي فترات معينة منه بالنسبة للقوى الأخرى المحيطة بالسودان \*

#### أولا : مصر

ليست مصر من القوى الأجنبية التي تدل بجهد لها مقاومة انفراد إنجلترا بأمور السودان ، إذ أنها شطر وادي النيل الشمالي لا يفصلها عن السودان أية حدود طبيعية أو حتى اتفاقات دولية قبل التدبير البريطاني لفصل السودان عن مصر ، فمصر منذ فتح السودان أوائل القرن التاسع عشر وهي تعتبر السودان - وباعتبار عملي - عمق اقتصادي بشري استراتيجي ، ولا يمكن أن يقوم هذا الاعتبار من النظرة التي روج لها المؤرخون الأوروبيون ، وأعني بما نظرة مصر الحاكمة للسودان المحكوم ، فتاريخ السودان قبل المهدية دليل على



انتقال الخدمات من مصر الى السودان باعتبارهما أرضاً واحدة ، ولا يقلل من هذا الارتباط ما شاب التطبيق من سلبيات .

ولذلك فإشارتنا هنا الى مصر تنبع من نظر الحكم الثنائي اليها على أنها قوة خارجية عن السودان وإن أعطتها الاتفاقية بعض الحقوق كرفع العلم المصرى الى جانب العلم البريطانى وكوجود قوة عسكرية مصرية - وقيادتها بريطانية - فى السودان ، وموقف مصر من هذه النظرة البريطانية ، ومن ثم فسوف نظهر فى اشارتنا الى مواقف المصريين رسميين وغير رسميين من الأساليب البريطانية لفصل السودان عن مصر وتحطيم وحدة وادى النيل ، ومن الحركة الوطنية السودانية النامية .

وتبدأ المواقف المصرية منذ رفع الجنرال كتشنر العلم البريطانى الى جانب العلم المصرى على بقايا سراى الحكومة بالخرطوم يوم ٤ سبتمبر ١٨٩٨ م وفقاً لتعليمات تلقاها من كرومر ، فسرت عاصفة استياء بين الجنود والضباط المصريين لهذا العمل ، خاصة وأن المدن التى تم فتحها قبل ذلك مثل دنقلة وكسلا وبربر رفعت عليها الأعلام المصرية فقط(١٦٩) . ولم يقل هؤلاء ولا اخوانهم فى مصر التبريرات البريطانية بأن لانجلترا الحق القانونى للاشتراك فى حكم السودان لأنها ساهمت بجيشها وأموالها فى استرجاع السودان ، فى الوقت الذى واجهت فيه بريطانيا مطامع الدول الأوروبية فى السودان بدعوى أن السودان جزء من مصر يعود اليها بانتهاء سيطرة المهدية عليه .

وعندما زار كرومر السودان وقف يخطب فى جمع من أهالى أم درمان وأعيانها يوم ٤ يناير ١٨٩٩ م قائلاً : أنتم ترون العلمين البريطانى والمصرى يخفان على هذا المكان ، وفى هذا إشارة الى أنك سوف تحكمون فى المستقبل بملكة انجلترا وخديوى مصر . والنائب ( الممثل ) الوحيد فى السودان عن الحكومتين البريطانية والمصرية سيكون السردار الذى أودعت فيه جلاله الملكة وسمو الخديو تمام تقيتهما(١٧٠) . وكان هذا الاعلان قبل عقد اتفاقية الحكم الثنائي بأسبوعين مما يؤكد النوايا البريطانية منذ البداية ، وأنه أراد أن يحضر الأذعان للاتفاقية التى سوف تداع عن قريب ، وما كان يعنى آنذاك ذلك الجمع الذى وقف يستمع اليه ، فهم قد رضوا بحكم القدر ولا يهمهم من يحكمهم ،

(١٦٩) د. مكى شبيكة : السودان عبر القرون ص ٤١٩ .

(١٧٠) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٥٧٥ .



ولكنه يقصد الرأى العام فى مصر وانجلترا وأوروبا(١٧١) \*

ومع اذعان الحكم فى مصر لمشئمة الانجليز بقبول اتفاقية الحكم الثنائى « فقد هاجمت الصحافة المصرية - المعبرة عن الرأى العام المصرى - الاتفاقية وفضحتها كاسلوب لانفراد انجلترا بأمور السودان كبداية لوصول شطرى وادى النيل عن بعضهما ، وشارك فى هذه الحملة الصحفية جريدة الاهرام وجريدة اللواء بضعة خاصة ، وقد هاجمها مصطفى كامل فى جريدة اللواء فى ختالية له بمناسبة مرور عام على توقيعها - ٢٠ يناير ١٩٠٠ م - قال فيها :  
 «ان الأمس نذكركم المصيبة الكبرى والداعية الدهماء التى أنزلها وزراء مصر وساسة البريطان على أمتنا الأسيقة من سماء عدالتهم وانصافهم .. تذكروا معاشر المصريين أن أرض السودان رويت بدعائكم وصرفت فيهبسا أموالكم وسلبتكم أشد الرجال وأعز الأبناء » تذكروا معاشر المصريين أن مصر لا حياة لها بغير السودان وأن الغابض على منابع النيل قابض على أزراركم .. تذكروا معاشر المصريين أن ضياع السودان ضياع مصر ، وأنكم بغير السودان تاتدون الحياة .. وما أذكركم بالسودان الا لتذكروا فيه صباح مساء وتعذبوا الاتفاقية المشنومة اتفاقية وثيقة حتى يجرى اليوم الذى تحقق فيه رغائكم وتكون الحكومة طوع اراذلكم(١٧٢) ..

كما أخذت منشورات « جمعية المودة السرية » التى تشكلت من ضباط الجيش المصرى المواليين للخديوى عباس حلمى الثانى منذ عام ١٨٩٤ م تند إلى القاهرة من أعضاء الجمعية بالسودان تظهر تحركات الانجليز المشبوهة ضد مصر فى السودان . ورغم أن الخديوى صار وحكومته بل والسلطان العثمانى مغلوبين على أمرهم فاستسلموا لمشئمة البريطانيين ووقعوا الاتفاقية وحاولوا تبريرها للشعبين المصرى والسودانى - كما جاء بخطبة الخديو نفسه بالخرطوم فى ٣ ديسمبر ١٩٠١ م - بأن رفع العلمين المصرى والبريطانى جنباً الى جنب إشارة الى الحكومة المشتركة التى أخذت على عاتقها حماية الأهالى من الوقوع فى شر أهل الظلم والفساد وابتداء عصر هدوء وسعادة فى هذه الديار(١٧٣) .

أقول رغم استسلام المسئولين المصريين ، الا أن الرأى العام المصرى ظل ناثراً على الاتفاقية مستنكراً خضوع الحكومة المصرية والخديوى لمشئمة

(١٧١) د. مكى شبكة : المرجع السابق ص ٤٢١ .

(١٧٢) جريدة اللواء ٢٠ يناير ١٩٠٠ م .

(١٧٣) نعيم شفيق : تاريخ السودان القديم والحديث ج ٣ ص ٦٧٦ .



البريطانيين ، وكانت جريدة اللواء والحزب الوطنى فى مقدمة المستنكرين لاتفاقية الحكم الثنائى ، وقد وصلت المشاعر المصرية ضد الاتفاقية الى حد اغتيال بطرس باشا غالى الذى وقعها (١٧٤) . وقد امتدت روح الاستنكار للاتفاقية الى صفوف الجيش المصرى بالسودان ، وانتهز الضباط المصريون فرصة اشتراك انجلترا فى حرب البوير وحرضوا جنودهم على العصيان ، فاشترك فى العصيان الاورطة الرابعة عشرة السودانية . وظلت الحالة فى أم درمان مقلقة الى أن تعاون الجنود الكبار فى الاورطة مع ضباطهم السودانيين بتسليم الذخيرة تدريجيا ، وأنشئت محكمة تحقيق لتعاقب المحرضين ، وأتت الرسائل من الحديوى تستنكر هذا العمل وتؤيد السردار الجديد السير « ريجنالد وينجت » ، وحكم على بعض الضباط بالرفق وبعضهم بالتوبيخ وذهب المحكوم عليهم الى القاهرة مخورين ، وانتهى تدرج لو لم يكن محضورا فى اورطة واحدة لادى الى زعزعة أركان الحكم الثنائى (١٧٥) .

وبالنسبة لمسألة تعيين حدود السودان الشمالية مع مصر ، فقد نصت المادة الأولى من اتفاقية الحكم الثنائى على أن لفظة السودان تطلق على جميع الأراضي الواقعة الى جنوب خط عرض ٢٢ درجة شمالا ، ولما لم تكن الاتفاقية سياسية فى نظر القانون الدولى ، فإن تعيين خط الحدود بين مصر والسودان عمل ادارى لا سياسى ، وتؤكد هذه الفكرة اذا لاحظنا أنه عندما عدلت هذه الحدود ولأسباب ادارية أيضا فى ٢٦ مارس ١٨٩٩ م فقد صدر هذا التعديل من نظارة الداخلية المصرية على صورة أمر صادر لمحافظة النوبة ولم يتم بناء على اتفاق كما حدث بشأن سائر حدود السودان (١٧٦) .

ولكن إنجلترا أخذت - بعد تعديلات الحدود المشار اليها - تعمل على تكريس انفصال السودان عن مصر واعتبار هذه الحدود نهائية وسياسية ودفاعية مما يظهر بجلاء أن المسئولين البريطانيين عندما وضعوا اتفاقية الحكم الثنائى وأشاروا الى حدود السودان الشمالية كانوا يرسمون حدودا دائمة بين شطرى وادى النيل ، وكان هذا من أسباب استمرار الاستنكار المصرى للسياسة البريطانية فى السودان .

Abbas, M.: The Sudan Question, P. 52.

(١٧٤)

(١٧٥) د. مكي شبينة : المرجع السابق ص ٤٤٢ .

(١٧٦) د. يونان لبيب : السودان فى عهد الحكم الثنائى الاول ص ٩٥ .



واتخذت المعارضة المصرية التي شاركت فيها دائما الصحافة الوطنية المصرية كما شارك فيها الوطنيون المصريون سواء كانوا أعضاء في الأحزاب السياسية أو في مجلس شورى القوانين ، اتخذت من إجراءات حكومة السودان المجحفة بحق مصر في السودان وسيلة للتشهير بالأساليب البريطانية المناهضة لوحدة وادي النيل ، وكانت المعونة المصرية السنوية للسودان من الوسائل التي ضغط بها الوطنيون المصريون ضد السياسة البريطانية في السودان .

ذلك أنه بالرغم من اتفاقية الحكم الثنائي تجعل مصر وإنجلترا على قدم المساواة في الغرم والغنم في السودان إلا أن التطويل أعطى لإنجلترا الغنم - بالسيطرة على إدارة السودان - ولصر العزم ، بأن تدفع معونة سنوية تسد العجز بين إيرادات السودان ومصروفاته ، ولا تدفع إنجلترا شيئا من هذه المعونة التي لا يسد الحاكم العام حتى عن طريقة صرفها ، ونتيجة للضغط الشعبي المصري بخصوص هذه المسألة عمدت إنجلترا إلى فصل ميزانية السودان عن المالية المصرية اعتبارا من عام ١٩١٣ م حتى لا يكون هناك تدخل مصري في تصرفات الحاكم العام المالية ، ورغم هذا بقيت مصر تدفع نفقات الجيش المصري الموجود بالسودان ، إلى جانب عائدات الجمارك التي تجمعها الموانئ المصرية عن البضائع الواردة إلى السودان أو الصادرة منه .

وعقب الحرب العالمية الأولى انطلقت ثورة ١٩١٩ م تنادى بشعارين « الاستقلال التام » و « وحدة وادي النيل » ، وانتقلت نداءات المصريين من القاهرة وغيرها من مدن مصر إلى المصريين في الخرطوم وغيرها من مدن السودان ، وعقدت اجتماعات بنادى الضباط المصريين بالخرطوم ، وقام موظفو مكاتب البريد السودانية بتوزيع منشورات إلى السودانيين تدعو إلى الاستقلال التام لوادي النيل ، وسارت مظاهرات في مدن السودان قوامها المصريون وشاركهم السودانيون تطالب بوحدة وادي النيل وخروج الإنجليز من مصر والسودان .

ومن الطبيعي أن تنتقل هذه الروح الثورية إلى السودانيين الذين تأثروا بالتعليم المصري سواء في السودان أو في القاهرة ، واختلاطهم بالمصريين المقيمين بالسودان ، وعلى هذا تناقلت ثورات السودانيين منذ عام ١٩١٩ م وحتى أحداث عام ١٩٢٤ م الوطنية . وتعترف المصادر البريطانية أن صغار الموظفين والطلبة قد بدأوا في التأثر بالأحداث الجارية في مصر ، وأن اهتمام



السودانيين عامة قد زاد زيادة كبيرة بتلك الأحداث منذ يوليو ١٩١٩ م (١٧٧) .  
فقد هاجم هؤلاء زيارة السيدين عبد الرحمن المهدي وعلى اليرغنى لندن في  
صيف ذلك العام واتهموهما ببيع بلادهم لـ إنجلترا .

ونتيجة لبطش السلطات البريطانية بالوطنيين السودانيين لما هؤلاء  
الى العمل السري بتشكيل الجمعيات وتوزيع المنشورات والتهديد باغتصاب  
كبار الموظفين البريطانيين في السودان ، حتى تقوم جمعية اللواء الأبيض  
بقيادة الضابط السوداني الوطني على عبد الطيف ، وتعرض الجمعية وزعيمها  
لاضطهاد السلطات الحاكمة في الخرطوم . وفي ذلك الحين تولى سعد زغلول  
زعيم الوفد الحكومية الوطنية عام ١٩٢٤ م بعد اجراء الانتخابات بموجب  
دستور ١٩٢٣ م استنادا الى استقلال مصر الذي أعلن بموجب تصريح ٢٨  
فبراير ١٩٢٢ م والذي كان ناقصا لوجود ما عرف بالتحفظات الأربعة  
وفي مقدمتها مسألة السودان .

استهل سعد زغلول حكمه بطلب فتح باب المفاوضات مع إنجلترا  
بخصوص التحفظات الأربعة وفي مقدمتها المسألة السودانية ، وبالفعل بدأت  
المفاوضات بين الطرفين على كره من الانجليز ، وبدأ النواب المصريون يشنون  
حملة على افراد الانجليز بالأمور في السودان وعدم مساءلة الحاكم العام  
عن المشروعات التي ينفذها ، خاصة مشروعات الري ، دون استشارة الحكومة  
المصرية ، وقد انتعشت آمال السودانيين نتيجة لواقف الرسميين المصريين  
من القضية السودانية ، بينما استاء البريطانيون من عناد المفاوض المصري  
سعد زغلول ، ومن ثم عولوا على التخلص من حكمه لمصر وعلى التخلص من  
وجود العسكريين والمدنيين المصريين في السودان حتى لا يتقوى بهم الوطنيون  
السودانيون . فكان حادث السردار المعروف واستقالة وزارة سعد زغلول  
واجلاء المصريين عسكريين ومدنيين من السودان والقضاء على جمعية اللواء  
الأبيض ، والضرب بشدة على الثوار السودانيين .

ولم تأس مصر ، إذ استمرت تلح للتفاوض مع إنجلترا بعد أحداث  
عام ١٩٢٤ م لا لانهاء افراد إنجلترا بحكم السودان بل لاعادة الوضع كما  
كان عليه قبل هذه الأحداث بمعنى عودة العسكريين والمدنيين المصريين الى  
السودان وأن يزاووا أعمالهم ووظائفهم على النحو الذي كانوا عليه قبل



اجلائهم عن السودان . وقد جرت المفاوضات اعتباراً من عام ١٩٢٧ وشارك فيها عبد الحالق ثروت باشا مع تشمبرلين ، وفي عام ١٩٢٩ م وجرت بين محمد محمود باشا وهندرسون ، ثم محادثات مصطفى النحاس باشا وهندرسون في عام ١٩٣٠ م وكلها تحطمت على صخرة السودان ، بمعنى أن تمسك الجانب المصري بالعودة الى ما قبل أحداث ١٩٢٤ م ، وعدم النص على مشاركة بريطانيا في السيادة على السودان كان سبب انهيار هذه المفاوضات ، وقد أثر فشل المفاوضات الأخيرة ( النحاس - هندرسون ) على المثقفين السودانيين ، فإن الضباط السودانيين كانوا يرون أن فرصهم في الجيش المصري ستكون أفضل من فرصهم الحالية . يضاف الى هؤلاء المثقفين الذين لا يوافقون على سياسة الحكومة في شئون الإدارة المحلية (١٧٨) .

وفي مفاوضات عام ١٩٣٦ يبدي مصطفى النحاس باشا موقفاً جديداً بالنسبة للسودان ، حيث يذكر أن مصر تنازلت من الناحية السياسية عن القيام بدور السيد على السودان ، إلا أن ما لا يحتمله المصريون هو أن يعاملوا معاملة الأجانب في السودان ، وعلى ذلك فهو يطلب السماح لهم بدخول البلاد باعتبارها بلاد شقيقة ، وتحت أوامر وقوانين حكومة السودان ، خاصة وأن السودان قد شعر خلال السنوات الست الأخيرة - ١٩٣٠ - ١٩٣٦ م - بالحاجة الى رأس المال المصري والتعاون الاقتصادي مع مصر (١٧٩) .

وانتهى الطرفان الى عقد الاتفاقية المعروفة بمعاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وإنجلترا عام ١٩٣٦ م والتي جاء فيها بخصوص السودان بالإبقاء على ما كان عليه الوضع على أساس اتفاقية عام ١٨٩٩ م ، وزاداً عبارة غامضة مبهمة تشير الى أن الهدف من حكم السودان هو رفاهية السودانيين ، وتغادياً مسألة السيادة إذ علقها ، ولكن في الملاحق حاولت الاتفاقية أن تعيد للمصريين بعض ما فقدوه بعد حوادث ١٩٢٤ م . وهذه الملاحق أرضت نوعاً الكرامة المصرية ولكن لا مشاركة فعلية في الحكم ولا تغيير في الجهاز الإداري بما يساعد على إشراك السودانيين اللهم إلا بقدر معلوم توجيه ضرورة التطور، ونتيجة لذلك زالت بعض العوائق التي كانت تحول دون الرحلة مصر في سبيل العلم (١٨٠) .

(١٧٨) د. يونس لبيب : السودان في المفاوضات المصرية البريطانية ص ٩١ .

(١٧٩) د. يونس لبيب : السودان في المفاوضات المصرية البريطانية ص ١٢٣ .

(١٨٠) د. مكي شبيكة : المرجع السابق ص ٤٠٤ .



ومنذ معاهدة ١٩٣٦ م أخذت مصر مواقف تحدى لإعادة جسور العلاقات بين الشعبين المصري والسوداني الى ما كانت عليه بل وتقوية الجسور عن طريق التفاهم مع العناصر المثقفة التي بدأت تأخذ زمام المبادرة لقيادة الحركة الوطنية في السودان ، وكان موقف وزارة على ماهر في أوائل الأربعينات دليل على هذا التحدي الذي استمر - كما رأينا - حتى حصل السودان على استقلاله الكامل وجاء القوات البريطانية والمصرية عن أراضييه بموجب اتفاقية عام ١٩٥٣ م بجهود حكومة ثورة ٢٣ يوليو في مصر .

واستند المصريون في مواقفهم من السيطرة الانجليزية على أمـسـور السودان على عوامل الوحدة بين شطري وادي النيل ، وأهم هذه العوامل : العامل السياسي ، وأعني به ارتباط السودان بمصر في ظل حكم موحد منذ فتحه محمد علي ، وخضع مع مصر لحكم الأسرة العلوية ، وتعرض لما تعرضت له مصر من آثار إيجابية وسلبية ، ولذلك نادى المصريون منذ أجبرهم الانجليز على الجلاء عن السودان عام ١٨٨٤ م بإعادة وحدة وادي النيل ، واستمروا ينادون بذلك بعد أن فرضت إنجلترا اتفاقية الحكم الثنائي ، واعتمد المصريون في نداءاتهم هذه على حق قانوني هو ما عرف بحق السيادة، وهو لا يعنى السيطرة أو الاستعمار كما يحاول البريطانيون أن يظهروه للسودانيون ، ولكنه حق قانوني استندت اليه إنجلترا نفسها لإبعاد المطامع الفرنسية والبلجيكية والإيطالية عن السودان بعد إخلائه من المصريين قائلة ان السودان أرض مصرية ، وأن المهديـة قد عطلت سيادة مصر عليه ، وعند زوال المهديـة تعود هذه السيادة ، وقد لجأ المصريون الى التمسك بهذا الحق لأن الدول تأخذ به ، ولم يكن باستطاعة مصر أن تتمسك بالمبدأ القومي لأنه غير وارد آنذاك في مجتمع الدول بالنسبة للشعوب الخاضعة للسيطرة الأوروبية .

وكان من تلك العوامل كذلك العوامل الثقافية كالدين واللغة والتاريخ المشترك والعادات والتقاليد المشتركة بين شعبي وادي النيل ، وكلها تدعو الى تحقيق وحدة وادي النيل . ومن تلك العوامل أيضا العوامل الاقتصادية وأولها ربط نهر النيل بين القطرين ، وأن إنجلترا بانفرادها بأمور السودان تستطيع إخضاع مصر لمشيئتها طالما أنها المسيطرة على أعالي النيل ، وأن منشئات ريفا في السودان معرضة للخطر(١٨١) . كما أن مشروعات السلطات

(١٨١) د\* مكي شبكة : المرجع السابق ص ٤٦٠ .



الحاكمة في الخرطوم لزراعة القطن في السودان ليكون منافسا خطيرا للقطن المصري ، بدأ التفكير فيها من وقت مبكر أى منذ عام ١٩٠٢ م (١٨٢) ، وذلك لخلق تناقض في المصالح بين شعبي وادي النيل ، بينما لو كانت هناك وحدة لوادي النيل لصار التناقض تكاملا بين القطرين .

#### ثانيا : السؤل الأجنبيّة

كان على الحكم الثنائي أن يواجه تطلعات الدول الأجنبية الى أطراف السودان ، إذ كانت المهديّة قد عجزت عن حماية ملحقات السودان وأطرافه الغربية والشرقية والجنوبية ، إذ ضاع الصومال لصالح إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وأخذت إيطاليا أيضا ارتزبا وحصلت الحبشة على بنى شنفول ، وحصلت محمية أوغندة البريطانية على أجزاء كبيرة من مديرية خط الاستواء ، كما حصل ليوبولد ملك بلجيكا وصاحب دولة الكونغو الحرة على جزء من مديرية خط الاستواء أيضا ، وفي الغرب أثناء المفاوضات الإنجليزية الفرنسية بشأن « دارتاما » و « دار مساليت » التي كانت موالية « لوادى » أنساء المهديّة أثبتت الوثائق التي قدمتها حكومة السودان أنها كانت قسما من مديرية دارفور أثناء العهد المصري (١٨٣) .

كانت تركيا أول دولة تعلن احتجاجها على رفع العلمين الإنجليزي الى جانب المصري « التركي » على سرائى الحكومة بالخرطوم ، ولكن الاحتجاج لم يكن له تأثير يذكر ، بل ان الحكومة البريطانية استهانت به وأرسلت التعليمات الى السفير البريطاني فى استانبول ليطالب من رئيس الوزراء التركي بصورة غير رسمية وبطريقة ودية عدم اثاره هذه المسألة ، واستجاب الصدر الأعظم للطلب البريطانى ووعده باعمال المسألة ، وأكد سولسبرى أن الادعاء بأن النصر الذى حصلت عليه القوات المصرية الإنجليزية فى السودان يحى مطالب دولة ثالثة لم تشاركنا فيها فعلنا دعوى باطلة لا تثبت بالاعتماد على السوابق التاريخية والحقوق الدولية (١٨٤) .

أما الحبشة فقد اقتنع حاكمها منليك أنه بعد انتصار الانجليز على الخليفة عبيد الله صاروا قوة لا يمكنه معاداتها ، ومن ثم بعث الى كيتشنر يهنئه بالنصر

(١٨٢) د. يوزان ليب : السودان فى عهد الحكم الثنائي الأول من ٤٠٤ .

(١٨٣) نفس المرجع ص ٩٤ .

(١٨٤) نفس المرجع ص ٥٤ - ٥٦ .



على الدراويش أعداء المسيحيين ، وأما إيطاليا فقد انسحبت من الميدان بعد أن منيت بالهزيمة الساحقة على يد الأحباش في عدوة عام ١٨٩٦ م ، وسلمت كسلا للقوات الانجليزية المصرية المشتركة ، وأما فرنسا فكانت أكثر الدول الأجنبية خطراً على المطامع البريطانية في السودان إلا أن خضوعها للتهديد البريطاني وانسحاب قوتها العسكرية من فاشودة قد أنهى تهديدها لانفراد إنجلترا بالأمر ليس في السودان فقط بل ومصر كذلك ، وأخيراً فقد حاول الملك ليوبولد الثاني صاحب دولة الكنفو الحرة احتلال أعالي النيل كإمتياز ضمنته له بريطانيا في معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ م مقابل اعترافه بمركزها في السودان ، ولكن دون طائل ، إذ اضطر إلى التسليم بالسيطرة الانجليزية في السودان في المعاهدة الانجليزية الكونغولية عام ١٩٠٦ (١٨٥) .

ثم تبيء مسألة الحدود لتضفى على الوجود البريطاني في السودان صفتي الأفراد والشرعية ، إذ أن الدول التي دخلت في مفاوضات مع حكومة السودان كانت توقع بعد تدخل الحكومة البريطانية لدى تلك الدول ، ومن ذلك أنه عند تخطيط الحدود بين أرتريا والسودان فبعد مفاوضات بين إنجلترا وإيطاليا تقابل كرومر مع وزير الخارجية الإيطالية في روما واتفق أمرهما على تفويض حاكم السودان العام وزميله حاكم أرتريا لتعيين الحدود وتم ذلك على وفاق وتعاون (١٨٦) .

وعند تخطيط الحدود الحبشية السودانية دارت المفاوضات بين الحكومتين البريطانية والحبشية وفيها وافقت بريطانيا - منفردة - على تحقيق رغبة انيوبيا في امتلاك « بني شنقول » بعد الموافقة على منح امتيازات البحث عن الذهب فيها للرأسماليين البريطانيين ، وعلى تقسيم شرق خور « انباكارا » كما تم الاتفاق على تقسيم دخل سوق المدينة في ١٤ مايو ١٩٠٠ م (١٨٧) . كما وعد منليك بعدم التدخل في مياه بحيرة نانا والنيل الأزرق إلا بعد استشارة الحكومة البريطانية وحكومة الخرطوم ، وعدم اعطاء امتيازات في هذه المياه إلا للحكومة البريطانية أو حكومة الخرطوم ، كما وافق على طلب الحكومة البريطانية ببناء خط حديدى بين السودان وأوغندا يمر عبر الأراضى الاثيوبية .

(١٨٥) نفس المرجع ص ٦٠ .

(١٨٦) د. مكى شبينة : المرجع السابق ص ٤٤٣ .

(١٨٧) د. يونان ليبب : المرجع السابق ص ١٠٢ .



وفي تخطيط الحدود السودانية الجنوبية دارت المفاوضات بين بلجيكا والحكومة البريطانية - منفردة أيضا - وكانت بلجيكا تدعى حقها في احتلال منطقة بحر الغزال ومنطقة اللادو والرجاف على النيل ، وبعد مفاوضات بين الطرفين استمرت ست سنوات ، عقدت اتفاقية بينهما في ٩ مايو ١٩٠٦ م نصت على أن تظل منطقة بحر الغزال بكاملها جزءا من السودان ، وأن تؤجر منطقة اللادو للكونغو لضرورتها كميناء نهري ، ويمتد زمن الإيجار إلى حياة الملك ليوبولد الثاني فقط وبعدها تعود الحكومة السودان (١٨٨) .

وجاءت عملية تحديد الحدود السودانية الأوغندية لتعطي بيانا عمليا على تقسيم الأراضي بين محمية أوغندة البريطانية ، وحكومة السودان البريطانية ، ولذلك ورغم أن الاتفاق بين الطرفين لم يتقرر إلا في أول يناير عام ١٩١٤ م فإنه لم يكن صعبا ولم يستغرق وقتا لأن الطرفين استأوضين انجليز ياتمران بأمر الحكومة في لندن ، ومن ثم فقد سلم السودان لأوغندة منطقة تقرب مساحتها من ٤٧٠٠ ميل مربع تسكنها قبائل « مادولوجوير » وقبائل « الور » بينما تسلم السودان منطقة تقرب مساحتها من ١٧ ألف ميل مربع تضم قبائل « لانوكا » و « باري » و « توبوزا » . وحقت عملية التبادل كافة الأهداف المطلوبة منها سواء من حيث عدم تفتيت القبائل بين البلدين أو الاحتفاظ بشاطئ النيل تحت حكم بلد واحد (١٨٩) .

وكانت فرنسا القوة الخارجية المناوئة بصورة كبيرة للتواجد الانجليزي في السودان ، ومن ثم كان تحديد حدود السودان الغربية مع الممتلكات الفرنسية في أفريقيا الاستوائية الفرنسية عملية صعبة استمرت ما يقرب من ربع قرن من الزمان ، وكان الخلاف يدور حول أربع دويلات صغيرة تقع بين سلطنة وادي وسلطنة دارفور - وكان على دينار يحكمها باسم حكومة الخرطوم منذ عام ١٩٠٠ إلى سقوطه عام ١٩١٦ - وهي « دار تاما » و « دار سلا » و « دار قمر » و « دار مساليت » . وبعد مفاوضات شاقة عقدت اتفاقية بين الطرفين عام ١٩١٩ وبرتوكولا عام ١٩٢٤ م نصت على تحديد الحدود بين دارفور وأفريقيا الاستوائية الفرنسية بحيث صارت « دار مساليت » و « دار قمر » جزءا من دار قسور ، و « دار تاما » و « دار سلا » وجزءا من « دار قمر » صارت جزءا من أفريقيا الاستوائية الفرنسية .

(١٨٨) د. مكي شبكة : المرجع السابق ص ٤٤٤ .

(١٨٩) د. يونان ليب : المرجع السابق ص ١٢٢ .



وعندما اشتملت نيران الحرب العالمية الأولى واشتركت فيها تركيا الى جانب ألمانيا والنمسا ضد إنجلترا وفرنسا وإيطاليا ، أعلن الحاكم العام للسودان الحرب ضد دول الوسط وتركيا ، ومن هنا وقف السودانيون بين دعايات تركيا ودول الوسط من ناحية وبين سياسة إنجلترا القابضة برجلها على زمام الأمور في السودان من ناحية أخرى . وبدأ خطر الدعاية الألمانية والتركية لاثارة السودانيي ، وقد حاول الألمان عن طريق الحبشة وأرتريا وعن طريق بعض زعماء القبائل المسلمين في شرق أفريقيا تحريض السودانيي ضد الانجليز ، وقد كتب حاكم أوغندة الى حاكم عام السودان أن المسلمين الموجودين في الأراضي الألمانية قد أرسلوا الرسائل الى السودانيي يعدونهم بتكوين امبراطورية اسلامية في شرق أفريقيا تحت الرعاية الألمانية(١٩٠٦) . كما كان الألمان وراء بعض الفلافل التي حدثت في أنحاء السودان ضد الحكم النعاني ، وخاصة في بلاد الدنكا والنوير وغسيرا من الأقاليم القريبة من الحبشة الى جانب بذل الوعود لامداد على دينار بالأسلحة عن طريق تركيا .

وأما تركيا فقد كان يداعب أفكار المسئولين فيها أن الشعوب الاسلامية ستذهب للوقوف الى جوارها في الحرب ضد أعدائها ، ومن ثم عولت على تأييد كل من يرفع راية الشورى ضمد السيطرة الانجليزية وتوقعت أن يهب السودانيون في وجه الحكم الانجليزي ، ولكن الحاكم العام حاول خلال شهر نوفمبر ١٩١٤ م توضيح عدوان تركيا الذي لا مبرر له بمشاركتها ألمانيا في الحرب ضد الحلفاء ، واجتمع لهذا القصد كبار ضباط الجيش المصري ، وبعض العلماء ، وأعيان العاصمة والأقاليم وكبار رجال الدين وكتاب الموظفين الذين استجابوا بتوقيع عرائض جمعت في كتاب سمي « سفر الولاء » وطبعها ثابت اللبناي الذي كان يصدر « جريدة السودان » في الخرطوم تحت رعاية الحاكم العام .

واحتوت هذه العرائض على كل ما يريده الحاكم العام من السودانيي بأن : حكومتنا العادلة التي لم ير الاسلام والمسلمون منها الا كل خير ديني وديني ، وجميعنا في استياء من قيام تركيا في هذه الحرب التي نعتبرها منها فانه لا مصلحة فيها للمسلمين بوجه من الوجوه ، وترفع حكومتنا العادلة ولائنا وإخلاصنا قلبا وقالباً . وإن الحزن والأسف يملؤ أفئدتنا لدخول تركيا في حرب ضد بريطانيا العظمى . أن هذه الحرب التي تقوم بها تركيا اسما



والألمان فعلا إنما هي حرب ألمانية بكل الوجوه . ويكفيها ما شهدناه وورثناه عن آبائنا السالفين من أعمال الحكومات السابقة من الاستبداد أو الجور وسوء المعاملات والتهافت على أكل الرشوات وهتك الحرمات ولا سيما حكومة الترك ورجالها(١٩١) .

ولأن السودانيين بالفعل لم يكونوا بعازمين على مساواة تركيا بإثارة الفلافل ضد الحكم البريطاني فإن جهود الحاكم العام كانت مفيدة في التأثير عليهم للبقاء طوال فترة الحرب دون ثورات ، مما مكن الحاكم العام من مقابلة حرب الدعاية والمنشورات التي كانت تتسلل أحيانا إلى السودان ، كما استطاع حماية السودان من عملاء الأتراك ، وفيما عدا اتصال السلطان على دينار بهارفور بالقادة الأتراك نوري باشا وأنور باشا ، فلم يكن هناك تهديد تركي جدي للحكم الثنائي . وقد انتظر على دينار وصول الامدادات التركية عبر ليبيا ليواجه مع خليفة المسلمين في حرب دينية ضد الدول المسيحية وخاصة الانجليز الذين منعوا أهل سلطنته من الذهاب الى الحج . وكان يعد العدة وينتظر الأسلحة التركية لينهى الحكم الثنائي في جميع أجزاء السودان ويخرج الانجليز(١٩٢) ، ولكن الأتراك أخفقوا في توصيل السلاح اليه .

كما واجه الحاكم العام الدعاية الألمانية في السودان باظهار إجراءات ألمانية عدائية ضد الدين الاسلامي ، كانت في صورة تعليمات من الحاكم العام في إفريقيا الشرقية الألمانية الى أحد حكام الأقاليم الحاضعة له باتخاذ التدابير الفعالة لمقاومة الدين الاسلامي مقاومة فعالة عن طريق معلمى المدارس وموظفى الحكومة الآخرين وعند توزيع هذه التعليمات على زعماء وأعيان البلاد السودانية كانت تعليقاتهم اظهار الكراهية للألمان أعداء الدين الاسلامي .

وتنتهى الحرب العالمية الأولى لنفشل دعايات الأتراك والألمان في إثارة الشعب السوداني وتنتهى أيضا مطامع إيطاليا في أجزاء من السودان الشرقى ، تلك المطامع التي جعلتها إيطاليا شرطا لدخولها الحرب في جانب الحلفاء والتي تضمنتها معاهدة لندن في ٢٦ أبريل ١٩١٥ م بين إيطاليا وانجلترا وفرنسا ، والذي قبلت فيه كل من انجلترا وفرنسا أن تمد إيطاليا

(١٩١) د . مكى شبكية : المرجع السابق ص ٤٧١ - ٤٧٢ .

(١٩٢) غرار صالح : المرجع السابق ص ٢٤٣ .



أراضيها في ليبيا وأرتريا والصومال اذا ما نجحت الدولتان في توسيع  
امبراطوريتها على حساب المستعمرات الألمانية(١٩٣) ، ولم يكن من المنتظر  
بعد انتهاء الحرب لصالح بريطانيا تماما تنفيذ الشرط الإيطالي \*

وبنهاية الحرب العالمية الأولى وانتصار إنجلترا فيها سلمت الدول  
الأوروبية بانفراد إنجلترا بالسيطرة في كل من مصر والسودان ، ولم تعد  
تلك الدول تضع العراقيل أمام الوجود الإنجليزي في وادي النيل شماله  
وجنوبه ، وصار على الشعبين الاعتماد على قوتهما الذاتية لتحقيق الـ  
بـالوحدة اذا أرادا \*











2. U.S. Documents, F.A., The Secretary of State to Messrs. Alexander and Green of New York, Washington, August 26, 1935, No. 17618.

**ثانيا : التقارير والمذكرات والدوريات :**

١ - يوميات عباس بك معاون حاكم دار عموم السودان ، تحقيق الفائقام عبد الرحمن زكى ، القاهرة ١٩٥٣ م .

٢ - مذكرات اللورد جراى وتبعة الحرب العالمية الكبرى ( ١٨٩٢ - ١٩١٦ ) تعريب على أحمد شكرى ، القاهرة ١٩٢٩ م .

٣ - مذكرات الحديوى عباس حلمى الثانى ، جريدة المصرى لعام ١٩٥٩ .

٤ - تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ، رفعه جناب الايرل كرومر قنصل دولة انجلترا ووكيلها السياسى فى مصر الى جناب السير ادوارد جراى ناظر خارجيتها - ٤ أجزاء فى مجلد واحد ترجمة جريدة المقلم ( سنوات ١٩٠٢ الى ١٩٠٦ م ) .

5. Report by Her Majesty's Agent and Consul-General on the Finances, Administration, and condition of Egypt and the Sudan, No. 11 (1883), No. 3 (1889), No. 1 (1901), No. 1 (1902), No. 1 (1903), No. 1 (1904), No. 1 (1905), No. 1 (1906), No. 1 (1907).

6. Sudan Notes and Records (1918-1959), 40 Volumes.

7. The journals of Major-General C.G. Gordon, C.B. at Khartoum, 6 books, printed from the original mass introduction and notes by A. Egmont Hake, London, 1885.

8. Letters of General C.G. Gordon to his sister M.A. Gordon, London, 1897.

9. Hansard's Parliamentary Debates, 5 series, 1159 volumes.

**ثالثا : المؤلفات العربية :**

١ - ابراهيم فوزى باشا : السودان بين يدى غوردون وكتشنر ٢ جزء ، القاهرة ١٩٠١ م .



- ٢ - إبراهيم عبده : في السودان ، القاهرة ١٩٣٦ م .
- ٣ - د إبراهيم المدوي : بقطة السودان ، القاهرة ١٩٥٦ م .
- ٤ - أحمد شفيق باشا : مذكراتي في نصف قرن ٢ جزء . الأول ١٩٣٤ م - الثاني ١٩٣٦ م القاهرة .
- ٥ - أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية .
- ٦ - د أحمد عزت عبد الكريم وآخرون : دراسات في النهضة العربية الحديثة ، القاهرة ١٩٥٧ م .
- ٧ - د أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم في مصر ٧ أجزاء ، القاهرة ١٩٤٢ م .
- ٨ - أحمد خاكي : الجبرتي ومحمد علي . بحث في ندوة الجبرتي ، القاهرة ١٩٧٤ م .
- ٩ - د أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ - ١٨٨٢ م . القاهرة ١٩٦٥ م .
- ١٠ - د أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦ - ١٩٥٦ م ، القاهرة ١٩٦٨ م .
- ١١ - أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، القاهرة ١٩٤٨ م .
- ١٢ - أحمد عرابي : كشف الستار عن سر الأسرار ( دار الهلال ) جزآن ، القاهرة ١٩٥٤ م .
- ١٣ - السيد محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده . ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٣١ م .
- ١٤ - د السيد رجب حراز : المدخل الى تاريخ مصر الحديث ، القاهرة ١٩٦٩ م .
- ١٥ - د السيد رجب حراز : التوسع الايطالي في شرق افريقية ، القاهرة ١٩٦٠ م .
- ١٦ - اسماعيل سرهنك : حقائق الاخبار عن دول البحار ٢ جزء ، القاهرة ١٣١٢ هـ .



- ١٧- الشاطر بصيلى عبد الجليل : معالم تاريخ السودان وادى النيل ، القاهرة ١٩٥٥ م .
- ١٨- الفريد بلنت ( مترجم ) : التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٥٧ م .
- ١٩- أنتونى ناتنج ترجمة د. راشد البراوى : العرب انتصاراتهم وأمجاد الاسلام ، القاهرة ١٩٧٤ م .
- ٢٠- بيزر رنوفان ترجمة د. جلال يحيى : تاريخ العلاقات الدولية ، القاهرة ١٩٧١ م .
- ٢١- د. جلال يحيى : الثورة المهديّة وأصول السياسة البريطانيّة ، القاهرة ١٩٥٩ م .
- ٢٢- د. جلال يحيى : العالم العربى الحديث ، ٢ جزء ، القاهرة ١٩٦٨ م .
- ٢٣- د. جلال يحيى : الثورة والتنظيم السياسى ، القاهرة ١٩٦٩ م .
- ٢٤- جون جنتر ( مترجم ) : داخل أفريقيا ، ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٥٧ م .
- ٢٥- جورج كيرك ( مترجم ) : موجز تاريخ الشرق الأوسط ، القاهرة ١٩٥٧ م .
- ٢٦- د. حسن محمود : الاسلام والثقافة العربية فى افريقية ، القاهرة ١٩٦٣ م .
- ٢٧- د. حسن خليفة العبادى : من زوايا التاريخ السودانى فى القرن ١٩ ، القاهرة ١٩٤١ م .
- ٢٨- د. رافت الشيخ : أفريقيا فى العلاقات الدولية ، القاهرة ١٩٧٥ م .
- ٢٩- داود بركات : السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية القاهرة ١٩٢٤ م .
- ٣٠- د. رافت الشيخ : فى تاريخ العرب الحديث ، القاهرة ١٩٧٥ م .
- ٣١- د. رءوف عباس : مذكرات محمد فريد - القسم الاول تاريخ مصر ابتداء من سنة ١٨٩١ مسيحية ، القاهرة ١٩٧٥ م .
- ٣٢- رفاعة رافع الطهطاوى : مناهج الألباب المصرية .
- ٣٣- سعد الدين الزبير : الزبير باشا رجل السودان ، القاهرة ١٩٥٢ م .



- ٣٤ - سلاطين ( مترجم ) : السيف والنار فى السودان \*
- ٣٥ - ضرار صالح ضرار : تاريخ السودان الحديث \*
- ٣٦ - عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، ٤ أجزاء \*
- ٣٧ - عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ، القاهرة ١٩٣٠ م \*
- ٣٨ - عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل ، ٢ جزء ، القاهرة ١٩٣٢ م \*
- ٣٩ - عبد الرحمن الرافعى الثورة العربية والاحتلال البريطانى ، القاهرة ١٩٣٧ م \*
- ٤٠ - عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، القاهرة ١٩٤٢ م \*
- ٤١ - عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، القاهرة ١٩٣٩ م \*
- ٤٢ - عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، ٢ جزء ، القاهرة ١٩٤٦ م \*
- ٤٣ - عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٤٧ - ١٩٥١ م \*
- ٤٤ - د. عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة ، القاهرة ١٩٧٧ م \*
- ٤٥ - د. عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ م ، القاهرة ١٩٧٢ م \*
- ٤٦ - د. عاصم الدسوقي : مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ م القاهرة ١٩٧٦ م \*
- ٤٧ - عبد الله حسين : السودان القديم والجديد ، ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩١٩ م
- ٤٨ - عبد الله حسين : السودان من التاريخ القديم الى رحلة البعثة المصرية ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٣٥ م \*
- ٤٩ - د. عبد الله عودة : السياسة والحكم فى افريقيا ، القاهرة ١٩٥٩ م \*
- ٥٠ - عبد الفنى عبد الله خلف الله : مستقبل افريقيا السياسى ، القاهرة ١٩٦١ م \*



- ٥٢ - علي مبارك : المخطوط التوفيقية ، ٧ أجزاء ، دار الكتب ، القاهرة ١٩٧٠ م .
- ٥٣ - د . علي ابراهيم عبيد : المنافسة الدولية في أعالي النيل ١٨٨٠ - ١٩٠٦ م ، القاهرة ١٩٥٨ م .
- ٥٤ - عمر طوسون : المسألة السودانية ، الاسكندرية ١٩٣٦ م .
- ٥٥ - عمر طوسون : تاريخ مديرية خط الاستواء من فتحها الى ضياعها ١٨٦٩ - ١٨٨٩ م ، القاهرة ١٩٣٧ م .
- ٥٦ - فتحي رضوان : مصطفى كامل .
- ٥٧ - كلوت بك تعريب محمد مسعود : لمحة عامة الى مصر .
- ٥٨ - كرومر ، تعريب عبد العزيز غرابي : بريطانيا في السودان ، القاهرة ١٩٦٠ م .
- ٥٩ - د . محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان ، الوضع التاريخي للمسألة ، القاهرة ١٩٦٠ م .
- ٦٠ - د . محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ١٨٢٠ - ١٨٨٥ م القاهرة ١٩٤٧ م .
- ٦١ - د . محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان تاريخ وحدة وادى النيل السياسة فى القرن ١٩ ، القاهرة ١٩٥٧ م .
- ٦٢ - محمود الشرقاوى : مصر فى القرن الثامن عشر ، ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٥٧ م .
- ٦٣ - د . مكى شببيكة : السودان عبر القرون . بيروت ١٩٦٤ م .
- ٦٤ - د . مكى شببيكة : مملكة الفونج الاسلامية ، القاهرة ١٩٦٤ م .
- ٦٥ - د . مكى شببيكة : السودان فى قرن ١٨١٩ - ١٩١٩ م ، القاهرة ١٩٤٧ م .
- ٦٦ - د . مكى شببيكة : تاريخ شعوب وادى النيل ( مصر والسودان ) ، القاهرة .
- ٦٧ - د . محمد صبرى : الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٤٨ م .



- ٦٨ - محمد رفعت : تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة ، القاهرة ١٩٢٧ م .
- ٦٩ - د . محمد أنيس وآخرون : دراسات فى تاريخ مصر فى العصور الوسطى والحديثة ، القاهرة ١٩٥٩ م .
- ٧٠ - محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، القاهرة
- ٧١ - د . محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ٢ جزء ، القاهرة .
- ٧٢ - محمود القباني : السودان المصرى والانجليز . مجموعة رسائل نشرت أصلا فى جريدة الأهرام ، القاهرة ١٨٩٦ م .
- ٧٣ - محمود القباني : السودان المصرى والانجليز . مجموعة رسائل أهله . القاهرة ١٩٤٨ م .
- ٧٤ - ميخائيل شاروبيم بك : الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث ، ٤ أجزاء ، القاهرة ١٩٠٠ م .
- ٧٥ - نعم شقير بك : تاريخ السودان الحديث وجغرافيته ، ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٠٣ م .
- ٧٦ - مطلع محزون : ضحايا مصر فى السودان وضحايا السياسة الانجليزية الاسكندرية ١٩٣٥ م .
- ٧٧ - د . يونان لبيب : السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول ١٨٩٩ - ١٩٢٤ م ، القاهرة ١٩٧٦ م .
- ٧٨ - د . يونان لبيب : قضية وحدة وادى النيل ، القاهرة ١٩٧٥ م .
- ٧٩ - د . يونان لبيب : السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ، القاهرة ١٩٧٤ م .

**رابعاً : المؤلفات الأجنبية :**

1. Abbas, M.: The Sudan Question, the dispute over the Anglo-Egyptian condominium, 1884-1951, London, 1951.
2. Allen : Gordon and the Sudan, London, 1931.
3. An officer : Sudan Campaign (1896-1899), London, 1899.



4. Blue Book, Egypt, No. 11 (1883) : Report on the Sudan by Stewart, 1883.
5. Blue Book, Egypt, No. 22 (1884).
6. Blue Book, Egypt, No. 1, 2, 3, 5 (1886).
7. Blunt, E. : Secret history of the English Occupation of Egypt.
8. Brinton, J.Y. : The Mixed Courts of Egypt.
9. Blue Book, (Egypt). Affaires d'Egypte (1883-1890).
10. Bermann : The Mahdi of Allah, London, 1931.
11. Burliegh, B. : Sirdar and Khalifa, or the re-conquest of the Sudan, London, 1898.
12. Bennett, E.W. : The Downfall of the Dervishes, London, 1899.
13. Barker, Th. : Imperialism and World Politics.
14. Churchill, W. : The River War, 2 vols. London, 1899.
15. Crew : The Marquis of Lord Rosebery, 2 vols, London, 1931.
16. Chirol, V. : The Egyptian Problem, London, 1920.
17. Collins, R.D. & Tignor, R.L. : Egypt and the Sudan.
18. Colvin, A. : The Making of Modern Egypt, 2nd edition, London, 1906.
19. Cromer : Modern Egypt, 2 vols. 3rd edition, London, 1911.
20. Colville : History of the Sudan Campaign, 2 vols, London, 1889.
21. Crabités : The Winning of the Sudan, London, 1934.
22. Coupland, R. : The Exploitation of East Africa (1856-1890), London, 1939.
23. De Nova, John A. : American interests and policies in the Middle East, 1900-1939. The University of Minnesota Press, Minneapolis, 1968.



24. Ensor : England 1870-1914. London, 1936.
25. Elton : General Gordon, London, 1954.
26. Foxbourne, H.R. : The other side of the Emin Pasha Relief expedition, London, 1891.
27. Giffen, K. : The Egyptian Sudan, London, 1905.
28. Holt, P.M. : A modern history of the Sudan.
29. Holt, P.M. : The Mahdist State in the Sudan, 1881-1899, London, 1958.
30. Holt, P.M. : Egypt and the Fertile Crescent 1516-1922, U.S. 1969.
31. Hill, R. : Slatin Pasha, London, 1965.
32. Hamilton : The Anglo-Egyptian Sudan from within, London, 1935.
33. Hannah : A history of British Foreign Policy, London, 1938.
34. Jackson : Osman Digna, London, 1926.
35. Jenkins, R. : Sir Charles Dilke, a victorian tragedy, London, 1953.
36. Jackson : Behind the modern Sudan, London, 1955.
37. Low, S. : The Political history of England, 12 vols.
38. Lugard : The dual mandate in British Tropical Africa.
39. Lloyd, Lord : Egypt since Cromer, 3 vols.
40. Langer : The diplomacy of Imperialism, 1890-1902, New York, 1951.
41. Low, S. : Egypt in transition.
42. Morley : The life of W.E. Gladstone, 3 vols. London, 1905.
43. Marlowe, J. : Anglo-Egyptian relations 1800-1953, London, 1954.
44. MacMichael, H. : The Sudan, London, 1954.



45. Malet, E. : Egypt 1879-1883, London, 1909.
46. Milner : England in Egypt, 7th edition, London, 1899.
47. The Marquis of Zetland : The life of Lord Cromer, London, 1932.
48. MacDonald, A. : Too late for Gordon and Khartoum, London, 1887.
49. Newman, P. : Britain and North East Africa, London, 1940.
50. Ohrwalder : Ten years of captivity in the Mahdi's camp.
51. Omar, A. : The Sudan Question based on British documents, Cairo, 1947.
52. Russell, H. : The ruin of the Sudan, (1883-1891), London, 1892.
53. Sartorius, E. : Three months in the Sudan, London, 1885.
54. Shukry : Gordon at Khartoum, Cairo, 1951.
55. Slatin, R. : Fire and Sward in the Sudan, 1879-1895, London, 1896.
56. Shebeika, M. : British Policy in the Sudan, 1882-1902, London, 1952.
57. Strachy : Eminent victorians, 8th edition, London, 1926.
58. Trevelyan : British history in the 19th century (1732-1901), London, 1923.
59. Traill, H.D. : England, Egypt and Sudan.
60. Theobald, A.B. : The Mahdyia, a history of the Anglo-Egyptian Sudan (1881-1899), London, 1951.
61. Trimingham, J.S. : Islam in the Sudan, London, 1965.
62. The American Assembly, Columbia University : The United States and the Middle East, edited by Georgiana G. Stevens, 1964.



63. Ward & Gaoch : The Cambridge history of British Foreign policy, 3 vols, London, 1923.
64. Wingate, F.R. : Mahdism and the Egyptian Sudan, London, 1891.
65. Wilson, C.R. : Chapters from my official life, London, 1916.
66. War correspondent : Why Gordon perished, or the political and military causes which led to the Sudan disasters, London, 1891.

sheep.







## محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
● مقدمة	٣
<b>الباب الأول</b>	
● بناء الدولة الحديثة في مصر	٥
● الفصل الأول : بناء الدولة الحديثة في مصر	٧
• مصر قبل محمد علي	٩
• محمد علي	١٥
• محمد علي والسلطة	١٦
• محمد علي والدولة العثمانية	٣٦
• محمد علي والدولة الأجنبية	٤٤
• تقييم البناء الحديث	٦١
• مصر بعد محمد علي	٦٤
● الفصل الثاني : تحقيق وحدة وادي النيل	٧٩
• أحوال السودان	٧١
• فتح السودان	٧٤
• نتائج الفتح	٨٣
<b>الباب الثاني</b>	
● الثورتين العرابية والمهدية	٩٥
● الفصل الثالث : الثورة العرابية	٩٩
• زعامتها	١٠١
• أحداث الثورة	١١٠
• الحركة الوطنية	١٢٧



١٣٥	● الفصل الرابع : الثورة المهدية *
١٣٧	• مقدمة *
١٤٢	• التدخل الأجنبي في السودان *
١٦٣	• التدخل الأجنبي وأحداث الثورة *
٢٤١	• إعادة وحدة وادي النيل *
	الباب الثالث
٢٨٩	انجلترا - مصر - السودان
٢٩١	● الفصل الخامس : مصر من الحماية البريطانية الى ثورة ١٩٥٢
٢٩٣	• مقدمة *
٢٩٥	• الحماية البريطانية *
٣٠١	• ثورة ١٩١٩ م *
٣٠٧	• استقلال مصر *
٣١٤	• معاهدة ١٩٣٦ م *
٣٢٢	• مصر وجلاء الانجليز *
	● الفصل السادس : الحكم الثنائي في السودان بين النظرية والتطبيق *
٣٣١	• مقدمة *
٣٣٣	• نصوص اتفاقية الحكم الثنائي *
٣٤٦	• تطبيق اتفاقية الحكم الثنائي *
٣٥٨	• الحركات الثورية في السودان :
٣٥٨	• - الحركات الفردية *
٣٦٤	• - الحركة الوطنية *
٤١٨	• الحكم الثنائي والقوى الخارجية *
٤٢٣	● مصادر الكتاب *
٤٤٥	● محتويات الكتاب *



رقم الابداع بدار الكتب ١٩٧٩/٤٧٤١  
الترقيم الدولى ٩ - ٩٩ - ٧٢٥٩ - ٩٧٧

---

مطبعة اطلس  
١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية  
تليفون : ٧٤٧٧٩٧ - القاهرة



